

المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا
جامعة فلسطين الاهلية - بيت لحم - فلسطين
المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث الدولية والتشاركية/المغرب

وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي
البحث العلمي في العلوم
الإنسانية والاجتماعية في
الوطن العربي
الرهانات والمعوقات
أيام 07/06 مارس 2021
بواسطة تقنية التحاضر المرئي عبر تطبيق (ZOOM)



رئيس المؤتمر
د. بحري صابر
رئيس اللجنة العمية
د. خرموش منى

رقم التسجيل: VR.3383.6485..B

2021



المركز الديمقراطي العربي

البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي



Scientific research in the humanities and
social sciences in the Arab world

Proceedings of the international conference

06/07 March 2021

By Zoom App (Video Communications)



DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030- 89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

Bendjakhdol

النشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر. جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين-ألمانيا

All rights reserved No part of this book may be reproduced.

Stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without

Prior permission in writing of the publisher

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي تحت عنوان:

البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي الرهانات والمعوقات (الجزء الأول)

لا تعبر الدراسات البحثية إلا على آراء أصحابها، وهم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية حول حجة البيانات، وما يتبع ذلك من قضايا الإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة. كما تخلى مسؤولية المركز ورئيس الملتقى والسادة أعضاء ورؤساء اللجان العلمية وأعضاء ورؤساء اللجان التنظيمية عن أي إخلال بذلك من قبل المشاركين في مداخلاتهم.

من أجل تأسيس التواصل والتفاعل بين الثقافات المختلفة وتشكيل مجتمع علمي يضم باحثين من المحيط إلى الخليج إضافة لمعالجة المشاكل الحضارية المشتركة.

كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي: الافتراضات تحت عنوان

البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي الرهانات والمعوقات

أيام 06 و 07 مارس 2021

بواسطة تقنية التّحاضر المرئي عبر تطبيق Zoom

تنظيم

المركز الديمقراطي العربي - برلين، ألمانيا

بالتعاون مع

جامعة فلسطين الاهلية - بيت لحم - فلسطين

المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث الدولية والتشاركية -

جامعة محمد الخامس بالرباط - المغرب

رئيس المؤتمر:

د. بحري صابر

الرئاسة الشرفية:

- د. عماد داود الزير – قائم بأعمال رئيس جامعة فلسطين الأهلية
- د. أحمد بنعثمان الودغيري – مدير المركز المتوسطي للدراسات والابحاث الدولية والتشاركية
جامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب
- أ. عمار شرعان – رئيس المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين.

رئيسي اللجنة العلمية:

د. خرموش منى

اللجنة العلمية:

- أ.د. نافع الحسن – رئيس لجنة الإنتاج والتأليف العلمي. / جامعة فلسطين الأهلية.
- د. فايز أبو عمريّة/ نائب رئيس جامعة للشؤون الأكاديمية/ جامعة فلسطين الأهلية.
- أ.د. بوعطيّ سفيان، جامعة سكيكدة، الجزائر
- أ.د. عزيز خليل/ عميد كلية الآداب/ جامعة فلسطين الأهلية.
- أ.د. بومنقار مراد، جامعة عنابة، الجزائر
- أ.د. برزان ميسر الحامد جامعة الموصل / العراق
- أ.د. سمير عبد الرحمن هائل الشميري، جامعة عدن، اليمن
- أ.د. صاحب أسعد الشمري، جامعة سامراء، العراق
- أ.د. عمر الخرايشة، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن
- أ.د. فاضل خليل إبراهيم، جامعة الموصل، العراق
- أ.د. كاظم كريدي العادلي، أكاديمية الدانمارك، الدانمارك
- أ.د. لعريط البشير، جامعة عنابة، الجزائر
- أ.د. هند إسماعيل امباي، جامعة القاهرة، مصر
- د. علي ابو مارية/ عميد الدراسات العليا والبحث العلمي/ جامعة فلسطين الأهلية.
- د. ين دريدي منير، جامعة سوق أهراس الجزائر
- د. ناصر جرادات/ عميد كلية العلوم الإدارية والمالية/ جامعة فلسطين الأهلية.
- د. ليبيد عماد، استاذ محاضر – أ- جامعة محمد الامين دباغين، سطيف 2/الجزائر.
- د. سرمد جاسم محمد الخزرجي/العراق/جامعة تكريت دكتور بعلم الاجتماع اختصاص الانثروبولوجيا
- د. علي فارس. المدرسة العليا للاساتذة القبة. الجزائر

- د. محمد صعبانة/ عميد شؤون الطلبة/ جامعة فلسطين الأهلية.
- د. عدنان قباجة/ رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية/ جامعة فلسطين الأهلية.
- د. أوثن حنان – جامعة عباس لغرور_ خنشله
- د. محمد الشريف شريط، جامعة عنابة، الجزائر
- د. سهيل الأحمد/ عميد كلية الحقوق/ جامعة فلسطين الأهلية.
- د. سناني عبد الناصر، جامعة عنابة، الجزائر
- د. ياسر شاهين/ أستاذ مشارك / كلية العلوم الإدارية والمالية/ جامعة فلسطين الأهلية.
- د. بوعيط جلال الدين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر
- د. علاء سرتاوي/ منسق الدراسات الإسلامية/ جامعة فلسطين الأهلية.
- د. تومي الطيب، جامعة المسيلة، الجزائر
- د. جمهور الحميدي، جامعة تعز، اليمن
- د. جوادي يوسف، جامعة بسكرة، الجزائر.
- د. محمود طميذة/ رئيس قسم اللغات/ كلية الآداب/ جامعة فلسطين الأهلية.
- د. دوباخ قويدر، جامعة المسيلة، الجزائر
- د. ربيع عبد الرؤوف محمد عامر، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
- د. شلابي زهير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر
- د. عبد سعيد الصنعاني، جامعة تعز، اليمن
- د. سامي الحيج/ عضو هيئة تدريس في كلية الآداب/ جامعة فلسطين الأهلية.
- د. لرقم عز الدين، جامعة عنابة، الجزائر
- د. لطفي حجلوي، جامعة قرطاج، تونس
- د. معن قاسم محمد الشيباب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية
- د. هوادف رايح، جامعة خميس مليانة، الجزائر
- أ.م.د. حاكم موسى عبد الحسناوي/ وزارة التربية/ الكلية التربوية/ العراق

اللجنة التنظيمية:

- أ. صهييب ياسر شاهين – جامعة عباس لغرور_ خنشله
- أ. كريم عايش – شعبة القانون العام – كلية الحقوق اكدال – جامعة محمد الخامس – الرباط
- أ. جريس أبو غنام/ مدير العلاقات العامة والدولية/ جامعة فلسطين الأهلية.
- أ. محمد طميذة/ عضو هيئة تدريس ومدير الدعم الفني/ جامعة فلسطين الأهلية.
- ط.د: سندس علي أبو سباع/ جامعة العلوم الإسلامية العالمية- الأردن

تقديم:

لقد أضى البحث العلمي اليوم الرائد الأول للتطور والرقى بالمجتمعات أي يعد مسارا وطريقا نحو التقدم في مختلف مناحي الحياة خاصة وأن بفضل البحث العلمي نستطيع حل مختلف المشكلات التي تواجهها المجتمعات بإيجاد حلول واضحة ترسم معالم الازدهار وهو أمر يمكن تحقيقه في ظل العلوم الإنسانية والاجتماعية.

إن البحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية لديها طابعا خاص للغاية خاصة وأنه يبحث في الإنسان بأبعاده النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وعملية البحث التي تخلص لنتائج رصينة حول هذا الميدان فإن ما لا يمكن لأحد أن ينكره هو طبيعة التعامل مع النتائج التي تبقى نسبية رغم المحاولات المتكررة من أجل جعل هذه العلوم أكثر موضوعية.

يقع على البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية العديد من الرهانات التي تتعلق بواقع المشهد البحثي كالتصورات الاجتماعية حول البحث والباحث بحد ذاته، ورهانات التكنولوجيا والعصر الرقمي ورهان حل المشكلات الاجتماعية المحيطة، ورهانات علاقة البحث بمختلف المؤسسات والقطاعات، هذه الرهانات هي في الواقع تخلق تحديات وجب على الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية مجابهتها للتطوير والرقى نحو الأفضل لحياة أكثر رفاهية.

إن العلوم الإنسانية والاجتماعية بالرغم من الرهانات التي تقع اليوم عليها وتجاوبها هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها وهي معوقات تتعلق بالمنهج، وطرائق وأساليب البحث العلمي، وكذلك العديد من المعوقات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

محاوِر المؤتمر:

- ❖ واقع البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- ❖ معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- ❖ البحث العلمي والمحيط السوسيو إقتصادي.
- ❖ مستقبل البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- ❖ إقترح حلول لتوطين البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- ❖ مقارنة البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي في ظل العولمة.
- ❖ آليات تطوير إستراتيجيات وتقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الفهرس:

| الصفحة | المداخلات |
|--------|--|
| 1 | نموذج للدراسات الوصفية في مجال التنمية المهنية للكوادر التربوية- ملخص لأطروحة الدكتوراه الموسومة- "الاحتياجات التدريبية للمشرفين التربويين في مرحلة التعليم الابتدائي في الجزائر في ضوء المقاربة بالكفايات" د. الصالح بوعزة |
| 14 | معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من طلبة ما بعد التدرج جلاب مصباح / خطوط رمضان / بعايري حسان |
| 44 | دراسة قياسية لدور جودة الخدمات التعليمية في تحسين جودة البحث العلمي على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سعيدة (الجزائر) د. حميدي زقاي / ط. د. ميلودي أسما |
| 53 | معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا من وجهة نظرهم دراسة تطبيقية على عينة من طلبة الدكتوراه بالجامعة الجزائرية د. بوجمعة نقبيل / أ. عيشة جحا |
| 68 | معوقات البحث العلمي في كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بالجامعة الجزائرية ط. د. بوتغرار نجية / أ. د. فنطازي العمري |
| 81 | آليات تطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية أ. نبيلة محمد عبد الدايم أحمد الحداد / أ. عبده طاهر الصباحي |
| 92 | معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية - الجزائر نموذجاً- (دراسة ميدانية حول عينة من طلبة الدكتوراه فيما يخص صعوبات نشر بحوثهم العلمية) أ. د. بوريش لحسن / ط. د. هوارى نور الدين |
| 103 | إتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو إلزام طلبة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي-دراسة ميدانية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - ط. د. هدى ساكر / د. جلال الدين بوعطيط |
| 116 | معوقات البحث العلمي من وجهة نظر الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية د. حاتم محمد سعدالله |
| 130 | البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي واقع وتحديات د. غسان عبد الحسين جابر / د. فاطمة رحال |
| 139 | قواعد المعلومات العربية الإلكترونية: المميزات والمعوقات (قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية أنموذجاً) د. محمد صعبانه / د. رامي السويطي |
| 150 | اتجاهات البحث الدعوي ومناهجه- مجلة المعيار (أنموذجاً) أ. د. بشير قلاتي / نوال موساوي |
| 158 | عوائق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. علم الاجتماع أنموذجاً "دراسة ميدانية بجامعة المرقب" د. عبد الرزاق موسى محمد / د. عائشة فرج العائب |

| | |
|-----|--|
| 173 | واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية - دراسة وصفية تحليلية في بعض رسائل الماجستير - فاطمة لكحل / هاجرة ضريبي |
| 186 | معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بخوش شيماء |
| 199 | الإبداع في العلوم الاجتماعية: شروطه ورهاناته ذ. إدريس الدرسي |
| 210 | معوقات البحث العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) من وجهة نظر طلبة الدكتوراه دراسة ميدانية على جامعات الجزائر العاصمة ط. د. إيمان طلحي / ط. د. - عصام شافي |
| 222 | البحث العلمي في الجزائر بين الواقع والمأمول د. بوعروج شعيب / ط. د. بوعروج خولة |
| 233 | كيف يوافق المنهج الكيفي الفاعل كموضوع: نماذج بحثية سوسيو تربوية في المنطقة المغربية أ. محمد رشدي الملهوف / أ. عواد إعيدون |
| 244 | معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية إشكالية المنهج مثالا د. محمود موسى زياد |
| 253 | طريقة ألسست لتحليل البيانات الكيفية في العلوم الاجتماعية: مبادئها النظرية وإجراءاتها المنهجية د. إبتسام غانم / د. كريمة بن صغير |
| 262 | صعوبات البحث العلمي في العلوم الإنسانية على الصعيد العربي- الواقع والآفاق- مرغيت مسعودة / محلق حليلة |
| 273 | البحث العلمي في علم الاجتماع بين ثنائية الكمي والكيفي د. عبير أحمد |
| 283 | علم الاجتماع ومشكلاته في الجامعة الجزائرية معاش الطيب / قاسي إبراهيم |
| 291 | معوقات النشر العلمي في الجزائر ط. د. زيان لقيليطي / د. عبد الصمد البشير |
| 298 | خصائص ومقومات البحث العلمي في العلوم الإنسانية في الوطن العربي في ظل بعض أعمال الغالي أحرشاو السيكولوجية ذ. يوسف عبو |
| 205 | معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية د. حفطاوي سعيد |
| 312 | قراءة في التحولات البنوية السوسيو اقتصادية لطبقات المجتمع العراقي: كتاب العراق لنا بطاؤو إنموذجا م. د. ازهار هادي فاضل / أ. د. برزان ميسر حامد الحميد |
| 317 | أهم المعوقات المرتبطة بالمخابر البحثية في الجزائر د. حدة بسكر / د. صلاح الدين شيخاوي |

نموذج للدراسات الوصفية في مجال التنمية المهنية للكوادر التربوية- ملخص لأطروحة الدكتوراه الموسومة - "الاحتياجات التدريبية للمشرفين التربويين في مرحلة التعليم الابتدائي في الجزائر في ضوء المقاربة بالكفايات"

د. الصالح بوعزة

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي - الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الاحتياجات التدريبية للمشرفين التربويين في مرحلة التعليم الابتدائي في الجزائر في ضوء المقاربة بالكفايات، ثم تقديم تصور لبرنامج تدريبي للمشرفين، بالإضافة إلى تعرف أثر المتغيرات الديموغرافية (طبيعة التوظيف- الجنس- سنوات الأقدمية) بالنسبة للمعلمين و(المؤهل العلمي - سنوات الأقدمية) بالنسبة للمديرين على تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة المشرفين التربويين في المدارس الحكومية للكفايات الإشرافية في جانبها الإداري والتربوي. ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء أداتين للدراسة، الأولى خاصة بالكفايات الإشرافية التربوية موجهة إلى عينة المعلمين، والثانية متعلقة بالكفايات الإشرافية الإدارية موجهة إلى فئة المديرين ، وقد تم تطبيق الأداتين على عينة الدراسة البالغة 314 فردا منهم 246 معلما ومعلمة و68 مديرا وذلك ببلدية سطيف. بينت نتائج الدراسة- أن مجال النشاط المدرسي اللاصفي قد احتل المرتبة الأولى ب (04) حاجات ، يليه مجال العلاقات الإنسانية ب(03) حاجات ، ثم مجالي (التقويم والاختبارات- الإدارة الصفية) ب(02)حاجة لكل منهما ، وفي المرتبة الأخيرة يأتي كل من المجالات التالية: (الإشراف على عملية التدريس- تطوير المناهج- النمو العلمي والمهني) . ب(01) حاجة لكل منها. ولم تسجل الدراسة وجود كفايات إشرافية إدارية كحاجات تدريبية. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حسب متغيراتها الديموغرافية. وقد تم تقديم تصور لبرنامج تدريبي للمشرفين في الابتدائي مبني على الكفايات.

- الكلمات المفتاحية: الإشراف التربوي ،الاحتياجات التدريبية، المقاربة بالكفايات، البرنامج التدريبي، التعليم الابتدائي

Abstract :

This study aims to determine the training needs of educational supervisors in the elementary education stage in Algeria in the light of the competency approach, then provide a visualization of a training program for supervisors, in addition to identifying the effect of demographic variables (nature of employment - gender - seniority years) for teachers and (educational qualification - years Seniority) for administrators on the sample's estimates of the degree to which educational supervisors in government schools exercise supervisory competencies in their administrative and pedagogical aspect. To achieve the goal of the study, two tools for the study were built, the first for educational supervisory competencies directed at the sample of teachers, and the second related to administrative supervisory competencies directed to the category of managers, and the two tools were applied to the study sample of 314 individuals, including 246 teachers and 68 managers, in the bayinat natayij aldirast- 'ana majal alnashat almadrasii alllasifii qad aihtala almartabat al'uwlaa b(04) hajat , yalih majal alealaqat al'iinsaniat b(03) hajat , thuma majali (altaqwim walaikhtibarat- al'iidarat alsafy) b(02)hajat likuli minhuma , wafi almartabat al'akhirat yati kl min almajalat alttaliat :(al'iishraf ealaa eamaliat altdris- tatwir almnahj- alnumui aleilmii walmahni) . ba(01) hajatan likuli munha. walam tusajil aldirasat wujud kifayat aishrafiat

'iidariat kahaajat tadribia . kama 'azharat alnatayij wujud furuq dhat dalalat 'ihsaiyat bayn 'afrod aleinat hsb mutaghayiratiha aldiymughrafia . waqad tama taqdim tasawur libarnamaj tadribiin lilmushrifin altarbuiyin fi alaibtidayiyi mubniin ealaa alkifayat. The results of the study showed that the field of extracurricular activity has occupied the first rank with (04) needs, followed by the field of human relations with (03) needs, then the fields of (evaluation and testing - classroom management) with (02) needs for each, and in the last rank comes Each of the following fields: (Supervising the teaching process - curriculum development - scientific and professional growth). B (01) need for each. The study did not record the existence of administrative supervisory competencies as training needs. The results also showed that there were statistically significant differences between the sample members according to their demographic variables. A concept has been presented for a training program for educational supervisors in primary based on competencies.separated by dash, following an alphabetical order.

Keywords: Educational supervision, training needs, competency approach, training program, primary educatio

مقدمة:

للقيام بهذه الدراسة الموسومة ب(الاحتياجات التدريبية للمشرفين التربويين في مرحلة التعليم الابتدائي في ضوء المقاربة بالكفايات) تم الاستفادة من الفكرالنظري والأدب التربوي في بعديها النظري والتطبيقي وكذا الدراسات السابقة ذات الطابع الامبريقي في صياغة مشكلة الدراسة وتحليل النتائج والتوصل إلى نتائجها وتفسيرها في ضوء الفرضيات ، نقدم ملخصا شاملا لعناصر الدراسة وفق مجموعة من الخطوات وكما يلي ::

أولا : منطلقات الدراسة :

. حيث انطلقت الدراسة من مجموعة من الاعتبارات تكشف عن وجود مشكلة جديرة بالاهتمام والبحث (كما هو مبين في ا لدراسات السابقة) وتمثل فيما يلي :

1- حالة عدم الاستقرار والضعف التي يعاني منها القطاع التربوي بشكل عام ، مما يعكس الإصلاحات المتكررة - خاصة ما تعلق بإصلاحات 2003/2002م - التي لا تستند في جملتها إلى معطيات ميدانية موضوعية ولا إلى دراسات علمية تشخيصية ، ولد لدى الطالب الرغبة في معرفة حدود مسؤولية الإشراف التربوي عن هذا الواقع التربوي السيء ومحاولة دراسة الباحث المساهمة في تحسين هذا الوضع .

2- توصل بعض الدراسات التقييمية الحديثة للإشراف التربوي في الجزائر إلى أن الإشراف يعاني من نقائص واختلالات على مستويات متعددة ، نذكر على سبيل المثال الدراسات التالية (دراسة بوحفص مباركي ، دراسة علي الصباغ ، دراسة الصالح بوعزة ، دراسة بوذنين وآخرون) حيث أكدت الدراسات في معظمها عن اتجاه سيء لدى المدرسين نحو الممارسات الإشرافية السائدة ونحو التقييم خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي ، مما ولد لدى الطالب الباحث جدية الوقوف على مستوى التطور الذي بلغه الإشراف التربوي ومدى قدرته على التكيف مع المستجدات التربوية العالمية والمستجدات البيداغوجية في الجزائر في ظل إصلاحات 2003/2002 م ، إلا أن هذه الدراسات في مجملها كانت في التسعينات من القرن الماضي ، فقد تكون مصداقية نتائجها ضعيفة حاليا .

3- تأكيد (دراسة حبيب تلويين - و دراسة محمد بوعلاق) على عدم فعالية التكوين في المعاهد التكنولوجية - في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي - وهولا يحقق النتائج المرجوة ، وأن المشرفين التربويين هم بشكل عام من يقوم

بتأطير المعلمين في هذه المعاهد وبالتالي فهناك تساؤل مشروع عن مدى تحكم المشرفين في بيداغوجيا الأهداف التي تمثل القاعدة لبيداغوجيا الكفايات .

وتعطي نتائج هاتين الدراستين مصادقية أكبر لنتائج بعض الدراسات التقييمية المحلية الحديثة (في الألفينات) حول القطاع التعليمي منها (دراسة أحمد حسينة ، دراسة بليل عفاف ...) والتي تفيد بعدم تحكم المعلمين في بيداغوجيا الكفايات ، وإن استجابتهم للإصلاحات ضعيفة ، مما تطرح أكثر من علامة استفهام حول دور و مستوى أداء جهاز الإشراف التربوي ومدى تكيفه مع المستجدات في التربية

4- توصلت دراسة (سترالرحمان نعيمة 2007م) إلى نتائج تفيد بعدم تحكم المشرفين التربويين في الابتدائي في المستجدات البيداغوجية الراهنة والمتمثلة في المقاربة بالكفايات التي تم اعتمادها خلال إصلاحات 2003/2002م مما حفز الطالب على تحديد النقص الكفائي الأدائي ، ومحاولة تداركه بتقديم تصور لبرنامج لتدريب المشرفين التربويين في ضوء بيداغوجيا الكفايات في مرحلة التعليم الابتدائي. حيث أوصت الدراسة بما يلي :

- ضرورة التدريب والتأهيل الفعال للمشرفين مع حضورهم لدورات تكوينية تأهيلية على أعلى مستوى .

5- إدراك الطالب لأهمية وحساسية جهاز الإشراف التربوي ، ورغبته في إعطاء القائمين في وزارة التربية والتعليم

نتائج علمية تفيدهم في وضع خطة إشرافية مستقبلية واستراتيجية تكوينية مبنية على الاحتياجات الفعلية للمشرفين التربويين ، كما تمكنهم من اعتماد البرنامج التدريبي المقترح ضمن استراتيجيتهم ، من خلال تنفيذ ه وقياس مدى فعاليته في تطوير العملية الإشرافية والتربوية على حد سواء .

6- خلو مجال البحث العلمي في ميدان التربية – في نظر الباحث- من الدراسات التي اهتمت بمحاولة بناء البرامج التدريبية للمشرفين التربويين في ضوء المقاربة بالكفايات ، حيث أن جميع المراجع والدراسات التي تم الإطلاع عليها كانت تدور حول مواضيع متكررة ، تكلمت عن التدريب والاحتياجات التدريبية للمشرفين التربويين ، وعن بيداغوجيا الكفايات ، كلا على حده ، حيث لم يتم الربط أو توضيح العلاقة بين متغيرات كل من الاحتياجات التدريبية في الإشراف التربوي ، وبيداغوجيا الكفايات. ويحاول الطالب سد هذا الجانب في دراسته .

7- اللقاءات الاستشارية المتكررة للطالب الباحث مع الأسرة التربوية والإشرافية خصوصا مكنته من الحصول على معطيات وحقائق ميدانية تفيد بوجود مشكلات وصعوبات تواجه العمل الإشرافي منها كثرة الأعباء الإدارية وقلة الإمكانيات والوسائل للنمو والتطور خاصة ما تعلق منها بالقيام بالبحوث والدراسات وإعداد النشرات التربوية ، وهذا ما أكد عليه كل من (أحمد بودنين وآخرون في دراستهم) (انظروا لدراسات السابقة) و (لخضر زروق وهو مفتش التربية والتكوين سابقا ، أما في الهيكلة الجديدة لمناصب الوظيف العمومي لعمال التربية والتعليم فأصبح يطلق عليه وصف مفتش التربية الوطنية 2008 م)

8- كما تأكد لدى الباحث أن طبيعة و استراتيجيه التكوين أثناء الخدمة المعتمدة من طرف وزارة التربية والتعليم لا تفي بمتطلبات العملية الإشرافية والتربوية وتتسم بالظرفية والضبابية وقصر مدة التكوين ، حيث أكد أحمد بودنين في دراسة تشخيصية في مجال التكوين أثناء الخدمة لمفتشي التربية والتعليم الأساسي لمادة العلوم الاجتماعية ، أن الأساليب الإشرافية تقتصر على اللقاءات الفردية والجماعية والندوات والملتقيات (وكدليل للتكوين من خلال الملتقيات ، الملتقيان التكوينيان الجهويان لمفتشي التربية والتعليم الأساسي والمستشارين التربويين من تنظيم مديرية التربية لولاية سطيف (ملتقى 15-16-17 عام 2002 م ، وملتقى 13-14-15 عام 2003 م) كما أشار إلى ذلك بلقاسم بلقيدوم في مداخلة له في ملتقى علمي وطني حول الممارسة السيكولوجية في الجزائر عام 2004 م ، ويرى الطالب الباحث أن هذا النوع من التكوين يغلب

عليه الطابع النظري وقصر مدة التدريب ، وأن هذه الإستراتيجية التكوينية لا تعوض النقص الوارد في التكوين الأولي للمشرفين التربويين ، كل هذا حفز إلى القيام بهذه الدراسة التقويمية لتحديد النقص الكفائي واقتراح برنامج تدريبي لاستدراكه .

9- كون التكوين الأولي القاعدي للمشرفين التربويين لم ينل الاهتمام الكافي من وزارة التربية والتعليم ، خاصة ما تعلق منه بالجانب البيداغوجي في عملية التكوين (حيث أكد علي تعوينات في قراءة نقدية لنظام التربية والتعليم في الجزائر على أن هذا التكوين الذي يتلقاه المشرف – من حيث المدة أو المضمون- لا يؤهله للقيام بمستلزمات العملية الإشرافية ، كما لا يمكنه من التحكم في عمليات التكوين الميدانية ، وسيؤثر بالضرورة على مسار تكوينه وعلى كفاءته ومستقبله المهني) وهذا ما توصلت إليه دراسة أحمد حسينة ، حيث أكدت أن ما يقدمه المركز الوطني لتكوين اطارات التربية وتحسين مستواهم – ويرتبط أساسا بتكوين المفتشين- بعيد عن الإصلاح والتجديدات البيداغوجية المنشودة ، ودعت إلى ضرورة إعادة التفكير في هذه البرامج لجعلها وظيفية وناجعة . مما يعني وجود قصور وخلل واضح في استراتيجية التكوين القاعدي يدفعنا إلى رسم خطة تكوين ميدانية لتدارك هذا النقص المسجل .

10- افتقار المكتبة إلى مثل هذه الدراسات ، مما ولد لدى الطالب رغبة في إثراء المكتبة بهذه الدراسة .

ومن هنا نتضح لنا أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية ، ودور المعلم والمدير في ذلك باعتبارهما من مصادر التعرف على الإحتياجات التدريبية للمشرفين نظراً لكونهما لهما علاقة مباشرة بالمشرفين داخل المؤسسة التعليمية وخارجها. كما أن الإحتياجات تمثل – في هذه الدراسة- قائمة الكفايات الأدائية التي تستهدف في عملية التدريب .

11- عدم وجود برنامج تدريبي لصالح المشرفين يفي بمتطلبات العملية التكوينية وأهدافها في ظل المستجدات التربوية العالمية ، عدا بعض الدورات التكوينية التي يغلب عليها الطابع النظري وقصر مدة التدريب ، وبالتالي فإن بناء البرنامج يعتبر مساهمة ايجابية ذات طابع علمي في تدارك النقص المسجل وكذا دفع عجلة التربية نحو التطور المنشود ، لا سيما على مستوى المناهج مواكبة للإصلاحات التربوية ببلادنا.

وحسب هذه المنطلقات التي تعبر عن مشكلة حقيقية جديرة بالدراسة والبحث فإن الدراسة الحالية تسعى إلى

الإجابة على التساؤل الرئيسين التاليين:

1- ما هي الكفايات التي يحتاج فيها المشرف التربوي في الابتدائي الى تدريب من وجهة نظر المعلمين والمديرين ؟

2- ماهو البرنامج التدريبي المقترح لسد النقص الكفائي من خلال عملية التدريب ؟

انطلاقاً مما سبق فإن الدراسة تسعى الى تحقيق الأهداف التالية :

1- تحديد الكفايات الإشرافية الأدائية المطلوب توافرها لدى مفتشي التعليم الابتدائي ببلادنا .

2- تقييم العمل الإشرافي التربوي في الابتدائي ، من خلال الوقوف على واقع العملية الإشرافية المتبعة حالياً في المقاطعات وبيان مدى ممارسة المفتشين في مرحلة التعليم الإبتدائي لكفاياتهم الإشرافية المطلوبة في عملهم من وجهة نظر الهيئتين التدريسية والإدارية اللتين تعتبران فاعلتين في المدرسة .

3- التعرف على واقع و مستوى التدريب التربوي للمشرفين التربويين ببلادنا .

4- التعرف على أهم المجالات التي تمثل أكثر الكفايات الإشرافية الأدائية حاجة إلى التدريب .

5- تحديد قائمة كفاءات أداية (إدارية وتربوية) يحتاج المفتشون فيها إلى تدريب وتطوير ، وذلك في ضوء مدى ممارستهم لهذه الكفاءات . ولكي تحقق العملية الإشرافية الكفافية المطلوبة والفعالية المتوقعة منها فإن ذلك يتم من خلال : تقديم تصور لبرنامج تدريبي انطلاقا من قائمة احتياجات المشرفين التدريبية ومن منظور الكفايات .

الانتقال من بعد الكم إلى بعد الكيف في الممارسة البيداغوجية والإشرافية .

ثانيا : العناصر المنهجية للدراسة :

1- لقد تم بناء أداتين للدراسة (أداة تتضمن الكفايات التربوية موجهة للمعلمين في ثمان مجالات وخمسين 50 فقرة) على اعتبار أن المعلمين منفذين مباشرين للمنهاج في جانبه التربوي ويشرف عليهم المشرف التربوي الزائر في ذلك ، و(أداة تتضمن الكفايات الإدارية موجهة للمديرين في سبع مجالات وخمسين 50 فقرة) حيث يمثل هؤلاء الجهاز الإداري المسير للمؤسسة والمشرف على المعلمين إداريا ، وهو جهاز مساعد للمشرف الزائر في الاشراف الإداري . وذلك انطلاقا من الأدب التربوي والدراسات السابقة والتشريعات والقوانين المدرسية واستشارة أهل الخبرة والاختصاص من أساتذة جامعيين ومفتشي التربية الوطنية ومفتشي التعليم الابتدائي والمديرين والمعلمين .

2- تم توزيع الاستبيانات ذات البعد التربوي على عينة من المعلمين بلغت 246 معلما ومعلمة ، أما الاستبيانات ذات البعد الإداري فتم توزيعها على 68 مدير .

3- أما المنهج المستخدم فهو المنهج الوصفي التحليلي . كونه الأكثر ملاءمة في هذه الدراسة ، وإن الوسائل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات متنوعة بين القديمة والحديثة و تتمثل في (النسب المئوية- كا² - اختبار(ت) - وللتعرف على الخصائص السيكمترية للأداتين تم اعتماد معادلة ألفا كرونباخ و معادلة بيرسون ، ولغرض عرض وتحليل النتائج تم استخدام معادلة فيشر Fisher(الوسط المرجح) للفقرة والمجال والمجالات كافة) وهذه المعادلة في علم الطالب قليلة الاستخدام في الجزائر ، ولمعالجة البيانات إحصائيا واختبار الفروض تم استخدام برنامجين هما : برنامج الحزمة الإحصائية Spss والبرنامج الإحصائي Excel

4- في قياسنا تم اعتماد أسلوب التصنيف النوعي للأداء ، وذلك بوضع خمسة بدائل أمام كل فقرة من فقرات الأداء وهي (عالية جدا ، عالية ، متوسطة ، ضعيفة ، ضعيفة جدا) وأعطيت للإجابات الأوزان التالية على الترتيب (1، 2، 3، 4، 5) بالنسبة للفقرات الايجابية ، و(1، 2، 3، 4، 5) بالنسبة للفقرات السلبية .

5- لغرض تحليل البيانات تم حساب الوسط الفرضي ووزنه المئوي واعتماده كمييار لقياس الدرجة المتحصل عليها من خلال استجابات عينتي الدراسة ، وذلك ضمن التقدير اللفظي لأوزان الاستبيان الخمسة .

ثالثا : النتائج والإضافات التي قدمتها الدراسة :

حددت الدراسة في نتائجها مستوى أداء المشرفين التربويين سواء في جانبه الإداري الذي كان مرتفعا ومقبولا ، أو في جانبه التربوي الذي يعاني نقائص واختلالات على مستوى الكفايات التربوية (الاحتياجات التدريبية) البالغ عددها 14 كفاية أظهرت نتائج الدراسة قصورا في أدائها وتتمثل حسب مجالاتها فيما يلي :

أ- كفايات النشاط المدرسي

1- مشاركة المعلمين في القيام بالأنشطة المدرسية اللاصفية المختلفة

2- مشاركة المعلمين في تحديد أهداف الأنشطة المدرسية العلمية والثقافية والاجتماعية وغيرها

- 3- القيام بوضع - مع المعلمين والمدير - برنامج للنشاطات اللاصفية على مدى أيام السنة
- 4 - تحفيز المعلمين والتلاميذ على المشاركة في الأنشطة اللاصفية
 - ب- كفايات العلاقات الإنسانية
- 5- العمل على توثيق علاقاته مع أولياء أمور التلاميذ للإسهام في حل مشكلاتهم
- 6- المشاركة في الاحتفالات والمناسبات التي تقيمها المدرسة
- 7- المساهمة في معالجة بعض المشكلات الخاصة بالمعلمين عند الإمكان
 - ج- كفايات التقويم والاختبارات
- 8- تقديم شرح للمعلمين حول كيفية بناء الاختبارات التحصيلية بدلالة الأهداف التعليمية
- 9- مناقشة المعلمين في نتائج الامتحانات التي تجرى للتلاميذ
 - د- كفايات الإدارة الصفية
- 10- الاجتماع مع المعلمين قبل الزيارة الإشرافية لبحث المشكلات الصفية
- 11- تبصير المعلمين بأساليب الفاعلة لإدارة الصف والتفاعل الصفّي.
- ذ- كفايات الإشراف على عملية التدريس
- 12- التعاون مع المعلمين للتخطيط لبرنامج الزيارة الإشرافية
 - ر- كفايات تطوير المناهج
- 13- الحرص على توصيل مقترحات المعلمين الخاصة بتطوير المناهج والكتب إلى الجهات المختصة
 - ز- كفايات النمو العلمي والمهني
- 14- تزويد المعلمين بأساليب تشخيص التلاميذ وتصنيفهم حسب الفروق الفردية .
وترجمت هذه الاحتياجات التدريبية إلى أهداف تدريبية بلغ عددها 12 هدفا تدريبيا .
وانطلاقا من هذا النقص الكفائي الذي توصلت إليه الدراسة ، ترجمت هذه الاحتياجات التدريبية إلى أهداف تدريبية بلغ عددها 12 هدفا تدريبيا . وبعد التأكد من صلاحية مفردات البرنامج وعناصره (وجاهة البرنامج حسب جيرار FM.Gerrard) وإجراء التعديلات المناسبة حسب آراء الخبراء ، و للحكم على مدى قبول المفردة يكون وفق معيار اتفاق الخبراء يمثل نسبة 80% - وضع من طرف الطالب - فأكثر يعبر على صلاحية المفردة وقبولها وما دون هذه النسبة نقوم بتعديله تم تصميم البرنامج التدريبي بعناصره المختلفة كما في الجدول:

| أولا: أهداف البرنامج |
|---|
| 1- تعريف المشرفين بأسس تنظيم النشاطات اللاصفية وبأساليب الإشراف على تنفيذها |
| 2- تزويد المشرفين بالأساليب المناسبة للإشراف على عملية التدريس ومتابعتها |
| 3- تنمية مهارات المشرفين في توثيق علاقاتهم مع أولياء أمور لتلاميذ للإسهام في حل مشكلاتهم |
| 4- تعريف المشرفين بأهمية وأهداف المشاركة في الاحتفالات والمناسبات التي تقيمها المدرسة |
| 5- تنمية مهارات المشرفين في معالجة بعض المشكلات الخاصة بالمعلمين عند الإمكان |
| 6- تمكين المشرفين من طرق وأساليب بناء الاختبارات وفق بيداغوجيا الكفايات |
| 7- تنمية مهارات المشرفين في أساليب مناقشة وتقويم أداء المعلمين في نتائج الاختبارات التي تجرى للتلاميذ |
| 8- تبصير المشرفين بأهمية بحث المشكلات الصفية مع المعلمين قبل الزيارة الإشرافية |
| 9- تبصير المشرفين بالأساليب الفاعلة لإدارة الصف والتفاعل الصفّي. |
| 10- تطوير معارف ومهارات المشرفين حول التخطيط لبرنامج الزيارة الإشرافية التي تحقق الكفايات التعليمية المستهدفة |
| 11- تعريف المشرفين بأساليب توصيل مقترحات المعلمين الخاصة بتطوير المناهج والكتب إلى الجهات المختصة |
| 12- تمكين المشرفين من مهارات تشخيص التلاميذ وتصنيفهم حسب الفروق الفردية . |

| ثانيا : محتوى البرنامج | | عدد الساعات | |
|------------------------|---|-------------|---------|
| مجال البرنامج | موضوعات البرنامج | النظرية | العملية |
| 1- الأنشطة اللاصفية | - مفهوم الأنشطة اللاصفية و أهميتها | 2 | 15 |
| | - الأهداف العامة للأنشطة اللاصفية | 2 | |
| | -أسس تنظيم الأنشطة اللاصفية | 2 | |
| | - أساليب متابعة تنفيذها | 2 | |
| | - تدريبات عملية في التخطيط لتنفيذ الأنشطة اللاصفية | 7 | |
| 2- العلاقات الإنسانية | - مفهوم العلاقات الإنسانية | 3 | 14 |
| | - متطلبات تنمية العلاقات الإنسانية في المقاطعة التفتيشية | 3 | |
| | - دور المشرف في تنمية العلاقات الإنسانية وتحقيق التوازن بين حاجات العمل وحاجات العاملين | 4 | |
| | - تطبيقات عملية | 4 | |
| 3- التقويم والاختبارات | التقويم بالكفايات مفهومه وأهميته ومواصفاته | 3 | 20 |

| | | | | |
|----|---|---|--|------------------------------|
| | | 3 | -أنواع التقويم من منظور الكفايات. | |
| | | 3 | -مجالات التقويم. | |
| | | 3 | -خطوات بناء الاختبار وجدول المواصفات. | |
| | 8 | | - تدريبات عملية حول كيفية بناء المعلمين اختبارات المتعلمين لتقييمهم وفق بيداغوجيا الكفايات | |
| 18 | | 2 | - مفهوم الإدارة الصفية | 4- الإدارة الصفية |
| | | 3 | - عناصر الإدارة الصفية و مجالاتها | |
| | | 2 | - خصائص وأنماط الإدارة الصفية | |
| | | 2 | - الاتصال الصفّي الفعال وإدارة الصف | |
| | | 3 | - دور المشرف التربوي في توجيه المعلم لإدارة الصف وتنظيمه | |
| | | 2 | - تخطيط وضعية تعلم وتسييرها وتقييمها | |
| | | 2 | - تخطيط وضعية إدماج وتسييرها وتقييمها | |
| | | 2 | - تخطيط وضعية تقويم وتسييرها وتقييمها | |
| 19 | | 2 | - أهمية المنهج المدرسي وأنواعه | 5- تطوير المناهج |
| | | 3 | - أسس بناء المناهج الدراسية | |
| | | 3 | - إجراءات تطوير المنهج وتقويمه | |
| | | 2 | - العوامل المؤثرة في بناء المناهج الدراسية | |
| | | 2 | - أساليب متابعة تنفيذ المناهج | |
| | | 3 | - أسس تقويم المناهج الدراسية | |
| | | 4 | - دور المشرف في بناء المناهج و تطويرها ومتابعة تنفيذها وتقويمها | |
| 09 | | 1 | - أسس التدريس الناجح | 6- الإشراف على عملية التدريس |
| | | 1 | - أهداف الإشراف على عملية التدريس | |
| | | 2 | - أساليب الإشراف على عملية التدريس و توجيه المدرسين لوضع خططهم التدريسية | |
| | | 1 | - مفهوم التخطيط لبرنامج الزيارة الإشرافية وأهميته | |
| | | 1 | - مجالات التخطيط لبرنامج الزيارة الإشرافية | |

| | | | | |
|----|---|---|--|-----------------------------|
| | | 1 | - أسس صياغة الخطة الإشرافية | |
| | | 1 | - أساليب الإشراف على تنفيذ الخطة الإشرافية ومتابعتها | |
| | 1 | | - تطبيقات عملية حول إعداد الخطة الإشرافية | |
| 08 | | 2 | - مفهوم النمو العلمي والمهني ومجالاته | 07- النمو العلمي والمهني |
| | | 2 | - وسائل النمو العلمي والمهني | |
| | | 2 | - دور المشرف التربوي في تنمية المعلم علميا ومهنيًا بخصوص أساليب تشخيص وتصنيف التلاميذ حسب الفروق الفردية | |
| | 2 | | - تطبيقات عملية | |

ثالثا : طرائق التدريب وأساليبه

1- لعب الأدوار

2- المناقشة الموجهة

3- التمارين التدريبية

4- إعداد تقارير وبحوث

5- دراسة الحالة

رابعا : أجهزة التدريب

1- أجهزة الحاسوب الآلي بعدد المتدربين

2- جهاز فيديو

3- جهاز تلفزيون

4- جهاز العرض الرأسي Over Head projector

5- جهاز عرض البيانات Data Show

رابعا : مواد التدريب

1- أوراق عمل تدريبية تتناول موضوعات البرنامج

2- أقلام للكتابة وكراسات بعدد المتدربين

3- أقراص cd و dvd بعدد المتدربين

4- شرائح شفافة مع أقلام خاصة بالكتابة عليها

5- شرائح تعليمية خاصة ببعض موضوعات التدريب

6- أشرطة فيديو تعليمية خاصة ببعض موضوعات التدريب

7- دليل بأسماء الكتب والمراجع ذات العلاقة

خامسا : النشاطات التدريبية

1- الندوات

2- التطبيقات العملية

3- القيام بمشاريع تتناول موضوعات البرنامج

4- الزيارات الميدانية للمدارس مع تقديم تقرير عن الزيارة

5- القيام بحوث ميدانية من قبل المشاركين في الدورة التدريبية

6- عقد ندوات مع خبراء في الإدارة التربوية ومسؤولين في وزارة التربية الوطنية

| |
|---|
| سادسا : المديرون |
| 1- أساتذة متخصصون في الإدارة التربوية |
| 2- مشرفو التربية الوطنية للتعليم الابتدائي |
| 3- أساتذة متخصصون في المناهج والتقويم |
| سابعا : المتدربون : |
| المشرفون التربويون في التعليم الابتدائي |
| ثامنا : إدارة البرنامج التدريبي |
| تتألف إدارة البرنامج من : |
| 1- مشرف علمي يكون مسؤولا عن البرنامج ومتابعة تنفيذه علميا وتطبيقيا |
| 2- مسؤول إداري لمتابعة سير التدريب وتوفير المستلزمات |
| 3- مساعد للمسؤول الإداري |
| تاسعا : مكان البرنامج : |
| إحدى المؤسسات التربوية التي تتوفر على الظروف الملائمة |
| عاشرا : مدة البرنامج ووقته |
| 1- 17 يوم تدريب فعلي |
| 2- يكون عشرة 10 أيام في عطلة الشتاء وسبعة 07 في عطلة الربيع . |
| 3- خمسة أيام في الأسبوع |
| 4- ست ساعات في اليوم |
| أحد عشر : الحوافز |
| 1- تقديم شهادة لكل متدرب يجتاز البرنامج بنجاح |
| 2- منح المتدرب مبالغ مالية |
| 3- اعتماد الدورة التدريبية في مجال الترقية |
| 4- منح أسبوع راحة لمن يكون منضبطا أثناء عملية التدريب |
| 5- منح الأفضلية للمتدرب لإكمال دراسته العليا |
| إثنا عشر : أساليب التقويم : |
| 1- توزيع استمارة على المتدربين خاصة بكل موضوع من موضوعات البرنامج لقياس فعاليته بعد الانتهاء من التدريب |
| 2- التعرف في نهاية البرنامج على انطباعات المتدربين حول مدى فعالية البرنامج في تطوير كفاياتهم الإشرافية باعتماد استمارات تقيس ردود أفعالهم ووجهات نظرهم ودرجة رضاهم عما تحقق منه |
| 3- إخضاع المتدربين إلى امتحان تحريري شامل في نهاية البرنامج للتعرف على مدى تحقيق المتدربين للكفايات المستهدفة من عملية التدريب . |
| 4- اعتماد أداة لتقويم المديرين لفعالية البرنامج بشكل عام |

بعد تصميم البرنامج تم التطرق إلى الآلية المقترحة لتطبيق وتقويم البرنامج المقترح في واقعنا التربوي من خلال :

- توضيح ماهية البرنامج (شرح تفصيلي لمكوناته)
- عقد لقاء بالمشرفين التربويين لمناقشة البرنامج.
- دراسة الواقع الحالي للإشراف التربوي .
- البدء من خلال الواقع وتحديد الكفايات الأساسية للبدء بالبرنامج .
- تحديد أبرز الأساليب والممارسات الإشرافية مع التركيز على الجانب النوعي الذي ينعكس على زيادة الفاعلية
- تهيئة البيئة المناسبة للعمل وعدم الاقتصار فقط على المدرسة كبيئة وحيدة .
- منح المشرفين مزيدا من الصلاحيات الإدارية والفنية يقابلها زيادة في منح المدرسة الفرصة للممارسة دورها التربوي والتعليمي بنطاق أوسع .

- تجريب البرنامج بشكل كامل على بعض الإدارات ورصد الإيجابيات والسلبيات ومعوقات التطبيق وإمكانية التطوير
- الأساليب التدريبية الإجراءات والأنشطة المتعلقة بعملية التنفيذ و التي يجب أن يقوم بها كل من المدرب والمتدرب. أما ما يرتبط بمسألة تقييم التدريب (البرنامج التدريبي) التقييم الفعال ، يجب أن يجيب على أسئلة:
- ما مدى كفاءة عمليات النشاط التدريبي (التخطيط ، تحديد الاحتياجات ، الأهداف ، التصميم ، التنفيذ ، التقييم ؟
- هل سار البرنامج وفق ما خطط له؟ وهل حقق أهدافه؟ وما حجم النتائج الحاصلة من التدريب إزاء ما أنفق عليه ؟
- قياس رد الفعل ، وهذا النوع يرصد انطباعات المتدربين عن مستوى جودة عناصر التدريب الثلاثة (البرنامج ، المدرب البيئة التدريبية)
- تقييم عمليات إعداد البرنامج التدريبي ، وهذا النوع يحدد فاعلية كل عملية من عمليات إعداد البرنامج التدريبي بدءاً من تقييم السياسات ، فالتخطيط ، فتحديد الاحتياجات ... إلى أن ينتهي بتقييم عملية التقييم نفسها .
- تقييم نتائج التدريب ، وهذا النوع يحدد مدى ما أحرزه البرنامج من نجاح في ضوء أهدافه التي وضعت له ، ثم يقارن بين هذه النتائج وبين تكلفة التدريب .
- قياس أثر التدريب ، وهذا النوع يرصد التغيرات التي طرأت على سلوك المشرف التربوي بعد التدريب داخل الموقف الإشرافي.
- الدراسات التقييمية المنفذة من خلال : قياس رد الفعل في جميع البرامج التي نفذتها الإدارة منذ إنشائها - قياس أثر التدريب
- تقييم عمليات التدريب من حيث : قياس فاعلية خطط التدريب - تقييم دوافع التحاق المتدربين بالبرنامج - مدى فاعلية الجهات الوصية على تنفيذه وتقييمه في إلحاق المشرفين التربويين بالبرنامج التدريبي .

خاتمة:

حددت الدراسة في نتائجها مستوى أداء المشرفين التربويين سواء في جانبه الإداري الذي كان مرتقعا ومقبولا ، أو في جانبه التربوي الذي يعاني نقائص واختلالات على مستوى الكفايات التربوية (الاحتياجات التدريبية) البالغ عددها 14 كفاية أظهرت نتائج الدراسة قصورا في أدائها في مجالات متعددة- كما هو مبين اعلاه- وفي ضوء النتائج المتوصل إليها والتي مكنتنا من إعطاء تصور للبرنامج التدريبي المقترح من منظور الكفايات ، قدم الباحث مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي يرى أنها تقدم إضافات لمنظومة التربية والتكوين وللقائمين على العملية التربوية والإشرافية ، وكذا للوصاية والقائمين على تطوير المنظومة التربوية برمتها.

التوصيات :

ففي ضوء نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- الدعوة لاعتماد البرنامج التدريبي المقترح في البرامج التدريبية للمشرفين التربويين في الابتدائي بشكل خاص وتنفيذه ليساهم في إيجاد الحلول للمشكلات التربوية وتطوير قدرات كل من المشرفين والمعلمين علميا ومهنيا .
- 2- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية أخرى ذات بعد تربوي لتطوير قدرات المشرفين التربويين .
- 3- تخصيص مراكز خاصة للتدريب التربوي تتوفر على الإمكانيات والوسائل الضرورية لذلك .
- 4- تكوين متخصصين في التدريب التربوي والإشرافي بالمعايير المعتمدة عالميا .
- 5- الابتعاد عن أساليب التدريب العشوائي والتدريب قصير المدى والتركيز على التكوين المستمر طويل المدى .
- 6- العمل على تنظيم دورات تكوينية للهيئات المؤطرة للمنظومة التربوية على بيداغوجيا الكفايات بما يمكنهم من التحكم في هذه المقاربة بشكل أفضل

- 7- الدعوة إلى القيام بدراسات أخرى مع توسيع العينة لتشمل فئات أخرى لها علاقة بالعملية الإشرافية لتحديد حاجات المشرفين من وجهة نظر أطراف متعددة .
- 8- إيجاد آلية قانونية للتعاون بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال البحث العلمي و التكوين
- 9- إعادة النظر في المنظومة التشريعية المنظمة لجهات الإشراف التربوي بما يمكنه من التكيف مع التغير والتطور العالمي 10- وضع برامج ومقررات في الجامعات لإعداد وتدريب مشرفي المدارس في جميع المراحل التعليمية .
- 11-إستحداث منصب مشرف إداري لتخفيف العبء الإداري على المشرف التربوي بما يعود على الجانب التربوي بالفائدة

قائمة المراجع:

- أبو النصر، مدحت ، مراحل العملية التدريبية: تخطيط وتنفيذ وتقويم البرامج التدريبية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2009م
- إبراهيم العمري : العلاقات الإنسانية و القيادة ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية، 1976
- أحمد بوذنين وآخرون، دراسة تشخيصية في مجال التكوين أثناء الخدمة لمفتشي التربية والتعليم الأساسي لمادة العلوم الاجتماعية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم ، 2005 م
- أحمد جميل عايش ، تطبيقات في الإشراف التربوي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن 2008م
- أحمد علي ضلعان : الحاجات التدريبية لمعلمي العلوم في المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية في مجال استخدام التقنيات التعليمية من وجهة نظر معلمي ومشرفي العلوم، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض جامعة الملك سعود ، كلية التربية ، 2003م
- أحمد ماهر ، السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، 1996م
- احمد إبراهيم احمد، العلاقات الإنسانية في المؤسسة التعليمية، دار الوفاء للطباعة الإسكندرية بدون سنة .
- أسامة محمد علما. الاحتياجات التدريبية ووسائل تحديدها. ورقة عمل قدمت في " المؤتمر العربي الثالث للاستشارات و التدريب " القاهرة في الفترة 4-6 أبريل 2004
- أمحمد عريبي زكري الإشراف الفني التربوي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وطبعة دار القلم تونس بدون تاريخ
- أمل محمد سرحان المخلافي، الأنماط القيادية لدى مديري المدارس الثانوية الحكومية والخاصة في مدينة صنعاء من وجهة نظر المعلمين وعلاقتها برضاهم الوظيفي "رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم التربوية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا نوفمبر 2008م
- الحسن اللحية "موسوعة الكفايات: الالفاظ والمفاهيم والاصطلاحات 2006م
- الصالح بوعزة ، " السلوك الإشرافي لمفتشي التعليم المتوسط من وجهة نظرهم، ووجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، دراسة ميدانية بولاية سطيف دولة الجزائر "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة فرحات عباس سطيف 2006
- الخطيب رداح وآخرون ، الإدارة والإشراف التربوي ، عمان ، دار الندوة، 1984م
- الخطيب، أحمد، الخطيب، رداح ، اتجاهات حديثة في التدريب ، بدون ناشر أو طبعة، بدون تاريخ .
- الدويك تيسير وياسين ، حسين، عدس، محمد عبد الرحيم والدويك ، محمد فهيم، أسس الإدارة التربوي والمدرسية والإشراف التربوي ، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 1417هـ،
- الدليبي أحمد محمد خلف " برنامج لتدريب مديري المدارس الثانوية في العراق في ضوء كفاياتهم الإدارية " في : هاني محمود بني مصطفى ، بناء برنامج تدريبي لمديري ومديرات المدارس الثانوية الحكومية لتطوير كفاياتهم الإدارية في ضوء احتياجاتهم التدريبية ، دار جريل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2005م
- الدويك تيسير وآخرون ، أسس الإدارة المدرسية والإشراف التربوي ، دار الفكر للنشر، 1987
- الدرج، محمد، تواصل، ملحق رسالة التربية، ع4، مسقط: اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم. 2006م.
- المناصرة : منصور محمد سليمان ، تصورات المعلمين والمشرفين التربويين نحو التخطيط الإداري السائد في المدارس الثانوية في اربد، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن 1991م
- العيساوي كريم ناصر علي، برنامج تدريبي مقترح للمشرفين التربويين في ضوء كفاياتهم اللازمة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1997م
- المركز الوطني للوثائق التربوية، الكتاب السنوي 2006م / 2007م.
- بن عيسى السعيد ، مقارنة نقدية لواقع نظام تكوين المعلمين والبدايل الممكنة ، في : مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي ، سلسلة إصدارات مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية ، العدد الأول، 2004م

- بن عيسى السعيد، مقارنة نقدية لواقع نظام تكوين المعلمين والبدائل المكملة، دراسة حالة الجزائر، مطبوعات الملتقى الدولي، إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 28-29-30 أبريل 2001
- بوفلجة غياث، عرض مقداد محمد، التربية و التكوين بالجزائر، جامعة قسنطينة، مجلة الرواسي العدد 9، 1993.
- تركي راجح، أصول التربية في الجزائر، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 م.
- تشارلز بوردمان وآخرون، ترجمة وهيب سمعان، الإشراف الفني في التعليم، القاهرة، مكتبة النهضة العربية 1963 م
- توفيق، عبد الرحمن موسوعة التدريب والتنمية البشرية، مركز الخبرات المهنية للإدارة. الجزء الثاني، القاهرة، 1997 م.
- توفيق أحمد مرعي، الكفايات الأدائية عند معلم المدرسة الابتدائية في الأردن في ضوء تحليل النظم واقتراح برامج لتطويرها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس "1981م
- توفيق، عبد الرحمن، تحديد الاحتياجات التدريبية بين الإهدار والاستثمار، موسوعة التدريب والتنمية البشرية، الجزء الثامن، مركز الخبرات المهنية للإدارة - بميك، القاهرة 2006 م
- تيلوين حبيب، التكوين في التربية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002 م.
- حبيب تيلوين، المواقف الحرجة في العلاقة الإشرافية أثناء التكوين الأولي للمعلمين، مجلة الرواسي، العدد 9 السنة الثالثة 1993 م
- حديد يوسف، تقويم الأداء التدريسي لأساتذة الرياضيات في التعليم الثانوي في ضوء أسلوب الكفايات الوظيفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، بجامعة منتوري بقسنطينة، 2009/2008
- حسينة أحمد: "مدى إدراك معلم المدرسة الابتدائية للمفاهيم المرتبطة بمقاربة التدريس بالكفاءات، دراسة استطلاعية للمفاهيم الواردة في مناهج السنة الأولى ابتدائي والوثيقة المرفقة"، ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2004 م.
- خرموش منى، علاقة التدريب على مشروع المؤسسة بتحسين الأداء الإداري لمدير التعليم الثانوي - رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس - سطيف 2008/2007 م
- خالد لبصيص، التدريب العلمي والفني الشفاف بمقاربة الكفاءات والأهداف، دار التنوير، 2004 م.
- خالد الشيخ وآخرون، "تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في تدريب المعلمين" المجلة العربية للتربية، م13، ع1، 1993 م.
- خالد طه أحمد: تكوين المعلمين من الإعداد إلى التدريب، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ط1، 2005
- خليفة الشريف: المفتش أو المشرف الفني وأسلوب عمله في الزيارة، الملتقى التكويني الخاص بالمشرفين والمستشارين والتربويين، المنعقد بثنائية السعيد بن شايب بسكرة الجزائر، 1984م
- ذوقان، عبيدات وآخرون، البحث العلمي، مفهومه، أدواته وأساليبه، دار الفكر، عمان، 1984 م
- راى، ليسلى. كيفية قياس فاعلية التدريب / ترجمة حمزة سر الختم؛ راجع الترجمة رباب حسن هاشم. الرياض: معهد الإدارة العامة، 2001
- رداح الخطيب وآخرون، الإدارة والإشراف التربوي، الأردن، دار الأمل، 1998 م.
- رضا السيد، الاحتياجات التدريبية بين النظرية والتطبيق، وأساليب إعداد الخطة التدريبية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2007 م
- رمضان إرزيل، محمد حسونات، نحو استراتيجية التعليم بمقاربة الكفاءات، دار الأمل للطباعة والنشر 2002 م.
- رياض ستراك، دراسات في الإدارة التربوية، وائل للنشر والتوزيع، ط1 الأردن، 2004 م
- رياض منقربوس، الإدارة المدرسية، مكتبة الأنجلو المصرية ج2، القاهرة دون تاريخ.
- زايدي فاطمة، أهمية الإدماج في المقاربة بالكفايات في: مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة فرحات عباس بسطيف عدد 14 عام 2011م
- Bullock, A., and Thomos, H., "School of the Center," London and New York km Routledge, 1996,
- D'HAINAUT Louis,(1988) des fins aux objectifs de l'éducation, 5ème édition, éd Labor, Bruxelles,1988,
- Educational Resources Information Center(Decumbent Reproduction Service No : ED 405293
- Eric, Hewton (1988): Shool — focused staff Development policies for new Inservice " Programmed learning and Education Techologh
- Feroukhi.dlesecoles normales ala croisée des chemins.direction de lenseignement et la formation du ministere de lenseignement superieur(document) 2001
- GROHMANN A. and KAUFFELD S. (2013). Evaluating training programs: development and correlates of the Questionnaire for Professionnal Training
- ROEGIERS, X., WOUTERS, P. & GERARD, F.M., (1992). Du concept

معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من طلبة ما بعد التدرج

The scientific research obstacles at the Algerian University from the point of view of a sample of post-graduate students

| | | |
|--------------------------------|---|--|
| بعايري حسان | خطوط رمضان | جلاب مصباح |
| طالب دكتوراه علم النفس المدرسي | استاذ محاضر "أ" علوم التربية علم النفس محمد بوضياف بالمسيلة | استاذ محاضر "أ" علم النفس محمد بوضياف بالمسيلة |

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة وجود معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من طلبة ما بعد التدرج، وقد تكونت عينة الدراسة من (33) طالب و طالبة، ولقياس مستوى وجود هذه المعوقات استخدم الباحث أداة استبيان تتكون من (38) عبارة توزعت على مجالين هي: أولا المعوقات المادية وثانيا المعوقات الشخصية، وقد اسفرت نتائج الدراسة على ان البحث العلمي في الجزائر يواجه جملة من المعوقات المادية والشخصية، كما تبين من خلال النتائج ان المعوقات المادية أشد تأثيرا على جودة البحث العلمي لدى أفراد عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي ، معوقات البحث العلمي.

Abstract :

The study aimed to identify the degree of existence of barriers to scientific research at the Algerian University from the perspective of a sample of postgraduate students, and the study sample consisted of (33) students, and to measure the level of existence of these obstacles, the researcher used a questionnaire tool composed of (38) sentences. They were divided into two areas: first, material obstacles, and second, personal obstacles. The study found that scientific research in Algeria faces a number of material and personal obstacles, as it was revealed by the results that material obstacles most affected the quality of scientific research among members of the 'study sample.

Keywords: Scientific research, obstacles to scientific research

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورا تكنولوجيا سريعا وكبيرا في الوقت نفسه ، نتيجة الحركة الكبيرة التي تشهدها نظم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عبر مختلف الدول ، ولقد أضحت من الأهمية بمكان ، الاهتمام بتطوير البحث العلمي والتكنولوجي ، لما لهما من ارتباط وثيق بالتعليم العالي وبالمحيط الاجتماعي والاقتصادي ، فهذه الأهمية والاهتمام هما وليدا التحولات السريعة التي يشهدها عالم اليوم ، والتي لا مناص من مسايرتها والاستفادة منها. (م.ش.و، 2015)

فالبحث العلمي حسب الحارثي (2011) في الوطن العربي مقارنة بالدول الغربية المتقدمة يعاني من ضعف شديد سواء في عملية الإنفاق ، أو في برامج الجودة ، فإذا نظرنا الى الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي لا تتعدى 535 مليون دولار ، أي ما يساوي 11 في الالف من الدخل القومي لتلك البقية من العالم ، ومعظم الدول العربية لا تظهر أرقاما وإحصاءات

عن الباحثين و البحث العلمي ، فإذا ظهر شيء من ذلك فيكون غير مطمئن ، ولا يتعدى ما بين (02 % الى 0.6 %) تقريبا ، كما ان جملة الباحثين في الوطن العربي هم أقل من 16 ألف باحث ، وفي إحصائيات صادرة عن الجامعة العربية في العام 2006 أنه يقابل كل مليون عربي 318 باحث ، في الوقت الذي تصل فيه النسبة في الغرب الى 4500 باحثا لكل مليون شخص.

الإشكالية:

يعتبر البحث العلمي أحد أبرز سمات التعليم الجامعي ومهمة أساسية من مهام الجامعة اليوم والتي من خلالها تزيد من ارتباطها بحركة المجتمع وتعطي الحلول المناسبة لكثير من المشاكل التي تواجهها مؤسساته المختلفة ، وما من شك أن البحث العلمي يمثل إحدى المهام الأساسية التي تميز الجامعات ، بل ومن خلاله تحظى بالتقدير والمكانة بين مؤسسات المجتمع الأخرى ، وفضلاً عن ذلك أصبح أحد الوسائل الرئيسة لتتبوأ الدولة مكاناً مرموقاً في هذا العالم وأحد المعايير التي يقاس بها مدى تقدم الأمم. (المصري، 2019، ص 2)

لذلك بات من الضروري أن تتماشى منظومة البحث العلمي الجزائرية وفق الاستراتيجيات العالمية الرائدة في هذا المجال ، كما بات من الجلي مساندة ركب الأمم المتقدمة تكنولوجيا للحد من الفجوة التكنولوجية الفاصلة بين الدول المتقدمة وتلك التي هي في طور النمو ، وقد أجمع أهل الخبرة و الاختصاص على أهمية تطوير البحث العلمي والتكنولوجي ، لها له من ارتباط وثيق بالتعليم والتكوين العالين من جهة ، وبالمحيط الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى ، مؤكداً على أن الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حتمية تفرضها التحولات السريعة التي يعرفها العالم اليوم ، ووجوب توفير الدعم المالي والمادي للبحث العلمي والباحثين على مستوى مراكز ووحدات ومخابر البحث ، وكذا فرق البحث. (م.ش.و، 2015)

ولكن الواقع يؤشر على أن أزمة البحث العلمي لم تحل بعد ، فقد أوضح الدكتور عمار بوحوش (2010) في محاضرة بعنوان إشكالية البحث العلمي في الجزائر ألقاها يوم 1 ماي 2010 بجمعية ملاقي المعرفة والبحث العلمي بالجلفة ، أزمة البحث العلمي في الجزائر وحددها في التالي: المشكل الأول ينبع من التشريع والقوانين والإجراءات الإدارية التي تحصر على التقيد بالنصوص القانونية وليس تحقيق الأهداف المنشودة ، المشكل الثاني عدم وجود رغبة أو إرادة لنجاح عملية البحث ، حيث قلة الحرص والمتابعة من طرف المسؤولين عن القطاع لنشاطات البحث ، عدم وجود استقلالية مالية لمراكز البحث ، إذ الجهة المركزية هي التي تمول البحث وتفرض شروط الصرف ، سوء التنظيم والتسيير ، حيث اللامبالاة في التوظيف وعدم التقيد بتقنيات الاختيار حسب التخصص ، قلة المؤطرين الأكفاء ، قلة الوعي بالبحث العلمي ، عدم وجود ميزانيات لنشر المجالات العلمية ، مما جعل الباحث العلمي يعاني الكثير من المشكلات و العراقيل التي تحد من إنتاجه العلمي ، وعليه فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مستوى وجود معوقات البحث العلمي التي يواجهها طلبة ما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية ؟
- ما مستوى وجود المعوقات المادية التي يواجهها طلبة ما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية ؟
- ما مستوى وجود المعوقات الشخصية التي يواجهها طلبة ما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة :

- توجد درجة مرتفعة من معوقات البحث العلمي التي يواجهها طلبة ما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية.
- توجد درجة مرتفعة من المعوقات المادية التي يواجهها طلبة ما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية.
- توجد درجة مرتفعة من المعوقات الشخصية التي يواجهها طلبة ما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.
- 2- التعرف على معوقات البحث العلمي من وجهة نظر عينة من طلبة ما بعد التدرج.
- 3- التعرف على مستوى المعوقات الموجودة في البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.
- 4- التعرف على مستوى المعوقات المادية التي يواجهها طلبة ما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية.
- 5- التعرف على مستوى المعوقات الشخصية التي يواجهها طلبة ما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تمكن تحديد أهمية البحث الراهن في الأتي:

- 1- أهمية الكشف عن معوقات البحث العلمي ، لأنه أول أمر يجب معرفته لتطوير وتحسين قطاع البحث العلمي .
- 2- أهمية التعرف على رأي طلبة ما بعد التدرج في معوقات البحث العلمي .
- 3- أهمية هذه البحوث في المساهمة في إصلاح وضعية البحث العلمي وتطويره وتحسينه وترقيته .

حدود الدراسة:

- 1- الحدود الموضوعية: تتمثل في محاولة معرفة معوقات البحث العلمي التي يواجهها طلبة ما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية.
- 2- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من 33 طالب و طالبة من طلبة ما بعد التدرج من جامعة مسيلة و جامعة بسكرة.
- 3- الحدود الزمانية: تم اجراء الدراسة في الموسم الجامعي 2021/2020 .

مصطلحات الدراسة:**تعريف البحث العلمي:**

من التعاريف الأكثر انتشارا واستخداما بين الباحثين في كتبهم ومقالاتهم ألا وهو " عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) ياتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث) (ياقوت، 2007، ص 12)

تعريف المعوقات : حسب تعريف جرجس (2005) المعوقات هي كل الأشياء او الأشخاص أو الأشكال الاجتماعية التي يمكن ان تكون عائقا يحول دون أن يحقق الانسان أهدافه و طموحاته.

و عرف الصانع المعوقات في دراسته بأنها المشكلات التي تحد من تنفيذ الباحث للأبحاث العلمية المختلفة (خطاب، 2017، ص 7)

الدراسات السابقة :

دراسة الحراحشة (2011) حول معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت باستخدام أداة الاستبانة المطبقة على عينة قوامها (113) عضو هيئة تدريس وخلصت إلى أن كثرة الأعباء التدريسية التي تحول دون تفرغ أعضاء هيئة التدريس للأبحاث العلمية ، وقلة الدعم المالي المخصص للبحث العلمي ، بالإضافة إلى بيروقراطية الإجراءات الإدارية ، تعد أبرز المعوقات التي تواجه البحث العلمي ، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق إحصائية مهمة في المعوقات التي تواجه الهيئة التدريسية وفقا لمتغير سنوات الخبرة ، بينما لم يكن لمتغير الكلية ، والرتبة الأكاديمية ، وبلد التخرج فروقا مهمة في المعوقات التي تواجه البحث العلمي .

دراسة المجيدل و شماس(2010) هدفت الى تقصي المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة ، التي تحول دون انجازهم لأبحاث علمية و انخراطهم بالبحث العلمي ، و قد صنفت المعوقات بالمحاور التالية : المعوقات المادية ، المعوقات الإدارية ، والمعوقات الذاتية ، و اظهرت نتائج الدراسة أن المعوقات الإدارية كانت هي الأشد وطأة على عينة البحث في مجال البحث العلمي .

دراسة الفتلي (2008) بهدف محاولة تحديد نوع المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الجامعي ، واقترح الحلول الناجعة لها ، تم استخدام استبانة بلغ عدد فقراتها (26 فقرة) ، موزعة على ثلاثة مجالات ، اذ تم تطبيق هذه الاداة على عينة بلغ حجمها (200) فرداً ، سحبت عشوائياً ، من مجتمع البحث ، (أعضاء هيئة التدريس في جامعة القادسية) (البالغ عددهم 555) (فرداً . أظهرت النتائج ، ان العوامل المتصلة بالدعم المالي ، تعد من اكثر المعوقات التي تواجه الباحث العلمي الجامعي كذلك لم يظهر البحث اي فرق يعزى لمتغيري الجنس واللقب العلمي .

دراسة بشير معمربة (2007) حول معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة ، هدف الدراسة الى التعرف على معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر عينة من أساتذة كليات جامعة باتنة ، وتكونت عينة البحث من 79 أستاذا من خمس كليات ، أداة البحث تكونت من 48 عبارة تتضمن 26 عبارة تقيس المعوقات المادية و 22 عبارة تقيس المعوقات الشخصية ، أسفرت نتائج الدراسة ما يلي: أولا المعوقات المادية مثل ، نقص إمكانيات النشر ، غياب المراجع العلمية الحديثة ، نقص الخبرة بمنهجية البحث العلمي ، عدم التشجيع المادي على البحث العلمي ، عدم تأمين العيش الكريم للباحث ، قلة اللقاءات العلمية المتخصصة ، وثانيا المعوقات الشخصية ، التردد قبل البدء في البحث ، انخفاض الدافع الشخصي للبحث العلمي ، الشعور بعدم الجدارة لإنجاز البحث العلمي ، الانشغال بالالتزامات الأسرية والاجتماعية ، الافتقار إلى الحزم في تنظيم الوقت ، الخوف من رفض البحث من جهة النشر ، مسائر الزملاء الذين لا يمارسون البحث ، التأثير بمقولة "الجزائر ليست بلد البحث" ، عدم الميل إلى ممارسة البحث العلمي ، وتوصل الباحث إلى بعض التوصيات نذكر منها: توفير الوسائل المساعدة على البحث ، توفير المراجع العلمية الحديثة وتوفير مناخ جامعي مشجع على ممارسة البحث العلمي ، توفير العيش المحترم للأستاذ الجامعي للتفرغ للبحث العلمي .

يتضح من خلال المراجعة التقييمية للدراسات ذات الصلة التي تم عرضها ، الإجماع الواضح في أهدافها ، والتي سعت إلى التعرف على واقع البحث العلمي ومعوقاته ، والكشف عن أهم الحلول المقترحة للنهوض به . و يما يتعلق بتأكيدا على أهمية البحث العلمي ، ووجود مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تحد من تطوره ونمائه و يتضح مما سبق أن البحث العلمي يعيش حقيقة في أزمة .

الإطار النظري للدراسة:

تعريف البحث العلمي :

يعرف البحث العلمي بأنه " وسيلة يحاول بواسطتها الباحث دراسة ظاهرة أو مشكلة ما والوصول إلى كشف الآليات التي تتحكم فيها بالإضافة إلى حصر العوامل التي تكون وراء حدوثها بصفة مباشرة وغير مباشرة ، وهذا ما يسمح بالتفسير والقدرة على التنبؤ مستقبلا بالأبعاد التي تأخذها الظاهرة " (معتوق ، 2012 ، ص 10)
كما يعرف على انه عملية الوصول إلى حل معتمد عليه للمشكلات التي تواجه الباحث وذلك من خلال الجمع المنظم و المتناسق للمعلومات ثم تحليلها وتفسيرها " (تركي ، 1984 ، ص 15)
ويعرفه إموري (Emory, 1976) على أنه استفسار منظم جرى تصميمه كي يزودنا بمعلومات لحل المشكلة .

أما يونغ (Young, 1977) فيعرفه على أنه الفهم المنظم والذي يهدف إلى اكتشاف حقائق جديدة ، وتوضيح وفحص حقائق قديمة وتحليل العلاقات بينها وأسبابها وتطوير أدوات ومفاهيم ونظريات جديدة والتي من شأنها تسهيل دراسة السلوك الإنساني .

كما يعرفه توكمان (Tuckman, 1999) على انه محاولة منظمة للإجابة على سؤال معين ، وقد تكون الإجابة عامة أو مطلقة كما هو الحال في البحوث الأساسية أو إجابات محددة كما هو الحال في البحوث التطبيقية (الضامن ، 2009 ، ص 17-18)
لا تختلف تعريفات البحث كثيرا بين مؤلف وآخر ، والتعريف التالي يأخذ عناصر أساسية في مفهوم البحث عند عدد من المؤلفين . (أبوعلام ، 1999 ، Van Daline, 1979 ، Tuckman, 1988)

"البحث عملية منظمة للتوصل الى الحلول لمشكلات ، أو إجابات عن تساؤلات ، تستخدم فيها أساليب في الاستقصاء والملاحظة المقبولة و المتعارف عليها بين الباحثين في مجال معين ، ويمكن أن تؤدي الى معرفة جديدة " (الكيلاني والشريفين ، 2005 ، ص 15)

و يرى دين 1990 Dane أن عملية البحث أمر طبيعي بين الناس فنحن جميعا بشكل أو آخر ، نجعم المعلومات لنزيد من معرفتنا عن العالم إلا أن معظم ما يتم من بحث ليس علميا بالضرورة ، ولكنه مجرد طريقة لإرضاء فضولنا .
ويمكن القول أن ما يميز البحث العلمي عما عداه من محاولات لجمع المعلومات:

١ - الملاحظة الموضوعية للأحداث والمتغيرات .

٢ - التحليل المنطقي للخروج بخلاصات عن الملاحظات .

٣ - إعداد تقرير بنتائج البحث . (أبوعلام ، 2011 ، ص 6)

أهمية البحث العلمي: لقد اورد أيش (2017، ص 99-100) أنه لم يعد ممكنا خلال هذا العصر الذي يشهد تطورا وتقدما كبيرا في مختلف ضروب المعرفة وتوسعها وانتشارها التفكير خارج سياقات المعرفة والبحث العلمي وذلك بما يمنحه هذا العلم للباحث في مشروعه العلمي أو بما يقدمه للمجتمع والإنسانية من منتجات حضارية:

أ- أهمية البحث العلمي بالنسبة للباحث:

- 1- يتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة.
- 2- يسمح للباحث بالإطلاع على مختلف المناهج واختيار الأفضل منه.
- 3- يساعد الباحث على التعمق في الاختصاص.
- 4- يجعل من الباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير والسلوك والانضباط.
- 5- التعود على معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة ونظام في العمل.
- 6- التعود على أخلاقيات العلم والبحث العلمي.

ب- أهمية البحث العلمي بالنسبة للمجتمع:

- 1- المساعدة على فهم العالم الطبيعي: حيث يقول الدكتور محمد قاسم أن المسعى الإنساني من البحث العلمي هو (تفسير ما يحدث حولنا من ظواهر لفهم العالم الطبيعي ، والتنبؤ بظواهره وتعديل المعلومات حولها وذلك كله قصد التحكم والسيطرة على الطبيعة وقوانينها التي سخرها الله لخدمة الإنسان ومن أجل التقليل من الكوارث التي تنجم عن الجهل بها.
- 2- التحكم في مصادر القوة: يقول فرنسيس بيكون إن المعرفة قوة والبحث العلمي أحد أهم لوازم امتلاك هذه القوة، ولا أدلّ على ذلك من الشواهد الواقعية لهذا العصر ، وكيف أن الدول التي استطاعت أن تمتلك ناصية المعرفة والبحث العلمي لصالح برامجها التنموية والاقتصادية ، جعلها ذلك تتجنب إملاءات وتدخلات الدول الأخرى في اقتصادها ومناهجها التربوية عكس الدول الفقيرة من المعرفة العلمية التي وجدت نفسها في ظل الوظيفة الجديدة للمدرسة التي سطرته لها النظام العالمي الجديد لا تعدوا أن تكون عبارة عن أسواق استهلاكية لمنتجات الدول القوية وميادين لتجارب أبحاثها الطبية والعسكرية.
- 3- الوصول إلى الحقائق وتحسين أسلوب الحياة: حيث أن الثقة بالعلم والبحث العلمي هي الوسيلة الحقيقية للوصول الفرد الإنساني إلى الحقائق وتحسين أسلوب الحياة وذلك من خلال إيمان الباحث بأهمية العلم في إيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهه.
- 4- حل المشكلات الاقتصادية والبيئية والصحية والتعليمية والاجتماعية والسياسية.
- 5- التخطيط لمواجهة الصعوبات التي تواجه المجتمع.

كما يضيف ياقوت (2007) ان اهمية البحث العلمي تتجلى في الحياة الانسانية ، لكون البحث العلمي العامل الأساسي في الارتقاء بمستوى الانسان ، فكريا وثقافيا ومدنيا ... وتتجلى أهمية البحث العلمي – أكثر وأكثر - في هذا العصر المتسارع الذي يرفع فيه شعار البقاء للأقوى و البقاء للأصلح ! فلم يعد البحث العلمي رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية ! إذ أصبح البحث العلمي هو محرك النظام العالمي ! و أصبح العالم في سباق محموم للوصول الى أكبر قدر ممكن من التقنية و المعرفة الدقيقة المثيرة التي تكفل الراحة و الرفاهية للشعوب . و تبدو أهمية البحث العلمي بشكل أوضح -في العالم العربي بالذات - عندما ندرك أن البحث العلمي هو الكفيل بتهيئة الوطن العربي ، وردم الفجوة العلمية والثقافية بين العالم العربي والعالم المتقدم ، و الإسهام في تحسين المناخات الإنسانية في هذا الجزء المهم من العالم . (ياقوت، 2007، ص 16 ، 17)

اهداف البحث العلمي :

يوجزها القحطاني (2005) فيما يلي:

- 1- النهوض بالمجتمع اقتصاديا ، واجتماعيا ، وثقافيا ، والإسهام في تنميته.
- 2- الاهتمام بقضايا التقدم العلمي والثقافي للجامعة ، وتطوير رسالتها الحضارية في المجتمع.
- 3- تعميق التلاحم و الاحتكاك العلمي بين الجامعة والجامعات الأجنبية و مراكز البحوث و المؤسسات الإنتاجية المتقدمة المهمة بقضايا البحث العلمي والتقدم الثقافي.
- 4- تقديم خبرات الجامعة واستشارتها و مخرجات عملياتها البحثية لمشاريع التنمية المحلية. (القحطاني، 2005، ص

(10)

تعريف مشكلات البحث العلمي:

هي العوائق والعقبات والصعوبات التي تحول دون تحقيق البحث العلمي للأهداف المنشودة ، و هي كثيرة ، عوائق إدارية وشخصية ، موضوعية وذاتية ، مادية ومالية ، سياسية وأخلاقية ، والتي تعترض القيام بالدراسات والبحوث والاستفادة منها و تنحصر هذه الدراسة على نوعين اثنين من العوائق التي تواجه البحث العلمي تضمنها اداة الاستبيان للباحث بشير معمريه (2007) وهي العوائق المادية و العوائق الشخصية.

مشكلات البحث العلمي:

توصل مطانيوس ميخائيل (2006) إلى تحديد المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الدول العربية من خلال رصد نتائج الدراسات والبحوث العربية ، وهي كالتالي :انفصال البحث عن الممارسة التربوية ، عدم الوعي لأهمية البحث التربوي ، غلبة أنواع معينة من البحوث التربوية على غيرها ، عدم توافر قاعدة بيانات ، عدم كفاية الموارد المالية ، ضعف التواصل بين المنتجين والمستهلكين للبحث ، قلة عدد الباحثين ومساعدتهم ، عدم وجود سياسة محددة للبحث التربوي ، الافتقار إلى جو البحث والدراسة ، هجرة الكفايات العلمية ، ضعف التفاعل بين البحث والنظام التعليمي ، تجاهل السلطة للبحث ، عدم توافر أدوات القياس.(فلوح ، 2017، ص 70)

وتقسم الصعوبات والمشاكل التي تواجه البحث العلمي إلى الأقسام التالية:

1-المشاكل التعليمية:هناك علاقة بين المنظومة التعليمية والبحث العلمي ، وأي خلل في المنظومة التعليمية ينعكس سلبا على البحث العلمي.

2-مشاكل تتعلق بالباحث والمؤسسة البحثية:الباحث من أهم عناصر البحث العلمي وعدد الباحثين نسبتهم ضئيلة وهذا مؤشر سلبي إضافة إلى هجرة العقول العربية اثر سلبا على البحث العلمي في الوطن العربي.

3-مشكلة الإنفاق:تعد مشكلة الإنفاق المشكلة الأساسية التي يعاني منها البحث العلمي في الوطن العربي بأسره ، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة ، مما يترتب على هذا ضعف إنتاجية الباحث العربي.

4-المشاكل الإدارية:تتمثل في عدم وجود سياسة وخطة إستراتيجية للبحث العلمي قائمة على التخطيط والدقة والموضوعية بدل من العفوية ، كما انه لا يوجد تنسيق بين الدول العربية في مجالات البحث العلمي.

5-المشاكل السياسية:وتتمثل في عدم الاستقرار ، الذي يساوي التخلف الحضاري والتخريب.واغلب الدول العربية ليست مستقرة (عبد العظيم الطيب، 105 – 104 : 2013)

و اشار مرسي (1993) الى ان من معوقات البحث العلمي ضعف الميزانية المخصصة للإنفاق على البحث العلمي ، وعدم الاهتمام الكافي لحضور المؤتمرات العلمية ، وعدم مشاركة المؤسسات الكبرى و الشركات في نفقات البحث العلمي ، إضافة لكثرة الاعمال الإدارية ، والأعباء التدريسية ، و اخيرا ندرة المجالات العلمية والمتخصصة والدوريات (صالح ، 2003، ص 30) وقد قدم الندوي (2013) في دراسة بعنوان:أزمة البحث العلمي في العالم العربي الواقع والتحديات أن العقبات التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي هي:

1-قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه.

2-قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي ، وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية في حياة الفرد والمجتمع.

3-المشكلات البيروقراطية التي ينجم عنها غياب قوانين واضحة لأهمية البحث العلمي والسعي لتنشيطه ، ووجود هيئة وطنية فاعلة تتابع ذلك.

4-عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين ، مثل المختبرات الحديثة ، والموارد البشرية ، والأجهزة المتقدمة التي تشط الباحثين وتسدن طموحاتهم ، ويشمل ذلك أيضا عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به ، وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.

5-عدم تسويق النشاط البحثي ، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة ، والتجارة ، وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية ، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين.

6-غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد ، وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه.

وقد قدمت الباحثتان عزيز وبوزغاية (2015) جملة من العقبات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي ، وهذه العقبات تحتاج إلى وقفة جادة من قبل المسؤولين ؛ من أجل تطوير إجراءات البحث العلمي ، وتوفير الدعم اللازم له ، ليرتقي إلى مصافّ البحث العلمي في الدول المتقدمة ، وفيما يأتي ذكر لهذه العقبات:

- 1- التقليل من قيمة البحث العلمي واعتباره ترفاً فكرياً. 2- نقص التمويل. 3- الفساد الإداري. 4- سرية الأرقام والبيانات. 5- صعوبة الحصول على المعلومات. 6- الصعوبات الميدانية. 7- نقص المصادر العلمية.
- 8- عدم جدية البحوث. 9- عدم وضوح هدف البحث. 10- بحوث للرفوف. 11- إجابات الباحث.

مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير في الجزائر :

أورد (حروش و طوالبية، 2017، ص 40) ان البحث العلمي يتطلب تخصيص ميزانية من أجل القيام بالأبحاث والدراسات واقتناء التجهيزات اللازمة ، ودفع مرتبات الباحثين وبالتالي فإن نجاح البحث العلمي في أي دولة يتوقف على حجم المبالغ المالية المخصصة لها وكيفية ترشيد استخدامها. وإذا أخذنا مقدار ميزانية البحث العلمي إلى الناتج الخام الإجمالي نلاحظ أن الجزائر قبل سنة 1998 سجلت أدنى المستويات ، واستمر الوضع حتى سنة 1999 حين أقرت (المادة 21 من القانون التوجيهي رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام من % 0,2 سنة 1997 إلى % 1 سنة 2000 ، وذلك بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي ، كما اتخذت تدابير أخرى مثل الحوافز الضريبية للشركات التي لديها أنشطة البحث ، وإزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات والأجهزة العلمية (محمد صادق، 2014، ص 80) كما استفاد قطاع البحث العلمي زيادة على هذه المخصصات ، من برامج هامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004) منح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية كبرى حيث خصص له حوالي 12,38 مليار دينار جزائري ، وأما في إطار برنامج التنمية الخماسي (2010 – 2014) خصصت له حوالي 100 مليار دينار جزائري.

كما ارتفع عدد مخابر البحث من 1297 مخبراً سنة 2013 إلى حوالي 1361 مخبراً بحثياً سنة 2015 بما في ذلك مخابر بحث مشتركة ، موزعة على مجموعة من التخصصات ، والتي جندت حوالي 27584 أستاذ باحث وطالب دكتوراه وهي أرقام جد مرضية مقارنة بما كانت عليه في السابق. (م، ش، و، 2015)

إلا أنه ورغم ارتفاع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي والتي تطورت عما كانت عليه في السنوات الماضية ، تبقى قليلة وغير كافية ، فنسبة 1 % لا تستجيب للمعايير العالمية حيث المعدل العام الدولي يبلغ 3% ، وأما في بعض الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية يتراوح ما بين 4% و 4,3% ، كما أن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر تعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60 % من الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

أما عن مصادر التمويل ، فبينما يلاحظ في الدول المتقدمة تكاتف مصادر متعددة مع الحكومات لتمويل عمليات البحث العلمي والتطوير ، مثل قطاع الأعمال ، قطاع الصناعة ، والتعاونيات الزراعية وغيرها ، وأما ما يلاحظ واقعياً عن عملية التمويل في الدول العربية بصفة عامة وبما فيها الجزائر ، أن الدول لا زالت تتحمل الأعباء التمويلية كاملة بنسبة % 90,16 في ظل غياب دعم واضح ومدروس للقطاع الخاص أو لهيئات المجتمع المدني ، وأما التمويل من خلال القطاعات التنموية والتمويل الأجنبي من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية والحكومية محدوداً جداً فقد بلغ بنسبة 9,84 (زيتون، 2013، ص 110)

-لماذا الاهتمام بالأخلاق في الجامعة ؟

في كلامه عن أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية يقول الدكتور على البارودي (إن العلاقة بين الأخلاق والبحث العلمي علاقة قديمة ووثيقة فكما أن الإنسان بطبعه يبحث عن الحقيقة فهو بفطرته كائن أخلاقي)، وبالتالي يمكن القول إن الإنسان باحث أخلاقي ، والجامعة بوصفها منظمة أخلاقية فهي تعنى بالبناء العلمي والأخلاقي للطلاب ومن غير المعقول أن تنجح الجامعة في تخريج الكوادر وإجراء البحوث من غير أن يكون سلوك أساتذتها وطلابها يتجه إلى السلوكيات الأخلاقية الحميدة والإيجابية لذلك نجد أن الاهتمام بالأخلاق داخل الحرم الجامعي يسهم في:

- 1- تحسين العلاقة بين أفراد المجتمع الجامعي من خلال بناء هذه العلاقات على الشعور بالثقة.
- 2- شيوع الشعور بالرضا الاجتماعي نحو الجامعة ومخرجاتها.
- 3- أخلاقيات العمل بكفاءة تشعر الطلاب والأساتذة بالثقة بالنفس .
- 4- الالتزام الأخلاقي بالجامعة يؤمنها ضد المخاطر بدرجة كبيرة.

- 5- الالتزام بأخلاقيات العمل يدعم عددا من البرامج الأخرى مثل (برامج الجودة الشاملة ، برامج التخطيط الاستراتيجي ، برنامج التنمية البشرية) وهي من بين أكثر البرامج التي تشدد عليها الجامعات اليوم والتي منها الجامعات الجزائرية .
- 6- الالتزام بمواثيق أخلاقية صارمة يدفع المتعاملين إلى اللجوء في تعاملاتهم إلى الجهات الملتزمة أخلاقيا ، فالممارسة الجيدة تطرد الممارسة السيئة من ساحة العمل .
- 7- التمسك بالأخلاقيات في الجامعة يخلق بيئة مناسبة للعمل بروح الفريق مما يؤدي إلى زيادة الدافعية للتقدم والرقى في مجال البحث العلمي .
- 8- حرص الكليات على وجود ميثاق أخلاقي بها هو دليل يسترشد به الجميع عند ظهور خلافات حول سلوك معين .

الحريات الأكاديمية:

و المقصود بها هي حرية أعضاء الهيئة الأكاديمية للوصول الى مختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث والإنتاج والتأليف والمحاضرات وفي استعمال مختلف وسائل التطور الحديثة ودون تقييد او حواجز وصولا لخير المجتمع و الإنسان .

و يقصد بذلك رفع القيود عن الباحثين و المفكرين و أساتذة الجامعات و المعاهد في توفير المعلومات و الاطلاع عليها و في ابداء الآراء و مناقشتها و نقدها ورفع قيود التأليف و الابداع الفكري عنهم وصولا الى التطور العلمي الذي يهدف الى خدمة الإنسان .(ياقوت ، 2007، ص 31)

والعلاقة بين الحريات الاكاديمية وازدهار المعرفة وثيقة ؛ فثمة علاقة طردية متأصلة بين حرية الباحثين في اختيار موضوعات البحث ومناهجه وأسس النظرية من ناحية ، وقدرتهم على تقديم معارف أصيلة مبدعة من ناحية أخرى ، سواء أكانوا متخصصين في العلوم الاجتماعية أم التطبيقية أم البحتة وقد حرصت المجتمعات المعاصرة على ضمان الحريات الاكاديمية للباحثين على النطاق العالمي ، فقد صدر إعلان ليها بشأن الحريات الاكاديمية عام 1988 ؛ وتبعه إعلان كامبالا بشأن الحرية الفكرية والمسؤولية الاجتماعية عام 1990 أما في العالم العربي . ، فقد شاركت الدول العربية في إصدار إعلان عمان للحريات الاكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عام 2004 . يمكن القول إن مآزق الحريات الاكاديمية من بين . أخطر التحديات التي تواجه البحث في العلوم الانسانية في العالم العربي المعاصر (عماد عبد اللطيف ، 2016)

السرقات الاكاديمية :

إن السرقة العلمية تشكل في الوقت الراهن أحد أبرز التحديات التي تواجه البحث في العلوم الانسانية ويرجع هذا بشكل أساسي إلى أنها تمارس تدميرًا منظمًا للمؤسسات البحثية التي تنتشر فيها ؛ فالباحثون الذين يلجؤون للسرقة للحصول على درجة علمية أو ترقية أكاديمية أو غيرها ، يُدمرون القيم الأساسية التي لا يرقى . البحث بدونها ؛ أعني قيم الاجتهاد والأصالة والإبداع. إن السرقة الاكاديمية تُسهم في إشاعة أجواء شديدة السلبية في المؤسسات الاكاديمية. (عماد عبد اللطيف ، 2016)

شروط الجودة في البحث العلمي:

○ حسب أبو ملحم 1999 لا يمكن لأية جامعة أن تنجح في ضمان جودة بحثها العلمي ونشاطها البحثي ما لم تتوفر على مجموعة الشروط التالية:

- 1- وجود عدد وافر ومتنوع من الباحثين والعلماء المبدعين. 2- المناخ الاكاديمي الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية ومختبرات وأجواء اجتماعية ونفسية ومادية ملائمة. 3- الاموال الكافية لنشاطات الأبحاث. 4- الوقت الكافي لإجراء الأبحاث. 5- الحرية الاكاديمية.

وبهذه الشروط تمكنت جامعات الغرب من إدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية ونظمها الادارية وأبحاثها العلمية وساهمت بدور ايجابي في تصميم البرامج النووية وبرامج الفضاء والصواريخ ، ولاقت تشجيعا متواصلا من طرف الدولة ، التي لم تكتفي بتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة والقوانين المنظمة... بل ذهبت الى ابعد من ذلك بوضع الاموال الطائلة تحت تصرفهم.(الخطيب ، المعاينة، 2006 ، ص 47)

وحتى تتحقق جودة البحث العلمي لابد أن نأخذ بتوجه أن تكون الجامعة مجتمعا ينهك أعضاؤه بجدية في البحث عن خلق ونشر المعرفة وتقديم العلوم والمساهمة في تطوير التجديدات والإبداعات التكنولوجية " (مذكور 2000)

اجراءات الدراسة الميدانية :

المنهج المتبع : بالنظر الى مشكلة الدراسة، و على اعتبار ان هذه الدراسة تسلط الضوء على ظاهرة موجودة في الوقت الحاضر، و كما هي موجودة في الواقع، كان المنهج المناسب لدراستنا هو المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع وعينة الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من بعض اساتذة متوسطتي لحول عبد القادر و لطرش علي ببلدية سيدي راشد ولاية تيبازة ، والبالغ عددهم 33 طالب من طلبة ما بعد التدرج في جامعة محمد بوضياف بالمسيلة و جامعة بسكرة للموسم الجامعي 2021/2020 ، موزعين على النحو التالي :

جدول رقم (01) يمثل افراد العينة وفق متغير الجنس

| اساتذة التعليم المتوسط | | |
|------------------------|-------|---------|
| الجنس | العدد | النسبة |
| ذكور | 19 | 57.57 % |
| اناث | 14 | 42.43 % |
| المجموع | 33 | 100 % |

أدوات جمع البيانات : اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أداة استبيان لتقدير معوقات البحث العلمي في بعض الجامعات الجزائرية ، و هي من اعداد الباحث بشير معبرية (2007) ، و الذي يتكون في صورته الاولية من (48) عبارة. (26) عبارة منها تقيس المعوقات المادية و (22) عبارة تقيس المعوقات الشخصية ، و تم استخدام الأداة التي استخدمها خطاب حسين (2017) لعدم تمكن الباحث من الحصول على الصورة الاولية ، حيث تتكون هذه الأداة بعدما عرضها خطاب حسين (2017) على خمسة محكمين من (38) عبارة ، (20) منها لقياس المعوقات المادية و (18) عبارة تقيس المعوقات الشخصية.

و تتوزع عبارات الأداة كالآتي :

المحور الاول : المعوقات المادية من 01 الى 20 ، والمحور الثاني : المعوقات الشخصية من 21 الى 38.

صدق وثبات أداة الدراسة :

تم حساب الخصائص السيكومترية للأداة ، و تبين انها تتميز بدرجة كافية من الصدق للتطبيق من خلال استخدام صدق المحكمين، وصدق الاتساق الداخلي تم حساب معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للأداة ، وأظهرت النتائج معامل الارتباط ، حيث جاء 0.66 بالنسبة للبعد الاول و هو المعوقات المادية ، و0.82 بالنسبة للبعد الثاني الخاص بالمعوقات الشخصية عند مستوى دلالة 0.01 وهذا يدل على تمتع الاستبانة بقدر مقبول من صدق الاتساق الداخلي ، كما يتمتع بدرجة مقبولة من الثبات بعد حساب ثباته باستخدام معادلة ألفا لكرونباخ ، فكانت نسبة معامل ثبات (الفا لكرونباخ) الكلي للإستبانة هي 0.67 .

الأساليب الاحصائية :

تم اللجوء في هذا البحث الى الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات المتحصل عليها بعد تطبيق الإستبانة ، فكانت الأساليب المستعملة الآتية : التكرارات ، النسب المؤوية ، معامل الفا لكرونباخ، و معامل ارتباط بيرسون.

نتائج الدراسة و مناقشتها :

1- تحليل نتائج المجال الاول : المعوقات المادية.

| البند | لا | | احيانا | | كثيرا | |
|---------|-----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|
| | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة |
| 01 | 00 | % 00 | 30 | % 90.90 | 03 | % 09.10 |
| 02 | 00 | % 00 | 06 | % 18.19 | 27 | % 81.81 |
| 03 | 00 | % 00 | 12 | % 36.36 | 21 | % 63.64 |
| 04 | 03 | % 09.10 | 27 | % 81.82 | 03 | % 09.10 |
| 05 | 01 | % 03.30 | 27 | % 81.82 | 05 | % 15.15 |
| 06 | 00 | % 00 | 24 | % 72.72 | 09 | % 27.27 |
| 07 | 00 | % 00 | 15 | % 45.45 | 18 | % 54.54 |
| 08 | 19 | % 57.57 | 14 | % 42.42 | 00 | % 00 |
| 09 | 02 | % 06.06 | 17 | % 51.51 | 14 | % 42.42 |
| 10 | 00 | % 00 | 13 | % 39.39 | 20 | % 60.60 |
| 11 | 00 | % 00 | 13 | % 39.39 | 20 | % 60.60 |
| 12 | 01 | % 03.03 | 02 | % 06.06 | 30 | % 90.90 |
| 13 | 00 | % 00 | 10 | % 30.30 | 23 | % 69.69 |
| 14 | 01 | % 03.03 | 02 | % 06.06 | 30 | % 90.90 |
| 15 | 00 | % 00 | 00 | % 00 | 33 | % 100 |
| 16 | 02 | % 06.06 | 13 | % 39.39 | 18 | % 54.54 |
| 17 | 00 | % 00 | 00 | % 00 | 33 | % 100 |
| 18 | 00 | % 00 | 28 | % 84.84 | 05 | % 15.15 |
| 19 | 00 | % 00 | 24 | % 72.72 | 09 | % 27.27 |
| 20 | 18 | % 54.54 | 15 | % 45.45 | 00 | % 00 |
| المجموع | 47 | % 07.12 | 292 | % 44.24 | 321 | % 48.64 |

من خلال الجدول رقم (02) يتضح ان البند 15 (عدم تأمين العيش الكريم للباحث) و البند 17 (عدم التشجيع المادي على البحث) نالا أعلى نسبة بالنسبة للمعوقات المادية فقد اجمع كل المبحوثين على ذلك فقدرت نسبتها ب 100 % و تلاهما كل من البند رقم 12 (نقص الخبرة بمنهجية البحث العلمي) و البند رقم 14 (عدم وجود علاقات بين الجامعة و المؤسسات الاخرى) بنسبة (90.90 %). و البند رقم 02 (عدم توفر اعتمادات مالية لإنجاز البحث) بنسبة (81.81) ومنه فقد جاءت هذه النتائج موافقة مع دراسة كل من الباحث بشير معمريه (2007) و كذا دراسة خطاب حسين (2017) ، ومن خلال النتائج يظهر ان عينة الدراسة تؤكد على اهمية الجانب المادي في جودة البحث العلمي ، و نقص المستلزمات و الدعم المادي و الموارد

المخصصة للبحث العلمي تصبح عائقا في وجه الباحث العلمي ، و اجمع جل اباحثين على ان البلدان العربية هي الاضعف فيما يخص الانفاق على البحث العلمي فيرى مرسى (1998) : ان من معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية ضعف الاهتمام بالبحث العلمي ، وضعف المخصصات المالية المرصودة للبحث العلمي ، وارتباط اهداف البحث العلمي بترقية عضو هيئة التدريس ، وعدم ارتباط الأبحاث العلمية بمشكلات البحث.

اما البند 8 (عدم التفرغ للبحث لكثرة الاعمال البيداغوجية) و البند 20 (عدم التفرغ للبحث بسبب كثرة الأعمال الإدارية) فقد سجلا ادنى نسبة قدرة ب 00 % لكليهما ، قد يعود الى كون طلبة ما بعد التدرج غير مكلفين بالأعمال الادارية و البيداغوجية

2- المجال الثاني المعوقات الشخصية

| البنود | لا | | احيانا | | كثيرا | |
|---------|-----------|---------|-----------|---------|-----------|---------|
| | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة |
| 21 | 00 | % 00 | 00 | % 00 | 33 | % 100 |
| 22 | 01 | % 03.03 | 16 | % 48.48 | 16 | % 48.48 |
| 23 | 07 | % 21.21 | 13 | % 39.39 | 15 | % 45.45 |
| 24 | 05 | % 15.15 | 16 | % 48.48 | 12 | % 36.36 |
| 25 | 05 | % 15.15 | 00 | % 00 | 28 | % 84.84 |
| 26 | 02 | % 06.06 | 05 | % 15.15 | 26 | % 78.78 |
| 27 | 02 | % 06.06 | 03 | % 09.10 | 28 | % 84.84 |
| 28 | 00 | % 00 | 00 | % 00 | 33 | % 100 |
| 29 | 12 | % 36.36 | 15 | % 45.45 | 06 | % 18.18 |
| 30 | 28 | % 84.84 | 05 | % 15.15 | 00 | % 00 |
| 31 | 02 | % 06.06 | 16 | % 48.48 | 15 | % 45.45 |
| 31 | 00 | % 00 | 16 | % 48.48 | 17 | % 51.51 |
| 33 | 16 | % 48.48 | 02 | % 06.06 | 15 | % 45.45 |
| 34 | 27 | % 81.82 | 03 | % 09.10 | 03 | % 09.10 |
| 35 | 16 | % 48.48 | 09 | % 27.27 | 08 | % 24.24 |
| 36 | 13 | % 39.39 | 20 | % 60.60 | 00 | % 00 |
| 37 | 25 | % 75.75 | 02 | % 06.06 | 06 | % 18.18 |
| 38 | 05 | % 15.15 | 14 | % 42.42 | 14 | % 42.42 |
| المجموع | 166 | % 27.94 | 155 | % 26.09 | 275 | % 46.29 |

عند تصفح الجدول رقم (03) نجد ان ما نسبته 100 % من طلبة ما بعد التدرج اظهروا ان البعد رقم 21 (التردد قبل البدء في البحث) و البند رقم 28 (الخوف من رفض البحث من قبل جهة النشر) هما المعيقان الاساسيان من المعوقات الشخصية التي تحول بينهم و بين جودة البحث العلمي، تلاهما كل من البند رقم 25 (الانشغال بالالتزامات الأسرية والاجتماعية) و البند رقم 27 (الافتقار إلى الحزم في تنظيم الوقت).

في حين سجل البند رقم 30 (مسايرة الزملاء الذين لا يمارسون البحث) و البند رقم 36 (سيطرة الاهتمامات غير العلمية) ادنى نسبة قدرة ب 00 % لكليهما ، قد يعود الى فطنة طلبة ما بعد التدرج ان هاذين العاملين من اكثر العوامل مثبطة للعزيمة

و العمل الجاد ، و لكن بالرغم من ذلك يرى الباحث انه من الطبيعي ان يكون للطلبة الباحثين قليلي الخبرة اكثر حاجة للتدريب على مجالات مناهج البحث العلمي ، حظور الدورات التدريبية و الندوات و الايام التكوينية و الملتقيات التي من شأنها تطويرهم في هذه المجالات ، مع اقامة ورشات عمل حول قواعد النشر في المجالات العلمية ، التدريب على كيفية اجراء البحوث بأنواعها ، مع تقديم حوافز للباحثين ، فقد أكد niel, jacobs,2001 على أن نشاط الباحث لا يتوقف عند حد معين ، فقد يمتد وجوده لحضور مؤتمرات وعقد الندوات ، والمناظرات ، وحلقات النقاش المختلفة. (المصري ، 2019، ص 2) "

خاتمة:

في تعبير لفان دالين (1997) ان جهل الجماهير بطبيعة البحث العلمي و أهدافه ادى الى نشأة كثير من الاتجاهات غير المرغوب فيها نحو العلم. و ينبغي ان تعمل بلادنا على ملء هذا الفراغ الثقافي ، ذلك أنه اذا ظل المواطنون على جهل بالبحث العلمي فقد يقفون عقبة في سبيل التقدم الاجتماعي و يهددون النهضة القومية ، وما دام الناس جميعا في المجتمع الديمقراطي يلعبون دورا في رسم السياسة ، فإنهم قد لا يصدرن قرارات ذكية ، عندما يطلب اليهم البت في شأن تدعيم مشروعات البحث ، اذا كانوا لا يقدرون قيمة البحوث العلمية . ان تقدير العلم ، والحالة هذه لا يمكن ان يظل ميزة تختص بها الصفوة المثقفة ، وسوف يصبح المواطنون اشد رغبة في تحمل المسؤوليات اللازمة للنهوض بالبحث العلمي ، اذا توافر لهم من المعرفة بالبحث العلمي ما يجعلهم يدركون العلاقة بينه وبين تحقيق الصالح العام لهم أفرادا ومجتمعات

قائمة المراجع :

- إبراهيم سليمان المصري(2019) المعوقات التي تواجه الباحثين في محافظة الخليل وسبل التغلب عليها من وجهة نظرهم ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل ، العدد ، 43 ، ص 182 – 196
- أحمد محمود الخطيب وعادل سالم معاينة (2006) ، الادارة الابداعية للجامعات ، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث الأردن .
- إسماعيل محمد صادق (2014)، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي ، كيف نهضوا ولماذا تراجعنا، القاهرة، دار الكتب المصرية.
- تركي رابح. (1984).مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس.المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.
- ديوبولد ب فان دالين ، (1997) مناهج البحث في التربية و علم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل ، سلمان الخضري الشيخ ، طلعت منصور غبريال ؛مراجعة سيد أحمد عثمان ، مكتبة الأنجلو المصرية.
- ذوقان عبيدات ، عبد الرحمن عدس ، كايد عبد الحق (1992) - البحث العلمي مفهومه ، أدواته أساليبه – دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط4
- رجاء محمود ابوعلام(2011) ، مناهج البحث في العلوم النفسية و التربوية ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ط 6
- سمير أبيش(2017) ، التصور الإسلامي لع لاج معضلة السرقات العلمية ، كتاب أعمال الملتقى المشترك ، الأمانة العلمية ، الجزائر العاصمة ، 2017/07/11 .
- صالح ، ايمن جميل عبد الرحمان ، (2003) ، معوقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير في المناهج و التدريس في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.
- الضامن ، منذر عبد الحميد (2007) . أساسيات البحث العلمي ، عمان ، الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- العاجز ، فؤاد علي ، بنات ، ماهر صالح (2003) البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية ، مقدم لمؤتمر كلية التربية " التعليم الجامعي : نماذج وتطبيقات تربوية " المنعقد في جامعة اليرموك الأردن ما بين 2003/04/30/28
- عبد العظيم الطيب مصطفى .(2013). ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي.المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي.المجلد السادس ، العدد 13- 2013

- عبد الله زيد الكيلاني ، نضال كمال الشريفيين ، (2005) مدخل الى البحث في العلوم التربوية و الاجتماعية : اساسياته- مناهجه-تصاميمه-اساليبه الاحصائية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الاردن
- عزيز ، سامية وبوزغاية ، باية (2015) ، المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي ، جامعة ورقلة ، الجزائر.
- علي أحمد مذكور (2000) ، التعليم العالي في الوطن العربي ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
- عليان ، ربحي مصطفي(د.ت) ، البحث العلمي اسسه ، مناهجه وأساليبه ، إجراءاته ، بيت الافكار الدولية ، الاردن
- الفتلي ، حسين هاشم (2008) المعوقات التي تواجه الباحث في الجامعات الع ارقية، مجلة القادسية في الأداب والعلوم التربوية، العددان (4 + 3 المجلد7)
- فلوح احمد(2017). مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية (المركز الجامعي غليزان أنموذجا) ، كتاب أعمال الملتقى المشترك ، الأمانة العلمية ، الجزائر العاصمة ، 2017/07/11 .
- القحطاني ، منصور بن عوض (2005) الإنفاق على البحث العلمي الجامعي ، بحث مقدم الى ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة السراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي بجدة.
- لامية حروش ، محمد طوالبية(2018) ، البحث العلمي والتطوير في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ج /قسم العلوم الاجتماعية العدد -19 جانفي . 2018 ص 32- 46
- المجلس الشعبي الوطني، (2015) " التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي " ت.أ/33/2015/02 سبتمبر2015، أنظر الموقع: <http://www.apn.dz/AR/textes-de-lois-ar/264>
- [2015-09-13-09-08-19/2232-2015-09-14-09-10-37](http://www.apn.dz/AR/textes-de-lois-ar/264)
- المجيدل ، عبد الله وشماس ، سالم (2010) معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة ميدانية —كلية التربية بصلالة أنموذجا ، مجلة جامعة دمشق مج(26)ع(2+1) ، ص 18 — 59.
- محيا زيتون (2013) ، التجارة بالتعليم في الوطن العربي ، الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مرسي ، محمد عبد العليم ، (1983) ، معوقات البحث العلمي ، ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية المنعقدة بجامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية.
- معتوق ، جمال (2012) ، منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث.
- ممدوح عبد المنعم صوفان وآخرون (2012) -دليل أخلاقيات البحث العلمي — كلية العلوم فرع دمياط — إصدار يناير.
- نبيل أحمد عبد الهادي (2006) منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن.
- الندوي ، محسن ، 2013 ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي الواقع والتحديات: www.hibapress.com/page-3.html.
- ياقوت ، محمد مسعد (2007) أزمة البحث العلمي في مصر و الوطن العربي ، دار النشر للجامعات ، مصر

دراسة قياسية لدور جودة الخدمات التعليمية في تحسين جودة البحث العلمي على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سعيدة (الجزائر)

An econometric study of the role of the quality of educational services in improving the quality of scientific research on a sample of Faculty members at Saida University (Algeria)

د. حميدي زقاي، جامعة د/طاهر مولاي سعيدة - الجزائر
ط. د. ميلودي أسما، جامعة د/طاهر مولاي سعيدة - الجزائر

ملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس دور جودة الخدمات التعليمية في تحسين جودة البحث العلمي، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سعيدة (الجزائر)، تكونت العينة من (118) أستاذ وأستاذة، لمعالجة ذلك استخدمت استمارة اشتملت (27) فقرة، تم تحليل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS.V.22) لدراسة مختلف العلاقات بين المتغيرات الدراسة. أظهرت الدراسة أن مستوى تقدير عينة البحث لجودة الخدمة التعليمية والبحث العلمي بالجامعة محل الدراسة كان متوسطا، أكدت الدراسة كذلك على وجود علاقة ارتباط وأثر معنوي بين الأبعاد جودة الخدمة التعليمية (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف) والبحث العلمي. الكلمات المفتاحية: جودة التعليم، البحث العلمي، جامعة سعيدة.

Abstract :

The study aims to measure the role of the quality of educational services in improving the quality of scientific research, through a field study of a sample of faculty members at Saida University (Algeria). The sample consisted of (118) professors and professors. To address this, a form that included (27) paragraphs was used. Analyzing the results using the statistical program (SPSS.V.22) to study the various relationships between the study variables.

The study showed that the level of the research sample's estimate of the quality of educational service and scientific research at the university under study was average. The study also confirmed the existence of a correlation and a significant impact between the dimensions of the quality of the educational service (tangibility, reliability, response, safety, empathy) and scientific research.

Key words : Quality of Education, Scientific Research, Saida University.

مقدمة:

إن البحث العلمي على اختلاف أنواعه واختلاف مجالاته في الحياة أصبح من ضرورات الحياة المعاصرة ومطلباً أساسياً من مطالب تطور المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة، وتلعب الجامعة دوراً متميزاً في ممارسة البحث العلمي باعتبارها المؤسسة الرسمية الأولى لإجراء البحوث، فإن نجاح البحث العلمي في حرم الجامعة يتوقف على كثير من العوامل والإمكانيات الهادئة والبشرية للجامعة على غرار الباحث العلمي ومخابر البحث والمكتبات، لذا كان لزاماً عليها أن تقوم بتحسين جودة خدماتها التعليمية، وضرورة توفير المناخ العلمي والنفسي والاجتماعي المشجع بغية التغلب على العقبات التي تواجهه (نسمة مسعودان، 2018، ص 01). ومن هنا جاءت فكرة هذه الورقة البحثية لتوضيح دور جودة الخدمات التعليمية في تحسين جودة البحث العلمي، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الأساتذة جامعة سعيدة (الجزائر).

إشكالية الدراسة: من خلال ما تقدم فإن الدراسة الحالية تسعى إلى معالجة الإشكالية التالية:

ما دور جودة الخدمات التعليمية في تحسين جودة البحث العلمي من وجهة أعضاء هيئة التدريس بجامعة سعيدة (الجزائر)؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي:

-ما المقصود بالجودة الخدمة التعليمية؟ وماهي أبعادها؟

-ما المقصود بالبحث العلمي؟ وماهي أهميته؟

-ما طبيعة العلاقة بين جودة الخدمة التعليمية والبحث العلمي؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-معرفة تقييم أعضاء هيئة التدريس لواقع جودة الخدمات التعليمية والبحث العلمي بجامعة سعيدة (الجزائر)؛

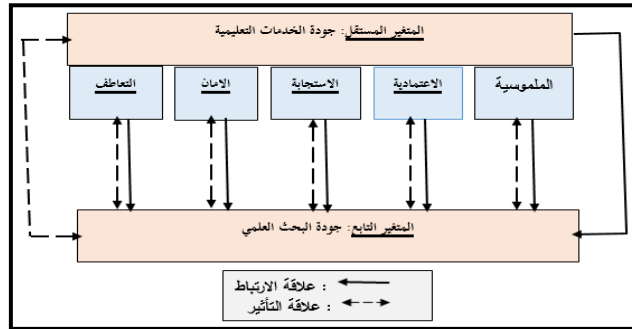
-تحديد العلاقة والأثر بين جودة الخدمات التعليمية والبحث العلمي بجامعة سعيدة (الجزائر)؛

-محاولة بناء نموذج نظري يربط بين العلاقات السببية المباشرة بين أبعاد جودة الخدمات التعليمية (متغير مستقل)، والبحث العلمي (متغير تابع).

أهمية البحث: تهدف الدراسة إلى معرفة دور جودة الخدمات التعليمية في تحسين البحث العلمي خصوصا وان هذا الأخير الذي أصبح يلعب دورا كبيرا من خلال حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتقنية بأسلوب علمي والعمل على تنمية مهارات التفكير العلمي، وتنمية الفكر النقدي الإبداعي لدى أفراد المجتمع.

نموذج البحث الفرضي: تم تطوير نموذج فرضي يبين طبيعة العلاقة جودة الخدمة التعليمية وجودة البحث العلمي كما يلي:

شكل رقم (01): نموذج الفرضي للبحث



المصدر: من إعداد الباحثين

فرضيات الدراسة: لغرض إيجاد إجابات منطقية وموضوعية لتساؤلات الدراسة ومن أجل تحقيق أهدافه، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

— يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجودة الخدمة التعليمية على جودة البحث العلمي بجامعة سعيدة (الجزائر).
وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجال الملموسية على جودة الخدمة التعليمية بجامعة سعيدة (الجزائر)؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجال الاعتمادية على جودة الخدمة التعليمية بجامعة سعيدة (الجزائر)؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجال الاستجابة على جودة الخدمة التعليمية بجامعة سعيدة (الجزائر)؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجال الأمان على جودة الخدمة التعليمية بجامعة سعيدة (الجزائر)؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجال التعاطف على جودة الخدمة التعليمية بجامعة سعيدة (الجزائر).

مفاهيم الدراسة:

- **جودة الخدمات التعليمية:** هي عن عملية توثيق للبرامج والإجراءات وتطبيق للأنظمة واللوائح والتوجيهات، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والارتقاء بمستوى الباحثين في جميع الجوانب العقلية والجسدية والنفسية والاجتماعية والثقافية، ولا يتحقق ذلك إلا بإتقان الأعمال وحسن إدارتها (ضيف نسيم، 2017، ص 30).
- **جودة البحث العلمي:** يقصد به في دراستنا تلك البحوث التي يقوم بها الباحثين الجامعيين داخل فرق ومخابر البحث العلمي التابعة للجامعة من أبحاث علمية وتنشيط الملتقيات والندوات والأيام الدراسية ومدى مساهمتها في تنمية البحث الجامعي وتنمية المجتمع.
- **أعضاء هيئة التدريس:** هم جميع الإطارات من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير والدراسات العليا الذين يعملون بالوظائف التدريسية.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر على محاولة معرفة دور جودة الخدمات التعليمية في تحسين البحث العلمي، من خلال دراسة تطبيقية على عينة من أساتذة جامعة سعيدة (الجزائر).

- الحدود الزمانية: تمثل نهاية السنة الدراسية 2019-2020 الإطار الزمني الذي تم فيه هذا البحث.
- الحدود المكانية: جرت الدراسة بجامعة سعيدة (الجزائر).

1- الإطار النظري والدراسات السابقة للدراسة:

1-1 مفهوم الجودة في التعليم: يتعلق مفهوم الجودة في التعليم بكافة السمات والخصائص التي تتعلق بالمجال التعليمي، والتي تظهر جودة النتائج المراد تحقيقها. وتعرف الجودة في التعليم العالي بأنها "أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع المنطقة التعليمية ومستوياتها ليوثر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعليم أو هي فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية بكفاءة الأساليب وأقل التكاليف وبأعلى جودة ممكنة" (الصريرة خالد وآخرون، 2008، صفحة 10)، كما تعتبر جودة التعليم: "عملية إدارية تركز على مجموعة من القيم، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي توظف مواهب العاملين، وتستثمر قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسين المستمر للمنظمة، ويمكن ترجمة احتياجات ورغبات وتوقعات الدارسين خريجي الجامعة كمخرجات لنظام التعليم إلى خصائص ومعايير محددة في الخريج وتكون أساساً لتصميم برامج مع التطوير المستمر" (فريد النجار، 2000، صفحة 73).

1-1-1 أبعاد جودة الخدمة التعليمية: تشير الدراسات إلى ان هناك أسلوبين لقياس جودة الخدمة ينسب أولهما إلى باراسورمان وزملائه (Parasuraman, Zeithaml, & Berry, 1985) حيث تمكنوا من تصميم مقياسهم الشهير (servqual) وهو الذي يستند على توقعات العملاء لمستوى الخدمة وإدراكهم لمستوى أداء الخدمة المقدمة بالفعل، ومن ثم تحديد الفجوة بين هذه التوقعات والادراكات، حيث حددوا في البداية عشر أبعاد لقياس جودة الخدمة وهي: الاعتمادية، الأمان، سهولة الوصول، فهم المستهلك، الاتصال، الأشياء الملموسة، الجدارة، سرعة الأداء، التأهيل، اللباقة. وفي دراسة لاحقة تمكنوا (Parasuraman B. Z., 1988) من دمج هذه الأبعاد العشرة في خمسة أبعاد احتوت على اثنتين وعشرين عبارة تترجم مظاهر جودة الخدمة بالنسبة لكل بعد من هذه الأبعاد وهذه الأبعاد وهي:

- **العناصر المادية الملموسة Tangibles:** وتتضمن هذه العناصر أربعة متغيرات، تقيس توافر حداثة الشكل في تجهيزات المنظمة، والرؤية الجذابة للتسهيلات المادية، والمظهر الأنيق لموظفيها، وتأثير المظهر العام للمنظمة.
- **الاعتمادية Reliability:** وتتضمن خمسة متغيرات تقيس وفاء المنظمة بالتزاماتها التي وعدت بها عملاءها، واهتمامها بحل مشاكلهم، وحرصها على تحري الدقة في أداء الخدمة، والتزامها بتقديم خدماتها في الوقت الذي وعدت فيه بتقديم الخدمة لعملائها، واحتفاظها بسجلات دقيقة خالية من الأخطاء.
- **سرعة الاستجابة Responsiveness:** ويتضمن هذا البعد أربعة متغيرات، تقيس اهتمام المنظمة بإعلام عملائها بوقت تأدية الخدمة، وحرص موظفيها على تقديم خدمات فورية لهم، والرغبة الدائمة لموظفيها في معاونتهم، وعدم انشغال الموظفين عن الاستجابة الفورية لطلباتهم.
- **الثقة و الأمان Assurance:** ويحتوي هذا البعد على أربعة متغيرات تقيس حرص الموظفين على زرع الثقة في نفوس العملاء، وشعور العملاء بالأمان في تعاملهم مع الموظفين، وتعامل الموظفين بلباقة معهم، وإلمامهم بالمعرفة الكافية للإجابة عن أسئلتهم.
- **التعاطف Empathy:** ويشتمل هذا البعد على خمسة متغيرات تتعلق باهتمام موظفي المنظمة بالعملاء اهتماماً شخصياً، وتفهيمهم لحاجاتهم، وملاءمة ساعات عمل المنظمة لتناسب جميع العملاء، وحرص المنظمة على مصلحتهم العليا، والدراية الكافية باحتياجاتهم.

وقد تعرض هذا المقياس للعديد من الانتقادات ترتب عنها تقديم عدة دراسات، من أهمها دراسات (Cronin,1992) والتي نتج عنها مقياس جديد سمي مقياس الأداء الفعلي أو ما يسمى اختصاراً بمقياس (Servperf) الذي يعد أسلوباً معدلاً من المقياس الأول، حيث يستبعد فكرة الفجوة بين الأداء والتوقعات، ويركز فقط على الأداء الفعلي، ويستند هذا المقياس إلى التقييم المباشر للأساليب والعمليات المصاحبة لأداء الخدمة، اعتماداً على الأبعاد الخمسة للجودة: العناصر الملموسة، والاعتمادية، وسرعة الاستجابة، والأمان، والتعاطف. وقد خلص كل من (Cronin) إلى أن مقياس (Servperf) للأداء أفضل المقاييس، حيث يتميز عن المقياس السابق بالسهولة في التطبيق والبساطة في القياس، وكذلك في زيادة درجة مصداقيته. يعتبر مقياس جودة الخدمة ومقياس أداء الخدمة أكثر مقياسين استعمالاً في قياس جودة الخدمة حتى الآن، إلا أن الجدل مازال مستمراً حول أفضلية أي منهما، لدى فقد انقسم الباحثون بين مؤيد ومعارض لكل منهما، الأمر الذي يوجب على الباحثين القيام بالمزيد من الدراسات التطبيقية في هذا الشأن، والجدول الموالي يوضح بعض الدراسات التي قارنت بين المقياسين على أساس معامل التحديد R^2 .

جدول رقم (01): دراسات مختارة لمقارنة مقياس جودة الخدمة وأداء الخدمة

| الدراسة | طبيعة الخدمة | R^2 : لمقياس جودة الخدمة | R^2 : لمقياس أداء الخدمة | ملخص النتائج |
|--------------------------------|-----------------------|----------------------------|----------------------------|---|
| Cronin and Taylor,1992 | الخدمات المصرفية | 0.47 | 0.48 | في كل حالة، مقياس أداء الخدمة فسر تغير أكثر في جودة الخدمة. |
| | مكافحة الآفات | 0.37 | 0.39 | |
| | التنظيف الجاف للملابس | 0.42 | 0.45 | |
| | الوجبات السريعة | 0.35 | 0.48 | |
| Babakus and Boller,1992 | المرافق السكنية | 0.35 | 0.44 | بينت الدراسة أن مقياس أداء الخدمة فسر تغير أكثر في جودة الخدمة الكلية من مقياس جودة الخدمة. |
| Brown, Curchill and Peter,1992 | المؤسسات المالية | 0.45 | 0.40 | بينت الدراسة أن مقياس جودة الخدمة فسر تغير أكثر في جودة الخدمة الكلية من نموذج أداء الخدمة. |
| PZB,1994 | صناعة الحواسيب | 0.51 | 0.74 | في كل حالة، مقياس أداء الخدمة فسر تغير أكثر من مقياس جودة الخدمة. |
| | سلاسل التجزئة | 0.55 | 0.73 | |
| | التأمين على السيارات | 0.54 | 0.72 | |
| | التأمين على الحياة | 0.60 | 0.86 | |

Source: (Page, Thomas, Spreng, & Richard, 2002, p. 185)

2-1 تعريف البحث العلمي: وفيما يلي سنتعرض لأهم المفاهيم التي وردت في البحث العلمي (نصر الدين بن عودة وآخرون، 2018، صفحة 12):

- هو التقصي المنظم ياتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها.
- هو نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق معتمداً على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين.

– هو عملية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل الوصول إلى الحقائق في شأن مشكلة تسمى موضوع البحث، يتبع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث هدفه الوصول إلى حلول أو نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث.

1-2-1 أهمية البحث العلمي: تكمن أهمية البحث العلمي في النقاط التالية (عبد المؤمن وآخرون، 2008، صفحة 78):

- التنقيب عن الحقائق التي قد تغير الإنسان للتغلب على المشكلة؛
- التفسير النقدي للأراء والأفكار والمذاهب؛
- حل المشاكل الصناعية والزراعية والبيئية والصحية والتعليمية والتربوية والاجتماعية وغيرها؛
- التنبؤ بالظواهر من خلال الوصول إلى تعميمات وقوانين تحكم الواقع والظواهر؛
- التخطيط للتغلب على الصعوبات التي تواجه المجتمع والإنسانية نتيجة العوامل الطبيعية والبيئية والاقتصادية والسياسية.

1-2-2 أهداف البحث العلمي: يمكن إبراز أهم أهداف البحث العلمي من خلال النقاط التالية (نصر الدين بن عودة وآخرون، 2019، صفحة 124):

- إن الهدف الذي يسعى إليه الباحث هو الإضافة العلمية، ووضع إضافة في التراث النظري للعلم؛
 - الاستفادة من المعارف والعلوم وتطبيقها ميدانيا؛
 - اكتشاف وقائع جديدة والتحقق من وقائع قديمة؛
 - تنمية أدوات علمية جديدة ومفاهيم ونظريات؛
 - إثراء المعلومات في مواضيع معينة؛
 - التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة؛
 - إتباع الأساليب والقواعد العلمية المعتمدة في إنجاز البحوث العلمية.
- 1-2-3 واقع البحث العلمي في الجزائر: يعود سوء الوضع للجامعة الجزائرية ومخرجات البحث العلمي إلى عدة أسباب نذكرها فيما يلي (كلاع شريفة، 2015، صفحة 04):

- عجز في معايير تقييم البحث العلمي.
 - نقص الأبحاث المتميزة والمقالات المحكمة والمنشورة في مجلات راقية ومصنفة.
 - عدم تصنيف الجامعات الجزائرية رغم الإمكانيات المادية الهائلة التي وفرتها الدولة للجامعات ومراكز البحث.
 - نقص وضعف المشاركة في الملتقيات والندوات والأبحاث العلمية الدولية.
 - ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم العالي.
 - انخفاض مرتبات الأساتذة تدفعه لتغطية نفقات حياته وأسرته.
 - اعتماد الكثير من البرامج العليا على الدراسات النظرية بسبب عدم توفر مستلزمات البحوث التجريبية.
 - يعاني الباحث الجزائري الكثير من الأساليب الإدارية والمالية التقليدية المتبعة بالجامعات ومراكز البحوث.
- 1-3 الدراسات السابقة: سيتم فيما يلي عرض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية كما يلي:

➤ دراسة (سامية بدوي وآخرون، 2019)، بعنوان: تقييم جودة البحث العلمي وفق معايير المرجعية الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي الجزائري، هدفت الدراسة إلى تقييم ميدان البحث العلمي بالمركز الجامعي لميلة، وفق معايير المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، باعتباره الدعامة الأساسية لتقدم التعليم الجامعي. وقد توصلت الدراسة إلى أن نتائج التقييم كانت دون المتوسط وأوصت بضرورة تكثيف الجهود لتحسين جودة البحث العلمي وتفعيل عملية التقييم الذاتي.

➤ دراسة (نصر الدين بن نذير وآخرون، 2018)، بعنوان: دور جودة التعليم العالي في تجسيد أخلاقيات البحث العلمي، هدفت الدراسة على ضرورة تنمية النزاهة العلمية، وهذا بوضع القوانين والقواعد الأخلاقية التي تفرض الالتزام الأخلاقي في إعداد الأبحاث العلمية وعدم السرقة العلمية، لإعطاء مصداقية لهذه البحوث، وقد خلصت الدراسة على تأكيد أهمية ودور جودة التعليم العالي البارز الذي تؤديه في تجسيد أخلاقيات البحث العلمي.

➤ دراسة (هوارى منصورى وآخرون، 2018)، بعنوان: جودة البحث العلمي لدى هيئة التدريس بالجامعات الجزائرية وفقا للدليل الوطني الجديد للجودة الداخلية في التعليم العالي - دراسة تطبيقية بجامعة أدرار، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع اعتماد معايير جودة البحث العلمي وفق الدليل الوطني الجديد لجودة الداخلية الذي أطلقتته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات الجزائرية، وذلك من جهة نظر هيئة التدريس، وقد تم استخدام استبانة لمعرفة آرائهم على مدى توفر متطلبات جودة البحث العلمي. وتوصلت الدراسة إلى وجود اعتماد ضعف لمقومات ضمان جودة البحث العلمي (حسب دليل الجودة الجديد) في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر العينة المدروسة. وأوصت الدراسة بضرورة الرفع من درجة الإدراك بأهمية جودة البحث العلمي لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، مع العمل على الآليات الفعالة للنهوض بالبحث العلمي لا سيما من حيث تنظيمه وهيكلته، عقد شراكة تعليمية، واثمين البحث العلمي.

تعليق على الدراسات السابقة: قدمت الدراسات السابقة الدعم للدراسة الحالية من خلال تكوين فكرة عامة عن الموضوع الدراسة، وتحديد مشكلتها وأهدافها، والتعرف على الخلفيات النظرية لموضوع الدراسة، والإسهام في بناء أداة الدراسة، ومناقشة النتائج وتفسيرها، والتعرف على بعض المراجع المناسبة في الدراسة الحالية، إلا أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة من حيث:

هدف الدراسة: تنوعت الاتجاهات للدراسات السابقة، في حين سعت هذه الدراسة للتعرف على دور جودة الخدمة التعليمية على جودة البحث العلمي.

بيئة الدراسة: قد تم تطبيق هذه الدراسة في بيئة الخدمات التعليمية وبالأخص بجامعة سعيدة في الجزائر.

متغيرات الدراسة: بخلاف الدراسة السابقة فقد حاولت الدراسة الحالية جمع في نموذج واحد جودة الخدمة التعليمية كمتغير مستقل وجودة البحث العلمي كمتغير تابع وذلك باستعمال الطرق الإحصائية المناسبة بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS.V.22).

2- الجانب التطبيقي للدراسة:

1-2 مجتمع وعينة الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة جميع أساتذة جامعة - سعيدة - والمكون من (118) أستاذ وأستاذة خلال الموسم الدراسي 2019-2020، حيث تم الاعتماد على العينة غير احتمالية (قصدية)، من خلال توزيع استمارة البحث عليهم في الجامعة، مع شرح الهدف من الدراسة، حيث تم توزيع وجمع (150) استبانة واسترجعت منها (118) أي بنسبة (78.66%) مكتملة وصالحة للتحليل. والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية.

جدول رقم (02): توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

| المتغيرات | الفئة | العدد | النسبة المئوية (%) |
|-------------------|---|-------|--------------------|
| الجنس | ذكر | 76 | 64.40 |
| | انثى | 42 | 35.60 |
| المجموع | | | |
| الرتبة الاكاديمية | استاذ مساعد | 24 | 20.32 |
| | استاذ محاضر | 89 | 75.38 |
| | استاذ التعليم العالي | 05 | 04.30 |
| المجموع | | | |
| الكلية | كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير | 37 | 31.34 |
| | كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية | 28 | 23.71 |
| | كلية العلوم والتكنولوجيا | 32 | 27.10 |
| | كلية الحقوق و العلوم السياسية | 21 | 17.85 |
| | المجموع | 118 | 100 |

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22) بعد إعادة التنظيم

2-2 أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات من مجتمع الدراسة، حيث احتوت على قسمين وذلك على النحو التالي: القسم الأول: يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ويتكون من (03) فقرات (الجنس، الرتبة الاكاديمية، الكلية). والقسم الثاني: يتكون من (27) فقرة موزعة على محورين كما يلي: المحور الأول: متغير جودة الخدمات التعليمية، ويتكون من (22) فقرة. والمحور الثاني: البحث العلمي، ويتكون من (05) فقرة.

وقد تم استخدام سلم لكارث الخماسي في عبارات المحور الثاني وذلك بأخذ المتوسطات المرجحة، غير موافق بشدة [01-1.8]، غير موافق [1.8-2.6]، محايد [2.6-3.4]، موافق [3.4-4.2]، موافق بشدة [4.2-5].

3-2 صدق وثبات أداة الدراسة:

1-3-2 صدق الأداة (الاستبيان): يقصد به أن تقيس عبارات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال، الصدق الظاهري للاستبيان، والصدق البنائي لمحاور الاستبيان.

➤ الصدق الظاهري: ويقوم على فكرة مدى مناسبة العبارة الاستبيان لها يقيس ولهن يطبق عليهم ومدى علاقتها بالاستبيان ككل ومن هذا المنطلق تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة واختصاص لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم في تعديله والتحقق من مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى سلامة ودقة الصياغة اللغوية والعلمية لعبارات الاستبيان، ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وفي ضوء آراء السادة المحكمين تم إعادة صياغة بعض العبارات وإضافة عبارات أخرى لتحسين أداة الدراسة.

➤ الصدق البنائي للاستبيان: حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة. وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط 'بيرسون' بين درجة كل للمحور والدرجة الكلية الاستبيان. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (03): يوضح الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

| محاور الاستبيان | معامل الارتباط | مستوى المعنوية | النتيجة |
|-------------------------------------|----------------|----------------|-------------|
| المحور الأول: جودة الخدمة التعليمية | 0.645 | 0.00 | يوجد ارتباط |
| المحور الثاني: البحث العلمي | *0.661 | 0.00 | يوجد ارتباط |

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22) بعد إعادة التنظيم

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان والمعدل الكلي لعبارة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01، كما إن جميع قيم أكبر من أكبر تماماً (0.35) (Oktavia, R, Irwandi, Rajibussalim, & Mentari, 2018) ومنه تعتبر محاور صادقة ومتسقة، لها وضعت لقياسه.

4-2 ثبات أداة الدراسة: ويقصد به أنه يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى؛ أن ثبات الاستبيان؛ يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): معاملات ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

| محاور الاستبيان | معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) | |
|-------------------------------------|---------------------------------------|--------|
| | عدد العبارات | القيمة |
| المحور الأول: جودة الخدمة التعليمية | 22 | 0.722 |
| المحور الثاني: البحث العلمي | 05 | 0.666 |
| جميع عبارات الاستبيان | 27 | 0.738 |

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22) بعد إعادة التنظيم

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ لمحور جودة الخدمة التعليمية بلغ (0.722)، في حين بلغت بالنسبة لمحور البحث العلمي (0.666). أما قيمة معامل الثبات لجميع الفقرات بلغ (0.738)، وتعتبر هذه القيم جيدة نسبياً حسب (Muqtadiroh, F, Astuti, H, & Darmaningrat, E, 2017) مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

5-2 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

1-5-2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: إن الهدف من إجراء الإحصاء الوصفي هو معرفة اتجاه إجابات أفراد العينة، فضلاً عن تبيان وتقدير مستوى أهمية الفقرات والمتغيرات من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك بالاعتماد على سلم ليكرت الخماسي (من موافق بشدة كأقصى درجة إلى غير موافق تماماً كأدنى درجة)، وحساب المتوسط الحسابي.

➤ اتجاه إجابات أفراد العينة لقياس متغير جودة الخدمة التعليمية:

جدول رقم (05): نتائج الإحصاء الوصفي لاتجاه إجابات أفراد العينة لقياس جودة الخدمة التعليمية

| أبعاد جودة الخدمة | الرقم | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | مستوى الأهمية |
|------------------------------------|-------|---|---------|-------------------|---------------|
| التعليم | 1 | تمتع الكلية بموقع ملائم يسهل الوصول إليه بسرعة. | 3.11 | 1.144 | متوسطة |
| | 2 | الوسائل و التجهيزات المستعملة في الكلية ذات جودة وتفي باحتياجات هيئة التدريس . | 2.33 | 1.072 | متوسطة |
| | 3 | المظهر العام للكلية جذاب (المباني ، المرافق ، القاعات ، الساحات ، الملاعب...). | 2.28 | 1.037 | متوسطة |
| | 4 | يتميز موظفي وعمال الكلية بمظهر أنيق وحسن . | 3.07 | 0.994 | متوسطة |
| مجال الكلي لجوانب الهادية الملهوسة | | | | | |
| التعليم | 5 | يلتزم العاملون في الكلية بتقديم الخدمة في الوقت المحدد. | 2.83 | 1.060 | متوسطة |
| | 6 | تحرص الكلية على تقديم الخدمة التعليمية بشكل صحيح ومن أول مرة. | 2.77 | 1.039 | متوسطة |
| | 7 | البرامج والتخصصات في الكلية تتميز بالجاذبية والتنوع. | 2.88 | 1.027 | متوسطة |
| | 8 | تبدي الكلية اهتماماً خاصاً بمشاكل واستفسارات هيئة التدريس. | 2.65 | 1.017 | منخفضة |
| | 9 | تحتفظ الكلية بسجلات دقيقة و موثقة . | 2.93 | 1.017 | مرتفعة |
| مجال الكلي للاعتيادية | | | | | |
| التعليم | 10 | تقدم الكلية خدماتها التعليمية بشكل فوري. | 2.72 | 1.029 | متوسطة |
| | 11 | الاستجابة الفورية لحل مشاكل و الأنشطة المطروحة من طرف هيئة التدريس. | 2.32 | 1.000 | منخفضة |
| | 12 | تعلم الكلية بمواعيد تقديم الخدمات و الانتهاء منها. | 2.91 | 1.095 | مرتفعة |
| | 13 | الاستعداد الدائم لدى الإدارة و العاملين في الجامعة لمساعدة هيئة التدريس. | 2.73 | 0.988 | متوسطة |
| مجال الكلي للاستجابة | | | | | |
| التعليم | 14 | سلوك الإدارة و العاملين في الكلية يعزز الشعور بالأمان و الثقة. | 3.09 | 1.025 | متوسطة |
| | 15 | إلهام الإدارة و العاملين في الكلية بالمعلومات الكافية و حسن توصيلها. | 2.89 | 0.980 | متوسطة |

| | | | | | |
|------------|-------|------|--|----|---------|
| مرتفعة | 0.848 | 3.45 | اللباقة وحسن الخلق في التعامل من قبل الإداراة و العاملين في الكلية. | 16 | |
| متوسطة | 0.988 | 3.10 | تتعامل الكلية بالمعلومات الخاصة لهيئة التدريس بسرية. | 17 | |
| متوسطة (1) | 0.631 | 3.13 | مجال الكلي الأمان | | |
| متوسطة | 0.990 | 3.16 | تظهر الإدارة و العاملين في الكلية الود في علاقتهم مع هيئة التدريس. | 18 | العاطفي |
| متوسطة | 1.051 | 2.57 | وضع مصلحة عضو هيئة التدريس في مقدمة اهتمامات الإدارة. | 19 | |
| متوسطة | 1.027 | 2.54 | العلم و الدراية الكافية من طرف الإدارة والعاملين في الكلية باحتياجات المختلفة لهيئة التدريس. | 20 | |
| متوسطة | 1.068 | 2.99 | الروح المرحة والصدقة واضحة في التعامل داخل الكلية. | 21 | |
| مرتفعة | 0.948 | 3.61 | احترام ضيوف الكلية وزوارها واستقبالهم بحفاوة. | 22 | |
| متوسطة (2) | 0.713 | 2.97 | مجال الكلي للتعاطف | | |
| متوسطة | 0.494 | 2.86 | المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام لجودة الخدمة التعليمية المقدمة . | | |

(Test value = 3) ، (n=118)

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22) بعد إعادة التنظيم

من خلال الجدول أعلاه اتضح أن متوسط الحسابي الكلي للجودة التعليمية حسب اتجاه إجابات أفراد العينة بلغ (2.86) و بانحراف معياري (0.494). وبالتالي فإن معظم إجابات المستجوبين كانت نحو درجة موافقة على مدى تطبيق جودة الخدمة التعليمية متوسطة وفقا لسلم ليكرت الخماسي. أما من حيث العناصر الفرعية الخمسة فقد كانت كالتالي:

❖ **بعد الأمان:** كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن هذا البعد جاء في المرتبة الأولى بدرجة موافقة متوسطة، وذلك بمتوسط (3.13)، وانحراف معياري (0.631). وأن المتغيرات الأكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هما المتغيرين رقم 16 و17.

❖ **بعد التعاطف:** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هذا البعد جاء في المرتبة الثانية بدرجة موافقة متوسطة، وبمتوسط (2.97)، وانحراف معياري (0.713). وأن المتغيرات الأكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هما المتغيرين رقم 22 و18.

❖ **بعد الاعتمادية:** أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن هذا البعد جاء في المرتبة الثالثة بدرجة موافقة متوسطة، وذلك بمتوسط (2.81)، وانحراف معياري (0.670). وكانت المتغيرات الأكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هما المتغيرين رقم 09 و07.

❖ **بعد الجوانب الملموسة:** تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي أن هذا البعد جاء في المرتبة الرابعة بدرجة موافقة متوسطة، وبمتوسط (2.70)، وانحراف معياري (0.604). وأن المتغيرات الأكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هما المتغيرين رقم 01 و04.

❖ بعد الاستجابة: أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هذا البعد جاء في المرتبة الخامسة والاختيرة بدرجة موافقة متوسطة كذلك، وبمتوسط (2.67)، وانحراف معياري (0.690). وأن المتغيرات الأكثر مساهمة في ايجابية هذا البعد هما المتغيرين رقم 12 و13.

في ضوء ما تقدم أن جميع الأبعاد التي تم قياسها لم تتمكن من تحقيق درجة مرتفعة، مما يلزم إلى إعادة النظر فيها وما تحويه من عناصر ومتغيرات بهدف تغييرها أو تعديلها في الاتجاه المرغوب فيه، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى جودة الخدمة التي تقدمها الجامعة، بحيث تكون وفق ما يتوقعه الطلبة والأساتذة والمجتمع المحيط بها.

➤ اتجاه إجابات أفراد العينة لقياس البحث العلمي:

جدول رقم (06): نتائج الإحصاء الوصفي لاتجاه إجابات أفراد العينة لقياس البحث العلمي

| الرقم | العبرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه إجابة العينة |
|-------|--|-----------------|-------------------|--------------------|
| 1 | يوجد بالجامعة جهاز إداري مدرب على خدمة الباحث، ويحد من القيود الإدارية. | 2.418 | 1.077 | غير موافق |
| 2 | يوجد المراكز البحثية في الكلية التي تعمل بها. | 3.151 | 1.113 | متوسطة |
| 3 | هناك تسير جيد للميزانية المالية المخصصة للبحث العلمي. | 2.581 | 1.089 | غير موافق |
| 4 | يوجد بالجامعة المخابر مجهزة بمستلزمات البحث العلمي مثل هاتف، فاكس، مكتبة، انترنت | 3.163 | 1.054 | متوسطة |
| 5 | راتبك الشهري يشجعك على البحث العلمي. | 3.064 | 1.223 | متوسطة |
| | مجال الكلي للبحث العلمي | 2.710 | 0.932 | متوسطة |

(Test value = 3), (n=118)

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22) بعد إعادة التنظيم

يظهر من خلال الجدول أعلاه ان أغلب الفقرات الخاصة بالبحث العلمي كانت باتجاه المتوسط أو غير موافق، وهو ما يعكس المعوقات الكبيرة التي يواجهها الباحث الجزائري، حيث عبرت الفقرة الأولى عن المعوقات الإدارية والمتمثلة في عدم وجود بالجامعة جهاز إداري مدرب على خدمة الباحث، ويحد من القيود الإدارية. في حين أظهرت الفقرة الثالثة والخامسة عن المعوقات المالية التي تواجه الباحثين والمتمثلة في عدم التسير جيد للميزانية المالية المخصصة للبحث العلمي من جهة وراتبهم التي لا تتوافق مع احتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية، وبالتالي لا تشجع على البحث العلمي. في حين أبرزت الفقرتين الثانية والرابعة عن المعوقات المادية والتجهيزية والمتمثلة في قلة المستلزمات البحث العلمي من حيث المراكز البحث والمخابر وتجهيزاتها.

2-5-2. اختبار النموذج وفرضيات الدراسة: وفقا للإطار النظري للدراسة ونموذج الدراسة سنستعمل في دراستنا هاته الانحدار المتعدد باستعمال الطريقة القياسية (Méthode standard) بمعنى إدخال الجبري للمتغيرات الدراسة،، لدى وجب التحقق من شروطها والتي هي كالتالي:

➤ **الشرط 1:** اختبار استقلالية البواقي: يتم هذا الاختبار بالاعتماد على مؤشر (durbin-watson)، حيث يجب أن يكون محصور بين المجال [3-1] (A bow Mohammed, A & Mohammed, K. O., 2018)، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (07): اختبار مؤشر (Durbin-watson)

| الحدود المسموح بها | إختبار مؤشر (durbin-watson) |
|--------------------|-----------------------------|
| [3-1] | 1.97 |

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22) بعد إعادة التنظيم

توضح النتائج الجدول أعلاه أن قيمة اختبار مؤشر (durbin-watson) تأتي ضمن الحدود المقبولة، وهو ما يؤكد على استقلالية البواقي، بمعنى آخر أنه يوجد ارتباط ضعيف بين البواقي وهذا لا يؤثر على النتائج الدراسة.

➤ **الشروط 2:** اختبار استقلالية متغيرات المستقلة والتوزيع الطبيعي للبيانات: تشير قاعدة القرار إلى أن قيمة (VIF) إذا تجاوزت (10) وقيمة (tolerance) أقل من (0.2) (Al -Abdullat, B & Dababneh, A, 2018)، فإن هذا يعني أن هناك مشكلة تتعلق بوجود ارتباط عال وتداخل خطي بين المتغيرات المستقلة، وإذا بلغت قيم معاملي الالتواء (Skewness)، ومعامل التفلطح (Kurtosis) واحد (Mishra, P, Pandey, C, & Singh, U, 2019)، فأكثر فإن هذا يعني ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالنظر للنتائج الواردة في الجدول رقم (09) فإن جميع قيم (VIF) كانت أقل من (10)، وقيم (tolerance) أكبر من 0.2 وقيم (Skewness) و(Kurtosis) أقل من (1)، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن كل الشروط المطلوبة قد استوفت.

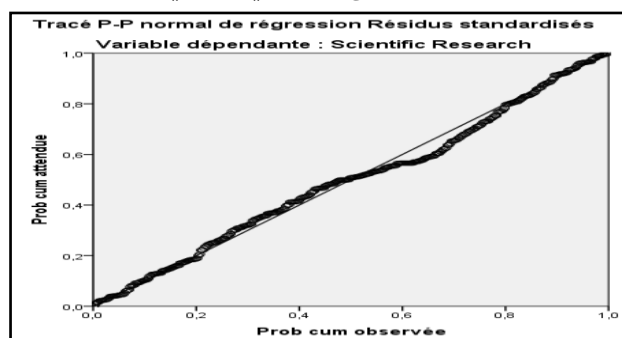
جدول رقم (08): نتائج اختبارات (معامل التضخم التباين)، (التباين المسموح به)، (معامل الالتواء)

| إختبار التعدد الخطي | | التوزيع الطبيعي | | جودة الخدمة التعليمية |
|---|--------------------------------|---------------------------|-------------------------------|--------------------------|
| معامل التباين المسموح (tolerance) | معامل تضخم التباين (VIF) | معامل التفلطح Kurtosis | معامل الالتواء Skewness | |
| 0.47 | 2.11 | -0.354 | -0.342 | الملموسية |
| 0.83 | 1.18 | -0.151 | 0.398 | الاعتمادية |
| 0.26 | 3.26 | -0.578 | -0.049 | الاستجابة |
| 0.90 | 3.82 | -0.737 | 0.065 | الأمان |
| 0.84 | 2.30 | -0.681 | 0.172 | التعاطف |

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22) بعد إعادة التنظيم

كما أنه عند فحص الرسم البياني الاحتمالي الاعتدالي Normal Probability Plots يتضح منه أن معظم النقاط تقع على الخط المستقيم أو بالقرب منه، مما يدل على التوزيع الاعتدالي للبواقي المعيارية.

شكل رقم (03): التوزيع الاعتدالي للبواقي المعيارية.



المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22)

2-5-3 نتائج اختبار الفرضية الدراسة: سيتم اختبار الفرضية الدراسة من خلال ما أظهرته نتائج الانحدار الخطي المتعدد الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (09): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر جودة الخدمة التعليمية على البحث العلمي

| جدول المعاملات Coefficient | | | | | تحليل التباين ANOVA | | ملخص النموذج Model Summery | | المتغير التابع |
|-------------------------------|-------|------|-------------------|------------------|-------------------------|-------|----------------------------------|-------|----------------|
| Sig | t | B | الخطأ المعياري | البيان الثابت | مستوى الدلالة Sig | F | R ² | R | |
| 0.00 | 4.85 | 1.66 | 0.34 | الملموسية | 0.00 | 16,47 | 0.368 | 0.606 | البحث العلمي |
| 0.00 | 54.31 | 0.63 | 0.01 | الاعتمادية | | | | | |
| 0.00 | 18.52 | 0.51 | 0.02 | الاستجابة | | | | | |
| 0.00 | 2.74 | 0.03 | 0.01 | الأمان | | | | | |
| 0.00 | 6.23 | 0.18 | 0.03 | التعاطف | | | | | |
| 0.03 | 2.19 | 0.16 | 0.34 | | | | | | |
| | | | | | | | | | |

(α) التأثير الدلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.22) بعد إعادة التنظيم

يوضح الجدول أعلاه إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة الخدمة التعليمية على البحث العلمي، بمعنى أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا تساوي صفر، ويظهر ذلك من خلال قيمة (F) والبالغة (16,47) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) α وهو ما يمثل أيضا معنوية نموذج الدراسة، تبين كذلك قيمة (R=0.606) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين جودة الخدمة التعليمية و البحث العلمي، وتوضح قيمة (R²) والبالغة (0.368) إلى أن جودة الخدمة التعليمية بأبعادها الخمسة يفسر ما نسبته (36.8%) من التغيرات الحاصلة في البحث العلمي في حين أن (63.2%) من هذه التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى خارج نموذج الدراسة. وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية.

ومن خلال نتائج التحليل الجزئي لهذه الفرضية نلاحظ أن أبعاد جودة الخدمة التعليمية تؤثر على البحث العلمي، وأن أكثر تلك الأبعاد إسهاما في هذا التأثير جاءت حسب الترتيب التالي:

- بعد الملموسية: وذلك من خلال قيمة (B) لهذا العنصر والتي بلغت (0.63) في حين بلغت قيمة (t) (54.31)، وهي قيمة معنوية ($\text{Sig} = 0.00 \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى؛
- بعد الاعتمادية: وذلك من خلال قيمة (B) لهذا العنصر والتي بلغت (0.51) في حين بلغت قيمة (t) (18.52)، وهي قيمة معنوية ($\text{Sig} = 0.00 \leq 0.05$)، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية؛
- بعد الأمان: وذلك من خلال قيمة (B) لهذا العنصر والتي بلغت (0.18) في حين بلغت قيمة (t) (6.23)، وهي قيمة معنوية ($\text{Sig} = 0.00 \leq 0.03$)، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة؛

- بعد الاستجابة: وذلك من خلال قيمة (B) لهذا العنصر والتي بلغت (0.03) في حين بلغت قيمة (t) (2.74)، وهي قيمة معنوية ($Sig = 0.00 \leq 0.03$)، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة؛
- بعد التعاطف: وذلك من خلال قيمة (B) لهذا العنصر والتي بلغت (0.16) في حين بلغت قيمة (t) (2.19)، وهي قيمة معنوية ($Sig = 0.00 \leq 0.03$)، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة.
- ويمكن كتابة معادلة الرياضية للانحدار الخطي المتعدد للدراسة بالصيغة التالية:

$$Y = 1,66 + 0.63 X_1 + 0.51 X_2 + 0.03 X_3 + 0.18 X_4 + 0.16 X_5$$

حيث يمثل (Y) المتغير التابع (البحث العلمي)، وتمثل كل من (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5) المتغيرات المستقلة، وهي على الترتيب: الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف.

خاتمة: حاولنا من خلال هذه الدراسة إجراء دراسة قياسية لمعرفة دور جودة الخدمات التعليمية في تحسين جودة البحث العلمي وذلك بالاعتماد على دراسة تطبيقية أجريت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سعيدة (الجزائر)، مع الاعتماد بعض الأساليب الإحصائية المختلفة الأمر الذي مكنا الخروج بجملة من النتائج والتوصيات التي نوجزها في النقاط التالية:

نتائج الدراسة:

- أظهرت النتائج أن مستوى تقييم جودة الخدمة التعليمية بجامعة سعيدة (الجزائر)، من وجهة نظر عينة البحث كان متوسطا، حيث حصل على درجة كلية بلغت (2.86)؛
 - أشارت النتائج كذلك أن مستوى جودة البحث بجامعة سعيدة (الجزائر)، من وجهة نظر عينة البحث كان متوسطا، حيث حصل على درجة كلية بلغت (2.710)؛
 - تبين من النتائج أن أفضل محددات الجودة التعليمية المساهمة في تحسين جودة البحث العلمي هو مجال الأمان وذلك من خلال اللباقة وحسن التعامل الإدارة مع الباحث وكذا الإلمام الإدارة بالمعلومات الكافية وحسن توصيلها، وتعاملها بالمعلومات الخاصة به بكل سرية. بينما كان مجال الاستجابة أسوأ المحددات وذلك من خلال عدم الاستجابة الفورية من طرف إدارة الجامعة لحل مشاكل والانشغالات المطروحة من طرف الباحث؛
 - كما توصلت الدراسة إلى تحديد ثلاثة عوامل محددة لمعوقات البحث العلمي بالجامعة محل الدراسة وهي:
 - المعوقات الإدارية: والمتمثلة في عدم وجود بالجامعة جهاز إداري مدرب على خدمة الباحث، ويحد من القيود الإدارية؛
 - المعوقات المالية: والمتمثلة في عدم التسيير جيد للميزانية المالية المخصصة للبحث العلمي من جهة وراتبهم التي لا تتوافق مع احتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية، وبالتالي لا تشجع على البحث العلمي؛
 - المعوقات المادية والتجهيزية: والمتمثلة في قلة المستلزمات البحث العلمي من حيث المراكز البحث والمخابر وتجهيزاتها.
 - بينت النتائج كذلك على وجود ارتباط وأثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة التعليمية على جودة البحث العلمي، وهذا يعني أن زيادة الاهتمام بأبعاد جودة الخدمة سيزيد حتما من جودة البحث العلمي.
- توصيات الدراسة: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:
- ضرورة اهتمام الجامعة على تحسين في جودة الخدمة التعليمية وبصفة خاصة أبعاد الجودة التي أظهرت فيها عينة البحث مستوى متدني، ونصدها بعد الاستجابة، والملموسية؛

- زيادة التركيز الجامعة أكثر على بعدي الامان حيث أثبتت الدراسة الأثر الكبير الذي يلعبه في تحسين جودة البحث العلمي؛
- التقييم المستمر لمستوى جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة بكافة أبعادها لضمان رضا الباحثين وبالتالي تحسين من جودة البحث العلمي؛
- عمل لقاءات دورية بين العاملين بالجامعة للاطلاع على كل جديد في مجال جودة الخدمات والبحث العلمي؛
- تزويد الباحثين والمختبرات العلمية بأجهزة ووسائل مناسبة لتسهيل عملية البحث العلمي؛
- ضرورة اعتماد الجامعة وسائل لتحفيز ورعاية ودعم الباحثين؛
- توفير البيئة البحثية المناسبة تشجع أعضاء هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بالحاجات المجتمع وسوق العمل؛
- العمل على توفير وحدة خاصة تتولى وضع خطة للبحث العلمي وإدارة شؤونه؛
- ضرورة تخصيص ميزانية مالية خاصة لدعم البحث العلمي؛
- زيادة الرواتب أعضاء هيئة التدريس لكي يستطيعوا مواجهة متطلبات الحياة والتركيز على البحث العلمي.

قائمة المراجع:

- 1- الصرايرة خالد وآخرون (2008)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مجلد01، العدد01.
- 2- بن عودة نصر الدين وآخرون (2019)، معوقات الباحث الجامعي وتأثيرها على تنمية البحث العلمي دراسة ميدانية بمخابر البحث بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، جامعة البليدة 2، مجلد09، العدد01.
- 3- سامية بدوي وآخرون (2019)، تقييم جودة البحث العلمي وفق معايير المرجعية الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، مجلد05، العدد01.
- 4- ضيف نسيم (2017)، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين جودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر.
- 5- عبد المؤمن وآخرون (2008)، مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والتقنيات والاساليب)، ط1، منشورات جامعة ليبيا.
- 6- فريد النجار (2000)، المنافسة والترويج التطبيقي، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 7- كلاع شريفة (2015)، الجامعات العربية والبحث العلمي، قراءة في واقع البحث العلمي ومعيقاته، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، يومي: 18-19 أوت، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- 8- نسمة مسعودان (2018)، معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة عبد بن حمودة جيجل، الجزائر، مجلد01، العدد04.
- 9- نصر الدين بن عودة وآخرون (2018)، معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، جامعة الجزائر، مجلد06، العدد01.
- 10- نصر الدين بن نذير وآخرون (2018)، دور جودة التعليم العالي في تجسيد أخلاقيات البحث العلمي، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة خميس مليانة، مجلد01، العدد04.

- 11- هواري منصور وآخرون (2018). جودة البحث العلمي لدى هيئة التدريس بالجامعات الجزائرية وفقا للدليل الوطني الجديد للجودة الداخلية في التعليم العالي، دراسة تطبيقية بجامعة أدرار، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي لميلة، مجلد 02، العدد 01.
- 12- A bow Mohammed, A, & Mohammed, K. O. (2018). Using Transformation of Variable for Treating Autocorrelation in Simple Regression (First Difference & Cochrane-Occutt methods). Elixir Statistics.
- 13- Al -Abdullat, B, & Dababneh, A. (2018). The mediating effect of job satisfaction on the relationship between organizational culture and knowledge management in Jordanian banking sector. Benchmarking. An International Journal, 25(02).
- 14- Mishra, P, Pandey, C, & Singh, U. (2019). Descriptive Statistics and Normality Tests for Statistical Data. Annals of Cardiac Anaesthesia, 22(01).
- 15- Muqtadiroh, F, Astuti, H, & Darmaningrat, E. (2017). Usability Evaluation to Enhance Software Quality of Cultural Conservation System Based on Nielsen Model (WikiBudaya). 4th Information Systems International Conference, Indonesia: Procedia Computer Science.
- 16- Oktavia, R, Irwandi, Rajibussalim, & Mentari, M. (2018). Assessing the validity and reliability of questionnaires on the implementation of Indonesian Curriculum K-13 in STEM education. Journal of Physics, 1088(01).
- 17- Page, J., Thomas, J., Spreng, & Richard, A. (2002). Difference Score versus Direct Effects in Service Quality Measurement. Journal of Service Research, 04(03).
- 18- Parasuraman, Zeithaml, & Berry. (1985). A conceptual model of service quality and its implications for future research. Journal of marketing, 49(04).
- 19- Parasuraman, Zeithaml, & Berry. (1988). SERVQUAL: A multiple-item scale for measuring customer perceptions of service quality. Journal of retailing, 64(01).

الحصول على البيانات كأحد أهم معيقات البحوث الاجتماعية: دراسة الهجرة الدولية مثالا

د. راشد خضرة

جامعة محمد بن أحمد. وهران 02 - الجزائر

ملخص:

يستمد الباحث معلوماته مما يجمعه من بيانات حول الظاهرة المدروسة، وعندما يتعلق الأمر بالهجرة يواجه صعوبات كبيرة خاصة عن تقديرات المهاجرين وخصائصهم وفق متغيرات معينة وسلوكياتهم. واعتمادا على تقارير دولية وإقليمية ودراسات عن الهجرة، تبين أنه رغم الاتفاقيات الخاصة بضرورة توفير وتحسين البيانات عن الهجرة، إلا أن هذه البيانات لازالت لم ترق إلى تطلعات الباحثين من حيث توفرها وجودتها وإمكانية الوصول إليها لعدة أسباب أهمها طبيعة ظاهرة الهجرة وصعوبة دراستها من جهة وما تعلق بمحيطها من مفاهيم وتصنيفات وقوانين ومنهجيات وظروف جمعها. الكلمات المفتاحية: البيانات - البحوث الاجتماعية - معيقات البحث - الهجرة الدولية

Abstract :

The researcher draws his information from his data on the studied phenomenon, and when it comes to migration, he faces great difficulties, especially regarding the estimations of immigrants and their characteristics according to certain variables and their behaviour.

Based on international and regional reports and studies on migration, it has been found that despite the conventions on the need to provide and improve data on migration, However, these data are still not up to the researchers' expectations regarding their availability, quality and accessibility for several reasons, the most important of which is the nature of the migration phenomenon and the difficulty of studying it on the one hand, and the concepts, classifications, laws, methodologies and conditions related to its collection

Keyword: Data - Social research - the blocks of research - International migration

مقدمة:

تعد البيانات من أهم الاحتياجات الأساسية للباحث لدراسة موضوع أو ظاهرة ما، بحيث يستقيها مباشرة من الدراسات الميدانية التي يقوم بها بنفسه أو عن طريق اللجوء إلى بيانات مجموعة سلفا من قبل باحثين أو هيئات معينة وهذا النوع من البيانات هو الذي ستختص به مداخلتنا.

أصبح الطلب يتزايد على البيانات لعدة أسباب أهمها ' ظهور أساليب جديدة لمعالجة ملفات البيانات الكبيرة جدا، وتسمى أيضا البيانات الضخمة، على سبيل المثال، القواعد الإدارية الكبيرة والتي تكون معظمها طويلة، وتطور أدوات النمذجة الحسابية، وإمكانية إثراء البيانات من خلال المقارنة بين مصادر البيانات المختلفة' (Gadouche et Picard.2017. P2).

ورغم وجود الكثير من المصادر خاصة المسوحات الوطنية الكبرى والتي شملت عينات كبيرة وممثلة للسكان، إلا أن معظمها موجه لأغراض معينة كالنشاط الاقتصادي والصحة ورغم أنها تحوي بيانات في غاية الأهمية عن الخصائص السوسيوديموغرافية والاقتصادية للسكان إلا أنها تعاني من نقص حول متغيرات ومواضيع معينة خاصة عندما يتعلق الأمر

بالسلوك والاتجاهات. فيضطر الباحث الى حصر دراسته في مناطق أو أزمته معينة والتي تتوفر على بيانات كافية ويهمل مناطق أو فترات زمنية أخرى، أو يضطر الى اللجوء الى بيانات ناقصة أو غير موثوقة مما يؤثر على مصداقية النتائج المتحصل عليها.

ويزداد الطلب على الإحصائيات والبيانات الخاصة بالهجرة واللجوء، ليس في رسم السياسات الوطنية والدولية فقط ولكن لأهميتها أيضاً في البحوث الاجتماعية خاصة السكانية التي تعنى بدراسة أسبابها وآثارها ومحاولة حلحلة مشكلات المهاجرين واللاجئين على اختلاف فئاتهم وأعراقهم وانعكاساتها على المجتمعات الطاردة والجادبة.

ولكنوفي أحيان كثيرة يصعب الحصول على هذه البيانات لأسبابمتعددة، كما أنها لا تسمح بالمقارنة الزمانية والمكانية بسبب تبني مفاهيم مختلفة من جهة واختلاف القوانين والتشريعات الخاصة بفئة المهاجرين وتصنيفاتهم من جهة أخرى. وأكثر الاحصائيات المتداولة تخص الهجرة النظامية أو الهجرة المصرح بها مما يفرضي الى وجود نقص كبير في الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة.

فماهي المشكلات التي تواجهها البحوث الاجتماعية في الحصول على بياناتكفيلة بدراسة ظاهرة الهجرة؟ وكيف يتم معالجة الفجوات في هذه البيانات؟

1-أهمية البحث وأهدافه:

تلعب البيانات دوراً هاماً في البحوث والدراسات الاجتماعية. فتوفر بيانات شاملة ودقيقة عن أي ظاهرة، تسمح برسم خطة صحيحة لمعالجتها واختيار الأساليب العلمية المناسبة لدراستها وبالتالي الوصول الى نتائج مرضية. بالنسبة للهجرة، يطرح توفر البيانات وجودتها إشكالية كبيرة، فنقص البيانات يقصي بعض الفئات أو المتغيرات أو مناطق دون أخرى ويقف عقبة امام تقدم البحوث العلمية التي لا ننكر مساهمتها في الإجابة عن الكثير من التساؤلات حول الهجرة والتعاطي مع مشاكلها.

هذا البحث، ومن خلال تخصصنا (الديموغرافيا) وخبرتنا في التعامل مع إحدى أهم الظواهر السكانية، يهدف إلى رصد أهم المشاكل التي يعاني منها الباحثون في مجال دراسة الهجرة وهو صعوبة الحصول على البيانات بنوعيتها الكمية والنوعية ومن ثم اقتراح بعض الحلول لذلك.

2-مفاهيم أساسية

-البيانات: هي عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من ايصالها وترجمتها ومعالجتها' (عبد الرزاق. 2003.ص15). وفي بحثنا هذا نقصد كل البيانات التي تخص المهاجرين من حيث خصائصهم ودوافع هجرتهم وظروفها وآثارهاعليهم وعلى المناطق المستقبلية لهم.

-البحث العلمي: هو أسلوب منظم للتفكير، يعتمد على الملاحظة العلمية، والحقائق والبيانات لدراسة الظواهر، وعلى المبادئ والأساليب العلمية، لترشده الى كشف الحقيقة، بهدف الوصول الى معارف جديدة يمكن تعميمها والقياس عليها' (دشيلي. 2016.ص32). أماالبحوث الاجتماعية فهي تهتم بدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالاعتماد على المناهج العلمية.

-الهجرة: تحركات أشخاص أو مجموعة من الأشخاص، سواء عبر الحدود الدولية أم داخل الدولة. وهي تحركات سكانية تشمل أي نوع من تحرك الناس أياً كانت مدته أو تركيبته أو أسبابه، وتشمل هجرة اللاجئين، والنازحين والمهاجرين لدوافع اقتصادية، والأشخاص الذين ينتقلون لغايات أخرى بما فيها لم شمل الأسرة' (منظمة الهجرة الدولية. 2019.ص155). في حين الهجرة الدولية هي 'تحركات أفراد يغادرون بلدهم الأصلي أو بلد إقامتهم، للإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة في بلد آخر. وفي هذه الحالة، يعبرون الحدود الدولية' (منظمة الهجرة الدولية. 2019.ص154).

2-أهمية البيانات في قياس الهجرة:

تعتبر بيانات الهجرة عنصراً أساسياً في تعميم الهجرة في أطر السياسات والتخطيط ومبادرات التنمية، وهي ضرورية لوضع سياسات وبرامج فعالة للهجرة قائمة على أدلة' (الاتحاد الإفريقي. ب.ت.ص37). ونظراً لأهميتها فقد جعلها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (2018) الهدف الأول الذي نص على أن ' جمع بيانات دقيقة ومصنفة واستخدامها كأساس للسياسات القائمة على الأدلة '.

وتسمح البيانات المجموعة عن الهجرة في تحديد وفهم كل ما تعلق بالهجرة من حيث الأسباب والظروف والنتائج. كما تسمح بتقدير صافي الهجرة الذي يسمح بدوره بتقدير عدد السكان بالإضافة إلى تحليل أثر الهجرة على مختلف القطاعات خاصة الطلب على العمل والوظائف ومختلف الخدمات.

كما تستفيد بعض الهيئات والمؤسسات من بيانات الهجرة كحقوق الإنسان والتضامن من أجل دعم وادماج المهاجرين وتقديم يد المساعدة والأمن والحماية. فقد أشارت اليونسيف (2018) إلى أن ' الفجوات في مجال البيانات تؤدي إلى تقويض قدرتها على مساعدة الأطفال اللاجئين ' وبالتالي تحديد احتياجاتهم الحقيقية.

أما في البحث العلمي وبالأخص الدراسات السكانية، فتسمح هذه البيانات بمعرفة خصائص المهاجرين ودواعي هجرتهم ووجهاتهم وظروفهم أثناءها وفي أماكن الوصول ومن ثم معرفة النتائج المترتبة عنها. وقلة البيانات عن الهجرة يخفف كثيراً العائد من البحوث العلمية المختصة في ذلك ويؤدي إلى بحوث لا قيمة لها لا تخدم البحث العلمي من جهة ولا الظاهرة المدروسة من جهة أخرى.

ذلك أن الكثير من التغيرات الحاصلة للسكان ديموغرافياً واجتماعياً واقتصادياً لا يتم بمعزل عن السكان الوافدين أو المغادرين (بالإضافة إلى الولادات والوفيات). بحيث تتأثر معدلات نمو السكان وتركيباتهم العمرية والنوعية وتتغير احتياجاتهم من العمل والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها وقد تنشأ مشكلات عن ذلك وكل هذه الأمور تمثل محور الكثير من البحوث السكانية والاجتماعية.

فمثلاً وخلال الفترة 2009-2019 عرف سكان كندا والولايات المتحدة نموا ملحوظا في عدد السكان (11% و7% على التوالي) راجع بصفة رئيسية للهجرة الوافدة وهو ما يؤثر أيضاً على مستقبل التركيبة السكانية والاقتصادية لهؤلاء السكان.

وعموماً تتمحور الدراسات الخاصة بالهجرة حول الإجابات عن الأسئلة الأكثر شيوعاً وتكراراً حول الهجرة وهي: من هم المهاجرون؟ لماذا هاجروا؟ من أين أتوا؟ إلى أين هاجروا؟ كيف هاجروا؟ أين يعيشون وماهي أوضاعهم؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة يحتاج الباحث إلى بيانات كافية ودقيقة، وفي وقتها وتستجيب لأهدافه.

وفي هذا الشأن يشار إلى نوعين من البحوث الخاصة بالهجرة حيث يدخل النوع الأول في إطار ما يسمى بالأدب الأبيض و الذي يخص البحوث المنشورة في منشورات لا يمكن الحصول عليها مجاناً و يدخل معظمها في إطار تجاري محض و في هذا ، لا يمكن لكل الباحثين الاطلاع على هذه البحوث رغم أهميتها بسبب طابعها الأكاديمي و رغم ما يمكن أن تضيفه من معلومات حول البيانات و طرق و أساليب معالجتها. في حين يسمى النوع الثاني بالأدب الرمادي و هو يخص البيانات المفتوحة و المنشورات التي ترد في تقارير الهيئات الدولية و أوراق المؤتمرات إذ من السهل الاطلاع عليها خاصة في ظل الرقمنة وإتاحتها بشكل أسرع و بلغات متعددة فضلاً على أنها تمس مناطق عديدة من العالم مما يوسع من مجال البحث و التنقيب.

فبالنسبة للتقارير فهي عادة ما تركز على تحديد طبيعة الهجرة وإعطاء أرقام وتقديرات عن المهاجرين حسب الأماكن وبعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية وتهتم بقراءة سياسات الهجرة ومشاكل المهاجرين. في حين تكون الدراسات الأكاديمية أكثر دقة ونوعية في البحث بعمق عن الخصائص النوعية للهجرة من حيث الأسباب والأوضاع والدوافع والنتائج على المهاجر والمناطق الجاذبة والطاردة.

وعموماً أشار تقرير الهجرة لعام 2020 إلى وجود ارتفاع كبير جداً في البحوث المهمة بالهجرة في سنتي 2017 و2018 مما يعكس الأهمية البالغة للهجرة خاصة عند أولئك الباحثين الذين اجتهدوا في البحث عن الحقيقة لسنوات في ظل "تكريس الاخبار الكاذبة والتضليل الإعلامي" حسب ما جاء في هذا التقرير.

3- أهم مصادر البيانات عن الهجرة ومشاكل الوصول إليها

تتوفر عديد المصادر التي توفرها الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية عن الهجرة الدولية أهمها المنظمات التابعة للأمم المتحدة كإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وعادة تجمع هذه البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر من 'عمليات التعداد، ومجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة واستقصاءات مستويات المعيشة، واستقصاءات القوى العاملة واستقصاءات الهياكل الأساسية، والحسابات الوطنية، والمصادر الرئيسية للمعلومات، مثل الجمعيات المجتمعية وجمعيات العمال، ونظم المعرفة التقليدية والمعرفة التجريبية المحلية وبرامج الرصد البيئي وبما في ذلك الاستشعار السواتلي عن بعد ...'(الأمم المتحدة. 2008. ص7) بالإضافة الى إحصاءات الهجرة والسفر.

كما يعتمد على المصادر البديلة وهي 'البيانات الضخمة التي تتبع تحركات السكان وسلوك المستهلكين والبيانات من الهواتف المحمولة أو رسائل التواصل الاجتماعي أو من تتبع خدمات السداد الالكترونية'(منظمة الأغذية والزراعة. ص52).

ورغم وجود هذا الكم الهائل والمتنوع من المصادر الكفيلة بإعطاء البيانات الكافية والمرغوبة عن الهجرة، إلا أنه من الصعب الحصول عليها خاصة عندما يتعلق بقاعدة بيانات مفصلة ودقيقة لاعتبارات كثيرة منها تداخل المسؤوليات خاصة القانونية والأمنية وعدم إدراك الجهات المسؤولة عن أهميتها لدى بعض المستخدمين كالباحثين والذين بدورهم يساهمون بشكل فعال في إثراءها وتنوعها.

ففي الدول العربية، تعد عملية تجميع البيانات من أصعب العمليات بسبب تقيدها بالإجراءات القانونية والإدارية والتي ترتبط أساساً بالأمن القومي. حيث يضطر الباحثين الى الحصول على موافقة رسمية من السلطات والتي تحقق جيداً في الهدف من البحث والاستبيان الموجه للمبشرين. وغالباً ما يرتبط الحصول على البيانات ونشرها بالإرادة السياسية للبلد.

4- حقيقة حجم وتقديرات الهجرة

يتفق الديموغرافيون والمختصون في دراسة الهجرة أن تناول هذه الظاهرة يبقى صعباً بسبب عدم إمكانية الحصول على بيانات كافية وشاملة ودقيقة عنها بالدرجة الأولى.

ويزيد الأمر صعوبة عندما يتعلق الأمر بالهجرة غير النظامية حيث 'هناك أسباب وجيهة للتشكك في أن تعداد السكان يُحصى عدداً أقل من العدد الفعلي للمهاجرين غير النظاميين، الذين قد يتجنبوا مقابلات هيئات التعداد خوفاً من أنها تشارك المعلومات مع غيرها من السلطات الحكومية. وقد يُخفي أصحاب المنازل حقيقة أن لديهم وحدات غير شرعية مستأجرة للمهاجرين غير النظاميين. ويمكن أن يكون المهاجرون أيضاً أكثر قدرة على التحرك، وبالتالي من الصعب إحصاء أعدادهم.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2009. ص23).

'وفي تقرير صدر في آب/أغسطس 2019 عن الهجرة غير النظامية، وضع المؤلفون تقديراً عالمياً لعدد المهاجرين غير النظاميين يستند إلى عدم فهم سياسات الهجرة والتشرد والممارسات المتبعة في سياقها والبيئات المعيارية الخاصة بهما. وتوصل المؤلفون إلى رقم خاطئ يتمثل في 106.9 ملايين شخص بإدراج فئات من الأشخاص لا يُعتبرون مهاجرين غير نظاميين، مثل الأشخاص المشردين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية والمهاجرين الفنزويليين، بمن فيهم اللاجئون وملتمسو اللجوء (المنظمة الدولية للهجرة. 2019. ص28)

ونجد في أحيان كثيرة عدم اتفاق على الأرقام المصرح بها حتى من قبل غير المختصين وبالأخص الذين يحتكون بالمهاجرين بحيث مثلاً يقدر المواطنون في بعض البلدان الأوروبية عدد المهاجرين أكثر مما هو عليه فعلياً بثلاثة أو أربعة أمثال ما هو مصرح به، ورغم ذلك فإن حجم اللاجئين والمهاجرين عالمياً كسبة من سكان العالم ظل ثابتاً بشكل نسبي لعدة عقود (منظمة الصحة العالمية. 2019)

ويتعقد الأمر كثيراً عندما تتعلق الهجرة بفئات عمرية أو اجتماعية أو جنس معين. فبالنسبة للأطفال ' يظل العدد الحقيقي للأطفال الذين اضطروا لتترك بيوتهم مجهولاً، ويرجع أنه أعلى كثيراً من الأرقام المقدرة. وذلك بسبب الفجوات القائمة على إبلاغ البيانات' (اليونيسيف. 2018).

وحسب الجنس ورغم أن الهجرة تمس الذكور بالدرجة الأولى بحيث قدرت نسبتهم سنة 2019 بـ 52% (منظمة الهجرة الدولية. 2019) ' إلا أن هجرة النساء تبقى مجهولة.

ويزداد الأمر سوءاً عندما يتعلق الأمر بدراسة أوضاعهم ونهايتهم حيث تلعب الوفيات الناتجة عن سوء ظروف الهجرة في انخفاض العدد الحقيقي للمهاجرين خاصة تلك التي تتم عبر البحر بطرق غير شرعية وفي ظروف مزرية وغير آمنة.

وفي دراسة حول الهجرة واللجوء في المغرب العربي تبين أنه ' يثبت صعوبة جمع المعلومات كاملة ودقيقة وبيانات يمكن التحقق منها عن الجمهور قيد الدراسة بأكمله ... بسبب الغموض الذي تشبثت به السلطات (بواساكاخرون. 2020. ص11). ونذكر أنه في تقرير هذه الدراسة تم الإشارة إلى أن السلطات الليبية استدعت المفوض السامي لشؤون اللاجئين وطلبت منه مغادرة البلاد على خلفية هذه الدراسة.

ونفس الدراسة اشارت الى وجود ' تعتيم على مسألة الهجرة تماماً' مما يصعب من تقدير التدفقات من وإلى هذه البلدان. و' البيانات التي يتم جمعها في الميدان في الغالب من قبيل القصص' (بواساكاخرون. 2020. ص15). و' المعلومات عن الأجانب تستخدم لأغراض أمنية ولا تنشر بشكل عام'

وفي حوار لمسؤول المنظمة الدولية للهجرة بالجزائر (باولو غيسيني كمايونو) عن سبب عدم امتلاككم أرقاماً دقيقة رغم أنهم منظمة دولية مهمتها رصد ظاهرة الهجرة؟ قال ' لا نملك ذلك، لأن الأرقام المتعلقة بالهجرة غير القانونية هي في العادة أرقام من تم اعتراض طريقهم، وهي نسبة فقط ممن ينجحون في الوصول. وما نشهده هو تراجع عدد حوادث الغرق في البحر، وهو مؤشر هام للغاية، لكن من الصعب ترجمته إلى أرقام دقيقة.' (جريدة الخبر. 2020).

كما نميز مشكلاً آخر بحيث 'تتاح البيانات عن أعداد المهاجرين على نطاق واسع، غير أن البيانات المتعلقة بحركات (تدفقات) الهجرة العالمية محدودة للغاية' (المنظمة الدولية للهجرة. 2019. ص29) ذلك أن معظم البلدان تركز على إحصاء الوافدين في حين لا تحصى عدد المغادرين.

وعليه يمكن ملاحظة أن الحجم والتقدير المتداول عن الهجرة في حقيقة الأمر بعيدة عن الواقع بسبب عدة اعتبارات أهمها طبيعة الظاهرة في حد ذاتها، فالهجرة ظاهرة صعبة القياس. يهاجر الناس على اختلاف فئاتهم الديموغرافية والاجتماعية في أغلب الأحيان في ظروف مزرية وأماكن يصعب مراقبتها (عبر البحر أو الصحراء) فيؤثر ذلك على العدد الحقيقي للمهاجرين. وإن كانت البيانات تتوفر عن الهجرة الوافدة فإنها لا تعني حقيقة هذه الهجرة بسبب صعوبة الوصول إلى كل الوافدين وعدم التأكد من وصولهم كلهم (المتوفون أو المفقودون). بالإضافة إلى سياسة الدول في التعامل مع الهجرة والتي تتسم بالغموض والتعتيم التحفظ.

5-مشاكل البيانات التي تعرقل البحوث حول الهجرة:

بالإضافة إلى مشكلة عدم إمكانية الوصول إلى البيانات الخاصة عن الهجرة ومصادرها كما أشرنا سابقاً هناك جملة من المشاكل التي تعرقل البحوث الخاصة بهذه الظاهرة أهمها:

5-1- المفاهيم والتصنيفات المتعلقة بالهجرة:

تشكل المفاهيم ومعناها في البحث العلمي عموماً الحجر الأساس لأي بحث وعندما يتعلق الأمر بالهجرة فإن 'للإخفاق في استخدام المصطلحات الصحيحة تبعات تتجاوز مجرد علم المعاني ... حول الاستخدام الصحيح للمصطلحات المرتبطة بالهجرة' (بايسوسفيراس، 2016، ص 69). والمتفق عليه أنه لا يوجد تعريف موحد للهجرة والمصطلحات المرتبطة بها كاللجوء والنزوح وغيرها ذلك أن كل دولة تتبنى مفاهيم خاصة بها وفق ما تمليه عليها قوانينها الإدارية والإحصائية، وأوضاعها السياسية والاقتصادية، وهو ما يطرح مشاكل كبيرة في استخدام البيانات التي تعتمد على مفاهيم مختلفة خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة مجموعة من الدول والمقارنة بينها. بالإضافة إلى أن المسوح التي تعنى بالهجرة تتبنى مصطلحات ومفاهيم خاصة تستجيب لأهدافها قد لا يمكن استغلال بياناتها لأغراض بحثية أخرى مما يقوض أهميتها. وكذلك يطرح نفس الإشكال بالنسبة لتصنيفات الهجرة، فتبني تصنيف معين دون آخر يؤثر على دقة البيانات وفق التصنيف المعتمد وقد يؤدي إلى تداخل هذه البيانات مما يسبب تراكم أو تراجع في أرقام صنف مقارنة بآخر. ولو عدنا مثلاً إلى البحوث التي تهتم بالهجرة لوجدنا اختلافات كبيرة في التصنيفات وهو ما يزيد من تداخل المفاهيم وبالتالي صعوبة تقدير الحجم الفعلي للظاهرة.

5-2- مشكلة تقدير حجم الهجرة

بصفة عامة وبسبب أن أهم مصدر لبيانات الهجرة هو التعداد الذي يتم دورياً على فترات متباعدة (أغلبها 10 سنوات) وكذلك بالنسبة للمسوح الأسرية فإنه يستحيل تقدير الهجرة سنوياً بسبب صعوبة ذلك. بالإضافة إلى أن المسوح الخاصة بالهجرة عادة تكون جد مكلفة وبسبب ذلك، لا تقام في كثير من المناطق خاصة التي تعرف هجرات وتيارات هامة كالمناطق الفقيرة.

كما توجد تناقضات في تقدير عدد المهاجرين حتى بين المنظمات المهمة بالمهاجرين وقضاياهم، فمثلاً واعتماداً على عدد مراكز الإيواء التي يمكن أن تنبئ بعدد المهاجرين أشار مركز التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان (2020) إلى وجود 33 مركزاً إيواً حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في حين أشارت منظمة الهجرة الدولية إلى وجود 20 مركزاً دون احتساب المرافق غير الرسمية سنة 2018 في ليبيا التي تشهد موجة كبيرة لتهريب المهاجرين في ظروف سيئة غير آمنة.

5-3- مشكلة تقدير بعض الأنواع من الهجرات

من الصعب تقدير بعض الأنواع من الهجرات خاصة الهجرات المؤقتة (الموسمية والدائرية) والهجرات غير الشرعية والهجرات المختلطة. فبالنسبة للهجرات المؤقتة لا يمكن رصدها بشكل دقيق بسبب طابعها التكراري والمؤقت في حين لا توجد أي مصادر موثوقة ومختصة عن الهجرة غير الشرعية بحيث أشارت منظمة الهجرة الدولية إلى أن أغلبها يتم عبر البحر ويلقى الكثير من المهاجرين حتفهم غرقاً بسبب المخاطر التي تعترضهم أثناء رحلتهم. أما بالنسبة للهجرات المختلطة فغالبا ما تتأثر بالتصنيفات المعتمدة بسبب أن المهاجرين يتنوعون بين لاجئين ومهجرين قسرياً وغيرهم.

5-4- نقص أنواع معينة من البيانات

تعاني البيانات الخاصة بالهجرة من نقص كبير خاصة 'نقص بعض الأنواع وعدم توافرها، وفي حين أن بعض البيانات الرئيسية لم يجمع أصلاً، فإن البعض قد جمع بصورة غير ذات فائدة لعمليات تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر' (الأمم المتحدة 2008، ص 6). ذلك أن معظم البيانات المتوفرة تكون لأغراض إدارية أو سياسية لا تخدم البحث العلمي.

ورغم أن البيانات الديموغرافية والاقتصادية متاحة بيسر في معظم البلدان، إلا أن الأنواع الأخرى من البيانات خاصة البيانات النوعية، كالبيانات المتصلة بالحكم الرشيد والقيم الثقافية والمعرفة الأصلية وقوى المجتمع والاعتبارات الجنسانية، فهي أقل توفراً، و لا تزال هناك مشاكل متصلة بالحصول على هذه البيانات وإدراجها في التحليلات (الأمم المتحدة 2008، ص 6). وعندما يحاول الباحث جمع هذا النوع من البيانات فإنه يصطدم بصعوبة استجواب عينات تمثيلية ومناسبة لمعرفة ذلك خاصة عندما يتعلق الأمر بفئات معينة كاللاجئين والمقيمين بطرق غير شرعية.

5-5- توقيت البيانات

يوصي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على أهمية 'تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة' فمعرفة البيانات في وقتها المناسب يسمح بحماية المهاجرين ومساعدتهم في

الوقت المناسب فمثلا بالنسبة للأطفال فان استمرار فقدان البيانات حول جنسهم وأعمارهم يحرمهم من الدعم الصحي والتعليمي في وقته.

وإذا كانت البيانات 'الدقيقة والمناسبة في توقيتها أساسية بالنسبة للعمليات المتعلقة باللاجئين. ويستخدم جميع الشركاء هذا المصدر الرئيسي للاستجابة لاحتياجات اللاجئين'. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020)، فإنها أيضا تستجيب لاحتياجات البحوث العلمية التي تتطلب استمرار تدفق البيانات لمراقبة ودراسة الهجرة بشكل متجدد يسمح برصد تحركات المهاجرين والتغيرات التي تطرأ خاصة على أوضاعهم ونتائج ومخلفات هجراتهم.

5-6- ضعف التغطية

من بين المشاكل التي تعاني منها البيانات الخاصة بالهجرة ضعف التغطية بمعنى أنها لا تكون شاملة وتستثني مناطق معينة بسبب إما شساعتها أو الظروف الأمنية أو الأزمات (السياسية والصحية). ففي الصحراء الكبرى، التي تعرف تزايدا كبيرا للمهاجرين من منطقة الساحل الأفريقي نحو الشمال، تشير الكثير من المصادر الإخبارية بالإضافة الى منظمة الهجرة الدولية إلى إنقاذ المئات من المهاجرين تخلت عنهم شبكات التهريب أو تاهوا في الصحراء وهو ما يعني أن هناك غيرهم ممن لم يعرف حجمهم ولا مصيرهم بسبب الظروف الجغرافية الصعبة لهذه المنطقة التي تتميز بكثرة ووعورة دروبها مما يصعب عمليات المراقبة والبحث ورصد تحركات المهاجرين.

وينطبق الأمر على المناطق غير الآمنة التي تعرف اضطرابات سياسية وأمنية. فتكون رحلة المهاجرين محفوفة بالمخاطر والموت وقد لا يصل الكثير منهم إلى وجهاتهم بين موتى ومفقودين. ففي ليبيا مثلا، والتي تعرف اضطرابات أمنية خطيرة، تغيب المعطيات الموضوعية والشاملة حول المهاجرين في ليبيا منذ بداية الأزمة الليبية، وقد تضاعف ذلك مع اشتعال الحرب الأهلية وانقسام المؤسسات الليبية بين الشرق والغرب. فتتضارب البيانات المتأتية من قبل السلطات الليبية فيما يتعلق بمواقع وأعداد الأشخاص الذين اعتقلتهم كل من الوكالات الرسمية والجهات الفاعلة غير الحكومية (مركز التحول الديمقراطي وحقوق الانسان، 2020)

5-7- نطاق الاستخدام

عادة لا يمكن الوصول إلى البيانات المفصلة عن الهجرة إلا من قبل الهيئات والمؤسسات الحكومية أو أطراف فاعلة، في حين لا يحصل الباحثون إلا على النذر اليسير منها تكون مجمعة وشاملة لا تكفي للوصول الى أهدافهم خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحليل المتعمق الذي يتطلب قاعدة بيانات مكتملة.

بالإضافة إلى عدم اهتمام الجهات المسؤولة بأهمية البحوث التي تعنى بالهجرة فتبقى الكثير من البيانات رغم أهميتها خاصة وغير منشورة لا يسمح باستغلالها من قبل الباحثين.

وعليه ليس من السهل دراسة الهجرة بسبب ارتباطها بشكل وثيق بالبيانات ونوعها ونوعيتها. فلا يمكن ان يكتمل أي بحث عن الهجرة إلا بتوحيد المفاهيم والتصنيفات، وإتاحة مختلف البيانات من مصادر أخرى للحصول عليها في توقيتها، وبتغطية مقبولة في الزمان والمكان ولكل متغيرات البحث، بالإضافة إلى تسهيل عمل الباحثين من أجل البحث العلمي بعيدا عن الاعتبارات السياسية ففي النهاية غرض هذه البحوث هو المساهمة في كشف الغطاء عن كل ما يرتبط بالهجرة وهو ما يفتح المجال لوضع البرامج والسياسات الخاصة بها وبما يخدم المجتمع.

أهم نتائج الدراسة

ليس من السهل دراسة ظاهرة مهمة ومعقدة مثل الهجرة خاصة عندما تكون في إطار بحث علمي والذي يركز على الأدلة القائمة على البيانات المستوفاة كما ونوعا. وما يمكن استخلاصه من هذا البحث أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال التغاضي عن مشكلة الحصول على البيانات كإحدى عقبات البحث العلمي.

وقد أبرزنا في هذا البحث:

- أهمية البيانات في البحوث المرتبطة بالهجرة والتي تسمح بمعرفة أسبابها ودوافعها ونتائجها والظروف المحيطة بها وخصائص المهاجرين بما يثري نتائج هذه البحوث التي يمكن أن تساهم في بناء السياسات ووضع البرامج الخاصة بالهجرة.

- من أهم مشكلات البيانات الخاصة بالهجرة هو صعوبة الحصول عليها في توقيتها وكذا معاناتها من النقص بسبب سوء التغطية على مستوى الزمان والمكان والمتغيرات مما ينعكس سلبا على نتائج البحوث التي تعتمد عليها.

-صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بالهجرة بسبب ارتباطها بالسياسات الداخلية للبلدان والظروف غير الامنة المتعلقة بالأزمات والبيئة الجغرافية لمناطق الهجرة.

- يطرح مشكل اختلاف التصنيفات والمفاهيم تحديا كبيرا للبحوث خاصة عندما يتعلق الامر بالتقديرات والمقارنات. -تولي معظم البلدان والمناطق أهمية بالغة للهجرة الوافدة وتتغاضى كثيرا عن المغادرة مع ضعف واضح عن بيانات تخص التدفقات، كما يقل الاهتمام ببعض التفاصيل التي يراها الباحثون مهمة كسلوك المهاجرين واتجاهاتهم والتي يصعب قياسها في هذه الحالة وهي غالبا معلومات دقيقة تضيي عمقا للبحوث المرتبطة بها. -معظم البحوث الاكاديمية ذات الجودة العالية غير متاحة للباحثين بسبب طابعها التجاري وعدم مجانيته وهو ما يمنع الكثير من الباحثين الاطلاع على محتوياتها ونتائجها وبالتالي الاستفادة منها.

خاتمة

ما من شك أن البيانات ضرورية جدا للقيام بأي بحث علمي، وعندما يكون الموضوع هو الهجرة وما ارتبط بها، يصبح الحصول على البيانات الخاصة بها هاجسا للباحثين بسبب صعوبة الحصول عليها أو الحصول على ما يستجيب لأهداف البحث بسبب طبيعة الظاهرة في حد ذاتها من جهة وما يحيط بها من قوانين وسياسات وظروف.

وأكثر ما يميز بيانات الهجرة هو عدم الدقة وعدم الشمولية وتأثرها بقوانين دول المقصد التي تختلف فيما بينها من حيث المفاهيم والتصنيفات وهو ما يؤثر على الحجم الحقيقي للهجرة. بالإضافة الى الظروف والمناطق التي تعرف هجرات غير نظامية لا يمكن مراقبتها وتتبعها.

ومهما يكن، يجد الباحث نفسه أمام عراقيل الحصول على البيانات المناسبة لبحثه بين ما هو غير متوفر وبين ما هو ناقص وبينهما يضطر الى الاكتفاء بما لديه أو اللجوء الى الأساليب والتقنيات الحديثة لتقدير الهجرة ويتعامل بحذر مع ذلك. والنتيجة أن الفجوات في البيانات ما هو إلا أحد مظاهر استبعاد الكثير من المهاجرين من حيث عددهم أو مشاكلهم وبالتالي استبعاد الكثير من المعلومات التي تلعب دورا كبيرا في البحوث الاجتماعية.

ونظرا لأهمية البيانات في البحوث والدراسات التي تعنى بالهجرة واستنادا إلى الاعمال المقدمة حول الهجرة سواء من طرف الهيئات الوطنية والدولية المختلفة أو من طرف باحثين من أجل إزالة عقبة الحصول على البيانات الخاصة بالهجرة وتدفع بالبحوث العلمية نحو مردودية عالية في ظل توفر بيانات كاملة وذات جودة نورد فيما يلي مجموعة من الاقتراحات: - تعزيز توحيد المفاهيم والتعريفات والتصنيفات على الصعيدين الإقليمي والوطني' كما جاء في "توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية

-ضرورة استغلال كل المصادر المتاحة وللجوء إلى مصادر أخرى كالسجلات الإدارية على اختلافها وتنوعها، بحيث يتعين على الأجهزة الإحصائية الوطنية والوزارات المعنية كالدخول والعمل والهجرة والعمل معا وبشكل وثيق من أجل تسهيل الحصول على البيانات الإدارية وتحسين نوعيتها' (الإسكوا، 2009، ص4)

-أهمية التعاون بين الجامعات ومراكز البحث مع الهيئات والجهات الراعية لبيانات الهجرة (المستخدمين والمنتجين) ليس للحصول على هذه البيانات فقط ولكن للمساهمة في تدارك النقص والفجوات والمساهمة في تقييمها وتقويمها بالطرق العلمية المتاحة ذلك أن البحوث التي تعتمد عليها من المفروض أنها في النهاية تستغل للتخطيط في بناء السياسات وحل المشاكل المترتبة عن الهجرة.

-احترام التوصيات الدولية فيما يخص جمع وتصنيف ونشر البيانات الخاصة بالهجرة لضمان الحد الأدنى من امكانية الوصول إليها في عملية البحث والمقارنة.

-دعوة الباحثين إلى تبادل المعارف والنتائج على اختلاف تخصصاتهم والاطلاع على الأساليب والطرق العلمية الحديثة في معالجة البيانات الناقصة والمحدودة.

قائمة المراجع

-الاتحاد الافريقي (ب. ت)، الإطار المنقح لسياسة الهجرة في افريقيا وخطة العمل (2018-2027)، مسودة، اديس ابابا، اثيوبيا.

-الأمم المتحدة (2008)، الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، تقرير عن اجتماع الخبراء الخاص بالمعلومات الاجتماعية والاقتصادية.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، تقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية.
- باولا بايس وكريستي سيفيرانس (2016)، مصطلحات الهجرة تهمنا، نشرة الهجرة القسرية، رقم 51. جانفي ص 69-70.

<https://www.fmreview.org/ar>

-بواساك وآخرون (2010)، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربياطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئينوطالبي اللجوءالشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان، الدانمارك.

جريدة الخبر <https://www.elkhabar.com/press/article/176461> 16/11/2020..الاطلاع 2020/12/30.

-كمال دشلي (2016)، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد.

-قاسم عبد الرزاق (2003)، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

-اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكوا) (2009)، ورشة عمل إقليمية حول إحصاءات الهجرة الدولية، القاهرة 30 جوان/3/جويلية.

-المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2020)، أرقامواحصائيات،

نشر 2020/07/18. <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html>. الاطلاع: 2020/12/30.

-المنظمة الدولية للهجرة (2018).تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019. الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الامنة والمنظمةوالنظامية في سياق المنطقة العربية.

-المنظمة الدولية للهجرة (2019)، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020.

-منظمة الصحة العالمية (2019)، عشرة أمور تجدر معرفتها حول صحة اللاجئين والمهاجرين

<https://www.who.int/ar/news-room/feature-stories/detail> /نشر يوم 2019/01/21. الاطلاع 202/01/06

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2020)، إطار منظمة الأغذية والزراعة للهجرة، الهجرة كاختيار وفرصة للتنمية الريفية، روما. <https://doi.org/10.4060/ca3984ar>

- مركز التحول الديمقراطي وحقوق الانسان (2020)، مهاجرون تحت رحمة شبكات الإتجار بالبشر وعقم التعاطي الأوروبي الأمني. <https://daamdth.org/archives/9679>. نشر يوم 2020/06/03. الاطلاع. 2020/01/08.

-اليونيسيف (2018)، فجوات هائلة في البيانات تترك الأطفال اللاجئين والنازحين معرضين للمخاطر وغير قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية. <https://www.unicef.org/ar/>.نشر يوم 2018/02/15. الاطلاع 2020/01/06.

-Kamel GadoucheeNataliePicard (2017), L'accès aux données trèsdétaillées pour la recherche scientifique, THEMA, Working paper n° 06. Université de Cergy-Pontoise. France.

معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا من وجهة نظرهم دراسة تطبيقية على عينة من طلبة الدكتوراه بالجامعة الجزائرية

Obstacles to the scientific productivity of post-graduate students from their point of view
Applied study on a sample of doctoral students at the Algerian University

د. بوجمعة نقبيل، أستاذ محاضر "أ" جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر
أ. عيشة جحا، طالبة دكتوراه علم النفس الصحة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا (طلبة الدكتوراه) بالجامعة الجزائرية، ولهذا الغرض تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تبني استبيان جاهز للتعرف على معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية، حيث تم توزيعه على عينة من طلبة الدراسات العليا (طلبة الدكتوراه) بجامعة الجزائر بشكل عشوائي، والتي بلغ تعداد أفرادها (30)، وللإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من أفراد العينة بالأساليب الاحصائية المناسبة، وأشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- المعوقات المجتمعية جاءت بدرجة أعلى من المتوسط.
 - معوقات النشر العلمي جاءت بدرجة أعلى من المتوسط.
 - المعوقات الشخصية جاءت بدرجة متوسطة.
 - المعوقات الجامعية جاءت بدرجة متوسطة.
- الكلمات المفتاحية: معوقات ، الإنتاجية العلمية ، طلبة الدراسات العليا.

Abstract :

The purpose of the study was to identify obstacles to scientific productivity among graduate students. (Doctoral students) at the University of Algeria. For this purpose, the analytical descriptive curriculum was adopted through the adoption of a questionnaire prepared to identify the constraints of scientific productivity among graduate students at the University of Algeria, which was distributed to a sample of graduate students. (Ph.D. students) at universities in Algeria at random, which number (30) To answer the main question of the study, the data obtained from the sample were processed by appropriate statistical methods, and the results of the study indicated that:

- Societal obstacles are higher than average.
- The obstacles to scientific dissemination came with a higher average score.
- Personal obstacles are intermediate.
- University obstacles are intermediate.

Keywords: Obstacles -Scientific productivity- Ph.D. students

مقدمة:

منذ نهاية القرن العشرين أخذت أغلب المجتمعات الإنسانية تتنافس في المجالات المختلفة للبحث العلمي بشكل كبير ومتسارع باعتباره مجالاً حيويًا لبقائها ورافداً أساسياً لتقدمها وتنميتها.

وقد تطورت المؤسسات المسؤولة عن البحث العلمي في العالم في السنوات الأخيرة بشكل متسارع، وتتجلى مظاهر هذا التطور في رفع التخصيصات المالية للبحث العلمي، وإنشاء مؤسسات متخصصة في البحث العلمي، وفي تطوير الأطر البشرية التي تشتغل به، كما يتجلى هذا التطور في نوعية وقيمة البحوث والدراسات العلمية، وأساليب أدائها.

ويعتبر البحث العلمي نشاطاً أساسياً للمؤسسات الأكاديمية والبحثية، فسمعة هذه الأخيرة في عالم اليوم يعتمد على مدى نشاطها وإسهاماتها في الإنتاج العلمي والمعرفي والفكري، وفي تسجيل براءات الاختراعات والتحكم في علوم المستقبل، وفي الانفتاح على المجتمعات وفي حل مشكلاتها، وفي تحقيق التطور لها في جميع مجالات الحياة.

وتعتبر الجامعات الآن مصدراً مهماً لضخ المعرفة والإبداع الفكري في جميع قطاعات المجتمع، فإن النتائج العلمي لطلبة الدراسات العليا بالجامعة يعتبر من المرتكزات الأساسية لتحقيق هذا الدور، وإتقان الأطر العلمية لمهامهم البحثية، بما يتفق مع متطلبات مجتمع المعرفة، يعتبر المنشود الذي تسعى إليه هذه الفئة ضمن الجامعة التي توظفهم.

وتعد الإنتاجية العلمية من أهم المعايير المميزة للمؤسسات الجامعية والأكاديمية الرائدة في البحث العلمي وفي الاكتشافات العلمية، حيث تسهم الإنتاجية العلمية في تجديد المعارف والمهارات للأطر العلمية، ويكتمل دور الجامعة بتفعيل دور هذه الأطر العلمية التي تساهم بشكل مباشر بتفعيل أدوار الجامعة وتحقيق التنمية المستدامة للبلد.

وتعتبر فئات طلبة الدراسات العليا من الأطر العلمية التي ستقود مبادرة البحث العلمي في المستقبل القريب، ويمكن لهذه الفئات أن تساهم في الانتاجي العلمي، وذلك باعتبارهم باحثين فاعلين وكوادر علمية احتياطية تحتاج إلى التدريب والصقل والتأهيل، إلا أن هذه الفئة تعاني من صعوبات جمة تعوقها عن المشاركة بالفاعلية المطلوبة في البحث العلمي، مما يقلل من دافعيتها البحثية، ومن إقبالها على البحث العلمي،

ولاشك أن هذه المشكلة تعكس آثارها السلبية على هذه الفئة، وفي نفس الوقت على أداء البحث العلمي وتطوره، وتعاني فئات طلبة الدراسات العليا من معوقات عديدة أمام انتاجيتهم للبحوث العلمية، وتعتبر هذه المعوقات واقعا صعبا، يعكس حقيقة الأزمة التي يعيشها طلبة الدراسات العليا بالجامعات المحلية، ولذلك فهم في أشد الحاجة إلى الاهتمام والبحث عن الحلول المناسبة لها، كي يستطيعوا المساهمة بفاعلية في الإنتاجية العلمية دون معوقات، وكي تستطيع الأنظمة البحثية أن تواصل مسيرتها، وتحقق دورها الفعال في البحث وفي التنمية.

ولذا جاء البحث الحالي في التقرب من فئات طلبة الدراسات العليا، والوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها هؤلاء في ممارستهم للبحث العلمي والتي تمنعهم من تنفيذ مهماتهم البحثية، وذلك بالكشف عن أهم معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

نتيجة لمتابعة الباحثين لواقع البحث العلمي بالجامعات المحلية، فإن تقصي العقبات أمر في غاية الأهمية وحاجة ملحة، مما قد يساهم في التصدي لهذه العقبات والتحديات التي تواجه البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، وقد لاحظ الباحثان ضعف الإنتاجية العلمية بالمستوى المطلوب لطلبة الدراسات العليا بالجامعات المحلية، وذلك بسبب العديد من المعوقات،

وتأسيسا على ما سبق جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أهم المعوقات التي تعترض طلبة الدراسات العليا في تنفيذ مهماتهم البحثية، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

س- ما هي معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية من وجهة نظرهم؟

أهداف الدراسة: تتجلى أهداف الدراسة فيما يلي.

- التعرف على معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية.

- إثراء البحث العلمي بنتائج الدراسة الحالية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، حيث أن الإنتاجية العلمية تواجه أزمة متعددة الجوانب لدى الفئات المشتغلة بالبحث العلمي، وبالتالي إعاقة تطوير أداؤها، ولعل التعرف على هذه الجوانب في صورة معوقات تواجهها الإنتاجية العلمية يسهل عملية إيجاد الحلول المناسبة للمشكلة، كما يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة الباحثين المهتمين بموضوع تطوير البحوث العلمية بجامعات المنطقة العربية، حيث يمكنهم التعرف على المشكلات التي تواجه الإنتاجية العلمية لدى الفئات المشتغلة بالبحث العلمي، مما يساعدهم على اقتراح البرامج والحلول المناسبة لها لفتح المجال واسعا أمام عملية تطوير البحث العلمي بالجامعات، وتحديد المعوقات أما الإنتاجية العلمية.

حدود الدراسة:

- الحدود المفاهيمية: تناولت الدراسة مفهوم الإنتاجية العلمية، وأهم المعوقات التي تعترض الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا.
- الحدود البشرية: اقتصر الحدود البشرية للدراسة على عينة من أعضاء الدراسات العليا (طلبة الدكتوراه في مختلف التخصصات) بالجامعة الجزائرية.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الأسبوع الأول من شهر جانفي 2021.
- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة الحالية بالجامعات الجزائرية.

مصطلحات الدراسة:

المعوقات: هي المشكلات التي تمنع الباحث (طالب الدراسات العليا) من تنفيذه للأبحاث العلمية.

الإنتاجية العلمية: بأنها الإنتاجية الكلية لمجموع الأبحاث والمقالات والكتب التي يحققها الفرد في فترة زمنية معينة. (رسمي، 1993، ص 96)

طلبة الدراسات العليا: هم الطلبة الذين يزاولون دراستهم الجامعية في مرحلة الدكتوراه للحصول على شهادة الدكتوراه بالجامعة الجزائرية.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الأدب النظري، استعرضنا الباحثان بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية والتي جاءت على النحو التالي:

هدفت دراسة الشايح (2006) إلى رصد واقع الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الانسانية بجامعة الملك سعود وتحديد أبرز معوقاته التي تؤثر سلبا على هذه الانتاجية، وتحديد سبل تشجيع الانتاج العلمي، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وكانت أداة الدراسة استبانة قام الباحث بنائها، وتكونت عينة الدراسة من (118) عضوا من أعضاء هيئة التدريس الذكور في كليات التربية و الآداب و العلوم الإدارية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن معدل الانتاج العلمي السنوي لأعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة بلغ 1,25 عملا، بينما بلغ متوسط عدد البحوث المنشورة والكتب المؤلفة والمترجمة والأوراق العلمية (0.63) بحثا، و (0.3) ورقة، و (0.25) كتابا لكل عضو في السنة، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة احصائيا بين كمية الانتاج العلمي ومتغير الرتبة العلمية، والجنسية، بينما لم تظهر فروق دالة احصائيا تبعا لمتغير الكلية وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز معوقات الانتاج العلمي هي محدودية الدعم المالي، وانشغال بعض أعضاء هيئة التدريس بالأعمال الخارجية لتحسين وضعهم الاقتصادي، وعدم توافر الوقت الكافي للقيام بإجراءات البحوث العلمية، وكثرة الأعباء التدريسية.

وهدفت دراسة الحديثي (2006) إلى معرفة حجم الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية للبنات بالمملكة العربية السعودية، وتحديد أهم الصعوبات الأكاديمية والمجتمعية كأداة لجميع بيانات الدراسة، وطبقت على عينة مكونة من (67) عضو هيئة تدريس من كليات التربية للبنات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها انخفاض الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية للبنات، ومن أهم الصعوبات الأكاديمية المعيقة لإنتاجهن العلمي صعوبة التفرغ البحثي، وحضور المؤتمرات الأكاديمية، وزيادة عدد ساعات التدريس، وقلة توافر الاعتمادات المالية، وقلة الوقت الكافي المخصص للقيام بالبحث العلمي، وقلة توافر قواعد بيانات بحثية تربوية عالمية.

واهتمت دراسة الصقري (2012) بالتعرف على معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة القصيم، واعتمدت المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (66) عضو هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم معوقات البحث العلمي هي المعوقات الأكاديمية، ثم المعوقات المادية، وجاءت المعوقات الادارية في المرتبة الثالثة، ثم المعوقات الاجتماعية، وأن أبرز المعوقات الادارية قلة وجود تخطيط علمي، ودراسة شاملة لأولويات البحث العلمي في القسم، أما أهم المعوقات المادية فكانت ضعف الحوافز المادية، وكانت أهم المعوقات الأكاديمية عدم احتساب العمل البحثي كجزء من نصاب عضو هيئة التدريس، وكانت أبرز المعوقات الشخصية ضيق الوقت بسبب كثرة الأعباء الادارية والمسؤولية الشخصية والذاتية.

وتناولت دراسة الحريري (AL-hareri,2010) معوقات البحث العلمي بين الجامعات والقطاع الخاص، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من الانتاج العلمي المشترك بين الجامعات والقطاع الخاص من أبرزها: عدم الاهتمام بالجانب التسويقي للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، ضعف التوعية المجتمعية، ضعف الثقة في الجامعات، انشغال الجامعات بالجانب التدريسي على حساب الجانب البحثي، والفجوة بين الجامعات ومتطلبات منظمات الأعمال، كما خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات ومنظمات الأعمال إلى إقامة علاقة شراكة فعالة تساهم في تطوير أداة منظمات الاعمال من خلال دورها المتمثل بالبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات.

التعليق على الدراسات السابقة:

هدفت أغلب الدراسات السابقة المعرضة إلى رصد أهم الصعوبات والمعوقات التي تعترض الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئات التدريس الجامعي، وقد أشارت دراسة الشايح (2006) إلى معوقات محدودة الدعم المالي، وانشغال بعض أعضاء هيئة التدريس بالأعمال الخارجية لتحسين وضعهم الاقتصادي، وعدم توافر الوقت الكافي للقيام بإجراءات البحوث

العلمية، وكثرة الأعباء التدريسية، أما دراسة الحديثي (2006) فقد أشارت إلى الصعوبات الأكاديمية المعيقة لإنتاجهم العلمي، وصعوبات التفرغ البحثي، وصعوبات حضور المؤتمرات الأكاديمية، وصعوبات زيادة عدد ساعات التدريس، وصعوبات قلة توافر الاعتمادات المالية، و صعوبات قلة الوقت الكافي المخصص للقيام بالبحث العلمي، و صعوبات قلة توافر قواعد بيانات بحثية تربية عالمية، أما دراسة الصقري (2012) فقد أشارت إلى المعوقات المادية فكانت ضعف الحوافز المادية، و كانت أهم المعوقات الأكاديمية عدم احتساب العمل البحثي كجزء من نصاب عضو هيئة التدريس، و كانت أبرز المعوقات الشخصية ضيق الوقت بسبب كثرة الأعباء الادارية والمسؤولية الشخصية و الذاتية، أما دراسة الحريري (2010) فقد اهتمت بدراسة معوقات البحث العلمي بين الجامعات والقطاع الخاص وقد خلصت إلى معوقات عدم الاهتمام بالجانب التسويقي للإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وضعف التوعية المجتمعية، وضعف الثقة في الجامعات، وانشغال الجامعات بالجانب التدريسي على حساب الجانب البحثي، و الفجوة بين الجامعات ومتطلبات منظمات الأعمال.

ولقد استهدفت المعروضة الدراسات السابقة معوقات الإنتاج العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس، والدراسة الحالية تسير في نفس المنحى، لكنها اختارت فئة مهمة مشاركة في البحث العلمي وهي فئة طلبة الدراسات العليا (طلبة الدكتوراه)، لتلقي الضوء على أهم المعوقات التي تعترضها في الإنتاجية العلمية بالجامعة الجزائرية.

1-الجانب النظري:

مفهوم الإنتاجية العلمية:

جاءت تعريفات كثيرة للإنتاجية العلمية، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين واهتماماتهم البحثية، ومن جهة ثانية إلى طبيعة تخصصاتهم العلمية، ومن هذه التعريفات تعريف اليونسكو ضمن توصياتها في عام 1977 حيث عرفت الإنتاجية العلمية بأنها (كل بحث علمي مبتكر في مجالات العلوم، والطب، والهندسة، والثقافة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والتربية وعلم النفس، بحيث يتضمن تحقيق علمي دقيق ونقدي ومضبوط، ويعتمد على تقنيات وأساليب متنوعة وفقا لطبيعة وظروف المشكلات التي لم يتم تحديدها بهدف تحديدها وتقديم حلول جذرية لها). (الحراشة، 2013، ص 24)

وعرف حوالة (2009) الإنتاجية العلمية بأنها (مجملة الأعمال العلمية لعضو هيئة التدريس وتشمل البحوث المنشورة والكتب العلمية المؤلفة والمترجمة وورقات العمل في المؤتمرات والندوات والمجلات العلمية والاشراف على الرسائل العلمية فضلا عن المشاركة في الجمعيات العلمية). (محمد، وحمد، 2014، ص 5)

وتمتد الإنتاجية العلمية لتشمل كافة صور الأداء الأكاديمي من قبل الباحثين الأكاديميين، لتشمل الأبحاث العلمية المنشورة وغير المنشورة من كتب مؤلفة ومترجمة ومقالات متخصصة واستشارة العلمية وأوراق علمية في المؤتمرات والندوات المنتجة ضمن الأسلوب الفردي أو ضمن أسلوب المجموعة البحثية.

وتعني الإنتاجية العلمية من وجهة نظر الباحث ظاهرة معقدة تنطوي على العديد من المكونات المرتبطة بمخرجات البحث العلمي، وتبرز الجانب الإبداعي للأفراد في شتى العلوم وتعود أهميتها لما يتمتع منها من نتاج فكري يمكن أن يضيف إضافة واسعة للمعرفة العلمية، ويمكن أن تساهم تنمية الأفراد والمجتمع وفي حل مشكلاتهما.

تصنيف الإنتاجية العلمية:

الإنتاجية العلمية نشاط غير مرئي وعملية إبداعية غير محسوسة غير أنه يمكن أن يستدل عليه من خلال مؤشرين

لقياسها، وهما:

الإنتاجية العلمية المحكمة: ويشمل مجموع الأبحاث العلمية المنشورة في المؤتمرات، والمجلات العلمية المحكمة، وكذلك تأليف الكتب، وترجمة الأجنبي منها، وهذا النوع من البحث العلمي يساعد على الترقيات العلمية الأكاديمية.

الإنتاجية العلمية غير المحكمة: ويشمل الأنشطة العلمية بمؤسسات التعليم العالي، ولا تدخل ضمن الترقيات العلمية مصل الإشراف على رسائل الدراسات العليا، ومناقشة رسائل الدراسات العليا، وتحكيم أبحاث الغير، والمقالات العامة والتخصصية المنشورة، وغير المحكمة. (منور عدنان محمد نجم، وعبد الله المجيدل، وعليان الحولي، 2014، ص ص 19-20)

وتعتبر الأعمال العلمية المقدمة من قبل الباحثين أو المشاركين فيها أو المشرفين عليها مؤشرا مهما لقياس أداء الباحثين وتقديراتهم العلمية ويدل على مكانة الباحث العلمية وعلى التقدير والاعتراف العلمي له، ويبقى المحك الرئيسي للإنتاجية العلمية يتمثل في رصيد الإنتاج الفكري الذي ينشره الباحث أو العالم في شتى صورته المختلفة، وأشكاله المتنوعة من كتب، ومقالات، وبحوث ودراسات، وأوراق علمية، وتقارير فنية، وبراءات اختراع.

2-إجراءات الدراسة الميدانية:

المنهج المتبع:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره منهج يصف واقع الظاهرة ويفسره، وذلك من خلال جمع البيانات ومعالجتها، بغرض التعرف على واقع الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية.

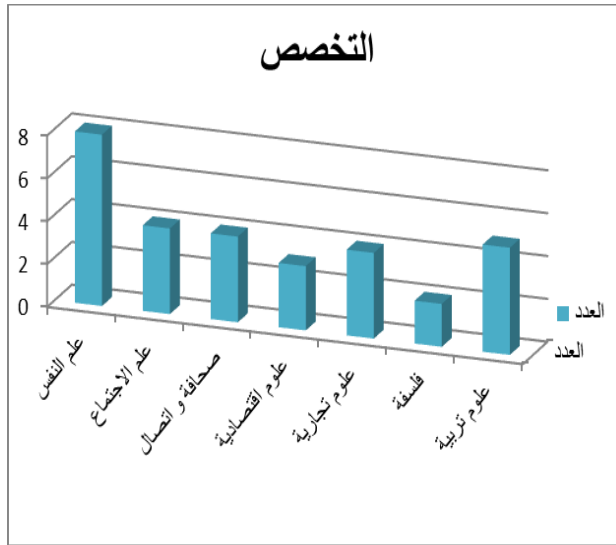
مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدكتوراه بالجامعة الجزائرية، وتكونت عينة الدراسة من (30) طالب دكتوراه موزعين على بعض الجامعات الجزائرية.

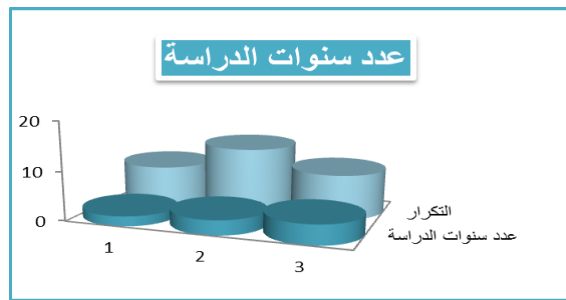
عرض خصائص عينة الدراسة:



| الجامعات | العدد |
|----------|-------|
| المسيلة | 14 |
| الجلفة | 4 |
| غرداية | 2 |
| ورقلة | 4 |
| العاصمة | 3 |
| البلدية | 3 |
| المجموع | 30 |



| العدد | نوع التخصص |
|-------|---------------|
| 8 | علم النفس |
| 4 | علم الاجتماع |
| 4 | صحافة و اتصال |
| 3 | علوم اقتصادية |
| 4 | علوم تجارية |
| 2 | فلسفة |
| 5 | علوم تربوية |
| 30 | المجموع |



| عدد سنوات الدراسة | التكرار |
|-------------------|---------|
| 2 | 8 |
| 3 | 13 |
| 4 | 9 |
| المجموع | 30 |

أداة جمع البيانات:

الاستبيان: تم تبني استبيان "فهد بن عبد الرحمن المالكي" مع إجراء بعد التعديلات عليه، ليتم توجيهه إلى طلبة الدراسات العليا، وتكونت الاستبانة من (35) عبارة، موزعة على خمسة مجالات، والتي جاءت كالتالي:

- المجال الأول: المعوقات الجامعية.
- المجال الثاني: المعوقات الشخصية.
- المجال الثالث: المعوقات المجتمعية.
- المجال الرابع: معوقات النشر العلمي.

صدق وثبات أداة الدراسة:

أ-الصدق:

صدق المحكمين:

تم عرض الأداة على عدد من الأساتذة لتحكيمها، وأبدوا ملاحظاتهم حيال الأبعاد كونها صالحة للدراسة وحذف عبارات غير صالحة، مع إجراء بعض من التعديلات، وتم اخراج الاستبيان في شكله النهائي.

ب-الثبات:

طريقة التجزئة النصفية:

للتحقق من ثبات الاستبيان تم تطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (14) طالب دكتوراه، وبعد الحصول على النتائج تم تقسيم بنود الاستبيان لبنود فردية وأخرى زوجية، وتم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين البنود الفردية والبنود الزوجية (0,711)، وهذه القيمة مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية.

الثبات عن طريق الاختبار وإعادة الاختبار:

بعد مُضي 6 أيام من توزيع الاستبيان على العينة الاستطلاعية، تم توزيعه للمرة الثانية لإعادة الاختبار بنفس الظروف وببعض العينة، وبحساب معامل ارتباط بيرسون تم الحصول على قيمة تقريبية قدرت ب (0,721)، وهي قيمة مقبولة بالبحوث والدراسات الإنسانية.

الأساليب الإحصائية الكمية:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية الكمية المناسبة لمعالجة بيانات الدراسة، وكانت كالتالي: التكرارات، النسب المئوية.

عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة:

عرض وتحليل وتفسير نتائج السؤال الرئيس:

س- ما هي معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية من وجهة نظرهم؟

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة الذي يهدف إلى معرفة معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية حول أربعة مجالات من المعوقات، تم حساب التكرارات والنسب المئوية، لتحديد درجة المعوق لكل عبارة في كل مجال وفق البدائل (دائما، أحيانا، أبدا)، وجاءت النتائج وفق الجداول التالية:

المجال الأول (المعوقات الجامعية):

الجدول رقم (01): التكرارات والنسب المئوية لعبارات المجال الأول (المعوقات الجامعية).

| المجال الأول: المعوقات الجامعية | دائما | | أحيانا | | أبدا | |
|---|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 1 قلة الدعم المالي المخصص للإنتاج العلمي | 3 | 10% | 25 | 83% | 2 | 7% |
| 2 كثرة الأعباء العلمية | 29 | 97% | 1 | 3% | 0 | 0% |
| 3 غياب المناخ البحثي المناسب للإنتاج العلمي | 11 | 37% | 11 | 37% | 8 | 27% |
| 4 صعوبة الحصول على بعض المصادر من مكتبة الجامعة | 28 | 93% | 1 | 3% | 1 | 3% |

| | | | | | | | |
|---|---|-----|-----|----|-----|----|-----|
| 5 | عدم وجود مساعدين للبحث العلمي | 24 | 80% | 5 | 17% | 1 | 3% |
| 6 | عدم وجود قنوات مساعدة للباحث في الإنتاج العلمي كالترجمة | 22 | 73% | 4 | 13% | 4 | 13% |
| 7 | عدم الاعتراف ببعض المجالات العلمية المحكمة | 4 | 13% | 24 | 80% | 2 | 7% |
| 8 | عدم مرونة آلية حضور الندوات والمؤتمرات والملتقيات | 5 | 17% | 21 | 70% | 4 | 13% |
| | | 115 | 53% | 92 | 38% | 22 | 9% |

يلاحظ من الجدول رقم (01) أن مجال المعوقات الجامعية المؤثرة على الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا حصل على تكرارات قدرت ب(115)، وبنسبة مئوية قدرت ب(53%) من الاستجابات، وتعد درجة تأثير المعوقات الجامعية متوسطة وفقا لمقياس أداة الدراسة، وتراوحت تكرارات عبارات هذا المجال بين (1-29)، وحصلت عبارة "كثرة الاعباء العلمية" على المرتبة الأولى من حيث درجة التأثير بتكرارات قدرت ب (29)، وبنسبة مئوية قدرت ب(97%)، ويرى طلبة الدراسات العليا كثرة الاعباء العلمية في مرحلة التكوين عائقا، ويمكن تجاوز هذا العائق بالتدريب على انجاز الأعمال العلمية، وبتنظيمها وبنجاحها في وقتها المحدد، كما حصلت العبارة "صعوبة الحصول على بعض المصادر من مكتبة الجامعة" على المرتبة الثانية بتكرارات قدرت ب (28)، وبنسبة مئوية (93%)، ويمكن تفسير ذلك إلى كثرة الطلب على المراجع العلمية وصعوبة الحصول عليها وندرته في أحيان كثيرة، وخاصة الحديثة منها، وهذا يشكل عائق في الإنتاجية العلمية لطلاب الدراسات العليا.

وحصلت العبارة "عدم وجود مساعدين للبحث العلمي" على عدد تكرارات قدر ب (24)، وبنسبة مئوية قدرت ب (80%)، ويمثل عدم توفر مساعدين مرافقين للبحوث العلمية التي ينجزها الطلبة عائقا مهما من حيث قوة التأثير على انتاجيتهم.

وحصلت العبارة "عدم وجود قنوات مساعدة للباحث في الإنتاج العلمي كالترجمة" على المرتبة الرابعة من حيث قوة التأثير على الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا بعدد تكرارات قدر ب(22)، وبنسبة مئوية قدرت ب (73%)، ويفسر هذا إلى أن أغلب الطلبة يعانون من نقص كبير في إجادة اللغات الأجنبية، وأغلبهم يلجؤون لترجمة غوغل ولمواقع الترجمة التي لا تقوم بالترجمة العلمية الصحيحة، ويبقى غياب قنوات مساعدة على الترجمة عائقا أمام الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا.

المجال الثاني (المعوقات الشخصية):

الجدول رقم (02): التكرارات والنسب المئوية لعبارات المجال الثاني (المعوقات الشخصية).

| | دائما | أحيانا | أبدا | | | |
|----|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 9 | 3 | 10% | 22 | 73% | 5 | 17% |
| | | | | | | |
| 10 | 16 | 53% | 11 | 37% | 3 | 10% |
| | | | | | | |
| 11 | 7 | 23% | 9 | 30% | 14 | 47% |

| | | | | | | | |
|----|---|-----|-----|-----|-----|----|-----|
| 12 | قلة متابعة التطورات الحديثة في مجال التخصص | 3 | 10% | 22 | 73% | 5 | 17% |
| 13 | ضعف الالهام باللغة الانجليزية او اي لغة اجنبية أخرى | 28 | 93% | 1 | 3% | 1 | 3% |
| 14 | ضعف الخبرة العلمية لبعض الطلبة | 22 | 73% | 5 | 17% | 3 | 10% |
| 15 | الانشغال بأعمال و أنشطة خارج البحث العلمي | 9 | 30% | 11 | 37% | 10 | 33% |
| 16 | الانشغال بالالتزامات العائلية و الارتباطات الاجتماعية | 8 | 27% | 12 | 40% | 10 | 33% |
| 17 | الشعور بضعف الافادة في البحوث العلمية في المجتمع | 25 | 83% | 3 | 10% | 2 | 7% |
| 18 | قلة الزملاء الراغبين في اجراء البحوث العلمية المشتركة | 20 | 67% | 5 | 17% | 5 | 17% |
| | | 141 | 47% | 101 | 34% | 58 | 19% |

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن مجال المعوقات الشخصية المؤثرة على الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا حصل على تكرارات قدرت ب(141)، وبنسبة مئوية قدرت ب(47%) من الاستجابات، وتعد درجة تأثير المعوقات الجامعية متوسطة وفقا لمقياس أداة الدراسة، وتراوحت تكرارات عبارات هذا المجال بين (1-28)، وحصلت عبارة (ضعف الالهام باللغة الإنجليزية أو أي لغة أجنبية أخرى) على المرتبة الأولى من حيث قوة التأثير على الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا بتكرارات قدرت ب (28)، وبنسبة مئوية قدرت ب (93%)، ويعود هذا إلى مخرجات تعليم اللغات الأجنبية الذي مزال ضعيفا، إلى جانب ضعف وعي الطلبة وعدم تقديرهم لأهمية اللغات الأجنبية، ولهذا الضعف العام تأثير قوي على الإنتاجية العلمية للطلبة، وعلى مستقبلهم العلمي والمهني في آن واحد.

وحصلت العبارة (الشعور بضعف الإفادة في البحوث العلمية في المجتمع) على المرتبة الثانية بتكرارات قدرت ب (25)، وبنسبة مئوية قدرت ب (83%)، وعموما تعتبر أغلب البحوث العلمية التي تنتج بجامعةاتنا المحلية ليس لها إفادة تذكر على المجتمع، وأن مهمتهم هي انتاج البحوث العلمية فقط، أما مسؤولية تطبيقها فليست من اختصاصهم، وهذا ما يحبط طالب الدراسات العليا وهو يعي أن بحوثه التي يقوم بها لن يستفيد منها الآخرون، ويمكن تصنيفها في مستوى البحوث الضعيفة.

وحصلت عبارة (ضعف الخبرة العلمية لبعض الطلبة) على المرتبة الثالثة من حيث قوة التأثير على الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا بتكرارات قدرت ب (22)، بنسبة (73%)، ويمكن أن هذا إلى ضعف التكوين الأولي للطلبة مما يجعلهم يقفون عاجزين أمام المشاركة في البحث العلمي بجدارية.

وحصلت عبارة (قلة الزملاء الراغبين في إجراء البحوث العلمية المشتركة) على المرتبة الرابعة من حيث قوة التأثير على الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا بتكرارات قدرت ب (20)، بنسبة (67%)، ويعود ذلك إلى رغبة بعض الطلبة إلى إجراء البحوث العلمية بمفردهم نظرا لاختلاف الرغبات والميول والتوجهات، إضافة إلى أهمية تناول الانتاج العلمي لطالب الدراسات العليا في المستقبل، وخاصة في التوظيف.

المجال الثالث (المعوقات المجتمعية):

الجدول رقم (3): التكرارات والنسب المئوية لعبارات المجال الثالث (المعوقات المجتمعية).

| المجال الثالث: المعوقات المجتمعية | دائماً | | أحياناً | | أبداً | |
|-----------------------------------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
| | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| 19 | 18 | 60% | 7 | 23% | 5 | 17% |
| 20 | 18 | 60% | 6 | 20% | 6 | 20% |
| 21 | 26 | 87% | 2 | 7% | 2 | 7% |
| 22 | 28 | 93% | 1 | 3% | 1 | 3% |
| 23 | 10 | 33% | 12 | 40% | 8 | 27% |
| 24 | 23 | 77% | 5 | 17% | 2 | 7% |
| 25 | 26 | 87% | 3 | 10% | 1 | 3% |
| 26 | 22 | 73% | 4 | 13% | 4 | 13% |
| 27 | 13 | 43% | 11 | 37% | 6 | 20% |
| | 161 | 68% | 46 | 19% | 33 | 13% |

يلاحظ من الجدول رقم (03) أن مجال المعوقات المجتمعية المؤثرة على الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا حصل على تكرارات قدرت ب(161)، وبنسبة مئوية قدرت ب(68%) من الاستجابات، وتعد درجة تأثير المعوقات الجامعية كبيرة وفقاً لمقياس أداة الدراسة، وتراوحت تكرارات عبارات هذا المجال بين (1-28)،

وحصلت عبارة (غياب ثقافة الإنتاج العلمي وانخفاض مكانته في المجتمع) على المرتبة الأولى من درجة التأثير بتكرارات قدرت ب(28)، وبنسبة قدرت ب(93%)، مما يؤكد ضعف وعي المجتمع والأفراد بثقافة الإنتاج العلمي في مقابل اهتمامات أخرى، وهذا يعمل على إحباط روح الإبداع العلمي لدى طالب الدراسات العليا.

وجاءت عبارة (ضعف تعاون بعض المؤسسات المجتمعية مع الباحث فيما يخدم الإنتاج العلمي)، وعبارة (ضعف التنسيق والتواصل بين الباحثين وبين جهات المجتمع المستفيدة) في المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير على الإنتاجية العلمية لطالب الدراسات العليا بتكرارات قدرها (26)، وبنسبة مئوية قدرت ب(87%)، وتعود هذه النتيجة إلى عدم وجود خارطة

طريق ترسم لهذا التعاون الضروري لتشجيع البحث العلمي لدى هذه الفئة، والذي تعود نتائجه وآثاره على المجتمع كله، لكن المدرك في واقعنا أن جميع المؤسسات بأوطاننا تعمل منعزلة مما يضعفها ويضعف باقي المؤسسات والأفراد.

وحصلت عبارة (ضعف التنسيق والتواصل بين الباحثين وبين جهات المجتمع المستفيدة) في المرتبة الثالثة من حيث درجة التأثير بتكرارات قدرها (23)، وبنسبة قدرت ب (77%)، وتعود هذه النتيجة إلى عدم الاهتمام من قبل جهات المجتمع المستفيدة، أو إلى ضعف قيمة البحوث العلمية المنتجة من قبل طلبة الدراسات العليا، وأن هذه البحوث العلمية مكررة ولم تصل إلى درجة الإبداع العلمي والفكري، وبالتالي لا تهتم بها جهات المجتمع المستفيدة.

وجاءت عبارتي (ضعف مصداقية بعض الاحصاءات والمعلومات المجتمعية المتوافرة لإجراء الانتاج العلمي)، و (قلة توافر البيانات والمعلومات المطلوبة لبحث بعض المشكلات المجتمعية) في المرتبة ما قبل الأخير من حيث درجة التأثير على الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا بتكرارات قدرها (18)، ونسبة مئوية قدرت ب (60%)، وترجع هذه النتيجة بالنسبة إلى العبارة الأولى إلى تراكم غياب الإنتاج العلمي القيم والمفيد وهو أساس المصداقية العالية للإحصائيات والمعلومات الصحيحة، مما ينتج عنه عزوف الباحثين عن دراسة المشكلات البحثية، أما بالنسبة للعبارة الثانية فتعود إلى عدم تعاون المؤسسات مع الباحثين في توفير البيانات والمعلومات الصحيحة مما ينتج عنه انتاج بحوث دون قيمة علمية عالية، وهذا يؤدي إلى عزوف الباحثين عن البحث العلمي، وبالتالي ضعف وانخفاض في إنتاجيتهم العلمية.

وجاءت العبارتين (ضعف التعاون العلمي بين الباحثين من جامعات أخرى)، و (عدم كفاية القوانين والانظمة للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للباحثين) في المراتب الأخيرة من حيث درجة التأثير، وتعود هذه النتيجة إلى ضعف إمام طلبة الدراسات العليا بمسائل القوانين والتمويل في عمليات البحث العلمي، وإلى أن هذا الجانب يكتنفه الكثير من الغموض في جامعاتنا المحلية.

المجال الرابع (معوقات النشر العلمي):

الجدول رقم (40): التكرارات والنسب المئوية لعبارات المجال الرابع (معوقات النشر العلمي).

| أبدا | أحيانا | دائما | المجال الرابع : معوقات النشر العلمي | | | |
|--------|---------|--------|-------------------------------------|--------|---------|---|
| النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | |
| 0% | 0 | 27% | 8 | 73% | 22 | 28 |
| | | | | | | تأخر اجراءات نشر الانتاج العلمي في بعض المجلات العلمية المحكمة |
| 0% | 0 | 13% | 4 | 87% | 26 | 29 |
| | | | | | | طول الفترة الزمنية لتحكيم الابحاث العلمية في بعض المجلات العلمية |
| 27% | 8 | 37% | 11 | 37% | 11 | 30 |
| | | | | | | قلة عدد المجلات العلمية الرصينة المعنية بنشر البحوث العلمية والتربوية و النفسية |
| 13% | 4 | 60% | 18 | 27% | 8 | 31 |
| | | | | | | غياب المعايير الموحدة لقواعد النشر في المجلات العلمية المحكمة |

| | | | | | | | |
|----|--|-----|------|----|-----|----|-----|
| 32 | ارتفاع رسوم نشر الإنتاج العلمي | 5 | 17% | 18 | 60% | 7 | 23% |
| 33 | صعوبة النشر في بعض المجلات العلمية المحكمة | 30 | 100% | 0 | 0% | 0 | 0% |
| 34 | عدم وجود مجلة علمية محكمة مخصصة للطلبة الدكتوراه تتكفل بعائق النشر | 30 | 100% | 0 | 0% | 0 | 0% |
| 35 | رفض بعض المجلات المحكمة نشر الابحاث العلمية دون ابداء الأسباب | 12 | 40% | 12 | 40% | 6 | 20% |
| | | 144 | 60% | 71 | 30% | 25 | 10% |

يلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن مجال معوقات النشر العلمي المؤثرة على الإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا حصل على تكرارات قدرت ب(144)، وبنسبة مئوية قدرت ب(60%) من الاستجابات، وتعد درجة تأثير معوقات النشر العلمي أعلى من المتوسط بقليل وفقا لمقياس أداة الدراسة، وتراوحت تكرارات عبارات هذا المجال بين (0-30)، وحصلت عبارة (صعوبة النشر العلمي في بعض المجلات)، و (عدم وجود مجلة محكمة مخصصة لطلبة الدكتوراه تتكفل بعائق النشر) في المرتبة الأولى من حيث درجة التأثير بتكرارات قدرها (30)، وبنسبة مئوية قدرها (100%)، وتعود هذه النتيجة على البيروقراطية التي يعاني منها طلبة الدراسات العليا في نشر أعمالهم العلمية حيث يمتد ذلك الانتظار إلى سنوات، وأيضا إلى غياب الأطر بالجامعات المحلية لنشر الأعمال العلمية للطلبة.

وجاءت العبارة (طول الفترة الزمنية لتحكيم الأبحاث العلمية في بعض المجلات العلمية) في المرتبة الثانية من حيث درجة التأثير بتكرارات قدرها (26)، وبنسبة مئوية قدرت ب (87%)، وتعود هذه النتيجة إلى سوء التنظيم الذي تسلكه الكثير من المجلات العلمية بالجامعات المحلية، وإلى عدم إعطاء الأهمية للأعمال العلمية للطلبة، وإلى البيروقراطية التي تنتهجها بعض المجلات العلمية.

وجاءت العبارة (تأخر إجراءات نشر النتاج العلمي في بعض المجلات المحكمة) في المرتبة الثالثة من حيث درجة التأثير بتكرارات قدرها (22)، وبنسبة قدرها (73%)، وتعود هذه النتيجة إلى سوء التنظيم في بعض المجلات المحكمة، وإلى انتهاجها أساليب غير علمية في نشر الأعمال العلمية للطلبة.

وجاءت باقي العبارات في المراتب الأخيرة لعدم اهتمام المستجيبين بها في مقابل العبارات الأخرى.

ويخلص الجدول رقم (05) معوقات الإنتاجية العلمية لدى طلبة الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية، وهي كالتالي.

الجدول رقم (5): يبين التكرارات والنسب المئوية لكل مجال.

| المجالات | دائما | أحيانا | أبدا |
|---------------------|-------|--------|------|
| المعوقات الجامعية | 115 | 92 | 22 |
| المعوقات الشخصية | 141 | 101 | 58 |
| المعوقات المجتمعية | 161 | 46 | 33 |
| معوقات النشر العلمي | 144 | 71 | 25 |

يتضح من الجدول رقم (05) أن جميع المجالات تراوحت درجة تأثيرها وإعاقتها للإنتاجية العلمية لطلبة الدراسات العليا من بين المتوسط وأعلى من المتوسط، حيث جاء مجال المعوقات النشر الاجتماعية في المرتبة الأولى، يليه مجال معوقات النشر العلمي في المرتبة الثانية، ثم مجال المعوقات الشخصية في المرتبة الثالثة، ثم مجال المعوقات الجامعية في المرتبة الأخيرة.

خاتمة:

أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- المعوقات المجتمعية جاءت بدرجة أعلى من المتوسط.
- معوقات النشر العلمي جاءت بدرجة أعلى من المتوسط.
- المعوقات الشخصية جاءت بدرجة متوسطة.
- المعوقات الجامعية جاءت بدرجة متوسطة.

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتضح جلياً أن طلبة الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية يعانون من صعوبات تعوق إنتاجيتهم العلمية، مما يفرض التدخل من الجهات صاحبة القرار في التعليم الجامعي التدخل من أجل تحييد هذه المعوقات ليفسح المجال أمام هذه الطاقات العلمية المستقبلية للوصول إلى تحقيق أهدافها العلمية بكل أريحية، وتوفير البيئة العلمية المناسبة للبحث العلمي.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها يقترح الباحثان ما يلي:

- توفير مخابر للغات الأجنبية لتكوين طلبة الدراسات العليا
- توفير مجلات علمية محكمة وتسهيل النشر العلمي وتنظيمه ومراقبته.
- توفير الدعم المالي المخصص للإنتاج العلمي.
- تشجيع الباحثين ودعم الإنتاج العلمي مالياً.
- توفير قنوات مساعدة للباحث على الإنتاج العلمي.
- تشجيع مشاركة مؤسسات المجتمع في البحث العلمي.
- ضرورة تعزيز ثقافة البحث العلمي وأهميته في المجتمع.
- تنظيم عملية البحث العلمي بقوانين ترافق الباحثين وتضمن لهم حقوقهم الفكرية.

المراجع:

- 1-الحديثي ابتسام إبراهيم (2006)، الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديات بكليات التربية للبنات بالمملكة العربية السعودية، دراسة تقويمية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي العدد (13).
- 2-الحراشة محمد عبود (2013)، معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت، مجلة اتحاد الجامعات العربية وعلم النفس، المجلد 11، العدد الثالث.
- 3-الشايح فهد من سليمان (2006)، واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الانسانية في جامعة الملك سعود ومعوقاته، مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية، الرياض.

4-الصقري عواطف بنت إبراهيم (2012)، معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة القصيم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد السادس، العدد الثاني، مايو 2013، السعودية، الناشر جامعة القصيم.

5-المالكي فهد بن عبد الرحمن (2018)، معوقات الانتاجية العلمية لدى اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة جدة من وجهة نظرهم، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 11، العدد 33.

6-رسمي محمد محمد (1993)، دراسة تحليلية لمفهوم الالتزام وعلاقته بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، مجلة كلية التربية، بنها، جامعة الزقازيق.

7-محمد عوض الله، وحمد عبد الله (2014)، واقع ومؤشرات الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس ببعض جامعات الولايات بالسودان في ضوء بعض المتغيرات، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الامام المهدي، السودان.

8-منور عدنان محمد نجم، وعبد الله المجيدل، وعليان الحولي (2012)، الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 32، شباط 2014.

9-Al-Hareri, Kh. (2010). The Relationship between Universities and the Private Sector and its Role in Achieving the Quality of Higher Education in the Republic of Yemen, **Scientific Higher Conference towards Sustainable Development**, Held 11-13 October, the University of Aden, Dar Aden University for Printing and Publishing

معوقات البحث العلمي في كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بالجامعة الجزائرية

The obstacles of the scientific research in the human and social faculty at the Algerian university

ط.د بوتغران نجية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة -

أ.د. فنطازي العمري جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

ملخص:

يعد البحث العلمي السمة البارزة للعصر الحديث والوسيلة الأولى والأهم لتقدم المجتمعات وحل مشكلات شعوب العالمونظرا لأهمية هذا الموضوع جاءت هذه الورقة البحثية إلى تحديد مفهوم البحث العلمي والتعريف بالجامعة وأهدافها كما سلطت الضوء على المعوقات التي تعترض البحث العلمي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية، وفي آخر المداخلة نقدم مجموعة من التوصيات لعلها تساهم في إنجاح عملية البحث العلمي.
الكلمات المفتاحية: البحث، البحث العلمي، الجامعة الجزائرية، معوقات البحث العلمي.

Abstract :

The scientific research is considered as a prominent feature in the modern era and the first important mean for the development of societies , and as a solution of the problems of world people. Given of the importance of this topic this research paper came to define the concept of scientific research and the university, its goals ,shedding light on the obstacles which hinder the process of scientific research, in the human and social sciences faculty at the Algerian university, at the end of this intervention we will review a set of recommendations which may contribute in succession of the scientific research

Key words: research, scientific research, Algerian university, obstacles of scientific research

مقدمة:

قد يبدو أن الجامعات على اختلاف أنواعها ومواقعها وأعمارها تقوم تقريبا بنفس الأدوار والمهام ورغم ما قد يكون بينها من اختلاف في الأهداف والغايات، فالجامعة في أيامنا هذه تقوم بأدوار ثلاثة متكاملة التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع. فالبحث العلمي أساسا هو أحد المؤشرات الرئيسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند المقارنة بين الجامعات ومحاولة تصنيف وتفضيل أحدها عن غيرها، فالبحث العلمي هو الثورة العلمية التي تمتلكها البشرية اليوم. (الجوزي، 2017، ص40)

إذ تحاول الجامعة الجزائرية الإهتمام بمجال التعليم والإستثمار فيه من خلال القيام بتكوين الأستاذ وإعداده

وتلبية حاجاته وضرورة توفير المناخ العلمي، النفسي، الإجتماعي والسياسي المشجع بغية التغلب عن المشكلات التي تواجهه عند قيامه بوظيفته، ورغم الإمكانيات المادية الهائلة التي وفرتها الدولة للجامعات ومراكز البحوث إلا أنه لا يزال البحث العلمي عاجزا كما وكيفا لأنه يعاني من بعض العراقيل التي من شأنها تهدد مسيرته وغير قادر على الوفاء لحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية هذا العجز والضعف قد يرجع لوجود عدد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه. (بن عودة و

مقداد، 2018، ص98) ولهذا جاءت هذه الورقة البحثية لتوضيح هذه المعوقات وهذا ما جعلنا نطرح التساؤل التالي: ما هي معوقات البحث العلمي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الجزائرية؟

1-1 أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية هذه الدراسة الحالية من أهمية موضوع البحث العلمي في رقي المجتمعات في مختلف مبادئ الحياة.

- التعرف على مفهوم البحث العلمي وخصائصه والأهداف التي يصبو إليها.

- التعرف على أهم المعوقات التي تعترض سير البحث العلمي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الجزائرية.

2- الجامعة:

1-2-تعريف الجامعة: لقد تعددت تعريفات الجامعة باختلاف مجالات وتخصصات وتوجهات الباحثين ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

جاء في معجم متن اللغة بأن الجامعة: "هي مدرسة كبرى تجمع مدارس أو فروعاً لعلوم شتى يختص الطالب بما شاء من العلم فيلحق بفرعه فيها، وليس بعدها مدرسة". (عريفج 2001، ص25).

نلاحظ من خلال هذا التعريف بأن الجامعة فضاء يضم جميع العلوم بمختلف مجالاتها حتى يسهل على الطالب إختيار الفرع المناسب له.

كما عرفت بأنها: "المؤسسة التربوية المتخصصة في إعداد شباب المجتمع، باعتباره الثروة البشرية، فهي تعمل على إعدادهم ليكونوا أفراد مكتملين في جميع الجوانب حتى يمكنهم خدمة المجتمع وتحقيق التقدم". (فرج، 1987، ص15).

نلاحظ من خلال هذا التعريف بأنه إعتبر الجامعة مؤسسة تربوية، تسهر على تكوين أفراد المجتمع حيث ركز على المورد البشري الذي يمثل أمل المستقبل، وأشار إلى مدى مساهمة هذا المورد في تحقيق التقدم والرقي للمجتمع.

كما عرفت بأنها: "معقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر الإستثمار وتنمية الثروة البشرية ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الخلقية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات العربية والأجنبية". (شحاته، 2001، ص13).

نلاحظ بأن هذا التعريف مشابهها للتعريف السابق، حيث ركز على المورد البشري كونه رأس مال فكري وإستثمار للمجتمعات، كما أنه عرف الجامعة من ناحية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

لقد أضاف هذا التعريف إلى التعاريف السابقة، بأن الجامعة عبارة عن نظام متحرك، متغير ومتفاعل مع جميع العناصر التي تتكون منها الجامعة، كما أنها تتأثر بالبيئة المحيطة بها.

2-2-أهداف الجامعة: ومن بين الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها نذكر ما يلي:

خدمة المجتمع والإرتقاء به حضارياً وترقية الفكر الإنساني.

تزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة.

نقل المعرفة عن طريق التدريس في مرحلتي الليسانس والبكالوريا والدراسات العليا. (شحاته، 2001، ص13).

ترقية الإمكانيات العقلية العامة، بحيث يمتد لتكوين مواطنين مثقفين.

المساهمة في تقدم المعارف والبحث.

العمل على نقل أسس الحضارة والقواعد الأساسية لخلق المواطن الصالح. (عريفج، 2001، ص33).

تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب والأساتذة.

تزويد الطلاب بتعليم يؤدي إلى تنمية مهاراتهم مما يؤهلهم للإنخراط في مجالات العمالة. (فرج، 1987، ص22، 23).

زيادة مجال البحث العلمي والقيم بمختلف أنواع البحوث وفي شتى القطاعات بهدف الوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته.

تنمية الكوادر القيادية في شتى المجالات، حيث تسعى الجامعة إلى إكساب الأفراد المهارات وأن تنمي لديهم الإمكانيات والقدرات الفكرية والعقلية والثقافية التي تؤهلهم لقيادة حركة التنوير والفكر والثقافة ولتجديد المجتمع. (البرعي و شبل، 2002، ص301).

ومع التطور والتغير الذي شهدته الجامعات اليوم دفعها إلى تغيير أهدافها تماشياً مع البيئة المحيطة وهذه الأهداف تتمثل فيما يلي:

بالنسبة للتعليم:

إكتساب الطالب الإستقلالية والإبتكارية والقدرة على الإبتكار.

إكتساب الطالب القدرة على التحكم في التغير.

إكتساب الطالب القدرة على المشاركة في تنمية مجتمعه.

إكتساب الطالب القدرة على تحديد ما يريد أن يكون عليه، والقدرة على تنمية شخصيته.

بالنسبة لخدمة المجتمع والتعليم المستمر:

تدريب الطلاب بمؤسسات المجتمع المختلفة على الجديد.

معاونة مؤسسات المجتمع في حل ما تواجهه من مشكلات من خلال الدراسات والبحوث العلمية.

إتاحة الفرص أمام الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية في تحقيق أهدافهم.

بالنسبة للبحث العلمي:

المساهمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإضافة إليها.

الربط بين نوعيه البحوث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.

التعاون العلمي مع الجامعات العربية والأجنبية.

تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على طرائق البحث وأساليبه الحديثة. (شبل و الدهشان، 2001، ص73، 74).

من خلال ما سبق نستنتج بأن الجامعة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف منها ما يتعلق بإعداد وتزويد المتعلمين (الطلبة) بالتعليم وتنمية مهاراتهم، وأهداف خاصة بخدمة المجتمع وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهه، وأخرى متعلقة بالبحث وتدريب أعضاء الهيئة التدريسية على سبل وأساليب البحث العلمي الحديثة

2-3- مكونات الجامعة: وتضم ثلاث مكونات أساسية وهي كالتالي:

المدخلات:

وتتمثل في الحاجات والموارد والإمكانات المالية وهيئة التدريس والطلبة والموظفين وهي تعني كافة الإمكانيات والطاقات البشرية والمادية والمعنوية التي تدخل إلى الجامعة أو تقدم إليها من قبل المجتمع الذي تعمل فيه أو من العالم الخارجي المحيط بها، فكلما كانت هذه المدخلات تتميز بوفرتها الكمية وجودتها كلما تهيأت للنظام الذي تدخل فيه فرص أفضل للأداء والإنجاز. (فرج، 1987، ص 52).

العمليات:

وهي عبارة عن كل الأنشطة التي تتم داخل المنظومة الجامعية لتحويل مدخلاتها التي تحصل عليها من بيئتها إلى مخرجات يتم تداولها داخل النظام نفسه، أو من قبل المنظومات الأخرى في المجتمع ومن بين العمليات نذكر: العملية التعليمية، نظم الإعداد قبل الجامعي، نظم القبول والتوجيه، البرامج والخطط التدريسية، المناهج، طرق وأساليب التعليم، نظم الدراسة، الأنشطة الطلابية، نظم وأساليب التقييم عمليات وأنشطة البحث العلمي. (محمد أشرف، 2007، ص 73...78).

المخرجات:

فهي نتاج العمليتين السابقتين والتي يجب أن تحقق الأهداف والمقاصد، كما يجب أن تتم في جو من الروح المعنوية العالية، وهي تعني ما يخرج من الجامعة من معطيات على شكل كوادر مؤهلة بمختلف الاختصاصات والمهارات أو نظريات علمية يمكن الاستفادة في مجال التطبيق (فرج، 1987، ص 52) وتتنوع مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي بين مخرجات تعليمية وأخرى بحثية تتفاعل جميعها من أجل خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه من وجود تلك المؤسسات ولتحافظ لنفسها على إستمرارية الدعم والتمويل ومن ثم إستمرارية البقاء والنمو. (محمد أشرف، 2007، ص 82).

كما أن الزيادة المستمرة في عدد السكان، وزيادة إقبال المرأة على التعليم وعلى ممارسة الأعمال المهنية الرفيعة بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة بشكل ملحوظ في كثير من بلدان العالم، وتطلع الشباب والأجيال الصاعدة إلى التعليم العالي والجامعي باعتباره الطريق والمضمون إلى تحقيق مستويات أفضل إقتصاديا واجتماعيا تعد من أهم الأسباب والدواعي التي أدت إلى زيادة الطلب على التعليم الجامعي.

وفي الأخير نستخلص بأن للجامعة ثلاث مكونات أساسية تساعد على القيام بمهامها وبلوغ أهدافها والمتمثلة في المدخلات، العمليات والمخرجات

2-4- وظائف الجامعة: هناك ثلاث وظائف رئيسية للجامعة وتتمثل فيما يلي:

إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية الإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع وفي مختلف مواقع العمل لبدء التنمية الإقتصادية والاجتماعية وتحقيقها، وهذا يستلزم تحديد أولويات التنمية وحصر الإمكانيات القائمة والإحتياجات المطلوبة والأهداف التي يراد تحقيقها على المدى القريب وال المدى البعيد.

القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.

المشاركة في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم الإقتصادي والاجتماعي. (فرج، 1987، ص 22).

في الأخير يمكننا القول بأنه إذا كانت الوظيفة الأولى تتحقق عن طريق التدريس والتدريب والثانية من خلال البحث العلمي في مجالات العلوم التطبيقية والإنسانية المتنوعة، والثالثة من خلال خدمة المجتمع في إيجاد بدائل وحلول موضوعية لبعض القضايا البيئية والإنسانية والفكرية، التي يتعرض لها أي مجتمع في فترة ما من فتراته التاريخية وتحت ظروفه الخاصة ومتغيرات متفاوتة الحدة والتكرار. (البرعى و شبل، 2002، ص 301).

ومن خلال ماسبق يمكننا القول بأن الجامعة لها ثلاثة وظائف أساسية تكمن في: التدريس، خدمة المجتمع والبحث العلمي

3- مفهوم البحث العلمي :

3-1 المدلول اللغوي :

البحث *recherche/research* في اللغة يعني طلب الشيء في التراب أو تحته وهو من البحث أي فتش وأستقصى فيقال باحثه أي حاوره ووضح وبين له المقصود بالدليل وبحث في الأمر فحاول معرفة حقيقته وهو جمع أبحاث وبحوث .

أي معناه التمحيص والتفتيش أي بدل الجهد في موضوع معين ويطلق على الشخص المحب للبحث إسم الباحث.

-العلمي : هي كلمة منسوبة إلى العلم والعلمي يعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق ، كما يعني الإحاطة والإلمام بالحقيقة وكل مايتصل بها (زريانيوبوحميدة ، 2020، ص 747).

3-2 المدلول الإصطلاحي :

هناك العديد من التعريفات التي ذكرت للبحث العلمي نذكر منها مايلي :

عرف البحث العلمي على أنه : "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق بجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بمشكلة محددة "

وعرف أيضا بأنه : "تقصي أو فحص دقيق لإكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها "

كما عرف بأنه : "إستقصاء منظم بهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها بإختيارها علميا". (المحمودي ، 2019، ص 14).

وماسبق من التعريفات السابقة يمكننا تعريف البحث العلمي بأنه أسلوب منظم يهدف من خلاله الباحث إلى التنقيب عن الحقائق والمعلومات المتعلقة بالمشكلة المراد دراستها وإيجاد حل لها.

3-3 لمحة تاريخية عن البحث العلمي في الجزائر :

1-3-3 مرحلة ما قبل الإستقلال :

كانت نشاطات البحث تعتمد على مؤسسات متخصصة والمؤسسات الجامعية وكان البحث العلمي متمركزا في الجزائر العاصمة فقط ، باعتبار وجود جامعة وحيدة في جامعة الجزائر .

2-3-3 مرحلة ما بعد الإستقلال :

تعود القرارات الجزائرية الأولى في تنظيم البحث العلمي إلى بداية السبعينات وذلك بإستحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تركز إدماج البحث العلمي في نشاطات التعليم العالي وإنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1973، التي حلت سنة 1983.

وتعود عملية بعث الحركة في البحث العلمي إلى سنة 1986 وذلك بعد الإنشاء الرسمي الأول لفرق ووحدات البحث وتميزت هذه الفترة بتجريب مخططات متتالية تهدف إلى تنظيم البحث العلمي وتجسدت هذه الإرادة سنة 1998 بإصدار قانون توجيهي وبرنامج خماسي متعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي كانت الغاية من هذا القانون هو إنشاء صرح مؤسساتي للبحث يمكنه ضمان إستقرار المؤسسات وديمومة المهام وتناسق الأهداف وتعبئة الكفاءات البشرية ورصد وسائل المادية والمالية وفي سنة 1998 تمثل نقطة إنطلاق حقيقة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر ولقد تشكلت هيئات وهياكل لتحقيق الإستراتيجية التي جاء بها القانون الجديد تمثلت في الآتي :

-هيئات لإعداد وتسطير السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وأهمها :

-المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي : مهمته تقييم البحث وإعداد آليات التقييم والمتابعة

-اللجان المتعددة القطاعات : ومنها الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي المكلفة بمتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للبحث

-هياكل ترقية وتنفيذ البحث العلمي والتطوير التكنولوجي متمثلة في :

-المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي موجهة للبحث على مستوى القطاع

-وحدة البحث : مكلفة بتنفيذ ميدان معين من ميادين البحث ملحقة بالمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي

-مخابر البحث في (الجامعة) : تتمتع بإستقلالية التسيير ، تنشأ في مؤسسات التعليم والتكوين العالين ويمكن إنشاءها في المؤسسات العمومية (فلوح ، 2018 ، ص17).

مما تقدم نلاحظ بأن البحث العلمي في الجزائر مر بعدة مراحل تضمنت عدة مخططات وقوانين متتالية تجسدت في عدة هيئات ومجالس وطنية بالإضافة إلى لجان متعددة القطاعات.

4-3 خصائص البحث العلمي : يتصف البحث العلمي بعدة خصائص وتتمثل فيما يلي :

-إنه نظري (theoretical) حيث يستعمل النظرية لصياغة فروضه التي هي عبارة عن بيان صريح يخضع للإختبار .

-إنه أمبريقي (empirical) حيث يتم إختيار الفرضيات من خلال الحقائق .

- إنه ديناميكي (dynamic) حيث أنه ينطوي على إستبدال مستمر للمعرفة والمعلومات والبيانات القديمة لمعرفة وبيانات جديدة .

-إنه منظم (systematic) حيث أن إضافة المعرفة العلمية الجديدة للمعرفة القديمة تعتبر في حد ذاتها نشاط منظم ومخطط ، إذ أن هناك بعض الحالات ساهمت الصدفة فيها بالمعرفة العلمية لكن العلماء ساهموا هم أيضا بدورهم في هذه الحالات وذلك بإضفائهم الصبغة العلمية على نتائج الأحداث التي حدثت بالصدفة .

-إنه عام (public) أي أن المعرفة من أي نوع ليست مؤهلة بأن تكون معرفة علمية ، إلا إذا كانت في متناول الجميع .

-إنه تفسيري (explanator) حيث يستعمل بغرض تفسير الظواهر التي تلاحظها يوميا (كشروود ، 2007، ص.27.26).

من خلال ماسبق يمكننا القول بأن البحث العلمي يتصف بجملة من الخصائص :

- وجود إطار نظري

-صياغة الفرضيات

-إضفاء البيانات والمعلومات الجديدة بشكل مستمر

-البحث العلمي منظم ، عام وتفسيري

3-5 أهداف البحث العلمي :تتمثل هذه الأهداف فيمايلي:

-إن الهدف الذي يسعى إليه الباحث هو الإضافة العلمية ، ووضع إضافة في التراث النظري للعلم .

-الإستفادة من المعارف والعلوم وتطبيقها ميدانيا .

-إكتشاف وقائع جديدة والتحقق من وقائع قديمة .

- تنمية أدوات علمية جديدة ومفاهيم ونظريات .

- إثراء المعلومات في مواضيع معينة .

-التعود على إستخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينهم للوصول إلى نتائج جيدة .

- إتباع الأساليب والقواعد العلمية المعتمدة في إنجاز البحوث العلمية (بن عودة و ميلود ، 2019، ص125).

و بهذا نستنتج أن للبحث العلمي جملة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها.

3-6مستويات البحث العلمي :يمكن دراسة الظاهرة عبر مستويات متعددة وتتمثل فيما يلي :

3-6-1-الوصف :

هو جرد يجيب عن السؤال ماذا ؟ ويستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث بهدف التعرف عن كينونتها ، حيث يقوم الوصف بدراسة الظاهرة المجهولة لإكتشاف ملامحها تمهيدا لوضع الفرضيات .

3-6-2-التصنيف :

تسعى كل العلوم من أجل الفهم والتفسير والتعميم إلى تنظيم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفاً من أجل الشرح وتوضيح الحالة محل الدراسة .

3-6-3-التفسير :

يسعى إلى معرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلاً من أن تكون شيئاً آخر ، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقة التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر .

3-6-4-الانبؤ (التوقع):

يهتم التنبؤ بما سيكون في المستقبل لأنه بمثابة اختبار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمشاهدة ، ولهذا تكون التنبؤات مصوغة في شكل قانون أو نظرية علمية والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن نحو الوجهة التي تخدم أغراضها (لطاد ، عباس ، رائجة ، تيفزة ، حمزة ، قصرى ، بطو ، عرايجي ، لورايح ، بودي ، إيجر ، 2019، ص 36).

نستخلص بأن البحث العلمي يدرس الظاهرة عن طريق عدة مستويات منها: وصف الظاهرة وتفسيرها كما يتوقع بما سيحدث في المستقبل عن طريق ربط الظاهرة بقوانين أو نظريات علمية.

3-7-أنواع البحوث العلمية:تنقسم أنواع البحوث العلمية كما يلي :

حسب طبيعة البحوث:

3-7-1-البحوث الأساسية:وهي الأنشطة التجريبية أو النظرية التي تمارس أصلاً من أجل إكتساب معارف جديدة عن الأسس التي تقوم عليها الظواهر والوقائع المشاهدة دون توخي أي تطبيق خاص .

3-7-2-البحوث التطبيقية:وهي البحوث الأساسية التي تجرب بغية إكتساب معارف جديدة وترمي في المقام الأول إلى تحقيق غرض علمي معين (حافظي وشافي ، 2019، ص133).

3-7-3-بحوث التطوير:وتهدف إلى نقل التكنولوجيا المعاصرة وتطويرها لصالح البلد وتطوير تقنيات محلية تناسبه.

حسب المناهج و الأساليب المستخدمة:

3-7-4-بحوث وصفية : تهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ووصف الظواهر الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد في الواقع وتشمل البحوث الوصفية :الدراسات المسحية ، دراسات الحالة ، دراسة النمو (التطورية).

3-7-5-بحوث تاريخية : يركز البحث عادة على التغيير والنمو والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات سواء لدى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية المختلفة .

3-7-6-بحوث تجريبية : تبحث المشكلات والظواهر على أساس من المنهج التجريبي القائم على الملاحظة وفرض الفروض والتجربة الدقيقة المضبوطة (فلوح ، 2017 ، ص69).

نلاحظ أن البحوث العلمية تقسم إلى أنواع وهذا راجع إلى توجهات الباحثين، فهناك فريق يصنفها حسب طبيعتها وفريق آخر يصنفها حسب المناهج والأساليب المستخدمة.

3-8-خطوات البحث العلمي : تتمثل هذه الخطوات فيما يلي :

- الشعور بالمشكلة وتحديدها .
- تحديد أبعاد البحث بما في ذلك الأهداف ، الأهمية ، المبررات والمحددات .
- مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة .
- صياغة فرضيات الدراسة .
- تحديد منهجية البحث المناسبة للمشكلة ومصادر البيانات اللازمة ووسائل جمعها وتحديد مجتمع وعينة الدراسة.
- جمع البيانات وتنويعها ومعالجتها إحصائيا بالأسلوب المناسب ، وعرض البيانات بشكل يجعلها قابلة للفهم والتحليل وإستخلاص النتائج .
- الخروج بنتائج البحث اعتمادا على البيانات والمعلومات التي تم جمعها والأدلة الإحصائية التي توافرت للباحث نتيجة للتحليل الإحصائي.
- وضع التوصيات المناسبة والعملية المعتمدة على نتائج البحث .

- إعداد تقرير البحث وكتابته وفقا لقواعد وأصول البحث العلمي (عليان وغنيم ، 2008 ، ص 32).

ولنجاح البحث العلمي أو أي دراسة بحثية علمية يجب على الباحث إتباع الخطوات السالفة الذكر

3-9-دوافع إجراء البحوث العلمية :تتمثل هذه الدوافع أو الأسباب فيما يلي :

- الرغبة في إيجاد حل لمشكلة معينة في المجتمع .
 - الرغبة في الحصول على درجة علمية أكاديمية (ماجستير دكتورة)
 - توجهات المؤسسات وظروفها التي تقتضي إجراء البحوث والدراسات .
 - الشك في نتائج بحوث ودراسات سابقة .
 - حب الإستطلاع والرغبة في التعلم والحرص على كشف حقائق جديدة عن موضوع معين .
 - الرغبة في سد النقص في الإنتاج الفكري .(المحمودي ، 2019 ، ص 19.18).
- نلاحظ أن هذه الدوافع جد منطقية حيث تترك لدى الباحث أثرا إيجابيا تجعله يساهم في إبراز أهمية البحث العلمي

3-10-أساليب تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية :

من أجل قيام الجامعة بالبحث بفرض التنمية وإنتاج المعرفة يجب توفر مجموعة من الطرق وتتمثل في الآتي :

- تقييم جميع البحوث الخاصة بالنمو الإقتصادي والاجتماعي والثقافي .
- محاولة تطبيق وتقييم نتائج البحوث.
- إحداث إستراتيجية عالمية للتعاون العلمي وذلك بإقامة شبكة من العلاقات بين الباحثين .
- إنشاء وتسيير وتمويل وحدات البحث والمخابر .
- نشر الأعمال في مجالات متخصصة .
- وضع سياسة وطنية للبحث تكون فيها مواضيع البحوث وفق متطلبات وحاجات المجتمع.
- التعاون بين البلدان العربية .
- ربط البحث الجامعي بكل القطاعات التنموية حتى تستطيع تمويل بحثها الجامعي .
- تشجيع الباحثين من خلال توفير كل ما من شأنه أن يدفع به للبحث الإبداعي .
- الإطلاع والتعريف بأهم المستجدات العالمية في المجالات العلمية والتقنية وتوفير الطاقات البشرية للبحث بما يتلائم مع بيئة المجتمع .
- ربط برامج وخطط البحث العلمي للجامعات من بحوث الأساتذة وأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير ومراكز البحوث ومخابر البحث بخطط التنمية .
- الدعم والحوافز المادية والمعنوية وفسح المجال لهم للإلتقاء والإحتكاك بزملائهم من الباحثين على المستوى العالمي من خلال المؤتمرات والنشاطات العلمية .
- دعم ومتابعة البحوث التي تجري في المؤسسات الأكاديمية ، وفسح المجال لحصولهم على البيانات السليمة التي تؤمن نتائج مفيدة لبحوثهم .
- التشجيع بإجراء البحوث بين الأقسام العلمية للجامعات والمؤسسات الصناعية والزراعية والإنتاجية وأن تقوم هذه المؤسسات بتمويلها ودعمها (بن عودة ومقداد ، 2018، ص19.18).
- ما يمكن قوله أن هذه الأساليب جد مناسبة لتطوير البحث العلمي والنهوض به بالجامعة الجزائرية والخروج بنتائج إيجابية ومفيدة لأغراض البحث العلمي.

4-معوقات البحث العلمي بكلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بالجامعة الجزائرية :

رغم المجهودات المبذولة من أجل ترقية البحث العلمي الجامعي في الجزائر إلا أنه يعاني من بعض العراقيل التي من شأنها أن تهدد مسيرته نحو التطور ، وتشمل هذه المعوقات مايلي :

4-1- المعوقات العلمية: وهي الصعوبات التي يجدها كل من الباحث والباحث العلمي أبرزها :

- عدم وجود إستراتيجيات في مجال البحث العلمي .

- هجرة الباحثين وبالتالي إعتمادها على العناصر غير المدربة والمؤهلة .

-ضعف المؤسسات العلمية والإنتاجية.

- عدم الإهتمام بمراكز ومخابر البحث العلمي (بن عودة و ميلود ، 2019 ، ص125).

4-2-المعوقات المالية والمادية:

- التمويل : نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر في ضوء المعيار العالمي متدنية .

- ضعف إدارة التمويل وسوء تسيير الميزانية المالية المخصصة للبحث العالي .

- غياب الدعم المالي من القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية الأمر الذي ينتج عنه إنعدام الصلة بين مواضيع البحث الاجتماعية والواقع المحلي .

4-3-معوقات مادية وتجهيزية :

- قلة مخابر البحث العلمي في الجامعات .

- ضعف التنسيق فيما بين المخابر والمراكز البحثية الموجودة .

- عدم وجود إمكانات لتمويل وتجهيز المختبرات .

- نقص التجهيزات والمستلزمات في مخابر البحث مثل : هاتف ، فاكس ، مكتبة ، إعلام آلي ، أنترنت .(بن عودة ومقداد ، 2018 ، ص15.14).

4-4-المعوقات الإدارية :

-الإفتقار إلى جهاز إداري مدرب على خدمة الباحث الاجتماعي وإتصافها الدائم بالبيروقراطية والقيود الإدارية التي تحد من تحفيز الباحث وتحد من إنجاز البحث العلمي .

- تعقد الهيكل التنظيمي للجامعة ، وتداخل الأدوار يعرقل كثيرا سيران المعلومات والاتصالات بين القمة والقاعدة أو المصالح والمعاهد الجامعية أو بينهما وبين الوزارة الوصية .

4-5-المعوقات السياسية :

- عزلة البحث الاجتماعي عن السياسات التنموية الوطنية .

- منح قدر أكبر من الإهتمام للعلوم الطبيعية مقارنة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية .

- إنخفاض الحرية الأكاديمية وعدم إتاحة الفرصة أمام الأستاذ الجامعي للمشاركة في إتخاذ القرارات أو إبداء الرأي (بشقة وبوعموشة ، 2018 ، ص 172.173).

- تسييس مراكز الأبحاث على كل المستويات وهذا ما أدى إلى تقليص هامش الحرية التي يمكن لمراكز البحث أن تمارسه في التخطيط أو العمل على البحث العلمي . (بن عودة و ميلود ، 2019 ، ص126)

4-6- المعوقات الخاصة بالمناخ العلمي :

- قلة الفرص المتاحة لعضو هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات .
- التعقيدات الروتينية بشأن إجازات التفرغ العلمي .
- إنعدام جو البحث العلمي الذي يساعد على نمو الباحثين .
- عدم وجود تعاون كاف بين الأكاديميين والممارسين وغياب لغة التفاهم بين الجانبين (بشنة وبوعموشة ، 2018 ، ص 173)

من خلال ما سبق نلاحظ بأن هذه المعوقات المذكورة أعلاه تؤثر بشكل كبير على سير وتنظيم البحث العلمي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لذلك فإن الجامعة الجزائرية مطالبة بوضع إستراتيجيات وخطط لدفع النهوض بعملية البحث العلمي وضرورة الإستثمار في هذا المجال بغية تحقيق أهداف الدولة في جميع الميادين.

خاتمة:

و تأسيسا لما سبق يمكننا القول بأن البحث العلمي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الجزائرية تعترضه عدة معوقات ولذلك كان لزاما على الوزارة المعنية وضع إستراتيجيات للنهوض بالبحث العلمي من خلال دعم وتحفيز الباحثين وتحسين ظروفهم الإجتماعية ، النفسية والمناخ العلمي بغرض تنمية البحث العلمي وتطويره في الجامعة الجزائرية.

التوصيات:

- دعم مؤسسات البحث العلمي من خلال الزيادة في الميزانيات المخصصة للبحث العلمي.
- ربط الجامعات ومراكز البحث العلمي بمؤسسات المجتمع.
- تشجيع الأساتذة الباحثين على الإبداع في مجال تخصصهم من خلال الحوافز المادية وتحسين المناخ العلمي.
- تزويد الأساتذة الباحثين والمخابر العلمية بأجهزة ووسائل مناسبة لتسهيل عملية البحث العلمي.
- القيام بندوات ، ملتقيات وأيام دراسية لفتح المجال للأساتذة الباحثين بالإحتكاك بزملائهم على المستوى العالمي والوطني.

قائمة المراجع :

- أحمد فلوح(2017)، مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية المركز الجامعي نموذجاً، كتاب أعمال الملتقى المشترك نحو الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر .
- أحمد فلوح(2018)، واقع مخابر البحث العلمي في الجامعة ومقترحات تطويرها حسب رأي عينة من أساتذة العلوم الإجتماعية، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي، المجلد 01، العدد01.
- أشرف محمد وأحمد السعيد (2007)، الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- بدران شبلوجمالالدهشان(2001)، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- حافظ أحمد فرح(1987)، التعليم الجامعي واقع وقضايا، العدد لخدمات الطباعة (سيسكر) للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر.
- حسن شحاتة (2001)، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حنان بنتة ونعيم موشة(2018)، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين المفهوم النظري والممارسة الأكاديمية، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع- جامعة جيجل، العدد 01.
- سامي سلطي عريفج(2001)، الجامعة والبحث العلمي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سعاد حافظي ومحمد عبد الباسط شافي(2019)، مفهوم البحث العلمي مناهجه وأساليبه، ورقة مقدمة بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في المجالات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة ، عدد خاص .
- عبد الهزرياني وعبد الكريم بوحميده(2020)، دور أخلاقيات البحث العلمي وتأثيرها على جودة البحوث العلمية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02.
- عمار الطيب كشورود(2007)، البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ليندة لطاد وأخرون(2019)، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا .
- محمد سرحان علي المحمودي(2019)، مناهج البحث العلمي، دار الكتب ، صنعاء ، اليمن.
- مصطفى عليان ربحي ومحمد غنيم عثمان(2008)، أساليب البحث العلمي الأسس النظرية والتطبيق العملي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- نصر الدين بن عودة وعلي مقداد(2018)، معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية الجزائر، المجلد 06 ، العدد 01.
- نصر الدين بن عودة وحسين أحمد ميلود(2019)، معوقات الباحث الجامعي وتأثيرها على تنمية البحث العلمي، دراسة ميدانية بمخابر البحث بجامعة الشلف، مجلة أفاق لعلم الاجتماع-جامعة البليدة، المجلد 09 ، العدد 01.
- وفاء محمد البرعيوبدرانشبل(2002)، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- وهيبة الجوزي(2017)، تطور البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 04.

آليات تطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية

Mechanisms for developing research techniques in the humanities and social sciences

أ. نبيلة محمد عبد الدايم أحمد الحداد، جامعة إب- اليمن

أ. عبده طاهر الصباحي، جامعة إب- اليمن

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات تطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وما آليات تطوير تقنيات الملاحظة، المقابلة، الاستبانة، ولتحقيق هذين الهدفين اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي الذي يهتم بوصف التقنيات والأدوات البحثية بأنواعها الثلاثة (الملاحظة، المقابلة، والاستبانة)، واستخدم الباحثان أيضاً مدخل الدراسات الوثائقية، وهو أحد مداخل المنهج الوصفي من خلال استقراء المصادر الأولية والثانوية لتطوير تلك التقنيات، ومن خلال الدراسة التحليلية تم التوصل إلى العديد من النتائج، كان أبرزها: أن التقنيات المنهجية في البحث ضرورية كالملاحظة والمقابلة والاستبانة لاستكمال البحوث؛ ولها دور بارز في إثراء البحوث بالبيانات والمعلومات اللازمة؛ وهي من أكثرها شيوعاً خاصة البحوث الإنسانية والاجتماعية. وتمتاز تلك التقنيات بصدقها وثباتها؛ حيث تضي تنوعاً هائلاً ومميزاً من حيث الكم والنوع، كما توصل الباحثان إلى عدد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: آليات، تقنيات، تقنيات البحث

Abstract :

The study aims at identifying mechanisms for developing research techniques in the human and social sciences, what are the mechanisms for developing observation, interview, and resolution techniques, and to achieve these two objectives, the researchers followed in this study the descriptive inductive analytical approach, which is concerned with describing research techniques and tools of three types (observation, interview, resolution). The two researchers also used the entrance of the documentary studies, which is one of the approaches of the descriptive method through extrapolating the primary and secondary sources for developing these techniques, and through the analytical study the most prominent results were reached as follows: Methodological techniques in research are necessary, such as observation, resolution, and completion of research. It has a prominent role in enriching research with the necessary data and information. They are among the most common, especially humanitarian and social research. These techniques are very reliable and have a great diversity of quantity and quality, and the researchers have reached a number of recommendations and proposals.

Key Words: Mechanisms, techniques, techniques of research

مقدمة:

يضطلع البحث العلمي وآلته بالعديد من الأدوار المهمة في أي مجتمع في مختلف العلوم وفي مقدمتها العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تحدد مساراتها البحثية العلمية وتقنياتها المختلفة، وتعد البحوث الإنسانية والاجتماعية من أهم مجالات البحث العلمي على الإطلاق.

والواقع أن البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والفنون الجميلة والإبداعية تخلف تأثيراً كبيراً، ولكن تحديد هذه التأثيرات وقياسها ومقارنتها يشكل تحدياً هائلاً (Working Paper, N,D, 4): [www, ideas-ideas.ca](http://www.ideas-ideas.ca)؛ حيث تمثل العلوم الاجتماعية حقلاً خصبا للكثير من الدراسات والأبحاث، فالحياة الاجتماعية مليئة بالعديد من الظواهر والمعضلات التي تتطلب الدراسة والتفسير الموضوعي لوجودها، ولا تتطلب دراسة الظواهر في حقل علم الاجتماع سوى الاختيار الموضوعي للظاهرة محل الدراسة وهي أساس الوقوف على المشكلة، وتبقى النظرية في هذا العلم خاضعة لنسبية الزمان والمكان. فعلى الباحث أن يلتزم بجميع الخطوات الخاصة بالبحوث الاجتماعية واستخدام التقنيات المناسبة لها (عيسور، 2016، 17).

ولما أثرت عجلة التطور في منطق ثمار البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأصبح معيار هذه البحوث وجودها يتمثلان في نفعيتهما المباشرة، وأضحى نجاح أي بحث اجتماعي أو إنساني يتوقف على أن يكون من الهندسة الاجتماعية، أو التكنولوجيا البشرية. فإن لم يتسم بهذه السمات والتقنيات الصحيحة، فإنهما سيكونان عرضة للمعوقات بأكملها، وبذلك يصبح مجرد ترف عقلي يتوقف دوره على محدودية تطبيقه (فرج، 2019، 85).

يتطلب الانطلاق في أي بحث علمي من الباحثين والعلماء استخدام مجموعة من التقنيات والأساليب والأدوات لاكتشاف طبيعة الظاهرة محل الدراسة وفهمها، ولما كان البحث الاجتماعي يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعله في المجتمع، كان لازماً على الباحث أن يتعرف أولاً على هذا السلوك وأن يفهم متغيراته وارتباطاته المختلفة؛ وكان اختيار التقنية الملائمة للبحث مرهوناً بطبيعة الموضوع وخصوصيته والأسئلة والفروض التي يطرحها الباحث والبيانات المراد الحصول عليها، وأصبح هذا الاختيار يعبر عن مدى قدرة الباحث على التحكم بنفسه بمقدار تحكمه في الأداة التي يستعملها في جمع البيانات والمعطيات، وهناك بحوث تتطلب من الباحث تقنية واحدة أو عدد قليل من التقنيات، في حين أن ثمة أنواعاً أخرى من البحوث تستلزم وجود عدد أكبر من التقنيات (عيسور، 2016، 279-280).

وليست الطريقة العلمية أو المنهج العلمي في البحث وفقاً على العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية كما يظن البعض، وإنما يمكن تطبيقها في العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة ولكن الاختلاف يتمثل في دقة النتائج التي يتوصل إليها البحث، والتي تعود إلى طبيعة المشكلات التي يواجهها البحث، وتلك البحوث، ونذكر منها ما يلي: تعقد المشكلات الإنسانية والاجتماعية؛ صعوبة الضبط التجريبي؛ عزل المتغيرات؛ تأثر الوضع التجريبي بالمراقبة والملاحظة التي يقوم بها الباحث؛ تغير الظواهر؛ والطبيعية المجردة لبعض المفاهيم، وأخيراً ضبط القياس (عليان، وعثمان، 1999، 27).

ويشدد رواد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية على أهمية الغاية في استخدام أي تقنية في الخدمة الإنسانية والاجتماعية وغيرها من الغايات حتى تكون فعلياً وسائلاً دينامية للتطوير والتحسين، ولا تعد هذه الوسائل سوى جهود علمية تتناسب مع الظواهر والحالات (طرية، 2014، 10).

ولما كانت المعرفة العلمية تعتمد في أولها على الملاحظة المنطقية والموضوعية للظواهر التي تعد من التقنيات المنهجية التي يجمعها الباحث البيانات اللازمة لبحثه من خلالها، وبهذا المعنى فهو يجب على الكلمة الاستفهامية بم؟ أو بماذا؟ ومن ثم فإنه يجب على هذا الاستفهام بتحديد نوع الوسيلة أو الأدوات اللازمة لجمع المعطيات، وتكمن أهمية التقنيات المنهجية لجمع البيانات في كونها تحدد مدى دقة أو عدم دقة البيانات التي يحصل عليها بواسطتها، ومن ثم قيمة النتائج التي يتم التوصل إليها جراء معالجة هذه البيانات- فالبحوث التي تستخدم أدوات قياس مشكوك في صحتها وموضوعيتها وصدقها وثباتها لا ينتظر أن تنتهي إلى نتائج تتمتع بالمصداقية وبالموثوقية، كما يتوقف استعمال التقنيات المنهجية على نوعية الموضوع والمبحثين، وتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري وضعها في ملاحق البحث (عيسور، 2016، 278).

وتأسيساً على ما سبق، أشار التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، أن العلوم الإنسانية والاجتماعية تعيش بعامة أزمة معرفية تتمثل بعجزها عن تفسير المستقبلات الممكنة ومواكبتها واستشرافها من ضمن تحولات يصعب تتبع ديناميتها وما ستؤول إليه؛ إذ إنها تعاني من التهميش وتدني قيمتها الإنسانية والاجتماعية واستقطابها الطلبة الأدنى تحصيلاً، وحتى حينما تُعالج البحوث الاجتماعية أزمات تُجابه المجتمعات العربية، فإن نتائجها لا تُستثمر، ولم تترجم هذه النتائج إلى سياسات عامة ولم يُستخدم لإثارة جدل مجتمعي مُثمر، وأثبتت الدراسات التي أُنجزت من ضمن العلوم الاجتماعية في البلدان العربية

أنها لم تتجاوز استنساخ المنهجيات والمفاهيم الغربية، وذلك حين عالجت إشكاليات تتصل بالمسائل الوطنية والقومية، ورهانات الحداثة، وغيرها في المجتمعات العربية (مؤسسة الفكر العربي، 2017، 169-173). حيث يتطلب تطوير تقنيات البحث الإنساني والاجتماعي أسلوباً خاصاً ومتميزاً، ألا وهي آليات متطورة، تشمل التقنيات في مختلف الوسائل التي يلجأ إليها الباحث قصد التعامل مع الواقع وجمع المعطيات التي يتطلبها بحثه، فهي جملة من الإجراءات وأدوات الاستقصاء التي تستعمل بشكل منهجي ومنظم، من أجل جمع المعطيات الأولية أي تلك البيانات الجديدة التي يتحصل عليها الباحث بنفسه، والمعطيات الثانوية التي تضم بيانات تستند عليها من قبل، وعليه، فإن موضوع بحثنا يتجسد من خلال تقديم آليات تساعد في تطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية خروجاً من هذه الأزمة التي تمر بها هذه البحوث.

1- المشكلة:

تختلف البحوث العلمية باختلاف أنواعها ومجالاتها، إلا أنها تصب في البوتقة نفسها في حل المشكلات المجتمعية والحياتية التي تمس حياة البشرية، ولما كانت الظروف المحيطة بالإنسان متعددة ومختلفة تعددت مشكلاتها، ومنها اختلفت المنهجيات التي تهتم بحل تلك المشكلات والمعضلات والوقوف عليها، ومع ذلك فجميع المناهج العلمية البحثية تشترك في استخدام التقنيات والأدوات الخاصة في جمع البيانات والمعلومات؛ حيث تُعدُّ هذه الأدوات والتقنيات والأساليب هي التي تساعد في الوصول إلى نتائج تعمل على كشف الظاهرة والتحقق منها، ومن بين هذه البحوث العلمية البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فالتقنيات المناسبة لها لا تتخلف عن العلوم البحثية الأخرى، حيث تعتمد الباحثان التركيز على ثلاثة أنواع من التقنيات نظراً لتعدد التقنيات وكثرتها، فقاما بطرح بعض الآليات التي تمكن من تطوير تقنيات العلوم الإنسانية والاجتماعية كالملاحظة، والاستبانة والمقابلة بوصفها من أكثر الأدوات استخداماً وشيوعاً.

وتتلخص مشكلة البحث الحالي في الإجابة عن السؤالين الآتيين:

- ما آليات تطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية؟
- ما آليات تطوير تقنيات الملاحظة، المقابلة، الاستبانة؟

2- الأهمية:

تكمن أهمية البحث في كونه يسهم بالآتي:

- إثراء التعليم العربي بدراسات تهتم بالبحوث الإنسانية والاجتماعية وآلياتها.
- إيجاد آليات عمل لتطوير تقنيات البحوث العلمية الإنسانية والاجتماعية بما يتناسب مع التغيرات المستمرة في البحوث العلمية.
- تناول البحث العلمي والإنساني والاجتماعي من حيث تطوير تقنياتها في بحوث العالم العربي.
- اقتراح آليات حديثة لتطوير تقنيات البحوث الإنسانية والاجتماعية.

3- الأهداف:

يهدف البحث الحالي إلى:

- التعرف على آليات تطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- التعرف على آليات تطوير تقنيات الملاحظة، المقابلة، الاستبانة.

4- الحدود:

تحدد الدراسة الحالية في حدها الموضوعي في آليات تطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

5- المنهج:

استخدم الباحثان في البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي القائم على جمع البيانات من مصادرها الثانوية ومصادرها الأولية سواءً المراجع العربية أو الأجنبية، والقائم على وصف الأبعاد وتحليلها؛ حيث قام الباحثان بتحليل بعض الدراسات المتعلقة بها.

6- المصطلحات:

وفقاً لطبيعة الدراسة وأهدافها، سيتم التطرق إلى المفاهيم الأتية: الآليات، التقنيات، تقنيات البحث.

الآليات:

يقصد بها الأساليب والإجراءات العلمية التنفيذية والأدوات والوسائل الخاصة التي يتم استخدامها في تنفيذ المراحل والخطوات التي تساعد متخذي القرار الأكاديمي في الجامعات في البدء بعملية تطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية كالملاحظة والمقابلة والاستبانة (رحب، 29، 2014)، كما تعرف بأنها: كافة الوسائل والأساليب والإجراءات التي يتم الاعتماد عليها للوصول إلى تحقيق هدف محدد ووضعه موضع التنفيذ (عماد، 2001، 117). ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها: جميع الخطوات والإجراءات التي يجب أن يلتزم بها الباحث في كتابة بحثه وخاصة في البحوث الإنسانية والاجتماعية لتطوير تقنيات الملاحظة والمقابلة والاستبانة.

التقنيات:

وهي مرحلة من المراحل العلمية المحدودة، وذات علاقة وثيقة بكل عناصر الموضوع، وبتعبير آخر، التقنيات مجموع من الأدوات التي يضعها الباحث في تناوله عند البحث ويحددها المنهج ضمن هدف معين (نور الدين، 1992، 164). و"تشير إلى الوسيلة التي تم توظيفها في مرحلة معينة من الطريقة أو المنهج، وهي مجموعة من التقنيات أو الوسائل مثل تقنية الاستمارة وتقنية الإحصاء" (غريب، 2012، 106). كما تعرف "بوصفها أدوات تعمل على تيسير البحث والأنشطة المرتبطة به على نطاق واسع" (Ale, 2016, 4). ويعرفها الباحثان في البحث الحالي بأنها: مجموعة من الأدوات والأساليب التي تستخدم في جمع البيانات والمعلومات من المستجوبين في العلوم الإنسانية والاجتماعية. الدراسات السابقة والخلفية النظرية:

7- أولاد-دراسات سابقة:

وفقاً لطبيعة البحث الحالي، سيتم التطرق إلى بعض الدراسات المباشرة وغير المباشرة نظراً لقلّة الدراسات في هذا المجال التي تناولت موضوع الدراسة، وسيتم تناولها على النحو الآتي:

1-الدراسات العربية:

هدفت دراسة زعيبي (2003)، الموسومة بـ: "أدوات البحث الاجتماعي محدداتها ومجالات استخدامها" إلى معالجة موضوع مهم من المواضيع المنهجية، ألا وهو أدوات البحث الميداني التي هي كل الأدوات والتقنيات التي يستخدمها الباحث في بحثه سواء لجمع المعطيات أو لتعريفها وتبويبها أو لعرضها، وذلك إسهاماً أولاً في رفع اللبس الذي يقع فيه الكثير من الباحثين المبتدئين؛ إذ يخلطون بين هذه الأدوات. وثانياً توصيف كل أداة من أدوات البحث الميداني، وثالثاً تحديد متى وكيف يتم استخدام هذه الأدوات.

بينما هدفت دراسة السعيد (2004)، الموسومة بـ: "آليات البحث التربوي بين الخطية والمنظومية، إلى تطوير الآليات في البحوث التربوية العلمية المستخدمة في جمع البيانات وتحليل النتائج ومنها تطوير العملية التعليمية. أما دراسة عبد الله (2014)، الموسومة بـ: "آليات ترقية الجامعة والبحث العلمي في الجزائر: الواقع والآفاق" فقد هدفت إلى توصيف واقع البحث العلمي في الجزائر ومعرفة الأسباب الكامنة وري تربي فاعلية البحوث الأكاديمية من أجل الخروج بهذه الأزمة التي تعاني منها الجامعات والأساتذة والفضاء الجامعي بصفة عامة، وتقديم آليات مقترحة لترقية الجامعة والبحث العلمي.

بينما هدفت دراسة سلام (2016)، الموسومة بـ: "التقنيات المنهجية الملائمة للبحث الاجتماعي (الملاحظة، المقابلة، الاستمارة)" إلى إلقاء الضوء على البحث العلمي في مجال بحوث العلوم الاجتماعية التي تُعدُّ تطبيقاً للمنظور العلمي في دراسة الظواهر والحوادث، وشرح مبادئ المنظور العلمي.

وهدف دراسة سعودي (2019) الموسومة بـ: "البحث العلمي: آفاق وتحديات" إلى عرض أهمية الاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع، والتنمية الإنسانية، وتحسين جودة الحياة، وتستعرض أزمات ومشكلات البحث العلمي في الوقت الراهن مثل: ضعف الإنفاق على البحث العلمي، ونقص مصادر البحث العلمي، وقلّة توافر قاعدة بيانات، وضعف الأصالة والإبداع في البحث العلمي، وضعف توافر أخلاقيات البحث العلمي بصورة كافية، وقلّة عدد الباحثين ومساعدتهم،

وصعوبة تبادل المعلومات البحثية، وغياب خطة واضحة لاستيعاب المبتعثين، والافتقار إلى خطة تنظم البحث العلمي في الجامعات، ووجود فجوة بين النظرية والتطبيق، ثم تُقدم آليات مقترحة للتغلب على أزمات البحث العلمي ومشكلاته في مصر، ثم تُلقي بنظرة مستقبلية على تطوير البحث العلمي في مصر.

2-الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة بارال (Baral, 2017) الموسومة بس: "بيانات الأبحاث" في أساليب العلوم الاجتماعية" إلى جمع حقائق البحث وبياناته؛ حيث يتم جمعها من أجل تحقيق أهداف العمل البحثي. ويتم جمعها من خلال وسائل مختلفة للتقنيات والأدوات العلمية. وهناك طرق مختلفة لجمع البيانات؛ ويمكن للباحث أن يعتمد طريقة الملاحظة، والمقابلة، والاستطلاع على الاستبانة، والتقنيات الوثائقية وغيرها من التقنيات وفقاً لمهمة البحث والحد منها. فالحقائق التي يتم جمعها من خلال مصادر وأساليب مختلفة تعامل على أنها بيانات أولية. وعندما يتم تنقيحها وتحريرها وفقاً لمتطلبات الأهداف البحثية، فإنَّ مثل هذه البيانات الدقيقة والموثقة هي المعلومات التي يتم الحصول عليها.

وهدفت أيضاً دراسة لهامي (Lahmami,2020) الموسومة بس: "منهجية بحوث العلوم الاجتماعية: حالة علم اجتماع العمل بالنسبة للقيم" إلى إلقاء الضوء على منهجية البحث العلمي الاجتماعي وعلى البحث في علم الاجتماع في العمل بوصفه منهجاً نفسياً، والعقبات التي تعيق استخدامه، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقيم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقدم شرح مفصل لمراحل البحوث في العلوم الاجتماعية وتقنياته، وكذلك للصعوبات المتصلة بطبيعة المجال التأديبي الاجتماعي، بغية تحديد الموقف الموضوعي الذي يجب على الباحث اعتماده؛ لذا فإنَّ الابتعاد عن موضوع الدراسة مطلوب وخاصة عندما يتعلق الأمر بالقيم.

3-التعليق على الدراسات السابقة:

لقد تركزت الدراسات السابقة من حيث علاقتها بهذا الموضوع على الدراسات العربية فقد وردت بشكل مباشر وغير مباشر، ولاحظ الباحثان قلة الدراسات العربية المتعلقة بالموضوع نفسه أما الدراسات الأجنبية فلم توجد دراسات كافية تلامس موضوع البحث.

8- ثانياً-الخلفية النظرية:

يتطلب دراسة الظاهرة الاجتماعية إجراء البحوث الميدانية وفق أسس علمية بحيث تخضع هذه الدراسة إلى المنهج العلمي الذي يفرض بدوره الاعتماد على أدوات بحث ميدانية يتم تصميمها بطريقة علمية. وأدوات البحث الميداني هي كل الأدوات والتقنيات التي يستخدمها الباحث في بحثه سواء لجمع المعطيات أو لتفريغها وتبويبها أو لعرضها أو لتحليلها (الزعيبي، 2003، 151).

فإذا اخترنا هدفاً معيناً فإننا سنختار المنهج المناسب لتحقيق هذا الهدف، واخترنا منهج بحثنا عن التقنيات أو الأدوات المناسبة له، والأدوات الأكثر فاعلية والأقل من حيث الجهد والوقت والتكاليف، هذا ما يلخص لنا المنهجية في أهم أبعادها، فهي علم قائم بذاته ذو أصول وقواعد، ولا غنى عنه في كل تخصصات البحث العلمي. ولكل علم مناهجه وتقنياته الخاصة به والمناسبة لطبيعة أهدافه (كتاب جماعي، 2019، 11).

وتأتي صعوبة دراسة السلوك الإنساني، بسبب نتائج الدوافع والمؤثرات والمشاعر والعوامل الداخلية والخارجية، وهذه الصعوبة تأتي بفعل تعذر وجود وسيلة أو تقنية دقيقة منتظمة تمكن من خلالها دراسة السلوك، والباحث العلمي بحاجة إلى تحديد الطريقة التي تمكنه من جمع البيانات واختيار الفروض وتحقيق الأهداف؛ وعليه لا بد من اللجوء إلى تقنيات ووسائل في إجراء البحوث التي تناسب تحقيق أهدافها. ومن هذه الأدوات والتقنيات المعروفة الاستبانة، الملاحظة، المقابلة، الاختبارات، وتختلف هذه الأدوات في قدرتها على قياس الاستجابة، فقد يكون أحد هذه الأدوات قادراً على قياس استجابة ما، وقد لا تكون لها القدرة على قياس استجابة أخرى (عبد المؤمن، 2008، 201).

وهناك العديد من أدوات البحث التي ينصب هدفها على جمع المعلومات الأولية، وتسمى التقنيات الحية، ويقصد بها المعلومات التي يقوم الباحث باستعمالها بنفسه من مجموعة من الأفراد، والتي تكون محتوى البحث، ومن هنا نكتفي بذكر أهم الأدوات أو التقنيات وهي (الملاحظة، المقابلة، الاستمارة) وذلك على النحو الآتي:

1-الملاحظة:

تُعَدُّ الملاحظة واحدة من أقدم وسائل جمع البيانات والمعلومات الخاصة بظاهرة ما؛ حيث استخدمت من قبل القدماء في مجال الظواهر الطبيعية مثل خسوف القمر والزلازل وغيرها من الظواهر، ثم انتقل استخدامها إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية (عبيدات وآخرون، 1999، 73).

تعريف الملاحظة:

تعرف الملاحظة بأنّها: "تقنية منهجية مباشرة تستعمل لجمع البيانات والمعلومات من الميدان حين يتعذر الوصول إليها - البيانات والمعلومات- عن طريق التقنيات المنهجية الأخرى، وتتم الملاحظة بالمشاهدة المباشرة التي يستعمل فيها الباحث حواسه أو استعانتها بالأجهزة التكنولوجية المساعدة على دقة الملاحظة والقياس، وترافق الباحث في جميع مراحل اتصاله بغض النظر عن طبيعتها ونوعها (عيسور، 2016، 283).

أنواع الملاحظة:

أضاف جيدر (د.ت، 29) أنه: يمكن تقسيم الملاحظة إلى قسمين هما: **الملاحظة البسيطة**: وهي الملاحظة غير الموجهة للظواهر الطبيعية؛ حيث تحدث تلقائياً، وبدون أن تخضع لأي نوع من الضبط العلمي، ودون استخدام الباحث لأي نوع من أنواع أدوات القياس للتأكد من صحة الملاحظة ودقتها، **الملاحظة المنظمة**: وهي الملاحظة الموجهة التي تخضع لأساليب الضبط العلمي، فهي تقوم على أسس منظمة ومركزة بعناية. وقد أثبتت الملاحظة المنظمة فاعليتها في تسهيل عملية تحليل العديد من النشاطات الإنسانية، وذلك باستخدام الصور الفوتوغرافية، والخرائط.

خطوات الملاحظة:

أشار عبد المؤمن (2008، 237-238) إلى أن للملاحظة العلمية طرقاً يمكن للباحث استخدامها من أجل إجراء ملاحظته ومن أهم هذه الخطوات الآتي: المشاهدة من مكان الحدث ذاته؛ المراقبة من مكان مجاور أو قريب؛ المشاهدة عن طريق شاشة ذات اتجاه واحد في الرؤيا (يرى ولا يرى)؛ الملاحظة بالمشاركة؛ المشاهدة بمساعدة الأجهزة الكهربائية.

مزايا الملاحظة:

تتميز الملاحظة بعدة نقاط كما ذكرها عمر (2009، 99) وهي كالتالي؛ تفيد في دراسة سلوك الأفراد والجماعات كما يحدث في الحياة المادية، تستعمل في جمع معلومات لا نستطيع الحصول عليها بالأدوات الأخرى وبخاصة إذا رفض المفحوص الإجابة عن أسئلة البحث، تستخدم في جميع أنواع الدراسات سواء كانت استطلاعية أم وصفية أم تجريبية.

عيوب الملاحظة:

أشار عليان وعثمان (2000، 118) إلى أن هناك العديد من العيوب ويمكن إيجازها كالتالي: قد تستغرق وقتاً وجهداً وتكلفة مرتفعة في بعض الأحيان وخاصة إذا تطلب الأمر ملاحظة الظاهرة لفترات زمنية طويلة وفي ظروف صعبة، قد يتعرض الباحث للخطر في بعض الأحيان كما هو الحال في ملاحظة بعض الظواهر الطبيعية أو القبائل البدائية أو الأفراد العدوانيين وغير ذلك، والتحيز من قبل الباحث في بعض الأحيان وبخاصة عند تأثره بالظاهرة التي يلاحظها والتحيز من قبل المبحوثين عند إدراكهم أنهم يخضعون للملاحظة، وهناك بعض القضايا والمشكلات والسلوكيات الخاصة بالأفراد التي من الصعب وأحياناً من المستحيل ملاحظتها كالعلاقة بين الزوجين مثلاً، يغير الأشخاص الذين تتم ملاحظة سلوكياتهم ولن يظهروا سلوكيات حقيقية، تتطلب الملاحظة وقتاً طويلاً، وقد ينتظر الباحث أياماً أو أشهراً أو سنوات الظاهرة التي يرغب في ملاحظتها، وقد تتأثر الملاحظة بعوامل وقتية تؤثر في نجاحها ودقة معلوماتها.

2-المقابلة:

تُعَدُّ تقنية المقابلة من أهم أدوات جمع المعلومات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية ويُعَدُّ التحقيق بواسطة المقابلة تقنية يطرح خلالها الباحث مجموعة من الأسئلة المدروسة والمدققة والهادفة من أجل خدمة موضوع البحث على مجموعة مختارة من عينة البحث.

تعريف المقابلة:

تُعَدُّ المقابلات شكلاً أكثر تخصيصاً في جمع البيانات من الاستبانات، ويتم من قبل مدربين يستخدمون الأسلوب البحثي نفسه الذي تستخدمه الاستبانة الاستطلاعية. ومع ذلك، يحتوي نص المقابلة على تعليمات خاصة للباحث الذي لا يراه المبحوثون، وماهي الملاحظات والتعليقات الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، طرح الأسئلة المثيرة، فإن المقابلات تتم في

الوقت نفسه، كما أنها تعتمد على الموارد بشكل أساسي وبحاجة إلى مهارات خاصة لإجراء المقابلات Bhattacherjee, (2012, 78).

وتعرف بأنّها: محادثة موجهة يقوم بها الفرد مع آخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج (كتاب جماعي، 2019، 70). وهي إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها الباحثون بكثرة، وهي تفاعل لفظي بين فردين في مواقف المواجهة، ويحاول أحدهما أن يستثير بعض المعلومات أو التغيرات لدى الآخر حول خبرته وآرائه ومعتقداته إزاء موضوع معين (العبيدي، محمد وألاء العبيدي، 2020، 32). كما عرفها (Pandey, & Pandey, 2015, 56) بأنّها: عبارة عن تجميع منتظم للأسئلة، وأداة مهمة تستخدم لجمع المعلومات من مصادر مختلفة، عادة ما يستخدم حيث لا يمكن للمرء أن يرى شخصياً كل الناس، أو من يرغب في الرد أو حيث لا يوجد سبب معين لرؤيتها شخصياً.

أنواع المقابلة:

تصنف المقابلة تصنيفات عديدة فقد تصنف المقابلة على عدة أسس (عبدالوالمؤمن، 2008، 250-252) هي: المقابلة المسحية: وتستخدم للحصول على معلومات وبيانات من ميادين مختلفة ويكثر استخدامها في الاقتراع السياسي وقياس الرأي العام والاتجاهات نحو موضوعات معينة، أو لجمع معلومات عن مشكلات مؤثرة في التنمية في كافة مجالات الحياة؛ المقابلة التشخيصية: وتكشف عن العوامل الدينامية المؤثرة في سلوك المريض وتخطط له؛ لهذا النوع مسبقاً ويطرح الأسئلة للحصول على معلومات عن الماضي والحاضر وشخصية المريض وطبيعة المشكلة؛ المقابلة العلاجية: تهدف المقابلة العلاجية إلى مساعدة المبحوث على فهم نفسه بشكل أفضل، ووضع خطة لعلاج وعلاج العوامل المسببة وتخفيفها وتحسين الحياة الانفعالية؛ المقابلة الإرشادية: وما يسمى بالمقابلة التوجيهية، وتهدف إلى تمكين المبحوث من أن يفهم مشكلاته الشخصية والتعليمية والمهنية بشكل أفضل وإعادة خطط لحل هذه المشكلات؛ المقابلة المهنية: وهي المقابلات التي تستخدم قبل التوظيف، ويهدف هذا النوع من المقابلة إلى تحديد مدى صلاحية الشخص لمهنة أو دراسة معينة لاختيار أفضل المتقدمين لشغل المهنة أو التوظيف؛ المقابلة الفردية: وهي المقابلة التي تتم مع فرد واحد في جلسة خاصة وفي جو ودي حتى يشعر المبحوث بالاطمئنان والراحة؛ المقابلة الجماعية: وتتم مع مجموعة من الأفراد دفعة واحدة في مكان واحد ووقت واحد يشتركون في مشكلة واحدة لغرض المناقشة في حلها، ومن أجل الحصول على معلومات أوفر في أقصر وقت وأقل جهد؛ المقابلة المقننة: وتعني بتوجيه الأسئلة نفسها وبالطريقة نفسها إلى كل مراجع وفق قائمة محددة مسبقاً وفي ضوء الهدف المعد سابقاً؛ إذ إنها توفر الضوابط اللازمة التي تسمح بصياغة تعميمات عملية؛ المقابلة غير المقننة: ويتسم هذا الصنف من المقابلة بالمرونة وأن الضوابط المفروضة على استجابات المبحوثين قليلة، ويمكن تعديل الأسئلة الموجهة للمبحوث والحصول على المعلومات بطريقة عرضية وبالإمكان تتبع الإشارات والإيماءات المتوقعة، ولكن صياغة المعلومات والبيانات تكون صعبة.

خطوات المقابلة:

للمقابلة خطوات على الباحث أن يلتزم بها في جمع المعلومات كما ذكرها (Mathers, & Hunn, 1998, 9-10)؛ تحديد الأهداف وتصميم دليل المقابلة؛ التنسيق لإعداد المقابلة والتخطيط المسبق لها؛ وإجراء دراسات استطلاعية مسبقة، ويجب أن تكون الأسئلة محددة حسب الأهداف المنشودة وصياغتها صياغة جيدة، وعدم طرح الأسئلة الغامضة وغير المفهومة أو المبهمة، تحديد أفراد العينة المختارة، وتصميم أسئلة تتناسب مع الشخصيات المراد مقابلتها، وتحديد الوقت والمكان المناسبين لإجراء المقابلة، وتحديد المحاور التي يجب معالجتها بدقة، واستخدام لغة بسيطة ومفهومة.

مزايا المقابلة:

أشار (Admission, 2011, 44) إلى أن هناك بعض المميزات التي تتميز بها المقابلة وهي: إحساس المشاركين والمستجوبين بأنهم غرباء، وتكون العلاقة بينهم علاقة انتقالية، وتكون لغرض محدد، وطريقة للحصول على إجابات لفظية، لا يكون التفاعل وجها لوجه، وإجراء المقابلات عملية نفسه بحتة. وقد تكون المقابلة لعدة أشخاص.

9- ثالثاً- الاستبانة:

تعدّ استمارة البحث من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعاً في البحوث الاجتماعية، هذا ما يدفع الباحث إلى بذل الجهد من أجل صياغة استمارة البحث بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف الدراسة، ومن ثمّ فهي الدليل أو المرشد الذي يوجه المقابلة التي تقع بين الباحث والمبحوث بعد أن يرسم مساراتها واتجاهاته ويحدد موضوعاتها ويشخص طبيعة المعلومات التي يطلبها

الباحث من المبحوث؛ وعليه يتم تحديد أسئلة الاستمارة وفق ما تقرضه صياغة الفرضيات بهدف التحقق منها ميدانيا (كتاب جماعي، 2019، 71).

تعريف الاستبانة:

هي مجموعة من الأسئلة تُعدّ إعداداً محدداً وتسلم باليد أو إرسال بالبريد ويجب عليها دون مساعدة من الباحث للمبحوثين سواء في فهم الأسئلة أو تسجيل الإجابات (العبدى، محمد وألاء العبيدي، 2020، 32)

أنواع الاستبانة:

وهناك ثلاثة أنواع وهي كما أشار إليها (الفارسي، 2007، 6)، و(Greener, 2008,68) وهي؛ استبانة مفتوحة: بحيث تكون الإجابة مفتوحة وغير محددة وتترك الحرية للمبحوث في الإجابة حسب الرغبة؛ الاستبانة المقيدة: بحيث تكون الإجابة محددة وضعت مسبقاً والمطلوب من الشخص تحديدها (نعم، لا)، (موافق غير موفق موافق...)، وتسمى مقياس (الاتجاه) وهي من أشهر الاستبانات في المجال التربوي. وتقيس مدى استجابة الفرد نحو فكر أو موضوع ما، ويتم ذلك من خلال استبانة تتضمن عدداً من العبارات أمامها مقياس متدرج خماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، أو ثلاثي (موافق، محايد، غير موافق) أو ثنائي، (نعم/ لا، موافق/ غير موافق) وفي الواقع وضعت هذه الأنواع لتناسب كل واحدة منها مع مستوى التلميذ ونضجه؛ استبانة مفتوحة ومقيدة: وهي تشمل الاثنين معا. خطوات الاستبانة:

يجب على الباحث أن يصمم الاستبانة بنفسه كما ذكرها (الفارسي، 2007، 6) وهي؛ الدراسة الاستطلاعية: الذهاب إلى الميدان لمعرفة الفئة المستهدفة وعمل مقابلة للمفحوصين، وإعطائهم استبانة مفتوحة تتكون من سؤال واحد يساعد في إعداد الاستبانة (استطلاع الوضع الراهن)؛ إعداد الصورة الأولية للاستبانة: لا يوجد محدد لصفحات الاستبانة، وللتحقق من صدق الاستبانة وثباتها هناك طريقتان، هما: اللجنة: وهي مجموعة أفراد مجتمعين معا في مكان واحد للاطلاع على الاستبانة (الوصول بالشيء إلى نتيجة أفضل)، ومجموعة: وجود مجموعة أشخاص متفرقين يقومون بمراجعة الاستبانة، وتقدر نسبة الصدق بنسبة الاتفاق بين المحكمين وتكون حوالي 80% فما فوق، أما الثبات فيتحقق عندما نحصل على إجابات متقاربة عند إعادة تطبيق الاستبانة، الصور النهائية للاستبانة.

عيوب الاستبانة:

هناك بعض مساوئ للاستبانة وهي كما ذكرت في (الدليل التدريبي، د.ت، 13)؛ أنّ الاستبانة سهل التصميم نسبياً، ولكنها تحتاج إلى الوقت والخبرة لتحضيرها بشكل دقيق، ويمكن الاستبانة أن تأخذ وقتاً لا بأس به في التوزيع، والمعالجة، والتحليل، والتزويد، وليست الاستبانة مرنة مثل المقابلة أو جماعات التركيز، فهي تقوم عادة بجمع المعلومات المتعلقة بأسئلة معينة متضمنةً داخلها مباشرة، إن الكثير من الناس يترددون في الإجابة عن الاستبانة، وعدد من المبحوثين لا يملكون المعرفة الكافية لتعبئتها، لعدم القدرة على فهم المصطلحات اللغوية بالشكل السليم والموحد في ظل تباين المستويات اللغوية والثقافية، والثقافة السائدة أحياناً لا تسمح باتخاذ مواقف تجاه قضايا جدلية مثل العادات والتقاليد، وغياب ثقافة المعرفة التي تعطي الأهمية للبحث العلمي والاستبانة، وعدم توفر الجدية الكافية لتعبئة الاستبانة. وخلاصة القول، فقد أشار الباحثان إلى أن التقنيات السابقة المتمثلة في الملاحظة، المقابلة والاستبانة يمكنها أن تستعمل أداةً أو أكثر من أداة لجمع البيانات من مصادرها المحددة، سواء للمجتمع أو للعينة التي تم اختيارها، وتوصل الباحثان إلى طرح بعض الآليات الخاصة بتطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي كالآتي:

آليات تطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية:

لتطوير تقنيات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن ثم تحقيق الأهداف يوصي الباحثان بالإجراءات الآتية:

- وضع نظام متابعة في الكليات لتوزيع الأدوات البحثية وتجميعها من ملاحظات واستبانات واستفتاءات من الأعضاء.
- تقييم الأعضاء المتجاوبين مع الاستبانات وتحكيم الأدوات من قبل رؤساء الأقسام.
- تشجيع الأعضاء المتجاوبين في التفاعل مع أدوات التحكيم بأنواعها المختلفة.
- توظيف نتائج البحوث الإنسانية والاجتماعية بما يمكن من إحداث تغيير وتطوير في البيئة الجامعية ويمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة.

- تحديد آليات تساعد على تفعيل البحوث الإنسانية والاجتماعية وتطبيقها، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الأكاديمية.
 - وضوح الخطوات الإجرائية للتقنيات المتنوعة والمستخدمة في البحوث الإنسانية والاجتماعية.
 - وضوح الإجراءات الخاصة بالبحوث المدعومة وتحديد مدة زمنية للبت بها تبعاً لأسباب علمية وموضوعية مقنعة.
 - تقويم الأداء البحثي لمراكز البحث العلمي بهدف الارتقاء بتطوير ما يقدم من مشاريع بحثية وتوزيع الميزانية المخصصة للبحث العلمي الإنساني الاجتماعي على كافة التخصصات في الجامعة دون استثناء أو احتكار على أقسام دون أخرى.
 - إيجاد بيئة تساعد على إجراء البحوث العلمية تمتاز بالوضوح والشفافية والنزاهة مع توفير كافة الاحتياجات التقنية والتجهيزات اللازمة للقيام بالبحوث.
 - تحديد حوافز مادية ومعنوية للقائمين بالبحوث العلمية الإنسانية والاجتماعية.
 - التركيز على العمل الجماعي التعاوني والشفافية وتدريب المنسويين على المشاركة في فرق بحثية يتم فيها تحديد العمل وتوزيعه بوضوح.
 - تصميم نظام المعلومات اللازم للقيام بالبحوث الإنسانية والاجتماعية وتقنياتها بدقة ووضوح وشفافية.
 - التوعية بأهمية التعاون في تطبيق أدوات البحوث الإنسانية والاجتماعية من كافة المنتسبين بمنح جزء من وقتهم للتجارب مع الاستبانة للاستفادة من خبراتهم.
 - التوازن بين أنواع البحوث التي تتم سواء بحوث أساسية أم تطبيقية أم إجرائية أم ميدانية.
 - عقد دورات تدريبية وورش عمل للتدريب على تطوير تقنيات البحث الإنساني والاجتماعي.
 - استخدام تقنيات ومنهجيات إدارية متقدمة في إدارة مؤسسات البحث العلمي.
 - تطويع التقنيات الحديثة بما يساهم في تذليل العقبات التي تقف أمام تنفيذ البحوث الإنسانية والاجتماعية.
- 10- الاستنتاجات:**
- توصل الباحثان إلى العديد من الاستنتاجات، أهمها:
- أن التقنيات المنهجية المباشرة في البحث ضرورية كالملاحظة والمقابلة والاستبانة لاستكمال البحوث قيد الدراسة.
 - أن لهذه التقنيات دوراً بارزاً وفعالاً في إثراء البحوث بالبيانات والمعلومات اللازمة.
 - تُعدُّ الملاحظة والمقابلة والاستبانة من أكثر التقنيات شيوعاً وشهرةً في البحوث العلمية وخاصة البحوث الإنسانية والاجتماعية.
 - تمتاز تلك التقنيات بصدقها وثباتها؛ حيث تصفي تنوعاً هائلاً ومميزاً من حيث الكم والنوع.
- 11- التوصيات المقترحة:**
- تحتاج البحوث العلمية بصفة عامة والبحوث الإنسانية والاجتماعية بصفة خاصة إلى مزيد من التطوير والاهتمام.
 - تشجيع المهتمين والباحثين على نشر البحوث الإنسانية والاجتماعية.
 - تطوير تقنيات البحث الإنساني والاجتماعي بوضع آليات مساعدة لذلك.
 - تشجيع الباحثين على الاهتمام بالبحوث الإنسانية والاجتماعية وإقامة الدورات الخاصة بها.

12- الخاتمة:

تجدر الإشارة إلى عرض بعض الملاحظات البارزة وهي:

إن التطرق لمثل هذه المواضيع مثل "تقنيات البحث العلمي في البحوث الإنسانية والاجتماعية" يمثل أهمية بالغة، حيث تعد ميزة وضرورة لاستكمال البحوث بأنواعها المختلفة، وتؤدي تلك التقنيات دوراً بارزاً في تسهيل عملية البحث، إضافة إلى ذلك فإن تنوع وتعدد تلك الأساليب لا تدل إلا على أهميتها البالغة وجودتها في جميع البحوث العلمية لاسيما البحوث الإنسانية والاجتماعية وكيفية تطويرها، فقد تفردت البحوث الإنسانية والاجتماعية بأنواعها المختلفة والمتعددة من أدوات وأساليب وتقنيات تساعد بدورها الباحثين في اختيار واستخدام الأداة والتقنية المناسبة لأبحاثهم، وأيضاً تسهل على الباحثين في جميع العلوم البحثية الحصول على المعلومات الصحيحة من المبحوثين أنفسهم مثال على ذلك المقابلة أو الملاحظة المذكورة أنفاً في البحث الحالي. كما تم إيجاز بعض الآليات الخاصة بتطوير تلك التقنيات التي وجب العمل بها للاستفادة منها بشتى الطرق، ولفت الانتباه إليها كالمهتمين من الباحثين أو القائمين على البحث العلمي في الجامعات من الأكاديميين والمعنيين في الحرم الجامعي على المستوى المحلي والإقليمي والقيام بتطوير آلياتها.

13- قائمة المراجع:

أولاً-المراجع العربية:

1. ماثيو جيدر (د.ت)، منهجية البحث، ترجمة ملكة أبيض، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه.
2. الدليل التدريبي (د.ت)، مناهج البحث الاجتماعي، مركز المعلومات والبحوث، مؤسسة الملك حسين.
3. شبيخة عبد الله رجب (2014)، أنموذج مقترح لآليات تطبيق الإدارة بالقيم في المكتبات الجامعية بالجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.
4. مراد الزعبي (2003)، أدوات البحث الاجتماعي محدثاتها ومجالات استخدامها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (9)، 166-151.
5. مني عبد الهادي سعودي (2019)، البحث العلمي: آفاق وتحديات، International Journal of Research in Educational Sciences، المجلد الثاني، العدد(3).
6. رضا مسعد السعيد (2004)، آليات البحث التربوي بين الخطية والمنظومية، المؤتمر العربي الرابع-المدخل المنظومي في التدريس والتعلم، القاهرة، المؤتمر الرابع، 435-458.
7. فريد سلام (2016)، التقنيات المنهجية الملائمة للبحث الاجتماعي (الملاحظة، المقابلة، الاستمارة).
8. مريم شعبان الصليلي (2018)، تحديات البحث العلمي في دولة الكويت من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس في ضوء بعض المتغيرات، مجلة البحث العلمي في التربية، المجلد السابع، العدد 547، 566-19.
9. مأمون طربية (2014)، تقنيات البحث الخاصة في علم النفس الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار النهضة بيروت، لبنان.
10. علي معمر عبد المؤمن (2008)، البحث في العلوم الاجتماعية: الوجيه في الأساسيات والمناهج والتقنيات، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصر.
11. كبار عبد الله (2014)، آليات ترقية الجامعة والبحث العلمي في الجزائر: الواقع والآفاق، دراسات اجتماعية، العدد 14، 76-55.
12. محمد وألاء العبيدي العبيدي (2020) طرق البحث العلمي، مركز ديونو لتعليم التفكير.
13. محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين (1999)، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
14. ربيحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم (1999)، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. عبد الغني عماد (2001)، ثقافة العنف في سسيولوجيا السياسة الصهيونية، دار الطليعة، بيروت.
16. سعد سيف الإسلام عمر، (2009)، الموجز في منهج البحث العلمي: التربية والعلوم الإنسانية، دار الفكر، دمشق، سوريا.
17. نادية عيشور (2016)، منهجية البحث العلمي في البحوث الاجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل لنشر والتوزيع، الجزائر.

18. عبد الكريم غريب (2012)، منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
19. فاطمة بنت علي الفارسي (2007)، منهج البحث العلمي، وزارة التربية والتعليم، المجلد الخامس، العدد 33، 8-12.
20. وشاح جودت فرح (2019)، معوقات البحث العلمي واستراتيجيات تطويره في المجتمع العربي، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، العدد 17، 38-101.
21. كتاب جماعي (2019)، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين المانيا.
22. منال منصور (2019)، آليات تجويد البحث العلمي في الميدان القانوني، المجلة المغربية للحكام القانونية والقضائية، العدد السادس، 134-144.
23. مؤسسة الفكر العربي (2018-2017)، الابتكار أو الاندثار البحث العلمي العربي: واقعة وتحدياته وآفاقه، التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي.
24. تنيو نور الدين (1992)، تقنيات البحث العلمي، مجلة الاتحاد العربية، العدد 27، 163-171.

ثانياً-المراجع الأجنبية:

25. Admission (2011)Social Research Methods Core Course B.A Sociology Iv Semester, Calicut University P.O., Malappuram, Kerala, India - 673 635.
26. Ale, Ebrahim, N. (2016). Introduction to the “Research Tools” for Research Methodology course.
27. Baral, U. N. (2017). ‘Research Data’in Social Science Methods. Journal of Political Science, 17, 82-104.
28. Bhattacharjee, A. (2012). Social science research: Principles, methods, and practices.
29. Greener, S. (2008). Business research methods. Book Boon.
30. Lahmami, H. (2020). Methodology of Social Science Research: the Case of the Sociology of Action in Relation to Values. Revista Electrónica Interuniversitaria de Formación del Profesorado, 23(1), 59-73.
31. Mathers, N. J., Fox, N. J., & Hunn, A. (1998). Using interviews in a research project. NHS Executive, Trent.
32. Pandey, P., & Pandey, M. (2015). Research Methodology: Tools and techniques.
33. Work paper(N.D.), Federation for Humanities and Social Sciences. www.ideas-ideas.ca

معوقات البحث العلمي: في العلوم الإنسانية والاجتماعية - الجزائر نموذجا- (دراسة ميدانية حول عينة من طلبة الدكتوراه فيما يخص صعوبات نشر بحوثهم العلمية)

أ.د. بوريش لحسن، جامعة سعيدة- د. مولاي الطاهر- الجزائر
ط.د. هوارى نورالدين، جامعة سعيدة- د. مولاي الطاهر- الجزائر

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع البحث العلمي فيما يخص صعوبات النشر العلمي في الجزائر وتحديدًا بالنسبة لطلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن أجل تحقيق ذلك تم طرح مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالنشر العلمي، أما في الجانب التطبيقي تم توزيع استبيانات على عينة تتكون من 77 باحث (طلبة دكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية من مختلف الجامعات الجزائرية).

وتوصلت الدراسة إلى تحديد وترتيب صعوبات النشر العلمي التي تواجه طلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تمكنا من تقسيمها من قسمين، الأول وهو متعلق بإمكانيات الباحث (طالب الدكتوراه) ذاته والتي تتطلب حصوله على دورات تكوينية في مجال البحث العلمي وبالإضافة إلى السلوكيات التي يجب أن يتقيد بها وتعيقه في سبيل النشر العلمي، والثاني يتعلق بمنظومة النشر العلمي في الجزائر والتي هي خارج سيطرته وتتطلب إصلاح من طرف الجهات المسؤولة بالإضافة إلى الخروج بحلول فاعلة تخدم النشر العلمي والبحث العلمي عامة في الجزائر. الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، صعوبات النشر العلمي، طلبة دكتوراه، الجزائر.

Abstract :

This study aimed at examining the reality of scientific research with regard to scientific publishing in Algeria, specifically for PhD students in the humanities and social sciences, and in order to achieve this, various theoretical concepts related to scientific publishing were presented. PhD students in humanities and social sciences from various Algerian universities.

The study reached identifying and arranging the difficulties of scientific publishing facing PhD students in the humanities and social sciences, which we were able to divide into two parts, the first is related to the capabilities of the researcher (doctoral student) himself, which requires him to obtain training courses in the field of scientific research in addition to the behaviors that he must adhere to And its impediment for the sake of scientific publishing, and the second concerns the scientific publishing system in Algeria, which is beyond its control and requires reform by the responsible authorities in addition to coming up with effective solutions that serve scientific publishing and scientific research in general in Algeria.

Key words: Scientific Research, Difficulties of Scientific Publishing, PhD Students, Algeria.

مقدمة:

يتزايد الاهتمام العلمي بالنشر الأكاديمي خلال العقدين السابقين، ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي وانتشار دور النشر، وزيادة المخصصات المالية للبحث العلمي "بقي النشر الأكاديمي في معظمه ولعقود طويلة من عمل الجامعات والمراكز البحثية والمنظمات والروابط الأكاديمية والمهنية، ولكن مع التقدم التكنولوجي وصعوبة النواحي الفنية والتسويقية المتزايدة للنشر الأكاديمي بدأ القطاع الخاص يحتل تدريجياً دور الريادة في هذا المجال، وبدأت المؤسسات الأكاديمية بالتراجع وتم تحويل طباعة معظم المجلات الأكاديمية وتوزيعها لدور النشر التابعة للقطاع الخاص مع الحفاظ على موضوع الرقابة واختيار الأبحاث وعملية التحكيم والتقييم وهيئات التحرير ضمن المؤسسات الجامعية والروابط الأكاديمية".

وبالنظر للنشر الأكاديمي في الجزائر فإننا نجد محدود جداً فهناك العشرات من المجلات الصادرة عن بعض الجامعات الجزائرية والمتخصصة بالدرجة الأولى في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقليل منها في العلوم البحتة أو الهندسة، إلا أنها تتسم بضعف الإمكانيات التسويقية والتحريرية، الأمر الذي حتم على بعض المجلات فرض رسوم النشر على الباحثين الذين تقبل بحوثهم للنشر وذلك لتغطية تكاليف النشر والاستمرار.

- إشكالية الدراسة:

نظراً للأهمية البالغة للنشر الأكاديمي وتطوره في العالم، إلى أنه لا يحظى بالكثير من الاهتمام في الوطن العربي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، خاصة في ظل ربطه في الجزائر بالملفات الإدارية (المناقشة، التأهيل، الأستاذية...) مما أثر على القيمة العلمية للبحوث الأكاديمية وأحدث شيء من المزاحمة، والذي بدوره خلق صعوبات وعراقيل لطلبة الدكتوراه فيما يخص نشر بحوثهم العلمية، وفي هذا السياق فقد تم تحديد تساؤل الدراسة كما يلي:

✓ ما هي الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحثين (طلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية) في عملية نشر بحوثهم العلمية في الجزائر؟ وما هي الحلول الممكنة لتغلب عليها؟

- أهداف الدراسة:

إن لدراسة مجموعة من الأهداف تنحصر في:

- التعرف على مفهوم النشر العلمي وأهميته.
- التعرف على واقع عملية النشر العلمي من خلال دراسة سيروية عملية النشر وهل يعتبرها صعوبات أو لا.
- التعرف بأهم المشكلات التي تواجه النشر العلمي.
- التنويه على ضرورة إلغاء الصعوبات والحواجز المانعة لتحقيق الكفاءة البحثية في البيئة العلمية واستخلاص حلول كافية بتذليلها.
- تقديم توصيات واقتراحات من شأنها لتغلب على صعوبات النشر العلمي.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على واقع البحث العلمي فيما يخص النشر العلمي بالنسبة لطلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية والوقوف الفعلي على الصعوبات التي يواجهها الباحثون والمساهمة في توجيه الجهات لتحرير للمجلات العلمية

لها يواجهه الباحثون من عراقل من وجهة نظرهم، وجعل من هذه الدراسة كقيمة مضافة أخرى إلى جانب الدراسات المتطرفة لموضوع العراقل وصعوبات البحث العلمي في الوطن العربي.

- أداة جمع البيانات:

لقد استخدم الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات الخاصة بعملية النشر العلمي في الجزائر وقد تم توزيع 100 استبيان وتم استخدام منها 77 استبيان قابل للتحليل واستبعاد 3 لعدم مطابقتهم لخصائص عينة الدراسة.

- حدود الدراسة:

المكانية: جميع الجامعات الجزائرية.

الزمانية: خلال سنة 2020.

- الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة توصلنا أنه توجد مجموعة واسعة من الدراسات الأكاديمية التي تركز على واقع البحث العلمي في الجزائر بصفة عامة وعموما يمكن القول أن أغلب هذه الدراسات أدرجت مشكلات وصعوبات النشر العلمي ضمن هذه الدراسات ومن بين أهم البحوث نذكر:

1. دراسة الباحثة سيدهم، خالدة هناء (2015)، بعنوان: دراسة استطلاعية للباحثين حول واقع صعوبات نشر

المقالات والأبحاث العلمية بالجامعات الجزائرية، (ملتقى تميم أديبات البحث العلمي المنظم من قبل المركز بالتعاون مع المكتبة الوطنية الجزائرية)،

ارتكزت على تحديد الواقع الحقيقي لعملية نشر المقالات للباحثين بالجامعات الجزائرية وذلك بالتعرف على التحديات التي تواجهها عملية نشر المقالات والأبحاث التي يتعرض لها الأستاذ، توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أنّ الدول العربية بما فيها الجزائر تستطيع أن تواكب تقدم الدول المتقدمة وذلك من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة كأداة تسمح بتحقيق جودة النشر العلمي بالجامعات الجزائرية وذلك من خلال مختلف أدواته.

2. دراسة الباحثين فالتة وزروقي (2019)، بعنوان: صعوبة نشر الأبحاث العلمية في المجلات المحكمة وفق معايير

البوابة الجزائرية ASJP، (مؤتمر نظم التعليم العالي في الوطن العربي بين التشخيص والتطوير، بيروت):

والتي هدفت إلى توضيح مختلف صعوبات النشر التي يواجهها الباحث بمختلف أنواعه بالمجلات العلمية المحكمة من خلال البوابة الجزائرية للمجلات الجزائرية، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ نسبة 56.5% من الباحثين رفضت بحوثهم للنشر لعدة أسباب كجهلهم للمعايير المشروطة أو لعدم احترامهم لها في أبحاثهم. وبناء على ذلك اقترحت الدراسة على ضرورة تحسين معلومات الباحث وتوعيته بأهمية ارتكازه على المعايير الموحدة في أبحاثه والاستعانة بالتقنيات والبرامج المساعدة في التوثيق وإدارة المراجع.

3. دراسة الباحث فلاك نور الدين (2019)، بعنوان: معوقات البحث العلمي في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الواقع الفعلي للبحث العلمي بالجامعات الجزائرية وكيف تؤثر العوائق على الإنتاج العلمي، استخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من التحفيز الذي تقدمه الجزائر من أجل تطوير البحث بمختلف التخصصات إلا أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع تبقى قليلة وهو أمر سبب مشاكل في إنتاجية البحث العلمي. كما حددت الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة ذلك أهمها: وضع تشريعات جديدة لقطاع البحث العلمي في الجزائر مع ضرورة ربط قطاع التعليم

العالي بالسوق (فرصة للجامعة للحصول على تمويل وفرصة للمؤسسات الاقتصادية باستخدام الطرق والحلول المنتجة من هذا القطاع). كما يجب وضع قطاع البحث العلمي في الجزائر من أهم الأولويات الوطنية من أجل النهوض به ليصبح قطاعا منتجا ومساهما في التنمية المستدامة.

4. دراسة الباحثة مولاي حليمة (2019)، بعنوان: تطور معايير التقييم العلمي للمنشورات العلمية الأكاديمية بالجزائر (الجودة والعوائق)، المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، برلين- ألمانيا):

أبرزت هذه الدراسة الجهود الوزاري المسطرة من قبلها لضبط عملية النشر بالجزائر بوضع مراسيم تنظم البحث العلمي، خاصة تلك المتعلقة بشروط نشر المقال العلمي. كان من نتائج الدراسة التأكيد على جملة من النقاط أهمها: أنّ النشر العلمي هو مؤشر عن الجودة العلمية وطنيا ودوليا، ولتحقيقه قامت الوزارة الوصية بتميز مجموعة من المعايير والشروط لتحديد المجالات الوطنية المصنفة والتي تميزت بقلتها بمختلف التخصصات. كما تبين أنّ هذه الأخيرة تعاني من ضغوط من طرف الباحثين بمختلف رتبهم ما نتج عنه مشكل بفرص النشر، وعليه يجب فتح فرص للنشر بالمجلات الوطنية المصنفة الجديدة لترقية البحث العلمي.

- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

مما لاشك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من الدراسات، حيث حاولت أن توظف كثير من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي، ومن الجوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة مايلي:

1- استفادة الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان الدراسة الموسوم ب: معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية – الجزائر نموذجا- (دراسة ميدانية حول عينة من طلبة الدكتوراه فيما يخص صعوبات نشر بحوثهم العلمية)؛

2- استفادة الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى النهج الملائم لهذه الدراسة؛

3- وظفت الدراسة الحالية بعض التوصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها خصوصا دراسة الباحثة سيدهم، خالدة هناء (2015)، ودراسة الباحث فلاك نور الدين (2019).

4- استفادة الدراسة الحالية من دراسة الباحثين فالتة و زروقي، (2019) في إثراء الإطار النظري، كما استفادنا من دراسة هذا الأخير بالإضافة إلى دراسة الباحثة مولاي حليمة (2019) في صياغة التصور المقترح لدراسة.

- أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة:

1- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو دراسة صعوبات ومعوقات نشر الأبحاث العلمية للباحثين، باستثناء دراسة الباحثة مولاي حليمة (2019) التي هدفت إلى التقييم العلمي لجودة المنشورات العلمية الأكاديمية بالجزائر.

2- اختلفت دراسة الباحثة مولاي حليمة (2019) مع بقية الدراسات في أنها تناولت مشكلة الدراسة من الجانب النظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى.

وما يُميز دراستنا عن هذه الدراسات أنها تطرقت إلى جانب مهم وخاص، ألا وهو النشر العلمي بالنسبة لطلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر والوقوف الفعلي على الصعوبات التي تواجههم، والمساهمة في توجيه الجهات المعنية (رؤساء

تحرير المجلات العلمية) لما يواجهه هذه الفئة من عراقيل من وجهة نظرهم، مستعينين بذلك على دراسة ميدانية، وضع استبيان يعالج أهم هذه الجوانب.

محااور الدراسة:

استجابة لمتطلبات الدراسة سوف نقوم بتقسيم مضمون الدراسة إلى ثلاث محاور حسب ما يلي:

1- ماهية النشر العلمي.

2- ماهية منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP.

3- الدراسة الميدانية.

1- ماهية النشر العلمي:

1-1- تعريف النشر العلمي: هو عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل ووفق نظريات الاتصال وبعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة، ومصدرا أساسيا للحضارة الإنسانية، كما يعد البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحلها، الباحث وتعريفه بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون في أغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه (شاشة و باية بلحاج، 2019، صفحة 11)، وبما أن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعضلات وإنتاج المعرفة لذا فإنه لا بد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها من مؤسسات وأفراد لذا فإن أفضل وسيلة لذلك هي عملية النشر لأن درجة الإفادة من الشيء تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه فردا أو مؤسسات (علي هلول، 2011، صفحة 150).

وفي نفس السياق أكد الباحث (فرحان، 2019، صفحة 26) على أن عملية النشر تعتبر من أهم القنوات الاتصالية الفعالة لنشر والإعلان عن نتائج البحوث العلمية والفكرية والتي تبقى بدون أهمية لحين نشرها وتفعيلها عند استخدام نتائجها.

ومن الجدير ذكره، أن عملية النشر العلمي تتطلب احترامها للشرط الموضوعي والذي يقصد به الطابع الشخصي والذاتي الذي يضيفه الباحث على بحثه أثناء التحليل والنقد والطرح والتفسير بمقتضى إلغاء مشكل تكرار البحوث السابقة والعزوف عن مشكل السرقة العلمية (شريف و مصطفىاوي، 2019، صفحة 129).

1-2- أهمية النشر العلمي:

تكمن أهمية النشر العلمي في مدى إيصال المعلومات إلى صناع القرار وإلى من يستفيد منها وبهذا فإن عملية النشر العلمي تُمكن من (جاسم محمد، 2017، صفحة 341):

- المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الإطلاع على كل ما هو جديد؛
- تنشيط حركة البحث العلمي.
- معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى؛
- تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق؛
- ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك؛

- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعزير العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين؛
- غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود.
- البحث العلمي مرهونة بجودة النشر ونوعيته (مولاي، 2019، صفحة 261).
- المساعدة في تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها (علي هلول، 2011، صفحة 151).
- ويعتمد الباحث إضافة لما يقدم أن أهمية البحث العلمي تكمن في ظهور علوم جديدة لم تكن موجودة سابقا عن ما يكسبه الباحث من خبرة وحرفية في عالم الكتابة تمكنه من السيطرة الكاملة على اختصاصه (جنان صادق، مرزة حمزة، ومزيد، 2013، صفحة 114)

2- ماهية منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP:

* **منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP** (درويش و بن زيدان، 2020، صفحة 209): هي منصة إلكترونية للمجلات العلمية الإلكترونية، وتندرج في إطار نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية، وتعتبر حماية للكتاب والأكاديميين من الوقوع في فخ المجلات الوهمية أو الناشرين المفترسين، وتعتبر طرفا ثالثا بين الناشر فتقوم بتوثيق جميع المراحل حتى النشر.

تدار من طرف مركز البحث في الإعلام الآلي والتقني CERIST التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتشتمل المنصة على 520 مجلة في مختلف المجالات العلمية وقد وصل عدد المقالات إلى 105325 مقال، ويمكن الولوج إلى المنصة من الرابط: www.asjp.cerist.dz

وتقدم منصة ASJP مجموعة من الخدمات والتي أبرزها:

- إمكانية فتح حساب في المنصة سواء كناشر، محرر، مراجع أو رئيس تحرير مجلة،
 - المقالات الأخيرة المنشورة لعشرة مجلات الأخيرة في المنصة،
 - المجلات الجديدة التي تم إدراجها في المنصة،
 - إحصائيات عن عدد المقالات المنشورة حديثا على المنصة،
 - العشر مقالات الأكثر تحميلا عبر المنصة،
 - تقدم المنصة خدمة البحث البسيط والبحث المتقدم عن المقالات العلمية.
- ومن أسباب تجسيد المنصة نذكر:
- تقضي على الفوضى في المجلات والنشر فيها، القضاء على المحسوبية في نشر المقالات العلمية لدى بعض مسيري المجلات العلمية.
 - منع المقالات غير المتصفة بالجدية والشروط العلمية من النشر من خلال التحكيم السري والشفاف.
 - الرقي بالمجلات العلمية الجزائرية إلى مصاف المجلات والمعايير العالمية.
 - زيادة المرئية للبحوث العلمية الجزائرية من خلال نشرها إلكترونيا، وحتى لا تكون حبيسة الأدراج في المكتبات عكس المجلات الورقية.

3- الدراسة الميدانية:

1- منهجية الدراسة: استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للاطلاع على واقع النشر العلمي في الجزائر وتحديدًا بالنسبة لطلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولذلك تم وضع استبيان لأهداف وفرضيات الدراسة.

2- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كافة طلبة الدكتوراه بمختلف الجامعات الجزائرية، إلا أنه قد تم اختيار عينة من طلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك قصد عمل الدراسة بها، كما أن غالبية العظمى من هؤلاء الطلبة مشتركون في المنصة الإلكترونية للمجلات العلمية الإلكترونية (منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP)، لأنهم مجبرين على نشر دراساتهم وأبحاثهم العلمية، وبغرض جمع أكبر عدد ممكن من طلبة الدكتوراه فقد تم اختيار عينة من 100 طالب دكتوراه، وقد تم توزيع الاستبيان على الطلبة في فترة الواقعة ما بين (جوان وجويلية 2020)، وقد تم استرداد (77) استبيان ونسبة مقدارها (77%).

3- أداة جمع البيانات: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبيان بعد الاطلاع على الأدب النظري المتعلق بموضوع بالدراسة سواء متوفر منها في الدوريات أو الكتب والمراجع، وقد تكون الاستبيان من جزء واحد يشتمل على فقرات تقيس صعوبات التي تواجه طلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية في نشر دراساتهم وأبحاثهم العلمية، وتم توزيع الإجابة لكل فقرة وفق مقياس ليكرت إذ توزعت البدائل على (مهم جدا، مهم، محايد، غير مهم، غير مهم جدا) وقد أعطيت كل إجابة رقما بدأ من 5 وانتهاء بدرجة بوحدة.

4- عرض البيانات وتحليلها:

4-1- خصائص أفراد عينة الدراسة: تلخص الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة حسب صعوبات عملية النشر العلمي في الجزائر مجتمعة ومتفرقة.

الجدول رقم (01): دراسة صعوبات تتعلق بعملية النشر العلمي لدى أفراد عينة

| النسبة | التكرار | البيان |
|--------|---------|---------|
| 88.3 | 68 | نعم |
| 11.7 | 9 | لا |
| %100 | 77 | المجموع |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول (1) أن نسبة 88.3% من عينة الدراسة (أي 68 طالب) يواجهون صعوبات تتعلق بعملية النشر العلمي لأبحاثهم ويرجع ذلك لمجموعة معتبرة من الأسباب تم طرحها في الاستبيان في فقرات لاحقة، بينما نسبة 11.7% من عينة الدراسة (أي 9 طلبة) لم تواجههم صعوبات تتعلق بعملية النشر العلمي.

الجدول رقم (02): عدد المقالات المقبولة لدى أفراد عينة الدراسة

| النسبة | التكرار | عدد المقالات المقبولة |
|--------|---------|-----------------------|
| 58.4 | 45 | 0 |
| 24.7 | 19 | 1 |
| 10.4 | 8 | 2 |
| 6.5 | 5 | 3 |
| %100 | 77 | المجموع |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول (2) أن نسبة 58.4% من عينة الدراسة (أي 45 طالب) لم يقوموا بنشر دراساتهم وأبحاثهم العلمية وهو يمثل أكثر من نصف عينة الدراسة وهو ما يؤكد نتائج الجدول (1)، في مقابل نلاحظ أن نسبة 24.7% من عينة الدراسة (أي 19 طالب) نشروا مقال واحد، ونسبة 24.7% من عينة الدراسة (أي 8 طلبة) نشروا مقالين، ونسبة 6.5% من عينة الدراسة (أي 5 طلبة) نشروا أكثر من مقالين، وهذه النتائج تؤكد لنا صعوبات عملية النشر العلمي بالنسبة لطالبة الدكتوراه.

الجدول رقم (03): عدد المقالات المرفوضة لدي أفراد عينة الدراسة

| العدد | التكرار | النسبة |
|---------|---------|--------|
| 0 | 20 | 26 |
| 1 | 37 | 48.1 |
| 2 | 9 | 11.7 |
| 3 | 5 | 6.5 |
| 4 | 3 | 3.9 |
| 5 | 3 | 3.9 |
| المجموع | 77 | 100% |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول (3) أن نسبة 48.1% من عينة الدراسة (أي 37 طالب) رفضت دراساتهم وأبحاثهم العلمية وهو يمثل تقريبا نصف عينة الدراسة وهو ما يؤكد نتائج الجدول (2) (أي أن نسبة 58.4% من عينة الدراسة لم يقوموا بنشر دراساتهم وأبحاثهم العلمية)، في مقابل نلاحظ هناك من لديه أكثر من 4 و5 مقالات مرفوضين وهذا سنتطرق إليه في تحايل لاحق لمعرفة أين يكمن المشكل والخلل.

الجدول رقم (04): عدد المقالات في طور التحكيم

| عدد المقالات في طور التحكيم | التكرار | النسبة |
|-----------------------------|---------|--------|
| 0 | 24 | 31.2 |
| 1 | 26 | 33.8 |
| 2 | 19 | 24.7 |
| 3 | 4 | 5.2 |
| 4 | 3 | 3.9 |
| 5 | 1 | 1.3 |
| المجموع | 77 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول (4) أنه يوجد عدد كبير من الأبحاث العلمية في طور التحكيم بنسبة 68.8% وهو الأمر الذي يعيق عملية النشر العلمي في الجزائر وحاجز بالنسبة لطالبة الدكتوراه بسبب البطء في عملية التحكيم.

4-2- نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: تم استخدامك الأسلوب الوصفي باستخراج الوسط الحسابي لوصف إجابات مفردات العينة لأسئلة الدراسة.

الجدول رقم (05): ترتيب الصعوبات التي يواجهها أفراد عينة الدراسة من الأشد إلى الأقل.

| الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الصعوبة |
|---------|-------------------|-----------------|--|
| 1 | 1.151 | 4.21 | استغراق وقت طويل لإخضاع البحث لعملية التحكيم |
| 2 | 1.129 | 4.17 | تأخر الرد حول نتيجة تحكيم المقال سواء بالقبول أو الرفض |
| 3 | 1.351 | 3.87 | قلة المجالات العلمية المصنفة |
| 4 | 1.478 | 3.84 | قبول المقالات للنشر في المجالات العلمية يتطلب وجود علاقات ومجاملات تدعمها أي المحاباة والوساطة |
| 5 | 1.660 | 3.35 | عدم التوضيح بخصوص الإعلانات الخاصة باستقبال المقالات العلمية من قبل المجالات |
| 6 | 1.525 | 2.94 | عدم تقديم أسباب رفض المقالات من قبل لجنة التحكيم |
| 7 | 1.540 | 2.84 | عدم التمكن من اللغات الأجنبية يشكل عائق في نشر المقالات |
| 8 | 1.392 | 2.78 | ارتفاع سقف متطلبات المجالات (مقالات أصيلة) |
| 9 | 1.502 | 2.65 | عدم الدراية بنسبة الاقتباس أو عدم توضيحها من قبل المجالات مما أدى لرفض المقال بسبب الوقوع في السرقات العلمية |
| 10 | 1.472 | 2.58 | صعوبة اختيار الباحث للمجلة العلمية المناسبة لنشر بحثه |
| 11 | 1.332 | 2.43 | عدم الدراية بالمتطلبات الدولية لقبول المقالات |
| 12 | 1.318 | 2.38 | عدم الإلمام بالمعايير العلمية المطبقة من قبل المجالات المحكمة |
| 13 | 1.284 | 2.34 | عدم الأخذ بالمعايير الشكلية المفروضة من قبل المجالات المحكمة |
| 14 | 1.405 | 2.16 | عدم التمكن من فهم طريقة عمل البوابة الجزائرية asjp |
| 15 | 1.199 | 2.10 | الوقوع في الأخطاء المنهجية المبنية للمحتوى |
| 16 | 1.034 | 1.78 | عدم الإلمام بطرق توثيق المراجع |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن استغراق وقت طويل لإخضاع البحث لعملية التحكيم يشكل أكبر عائق بالنسبة لطلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية لنشر أبحاثهم العلمية، وهذا متجلي في قيمة المتوسط الحسابي (moyenne) المقابل لها والذي بلغت قيمته 4.21، بالنسبة للانحراف المعياري (écart type) المقابل لها هو يمثل تشتت الأجوبة حول المتوسط الحسابي بلغت قيمته 1.151، وهذا يعني ليس كامل عينة الدراسة رأّت نفس الاتجاه رغم أنه كان في حدود (درجة كبيرة)، وفي المرتبة الثانية ترى عينة الدراسة أن تأخر الرد حول نتيجة تحكيم المقال سواء بالقبول أو الرفض هو ثاني عائق وهو متجلي في قيمة المتوسط الحسابي (moyenne) المقابل لها والذي بلغت قيمته 4.17، أما قلة المجالات العلمية المصنفة كانت في المرتبة الثالثة بمتوسط الحسابي (moyenne) قيمته 3.87، وتمثل العائق الخامس حسب عينة الدراسة من حيث أشد تأثير في عملية نشر الأبحاث العلمية لطلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية هو قبول المقالات للنشر في المجالات العلمية يتطلب وجود علاقات ومجاملات تدعمها أي المحاباة والوساطة وهو متجلي في قيمة المتوسط الحسابي (moyenne) المقابل لها والذي بلغت قيمته 3.84، وكان العائق الخامس عدم التوضيح بخصوص الإعلانات الخاصة باستقبال المقالات العلمية من قبل المجالات بقيمة متوسط حسابي بلغت قيمته 3.35، أما باقي الصعوبات كانت مرتبة في الجدول من الأكثر تأثير إلى أقله.

كما نلاحظ من نتائج الجدول رقم (5) أن تقسيم صعوبات النشر إلى قسمين الأول تتعلق بالمجلات العلمية والثاني تتعلق بالباحث حيث كانت أشد العراقيل التي تعيق طلبة الدكتوراه لنشر أبحاثهم العلمية تتعلق بالمجلات العلمية وتمركزت في الترتيبات الأول، بينما كانت العراقيل المتعلقة بالباحث أقل تأثير وهو متجلي في الترتيبات الأخيرة لهذه الصعوبات.

خاتمة:

في نهاية بحثنا الموسوم بـ «معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية – الجزائر نموذجاً- (دراسة ميدانية حول عينة من طلبة الدكتوراه فيما يخص صعوبات نشر بحوثهم العلمية)» نسجل أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها والتي تم ذكر معظمها في ثنايا البحث، لذا سنقتصر على تدوين أهمها، وكذلك تقدمنا بجملة من المقترحات نتمنى أن تكون جديرة بالاهتمام والدراسة:

الاستنتاجات:

- ✓ إن نشر البحث العلمي يعد عملية معقدة، وكثيراً ما تضفي المجلة الأكاديمية المنشور بها على ذلك البحث أهمية بالغة مما يجعل عملية نشر الباحثين (طلبة الدكتوراه العلوم الإنسانية والاجتماعية) لأبحاثهم العلمية جداً صعب،
- ✓ انقسمت صعوبات النشر إلى قسمين الأول تتعلق بالمجلات العلمية والثانية تتعلق بالباحث.

1. صعوبات المتعلقة بالمجلات العلمية:

- استغراق وقت طويل لإخضاع البحث لعملية التحكيم.
- تأخر الرد حول نتيجة تحكيم المقال سواء بالقبول أو الرفض.
- قلة المجلات العلمية المصنفة.
- قبول المقالات للنشر في المجلات العلمية يتطلب وجود علاقات ومجاملات تدعمها أي المحاباة والوساطة.

– عدم التوضيح بخصوص الإعلانات الخاصة باستقبال المقالات العلمية من قبل المجلات.

2. صعوبات النشر تتعلق بالباحث:

- صعوبة اختيار الباحث للمجلة العلمية المناسبة لنشر بحثه.
- عدم الدراية بالمتطلبات الدولية لقبول المقالات.
- عدم التمكن من فهم طريقة عمل البوابة الجزائرية asjp.
- عدم الأخذ بالمعايير الشكلية المفروضة من قبل المجلات المحكمة.
- عدم الإلمام بطرق توثيق المراجع.

التوصيات: خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- ✓ التطلع لشكاوي ومشاكل مختلف الأطراف الفاعلة بما فيها الباحثين بمختلف رتبهم بقطاع التعليم العالي وبيئته البحثية.
- ✓ وضع قطاع البحث العلمي في الجزائر من أهم الأولويات الوطنية ليصبح قطاعاً منتجا ومساهماً في التنمية المستدامة.

- ✓ وضع تشريعات جديدة لقطاع البحث العلمي في الجزائر مع ضرورة ربط قطاع التعليم العالي بمختلف الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق العمل).
- ✓ ضرورة تبني سياسة فعالة داعمة لبيئة الباحثين ومعززة لثقافته البحثية المتبناة، وهذا عن طريق تطوير سياسات البحث والنشر العلمي الذي يشترط احترام المعايير الدولية للنشر، بغية ضمان جودة البحث من جهة وتطوير مكانة الجامعة وطنيا ودوليا من جهة أخرى.
- ✓ التغلب على صعوبات النشر العلمي وتنشيط دور الجامعات والهيئات العلمية والبحثية في التنافس في مجال النشر العلمي.
- ✓ دراسة معوقات ومشاكل النشر العلمي للخروج بحلول فاعلة تخدم النشر العلمي.
- ✓ يجب على الباحث أن يضع تصورا للمجلة أو المجلات التي يريد أن يتوجه إليها لنشر بحثه عند الانتهاء من كتابته.
- ✓ على الباحث هنا أن يختار المجلة ذات المكانة والمصنفة والمعتمدة من قبل الوزارة، وتعتزف بها جامعاته لغرض الترقية والتثبيت أو المناقشة.

قائمة المراجع:

- 1- إحسان علي هلول (2011)، واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية، مجلة مركز بابل، العدد 2.
- 2- حفصة درويش، وزينة بن زيدان (2020)، رقمنة المجلات العلمية كآلية لتحسين جودة الأبحاث العلمية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، الجزائر: كلية الحقوق جامعة الجزائر1.
- 3- حليلة مولاي (2019)، تطور معايير التقييم العلمي للمنشورات العلمية الأكاديمية بالجزائر، الجودة والعوائق، المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، برلين-ألمانيا.
- 4- عبد الرزاق جنان صادق، حسن مرزة حمزة، ورشيد حميد مزيد (2013)، مشاكل النشر العلمي والتحكيم في المجلات العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل، العدد11، العراق.
- 5- عماد محمد فرحان (2019)، النشر العلمي في العراق المشكلات والصعوبات والحلول (دراسة تطبيقية لخمس كليات في خمس جامعات عراقية)، المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي برلين-ألمانيا.
- 6- فارس شاشة، وعائشة باية بلحاج (2019)، تقييم الإنتاج العلمي الجزائري في قاعدة البيانات "scopus"، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد3.
- 7- نبيل جاسم محمد (2017)، البحث العلمي في العراق الاشكاليات واستراتيجيات النهوض دراسة ميدانية في ستة جامعات عراقية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد3.
- 8- هنية شريف، وعائدة مصطفاوي (2019)، حماية المصنفات الرقمية كآلية لدعم النشر الالكتروني للمجلات العلمية، المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، برلين-ألمانيا.

إتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي - دراسة ميدانية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة -

ط.د. هدى ساكر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر

د. جلال الدين بوعطيط، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي بكلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية في جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي، معتمدين على الإستمارة في جمع المعلومات والبيانات، وتم توزيعها على عينة قدرت ب 40 أستاذًا تم إختيارهم بطريقة عشوائية متدرجة بين الطبقة والبسيطة، وبعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها بمختلف الأساليب الإحصائية الملائمة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك إتجاهات سلبية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإختيار الموضوع وإعداد الخطط، وبعد الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة.

- هناك إتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات.

وهذا ما يؤكد على عدم تحقق الفرضية العامة التي تقر بوجود آراء ذات طبيعة إيجابية لدى الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي. الكلمات المفتاحية: الإتجاهات، الأستاذ الجامعي، البحث العلمي، أخلاقيات البحث العلمي.

Abstract :

This study aims to know the attitudes of university professors towards the commitment of students of the Faculty of Social Sciences and Humanities to the standards of ethics of scientific research at the Faculty of Social Sciences and Humanities at the University of 20 August 1955 Skikda, where the descriptive approach was used, relying on the form to collect information and data, and it was distributed on a sample that was estimated B 40 professors were chosen randomly, graded between stratified and simple, and after collecting data, classifying and analyzing them using various appropriate statistical methods, the following results were reached:

-There are negative trends on the part of university professors towards the commitment of students of the College of Social Sciences and Humanities to the ethics related to choosing the topic and preparing plans, and following the ethics related to preparing the theoretical side and previous studies.

-There are positive trends on the part of university professors towards the commitment of students of the College of Social Sciences and Humanities to the ethics related to the procedures for applying the study and collecting data.

-This confirms that the general assumption that university professors have opinions of a positive nature has not been fulfilled regarding the commitment of students of the College of Social Sciences and Humanities to the ethics standards of scientific research.

Key words: attitudes, university professor, scientific research, scientific research ethics.

مقدمة:

تعتبر الجامعة نظام يتكون من مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها البعض والمتمثلة في الطالب، المنهج الدراسي، بالإضافة إلى الإدارة والأستاذ الجامعي فهي عبارة عن مؤسسة تعليمية أكاديمية منظمة لإكتساب المعارف، والتي تساهم في تحقيق التطور والرفق للمجتمعات، من خلال أدوارها المختلفة، حيث تعمل على نقل المعرفة ونشر الثقافة، بالإضافة إلى تدريب المتخصصين لشغل الوظائف الرئيسية في المجتمع، وإعداد الباحثين والقيام بالبحث العلمي، حيث يعد هذا الأخير إستقضاء منظم يهدف إلى إكتساب معارف جديدة وموثقة بعد الإختبار العلمي لها، فهو التحري الدقيق للهادف للكشف عن حقائق الأشياء ومكوناتها وأبعادها وعلاقتها ببعضها البعض ومساعدة الأفراد والمؤسسات على معرفة محتوى أو مضمون الظواهر التي تمثل أهمية معينة لديهم مما يساعدهم على حل مختلف المشكلات الملحة بواسطة إستخدام الأساليب العلمية المنطقية، وليكون البحث العلمي طريقاً للتنمية العامة لمختلف المؤسسات والإدارات (سفيان، 2020، ص 89)، لا بد من أن يكون متميزاً وجيداً ومحققاً للغرض الذي يتوخاه الباحث (طالب أو أستاذ) سواء كانت أطروحة أو بحثاً مقدم لمؤتمر أو مقالا للنشر في دورية علمية، كما ينبغي أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط والمستلزمات البحثية الأساسية التي تركز على إلتزام الباحث بجملة من المعايير الأخلاقية عند قيامه بهذه البحوث أهمها: الأمانة، الموضوعية والتواضع مما يعمل على تحقيق جودة البحث وتميزه (سهى، 2017، ص 130)، وهذه الورقة البحثية أتت لتوضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها فيما يلي:

- هل هناك إتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي؟

ومن خلال هذا السؤال الرئيس تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل هناك إتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإختيار الموضوع وإعداد الخطط؟

- هل هناك إتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة؟

- هل هناك إتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات؟

1.1. فرضيات الدراسة:**أ. الفرضية العامة:**

- هناك إتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي.

ب. الفرضيات الجزئية:

- هناك إتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإختيار الموضوع وإعداد الخطط.

- هناك إتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة.

- هناك إتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات.

2.1. أسباب إختيار الموضوع: من بين أهم المبررات التي دفعتني إلى إختيار هذا الموضوع ما يلي:

- الحاجة إلى القيام بالمزيد من الدراسات حول أخلاقيات البحث العلمي في ظل متطلبات جودة البحث العلمي بالجامعات الجزائرية من أجل إثرائها.
- حداثة الموضوع وجدته وقلة تناوله.

- محاولة معرفة آراء الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي.

3.1. أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية وأهداف دراستنا فيما يلي:

- تحديد أهم الأخلاقيات التي لا بد على الطلبة من الإلتزام بها في ظل متطلبات جودة البحث العلمي بالجامعات.
- محاولة توجيه إهتمام إدارات الكليات وبالخصوص كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية في الجامعة الجزائرية التعرف إلى الواقع الحالي عن مدى حاجة الطلبة للمساعدة في تطوير ذواتهم على الصعيدين البحثي والأخلاقي فيما يتعلق بكتابة البحوث العلمية.

- التعرف على آراء الأساتذة الجامعيين حول أهم الأخلاقيات التي يجب توافرها بالطلبة الجامعيين في ظل متطلبات جودة البحث العلمي.

- الإستفادة من نتائج دراستنا في تقديم إضافات للبحث العلمي ويمكن أن تكون بوابة للبحوث القادمة.

- إثراء البحث العلمي بدراسة ميدانية تتناول جانبا مهما من جوانب تحقيق جودة البحث العلمي.

- تقديم إقتراحات وتوصيات للإدارة الجامعية حول أهم السياسات التي يمكن أن تتبعها المؤسسة الجامعية للوصول إلى أخلاقيات البحث العلمي وبالتالي تحقيق جودة البحث العلمي.

4.1. تحديد مصطلحات الدراسة:

أ. مفهوم الإتجاهات النفسية الإجتماعية:

لغة:

- إن المعنى الأول أو أصل كلمة "الإتجاه" هو الوضع الذي يتخذه الفرد للقيام بنشاط ما، أو أنه الإستعداد الفيزيقي لأداء فعل معين. (وليم ووالاس، 1993، ص 87).

- الإتجاهات مشتقة من فعل إتجه، بمعنى هذا حذوه و سار على طريقه. (لويزة، 2010، ص 40)

إصطلاحا:

- عرفها جيبسون Gibson بأنها: "شعور أو حالة إستعداد ذهني إيجابية أو سلبية مكتسبة و منظمة من خلال الخبرة و التجربة و الذي يحدث تأثيرا محددًا في إستجابة الفرد نحو الناس و الأشياء و المواقف". (محمد، 2009، ص 354).

- كما عرفها بروفولد Bruvold بأنها: "رد فعل وجداني، إيجابي أو سلبي، نحو موضوع مادي أو مجرد أو نحو قضية مثيرة للجدل". (زين العابدين، 2000، ص 90).

يمكن تعريف الإتجاهات إجرائيا وحسب هاته الدراسة بأنها تقدير ذاتي يقوم به الأستاذ الجامعي، حيث يعكس إستجابة ثابتة نسبيا نحو أبعاد إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، من خلال الإجابة على البنود المتضمنة في المقياس تبعا لبدائل الإستجابة من أقصى درجات الموافقة إلى أقصى درجات المعارضة لمضمون العبارة وهي (موافق، محايد، غير موافق) يمكن ترجمتها إلى درجات تحدد نوع الإتجاه النفسي الذي يحمله الأستاذة نحو أبعاد إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي.

ب. تعريف الأستاذ الجامعي:

لغة:

- الأستاذ كلمة فارسية الأصل ومعناها الماهر في عمله وحرفته. (عبد الناصر، 2012، ص 54).

إصطلاحاً: ومن بين التعاريف نذكر ما يلي:

- عرفه جون ديوي John Dewey بأنه: "ذلك الشخص الذي يدرّب طلابه على استخدام الآلة العلمية وليس الذي يتعلم بالنيابة عنهم فهو الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاتي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة". (دلال وإيمان، 2013، ص2).

- وعرفه بران Bran بأنه: "مختص يستجيب لطلب إجتماعي، يتحكم إلى حد ما في المعرفة وكذلك المعرفة العلمية". (عبد الناصر، 2012، ص20).

وقد تم تعريف الأستاذ الجامعي إجرائياً وحسب هذه الدراسة على أنه الشخص الحاصل على شهادة ماجستير أو رسالة دكتوراه أو دراسات أعلى منها، حيث يعمل على إيصال المعلومات والمعارف إلى الطلبة بأساليب وتقنيات تماشى وخصائص الطلبة الذين يكتسبون المعلومة حيث يسهر على تنميتهم أخلاقياً وسلوكياً ومعرفياً.

ت. مفهوم البحث العلمي:

لغة: معناه لغة التمحيص والتفتيش أي بدل الجهد في موضوع معين ويطلق على الشخص المحب للبحث بالباحث.

إصطلاحاً:

- عرف بأنه: "عبارة عن تجميع منظم لكل المعلومات المتوفرة لدى كاتب البحث عن موضوع معين، وترتيبها بصورة جديدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاء ووضوح".

- كما عرف بأنه: "تقرير واف يقدمه باحث عن عمل تعهده و تتمه على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة، منذ كانت فكرة حتى صارت نتائجه مدونة ومؤيدة بالحجج والأسانيد". (عبد الله وعبد الكريم، 2020، ص 747)

وقد تم تعريف البحث العلمي إجرائياً وحسب هذه الدراسة على أنه محاولة منظمة ودقيقة لحل مشكلة معينة نعاني منها في حياتنا اليومية من خلال مجموعة من الطرق المقننة الموصلة للمعرفة والحقيقة الكاملة.

ث. مفهوم أخلاقيات البحث العلمي:

- عرفت بأنها: "قواعد بناء لضبط السلوك، وتستهدف تحديد الأفعال والعلاقات والسياسات التي ينبغي إعتبارها صحيحة أو خاطئة".

- كما عرفت بأنها: "المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القوانين والأعراف وفقاً للقواعد المعمول بها التي تلتزم بها الفئات المهنية المتخصصة". (فطيمة، 2019، ص339)

مما سبق يمكننا تعريف أخلاقيات البحث العلمي إجرائياً على أنها مجموعة من القوانين والمبادئ التي يجب أن يتقيد بها الباحث والطالب الجامعي خلال إعداده لبحث أو دراسة أو رسالة تخرج.

5.1. الدراسات السابقة:

أ. الدراسة الأولى لماهر فاضل القيسي وحسين باسلامة وسليمان فرج عزون(2001):

بعنوان مستوى الوعي بأخلاقيات البحث العلمي (دراسة ميدانية لأعضاء هيئة التدريس في كليتي الآداب والتربية/عدن)،

حيث أجريت الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في الكليتين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- مستوى وعي الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية لم يصل بعد إلى مدها المطلوب.

- تدني مستوى وعي الباحثين وإدراكهم للمجال الأخلاقي للباحث من القضايا المنهجية للبحث.

- ميل الإتجاه العام للباحثين نحو التأكيد على الخصائص الأخلاقية التي ينبغي أن يتمتع بها الباحث العلمي.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي تبعاً لمتغيرات الكلية، الجنس،

اللقب العلمي والمؤهل العلمي.

ب. الدراسة الثانية لحسين الخطاب(2017):

بعنوان واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته دراسة ميدانية لدى عينة من الأساتذة وطلبة ما بعد التدرج، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية وعوائقه لدى الأساتذة وطلبة ما بعد التدرج حيث طبقت الدراسة على عينة بلغت 60 أستاذا وطالبا في طوري الماجستير والدكتوراه، وقد تم إختيارهم بطريقة قصدية بين مختلف جامعات الوطن، حيث إعتمد على المنهج الوصفي وتم إستعان بالإستمارة كأداة لجمع البيانات وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- أقر أفراد عينة الدراسة أن البحث العلمي في الجزائر يواجه جملة من المعوقات المادية والشخصية.

- المعوقات المادية أشد إعاقة وتأثيرا على الأساتذة وطلبة ما بعد التدرج في البحث العلمي.

ت. الدراسة الثالثة لسفيان زهواني (2020):

بعنوان واقع إعداد مذكرات التخرج في ظل أخلاقيات البحث العلمي عند طلبة الماستر بمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة البويرة في ظل أخلاقيات البحث العلمي، حيث أجريت الدراسة على طلبة ماستر بمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية والبالغ عددهم 30 طالب، تم إختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، وتم جمع البيانات من خلال الإستمارة، وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم إحترام بعض مبادئ الأمانة العلمية خلال تحديد المواضيع الخاصة بمذكرات التخرج عند طلبة الماستر.

- عدم مراعاة الطلبة لبعض معايير الأمانة خلال إستعمالهم للمراجع والدراسات المرتبطة بدراساتهم.

- هناك بعض التجاوزات والإنحرافات في إعداد مذكرات التخرج التي تتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

مما سبق نستخلص بأن هذه الدراسات تتفق مع دراستنا في المنهج المستخدم (المنهج الوصفي)، وفي وسيلة جمع البيانات (الإستمارة)، وإختلفت في نوع العينة ومجتمعها الأصلي، بالإضافة إلى الجانب النظري والأهداف التي أجريت من أجلها الدراسة، وتم الإستفادة منها في النتائج التي توصلت إليها لدعم نتائج دراستنا في فصل عرض وتحليل النتائج، وفي إختيار المنهج والأداة المناسبة لدراستنا.

2. الجانب التطبيقي

1.2. تحديد حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية للدراسة: تمت الدراسة بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

ب. الحدود الزمانية للدراسة: أجريت الدراسة بتاريخ 15/12/2020 إلى غاية أواخر شهر ديسمبر أي بتاريخ 31/12/2020.

ج. الحدود البشرية للدراسة: أجريت الدراسة على عينة بلغ عددها 40 أستاذا.

2.2. المنهج المستخدم: تماشيا مع أهداف وطبيعة موضوع الدراسة فقد تناولنا دراسة إستكشافية نحاول من خلالها إلى معرفة إتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بأخلاقيات البحث العلمي، هذا ما دفعنا إلى إستخدام المنهج الوصفي.

3.2. مجتمع الدراسة: يبلغ عدد مجتمع الدراسة في كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية (138) أستاذا يتوزعون على الأقسام الأربعة (قسم علم النفس، قسم العلوم الإنسانية، قسم الإعلام والإتصال، قسم العلوم الإجتماعية) والجدول التالي سيوضح عدد الأساتذة في كل قسم من الأقسام:

جدول رقم (1) يوضح عدد الأساتذة في كل قسم من الأقسام

| قسم علم النفس | قسم العلوم الإجتماعية | قسم العلوم الإنسانية | قسم الإعلام والاتصال | المجموع |
|---------------|-----------------------|----------------------|----------------------|---------|
| 40 | 48 | 27 | 23 | 138 |

نلاحظ من خلال الجدول بأن قسم العلوم الإجتماعية يضم أكبر عدد من الأساتذة بلغت 48 أستاذا ويمكن أن يعود هذا إلى عدد الطلبة الكبير في السنة الأولى باعتبارها السنة القاعدية، ثم تليها قسم علم النفس بقيمة قدرت ب 40 أستاذا، ثم يأتي قسم العلوم الإنسانية بقيمة بلغت 27 أستاذا وفي الأخير يأتي قسم الإعلام والاتصال بقيمة 23 أستاذا وهذا التباين في عدد الأساتذة الموجودة في كل قسم يمكن أن نرجعه إلى عدد التخصصات على مستوى الماستر وليسانس الموجودة في كل قسم. 4.2. عينة الدراسة: نظرا لعدم قدرتنا على دراسة المجتمع ككل نتيجة كبر حجمه وصعوبة الوصول إليه أخذنا عينة تمثل المجتمع الأصلي، حيث تكونت العينة من (40) أستاذا بما يمثل نسبة 28.99% من المجتمع الأصلي وقد تم إختيارها بدءا من الطريقة العشوائية التطبيقية إلى الطريقة العشوائية البسيطة، والجدول التالي يوضح حجم العينة المنتقاة للدراسة:

جدول رقم (2) يوضح حجم العينة المنتقاة للدراسة

| الأقسام | العدد | النسبة المئوية (%) | العينة | النسبة المئوية (%) |
|-----------------------|-------|--------------------|--------|--------------------|
| قسم علم النفس | 40 | 28.99% | 11 | 27.5% |
| قسم العلوم الإجتماعية | 48 | 34.78% | 14 | 35% |
| قسم العلوم الإنسانية | 27 | 19.56% | 8 | 20% |
| قسم الإعلام والاتصال | 23 | 16.66% | 7 | 17.5% |

من خلال الجدول يمكننا القول بأن قسم العلوم الإجتماعية يمثل أكبر نسبة حيث قدرت ب 35% وتقابلها عينة بلغ عددها 14 أستاذا، ثم يليها قسم علم النفس ب 11 أستاذا بنسبة 27.5%، ثم يأتي قسم العلوم الإنسانية بنسبة 20% حيث بلغ عدد العينة 08 أستاذة وفي الأخير يحصل قسم الإعلام والاتصال على أقل نسبة قدرت ب 17.5% التي تقابلها عينة بلغ عددها 07 أستاذة.

5.2. أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد على الإستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات وهذا يعود لكبر حجم العينة، وعدم القدرة على إجراء مقابلة مع كافة أفراد العينة بالإضافة إلى محدودية الوقت وطبيعة الموضوع المراد دراسته، وإنطلاقا من مشكلة بحثنا فقد تضمنت الإستمارة محور واحد وقد قسم إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:

- البعد الأول: يتمحور حول الأخلاقيات المتعلقة بإختيار موضوع الدراسة وإعداد الخطة الذي يضم 6 بنود، من البند "1" إلى البند "6".

- البعد الثاني: يتمحور حول الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة والذي يتكون من 6 بنود، من البند "7" إلى البند "12".

- البعد الثالث: يتمحور حول الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات والذي يتكون من 6 بنود من البند "13" إلى البند "18".

وقد تم إستخدام مقياس ليكرت الثلاثي الذي يتضمن عبارات متدرجة بين موافق، محايد، غير موافق ولقد أعطيت لكل منها درجات كالتالي 3، 2، 1، على الترتيب في حالة ما تكون البنود ذات طبيعة إيجابية أما في حالة ما تكون البنود ذات طبيعة سلبية نعطي للعبارات موافق، محايد، غير موافق الدرجات التالية 1، 2، 3، على الترتيب.

أ. صدق الإستمارة:

للتحقق من صدق الإستمارة عرضت في صورتها الأولية على محكم واحد، أستاذ محاضر صنف أ بقسم علم النفس بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، وهذا ضمن الصدق الظاهري الذي يعد نوع من أنواع الصدق، وذلك بهدف إفادتنا ببعض الملاحظات حول مدى صدقها وكفاءتها في قياس متغير الدراسة وفي ضوء الملاحظات المقدمة ضمن إطار الصدق الظاهري تم إدخال

التعديلات الضرورية واللازمة، أما فيما يخص الصدق الذاتي (الكمي) فقد قمنا بجدر تربيعي للثبات، وبعد القيام بالعملية الحسابية قدر صدق الإستمارة ب 0.96 وهي درجة عالية، تدل على أن الإستمارة تقيس فعلا ما أعدت لأجله.
ب. ثبات الإستمارة:

في هذه المرحلة تم قياس ثبات الإستمارة من خلال عرضها على عينة عشوائية تكونت من (10) أساتذة وفقا لمعامل ألفا كرومباخ الذي يقيس الإتساق الداخلي، وقد تم إستخدام الرزنامة الإحصائية في العلوم الإجتماعية (spss)، و بعد تطبيق العملية الحسابية تحصلنا على درجة قدرت ب (0.92) وهي قيمة عالية، تدل على أن الأداة المستخدمة تحظى بدرجة ثبات قوية وتتمتع بخصائص الإختبار الجيد.

6.2. أساليب تحليل البيانات: لقد تم الإعتماد في دراستنا على أسلوبين في تحليل البيانات وهما كالآتي:

- الأسلوب الكمي: وهو الأسلوب الذي نستخدم فيه النسب المئوية والتكرارات لوصف خصائص العينة ووصف طبيعة آراء الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بأخلاقيات البحث العلمي من حيث كونها موجبة أو سالبة أو محايدة، قوية أو ضعيفة لأفراد العينة، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي كقياس للنزعة المركزية.
- الأسلوب الكيفي: ويعتمد هذا الأسلوب على الجانب الوصفي في التحليل والتعليق على النتائج.

3. عرض وتحليل النتائج:

1.3. عرض النتائج على ضوء الفرضيات:

أ. إستجابة أفراد العينة حول بعد الأخلاقيات المتعلقة بإختيار الموضوع وإعداد الخطة:

الجدول رقم (3) يوضح إستجابة أفراد العينة حول بعد الأخلاقيات المتعلقة بإختيار الموضوع وإعداد الخطة

| المتوسط الحسابي | المجموع | معارض | | محايد | | موافق | | العبارات | |
|-----------------|---------|-----------------------------|----|-------|---|-------|----|---|--|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 1.25 | 40 | 87.5 | 35 | 0 | 0 | 12.5 | 5 | 1. إختيار موضوعات دراستهم بناء على قيمتها العلمية | |
| 1.50 | 40 | 75 | 30 | 0 | 0 | 25 | 10 | 2. الإشارة إلى الدراسات السابقة في دراسة نفس المشكلة. | |
| 1.50 | 40 | 25 | 10 | 0 | 0 | 75 | 30 | 3. إختيار موضوعات تكررت دراستها لوجود فائدة شخصية تبر ذلك. | |
| 1.73 | 40 | 50 | 20 | 12.5 | 5 | 37.5 | 15 | 4. إعداد خطط دراستهم بعد الإطلاع الكافي على جوانب الموضوع المتعلق بالبحث. | |
| 1.95 | 40 | 50 | 20 | 20 | 2 | 30 | 18 | 5. إعدادهم لخطة دراستهم بمعايير المنهج العلمي وإجراءاته. | |
| 1.2 | 40 | 90 | 36 | 0 | 0 | 10 | | 6. الإعتماد على جهدهم الذاتي في إعداد خطة الدراسة بدلا من الإعتماد كلياً أو جزئياً على خطط بحوث مشابهة سابقة. | |
| 1.52 | | المتوسط الحسابي العام للبعد | | | | | | | |

التعليق: إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال قراءتنا للجدول رقم (03) هو أن أغلبية أفراد العينة كانت لديهم إتجاهات سلبية حول بنود بعد الأخلاقيات المتعلقة بإختيار الموضوع وإعداد الخطة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العبارة رقم (1) حيث أكدت نسبة 87.5% من أفراد مجتمع الدراسة أن إختيار الطلبة لموضوعات دراستهم لا يكون بناء على قيمتها العلمية

بل يكون إختياراً عشوائياً ويمكن أن يعود هذا إلى قصر مدة إختيار الطالب لموضوعه ولعدم إحتكاكه بالمؤسسات والشركات مما يجعله بمعزل عن أهم المواضيع، ويمكن الإشارة هنا أن قيمة المتوسط الحسابي المنخفضة (1.25) لهذا البند أكدت على الإلتجاه السلبي في إستجابة أفراد العينة، كما نجد من خلال محتوى العبارة رقم (2) و(3) بأن 75% من أفراد مجتمع الدراسة يرون بأن أغلبية الدراسات السابقة المستخدمة من قبل الطلبة ليست لها علاقة بدراساتهم، كما أنهم يختارون موضوعات مكررة من أجل فائدتهم الشخصية حيث قدر المتوسط الحسابي لهذين البندين ب 1.50 الذي يعبر عن سلبية الإستجابة، كما تشير نتائج العبارة رقم (4) بأن 50% من أفراد العينة يرون بأنه الطلبة لا يطلعون بشكل كافي حول جوانب الموضوع المراد دراسته عند إعدادهم لخططهم ما ينعكس سلبياً عند تطبيقهم للدراسة ما قد يدفعهم في بعض الأحيان إلى تغيير موضوع الدراسة أو إلى التلاعب بنتائج الدراسة، وسلبية الإستجابة لهذا البند تعبر عنه قيمة المتوسط الحسابي التي قدرت ب 1.73، ومن خلال البند رقم (5) أكدت ما نسبته 50% من أفراد العينة أنهم يعارضون على محتوى هذا البند حيث يرون بأن الطلبة عند إعدادهم لخطه دراستهم لا يلتزمون بمعايير المنهج العلمي وإجراءاته وقد يرجع هذا لعدم إلمامهم بأساسيات البحث العلمي أو لعدم تلقيهم للتكوين اللازم الذي يكسبهم كما معرفياً، وما يعكس سلبية الإستجابة هو قيمة المتوسط الحسابي 1.95، كما نجد ما نسبته 90% أي أغلبية أفراد العينة يقرون بأن الطلبة لا يعتمدون على جهودهم الذاتي في إعداد خطة الدراسة بل يعتمدون كلياً أو جزئياً على خطط بحوث سابقة مشابهة وما يعكس سلبية الإستجابة على محتوى البند رقم (6) من طرف مفردات العينة قيمة المتوسط الحسابي التي قدرت ب 1.2.

وعليه ومن خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (03) يمكن تلخيص آراء الأساتذة الجامعيين حول بعد الأخلاقيات المتعلقة بإختيار الموضوع وإعداد الخطة فيما يلي :

- يختار الطلبة مواضيع دراستهم على أسس شخصية وبطريقة عشوائية دون الإعتماد على أسس علمية.

- يستخدم الطلبة الجامعيين دراسات سابقة ليست لها علاقة بمشكلة دراستهم.

- إختيار الطلبة موضوعات روتينية مكررة ومستهلكة.

- الخطط التي أعدت من قبل الطلبة لا تتماشى مع معايير المنهج العلمي وإجراءاته، كما أنها لم تلم بجوانب الدراسة.

ومن خلال إستجابات أفراد العينة على بعد الأخلاقيات المتعلقة بإختيار موضوع الدراسة وإعداد الخطة تبين لنا بأن جل نتائج المتوسط الحسابي الذي قدر ب 1.52 كانت أقل من المتوسط الحسابي المجدول الذي قدر ب (2) وهذا ما يعبر على أن هناك آراء ذات طبيعة سلبية لدى الأساتذة الجامعيين نحو هذا البعد.

ب. إستجابة أفراد العينة حول بعد الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة:

الجدول رقم (4) يوضح إستجابة أفراد العينة حول بعد الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة

| المتوسط الحسابي | المجموع | معارض | | محايد | | موافق | | العبارات |
|-----------------|---------|-------|----|-------|---|-------|----|--|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 2.33 | 40 | 30 | 12 | 7.5 | 3 | 62.5 | 25 | 7. جمع المادة العلمية والدراسات السابقة وتحليلها بناء على درجة صلتها بموضوع الدراسة. |
| 1.25 | 40 | 85 | 34 | 5 | 2 | 10 | 4 | 8. ضمان النصوص المقتبسة في الإطار النظري دون تعديل منهم بقصد إيجاد علاقة بينها وبين موضوع الدراسة. |
| 1.25 | 40 | 87.5 | 35 | 0 | 0 | 12.5 | 5 | 9. الدقة في جمع الإطار النظري والدراسات السابقة وتحليلها. |
| 1.55 | 40 | 72.5 | 29 | 0 | 0 | 27.5 | 11 | 10. توثيق كل ما ينقلونه عن الآخرين الذين سبقوهم في دراسة الموضوع. |

| | | | | | | | | |
|------|-----------------------------|------|----|---|---|------|----|--|
| 1.35 | 40 | 82.5 | 33 | 0 | 0 | 17.5 | 7 | 11. الإبتعاد عن محاولة سرقة أجزاء من بحوث الآخرين وإستخدامها في موضوع بحثهم. |
| 2.55 | 40 | 22.5 | 9 | 0 | 0 | 77.5 | 31 | 12. الحرص على تنوع مصادر المعلومات التي يجمعها للإطار النظري. |
| 1.71 | المتوسط الحسابي العام للبعد | | | | | | | |

التعليق: تشير إستجابة أفراد العينة على بعد الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة الموضحة في الجدول رقم (04) بأن هناك إتجاهات إيجابية حول محتوى العبارة رقم (7) وهذا ما توضحه قيمة المتوسط الحسابي 2.33 حيث نجد 62.5% من أفراد مجتمع الدراسة يقرون بأن جمع المادة العلمية والدراسات السابقة وتحليلها من قبل الطلبة يكون بناء على درجة صلتها بموضوع الدراسة، أما بالنسبة للعبارة رقم (8) فإن 85% من مفردات العينة إعتبرت أن النصوص المقتبسة في الإطار النظري يتم تعديلها وهذا بقصد إيجاد علاقة بينها وبين موضوع دراستهم ويمكن أن يعود هذا لعدم إدراكهم بطريقة البحث عن المراجع أو لصعوبة الوصول إليها، وقيمة المتوسط الحسابي تعبر عن إيجابية الإستجابة 1.25، كما تتفق فئة البحث بنسبة عالية 87.5% على عدم تحلي الطلبة بالدقة في جمع الإطار النظري والدراسات السابقة وتحليلها، وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي المتعلق بالعبارة رقم (9) حيث قدر ب 1.25 الذي يعبر عن سلبية الإستجابة، كما نلاحظ عدم تحلي الطلبة بالأمانة العلمية عند توثيق المعلومات المقتبسة من دراسات أخرى وهذا ما أكدته إجابات فئة البحث على العبارة رقم (10) التي بلغت نسبة 72.5% وهذا ما يعبر عنه قيمة المتوسط الحسابي 1.55 الذي يبرز سلبية الإستجابة على هذه العبارة، كما نلاحظ في العبارة رقم (11) إتفاق فئة البحث بنسبة 82.5% على أن الطلبة يحاولون سرقة أجزاء من بحوث الآخرين وإستخدامها في موضوع بحثهم وهذا قد يعبر عن تدني مستوى المسؤولية والأمانة العلمية لدى الطلبة والجدية في العمل، وتجسد هذا الطرح من خلال قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 1.35 والذي يعبر عن سلبية الإستجابة، فيما يجمع أفراد مجتمع البحث على العبارة رقم (12) بنسبة قدرت ب 77.5% على حرص الطلبة على تنوع مصادر المعلومات التي يجمعها للإطار النظري، وقيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة قدر ب 2.55 وهي تصب في سياق الإستجابة الإيجابية لفئة البحث.

وعليه ومن خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (04) يمكن تلخيص آراء الأساتذة الجامعيين حول بعد الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة فيما يلي:

- جمع المادة العلمية والدراسات السابقة وتحليلها من قبل الطلبة يكون بناء على درجة صلتها بموضوع دراستهم.
- تعديل النصوص المقتبسة في الإطار النظري وهذا بقصد إيجاد علاقة بينها وبين موضوع دراستهم.
- عدم تحلي الطلبة بالدقة والأمانة العلمية في جمع الإطار النظري والدراسات السابقة وتحليلها وتوثيق المعلومات المقتبسة.
- حرص الطلبة على تنوع مصادر المعلومات التي يجمعها للإطار النظري.

ومن خلال إستجابات أفراد العينة على بعد الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة تبين لنا بأن جل نتائج المتوسط الحسابي التي قدرت ب 1.71 كانت أقل من المتوسط الحسابي المجدول الذي قدر ب (2) وهذا ما يعبر على أن هناك آراء ذات طبيعة سلبية لدى الأساتذة الجامعيين نحو هذا البعد.

ت. إستجابة أفراد العينة حول بعد الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات:

الجدول رقم (5) يوضح إستجابة أفراد العينة حول بعد الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات

| المتوسط الحسابي | المجموع | معارض | | محايد | | موافق | | العبارات |
|-----------------|-----------------------------|-------|----|-------|---|-------|----|--|
| | | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 2.60 | 40 | 20 | 8 | 0 | 0 | 80 | 32 | 13. إختيار منهجية الدراسة المناسبة لطبيعة الدراسات التي يقومون بها. |
| 2.25 | 40 | 37.5 | 15 | 0 | 0 | 62.5 | 25 | 14. الدقة عند إختيار أدوات الدراسة وبنائها. |
| 2.15 | 40 | 37.5 | 15 | 10 | 4 | 52.5 | 21 | 15. الحفاظ على طريقة تطبيقهم لأدوات الدراسة على سرية المعلومات وخصوصية أفراد الدراسة |
| 2.13 | 40 | 35 | 14 | 17.5 | 7 | 47.5 | 19 | 16. إختيار عينة الدراسة حسب الضوابط المنهجية للبحث العلمي. |
| 1.70 | 40 | 62.5 | 25 | 5 | 2 | 32.5 | 13 | 17. إجراء إختبارات الصدق والثبات اللازمة لأداة الدراسة وفق ضوابط منهجية البحث العلمي. |
| 1.53 | 40 | 72.5 | 29 | 2.5 | 1 | 25 | 10 | 18. الحرص على أن تكون إجراءات تطبيق الدراسة غير مؤثرة سلباً أو إيجاباً على إستجابات أفراد الدراسة. |
| 2.06 | المتوسط الحسابي العام للبعد | | | | | | | |

التعليق: إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال قراءتنا للجدول رقم (05) هو أن أغلبية أفراد العينة كانت لديهم إتجاهات إيجابية حول بنود بعد الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال العبارة رقم (13) حيث أكدت نسبة 80% من أفراد فئة البحث بأن الطلبة يختارون منهجية الدراسة المناسبة لطبيعة الدراسات التي يقومون بها، ويمكن الإشارة هنا أن قيمة المتوسط الحسابي المرتفعة (2.60) لهذا البند أكدت على الإتجاه الإيجابي في إستجابة أفراد العينة، كما نجد من خلال محتوى العبارتين رقم (14) و (15) بأن 62.5% و 52% من أفراد مجتمع الدراسة يرون بأن الطلبة يتحلون بالدقة عند إختيار أدوات الدراسة وبنائها كما أنهم يحرصون على سرية المعلومات وخصوصيات أفراد الدراسة، حيث قدر المتوسط الحسابي لهذين البندين ب 2.25 و 2.15 على الترتيب الذي يعبر عن إيجابية الإستجابة، كما تشير نتائج العبارة رقم (16) بأن 47.5% من أفراد العينة يقرون بأن الطلبة يختارون عينة الدراسة حسب الضوابط المنهجية للبحث العلمي، وإيجابية الإستجابة لهذا البند تعبر عنه قيمة المتوسط الحسابي التي قدرت ب 2.13، ومن خلال البند رقم (17) أكدت ما نسبته 62.5% من أفراد العينة بأن الطلبة لا يلتزمون بضوابط منهجية البحث العلمي عند إجراء إختبارات الصدق والثبات اللازمة وسلبية الإستجابة لهذا البند تعبر عنه قيمة المتوسط الحسابي التي قدرت ب 1.70، أما بالنسبة للبند رقم (18) فذهبت ما نسبته 72.5% من أفراد مجتمع الدراسة إلى أن الطلبة لا يحرصون على أن تكون إجراءات تطبيق الدراسة غير مؤثرة سلباً أو إيجاباً على إستجابات أفراد الدراسة. وما يعبر عن سلبية الإستجابة قيمة المتوسط الحسابي التي تقدر ب 1.53.

وعليه ومن خلال البيانات المعروضة في الجدول رقم (05) يمكن تلخيص آراء الأساتذة الجامعيين حول بعد إجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات فيما يلي:

- يحرص الطلبة على إختيار منهجية الدراسة المناسبة لطبيعة الدراسات التي يقومون بها.
- يتحلون الطلبة بالدقة عند إختيار أدوات الدراسة وبنائها كما أنهم يحرصون على سرية المعلومات وخصوصية أفراد الدراسة.
- يلتزم الطلبة بالضوابط المنهجية للبحث العلمي عند إجراءهم لإختبارات الصدق والثبات اللازمة.
- لا يحرص الطلبة على أن تكون إجراءات تطبيق الدراسة مؤثرة سلباً أو إيجاباً على إستجابات أفراد الدراسة.

ومن خلال إستجابات أفراد العينة على بعد إجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات تبين لنا بأن جل نتائج المتوسط الحسابي والتي قدرت ب 2.06 كانت أعلى من المتوسط الحسابي المجدول الذي قدر ب (2) وهذا ما يعبر على أن هناك آراء ذات طبيعة إيجابية لدى الأساتذة الجامعيين نحو هذا البعد.

2.3. التحليل العام: بعد حساب آراء الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإنسانية عند أوزان الموافقة الثلاث وتطبيق الأساليب الإحصائية لكل فرضية وباستقراء الجداول وتحليلها وترجمتها جاءت نتائج دراستنا كالتالي:

- فيما يخص آراء الأساتذة الجامعيين نحو بعد الأخلاقيات المتعلقة بإختيار موضوع الدراسة وإعداد الخطة، نجد وبحسب إستجابات فئة البحث ما يلي :

أن هناك إتجاهات ذات طبيعة سلبية نحو بعد الأخلاقيات المتعلقة بإختيار موضوع الدراسة وإعداد الخطة، حيث أكدت نسبة 90% أي أغلبية فئة البحث على عدم إعتقاد الطلبة على جهدهم الشخصي في إعداد خطة الدراسة بل يعتمدون على خطط وبحوث مشابهة، كما أشارت عينة الدراسة إلى أن الطلبة يختارون موضوعات تكررت دراستها لوجود فائدة شخصية بالإضافة إلى تناولهم لدراسات سابقة ليست لها علاقة بدراساتهم وهذا ما عبرت عنه نسبة 75%، كما أقرروا بأن موضوعات دراستهم لا يتم إختيارها على أسس علمية بل تكون بطرق عشوائية بنسبة قدرت ب 96% من فئة البحث ويمكن أن نسند هذا التهاون من قبل الطلبة إلى عدم وعيهم بأخلاقيات البحث العلمي بالإضافة إلى تدني مستوى إدراكهم للمجال الأخلاقي، وهذا ما يتماشى مع دراسة ماهر فاضة القيسي وحسن باسلامة وسليمان بنعزوز (2001) بعنوان مستوى الوعي بأخلاقيات البحث العلمي (دراسة ميدانية لأعضاء هيئة التدريس في كليتي الآداب والتربية/عدن)، التي توصلت إلى أن مستوى وعي المبحوثين بأخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية لم يصل بعد إلى مدها المطلوب بالإضافة إلى تدني مستوى وعي المبحوثين وإدراكهم للمجال الأخلاقي للباحث مما دفع عينة الدراسة إلى ميلهم نحو التأكيد على الخصائص الأخلاقية التي ينبغي أن يتمتع بها الباحث العلمي، أو إلى جملة المعوقات التي يواجهها الطالب الجامعي عند إعداده للبحث العلمي كعدم توفر الإمكانيات المادية والشخصية التي بدورها تنعكس على جودة ونوعية أداءه وهذا ما توصلت إليه دراسة خطاب حسين (2017) بعنوان واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته دراسة ميدانية لدى عينة من الأساتذة وطلبة ما بعد التدرج، حيث أقرت عينة الدراسة بأن البحث العلمي في الجزائر يواجه جملة من المعوقات المادية والشخصية وتعد الجانب المادية أشد إعاقة وتأثيرا على الأساتذة وطلبة ما بعد التدرج في البحث العلمي.

- أما فيما يخص آراء الأساتذة الجامعيين نحو بعد الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة، نجد وبحسب إستجابات فئة البحث ما يلي:

هناك إتجاهات سلبية نحو هذا البعد، حيث أكدت نسبة 87.5% أي أغلبية فئة البحث على عدم إلتزام الطلبة بالدقة عند جمع الإطار النظري والدراسات السابقة، كما أنهم لا يضمنون النصوص المقتبسة في الإطار النظري دون تعديل منهم بقصد إيجاد علاقة بينها وبين موضوع الدراسة، كما أقرت ما نسبته 72.5% من عينة البحث بأنهم لا يوثقون كل ما ينقلونه من الدراسات والبحوث السابقة بل يحاولون سرقة أجزاء من هذه البحوث وإستخدامها في موضوع بحثهم، وهذا ما يعكس تدني الجانب الأخلاقي والديني لدى طلبة العلوم الإجتماعية والإنسانية كما أنهم غير مسؤولين ولا يتحلون بالأمانة العلمية وهذا ما أشارت إليه دراسة زهواني سفيان (2020) بعنوان واقع إعداد مذكرات التخرج في ظل أخلاقيات البحث العلمي عند طلبة الماستر بمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة البويرة في ظل أخلاقيات البحث العلمي حيث أقرت بأن طلبة الماستر لا يحترمون بعض مبادئ الأمانة العلمية خلال تحديد المواضيع الخاصة بمذكرات التخرج كما أنهم لا يراعون لبعض معايير الأمانة خلال إستعمالهم للمراجع والدراسات المرتبطة بدراساتهم.

- فيما يخص آراء الأساتذة الجامعيين نحو بعد الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات، نجد وبحسب إستجابات فئة البحث ما يلي:

هناك اتجاهات إيجابية نحو هذا البعد، حيث أقرت ما نسبته 80% من فئة البحث على أن الطلبة يحرصون على إختيار المنهجية المناسبة لطبيعة الدراسة التي يقومون بها، كما أكدت فئة البحث بنسبة 62.5% على دقة الطلبة عند إختيارهم أدوات الدراسة وبنائها، بالإضافة إلى حفاظهم على طريقة تطبيقهم لأدوات البحث وعلى سرية وخصوصية أفراد الدراسة، ويمكن أن نرجع هذه الإستجابة الإيجابية إلى صعوبة التلاعب بهذا البعد لكونه يمثل للدقة ويكون تحت مراقبة المشرف وتوجيهاته، و مما سبق يمكننا تلخيص نتائج دراستنا فيما يلي:

- بالنسبة للفرضية الجزئية (01): رفض الفرضية الجزئية التي تقر بأن هناك آراء ذات طبيعة إيجابية لدى الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإختيار موضوع الدراسة وإعداد الخطة وقبول الفرضية البديلة التي تمحورت حول وجود آراء ذات طبيعة سلبية لدى الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإختيار موضوع الدراسة وإعداد الخطة.

- بالنسبة للفرضية الجزئية (02): رفض الفرضية الجزئية التي تقر بأن هناك آراء ذات طبيعة إيجابية لدى الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة وقبول الفرضية البديلة التي تمحورت حول وجود آراء ذات طبيعة سلبية لدى الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة.

- بالنسبة للفرضية الجزئية (03): تحقق الفرضية الجزئية التي تقر بأن هناك آراء ذات طبيعة إيجابية لدى الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات. ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن المتوسط الحسابي الكلي للفرضية العامة (1.76) كان أقل من المتوسط الحسابي المجدول الذي قدر ب (2) الفرضية العامة وبالتالي لم تتحقق الفرضية العامة والتي تقر بوجود آراء ذات طبيعة إيجابية لدى الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات البحث العلمي.

خاتمة الدراسة:

لقد قمنا في هذه الدراسة إلى معرفة آراء الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات البحث العلمي بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، وذلك من خلال تصميم إستبانة تقيس أخلاقيات البحث العلمي، حيث قسمت إلى ثلاث أبعاد أساسية (بعد الأخلاقيات المتعلقة بإختيار الموضوع وإعداد الخطة، بعد الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة بعد الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات)، وبعد إتباع الخطوات البحثية وجمع وتقرير البيانات وإستقراءها تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك اتجاهات سلبية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإختيار الموضوع وإعداد الخطط.

- هناك اتجاهات سلبية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإعداد الجانب النظري والدراسات السابقة.

- هناك اتجاهات إيجابية من قبل الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات.

- وهذا ما يؤكد على عدم تحقق الفرضية العامة التي تقر بوجود آراء ذات طبيعة إيجابية لدى الأساتذة الجامعيين نحو إلتزام طلبة كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بمعايير أخلاقيات البحث العلمي.

الإقتراحات والتوصيات:

- ضرورة التأكيد على وجود مقرر يتعلق بأخلاقيات البحث العلمي في البرامج الأكاديمية.

- تسليط الضوء على الطلبة وضرورة الاهتمام بهم من خلال إختيارهم وإعدادهم وتدريبهم وتأهيلهم في البحث العلمي.
- إيجاد دوريات علمية لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي.
- زيادة الرقابة العلمية على البحوث.
- توسيع الاهتمام بأخلاقيات البحث العلمي من خلال وسائل الإعلام.
- تقنين البحث العلمي وفرض عقوبات على من يتجاوز أخلاقيات البحث العلمي.
- تطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس بحيث تعنى بتنمية الثقافة البحثية لدى الطلبة.

قائمة المراجع:

- عبد الله زباني وعبد الكريم بوحميده (2020)، دور أخلاقيات البحث العلمي وتأثيرها على جودة البحوث العلمية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02.
- حسين خطاب (2017)، واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته دراسة ميدانية لدى عينة من الطلبة والأساتذة ما بعد التدرج، مجلة روافد، العدد 02.
- دلال سلامي وإيمان عزي (2013)، تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، المجلد 06، العدد 03.
- زين العابدين درويش (2000)، علم النفس الإجتماعي (أسسه وتطبيقاته)، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، مصر.
- سفيان زهواني (2020)، واقع إعداد مذكرات التخرج في ظل أخلاقيات البحث العلمي عند طلبة الهاستر معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية جامعة البويرة نموذجاً، مجلة الراصد العلمي، المجلد 07، العدد 02.
- سهى حمزاوي (2017)، الإلتزام الأخلاقي للباحث السبيل لتحقيق جودة وتميز البحث العلمي، كتاب أعمال الملتقى المشترك الأمانة العلمية، الجزائر.
- عبد الناصر سناني (2012)، صعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في السنوات الأولى من مسيرته المهنية، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- فطيمة سايج (2019)، أخلاقيات البحث العلمي وجريمة السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية جامعة الجزائر نموذجاً، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، المجلد 02، العدد 01.
- لويذة مسعودي (2010)، إتجاهات الطلبة نحو إستخدام الإنترنت في تحقيق التعليم الذاتي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر.
- ماهر فاضل القيسي وحسين باسلامة وسليمان فرج عزون (2001)، مستوى الوعي بأخلاقيات البحث العلمي (دراسة ميدانية لأعضاء هيئة التدريس في كليتي الآداب والتربية/عدن)، مجلة كليات التربية، المجلد 03، العدد 01.
- محمد الصيرفي (2009)، الموسوعة العلمية للسلوك التنظيمي، المكتب الجامعي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- وليم لامبرت ووالاس لامبرت (1993)، علم النفس الإجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت.

معوقات البحث العلمي: من وجهة نظر الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية

Obstacles to scientific research from the viewpoint of academics in Palestinian universities

د. حاتم محمد سعدالله. دكتوراه في علم النفس، فلسطين

ملخص:

البحث العلمي هو الطريق الوحيد لرقى وتطور الامم والشعوب، وكما أن البحث العلمي هو السبيل الأمثل لمواجهة مختلف المشاكل في جميع مناحي الحياة، ويقدر ما تبذل مختلف المؤسسات من جهد في هذا المجال تحقق الارتقاء والتقدم. وتهدف هذه الورقة البحثية للتعرف إلى أهم معوقات البحث العلمي التي تواجه الأكاديميين الفلسطينيين سواء كانت معوقات تتعلق بالجهات الحكومية أو بالجامعات أو بالباحثين. وكانت أهم النتائج: المعوقات التي تتعلق بالباحث في المرتبة الأولى ثم المعوقات التي تتعلق بسياسة الجامعات في المرتبة الثانية ثم المعوقات التي تتعلق بسياسة الحكومة في المرتبة الأخيرة. أيضاً لم يكن هناك اختلاف في آراء الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بالمعوقات التي تعزى للمتغيرات (الجنس/النوع، مكان العمل، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة، عدد الندوات والمؤتمرات العلمية التي شارك بها الأكاديمي)، لكن كان هناك اختلاف في آراء الأكاديميين تبعاً لمتغير عدد الأنشطة البحثية (أبحاث أو أوراق علمية) التي نشرها الأكاديمي لصالح الذين قاموا بنشر أكثر من خمس أنشطة بحثية.

الكلمات المفتاحية: بحث علمي، معوقات، الأكاديمي، الباحث، مهارات بحثية.

Abstract :

Scientific research is considered the best way to face various problems in all aspects of life, the more various institutions make efforts in this field, the more progress are achieved. The aim of this paper is to identify the most important obstacles to scientific research facing Palestinian academics, whether relates to government agencies, universities, or researchers. The most important results: were, the obstacles related to the researcher ranked first, then, to university's policy, and finally to the government policy. Also, there was no difference in the opinions of the academics in the Palestinian universities regarding to the obstacles related to the variables (sex, workplace, academic degree, years of experience, number of seminars and scientific conferences in which the academic participated), but there was a difference in the opinions of the academics according to the number of researches variable (researches or scientific papers) published by the academics, in favor of academics who published more than 5 researchers .

Key words: Scientific research, Obstacles, Academic, Researcher, Research skills.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي والسعي وراء اكتساب المعارف من أعظم الوسائل للرفي الفكري والمادي للأمم والشعوب، وعلى قدر الإنفاق عليه تكون العوائد النفعية على المجتمع ورفيه، ولم يعد هناك أدنى شك في أن البحث العلمي هو الطريق الأمثل والوحيد لتقدم الشعوب وحل المشكلات التي تعاني منها البشرية في شتى المجالات (محمد المحمودي: 2019). والذي يميز البحث الأكاديمي هو اعتماده على مناهج البحث العلمي التي تتميز بالدقة والعقلانية والتنظيم والمنطق، والابتعاد عن تلك العشوائية وغموض الهدف، ولكل علم مناهجه وتقنياته الخاصة به والمناسبة لطبيعة أهدافه، كما أنّ هناك مناهج كمية ونوعية، وأخرى نظرية وعلمية (محمد عبد السلام: 2020).

وإن مسؤولية الجامعات ومعاهد البحث العلمي في صنع مستقبلنا العربي لا تقل عن مسؤولية السلطات الشعبية، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. فإذا كانت الدول المتقدمة قد تبنت المنهج العلمي سبيلاً للنهضة والتقدم العلمي وتخلصت بذلك من أوهام الخرافة والوهم والارتجال، فما أوجنا في جامعاتنا ومعاهدنا بحوثنا العربية إلى مراجعة أساليبنا وخططنا وبرامجنا، بما يواكب طرق التقدم الإنساني والحضاري (أحمد بدر: 1994). لذلك من الطبيعي أن تولي الجامعات اهتمامها وتوجه نشاطها إلى تدريب الطلاب على إتقان أساليب البحث العلمي أثناء دراستهم الجامعية، لتمكينهم من اكتساب مهارات بحثية تجعلهم قادرين على إضافة معارف جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني (محمد المحمودي: 2019). كما يجب أن يتصف الباحث بصفات من أهمها: الاستعداد الفطري، الرغبة الحقيقية في البحث، الصبر والتأني، الأمانة العلمية، الموضوعية والحياد وعدم التأثر بالعواطف، التجرد من الأفكار والآراء المسبقة (فرج الله عبد الباري: 2004)، وعدم التشهير العلمي بالآخرين أو السخرية من منجزاتهم، كما يجب أن يكون همّه تحري الحقيقة (رحيم العزاوي: 2008).

ويرى الباحث أنّ مهمة تطوير البحث العلمي، هي مهمة تكاملية مشتركة تقع على عاتق الحكومات والجامعات والباحثين، وذلك من خلال العمل الدؤوب لإزالة كل معوقات البحث العلمي، إضافة إلى دراسة مشكلات المجتمع بشكل دقيق في شتى مجالات الحياة، لتصبح هي موضوعات البحوث لدراستها وتشخيصها ووضع حلول لها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية البحث العلمي ومساهماته في تطور المجتمعات، ولا سيما أننا في عصر التطور التكنولوجي، وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة كونها تبحث في معوقات البحث العلمي، إضافة إلى دراسة مشكلات المجتمع بشكل دقيق في شتى مجالات الحياة، لتصبح هي موضوعات البحوث لدراستها وتشخيصها ووضع حلول لها.

أهداف الدراسة:

التعرف على أهم معوقات البحث العلمي التي تواجه الأكاديميين الفلسطينيين مرتبة حسب الأهمية داخل كل مجال من مجالات الدراسة، وأيضاً التعرف إلى دور الجهات الحكومية، والجامعات، والباحثين في هذه المعوقات مرتبة حسب الأهمية، والتعرف إلى الفروق في تصنيف المعوقات كما يراها الأكاديمي الفلسطيني وفقاً لبعض المتغيرات، وتقديم مقترحات واضحة وعملية للتغلب على هذه المعوقات، أو تخفيف تأثيرها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة أن هناك معوقات تواجه الباحثين، وتقف عائقاً أمام جهود البحث العلمي في الوطن العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص، وتجعله غير قادر على مواكبة البحث العلمي المتطور والمتقدم عالمياً، لا سيما أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي تكاد لا تذكر من نسبة الناتج القومي، مقارنة مع الدول الأكثر تطوراً، (وفقاً لكثير من

الإحصائيات والتصنيفات العالمية والدولية)، ويقدر الباحث أن هذه المعوقات تتمثل في سياسات الحكومة، وسياسات الجامعات، وكذلك سلوك الباحث نفسه التي من شأنها الحد من قدرة مؤسسات المجتمع والجهات المختصة في حل مشكلات المجتمع بشكل عام، وكذلك الحد من مستوى التطور في شتى مجالات الحياة؛ لذلك سنحاول من خلال نتائج الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي:

هل توجد معوقات أمام الباحث الفلسطيني؟ وما معوقات البحث العلمي من وجهة نظر الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية؟ ويتفرع منها الأسئلة التالية:

1- ماهو ترتيب معوقات البحث العلمي وفق محاور الدراسة (سياسة الحكومة، سياسة الجامعات، سلوك الباحث).

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر عينة الدراسة في المعوقات التي تتعلق بسياسة الحكومة، وسياسة الجامعات، سلوك الباحث تعزى لمتغيرات الدراسة.

مصطلحات الدراسة: معوقات:

هي كل شيء يقف عائق أمام عملية البحث العلمي في فلسطين.

الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية: هم أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الفلسطينية.

الضفة الغربية وقطاع غزة: هي جزء من فلسطين التاريخية، وتتبع مؤسساتها التعليمية لوزارة التعليم العالي في السلطة الفلسطينية.

مفهوم البحث العلمي: تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العلمي، واختلفت مداخلهم وتباينت اتجاهاتهم حول هذا المفهوم، فكل واحد منهم قد نظر إليه من زاويته الخاصة وحسب ميوله وقناعاته العلمية. فالبحث العلمي يعتمد على الطريقة العلمية، والطريقة العلمية تعتمد على الأساليب المنظمة الموضوعية في الملاحظة وتسجيل المعلومات ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات (محمد ياقوت: 2007). ويرى آخرون أن البحث العلمي نشاط أكاديمي بل هكذا ينبغي أن يستخدم المصطلح بالمعنى الفني، وبهذا المعنى يشتمل البحث العلمي على تحديد المشكلات، وصياغة فرضيات أو حلول مقترحة، وجمع البيانات وتنظيمها وتقويمها وعمل استنتاجات والوصول إلى نتائج، وأخيراً اختبار النتائج بدقة لتقرير ما إذا كانت تناسب الفرضية المصوغة أم لا (رشدي القواسمة وآخرون: 2018).

تعريف البحث العلمي: تتعدد تعريفات البحث العلمي، ولم يتفق كل الباحثين في هذا المجال على تعريف موحد، ولكن سنعرض في الدراسة الحالية بعض هذه التعريفات: فهو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع (موضوع البحث)، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث (مشار إليه في منى سعودي وفايزة مجاهد 2019). أو هو الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصل إلى المعلومات أو المعارف أو علاقات جيدة والتحقق من هذه المعلومات أو المعارف الموجودة وتطويرها باستخدام طرق أو مناهج موثوق في مصداقيتها (مروان ابراهيم: 2000). أو هو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على البيئة واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين الظواهر (جودت عطوي: 2007).

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: عملية استقصاء منظم لمشكلة أو ظاهرة ما بهدف إضافة معارف من خلال اتباع أساليب ومناهج علمية محددة للوصول إلى حقائق تعكس واقع المشكلة أو الظاهرة التي يتم التقصي حولها، ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

الرؤية المستقبلية للحكومة الفلسطينية في مجال البحث العلمي:

تولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية خاصة للبحث العلمي وتسعى إلى رفع مستواه في مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث، وتؤمن أن التقدم الهائل والسريع الذي يشهده العالم اليوم سببه الاهتمام الشديد بالبحث العلمي حيث يعتبر أهم عوامل التنمية والتطور، كما وتعتبر الوزارة البحث العلمي طريقاً للوصول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار، وانطلاقاً من هذه الرؤية تم إنشاء مجلس البحث العلمي في العام 1998 كجهاز لرسم سياسات البحث العلمي وذلك استناداً إلى قانون التعليم العالي رقم (11/1998)، وتماشياً مع التقدم العلمي والتكنولوجي تم تعزيز عمل المجلس من خلال إصدار مرسوم رئاسي له بتاريخ 2013/02/28م واعتماد نظام جديد له (قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2019م) وإعادة تشكيله بحيث يشمل أعضاء من خارج المؤسسات التعليمية حرصاً من الوزارة على دمج المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لتعظيم الاستفادة من البحث العلمي وعكسها على واقع المجتمع الفلسطيني.

ومن المهام الأساسية من تشكيل مجلس البحث العلمي يتمثل بصياغة المجلس منظومة بحثية فكرية متكاملة ترقى لتحقيق تنمية بشرية شاملة تشجع العمل بالبحث العلمي المنتج، وتتركز على المشاكل البحثية التي تهم المجتمع وتوفير الحلول المناسبة لها. أولى مجلس الوزراء الفلسطيني الحالي أهمية خاصة للبحث العلمي وذلك من خلال فصل التعليم العام عن التعليم العالي وإضافة البحث العلمي باسم الوزارة الجديدة لتصبح "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي".

مجلس البحث العلمي: يتولى المجلس القيام بالعديد من المهام منها: (1) وضع السياسة العامة للمجلس وإقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها؛ (2) مواءمة برامج التعاون العلمي الدولية مع الاحتياجات والأولويات الوطنية؛ (3) البحث عن مصادر دعم مستدامة للبحث العلمي في المؤسسات ومراكز البحث العلمي؛ (4) دعم وإصدار المجلات العلمية الفلسطينية المتخصصة والمحكمة؛ (5) تشجيع الباحثين والعلماء الفلسطينيين في دول الشتات على التواصل والتفاعل والتشارك مع المؤسسات ومراكز البحث العلمي؛ دمج البحث العلمي في الخطط الدراسية في المؤسسة. والعديد من المهام الأخرى. (موقع وزارة التعليم العالي الفلسطينية: 2019).

ويرى الباحث أن تشكيل مجلس بحث علمي في فلسطين هو خطوة متقدمة في مجال تطوير البحث العلمي، وهي خطوة يُمكن البناء عليها، ولكن تفعيل هذا المجلس هو الأهم. فهل لهذا المجلس تواصل مع الجامعات الفلسطينية، ويقدم لها الدعم الكافي يُمكنها من إنجاز أبحاث تساهم في حل مشاكل المجتمع، ويسمح بتطوير مجالات البحث العلمي في فلسطين؟ وهل لهذا المجلس مشاريع بحثية مهمة تلبى احتياجات المجتمع الفلسطيني؟ ونتائج الدراسة الحالية ستجيب على هذا التساؤل.

الدراسات السابقة:

دراسة (Karadsheh: 2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات الأكاديمية والإدارية التي تواجه البحث العلمي في سلطنة عمان. كما هدفت إلى الكشف عن تأثير بعض المتغيرات المستقلة، مثل الجنس، والعمر، ونوع المؤسسة، ومجال الدراسة، وبلد التعليم، وأجريت الدراسة على عينة قوامها 714 باحثاً وأكاديمياً يعملون في مؤسسات التعليم العالي في مختلف محافظات السلطنة. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في السلطنة هي كثرة ساعات التدريس والأعباء الإدارية الضخمة؛ قلة إجازات التفرغ للأكاديميين وصعوبة الحصول عليها. كما وجد أن المتغيرات مثل "نوع المؤسسة وبلد التخرج" من أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً من وجهة نظر الأكاديميين والباحثين.

دراسة (Hatamleh: 2016) هدفت الدراسة إلى تقدير معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة (وول)، حيث بلغت عينة الدراسة 100، ويمثل هذا العدد 80% من مجتمع الدراسة. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن مجال المعوقات المالية والإدارية كان في المرتبة الأولى، تليها معوقات مجال مهارات البحث العلمي، ثم المعوقات المتعلقة بمجال تحكيم الأبحاث، ثم المعوقات التي تخص نشر الأبحاث، وأخيراً المعوقات التي تخص أعضاء هيئة التدريس. فضلاً عن وجود فروق ذات دلالات إحصائية تعزى لمتغيرات: الكلية، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة.

دراسة (فايز النجار: 2013) هدفت الدراسة إلى معرفة أهم المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (8) جامعات تمثل (26%) من مجتمع الدراسة البالغ عددها (30) جامعة أردنية، واستخدم الباحث استبانة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود فروق بين الذكور والإناث لصالح الإناث في النظر إلى العوامل البيئية الجامعية، والموازات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات الأردنية كعوائق أمام تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية.

دراسة (مسعود العنزي: 2011) هدفت الدراسة إلى الكشف عن معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة، وتكونت عينة الدراسة من (160) عضو هيئة تدريس من الجامعات الناشئة وعددها (8)، واستخدم الباحث استبانة، وأظهرت نتائج الدراسة أن معوقات البحث العلمي حظيت بدرجة متوسطة في جميع مجالات الدراسة كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية في معوقات البحث العلمي تعزى لمتغيرات الجنس، التخصص الأكاديمي لعضو هيئة التدريس.

دراسة (عبدالله مجيد وسالم شماس: 2010) هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة صلالة، وتحول دون إنجازهم لأبحاث علمية، وسبل التغلب على هذه المعوقات، واستخدم الباحثان استبانة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المعوقات الإدارية كانت هي الأشد وطأة على أعضاء الهيئة التدريسية في مجال البحث العلمي، كما لم تظهر فروقاً دالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعاناتهم من معوقات البحث العلمي، وكذلك لا توجد فروق تعزى لمتغير التخصص، كما أظهرت وجود فروق دالة إحصائية تعزى لسنوات الخبرة لصالح الأقل خبرة في شدة معاناتهم من المعوقات.

دراسة (محمد العميرة وسهام السراي: 2008) هدفت الدراسة إلى التعرف إلى معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة، ومعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقديرهم لمعوقات البحث العلمي تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، نوع الكلية، الخبرة)، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك مشكلات تعيق قيام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث العملية، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير معوقات البحث العلمي تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، بينما لم تظهر فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

أسلوب الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو جميع الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عينة الدراسة:

حرص الباحث على أن تكون العينة ممثلة للمجتمع لتكون النتائج أيضاً ممثلة وغير متحيزة، وبالتالي فإنه يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، بلغ حجم العينة 310 أكاديمياً، يمثلون جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة.

حدود الدراسة:

تم جمع بيانات الدراسة في الفترة الواقعة بين 2020/12/20-10.

أداة الدراسة:

أولاً: البيانات الشخصية: لقد تم استخدام التكرارات الإحصائية لتحديد خصائص أفراد الدراسة وتحديدًا في مكان استهداف العينة الذي تم جمع البيانات من خلالهم، وذلك بهدف التعرف على صفاتهم من حيث التركيبة العلمية والاجتماعية، عبارة عن استبانة تم توزيعها إلكترونيًا وهي تتكون من قسمين هما: القسم الأول: عبارة عن المتغيرات الديموغرافية (الجنس، مكان العمل، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخبرة، عدد المؤتمرات العلمية التي شارك بها، عدد الأنشطة البحثية (ابحاث، أوراق علمية) التي تم نشرها.

القسم الثاني: وهذا القسم يتعلق بمعوقات البحث العلمي، موزعة على ثلاثة محاور وهي: المحور الأول:

معوقات تتعلق باستراتيجية الدولة، ويتكون من (12) فقرة، المحور الثاني: معوقات تتعلق بسياسة الجامعات، ويتكون من (15) فقرة، المحور الثالث: معوقات تتعلق بالباحث، ويتكون من (12) فقرة.

وقد تم عرض الاستبانة على عدد من المختصين، وكذلك تم إجراء اختبارات الصدق والثبات وكانت قيمة معامل التجزئة النصفية وقيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال من مجالات الدراسة.

والجدول (1) يوضح تلك التوزيعات التكرارية.

| جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية (ن=310) | | | |
|--|------------------------------------|---------|----------|
| اسم المتغير | الفئة | التكرار | النسبة % |
| الجنس | ذكر | 218 | 70.3% |
| | انثى | 92 | 29.7% |
| مكان العمل | جامعات الضفة الغربية | 152 | 49% |
| | جامعات قطاع غزة | 158 | 51% |
| الدرجة العلمية | دكتوراه | 190 | 61.3% |
| | ماجستير | 111 | 35.8% |
| | معيد | 9 | 2.9% |
| الخبرة | اقل من 5 سنوات | 92 | 29.7% |
| | من 5-10 سنوات | 82 | 26.5% |
| | من 11-15 سنة | 44 | 14.2% |
| | اكثر من 15 سنة | 92 | 29.7% |
| عدد الندوات والمؤتمرات العلمية التي شاركت فيها في مجال البحث العلمي: | لا شيء | 60 | 19.4% |
| | من 1-2 ندوة علمية أو مؤتمر علمي | 92 | 29.7% |
| | من 3-5 ندوة علمية أو مؤتمر علمي | 74 | 23.9% |
| | اكثر من 5 ندوة علمية أو مؤتمر علمي | 84 | 27.1% |
| | لا شيء | 80 | 25.8% |

| | | | |
|---|-----------------------|----|-------|
| عدد الأنشطة (أبحاث، أوراق علمية) التي تم نشرها: | من 1-2 بحث علمي | 91 | 29.4% |
| | من 3-5 بحث علمي | 52 | 16.8% |
| | أكثر من 5 أبحاث علمية | 87 | 28.1% |

يتضح من الجدول (1) أن ثلثي العينة من الذكور وهذا يتوافق مع عدد العاملين في الجامعات الفلسطينية وفق الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2017-2018، حيث يمثل الذكور 77% من عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي (الكتاب الإحصائي السنوي، 2018)، كما نلاحظ أن 61.3% من العينة من ذوي الدرجة العلمية (دكتوراه)، كما نلاحظ أن تقريبا 20% من العينة لم يشاركوا في أي ندوة أو مؤتمر علمي، وأن حوالي 30% من العينة شاركوا في مؤتمر أو اثنين فقط. وأن حوالي 30% من العينة كان لهم مشاركة في خمس مؤتمرات علمية أو أكثر، كذلك ربع العينة لم يقوموا بنشر أبحاث أو أوراق علمية، وأن 30% من العينة قاموا بنشر بحث أو اثنين، وأيضا حوالي 30% من العينة قاموا بنشر 5 أبحاث أو أكثر.

ووفقا لهذه النتائج فإننا نلاحظ أن حوالي 30% فقط من الأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية قاموا بنشر 5 أبحاث أو أكثر وذات النسبة أيضا شاركوا في مؤتمرات علمية، وهذه النسبة قليلة وتعبّر عن وجود مشكلة في هذا الإطار.

تحليل مجالات الدراسة: أولاً: معوقات تتعلق بسياسة الحكومة:

| جدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار T لعينة واحدة | | | | | | | |
|--|--|-----------------|---------------|----------------|--------|-------------------|---------|
| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | انحراف معياري | الوزن النسبي * | قيمة T | القيمة الاحتمالية | التزيير |
| 1. | الافتقار إلى وجود استراتيجيات لدى الحكومة للاستفادة من الأبحاث العلمية | 1.81 | 0.877 | 36.2 | -23.9 | 0.00 | 9 |
| 2. | عدم وجود خطط يتم من خلالها توجيه الجامعات لإنجاز أبحاث ذات تطبيقات عملية | 1.89 | 0.850 | 37.7 | -23.1 | 0.00 | 6 |
| 3. | التدخلات الخارجية في سياسات الدولة | 2.25 | 1.048 | 44.9 | -12.7 | 0.00 | 1 |
| 4. | هجرة العقول والكفاءات العلمية إلى الخارج | 1.90 | 0.981 | 38.1 | -19.7 | 0.00 | 5 |
| 5. | عدم توفر فرص كافية للباحث لتحقيق طموحه في الدولة | 1.85 | 0.943 | 36.9 | -21.6 | 0.00 | 7 |
| 6. | عدم تخصيص موازنات مالية من الحكومة كافية لتطوير جهود البحث العلمي | 1.74 | 0.856 | 34.7 | -26.0 | 0.00 | 11 |
| 7. | عدم توفير فرص لحوار علمي دائم بين الجامعات خارج حدود الدولة | 1.99 | 0.896 | 39.7 | -19.9 | 0.00 | 3 |
| 8. | لا توجد جدية من الحكومة في التعامل مع القيمة الحقيقية لنتائج الأبحاث العلمية | 1.78 | 0.894 | 35.6 | -24.0 | 0.00 | 10 |
| 9. | عدم خلق روح التنافس بين الباحثين من خلال مسابقات علمية. | 1.97 | 0.920 | 39.4 | -19.7 | 0.00 | 4 |
| 10. | قلة التعاون المشترك في مجالات البحث العلمي على مستوى اتحاد الجامعات العربية | 2.02 | 0.908 | 40.3 | -19.1 | 0.00 | 2 |
| 11. | عدم امتلاك الدولة لهياكل أبحاث علمية متخصصة | 1.81 | 0.898 | 36.3 | -23.3 | 0.00 | 8 |
| 12. | عدم تنشئة الأجيال في المدارس على حب البحث والاستقصاء | 1.65 | 0.900 | 33.0 | -26.4 | 0.00 | 12 |
| 13. | المتوسط الكلي | 1.89 | 0.627 | 37.7 | -31.2 | 0.00 | - |

جدول رقم (2) يوضح ترتيب المعوقات المتعلقة بسياسة الحكومة وكانت "التدخلات الخارجية في سياسة الدولة" هي أولى هذه المعوقات من وجهة نظر الأكاديميين، وكانت "قلة التعاون المشترك في مجالات البحث العلمي على مستوى اتحاد الجامعات العربية" في المرتبة الثانية، وكانت "عدم توفير فرص لحوار علمي دائم بين الجامعات خارج حدود الدولة" في المرتبة الثالثة، وكانت "عدم خلق روح التنافس بين الباحثين من خلال مسابقات علمية" في المرتبة الرابعة، وكانت "عدم تخصيص موازنات مالية من الحكومة كافية لتطوير جهود البحث العلمي" في المرتبة قبل الأخيرة في ترتيب هذه المعوقات، وكانت "عدم تنشئة الأجيال في المدارس على حب البحث والاستقصاء" آخر هذه المعوقات في وجهة نظر الباحثين.

ثانيا: معوقات تتعلق بسياسة الجامعات:

| جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار T لعينة واحدة | | | | | | | |
|--|---|----------------|---------------|---------------|--------|-------------------|---------|
| م | الفقرة | الحساب المتوسط | انحراف معياري | الوزن النسبي* | قيمة T | القيمة الاحتمالية | الترتيب |
| 1. | لا توجد معايير واضحة تضمن جودة البحث العلمي | 2.21 | 0.984 | 44.2 | -14.1 | 0.00 | 2 |
| 2. | التوسع في البرامج على حساب جودة البحث العلمي | 1.98 | 0.892 | 39.6 | -20.1 | 0.00 | 11 |
| 3. | معايير النشر لأي بحث علمي لا تسمح بتطور البحث العلمي | 2.27 | 1.113 | 45.4 | -11.6 | 0.00 | 1 |
| 4. | عدم وجود قواعد بيانات موحدة ومتاحة أمام الباحثين في الجامعات الفلسطينية. | 2.07 | 1.037 | 41.4 | -15.8 | 0.00 | 8 |
| 5. | صعوبة الحصول على البيانات في بعض مجالات البحوث كالتي تتعلق بالسجون أو المستشفيات. | 2.08 | 0.989 | 41.5 | -16.4 | 0.00 | 7 |
| 6. | تكاليف النشر تقف في بعض الأحيان عائق أمام إنجاز بعض الأبحاث. | 2.10 | 1.019 | 42.1 | -15.5 | 0.00 | 5 |
| 7. | افتقار بعض الجامعات للإمكانيات في بعض التخصصات التي تساعد الباحث على إنجاز بحثه | 2.00 | 0.921 | 40.0 | -19.1 | 0.00 | 10 |
| 8. | قلة البحث والاطلاع على مجلات النشر الأجنبية | 2.05 | 1.001 | 40.9 | -16.8 | 0.00 | 9 |
| 9. | غياب الحوار الدائم والمنظم في مجال البحث العلمي بين جهات الاختصاص والجامعات | 1.97 | 0.888 | 39.5 | -20.3 | 0.00 | 12 |
| 10. | عدم وجود مساعدين خلال إجراء عملية البحث | 2.21 | 1.019 | 44.1 | -13.7 | 0.00 | 3 |
| 11. | كثرة الأعباء الأكاديمية والإدارية على أعضاء الهيئة التدريسية | 1.93 | 0.981 | 38.6 | -19.2 | 0.00 | 13 |
| 12. | ضعف محتوى المكتبات المحلية، وعدم انفتاحها عربيا ودوليا | 2.13 | 1.076 | 42.6 | -14.2 | 0.00 | 4 |
| 13. | قلة المبادرة في عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل | 2.09 | 0.915 | 41.7 | -17.6 | 0.00 | 6 |
| 14. | عدم توفير الجامعات لنظام حوافز للباحثين | 1.76 | 0.862 | 35.3 | -25.2 | 0.00 | 15 |
| 15. | قلة المسابقات الجامعية التي تغذي روح البحث العلمي | 1.82 | 0.924 | 36.4 | -22.5 | 0.00 | 14 |
| 16. | المتوسط الكلي | 2.06 | 0.650 | 41.2 | -25.4 | 0.00 | |

جدول رقم (3) يوضح ترتيب المعوقات المتعلقة بسياسة الجامعات فقد كانت "معايير النشر لأي بحث علمي لا تسمح بتطور البحث العلمي" في أولى هذه المعوقات، وكانت "لا توجد معايير واضحة تضمن جودة البحث العلمي" في المرتبة الثانية،

وكانت "عدم وجود مساعدين خلال إجراء عملية البحث" هي المرتبة الثالثة، وكانت "ضعف محتوى المكتبات المحلية، وعدم انفتاحها عربيا ودوليا" في المرتبة الرابعة، وكانت "تكاليف النشر تقف في بعض الأحيان عائق امام إنجاز بعض الأبحاث." في المرتبة الخامسة، أيضاً كانت "كثرة الأعباء الأكاديمية والإدارية على أعضاء الهيئة التدريسية" كنت متأخرة حيث كانت في المرتبة الثالثة عشر، وكذلك كانت "قلة المسابقات الجامعية التي تغذي روح البحث العلمي" في المرتبة قبل الأخيرة، وكانت "عدم توفير الجامعات لنظام حوافز للباحثين" في المرتبة الأخيرة.

ثالثاً: معوقات تتعلق بالباحث:

| جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار T لعينة واحدة | | | | | | | |
|--|--|-----------------|---------------|----------------|--------|-------------------|---------|
| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | انحراف معياري | الوزن النسبي * | قيمة T | القيمة الاحتمالية | الترتيب |
| 1. | عدم وجود مهارات إبداعية لدى الباحث يتطلبها البحث العلمي | 2.51 | 1.111 | 50.2 | -7.8 | 0.00 | 2 |
| 2. | عدم القدرة على اختيار موضوع البحث | 2.57 | 1.091 | 51.4 | -6.9 | 0.00 | 1 |
| 3. | تكليف أعضاء هيئة التدريس بمهام اضافية (إدارية، تنظيمية..الخ) | 2.07 | 0.981 | 41.4 | -16.7 | 0.00 | 8 |
| 4. | قلة مشاركة الباحث في مؤتمرات وندوات وورش عمل، التي من شأنها مساعدته في تقوية واثراء بحثه | 2.02 | 0.931 | 40.4 | -18.5 | 0.00 | 10 |
| 5. | عدم توفر الرغبة والدافع الكافيين للقيام بعملية بحثية ذو جودة عالية. | 2.08 | 0.997 | 41.6 | -16.2 | 0.00 | 7 |
| 6. | عدم حرص الباحث في تطوير مهاراته وقدراته البحثية | 2.32 | 1.090 | 46.3 | -11.0 | 0.00 | 3 |
| 7. | عدم تخصيص الوقت الكافي لإتمام البحث | 2.17 | 0.990 | 43.5 | -14.7 | 0.00 | 5 |
| 8. | انحصار اهداف الباحث في الترقية فقط لإتمام أي بحث. | 1.90 | 1.010 | 38.1 | -19.1 | 0.00 | 11 |
| 9. | رغبة الباحث في الحصول على عائد مادي فقط | 2.14 | 1.101 | 42.7 | -13.8 | 0.00 | 6 |
| 10. | قلة حصول الباحث على الدعم من الهيئات والمؤسسات المجتمعية المهتمة بأمور البحث. | 1.85 | 0.915 | 37.1 | -22.0 | 0.00 | 12 |
| 11. | الافتقار إلى الدراسة المتأنية في تنفيذ موضوع البحث. | 2.06 | 0.936 | 41.3 | -17.6 | 0.00 | 9 |
| 12. | عدم توفر قناعة لدى الباحث بأهمية البحث العلمي ودوره في تطوير المجتمع. | 2.25 | 1.096 | 45.1 | -12.0 | 0.00 | 4 |
| 13. | المتوسط الكلي | 2.16 | 0.695 | 43.3 | -21.2 | 0.00 | - |

جدول رقم (4) يوضح ترتيب المعوقات المتعلقة بالباحث فقد كانت "عدم القدرة على اختيار موضوع البحث" في أولى هذه المعوقات، وكانت "عدم وجود مهارات إبداعية لدى الباحث يتطلبها البحث العلمي" في المرتبة الثانية، وكانت "عدم حرص الباحث في تطوير مهاراته وقدراته البحثية" في المرتبة الثالثة، وكانت "عدم توفر قناعة لدى الباحث بأهمية البحث العلمي ودوره في تطوير المجتمع." في المرتبة الرابعة، بينما كانت "انحصار أهداف الباحث في الترقية فقط لإتمام أي بحث." في المرتبة قبل الأخيرة، وكانت "قلة حصول الباحث على الدعم من الهيئات والمؤسسات المجتمعية المهتمة بأمور البحث." في المرتبة الأخيرة.

| ملخص محاور: جدول رقم(5) يوضح الوسط الحسابي والوزن النسبي لمحاور الدراسة | | |
|---|---------------|--------------|
| المجالات | الوسط الحسابي | الوزن النسبي |
| أولاً: معوقات تتعلق بسياسة الحكومة | 1.89 | 37.8 |
| ثانياً: معوقات تتعلق بسياسة الجامعات | 2.06 | 41.2 |
| ثالثاً: معوقات تتعلق بالباحث | 2.16 | 43.2 |
| المجال الكلي | 2.04 | 40.8 |

يوضح الجدول رقم(5) الذي يمثل ملخص محاور الدراسة أن المعوقات التي تتعلق بالباحث بمتوسط حسابي 2.16 ووزن نسبي 43.2 كانت في المرتبة الأولى في ترتيب معوقات البحث العلمي، وكانت المعوقات التي تتعلق بسياسة الجامعات في المرتبة الثانية وأخيراً كانت المعوقات التي تتعلق بسياسة الحكومة في المرتبة الأخيرة، وهذا بدوره يدعو إلى التركيز على المعوقات التي تتعلق بالباحث والتي كانت في مقدمتها بشكل أساسي عدم امتلاك الباحث للمهارات اللازمة لإنجاز البحث العلمي وعدم رغبته في تطوير هذه المهارات وهذا نابع من عدم قناعته بأهمية البحث العلمي ودوره في تطوير المجتمعات وتقدمها، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية؛ لأن الباحث يشكل أساس عملية البحث.

اختبار الفرضيات:

تم استخدام اختبار " T لعينتين مستقلتين" و اختبار تحليل التباين ANOVA لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (الجنس / النوع، مكان العمل، الدرجة العلمية، لمتغير عدد سنوات الخبرة، عدد المؤتمرات العلمية التي شارك بها، عدد الأبحاث أو الأوراق العلمية التي قام بنشرها)

| جدول رقم(6) يوضح نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين- متغير الجنس / النوع . | | | | | | |
|---|-------|-------|---------|-------------------|---------------|--------------|
| الجنس / النوع: | الفئة | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة اختبار T | المعنوية sig |
| معوقات تتعلق بسياسة الحكومة | ذكر | 218 | 1.91 | 0.667 | 1.3 | 0.195 |
| | انثى | 92 | 1.82 | 0.518 | | |
| معوقات تتعلق بسياسة الجامعات | ذكر | 218 | 2.08 | 0.663 | 0.705 | 0.493 |
| | انثى | 92 | 2.02 | 0.622 | | |
| معوقات تتعلق بالباحث | ذكر | 218 | 2.16 | 0.687 | 0.5 | 0.96 |
| | انثى | 92 | 2.17 | 0.717 | | |
| المعوقات | ذكر | 218 | 2.05 | 0.581 | 0.7 | 0.482 |
| | انثى | 92 | 2.00 | 0.526 | | |

نلاحظ من الجدول السابق أنه لا يوجد اختلاف في آراء الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بالمعوقات التي تتعلق بسياسة الحكومة، أو المعوقات التي تتعلق بسياسة الجامعات، أو المعوقات التي تتعلق بالباحث تعزى لمتغير الجنس/النوع، حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من 0.05.

كذلك الحال لم يكن هناك اختلاف في آراء الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بالمعوقات التي تتعلق بسياسة الحكومة أو المعوقات التي تتعلق بسياسة الجامعات أو المعوقات التي تتعلق بالباحث تعزى لمتغيرات: مكان العمل (جامعات الضفة الغربية، جامعات قطاع غزة)، الدرجة العلمية (دكتورة، ماجستير، معيد)، سنوات الخبرة، عدد الندوات والمؤتمرات العلمية التي شارك بها الأكاديمي. حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من 0.05. ويعزو الباحث ذلك إلى أن جميع الأكاديميين يعيشون نفس الظروف سواء في البيئة الجامعة أو فيما يتعلق بأداء الحكومة أو التشريعات.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (عبد الله مجيدل وسالم شماس:2010) ودراسة (مسعود العنزي:2011) ودراسة (Karadsheh:2019). في متغير الجنس، وتختلف مع دراسة (محمد العبايرة وسهام السراي:2008) ودراسة (فايز النجار:2013) في متغير الجنس، وتختلف مع دراسة (Hatamleh:2016) في متغير الدرجة العلمية.

لكننا لاحظنا أنه يوجد اختلاف في آراء الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية فيما يتعلق بالمعوقات التي تتعلق بسياسة الحكومة، وكذلك المعوقات التي تتعلق بسياسة الجامعات، وأيضاً المعوقات التي تتعلق بالباحث تعزى لمتغير عدد الأنشطة البحثية (أبحاث أو أوراق علمية) التي نشرها الأكاديمي.

والجدول التالي يوضح هذه النتائج:

| جدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA بالنسبة لمتغير عدد الأنشطة (أبحاث، أوراق علمية) التي تم نشرها: | | | | | | |
|---|------------------|-------------------|-----------------|-------------------|----------------|---------------------------------|
| Sig المعنوية | قيمة اختبار F | متوسط المربعات | درجات الحرية | مجموع المربعات | مصدر التباين | |
| 0.033 | 2.955 | 1.141 | 3 | 3.423 | بين المجموعات | معوقات تتعلق بسياسة الحكومة |
| | | 0.386 | 306 | 118.155 | داخل المجموعات | |
| | | | 309 | 121.578 | المجموع الكلي | |
| 0.000 | 6.749 | 2.704 | 3 | 8.113 | بين المجموعات | معوقات تتعلق بسياسة الجامعات |
| | | 0.401 | 306 | 122.617 | داخل المجموعات | |
| | | | 309 | 130.730 | المجموع الكلي | |
| 0.004 | 4.576 | 2.136 | 3 | 6.408 | بين المجموعات | معوقات تتعلق بالباحث |
| | | 0.467 | 306 | 142.816 | داخل المجموعات | |
| | | | 309 | 149.224 | المجموع الكلي | |
| 0.000 | 6.287 | 1.910 | 3 | 5.730 | بين المجموعات | المعوقات |
| | | 0.304 | 306 | 92.968 | داخل المجموعات | |
| | | | 309 | 98.698 | المجموع الكلي | |

لمعرفة لصالح من هذه الاختلافات سوف نقوم بإجراء المقارنات المتعددة باستخدام اختبار شيفيه.

جدول رقم (8) نتائج اختبار شيفيه للتعرف على الفروق ودلالاتها في معوقات البحث العلمي حسب متغير عدد الأنشطة (أبحاث، أوراق علمية) التي تم نشرها:

| أكثر من 5 أبحاث علمية | من 3-5 بحث علمي | من 1-2 بحث علمي | لا شيء | المتوسط | |
|--------------------------|--------------------|--------------------|--------|---------|-----------------------|
| 2.24 | 1.88 | 1.93 | 2.04 | | |
| - | - | - | 0.11 | 1.93 | من 1-2 بحث علمي |
| - | - | 0.05 | 0.16 | 1.88 | من 3-5 بحث علمي |
| - | -0.36* | -0.31* | -0.20 | 2.24 | أكثر من 5 أبحاث علمية |

يتضح في الجدول رقم (8) أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين معوقات البحث العلمي من وجهة نظر الأكاديميين في فلسطين تعزى لمتغير عدد الأنشطة (أبحاث، أوراق علمية) التي تم نشرها من قبل عينة الدراسة، وتحديدًا كان الفرق بين الذين قاموا بنشر أوراق علمية تتراوح ما بين بحث إلى بحثين من جهة وبين الذين قاموا بنشر أكثر من 5 أبحاث علمية، كذلك كان هناك فرق بين من قاموا بنشر (3-5) أو أكثر من (5) أبحاث علمية لصالح الذين قاموا بنشر أكثر من خمس أبحاث علمية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الأكاديميين الذي مارسوا العمل البحثي وقاموا بنشر أبحاث وأوراق علمية أكثر تعرفوا

بشكل أفضل على المعوقات التي تواجه البحث العلمي، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج مع دراسة (Hatamleh:201) ، ودراسة (مجيدل، وشماس:2010)، وتختلف مع نتائج دراسة (العبايرة، والسراي:2008).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 1) وجود معوقات للبحث العلمي من وجهة نظر عينة الدراسة.
- 2) وجود معوقات للبحث العلمي تتعلق بسلوك الباحث حصلت على المرتبة الأولى في ترتيب معوقات البحث العلمي، وحصلت المعوقات التي تتعلق بسياسة الجامعات على المرتبة الثانية، وحصلت المعوقات التي تتعلق بسياسة الحكومة على المرتبة الثالثة والأخيرة.
- 3) عدم وجود فروق دالة احصائياً في وجهة نظر عينة الدراسة في المعوقات التي تتعلق بسياسة الحكومة أو المعوقات التي تتعلق بسياسة الجامعات أو المعوقات التي تتعلق بالباحث تعزى للمتغيرات (الجنس/النوع، مكان العمل (جامعات الضفة الغربية، جامعات قطاع غزة)، الدرجة العلمية (دكتوراه، ماجستير، معيد)، سنوات الخبرة، عدد الندوات والمؤتمرات العلمية التي شارك بها الأكاديمي).
- 4) وجود فروق دالة احصائياً في وجهة نظر عينة الدراسة في المعوقات التي تتعلق بسياسة الحكومة، والمعوقات التي تتعلق بسياسة الجامعات، وكذلك المعوقات التي تتعلق بالباحث تعزى لمتغير عدد الأنشطة البحثية (أبحاث أو أوراق علمية) التي نشرها لصالح من شاركوا بأكثر من خمس أنشطة علمية.

التوصيات والمقترحات:

بناء على نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بالتالي.

1-توصيات ومقترحات على مستوى الجهات الحكومية.

-زيادة الموازنات المخصصة للبحث العلمي في الجامعات.

- خلق روح المنافسة بين الجامعات والباحثين من خلال مسابقات للأبحاث والكتب المتميزة.

- تحديد مشاريع بحثية مهمة وملحة من قبل بعض الوزارات لتنفيذها من قبل متخصصين، بحيث لا تقتصر الأبحاث العلمية على اجتهادات الباحثين.

- تأسيس قاعدة بيانات إلكترونية يتعرف منها الباحث على مشاكل المجتمع.

- إنشاء صندوق خاص بدعم البحث العلمي تساهم فيه الجهات المستفيدة من نتائج الأبحاث.

- تطوير محتوى المقررات التي توضح أهمية البحث العلمي ودوره في تحضر الأمم وتقديمها.

2-توصيات ومقترحات على مستوى الجامعات.

-عقد الدورات والندوات وورش العمل بهدف تزويد الباحثين بكل ما هو جديد في مجال البحث العلمي.

-تقديم حوافز مادية للباحث المتميز، وتخفيف عبء التدريس على من لديه مهارة وقدرة على عملية البحث.

-الحرص على إصدار المجلات والدوريات في الجامعات الفلسطينية.

-تقوم الجامعات عبر دوائر العلاقات العامة فيها بتوعية المؤسسات بأهمية البحث العلمي، وكذلك نشر نتائج الأبحاث المتميزة في الصحف والمجلات.

-التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني للتعرف على المشاكل التي تتطلب حلول، لتشكيل مواضيع بحث للباحثين المختصين.

3-توصيات ومقترحات على مستوى الباحثين.

- تنمية المهارات البحثية للأكاديميين، والتدقيق في اختيار موضوع البحث.
- من الضروري إجادة اللغة الانجليزية لمتابعة الإصدارات الأجنبية الحديثة.
- التزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي.

خاتمة:

ختاماً نستخلص من الدراسة ان عملية البحث العلمي تواجه معوقات، تتمثل في أولاً: الباحث الفلسطيني وما يملكه من مهارات وقدرات ودوافع لعملية البحث العلمي، ثانياً: المعوقات التي تتعلق بسياسة الجامعات، ومدي اهتمامها بعضو هيئة التدريس، وتوفير متطلبات البحث سواء من وقت او من مادة علمية...الخ، ثالثاً: معوقات تتعلق بسياسة الحكومة، ويشمل ذلك الدعم المادي، و الخطط والاستراتيجيات، والاهتمام بمخرجات الابحاث وجعلها تلامس واقع المجتمع، وتساهم في حل مشكلاته.

قائمة المراجع:

- 1- أحمد بدر (1994)، أصول البحث اعلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، الطبعة التاسعة، الدوحة.
- 2- جودت عزت عطوي (2007)، أساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان.
- 3- رحيم يونس العزاوي (2008)، مقدمة في مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى سلسلة المنهل في العلوم التربوية، دار دجلة، عمان.
- 4- رشدي القواسمي وجمال أبوالزر ومفيد أبو موسى، وصابر أبو طالب(2018)، مناهج البحث العلمي، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.
- 5- عبد الله مجيدل وسالم شماس(2010)، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة ميدانية، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، مجلد (26)، العدد (2+1)، كلية التربية بصلاله.
- 6- فرج الله عبد الباري(2004)، مناهج البحث العلمي وأداب الحوار والمناظرة، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة.
- 7- فايز صالح النجار(2013)، معوقات تطور البحث العلمي في الجامعات الأردنية، بحث منشور، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، مجلد رقم (1)، العدد (1).
- 8- محمد عبد السلام (2020)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. https://www.noor-book.com/book/internal_download/c3a13598e46cc10109b67912a6a235cc/1/23f8cb9687708eb31f3d9a10e5fe55f8
- 9- محمد العمارة وسهام السراي(2008)، البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة-الأردن (معوقات ومقترحات تطويره)، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق، المجلد (24)، العدد (2).
- 10- محمد سرحان المحمودي(2019)، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، الطبعة الأولى، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

- 11- محمد مسعد ياقوت (2007)، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة.
- 12- مروان عبد الحميد إبراهيم (2000)، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان.
- 13- مسعود العنزي (2011)، معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة، بحث منشور، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، مجلد (38)، ملحق (6).
- 14- منى سعود وفايزة مجاهد (2019)، البحث العلمي آفاق وتحديات، بحث منشور، المجلة الدولية في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، المجلد (2)، العدد (3).
- 15- وزارة التربية والتعليم العالي (2017)، الكتاب الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.
- 16-Karadsheh, Muneer; Rezaee, Abbas Ali; Al-Mawali, Nasser. (2019). Academic and Administrative Obstacles Facing Scientific Research in Higher Education Institutions in the Sultanate of Oman: An Analytical Quantitative Study. Dirasat: Educational Sciences . 2019, Vol. 46 Issue 4, p588-603. 16p.
- 17- Hatamleh Habes Moh'd, (2016) Obstacles of Scientific Research with Faculty of University of Jadara from Their Point of View. Journal of Education and Practice, Vol.7, No.33, 2016.

البحث العلمي: في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي: واقع وتحديات

Scientific Research in the Human and Social Sciences in the Arab World Reality and Challenges.

د. غسان عبد الحسين جابر، المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، لبنان

د. فاطمة رحال، الجامعة الأمريكية للثقافة والتعليم (AUCE)، لبنان

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، وتتطرق إلى التحديات التي تواجهه، وتقدم مقارنة في الإنتاج البحثي بين الدول العربية، كما وتقارن بين الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية وبين الدول الغربية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في سبيل تحقيق أهداف البحث. وتخلص الدراسة إلى تقديم الإقتراحات والتوصيات التي من شأنها الإسهام في تطوير البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي.

Abstract :

This study seeks to identify the reality of scientific research in the human and social sciences in the Arab world, and it deals with the challenges facing scientific research, and provides a comparison in research production in comparison between Arab countries. Moreover, it compares spending on scientific research in Arab countries and between Western countries. For the purpose of the study, the researcher uses the analytical descriptive methodology. The study presents suggestions and recommendations that would contribute to the development of scientific research in the human and social sciences in the Arab world.

مقدمة:

إن أول نداء إلهي خاطب به الله سبحانه وتعالى البشرية من خلال الرسول الاكرم محمد (ص) هو: "اقرأ"، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من حث على التدبر والتفكير والتعلم وتطوير القدرات والاستفادة من الموارد المتاحة خدمة للإنسان، ومنذ وقت بعيد قال سيسترو: "إن أعظم هبة يمكن أن نقدمها للمجتمع هي تعليم أبنائه"، فالمعلم منذ أن وجد التعليم ما زال يقدم خدمة مهنية لمجتمعه من خلال تمكين التلاميذ من اكتساب مهارات التفكير والنقد والمواطنة والديمقراطية والتسامح وتذوق معنى الحرية وتحمل المسؤولية وغيرها من الغايات والأهداف التربوية. ويشكل البحث العلمي العمود الفقري للتقدم والرفق والحضارة، لما لعمليات البحث العلمي من الأثر الإيجابي في التطور المجتمعي بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من أهمية استخدام وسائل التكنولوجيا في مجال التقدم العلمي إلا أنها هي نتاج لمخرجات البحث العلمي في شتى الميادين، وما نشهده من تطور في مجال الطب والهندسة لهو خير دليل على مدى نجاعة البحث العلمي في هذا المضمار، وهذا ما يفسر وبصورة جلية اهتمام الدول المتقدمة في البحث العلمي من خلال رصد الموازنات الوازنة وتحفيز الطاقات المتعلمة بهدف تحقيق تقدم علمي ومخرجات بحثية قابلة للتطبيق ومنافسة الدول الأخرى، حيث يعود كل ذلك بالفائدة على المجتمع والإنسان بحد ذاته. ومن البديهي أن لا يقتصر دور الجامعة على نقل العلوم والمعارف بالطرق التقليدية، إنما ظهر لها أدوار فاعلة في مجال البحث العلمي وذلك بهدف إستشراق المستقبل ودراسة الأحداث العلمية والكونية والاجتماعية بكل أبعادها، والتي قد تتكامل مع التكنولوجيا والذكاء الصناعي.

إلا أن البحث العلمي والتقدم الكبير الذي حصل في مجال العلوم والهندسة والتكنولوجيا لم يكن ليحصل لولا وجود خطوات كبيرة في مجال البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ عشرات بل مئات السنين، ذلك أنالعلوم الإنسانية والاجتماعية تشكل نقطة التحول في مسيرة المهتمين بتطوير قدراتهم لجهة دراسة المجتمعات، وذلك من خلال دراسة طبائع البشر، وطرق عيشهم، وأنماط تفكيرهم، وأساليب الحياة التي ينتهجونها، كما تعالج العلوم الإنسانية أشكال التعاون والتفاعل بين المجتمعات، وأسباب النزاعات، وتسأل عن ميولهم نحو الخير، وجنوحهم نحو الشر، ومن أسباب أهمية العلوم الإنسانية في مستقبل الأفراد والشعوب لكونها تسهم في توجيه إهتماماتهم نحو ريادة الأعمال، وتصقل شخصية الطلاب بمهارات ومعارف متنوعة، ستؤدي إلى متابعة تطور الحضارات وتقدمها.

أولاً- أهمية البحث:

يأخذالبحث أهمية كبيرةً لكونه يحاول التطرق إلى قضية تعد محورية وأساسية حيث يسعى الباحث من خلاله الإضاءة على واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي، خاصة لما لعلوم الإنسانية والاجتماعية من دور هام في تطور المجتمعات، وما إذا كانت الأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية قادرة على منافسة الأبحاث في باقي ميادين العلوم خاصة الطب والهندسة، ناهيك عما إذا كان البحث العربي قادر على تقديم اضافات في مجال البحث مقارنة مع الدول الأوروبية والغربية، كما تكمن أهمية البحث لكونه يسعى الى تبيان أهم المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه البحث العلمي والباحث العربي على وجه التحديد، ليخلص الباحث إلى تقديم الإقتراحات والتوصيات المفيدة بهذا الشأن.

ثانياً- أهداف البحث:

- ✓ تبيان واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي.
- ✓ الإضاءة على التحديات التي تواجه البحث العلمي وعلى الباحث في آن.
- ✓ التعرف على مستوى الدعم المالي للبحث العلمي في الوطن العربي مقارنة مع بعض الدول الغربية والأوروبية.
- ✓ تقديم الإقتراحات والتوصيات التي من شأنها تسهم في معالجة بعض المشكلات التي تعترض البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي.
- ✓ تقديم تصور لأهمية التعاون بين الدول العربية والكفاءات العلمية بهدف تطوير البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ثالثاً- منهج البحث:

يعتمد الباحث الى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لكون الباحث يقدم توصيفاً علمياً في دراسته لواقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، ويستعرض للمشكلات التي تواجه الباحثين والبحث على حدٍ سواء.

المنهج الوصفي: يعتمد على دراسة الواقع، أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً (كيف) أو كميّاً (كم) (طباجة، 2003-2004، 84)¹.

المنهج التحليلي: هو تجمع لعناصر، أو وحدات في شكل واحد، أو كل واحد، أو مجموعة حوادث بينها تبادل داخلي كبير وصلات وثيقة، أو مركب من العناصر بينها علاقات بالتبادل، أو مجموعة من الأشياء بينها علاقات (طباجة، 2003-2004، 97)¹.

رابعاً- إشكالية البحث:

لكي تنهض الأمم لا بد من إيلاء الأهتمام الجدي للأبحاث العلمية بكل فروعها وأشكالها، وتوجيه الطاقات العلمية وتحفيزها ودعمها في سبيل الوصول للغايات المرجوة، والبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يقل أهمية عن الأبحاث في مجال العلوم كالطب والهندسة والتكنولوجيا، إن لم نقل أنه يزيد أهمية عن الأبحاث في المجالات الأخرى، ذلك أن العلوم الإنسانية والاجتماعية ذات أهمية كبيرة في جميع المجالات، لها لهاعلاقة بحياة الناس ونظام عيشهم وعلاقتهم فيما بينهم وبناء

مستقبلهم الإنساني وحياتهم الاجتماعية، وتوثيقهم لتجاربيهم الإنسانية، كالأدب، والفلسفة، والدين، والفن، والموسيقى، والتاريخ، واللغة، وكذلك في مجالات الرعاية الاجتماعية ونظام العدالة، والأعمال التجارية.

وإنطلاقاً مما تقدم يمكن لنا تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1. ما هو واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي؟
2. ما هي مخرجات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي؟
3. هل استطاع الباحثين العرب مواكبة البحث العلمي، وتقديم إشرافات إضافية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية؟
4. ما هي المعوقات والتحديات التي تواجه الباحثين والبحث العربي على حد سواء؟
5. ما هي مساهمات الحكومات العربية المالية والتقنية في مجال البحث العلمي؟
6. ما هي الإقتراحات والتوصيات التي من شأنها الإسهام في تفعيل البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي؟

خامساً- مفهوم البحث العلمي:

يُنظر إلى البحث العلمي (Scientific Research) على أنه منهجاً لوصف الوقائع وإجراء الدراسات حول قضية محددة في مجال معين، على أن يستتبع ذلك جمعً لبيانات وتحليلها بهدف الحصول على نتائج وفقاً لنظريات البحث ومناهجه المعتمدة، كما أنه يوجد نظريات مختلفة حول البحث العلمي والبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتختلف إتجاهات الباحثين في تقديم تعريف محدد حول البحث العلمي وفقاً لميولهم وقناعاتهم وإتجاهاتهم البحثية، وفيما يلي عينة من التعريفات، فالبحث العلمي يعرف بأنه: "جهد علمي منظم يقصد به الكشف عن معلومات جديدة تُسهم في تطوير المعارف الإنسانية وتوسيع آفاقها" (منظور، دون تاريخ، 114)².

"هو عملية فكرية منظمة، يقوم بها شخصٌ يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق في مسألة، أو مشكلة معينة تُسمى موضوع البحث، باتباع طريقة علمية منظمة تُسمى منهج البحث، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تُسمى نتائج البحث" (منظور، دون تاريخ، 114)².

"هو التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية مُحَدَّدة للتحقق العلمية، بقصد التأكد من صحتها، وتعديلها، أو إضافة معلومات جديدة لها" (منظور، دون تاريخ، 114)².

"هو تقصّي تجريبيّ ناقد، ومنظم، ومضبوط لافتراضات تُحدّد طبيعة العلاقات بين مُتغيّرات ظاهرة مُعيّنة (فردريك كير لنجر — Fredrick Kerlinger) (الحنكي، 2006، 27)³.

وعليه فإن البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية إن لم يقدم فكرةً، أو طرحاً، أو نظريةً واكتشافاً يسهم من خلاله في تطوير المجتمع وخدمة أبنائه، ساعة إذن فإنه يتحول إلى فلسفة وسرد للتاريخ والأحداث وبالتالي مضیعة للوقت، وهنا نشير إلى أن المريض بحاجة إلى طبيب يساعده في تلقي العلاج أملاً بالشفاء، هكذا ينظر إلى الباحث الذي يقوم بجهد كبير بهدف تقديم ما يتنوع الناس والمجتمع في شتى ميادين الحياة.

سادساً- التحديات التي تواجه البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي:

يأخذ البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية شكلاً من أشكال القواعد الأساسية لبناء المجتمعات وتقدمها، وذلك إنطلاقاً من الدور التطوير والتغييري الذي يسهم به هذا النوع من الأبحاث من بنية المجتمع الثقافية والاجتماعية، وإن توفر إستخدام التكنولوجيا ووسائل الإتصال والتواصل الفعالة والمتقدمة، سوف يكون لها الدور البارز في تطوير البحث العلمي بشكل عام، وقد يؤدي إلى ظهور تحديات إضافية تواجه الباحثين والبحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، نظراً لإنفتاح

المجتمعات على بعضها البعض ولتأثير الثقافات وتشابكها وتبادلها بشكل كبير وسريع وسهل، وهنا لا بدّ من ذكر بعض أهدافه (الشواف، 2014، 8-9)4.

1. تمكين الباحثين من تحديد المشكلات الحقيقية للمجتمع الإنساني والاجتماعي.
2. تمكين البحث العلمي والباحثين من الوصول إلى حل المشكلات بطريقة نظامية.
3. الخروج بحلول جديدة ومفيدة للمشكلات التي تواجه المجتمعات.
4. الإسهام في تحقيق اختراعات حديثة في مجال التخصص.
5. إمكانية تعميم النتائج التي قد يصل إليها البحث العلمي.
6. الإسهام في تقديم التوصيات اللازمة لتنفيذ النتائج العملية للبحث العلمي، والنظرية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وهنا نشير بأن الدول التي تولي أهمية للبحث العلمي تحتل الصدارة في مجال العلوم والهندسة، وخاصة إذا أحسنت الدول الاستفادة من مخرجات البحث العلمي في كافة مبادئ الحياة، ويساهم البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية دوراً هاماً في تطور ورفاهية المجتمعات ونظرتهم للحياة الاجتماعية، ويعتبر إجراء البحوث العلمية بشكل عام وتلك التي تعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه الخصوص مؤشراً لتقدم الدول ونموها الاجتماعي والاقتصادي والعلمي، وذلك وفقاً للأسباب التالية:

1. تحسين مهارات الإتصال والتواصل الشفهي والكتابي.
2. إيجاد علاقات بين كافة المجالات البحثية، والتي من شأنها خدمة البحث العلمي العام.
3. تطوير مهارات التفكير والنقد والمقاربات العلمية بين الباحثين، وتشارك العلوم والمعارف.
4. الاستفادة من تجارب الآخرين، من خلال تراكم مخرجات البحث العلمي ونتائجه، وتمييز بين الفشل والنجاح.
5. تراكم القيم الإنسانية والاجتماعية، والخروج بمقاربات متنوعة تسمح للبشر بمزيد من التعاون والتكامل في حياتهم الاقتصادية والتجارية والحياتية.

والبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية يأخذ أهمية إضافية لكونه يؤهل الدارسين في هذا المجال فضلاً عن الباحثين للتميز والإبداع والقيام بأعمال لا يمكن للألات والتقنيات أن تنجزها، ومن هذه المميزات:

1. تمكين الباحثين والدارسين من معرفة طبائع البشر، ودراسة السلوك وأنماط التفكير.
2. التعرف على أنواع وأساليب الذكاء العاطفي والاجتماعي.
3. القدرة على إيجاد فرص عمل متنوعة وفي مجالات متعددة.

وإنطلاقاً مما تقدم، نشير إلى أن الدول العربية لعبت في الماضي دوراً ريادياً في مجال تطور الشعوب ورفاهية الحضارات، وكان للباحثين العرب الدور الكبير في نقل الحضارة إلى العالم الغربي وكافة أنحاء العالم، ولكن مع تأخر العرب عن الركب العالمي إنقلبت المعادلة فتأخر العرب، وتدهور البحث العلمي العربي، وانتقل الجهل والتطرف إلى مجتمعاتنا العربية، وهنا نستعرض التحديات التي تواجه الباحث والباحثين العرب في العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل خاص، ومن أهمها:

1. ضعف الوضع الاقتصادي للمجتمعات العربية:

إن الحالة الاقتصادية والمعيشية التي تسيطر على أغلب الشعوب العربية، تجعل من البحث العلمي في الإهتمامات الغير ضرورية، ذلك أن الإهتمامات الأساسية للبشر تكمن في تأمين الحاجات الأساسية والمتمثلة بحسب هرم ماسلو للحاجات الإنسانية، بالمأكل والمشرب والمسكن والطبابة، تليها الحاجات المتعلقة بطلب العلم، والإهتمام بالرفق العلمي والتوسع في مجال البحث والإكتشافات العلمية، وهنا يأتي دور الحكومات العربية بضرورة رعاية الشعوب اجتماعياً ومعيشياً ونفسياً، ليتسنى للمبدعين والقيام بأدوارهم وسط بيئة تحفيزية مناسبة.

2. عدم وجود سياسات داعمة للبحث العلمي:

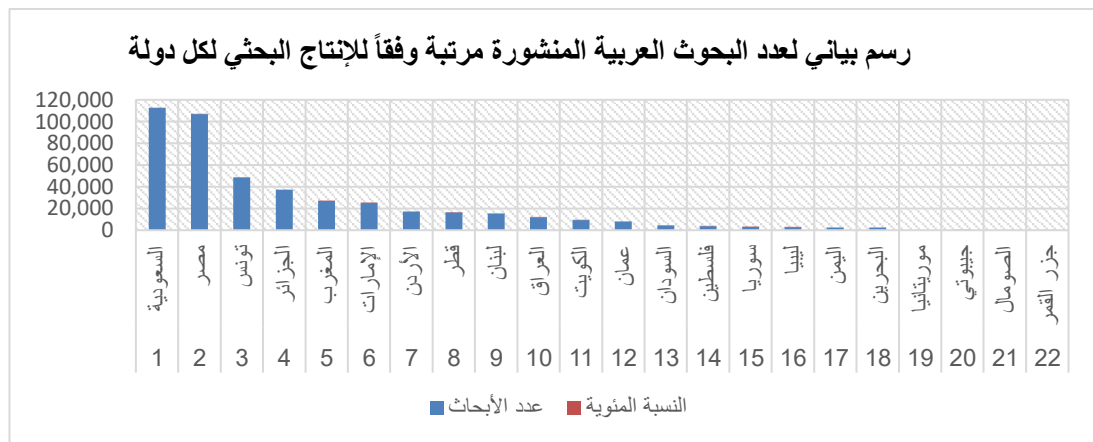
تغيب عن إهتمامات الدول العربية السياسات الداعمة لإنتاج العلوم والتكنولوجيا بشكل عام، كما لا تولي الدول العربية الدعم اللازم للبحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما لا وجود لعلاقات تنسيقية بين المؤسسات والمراكز البحثية، إضافة إلى أنه لا وجود للدعم المالي لتمويل الأبحاث والتطوير مما يقلل من فرص تطوير مجالات البحث العلمي العربي.

وعليه، وفقاً للتقرير الصادر عام 2019، عن قاعدة بيانات شبكة العلوم (ISI) من منظور أرسكو (ARSCO) للفترة ما بين العامين (2008-2018)، يظهر الجدول أدناه دراسة حول واقع البحث العلمي في الوطن العربي، حيث بلغت مجمل الأوراق البحثية (454132) ورقة، موزعة على (22) دولة عربية (العربي للمعلومات، 2005، عدد 218)⁵.

جدول 1: عدد البحوث العربية المنشورة مرتبة وفقاً لإنتاج البحثي لكل دولة لعام 2019.

| الترتيب | الدولة | عدد الأبحاث | النسبة المئوية | الترتيب | الدولة | عدد الأبحاث | النسبة المئوية |
|---------|----------|-------------|----------------|---------|-----------|-------------|----------------|
| 1 | السعودية | 112,565 | 24.787 | 12 | عمان | 7,793 | 1.716 |
| 2 | مصر | 106,891 | 23.537 | 13 | السودان | 4,379 | 0.964 |
| 3 | تونس | 48,417 | 10.661 | 14 | فلسطين | 3,786 | 0.834 |
| 4 | الجزائر | 37,137 | 8.178 | 15 | سوريا | 3,251 | 0.716 |
| 5 | المغرب | 26,914 | 5.926 | 16 | ليبيا | 2,902 | 0.639 |
| 6 | الإمارات | 25,360 | 5.584 | 17 | اليمن | 2,235 | 0.492 |
| 7 | الأردن | 16,890 | 3.719 | 18 | البحرين | 2,224 | 0.490 |
| 8 | قطر | 16,328 | 3.595 | 19 | موريتانيا | 300 | 0.066 |
| 9 | لبنان | 15,087 | 3.322 | 20 | جيبوتي | 118 | 0.026 |
| 10 | العراق | 12,119 | 2.669 | 21 | الصومال | 74 | 0.016 |
| 11 | الكويت | 9,294 | 2.047 | 22 | جزر القمر | 68 | 0.015 |
| | | | | | المجموع | 454,132 | 100.000 |

و فيما يلي رسم توضيحي يظهر أعداد البحوث العربية المنشورة مرتبة وفقاً للإنتاج البحثي لكل دولة، وهي على النحو الآتي:



3. ضعف البنية للأبحاث النظرية والتطبيقية:

يشير تقرير اليونسكو (المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم) عام 2010، إلى إفنار الدول العربية إلى بنية متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا (نجر، مرجع سابق، 149)⁶، وكذلك غياب البنية المساعدة على البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، برغم ما تتمتع به بعض الدول العربية من ثروات هائلة. كما أن أنظمة التعليم العالي وخاصة تلك التي تعنى بإنتاج البحث العلمي لا تزال ضعيفة، خاصة لناحية توليد وإبتداع الأفكار العلمية والمعرفية في العلوم كافة، أيضاً بالرغم من المستوى التعليمي الهام الذي تتمتع به الجامعات العربية.

4. هجرة الطاقات العلمية العربية:

نظراً للتحديات التي تعصف بالبلدان العربية، يجد الشباب العربي وخاصة أصحاب الطموحات العلمية أنفسهم أمام خيار هجرة وتهجير قسريين، ويشكل الشباب المتعلم العربي غنىً للدول التي يهاجرون إليها، وتشير إحصاءات اليونسكو عام 2010، إلى أن مصر وحدها قدمت 60% من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما تشير الإحصائيات إلى أن كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تستحوذ على حوالي 75% من الطاقات العلمية العربية المهاجرة، وتشير تقارير جامعه الدول العربية و مؤسسة العمل العربي والأمم المتحدة أن هناك أكثر من مليون خبير وأختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرون ويعملون في الدول المتقدمة (المنتدى الإقتصادي، 2007-2008)⁷.

5. ضعف الإنفاق العربي على البحث العلمي:

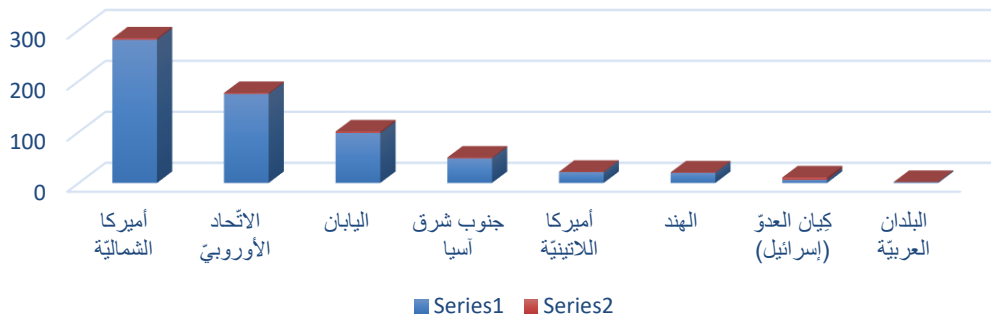
تشير الدراسات إلى أن البلدان التي تخصص ميزانية أقل من 1% من ناتجها القومي (العربي للمعلومات، 2005، عدد 218)⁵، فإنه يدل على أن الأداء البحث العلمي ونتائجه تكون ضعيفة جداً، بينما البلدان التي تنفق ما بين 1% و 1.6% فإن مستوى أداء البحث العلمي يكون متوسط، والتي تنفق ما يزيد عن 1.7% من ناتجها القومي فيكون أداؤها وإنتاجها في البحث العلمي جيد.

جدول 2: مقارنة بين إنفاق الدول العربية ودول أخرى على البحث العلمي.

| البلدان | الإنفاق على البحث العلمي (مليار دولار) | الإنفاق على البحث والتطوير من نسبة الدخل القومي |
|----------------------|--|---|
| أميركا الشماليّة | 281 | 2.7 |
| الاتحاد الأوروبي | 174.7 | 1.9 |
| اليابان | 98.2 | 2.9 |
| جنوب شرق آسيا | 48.2 | 1.7 |
| أميركا اللاتينيّة | 21.3 | 0.6 |
| الهند | 20 | 0.7 |
| كيان العدو (إسرائيل) | 6.1 | 4.7 |
| البلدان العربيّة | 1.7 | 0.3 |

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، بأن الدول العربية جاءت في المركز الأخير مقارنة مع الدول الأخرى من حيث الإنفاق المالي على البحث العلمي، فيما نلاحظ بأن الدول اغربية والإتحاد الأوروبي قد تصدرا لائحة الدول التي تهتم بالبحث العلمي من حيث الإنفاق، وهذا يدل وبشكل مدى إرتباط تطور البلدان والشعوب بالبحث العلمي، حيث أن الإنفاق يشجع الباحثين ويؤمن لهم دعم مالي عدا عن الدعم المعنوي الذي يجعل الباحث يقوم بجهده في ظل بيئة ملائمة للإنتاج العلمي بكافة مجالاته الطبية والعلمية والهندسية وكذلك في مجال البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهنا نلاحظ أيضاً من خلال البيانات الموجودة في متن الجدول أعلاه بأن دولة الإحتلال الإسرائيلية تنفق لوحدها في مجال البحث العلمي أكثر من الدول العربية مجتمعةً.

رسم بياني يظهر الفرق في الإنفاق على البحث بين الدول العربية وبلدان أخرى



وإنطلاقاً من المعلومات التي يظهرها الرسم التوضيحياً أعلاه، نستشعر مدى الخطر على مستقبل البحث العلمي في الوطن العربي، وعليه لابد من تحمل الدول والحكومات لمسؤولياتها في هذا المجال وكذلك المؤسسات التعليمية الجامعية الرسمية والخاصة كما مراكز الأبحاث من خلال زيادة الإنفاق المالي في كافة مجالات البحث العلمي، وتأمين مناخ بحثي ملائم لتشجيع الباحثين وتحفيزهم لتقديم أفضل ما لديهم من إبداعات علمية وفي مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، علماً أن مجتمعنا العربي يمتلك الكثير من الطاقات العلمية فيما لو تم الإستفادة منها لأدى ذلك إلى مخرجات بحثية وافرة ومفيدة ومنافسة للمراكز الأبحاث العالمية.

6. عدم ثقة المجتمع العربي في مجال البحث العلمي:

تنظر المجتمعات العربية بطريقة سلبية الى البحث العلمي، وقد يصل الأمر إلى غياب الثقة في الإنتاج العلمي جراء البحث العلمي العربي إن في العلوم (كالطب والهندسة) وإن في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك نتيجة لوجود الهوة الكبيرة بين الباحث والبحث العلمي من جهة وبين السياسات المتبعة وعد إكتراث أكثر الدول والحكومات لدعم البحث العلمي وتحفيز الباحثين في كافة المجالات البحثية، ناهيك عن تفوق الغرب بدرجات ومراحل وسنوات في مجال البحث المتنوع، وخاصة في ظل عصر التكنولوجيا والذكاء الصناعي.

7. الصراعات المستمرة وعدم الإستقرار الأمني في الوطن العربية:

يشكل النظام السياسي وأنظمة الحكم في الدول المحرك الأساسي لأية رؤية مستقبلية خاصة في مجالات (الطبابة – التعليم – الإقتصاد – الصناعة – الزراعة) وغير ذلك من الرؤى التي تشكل حاجة أساسية لتطلعات المواطنين، وكذلك في مجال البحث العلمي فإن خطط الحكومات من خلال الأنظمة التربوية والبحثية هي من تحدد مدى إهتمام الدولة بتلك المجالات، غير أن في بلادنا العربية وإضافة الى ما ذكرنا من تحديات إلا أنه يوجد تحدٍ من نوع آخر وهو يتعلق بالأمن والإستقرار، حيث تستمر النزاعات بين الدول العربية والشعوب تحت مسميات عرقية ودينية وطائفية وأحياناً مذهبية، وما يزيد من الطين بلة وجود أعداء كثر منها الفقر والبطالة وإحتلال فلسطين من قبل العدو الإسرائيلي وأخير الإرهاب.

إن كل ما ذكر أعلاه يشكل عائقاً حقيقياً أما تطور وتقدم البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية وكذلك في العلوم المتنوعة، وهذا ما يجعل الباحث العربي مقيد والبحث العربي لا يستطيع المنافسة مع الدول والشعوب الأخرى.

لذا فإن البحث هو نتاج الأفكار الجديدة، وتقديم الحلول والمقترحات للمشكلات التي يحتاجها المجتمع إن في مجال العلوم المعاصرة ومجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي بمجملها تعود بالفائدة المعنوية والمادية على المجتمعات والشعوب.

8. واقع البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي:

إن الدور الأساسي لمؤسسات التعليم العالي يكمن في تطوير أنماط التفكير، وتأهيل الطلاب للقيام بالبحث العلمي في كافة ميادين الحياة، وهي لأجل ذلك تقوم بتهيئة الظروف المناسبة لهم وإعدادهم بطريقة تضمن تقويم النقد والبحث والإبداع بغية إنتاج علمي ومعرفي يخدم الوطن والشعوب، وهنا نشير إلى أن الجامعة لا تعنى بالتعليم واكتساب المعارف، ذلك لأن المدرسة هي من تتولى ذلك في مراحل ما قبل الجامعة، والبحث ليس مجرد جمع معلومات، وإنما هو الجهد الهادف الذي يتطلب التبصر والتركيز هدوء الأعصاب وطول الأناة وإذا كان تشجيع الأبحاث يقوم في علة وجود جامعتنا، فإنها ما زالت مع معظم رفاقها في العالم الثالث دون هذا الهدف، بينما تشكل مراكز الأبحاث في البلدان المتقدمة التي تعيش هواجس مستقبلها، عصب جامعاتها واقتصادها ومجتمعها (الفرأ، 2004، 1)⁸.

وهنا نشير إلى أن العالم العربي مليء بالجامعات والتي تتمتع بمستوى علمي جيد، ويشرف عليها ويقودها أشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة، ولأجل ذلك نجد الكثير من الطاقات العلمية قد هاجرت إلى بلاد الإغتراب لكونها تتمتع بمواصفات عالية وخبرات مهمة، غير أن ما تحتاجه الجامعات العربية ومؤسسات التعليم العالي هو الخطط التي تؤدي إلى مخرجات علمية مستندة على أبحاث حكيمة ومحاكمة وقابلة للتنفيذ والتطبيق، كما أن مبدأ التعاون والتشارك بين الجامعات العربية والباحثين العرب يعزز فرص الإنتاج البحثي، ويقوي مبدأ المنافسة مع البلدان الأخرى.

سابعاً- الإستنتاجات:

تبين لنا بنتيجة هذه الدراسة، أن البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما في العلوم والهندسة في العالم العربي، لا يرقى إلى طموحات الباحثين وهموم البحث العلمي، كما لا يقدم حلولاً للتحديات الكبيرة التي تمر بها الأمة العربية، كما أن الباحث العربي ونظراً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حالت بينه وبين تقدم البحث بما يتناسب والمنافسة العالمية.

كما يتضح لنا من خلال الدراسة، أن البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية كان له الأثر الكبير في تقدم الحضارات لدى الشعوب، وساهم في الكشف عن الكثير من العادات التي يمارسها البشر، والطبائع التي يتمتعون بها، كما أن أهمية العلوم الإنسانية تكمن في فهم تركيبة الشعوب ومعرفة ميولهم وأسباب تصرفاتهم وكل ما يتعلق بحياتهم الإنسانية والاجتماعية. كما أن دعم الدول للبحث العلمي، يساهم في تحسين مخرجاته، ويحفز الباحثين على الإجتهد في سبيل تطوير الإنتاج البحثي، ذلك أن الدول المتقدمة تسعى إلى جذب المفكرين والباحثين العرب خدمة لمشاريعهم وأهدافهم البحثية، وللمفاقة فإن الدول والشعوب التي تهتم بالإنتاج الفكري والعلمي، نجدها لا تعاني الفقر، والتسلط، والإرهاب، والنزاعات، وهذا أيضاً ينعكس إيجاباً في مجال الرفاهية ومعيشة الشعوب.

وهنا لا بد من طرح التساؤلات التالية:

1. لماذا لم تهتم الدول العربية بالبحث العلمي؟ ألا يوجد لدينا الكثير من الطاقات البشرية والموارد المتاحة؟
2. ماذا تخطط الحكومات لمستقبل الأجيال القادمة؟ في ظل عصر الرقمنة والتطور التكنولوجي والمعرفي؟
3. أين الوحدة العربية في مجال تطوير البحث العلمي؟ أين دور الجامعة العربية في ذلك؟
4. أليس من الضروري توجيه الإهتمام العربي نحو التعليم والتعلم؟ بدل النجرار خلف النزاعات والعصبيات والخلافات؟
5. لماذا لا نجعل من البحث العلمي فرصة للتعاون والتآزر بين الباحثين العرب؟
6. متى يستعيد البحث العربي مجده؟ ويصدر العلوم والثقافات إلى الشعوب الأخرى؟

7. أين نحن؟ من: أبن خلدون، وأبن بطوطة، والفارابي، والخوارزمي، وجابر بن حيان، وأبن سينا والطبري، والطوسي، والرازي، وغيرهم الكثير ممن أغنى العالم أجمع بعلمه وإنتاجه البحثي في العلوم والعلوم الإنسانية والاجتماعية.
8. متى ينهض العرب؟ متى نستفيق من سباتنا العميق؟
9. متى ندرك أننا قادرون على الإنتاج البحثي بالإعتماد على مواردنا الغنية والمتنوعة؟

ثامنا: الإقتراحات والتوصيات:

يخلص الباحث في نهاية الدراسة إلى تقديم الإقتراحات والتوصيات التالية:

1. على الحكومات في الدول العربية تأمين التمويل اللازم في سبيل دعم وتطوير البحث العلمي، وتحسين مخرجاته.
2. يجب أن تؤمن البنية التحتية لقيام البحث العلمي، من خلال تأمين مراكز للبحث الدائم، وتوفير المستوى المعيش اللائق للباحثين.
3. توجيه البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية لخدم قضايا الأمة وأهمها، الحد من النزاعات المتنوعة، والتقارب بين الشعوب والأديان.
4. تشجيع البحث والباحثين العرب للقيام بإنتاج بحثي مشترك، خدمة للأهداف العربية المشتركة.
5. تأمين مناخ بحثي مناسب لإبداع الباحثين، والإستفادة من وسائل التكنولوجيا في مجال البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
6. تحفيز الطاقات العلمية معنوياً ومادياً، للحد من هجرة العقول والكفاءات العلمية.
7. الإهتمام بالتعليم العالي، وإدخال البحث العلمي في عمليات التقويم المستمرة في المقررات الجامعية.
8. تشجيع التعاون العربي في مجال التعليم الجامعي والعالي، وتبادل الخبرات البحثية في كافة المجالات.
9. الإستفادة من التقدم العلمي والإنتاج البحثي في الدول الأوروبية والغربية.

المصادر والمراجع:

1. د. يوسف طباجة: منهجية البحث، 2003-2004، ص ص (14، 84، 97).
2. ابن منظور، لسان العرب، (15 مجلد)، دار صادر بيروت، طبعة أولى، دون تاريخ، جزء ثاني، ص 114.
3. سعيد سالم الحنكي (2006م)، مجالات البحث العلمي الأمني في ظل إدارة الجودة الشاملة، الشارقة: جامعة الشارقة، صفحة 27. بتصرف.
4. خلود محمد الشواف (1435/1434هـ)، مفهوم البحث العلمي والبحث التربوي، السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، صفحة 8، 6. بتصرف.
5. النادي العربي للمعلومات، البحث العلمي ومتطلباته، العدد 218، السنة الثالثة عشرة، 2005.
6. د. شكري نجار، الجامعة ووظيفتها الاجتماعية والعلمية، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية مرجع سابق، ص 149.
7. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2007 - 2008)، انظر هيثم مزاحم، المرجع سابق.
8. ماجد محمّد الفراء، الصعوبات التي تواجه البحث العلمي الأكاديمي بكلّيات التجارة بمحافظة غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير 2004، ص 1.

قواعد المعلومات العربية الإلكترونية: المميزات والمعوقات (قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية أنموذجاً)

Arab Electronic Databases: Pros and Cons Islamic and legal Sciences Database as a Model

د. محمد صعبان، جامعة فلسطين الأهلية، فلسطين

د. رامي السويطي، وزارة المالية، رام الله، فلسطين

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع قواعد المعلومات العربية الإلكترونية: المميزات والمعوقات، وذلك بالتطبيق على قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية، وفق المنهج الوصفي التحليلي، هادفة إلى بيان ماهية القاعدة، من حيث: تعريفها، ومميزاتها، والمعوقات التي تواجه استخدامها. ولقد خلصت الدراسة، إلى أن القاعدة تتمتع بمجموعة من المزايا والخصائص ذات القيمة المضافة للبحث العلمي والباحثين، ومن أهمها: كونها متخصصة وشاملة للعلوم الإسلامية والقانونية وغيرها من العلوم ذات العلاقة، وتساهم في تلبية احتياجات الباحثين العلمية والبحثية بسهولة وبسرعة عبر الإنترنت، وبدون قيود زمنية أو مكانية، وكما أنها تعزز من فرص التواصل بينهما. وبالرغم من توافر هذه المزايا بالقاعدة، إلا أن استخدامها يواجه مجموعة من المعوقات، ومن أهمها: عدم قدرة بعض الباحثين منولوج إلى القاعدة لعدم إلمامهم بمهارات استخدام الأجهزة الذكية وتطبيقات شبكة الإنترنت، وكما أن الاشتراك بالقاعدة مقتصر على المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية، فهي لا تقبل الاشتراك الفردي. وكما أوصت الدراسة، إلى ضرورة قيام المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية بالاشتراك في القاعدة لدورها وأهميتها في العملية التعليمية والبحثية، وضرورة قيام إدارة الشركة المؤسسة للقاعدة بإتاحة اشتراك الأفراد فيها، حتى لا يحرموا من الاستفادة منها. الكلمات المفتاحية: قواعد المعلومات الإلكترونية، المكتبة الإلكترونية، قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية، البحث العلمي، دار المنظومة.

Abstract :

This study explores Arab Electronic Databases: Advantages and Obstacles. It attempts to apply to the base of Islamic and legal sciences and follows the descriptive and analytical approach. It aims to clarify what the rule is in terms of its definition, and its features, and the obstacles facing its use. It has been concluded that the base has a set of advantages and characteristics with value added to scientific research and researchers. The most important of which is being specialized and comprehensive for Islamic, legal and other related sciences. It contributes to meeting the scientific and research needs of scholars more easily and quickly via the Internet without time or space restrictions; it also enhances the opportunities for communication between them. Despite the availability of these advantages on the base, its use faces a set of impediments including namely the inability of some researchers to access the base due to lack of familiarity with the skills of using smart devices and the Internet applications. And as subscription to the base is limited to institutions and scientific and research institutions, the data base does not accept individual subscription. Finally, the study implies that the scientific and research institutions and groups should participate in the base for its role and importance in the educational and research process. There is also a need for the management of the founding company to allow individuals to joint so that they utilize its benefits .

Keyword: Electronic Databases, Electronic Library, Islamic and Legal Sciences Database, Research, Dar Al-Manzoma

مقدمة:

تعد المعلومات من أهم الدعائم الحيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها في شتى المجالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فعلت وخزنت وأتاحت المعلومات بيسر وتطور وتوفر، ومن روافدها قواعد المعلومات الإلكترونية، والتي تعدّ من أكثر أوجه استخدامات التكنولوجيا الرقمية في مجال البحث العلمي، وذلك بفضل مزاياها والخدمات التي تقدمها، وكونها تشمل نصوصاً كاملة لمصادر معلومات تتميز بالحدثة وتغطي أكبر عدد من الدوريات والتقارير والإحصاءات والأبحاث والرسائل العلمية¹.

وانطلاقاً من مبدأ أهمية قواعد المعلومات الإلكترونية في دعم العملية التعليمية والبحثية، قامت دار المنظومة بإنشاء قواعد معلومات عربية إلكترونية، وهي شركة سعودية أنشأت عام 2004، رائدة ومتخصصة في مجال بناء وتطوير قواعد المعلومات العلمية المتخصصة في المجالات البحثية والأكاديمية الذي يختص بالمحتوى العربي والذي يهتم به الكثير من الباحثين والقراء في العالم².

وحيث تتمتع دار المنظومة بخبرة تراكمية واسعة في مجال تنظيم محتوى المعلومات الرقمية وقواعد المعلومات وآليات تصميمها والبحث فيها، وتقدم أيضاً دورات تدريبية في مجال استخدام هذه القواعد وآليات البحث في المصادر الرقمية، وكذلك قامت الشركة بتحالفات عديدة مع مجموعة من مؤسسات التعليم العالي والناشرين الأكاديميين والجمعيات العلمية المتخصصة في مجال النشر العلمي لتعزيز المحتوى العلمي العربي للوصول إلى بيئة معلومات علمية عربية منظمة في جميع فروع المعرفة البشرية لمواكبة قواعد المعلومات العلمية العالمية³.

هذا وقد وضعت دار المنظومة خطة إستراتيجية لبناء مجموعة من قواعد المعلومات العربية التي تغطي شتى المجالات البحثية والأكاديمية، لكي تصبح واحدة من أهم قواعد البيانات العربية الإلكترونية في مجال تخصصها والمتاحة عبر الانترنت⁴، فكانت قاعدة العلوم التربوية والاجتماعية أول قاعدة معلومات بالنص الكامل تدشنها دار المنظومة في عام 2009، وسعت بعد ذلك دار المنظومة لإطلاق قاعدتها الثانية (قاعدة معلومات الاقتصاد والإدارة في مطلع عام 2010⁵)، ثم توالى ظهور قواعد معلوماتها المختلفة والهامة منها: قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية، وقاعدة العلوم الإنسانية، وقاعدة علوم اللغة والأدب، وأخرها قاعدة الرسائل الجامعية، حتى بلغ عددها ستة قواعد⁶.

وتسعى دار المنظومة إلى رصد الإنتاج العلمي في جميع المجالات، خاصة المنشور في المجالات العلمية وأعمال المؤتمرات والندوات، وغيرها من مصادر المعلومات المتنوعة. حيث تضم أكثر ستين ألفاً (60000) ما بين مقال وبحث ورسالة جامعية، وبلغ عدد الدوريات العلمية المتخصصة العربية التي تحتويها إلى أكثر من ألف وسبعمئة (1700) دورية عربية، وتضم القواعد أكثر من ألف وثمانمائة (1800) مؤتمر وندوة علمية بكل ما تحتويه من أبحاث في جميع أنحاء الوطن العربي، كما ويبلغ عدد الرسائل الجامعية فيها إلى أكثر من مائة وخمسون ألفاً (150.000) رسالة ماجستير ودكتوراه، لأكثر من ثمانمائة (800) جامعة وكلية في أنحاء الوطن العربي، مما جعلها الأكثر استخداماً على مستوى هذا الوطن⁷.

¹- شريف علي حباد(2019)، قواعد البيانات الإلكترونية والبحث العلمي. تم الزيارة بتاريخ 2021/1/1 متاح في: <https://qou.edu/ar/viewCmsContentDtl.do?contentId=61308>

² - الموقع الإلكتروني لدار المنظومة(2020)، تم الزيارة بتاريخ 2020/12/1، <http://www.mandumah.com/about>

³ - ترفع دار المنظومة شعار (الريادة في قواعد المعلومات العربية) وتتجسد رؤيتها في (الوصول إلى بيئة معلوماتية علمية عربية منظمة في جميع فروع المعرفة البشرية)، ورسالتها في (خدمة الباحث الأكاديمي العربي ومن في حكمه، وذلك بتأمين قواعد معلومات علمية متخصصة على غرار قواعد المعلومات العلمية العالمية، والمساهمة في إثراء وتنظيم المحتوى العلمي العربي)، راجع الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق.

⁴ - الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق، من نحن.

⁵ - مها محمود محمد ناجي(2016)، الدوريات العلمية المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات بقواعد البيانات العربية: دار المنظومة نموذجاً، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، جامعة أسيوط، المجلد 3، العدد 3، ص 67.

⁶ - الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق، دليل المستخدم.

⁷ - الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق، من نحن.

وتأسيساً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تقوم على تناول واحدة من أهم المشاريع أو التجارب العربية في مجال بناء وتطوير ونشر المعرفة عبر الانترنت، التي تشرف عليها دار المنظومة. ويتمثل هذا المشروع بقاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الالكترونية والتي هي محل دراستنا.

وكما ويرى الباحثين، أن هذه الدراسة من شأنها أن تظهر أهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال البحث العلمي، وأهمية تحويل مصادر المعلومات التقليدية إلى الالكترونية، من خلال إنشاء قواعد معلومات الكترونية متخصصة في أحد حقول العلوم الإنسانية، بحيث يستطيع الباحثون الولوج إليها دون التقيد بحدود الزمان والمكان.

أهمية الدراسة: تتمثل أهميتها في عدة أمور، أهمها:

1. إبراز خصائص قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الالكترونية، ودورها في خدمة العملية البحثية عبر الانترنت بجودة عالية ووفق معايير علمية عالمية، حيث سهولة الوصول لمحتواها الرقمي دون أية قيود، متخطية بذلك الحدود الزمانية والمكانية، وتوفر للباحثين فرصة التواصل فيما بينهم، وحفظ نتاجهم العلمي والبحثي ونشره، وتجعله متاح لهم مما يساهم في زيادة معدلات الاستشهاد المرجعي.
 2. تسلط الضوء على التحديات والمعوقات التي تحيط بالقاعدة لتلافيها وتذليلها.
 3. تساهم الدراسة في حث المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية على ضرورة الاشتراك في القاعدة واستخدامها في العملية التعليمية والبحثية لدورها الريادي والمزايا التي تتمتع بها.
 4. حداثة الموضوع، وكون الدراسة تأتي في وقت بدأ فيه العالم يتجه- في ظل جائحة كورونا- نحو التعليم الالكتروني والاعتماد بشكل كبير على المصادر الالكترونية في العملية التعليمية والبحثية، بما يجعل في هذه دراسته لبنة في توضيح دور إحدى هذه المصادر، وهي قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الالكترونية.
 5. إبراز دور تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة في خدمة العملية التعليمية والبحثية، حيث مكنت من وضع المعرفة في شكل رقمي وهو في ازدياد، وتوفير المعلومات ونشرها عبر الانترنت بسرعة وسهولة.
- أهداف الدراسة:** تتمثل أهدافها بالأمور الآتية:

1. بيان تعريف قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الالكترونية ومميزاتها.
 2. بيان المعوقات المتعلقة بقاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الالكترونية.
- مشكلة الدراسة/ أسئلة الدراسة:** تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هو تعريف قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الالكترونية، وما هي مميزاتها ؟
 2. ما هي المعوقات المتعلقة بالقاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الالكترونية ؟
- منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصادرها ومراجعتها وتحليلها لمعرفة الإطار النظري للدراسة.
- الدراسات السابقة:** لم يسبق لأحد من الباحثين- على حد علمنا- دراسة موضوع قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الالكترونية، وهذا الأمر الذي ستقدمه الدراسة الحالية.

1- تعريف قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الالكترونية ومميزاتها.

على الرغم من تعدد تعريفات قواعد المعلومات الالكترونية، إلا أننا نجد أن أفضلها وأشملها هو: " تلك القواعد التي تقتني مصادر المعلومات رقمية سواء المنتجة أصلاً في شكل رقمي أو التي تم تحويلها إلى الشكل الرقمي، وتجري عمليات ضبطها بيلوجرافيا

باستخدام نظام آلي متكامل، ويتاح الولوج إليها والاستفادة من خدماتها المختلفة عبر شبكة الانترنت¹. وترجع أسباب تأسيس هذه القواعد إلى التطور التكنولوجي في تقنيات المعلومات والاتصالات، ونمو حركة النشر العلمي، واتجاه العالم نحو الوصول الحر للإنتاج الفكري العلمي المتوفر، وقيود النشر والتأليف الورقي، وتحديات المكتبات الورقية المكانية والمالية². ويمكننا أن نعرف قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية، بأنها عبارة عن قاعدة معلومات عربية إلكترونية، متخصصة في جمع ما تم نشره باللغة العربية من إنتاج علمي وفكري إسلامي وقانوني وغيرها من العلوم ذات العلاقة في العالم، وتحويله وحفظه إلكترونياً، وضبطه بيولوجياً باستخدام نظام آلي وبجودة عالية ووفق معايير عالمية، ثم إتاحتها بالنص الكامل للمستخدمين بها عبر شبكة الانترنت بطريقة سهلة وميسرة وبدون قيود مكانية وزمانية.

ونجد أن هذه القاعدة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها: رصد الإنتاج العلمي في جميع المجالات الإسلامية والقانونية والعلوم ذات العلاقة، والمنشور في المجالات العلمية وأعمال المؤتمرات والندوات وغيرها من مصادر المعلومات المتنوعة، والتحويل الرقمي لهذا الإنتاج إلكترونياً، وبناءً وفهرسته وتكشيفه بجودة وفق معايير علمية عالمية وبجودة عالية، والدخول في شركات مع الناشرين المتخصصين في مجال النشر العلمي سواء على مستوى الجامعات أو الجمعيات العملية أو الناشرين التجاريين، وتسهيل سبل وصول الباحثين إلى محتواها الرقمي بنصوصه الكاملة مباشرة عبر الإنترنت³.

ومن أهم المزايا والخصائص التي تمتع بها قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الآتي:

أولاً: قاعدة متخصصة: حيث تمتاز هذه القاعدة كونها متخصصة في العلوم الإسلامية والقانونية وغيره من العلوم ذات العلاقة، وهي الأولى من نوعها في الوطن العربي ومصدر أساسي للباحثين لا سيما القانونيين والإسلاميين منهم، هدفها بناء محتوى علمي عربي رقمي في مجالها بالنص الكامل ونشره⁴. وبذلك نرى أن القاعدة تواكب التطور التكنولوجي لتقنيات المعلومات والاتصالات وتستغلها في جمع ونشر العلم والمعرفة القانونية بشكل أسرع وأفضل. وفي سبيل تحقيق هدفها، وجدنا أن دار المنظومة قامت بالعديد من التحالفات مع عدد كبير من الناشرين الأكاديميين والمؤسسات العلمية والبحثية التي تهتم بمجالات العلوم الإسلامية والقانونية والعلوم ذات العلاقة سعياً منها إلى مجارة قواعد المعلومات العالمية. فمثلاً يوجد العديد من الجامعات والهيئات البحثية في الدول العربية، مثل الأردن، مصر، الجزائر، فلسطين... الخ، وغير العربية، مثل: تركيا وماليزيا، قامت بالاشتراك بالقاعدة. وجدير بالذكر أن هذه القاعدة لا تقوم بتوفير خدماتها للجمهور مجاناً وغير متاحة للاشتراكات الفردية⁵، وبالتالي نجد أنه حتى يتمكن الباحث من الدخول إلى القاعدة والاستفادة من محتواها الرقمي، يجب أن يكون أحد الموظفين بالجامعات أو الهيئات المشتركة فيها.

¹ - انظر في هذا التعريف: محمد فتحي عبد الهادي (2002)، مكتبة المستقبل. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. العدد 17، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 7. و منير الحمزة (2008)، دور المكتبة الرقمية في دعم التكوين والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية: المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 143.

² - وردة سوكمال (2018)، المستودعات المؤسسية الرقمية ودورها في النشر العلمي Dspace بالمكتبة المركزية بجامعة بانة 1 نموذجاً، المؤتمر الدولي الأول للمكتبات والمعلومات والتوثيق الوصول الحر للمعلومات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجمعية المكتبات والمعلومات الأردنية والجمعية الجزائرية للمكتبات والمعلومات، عمان، ص 638. وسيف بن عبد الله بن حمود الجابري (2005)، الدوريات الإلكترونية ودورها في خدمة البحث العلمي بالمكتبة الرئيسية، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، العدد 5، جامعة السلطان قابوس، ص 107.

³ - الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق.

⁴ - ذات هدف المستودعات والمكتبات الرقمية: وردة سوكمال، المستودعات، مرجع سابق، ص 643. ومنير الحمزة، دور المكتبة الرقمية، مرجع سابق، ص 183 وما بعدها.

⁵ - الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق، من نحن.

ويرى البعض - ويحق - أن اشتراك الجامعات في قواعد المعلومات الالكترونية يساهم في تلبية احتياجاتها العلمية والبحثية، ويقلل من مصروفات وتكاليف المكتبة الورقية بالإضافة الى الحيز المكاني الذي تشغله¹، وكما أنها تحفظ مصادر المعلومات الإسلامية والقانونية من الكوارث وعوامل التلف الطبيعية والبشرية².

ثانياً: شمولية القاعدة وامتداد تغطيتها الموضوعية: حيث تمتاز هذه القاعدة بشموليتها لجميع ما نشر من إنتاج فكري إسلامي وقانوني وعلوم ذات العلاقة منذ سنة 1921 وحتى الآن. حيث تضم القاعدة أكثر من (347 مجلة علمية) وأكثر من (340 مؤتمراً وندوة)، وتمثل أكثر من (250 جهة أكاديمية وعلمية وبحثية في مختلف أنحاء الوطن العربي) ومئات الآلاف من المقالات والبحوث والدراسات والمؤتمرات والندوات وعروض الكتب والرسائل العلمية الصادرة باللغة العربية في جميع أنحاء العالم بنصوصها الكاملة. وقد امتدت آفاق التغطية الموضوعية للقاعدة لتشمل جميع الموضوعات الإسلامية والقانونية بفروعها المختلفة مثل أصول الفقه والفقه المقارن والمذاهب الفقهية والعبادات والفتاوى والفرائض والحديث وعلم الرجال والعقيدة والفرق والمذاهب والتوحيد وعلوم القرآن والتفسير والقراءات والتجويد والسيرة النبوية والتصوف والقضاء والقانون المدني والجنائي وقانون الأحوال الشخصية والمحاكم... وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة³. ونرى أن تنوع جهات النشر الجغرافي الأكاديمي والموضوعي أثرى محتويات القاعدة بشكل كبير، وهذا يعزز من فرص الباحثين في الاختيار والانتقاء لمصادر المعلومات الإسلامية والقانونية التي تناسب احتياجات البحثية⁴.

ثالثاً: القاعدة دائمة التوفير باللغة العربية ومحتواها يحدث باستمرار: حيث تمتاز القاعدة كونها متاحة للباحثين بسهولة وسرعة عبر شبكة الانترنت - دون الحاجة إلى برمجيات خاصة- من أي مكان بالعالم، وفي جميع الأوقات طيلة أيام الأسبوع، ويتم تحديثها باستمرار بالأعداد الجديدة للدوريات وغيره، حرصاً على أن يتابع الباحثين أولاً بأول كل ما هو جديد فيها⁵، ونرى أن هذا التحديث يحقق التنوع والثراء في المعلومات، ونرى أيضاً أن هذه القاعدة من شأنها أن توفر الوقت والجهد على المستفيدين منها⁶.

رابعاً: المحتوى العلمي الرقمي للقاعدة محمي قانونياً: حيث تمتاز القاعدة بأن جميع محتواها الرقمي محمي بموجب قوانين وأنظمة حقوق المؤلف والملكية الفكرية المحلية والعالمية، حيث وضعت القاعدة شروط معينة يتوجب على المستخدمين إتباعها عند القيام بنسخ أو عرض أو توزيع أو تعديل أو نشر أو إعادة إنتاج أو تخزين أو نقل أو إنشاء أعمال اشتقاقية، أو بيع أو ترخيص جميع أو أي جزء من محتويات، أو منتجات أو خدمات القاعدة، والتي تم الحصول عليها من هذا الموقع في أي وسيلة ولأي أحد. وعلى العكس من ذلك فقد أجازت القاعدة للمستخدمين تنزيل أو طباعة المحتويات من الموقع للاستخدام الشخصي فقط بحيث لا يزيد عدد الملفات التي تم تنزيلها عن 200 ملف في اليوم الواحد، وإلا اعتبر ذلك اختراقاً لحدود الاستخدام

¹ -وردة سوكمال، المستودعات الرقمية، مرجع سابق، ص 644.

² - منير الحمزة، دور المكتبة الرقمية، مرجع سابق، ص 138. وعماد عيسى (2006)، المكتبات الرقمية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 44. وهيبار فوندا (2001)، المكتبة الافتراضية: قطعة أم تواصل، المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، المكتبات العربية في مطلع الألفية الثالثة: بني وتقنيات وكفاءات متطورة، جامعة الشارقة، ص 44.

³ -الموقع الالكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق، من نحن.

⁴ - وهذا ما تحققه أيضاً المكتبات الجامعية الرقمية. أمل علي محسن (2012)، المكتبات الجامعية الرقمية دعامة لجودة البحث العلمي، جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، المجلد 47، العدد 4، العراق، ص 150. وسامي الخزندار (2011)، تحديات المحتوى العربي الرقمي: قاعدة المعرفة العربية الإلكترونية نموذجاً، مؤتمر المحتوى العربي في الانترنت - التحديات والطموح، المجلد 3، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ص 187 وما بعدها. ومنير الحمزة، دور المكتبة الرقمية، مرجع سابق، ص 62.

⁵ -الموقع الالكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق.

⁶ - مساعد بن صالح الطيار (2015)، دور قواعد المعلومات العلمية في تعزيز البحث العلمي في الوطن العربي. المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العلمي، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 4. ومنير الحمزة، دور المكتبة الرقمية، مرجع سابق، ص 181 وما بعدها. وعماد عيسى، المكتبات الرقمية. مرجع سابق، ص 44. وهيبار فوندا، المكتبة الافتراضية، مرجع سابق، ص 44. وسيف الجابري، الدوريات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 107.

العادل والطبيعي للمحتوى¹. ونرى أنه في حالة تجاوز المستفيد من القاعدة لحدود وضوابط الاستخدام، فإنه يحق للشركة منعه وحجبه عن الوصول لمحتوى القاعدة، وكذلك اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضده.

خامساً: قدرة القاعدة على متابعة إحصائيات الاستخدام: حيث تمتاز القاعدة بقدرتها على متابعة إحصائيات الاستخدام (اليومية، الأسبوعية، الشهرية والسنوية) للمعلومات المتاحة فيها من قبل الجهات المشتركة بها، وعدد التحميل لأي من المقالات أو الدوريات وغيره، إلى جانب مراقبة الاستخدام غير المعتاد وغير القانوني لمعلوماتها². فقواعد المعلومات الالكترونية – وبحق – تعد أداة استقصاء لمؤشرات البحث العلمي في العلوم الإسلامية والقانونية في الوطن العربي³.

سادساً: قدرة القاعدة على حفظ جميع النصوص الكاملة وطباعتها مباشرة: حيث تمتاز القاعدة بقدرتها العالية على استيعاب كميات كبيرة من المعلومات مع الحفاظ على المستوى العالي من الأداء والسرعة والسهولة في الحصول على خدماتها. وجدير بالذكر، أن شركة دار المنظومة قامت بتحويل أكثر من عشرة ملايين صفحة من صفحات الأعداد الورقية للمجلات والرسائل العلمية إلى صيغة PDF مطابق للنص الأصلي، وحيث أن جميع الأبحاث والرسائل التي تحتويها القاعدة في مجالها مخزنة على صيغة PDF مطابق للنص الأصلي، إضافة إلى البيانات الببليوجرافية الكاملة⁴. وتبين لنا أنه يمكن للمستخدم استعراض تلك الأبحاث المصورة، أو طباعتها، أو تخزين نسخة منها بنصها الكامل على جهازه الشخصي دون قيود.

سابعاً: تتيح القاعدة إمكانية النسخ واللصق: حيث تمتاز القاعدة بإتاحة محتواها الرقمي في صيغة HTML قابلة للنسخ واللصق، وفي سبيل تحقيق ذلك، قامت شركة دار المنظومة بإعادة إدخال (طباعة) جميع نصوص الأبحاث المنشورة بالقاعدة وفق الصيغة المذكورة⁵، وبرأينا هذا يمكن الباحث من نسخ النص التي يريد الاستشهاد به في بحثه، وتوثيق المصادر والمراجع بشكل آلي حسب الأساليب العلمية المتعارف عليها⁶، مثل: أسلوب جمعية علم النفس الأمريكية APA، وأسلوب جمعية اللغات الحية MLA.

ثامناً: تتيح القاعدة إمكانية البحث عبر واجهات تفاعلية متطورة وسهلة وخالية من التعقيد: حيث تمتاز القاعدة باستخدامها لواجهات بحث حديثة مصممة حسب المعايير الدولية الخاصة بمجال خدمات المعلومات، وكما تحقق المعادلة الصعبة في الجمع بين الإتقان وسهولة الاستخدام. وتتيح واجهات البحث عدة أساليب للبحث منها: البحث البسيط Basic Search والبحث المتقدم Advanced Search⁷، وكل ذلك في سبيل تسهيل عملية وصول المستخدمين إلى محتواها العلمي الرقمي الذي يحتاجونه بصورة سهلة وبسيطة، فالمستخدم لقواعد المعلومات الالكترونية له الحرية في اختيار آلية البحث الذي يراها مناسبة⁸. فالبحث البسيط يقدم الحل الأسرع والأسهل للمستخدم الجديد غير المتمرس، ويتيح له البحث عن أي موضوع باستخدام الكلمات الدالة التي يريدها من خلال إدخالها في مربع الاستعلام، ومن ثم الضغط على زر البحث. ولهذا المستخدم - أيضاً - الخيار في البحث من خلال جميع الحقول أو البحث باستخدام عنوان معين أو من خلال اسم المؤلف أو من خلال الموضوع، حيث ستظهر له بعد ذلك شاشة النتائج مشتملة على عدد من المرشحات التي تجعل الباحث قادراً على التحكم في نتائج بحثه بشكل جيد. أضف إلى ذلك، أنه يمكن للباحث أو للمستخدم للقاعدة أن يقوم بتقليل هذه النتائج عن طريق تضيق نطاق البحث أكثر، وذلك من خلال استخدام نوع المحتوى أو المؤلف أو سنة النشر، حيث سيتم بعد ذلك عرض النتائج بطريقة مقتصرة على المعلومات الأساسية للمادة العلمية فقط. وفي حالة الحاجة إلى مزيد من المعلومات يقوم المستخدم بالدخول إلى رابط العنوان للانتقال إلى العرض المفصل والذي يحتوي على المعلومات الببليوجرافية الكاملة لكل

¹ - الموقع الالكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق.

² - الموقع الالكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق. وانظر في ذات المعنى: نهاية محمد عبد علي (2018)، المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة التكنولوجية، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 8، العدد 3، العراق، ص 25.

³ - سامي الخزندار، تحديات، مرجع سابق، ص 187-188.

⁴ - الموقع الالكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق. وبذات المعنى انظر: هدى بنت سعيد بن حمد العلوية (2009)، أهمية المكتبة الرقمية للتعليم والبحث العلمي، العدد 23، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان، ص 112.

⁵ - الموقع الالكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق.

⁶ - انظر أيضاً في هذا الرأي: مها ناجي، الدوريات، مرجع سابق، ص 70.

⁷ - الموقع الالكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق.

⁸ - مصطفى بوضياف (2017)، توظيف الطلبة لمصادر المكتبات الرقمية في بحوثهم العلمية: طلبة سنة ثانية MASTER شعبة الإعلام والاتصال نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 48-50.

المادة، وبعد ذلك يقوم بإضافة وتجميع المواد العلمية التي يراها مناسبة له في سلة النتائج ليتمكن من فيما بعد من إرسالها ببليوجرافيا أو عن طريق البريد الإلكتروني أو من خلال تصديرها بالصيغ العالمية المعروفة، أو عمل الاستشهاد الرجعي لها حسب الأساليب العلمية المتعارف. وأما البحث المتقدم فهو الخيار المفضل للباحث المتمرس لما يقدمه من إمكانيات وتقنيات متقدمة، من خلال الحقول المحددة: المؤلف، عنوان المقال، موضوع المقال، الكلمات الدالة المفتاحية، المصدر (الدورية، المؤتمر)، مستخلص المقال وغير ذلك، كما يمكن البحث بالحقول السابقة كعبارة وليس ككلمات متفرقة¹. وبهذا الخصوص نلاحظ أن القاعدة وضعت مجموعة من التصنيفات²، ليسهل على المستخدم الإبحار خلالها، بحيث يستطيع المستخدم أن يتحرك وينتقل خلال هذه التصنيفات من مجال موضوعي إلى مجال موضوعي آخر متفرع عنه، كما ويستطيع التنقل فيه من العام إلى الخاص ومن ثم إلى الأخص حتى يجد ما يبحث عنه من معلومات، وبهذا الشكل يستطيع المستخدم القيام بالبحث العام في جميع هذه التصنيفات أو اختيار واحداً منها حسب نوعية المعلومات التي يبحث عنها، فلو أراد المستخدم الوصول إلى مصادر المعلومات الرقمية المتعلقة بالقانون المدني أو التجاري أو البحث عن قرارات قضائية، فإنه يقوم بالبحث عنها من خلال التصنيف الخاص بالقانون، أما إذا أراد البحث عن مصادر معلومات متعلقة بالسنة النبوية أو الحديث الشريف، فإنه يقوم بالبحث عنها في التصنيف الخاص بالسنة، وهكذا فيما يتعلق بالتصنيف الخاص بالقانون والفقه والتشريع والعقيدة.

تاسعاً: تتيح القاعدة إمكانية البحث عبر تقنيات متقدمة وفي حقول محددة، أو باستخدام معاملات الربط المنطقية OR (NOT - AND -): حيث تمتاز القاعدة باستخدامها لمعاملات الربط المنطقية المذكورة³، وذلك من خلال المقارنة بين مصطلحين أو أكثر، وتعمل على استرجاع المعلومات المطلوبة بشكل يضيق البحث أو يوسعها بغرض الوصول إلى أدق التفاصيل عن الموضوع أو الموضوعات التي يفتش عنها الباحث، وذلك باستخدام الأداة AND بهدف التوسط والربط بين جميع المصطلحات بغرض الحصول على نتائج أكثر دقة في حالة البحث، أو باستخدام مصطلح NOT بغرض تضيق وعزل المصطلح لعدم وجود علاقة بينها وبين موضوع البحث، أما إذا أراد المستخدم استبعاد كلمات أو مصطلحات من نتائج البحث فيستخدم الأداة OR، كما يمكن استخدام أكثر من أداة في نفس الوقت، إذا احتاج المستخدم إلى صياغة بحث من كلمات متعددة وهو ما يعرف بصيغ البحث المركبة أو المعقدة⁴. وتماشياً مع الدور الذي تلعبه قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية، نلاحظ أنها قامت بمعالجة بعض قضايا اللغة العربية بشكل تلقائي دون الحاجة إلى تحديدها، وأتاحت للمستخدم إمكانية استخدام المحددات والفلاتر التي تعمل على تصفية نتائج البحث حسب رغبته، مثل التحديد بالتاريخ أو نوع المادة، ويمكن فرز نتائج البحث حسب العنوان أو المؤلف أو التاريخ، وغير ذلك من تقنيات البحث والاسترجاع المتقدمة، وتتيح القاعدة - أيضاً- البحث في مقالات دورية بعينها أو البحث الشامل المتزامن في كل الدوريات دفعة واحدة، وعند الحصول على نتائج البحث يمكن للمستخدم عرضها في صورة سريعة ومختصرة، أو مفصلة تحوي البيانات البليوجرافية الكاملة لكل مادة⁵.

عاشراً: تتيح القاعدة إمكانية تصدير البيانات البليوجرافية للأبحاث المختارة إلى قوائم المراجع حسب الصيغ العالمية المعروفة مثل: (Chicago -Turabian -MLA - APA)⁶؛ من الميزات الرائعة في القاعدة، إمكانية تصدير البيانات البليوجرافية للأبحاث التي تجمعت من عمليات البحث إلى قوائم المراجع في الأبحاث التي يعمل عليها المستخدم، حيث يمكن استعراض أو حفظ أو نسخ أو طباعة تلك البيانات البليوجرافية حسب الصيغ العالمية المذكورة.

حادي عشر: تساهم القاعدة في تعزيز مفهوم المشاركة في مصادر محتواها الرقمي: حيث التنوع في جهات النشر الجغرافي والأكاديمي والموضوعي لمحتوى القاعدة، ونرى أن هذا من شأنه أن يعزز من فرص التواصل العلمي وتبادل الخبرات والمعارف

¹ - الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق.

² - المرجع السابق.

³ - المرجع السابق.

⁴ - للمزيد حول معاملات الربط، راجع: ربما الجرف(2002)، دليل الباحث إلى استخدام قواعد المعلومات الإلكترونية على الانترنت، مكتبة الملك فهد الوطنية،

الرياض، ص9.

⁵ - الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق.

⁶ - المرجع السابق.

بين الباحثين، وتساعدهم على تجنب تكرار البحوث نفسها¹. وبفضل خدمة النشر في هذه القاعدة، يمكن أن تكون الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية المشتركة فيها معروفة عند العالم، وكذلك يتعرف الباحث من هم الشخصيات العلمية والبحثية الذين يعملون في مجال الشريعة والقانون وفي أي بلدان وفي أي جامعات يعملون. فالنشر - وبحق - يعد ركيزة أساسية ومن أهم أسس تصنيف الجامعات عالمياً، ويلعب دور في الارتقاء بسمعها وهيبتها، وإبراز مكانتها². وكما أن النشر الإلكتروني يساعد في التخلص من عيوب النشر الورقي، كغموض الطباعة ورداءته الورق وصغر الخط³.

ونخلص مما سبق، أن قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية تمتلك مجموعة من المزايا ذات قيمة مضافة للبحث العلمي، ولكل من الباحثين والمؤسسات البحثية والتعليمية لاسيما الإسلامية والقانونية منها، حيث سهولة وسرعة الوصول لمحتواها العلمي الرقمي بالنص الكامل دون التقييد بحدود الزمان والمكان.

2- المعوقات المتعلقة بقاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الإلكترونية

على الرغم من كافة المميزات والإيجابيات الخاصة بالقاعدة، إلا أنه يوجد مجموعة من التحديات أو المعوقات التي تحيط بها بشكل خاص أو بقواعد المعلومات الإلكترونية بشكل عام، والتي تتمثل بالآتي:

أولاً: معوقات تكنولوجية: وتتمثل في عدم إلمام بعض الباحثين بمهارات استخدام الأجهزة الذكية (الهاتف الذكي، والحاسوب)، وتطبيقات شبكة الانترنت⁴. ونجد أن هذا الأمر يقلل من الولوج إلى القاعدة ومن استخدامها، ويعيق استفادة الباحثين من خدماتها العلمية الرقمية، ويمنع تحقيق شمولية دورها. ونرى أن يمكن تجاوز هذا العائق والتغلب عليه من خلال التوعية والتدريب والتأهيل المهتمين على كيفية استخدام هذه الأجهزة والتطبيقات والتعامل مع هذه القاعدة⁵، مع التنويه أنه يوجد دليل إلكتروني خاص بالقاعدة متاح على موقعها الإلكتروني.

ثانياً: معوقات إدارية: وتتمثل في أن الاشتراك في القاعدة مقتصر على المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية، فهي غير متاحة للاشتراكات الفردية ولا تقدم خدماتها للجمهور مجاناً⁶، ونجد أن هذا الأمر يحول دون استفادة الأفراد من محتواها العلمي الرقمي ومن الخدمات التي تقدمها، ونرى أنه يمكن تجاوز هذا العائق والتغلب عليه من خلال الموافقة على الاشتراك الفردي وخاصة للدراسيين في فروع الشريعة والقانون والعلوم ذات العلاقة.

ثالثاً: معوقات مالية: وتتمثل في ارتفاع القيمة المادية للاشتراك السنوي في القاعدة⁷، ونجد أن هذا الأمر - أيضاً - قد يعيق اشتراك بعض المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية بالقاعدة، ومن ثم تحرم من الاستفادة محتواها العلمي الرقمي ومن

¹ - انظر في هذا الرأي أيضاً: منير الحمزة، دور المكتبة الرقمية، مرجع سابق، ص 138 و140 و181 وما بعدها. و عماد عيسى، المكتبات الرقمية، مرجع سابق، ص 44. وهيبهار فوندان، المكتبة الافتراضية، مرجع سابق، ص 44.

² -وردة سوكمال، المستودعات، مرجع سابق، ص 643 و 650 وما بعدها.

³ - سيف الجابري، الدوريات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 107.

⁴ - وهذا من المعوقات التي تواجه جميع قواعد المعلومات الإلكترونية. أنظر في ذلك: ناجية قموح وآخرون (2010)، حماية المصنف الرقمي في الفضاء الافتراضي ضمن النص الجزائري. الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وجمعية المكتبات اللبنانية، العدد 2، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 1041. وخالد بن عبد الله الهديب (2013)، استخدام قواعد البيانات الإلكترونية من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بجامعة الملك فيصل، دورية الكترونية cybrarians journal، العدد 11، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، ص 193. وسوكحال ورده، المستودعات، مرجع سابق، ص 651. وسامي الخزندار، تحديات، مرجع سابق، ص 200.

⁵ - انظر في هذا الرأي أيضاً: منال صبحي محمد الحناوي (2010)، مدى إفادة طلبة الجامعات السعودية من المكتبة الرقمية في البيئة الجديدة للويب، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وجمعية المكتبات اللبنانية، المجلد 2، العدد 21، السعودية، ص 1378.

⁶ - الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، مرجع سابق.

⁷ - وهذه من المعوقات التي تواجه بعض قواعد المعلومات الإلكترونية: منير الحمزة، دور المكتبة، مرجع سابق، ص 175.

الخدمات التي تقدمها. ونرى أنه يمكن تجاوز هذا العائق والتغلب عليه من خلال تخفيض قيمة الاشتراك لهذه المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية وللأفراد.

رابعاً: معوقات حماية حقوق النشر والملكية الفكرية: حيث قد تتردد بعض المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية من الاشتراك في القاعدة أو النشر فيها، خوفاً من التعدي على حقوق النشر والملكية الفكرية، ومن انتحال الأعمال العلمية وسرقتها وقرصنتها¹. مع العلم أن جميع المحتوى العلمي الرقمي للقاعدة محمي بموجب قوانين وأنظمة حقوق المؤلف والملكية الفكرية المحلية والعالمية. وبهذا الخصوص اقترح بعض الفقه - وبحق - ضرورة العمل على وضع تشريعات عربية لحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالأوعية الإلكترونية، وذلك لأن التشريعات الخاصة بحقوق التأليف التقليدية لا تغطي كل الجوانب المتعلقة بالتعامل مع المعلومات والأوعية الإلكترونية². ونرى أنه لا بد من التوعية بأخلاقيات التعامل مع البيئة الرقمية حتى لا تهدر حقوق النشر والملكية الفكرية.

خامساً: معوقات جمع المحتوى العلمي للقاعدة: تواجه قواعد المعلومات الإلكترونية ومنها قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية صعوبات عند جمع محتواها العلمي، منها³: عدم وجود بيانات لبعض الدوريات العلمية، سواء من حيث اسم الدورية، جهة إصدارها، أعدادها، أو بياناتها البيبلوجرافية، وصعوبة التواصل مع بعض المجلات، وعدم إرسال المادة العلمية من قبل معظم الجهات الموافقة أو المشاركة في القاعدة، واشتراط بعض المتعاقدين مع القاعدة بعرض وإتاحة ملخصات أبحاث أو رسائلهم فقط. ونرى أنه يمكن تجاوز هذا العائق والتغلب عليه من خلال تعزيز التعاون والتواصل بين جهات النشر والمؤسسات والهيئات العلمية والبحثية المتعاقدة ودار المنظومة، كجهة المؤسسة لقاعدة العلوم الإسلامية والقانونية الإلكترونية.

الخاتمة:

وبعد دراستنا لموضوع مميزات قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية ومعوقاتها، خلصنا بمجموعة من النتائج والتوصيات، نذكرها على النحو الآتي:

أولاً: نتائج الدراسة:

1. إن قواعد المعلومات الإلكترونية من أكثر أوجه استخدامات التكنولوجيا الرقمية في مجال البحث العلمي، وأصبحت شريكة للمجتمع العلمي والبحثي.
2. إن قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية من أهم قواعد المعلومات العربية الإلكترونية المتخصصة في جمع ما تم نشره باللغة العربية من إنتاج علمي وفكري إسلامي وقانوني وغيرها من العلوم ذات العلاقة في العالم، ثم تحويله وحفظه بالنص الكامل إلكترونياً، وضبطه بيبلوجرافياً باستخدام نظام آلي وبجودة عالية ووفق معايير عالمية، ثم إتاحتها بالنص الكامل للمشاركين بها عبر شبكة الانترنت بطريقة سهلة وميسرة وبدون قيود مكانية وزمانية.
3. إن قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية تمتلك مجموعة من المزايا والخصائص، أهمها: أنها قاعدة متخصصة في العلوم الإسلامية والقانونية وغيره من العلوم ذات العلاقة، وشاملة لجميع ما نشر من موضوعات في هذه العلوم، ومتاحة للباحثين والمؤسسات والهيئات العلمية عبر شبكة الانترنت، ومحتواها العلمي الرقمي يحدث باستمرار، ومحمي قانونياً، ومتاح في صيغة HTML قابلة للنسخ واللصق، ويمكن لمستخدميها البحث فيها عبر واجهات تفاعلية متطورة وسهلة وخالية من التعقيد أو باستخدام معاملات الربط المنطقية، ولها القدرة على متابعة إحصائيات الاستخدام، وحفظ جميع النصوص الكاملة

¹ - انظر في هذا الرأي: منير الحيزة، دور المكتبة الرقمية، مرجع سابق، ص175. ووردة سوكمال، المستودعات، مرجع سابق، ص651. وناجية قهوح، حماية المصنف الرقمي، مرجع سابق، ص1041.

² - حمد بن إبراهيم العمران (2007)، مراكز مصادر التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة للواقع مع التخطيط لمركز نموذجي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص159 وما بعدها. ووردة سوكمال، المستودعات، مرجع سابق، ص653.

³ - سامي الخزندار، تحديات، مرجع سابق، ص199.

وطباعتها مباشرة، وتصدير البيانات الجغرافية للأبحاث المختارة إلى قوائم المراجع حسب الصيغ العالمية المعروفة، وكما أنها تعزز من المشاركة في مصادر محتواها الرقمي والتواصل بين الباحثين.

4. إن قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية ذات قيمة مضافة للبحث العلمي، ولكل الباحثين والمؤسسات البحثية والتعليمية لا سيما الإسلامية والقانونية منها، وذلك من خلال مساهمتها في توفير مصادر المعلومات العلمية والبحثية بسهولة وبسرعة عبر الانترنت ومن أي مكان وزمان، وتعزز من فرص التواصل العلمي وتبادل الخبرات والمعارف بين مؤسسات البحث العلمي والباحثين، وتساعد على تجنب تكرار البحوث نفسها، وتحفظ الإنتاج العلمي والبحثي وتقوم بإتاحته ونشره إلكترونياً، وتساهم في زيادة معدلات الاستشهاد المرجعي للأبحاث العلمية.

5. إن قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية لها أهمية كبيرة وجوهية للمكتبات، لا سيما للمكتبات التقليدية الإسلامية والقانونية منها، حيث تساعدها في التقليل من تكاليفها المالية السنوية، ومن الحيز المكاني الذي تشغله، ومن عيوب النشر الورقي، ومن قيود النشر والتأليف الورقي.

6. إن القواعد المعلومات العربية الالكترونية ولا سيما قاعدة العلوم الإسلامية والقانونية، يواجه استخدامها مجموعة من المعوقات، أهمها: عدم قدرة بعض الباحثين من الولوج إلى القاعدة لعدم إلمامهم بمهارات استخدام الأجهزة الذكية وتطبيقات شبكة الانترنت، وكما أن الاشتراك بالقاعدة مقتصر على المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية، فهي لا تقبل الاشتراك للأفراد.

ثانياً: توصيات الدراسة:

1. ضرورة قيام المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية بالاشتراك في القاعدة للمزايا التي تتمتع بها، ولدورها وفائدتها في العملية التعليمية والبحثية، وكما أن النشر في القاعدة والاشتراك فيها يلعب دوراً كبيراً في الارتقاء بسمعة وهيبة هذه المؤسسات والهيئات، ويبرز مكانتها العلمية.

2. ضرورة قيام الشركة المؤسسة لقاعدة العلوم الإسلامية والقانونية بإتاحة الاشتراك الفردي بالقاعدة، وخاصة للدراسيين في فروع الشريعة والقانون والعلوم ذات العلاقة، وعدم اقتصر الاشتراك فيها على المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية.

3. ضرورة قيام المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية المشتركة في القاعدة بالتوعية والتدريب والتأهيل لكوادرها على كيفية استخدامها، وكذلك استخدام الأجهزة والتطبيقات التكنولوجية الخاصة بذلك، مع ضرورة التعاون والتنسيق بخصوص ذلك مع الشركة المؤسسة دار المنظومة.

4. ضرورة قيام المؤسسات والهيئات العلمية والبحثية المشتركة في القاعدة بنشر البرامج التعريفية حول قواعد المعلومات الالكترونية، والتوعية بأخلاقيات التعامل مع هذه القواعد وبيئتها الرقمية، وذلك حتى لا تهدر أو تنتهك حقوق النشر والملكية الفكرية.

5. ضرورة قيام الجهات التشريعية العربية، بتعديل قوانينها لحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بقواعد المعلومات الالكترونية، وذلك لأن التشريعات الخاصة بحقوق التأليف التقليدية لا تغطي كل الجوانب المتعلقة بالتعامل مع هذه القواعد وأوعيتها الالكترونية.

6. ضرورة قيام دار المنظومة بفصل مجالي العلوم الإسلامية والقانونية عن بعضهما، بحيث يكون لكل منهما قاعدة معلومات إلكترونية خاصة تشمل كل فروعها.

7. ضرورة التعاون والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات القانونية والقضائية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بهدف إنشاء قاعدة معلومات قانونية فلسطينية إلكترونية.

قائمة المراجع:

- 1- أمل علي محسن (2012)، المكتبات الجامعية الرقمية دعامة لجودة البحث العلمي، جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، المجلد السابع والأربعون، العدد 4.
- 2- حمد بن إبراهيم العمران (2007)، مراكز مصادر التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة للواقع مع التخطيط لمركز نموذجي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 3- خالد بن عبد الله الهديب (2013)، استخدام قواعد البيانات الالكترونية من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بجامعة الملك فيصل، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، دورية الكترونية cybrarians journal، العدد 11.

- 4- ربما الجرف(2002)، دليل الباحث إلى استخدام قواعد المعلومات الإلكترونية على الانترنت، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- 5- سامي الخزندار(2011)، تحديات المحتوى العربي الرقمي: قاعدة المعرفة العربية الإلكترونية نموذجاً، مؤتمر المحتوى العربي في الانترنت، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- 6- سيف بن عبد الله بن حمود الجابري(2005)، الدورات الإلكترونية ودورها في خدمة البحث العلمي بالمكتبة الرئيسية، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، جامعة السلطان قابوس، العدد 5.
- 7- عبد الهادي محمد فتحي(2002)، مكتبة المستقبل، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، العدد 17.
- 8- عماد عيسى(2006)، المكتبات الرقمية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- 9- مساعد بن صالح الطيار(2015)، دور قواعد المعلومات العلمية في تعزيز البحث العلمي في الوطن العربي، المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العلمي، جامعة الملك سعود.
- 10- مصطفى بوضياف(2017)، توظيف الطلبة لمصادر المكتبات الرقمية في بحوثهم العلمية: طلبة سنة ثانية ماستر شعبة الإعلام والاتصال نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، الجزائر.
- 11- منال صبحي محمد الحناوي(2010)، مدى إفادة طلبة الجامعات السعودية من المكتبة الرقمية في البيئة الجديدة للويب، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وجمعية المكتبات اللبنانية، المجلد الثاني، العدد 21.
- 12- منير الحمزة (2008)، دور المكتبة الرقمية في دعم التكوين والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية: المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر.
- 13- مها محمود محمد ناجي(2016)، الدورات العلمية المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات بقواعد البيانات العربية: دار المنظومة نموذجاً، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، المجلد الثالث، العدد 3.
- 14- ناجية قموح وآخرون(2010)، حماية المصنف الرقمي في الفضاء الافتراضي ضمن النص الجزائري، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وجمعية المكتبات اللبنانية، جامعة منتوري، العدد 2.
- 15- نهاية محمد عبد علي(2018)، المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة التكنولوجية، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد الثامن، العدد 3.
- 16- هدى بنت سعيد بن حمد العلوية (2009)، أهمية المكتبة الرقمية للتعليم والبحث العلمي، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان، العدد 23.
- 17- هيبار فوندان(2001)، المكتبة الافتراضية: قطعة أم تواصل، المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بجامعة الشارقة.
- 18- وردة سوكمال(2018)، المستودعات المؤسسية الرقمية ودورها في النشر العلم Dspace، بالمكتبة المركزية بجامعة باتنة 1 نموذجاً، المؤتمر الدولي الأول للمكتبات والمعلومات والتوثيق الوصول الحر للمعلومات، عمان.
- 19- مواقع الكترونية:

- <https://qou.edu/ar/viewCmsContentDtl.do?contentId=61308>
- <http://www.mandumah.com/about>

اتجاهات البحث الدعوي ومناهجه- مجلة المعيار (أنموذجا)

أ.د. بشير قلاتي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة - الجزائر
نوال موساوي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة - الجزائر

ملخص:

يعد البحث الدعوي فرعاً من فروع العلوم الإسلامية التي تنتمي إلى ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكغيره من فروع العلم والمعرفة فإنه يملك رصيذاً علمياً يتوزع ضمن أوعية علمية مختلفة من بينها المقالات العلمية التي تضمها المجالات العلمية الصادرة عن الجامعات الإسلامية. هذا الرصيد العلمي بحاجة إلى تصنيف وتقويم ونقد على مستويات عدة منها: الاتجاهات والمناهج، فكان التساؤل: ما هي اتجاهات ومناهج البحث الدعوي في مجلة المعيار؟ وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع البحث الدعوي وأشكالته المنهجية من خلال دراسة عينة منه نشرتها مجلة المعيار التي تصدرها كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة- وذلك بتتبع واستقراء مقالات المجلة والتعامل مع العينة المأخوذة منها وصفاً وتحليلاً.

Abstract :

Dawah Research is a field which falls under the category of social sciences, Like other disciplines, It has a scientific asset that is distributed among various scientific subjects, Including scientific articles in scientific journals published by Islamic universities. This scientific heritage needs to be classified, evaluated and critique at several levels among which; Trends and approaches. The question was: What are the trends and approaches of the Dawah Research in Al-MI'AR Magazine? The study aims to know the current status of Dawah research and its methodological problems in the study's sample. Articles of Al-MI'AR Magazine published by the Faculty of Usuluddin, Prince Abdul Qader University of Islamic Sciences, Constantine, by tracing and profiling the magazine's articles and dealing with the sample from which they are described and analyzed.

مقدمة:

تتجدد الرهانات أمام البحث العلمي بتجدد معطيات الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للفرد والمجتمع، وإن كانت التجارب الواقعية للإنسان قد أثبتت حاجته للبحث العلمي كأداة ذات مساقات وأبعاد متعددة تتيح له فهم الظواهر وفق أسس منهجية، والوصول إلى نتائج علمية تتميز بالدقة والقبالية للتعميم، فهذا الواقع ذاته يضعه في بؤرة المسألة المنهجية والعلمية التي يكتسبها ميزة له من خلال ظواهر جديدة، ومشكلات جديدة، ومعطيات مستجدة بغية فهمها ومعرفة أسبابها وسبل التعامل معها أو تخفيف آثارها أو الكيفية المثلى للاستفادة منها.

وإن كان ما سبق ينطبق على البحث العلمي في كل مجالاته فإنه يتأكد في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لأنها تتعامل مع متغير الإنسان بأبعاده المختلفة، الأمر الذي يتطلب من أهل العلم والمعرفة اقتراح الحلول المنهجية الملائمة للمستجدات لتلافي ما يعيق تقدم البحث العلمي ويؤثر على صدق نتائجه وفعاليتها، ولا يتأتى هذا إلا بالتحلي بالشجاعة العلمية وطرح الأسئلة العلمية المناسبة التي تكشف عن مشكلات البحث العلمي ومواطن الخلل فيه بدقة من جهة، والعودة إلى الرصيد العلمي (الكتب، المجالات، رسائل الماجستير والدكتوراه) من جهة أخرى للنظر إليه بعين الوصف والتحليل والنقد والتوجيه وصولاً إلى استشراف مستقبل البحث العلمي.

- إشكالية الدراسة وأهدافها:

يعد البحث الدعوي فرعاً من فروع العلوم الإسلامية التي تنتمي إلى ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكغيره من فروع العلم والمعرفة فإنه يملك رصيدها علمياً يتوزع ضمن أوعية علمية مختلفة من كتب ورسائل ماجستير ودكتوراه إلى جانب مقالات علمية تضمها مختلف المجالات العلمية الصادرة عن الجامعات الإسلامية. هذا الرصيد العلمي بحاجة إلى تصنيف وتقويم ونقد من أجل رسم تصور يبين واقعه ويستشرف مستقبله ويكشف ما يعتريه من عثرات ومشكلات في جانب الموضوعات والاتجاهات التي يسلكها وكذا مناهج البحث المستخدمة.

من هنا تم اختيار موضوع: "اتجاهات ومناهج البحث الدعوي في مجلة المعيار" للإجابة عن التساؤل الآتي:

ما هي اتجاهات ومناهج البحث الدعوي في مجلة المعيار؟

إن معرفة الاتجاهات تسمح بالاطلاع على مسار البحث في ميدان من الميادين، وتتيح الفرصة للكشف عن الاهتمامات البحثية للباحثين في الميدان، وتبرز مدى ارتباط البحوث بالواقع والمحيط الثقافي والاجتماعي ذو الصلة بالميدان لتصور واضح عما تقدمه هذه البحوث من خدمة علمية موثوقة ونافعة للفرد والمجتمع.

ويكشف الوقوف على مناهج البحث الدعوي عن مختلف أنواع مناهج البحث العلمي التي يوظفها الباحثون في هذا المجال ومعرفة ما يواجههم من إشكالات منهجية.

- أهداف الدراسة:

- 1- معرفة اتجاهات البحث الدعوي من خلال الاطلاع على أوعيته العلمية التي تحصرها الدراسة في مجلة المعيار.
- 2- الكشف عن المناهج العلمية المستخدمة في البحث الدعوي وتحديد المقالات العلمية في الميدان.
- 3- الاطلاع على واقع البحث العلمي في ميدان الدعوة ومن خلاله في ميدان العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.
- 4- فتح المجال أمام الباحثين في مجال البحث الدعوي ومناهج البحث العلمي للمقارنة بين مختلف التجارب البحثية في الوطن العربي.
- 5- محاولة دعوة الباحثين في مناهج البحث العلمي من خلال الفضاء الذي يتيح الملتقى للاهتمام بما يواجه البحث الدعوي من مشكلات منهجية حتى لا يبقى على هامش العلوم الإنسانية والاجتماعية وحتى يستفيد من الخبرة العلمية للمختصين.

- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المقالات العلمية المحكمة التي نشرتها مجلة المعيار وقد تم اختيار هذه المجلة لسبب شخصي أولاً وهو أنها تصدر عن الجامعة التي أنتمي إليها جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة ويتصل بهذا السبب صعوبة التنقل للجامعة نتيجة للإجراءات الصحية المتبعة للوقاية من وباء كورونا الذي وضعنا أمام رهان جديد للبحث العلمي حاولنا التكيف معه باستخدام ما توفر من مادة علمية على شبكة الأنترنت، والسبب الثاني منهجي وهو أن المجلة المذكورة تصدر عن كلية أصول الدين التي من بين أقسامها قسم الدعوة والإعلام إلى جانب اهتمامها بنشر البحوث الدعوية.

- تحديد المفاهيم:

- **الاتجاه:** ويقصد به نسق من التفكير نحو قضايا وموضوعات ومناهج ذات صلة بالبحث العلمي في ميدان الدعوة الذي هو مجال هذه الدراسة، مما يشير إلى بعض الدلالات على وجود ميل عام نحو نسق معين.

ودراسة الاتجاهات تساعد في فهم وتفسير البحث الدعوي في اتجاهه ووضع الحالي والتنبؤ بمستقبله لأن الاتجاهات متطورة وإن كانت تميل إلى الاستقرار، فالباحث يتطور ومحيطه الخارجي وما حوله يتطور، ما يجعل إمكانية التعامل مع الاتجاهات وتغييرها ممكنا.

– **المناهج:** لم يتفق الباحثون حول المفهوم الاصطلاحي للمنهج، فتعددت التعريفات وتنوعت فلا يسع المجال لذكرها ومقابلتها بل نكتفي بهذا التعريف: "إن المنهج بمعناه العام هو منطق كلي يحكم العمل العلمي ويوجهه منذ أن يكون فكرة حتى يصير بناء قائما اعتمادا على أصول وقواعد تشكل في مجملها نسقا متكاملًا" (الأنصاري، 1997م، ص 23) فالمنهج خطوات متتابعة ومتراصة تؤدي الواحدة منها إلى الخطوة الموالية.

ومن المعلوم أن المناهج العلمية متعددة في تسمياتها وتصنيفاتها غير أننا نكتفي بتسجيل ما استعمله الباحثون في عينة الدراسة دون الحديث عنها كلها.

– **البحث الدعوي:** هو مركب لفظي يفترض تعريف كل طرف منه قبل تعريفه مركبا، غير أن ما يجمع بين هذين الطرفين من حيث الجانب المنهجي هو تعدد التصورات المفاهيمية التي طرحها الباحثون في كتاباتهم العلمية، فيقع الباحث نتيجة ذلك في حيرة منهجية تستدعيها أصول البحث العلمي ومناهجه: هل يستحضر تلك المفاهيم تحليلا ومقارنة ونقدا؟ أم يدون منها ما يراه متوافقا مع تفكيره العلمي؟ أم يسلك مسلكا آخر؟
وخروجا من هذا الإشكال يمكن تبرير المسلك المتبع في هذه الدراسة بأن المقام لا يتسع لإيراد ما دون من تصورات علمية حول مفهوم البحث والبحث العلمي والدعوة، لذلك أكتفي بنقل ما هو أقرب للمقصود في الدراسة.

ومنه فالبحث عبارة عن: "إجراءات منهجية منتظمة تهدف إلى حل مشاكل معرفية أو إجابة على أسئلة علمية، من خلال إنتاج معارف جديدة" (دليو، 2014م، ص 20) وهو تعريف ينطبق على كل المجالات الطبيعية والإنسانية باعتبارها مجالا للبحث.

وأما الدعوي فهو من الدعوة وهي: "منهج يقوم على بيان الحق، والخير والهدى، وكشف وسائل الباطل وأساليبه، بشتى الطرق والأساليب والوسائل والمناهج التي يجمعها قوله تعالى: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) النحل: 125" (بن صالح المرشد، 1989م، ص 22). إذا هي عمل ممنهج له عدة أهداف وغايات، ويوظف مختلف الوسائل والمناهج.

ومما سبق فالبحث الدعوي هو: ذلك الجهد الفكري والعلمي الذي يتبع إجراءات منهجية منتظمة وملائمة تهدف إلى الإجابة على أسئلة علمية أو حل مشاكل معرفية أو منهجية في ميدان الدعوة.

وتتنوع هذه البحوث في أشكالها العلمية إلى كتب ومقالات تضمها المجلات العلمية، ورسائل أكاديمية في شكلها المطبوع والإلكتروني.

– **مجلة المعيار** (<https://www.asjp.cerist.dz/asjp>):

مجلة المعيار مجلة علمية محكمة تصدر كل ثلاثة أشهر عن كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة-الجزائر، تهتم بنشر البحوث والمقالات في مجال العلوم الإسلامية والإنسانية والاجتماعية، الوطنية منها والدولية باللغة العربية، وكذا اللغتين الفرنسية والانجليزية.

رأى عددها الأول النور بتاريخ: 05 / 12 / 2001م، وصدر منها 52 عددا ضمن 24 مجلدا، تضم 1340 مقالا علميا لحد كتابة هذه السطور.

- من أهداف المجلة:

- نشر وتشجيع إنتاج الباحثين والدارسين بمختلف فئاتهم، وبالأخص تلك المتعلقة بالمحيط الثقافي والاجتماعي الوطني والعربي والقضايا المعاصرة ذات الأولوية التي تتصل بمجال العلوم الإسلامية.
- تشجيع الدراسات القرآنية والحديثية التي تتسم بالأصالة والمعاصرة والواقعية.
- تشجع الدراسات الفكرية، والدراسات في مجال تاريخ الأديان ومقارنة الأديان مدا لجسور الحوار والتعارف بين أفراد المجتمع الإنساني وللتعريف برسالة الإسلام.
- تهتم بما يخدم الرسالة الإسلامية من دراسات دعوية وإعلامية واتصالية.
- تشجيع الدراسات الفقهية التي تتناول قضايا من صميم احتياجات الإنسانية المعاصرة.

- البحوث الدعوية في مجلة المعيار:

تتضمن مجلة المعيار 1340 مقالا علميا، وتتنوع موضوعات ومحاوور هذه المقالات وفق ما أعلنت عنه المجلة في أهدافها الأنفة الذكر لتشمل موضوعات تدرج في كل من مجال العلوم الإسلامية، الإنسانية والاجتماعية، ومن بين هذه المقالات ما يقع في دائرة البحوث والدراسات الدعوية.

وبعد الاطلاع على كل أعداد المجلة من خلال بوابة المجلات الجزائرية المحكمة تم الوقوف على تسع (9) بحوث دعوية مثلت نسبة 0.67% من مجموع مقالات المجلة، ويجدر التذكير هنا بالاكثفاء بالبحوث الدعوية التي احتوت في عنوانها على كلمة الدعوة وما اشتق من جذرها.

1- اتجاهات البحث الدعوي في مجلة المعيار:

بعد معاينة عناوين ومحتوى المقالات العلمية المنشورة في مجلة المعيار والتي تنتمي إلى مجال الدعوة الإسلامية، يمكن تحديد اتجاهات البحث الدعوي كالاتي:

- **دعوي تاريخي:** وهو ما اهتم بالجانب التاريخي للدعوة والدعاة أفرادا أو مؤسسات ماهية ودورا. ويمثل هذا الاتجاه نسبة 44.44%.

ففي مقال: "ماهية الخطاب الدعوي بين جمعية العلماء ومتغيرات الواقع" عاد صاحب المقال للبحث في تراث الجمعية كمؤسسة دعوية للكشف عن ماهية الخطاب الدعوي الذي تبنته الجمعية في ظل واقع كان يتميز بركام معرفي فلسفي فقهي وبلاغي غير مصفى بالإضافة إلى بروز خطاب جديد كان من أعلامه الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما.

- **دعوي معاصر ميداني:** هو ما اهتم بالقضايا والرهانات المعاصرة في ميدان الدعوة، والبحث في الوسائل والاستخدامات الدعوية لها في ظل ما أفرزه التطور العلمي في ميدان التكنولوجيا التقنية والرقمنة ومجال الاتصال والإعلام، إلى جانب المقاربة المعرفية الإدماجية التي تستند إلى التقاطع بين العلوم والمعارف ما يفسح المجال أمام الدعوة الإسلامية للاستفادة من غيرها من العلوم على مستويات عدة. ويمثل هذا الاتجاه نسبة 33.33% من مجموع البحوث.

ففي مجال الاتصال الدعوي مقال بعنوان: "استخدام القائم بالاتصال الدعوي لشبكات التواصل الاجتماعي ودوره في ترسيخ المرجعية الدينية في الجزائر" بحث نظري ميداني استند إلى الاستبيان كأداة للبحث للكشف عن نوعية استخدام القائم بالاتصال الدعوي لشبكات التواصل الدعوي كوسيلة إعلام واتصال ، والدور الذي يتركه هذا الاستخدام.

وفيما يتعلق بالربط بين مجال الدعوة والمجال الأدبي نجد مقال: "الركائز الدعوية المتضمنة في الأنواع الأدبية وأثرها في الخطاب الدعوي" يعرض أوجه التكامل بين الخطاب الدعوي والأدب لقدرة الأول على استقطاب المعارف واحتوائها لخدمته، والثانية تمنح الخطاب الدعوي وسائل لها دورها فيه كالقصة والرواية وغيرها.

— **دعوي شخصي:** وهو ما قدم تجربة دعوية شخصية أو اقترح منهجا دعويا وفق رؤية فكرية مستمدة من قراءة معرفية شخصية ذات مرجعية دينية إسلامية. ويمثل هذا الاتجاه نسبة 22.22%.

فمقال: "أثر الخطاب الديني الإسلامي في المجتمع الجزائري، تجربتي الدعوية مع رواد مسجد سلمان الفارسي بتبسة نموذجاً" قدم فيه صاحبه تجربته الدعوية الشخصية وكيف قيمها وقومها، فبين ما واجهه من صعوبات في مجال الدعوة، ومختلف العوامل المؤثرة في نجاعة الخطاب الديني الإسلامي والتي بينها الاستبيان.

ويلاحظ من خلال ما سبق تنوع اتجاهات البحوث الدعوية المنشورة في مجلة المعيار وهو مؤشر إيجابي يتماشى مع الأهداف المعلن عنها من طرف القائمين على المجلة الذين جعلوا روافد المجلة متعددة ومن بينها رافد لنشر البحوث الدعوية التي تخدم رسالة الإسلام.

كما يلاحظ تفاوت نسب تواجد هذه الاتجاهات في البحوث الدعوية المنشورة في مجلة المعيار، وقد كان الاتجاه الدعوي التاريخي هو الغالب بينما يأتي البحث الدعوي المعاصر الميداني في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة البحث الدعوي الشخصي، وربما هي نتائج تؤكد أن البحث الدعوي ما زال يدور بين طرفين يبدوان متناقضين أو لا يجتمعان معا وهما الثبات والتطور، فالأول يظهر في استمرار اهتمام البحث الدعوي بالمفهوم والتصور، والثاني يظهر في محاولة البحث الدعوي الارتباط بالمحيط الاجتماعي والثقافي وبدل عليه الاتجاهين الأول والثاني. وهي متغيرات ينبغي الالتفات إليها من أجل تشخيص سليم لواقع البحث الدعوي ومن ثم حسن توجيهه لحل إشكالاته ودعم تقدمه.

ولعل من أبرز ما يعيق البحث الدعوي عن التقدم هو عدم انضباط المفاهيم وعدم وضوح حدود هذا العلم لتداخله مع غيره من العلوم وتشابكه معها، ومثال ذلك مفهوم الدعوة ذاته الذي يتسع ويضيق حسب استخدام كل باحث وغرضه من توظيفه، ناهيك عن احتياجه المستمر للاعتماد على التراكم المعرفي لغيره من العلوم كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإعلام والاتصال والعلوم الإدارية والموارد البشرية والتي قد لا تتوفر للباحث بيسر أو تضعه في بوتقة استخدام مصطلحات غريبة عن ميدانه، وقد يلجأ إلى محاولة تكييفها فربما أصاب وربما أخطأ.

إن البحث الدعوي كغيره من الميادين الإنسانية والاجتماعية يتعامل مع الإنسان الذي هو مقصده الأول من جهده وهو متغير يفرض أبعاده كلها على البحث العلمي وليس الدعوي فحسب، من أجل ذلك يتحتم على الباحث في الميدان الاستفادة من العلوم الأخرى وما تقدمه من معارف غير أنه ربما يفتقر إلى كيفية الاستفادة واضحة ومثمرة تجعل ما عند الآخر ينسجم مع ما يملكه.

ولعل من بين الإشكاليات التي يفرضها هذا التداخل وجود الكثير من البحوث التي لا يمكن الفصل في انتمائها إلى البحث الدعوي لإمكانية انتمائها إلى أكثر من مجال، وهو ما يفسر قلة عدد البحوث الدعوية التي وقفت عندها مقارنة بالعدد الإجمالي لمقالات مجلة المعيار الذي بلغ 1324 مقالا مع ما ينتظر النشر.

2- مناهج البحث الدعوي في مجلة المعيار:

المناهج العلمية في البحث هي أساس أية معرفة علمية طبيعية أو إنسانية على حد سواء، يوظفها الباحث للاستكشاف والوصف والتفسير والمقارنة والتجريب والاستشراق والاستفادة مما يتوصل إليه من نتائج (دليو، 2014م). وفيما يتعلق بالمناهج العلمية الموظفة في البحوث ذات الاتجاه الدعوي التاريخي لم تخرج عن إطار استحضار التراث الدعوي ونقل نصوصه ومقابلتها وتحليلها ونقدها للكشف عن ماهية الخطاب الدعوي ودوره من خلال الحديث عن الدعاة والمؤسسات الدعوية.

بينما البحوث ذات الاتجاه الدعوي المعاصر الميداني، اعتمدت المنهج التحليلي والاستنباطي والمسح والوصف حيث مزجت بين الجانب النظري النقلي والدراسة الميدانية الوصفية باستخدام أدوات البحث المستعملة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل الاستبيان في المقالات المعنية.

وتشارك البحوث ذات الاتجاه الدعوي الشخصي الاتجاهين السابقين في استحضار التراث نقلا وتحليلا ونقدا، إلى جانب اعتماد الملاحظة والاستبيان كأدوات منهجية للدراسة الميدانية.

إن الحديث عن مناهج البحث وفق اتجاهات البحث الدعوي المذكورة لا يحصرها في هذه الأنواع، وإن كان استخدام غيرها من المناهج والأدوات في مجال العلوم الإسلامية ومنه البحوث الدعوية تعتبره الكثير من الإشكالات المنهجية، ومن هذه الإشكالات التي تؤخر تقدم البحث العلمي في مجال العلوم الإسلامية:

— "عدم ملاءمة المنهج لطبيعة الموضوع أو الظاهرة المدروسة" (قارش، 2019م، ص 218) وهو قصور يعود للباحث نفسه ودرجة اطلاعه على مختلف المناهج العلمية وميادين توظيفها ومعرفته بمواطن قصورها.

— التعثر في توظيف المناهج المعاصرة ومحاولة تطوير المناهج التي اعتمدها الأولون وإن كان الواقع يشير أيضا إلى محاولات لتجاوز هذا فعلى سبيل المثال المقالات التي اهتمت بدراسة الخطاب الدعوي ميدانيا واستخدامات الدعاة لمختلف وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

وتشير دراسة يخلف (2008م) لنوعية بحوث الماجستير التي تمت مناقشتها من سنة 1988 إلى غاية 2003م بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، وعددها 140 بحثا إلى أن نسبة البحوث الميدانية من بينها بلغت 12.57% بما يقارب الثلث، وقد سجلت هذه الدراسة الملاحظة الآتية بالنسبة للمشاريع البحثية المعاصرة حتى 2003م: "إن المتتبع لطبيعة المشاريع المسجلة يراها في بدايتها كانت تقوم على البحوث المقتصرة على التراث تحقيقا وتحليلا ونقدا، ثم بدأ الميل إلى المشاريع ذات الصلة بالمحيط الحيوي تدريجيا عبر السنوات اللاحقة، وفي خلال عقدين من عمر البحث العلمي في هذه الجامعة تزايدت نسبة البحوث الميدانية عدة أضعاف" (يخلف، 2008م، ص 160) فهناك ميل تدريجي مسجل نحو البحوث ذات الصلة بالواقع الاجتماعي والثقافي والاحتياجات المرتبطة به.

واستكمالا للحديث عن المناهج يلاحظ على بعض البحوث الدعوية عدم تصريحها بالمنهج المتبع، أو داوعي توظيف منهج دون آخر وهو في حد ذاته عدم التزام بمتطلبات توظيف مناهج البحث، فالتصريح بالمنهج أمر مهم جدا لأنه يبين أن الباحث واثق الخطى على بينة من أمره، ويعطي الفرصة لغيره من الباحثين للتأكد من صحة نتائجه ما يزيد من فرص صدقها والاستفادة العلمية منها.

وفي هذا السياق يدعو الباحثون قادري (2018م) ويخلف (2008م) وقارش (2019م) إلى ضرورة تكاثف الجهود لتكييف المناهج الحالية أو استحداث مناهج وأدوات بحثية جديدة تتفق وخصائص هذا المجال وتساهم في تطويره منهجيا.

ولعل هذه الإشكاليات المنهجية وغيرها هي التي تفسر الميل الملحوظ نحو البحوث النظرية لدى الباحثين في بعض كليات العلوم الإسلامية، فقد سجلت دراسة نقدية لبحوث الماجستير بجامعة الأمير عبد القادر (حتى 2007) أن 42.18 % من البحوث هي بحوث نظرية عامة تميل نحو التراكمية المعرفية الخاصة بالموضوع المدروس باستثناء دراستين (نصير، 2008م)

خاتمة:

"اتجاهات ومناهج البحث الدعوي في مجلة المعيار" هي محاولة للكشف عن واقع البحث الدعوي من حيث اتجاهاته ومناهج البحث المعتمدة فيه وما يختفي وراء ذلك من إشكاليات معرفية ومنهجية قصدنا تقاسمها مع أهل العلم والمعرفة من باب العلم بالشيء وتبادل الخبرة والمعرفة. وهنا تصل هذه المحاولة إلى نهايتها لتسجل بعض النتائج:

- يلقى البحث الدعوي كغيره من البحوث اهتماما من طرف جامعة الأمير عبد القادر عامة ومجلة المعيار خاصة.
- من العسير فصل البحث الدعوي عن غيره من المجالات.
- تتنوع اتجاهات البحث الدعوي، وتتمثل في: البحث الدعوي التاريخي، البحث الدعوي المعاصر والميداني والبحث الدعوي الشخصي.
- لا يزال الميل مستمرا نحو البحث التاريخي الدعوي، مع توجه نحو الاهتمام بالبحث الدعوي الميداني والمرتبط بالمحيط الاجتماعي والثقافي.
- لا يزال توظيف مختلف مناهج البحث العلمي في البحث الدعوي محتشما ومتعثرا.
- ومن المقترحات التي نقدمها ما يلي:
- دعوة القائمين على مجال البحث الدعوي للاهتمام أكثر بالتكوين المنهجي للباحثين نظريا وتطبيقيا.
- العمل على تنويع اتجاهات البحث الدعوي أكثر وجعله يرتبط بالمحيط الاجتماعي والثقافي أكثر لتخدم نتائجه الفرد والمجتمع بشكل أفضل.
- وضع خطة علمية تمكن البحث الدعوي من الاستفادة من علوم أخرى استفادة عملية.

الملاحق:



واجهة مجلة المعيار جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، الأعداد: 44 و49 و52 و

الجدول رقم (1): اتجاهات البحث الدعوي في مجلة المعيار

| إجمالي البحوث الدعوية | | الاتجاهات |
|-----------------------|----|-------------------|
| % | ك | |
| 44.44 | 04 | دعوي تاريخي |
| 33.33 | 03 | دعوي معاصر تطبيقي |
| 22.22 | 02 | دعوي شخصي |
| 100 | 09 | المجموع |

قائمة المراجع:

- 1- فريد الأنصاري (1997م)، أبحاث في العلوم الشرعية، منشورات الفرقان، الدار البيضاء، المغرب.
- 2- علي بن صالح المرشد (1989م)، مستلزمات الدعوة في العصر الحاضر، مكتبة لينة، دمنهورت.
- 3- فضيل دليو (2014م)، مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار هومه، الجزائر.
- 4- محمد الصديق قادري (2018م)، صعوبات البحث والتكوين في تخصص الدعوة والإعلام بمعاهد العلوم الإسلامية، مجلة الإعلام والمجتمع، مجلد 2، العدد 01.
- 5- جميلة قارش (2019م)، مشكلة المنهج في الدراسات الإسلامية: المفهوم، التصنيف، التوظيف، مجلة المعيار، مجلد 23، العدد 48.
- 6- موقع المجلات الجزائرية المحكمة <https://www.asjp.cerist.dz/asjp>.
- 7- بوعلي نصير (2008م)، البحث العلمي في الدعوة والإعلام مقارنة نقدية لبحوث الماجستير، مجلة المعيار، مجلد 8، العدد 15.
- 8- رمضان يخلف (2008م)، البحث العلمي بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بين الواقع والآفاق، مجلة المعيار، مجلد 8، العدد 15.

عوائق البحث العلمي: في العلوم الاجتماعية - علم الاجتماع نموذجاً " دراسة ميدانية بجامعة المرقب" Barriers to scientific research in the field of social sciences (sociology as a model)

د. عبد الرزاق موسى محمد - قسم الفلسفة وعلم الاجتماع - جامعة المرقب . كلية الآداب (الخميس) ليبيا

د. عائشة فرج العائب - قسم الفلسفة وعلم الاجتماع - جامعة المرقب . كلية الآداب (الخميس) ليبيا

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد أو معرفة معوقات البحث العلمي (العلمية . الإدارية و القانونية . الاقتصادية . الاجتماعية و الثقافية) في مجال العلوم الاجتماعية . علم الاجتماع نموذجاً و التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة المرقب (ليبيا)المواد والطرق: اشتملت هذه الدراسة على (35) عينة لأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية بجامعة المرقب (ليبيا) في الفترة من 2020.09.15 إلى الفترة 2020.11.20 ، و تم الحصول على البيانات من خلال الاستبيان المجهز مسبقاً لتحديد معوقات البحث العلمي الطريقة الاحصائية : تم الحصول على النتائج و تحليلها بمجموعة من الطرق الاحصائية التالية : التكرار و النسب المئوية باستخدام برنامج (spss) .

النتائج: أظهرت مجموعة من العوامل:

1. عدم توفر المجالات والدوريات البحثية الحديثة.
2. معظم الدراسات البحثية لا تُعطي اضافات جديدة.
3. التأخر في نشر البحوث والورقات العلمية.
4. الصعوبة التي يواجهها الباحثون للحصول على معلومات دقيقة من البيئة الاجتماعية.
5. النقص في الدعم المالي للمؤتمرات والندوات العلمية.
6. زيادة الأعباء الأسرية والمناسبات الاجتماعية.

الخلاصة: خلصت هذه الدراسة إلى أن معوقات البحث العلمي هي معوقات إدارية ومالية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: معوقات . البحث العلمي . جامعة المرقب . ليبيا

Abstract :

Objective: The present study aimed to identify the Obstacles scientific research (scientific, administrative , legal, economic, social, cultural, sociology as a model) facing faculty members in the College of Education at Al-Marqab University (Libya)
Materials and Methods: This study was conducted on thirty-five samples of faculty members specialized in the field of social sciences at Al-Marqab University (Libya) in the period from 15-9-2020 to 20-11-2020, An initial data form and questionnaire were prepared to identify the obstacles to scientific research. **Statistical Methods:** To extract and analyze the results, the following statistical methods were used: frequencies, percentages, and SPSS tests. **Results:** The results demonstrated Combination of factors (unavailability of recent scientific journals, Most of the research studies duplicate phenomena and there are no new scientific additions, and impediment in publishing research and scientific papers, The difficulty of researchers obtaining accurate statistics on some social environment, be deficient in of financial support for research, conferences and scientific problems, and increasing family and social burdens.

Conclusion: in the present study, the obstacles to scientific research are administrative, financial and social obstacles

Keywords: Obstacles; Scientific Research; Al-Marqab University (Libya).

مقدمة:

يُشكل البحث العلمي بصيغته المختلفة منطلق الثورات العلمية ، والمعرفية التي تشهدها البشرية في عصرنا الراهن ، ومعياراً لتقدم الأمم و الشعوب ، ومؤشراً على رأس المال البشري الفاعل ، وقد أدركت كثيراً من الأمم بأن وجودها و كيانها و تطورها و قوتها جميعها مرهونة بما تجزئه في مجال البحث العلمي ، فأخذت ترسم لذلك الخطط و تقييم المراكز و المؤسسات ، وترصد الاعتمادات المالية الكبيرة ، إدراكاً منها بأن الاستثمار في البحث العلمي هو من أكثر أنواع الاستثمار أهمية ، وتشكل مؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلي مهمتها في تزويد الأطر بالمهارات والمعارف ، أهم المراكز العلمية التي تناط بها مهمة البحث العلمي ، وقد مارست الجامعات هذا الدور في جميع الدول التي حققت النهضة و التقدم في البحث العلمي . وينظر إلي الجامعة بأنها المؤسسة التي يقع على كاهلها مهمة مواكبة التقدم العلمي في العالم ، والعمل على تطويره و استيعاب تطبيقاته وإجـراء الأبحاث والدراسات في مختلف ميادين المعرفة ، ومن خلاله تحظى بالتقدير والمكانة بين المؤسسات الأخرى . إلا أن المتتبع لأوضاع الجامعات في العالم العربي يلاحظ بأنها تعاني من أوجه القصور في البحث العلمي ، تتمثل في غياب بيئة خاصة له ، وتشنت مراكزه العلمية ومؤسساته وعدم التنسيق بينها ، وقلة الاهتمام بالبحوث العلمية وانفصالها عن الواقع وعن ارتباطها بقضايا المجتمع ، والتنمية ونقص التمويل وغياب خطة أو استراتيجية تقود البحث العلمي وتوجهه وهذا ما جعلها في ذيل الترتيب ضمن التصنيفات العالمية لها .¹ ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في كون البحث العلمي من الوسائل المهمة في تطوير كفاءة أداء أعضاء الهيئة التدريسية كونها تساهم في قيام المدرسين بمواكبة التطورات الحديثة التي تطرأ في سوق العمل والأمر الذي ينعكس على جودة العملية التربوية والانتاجية العلمية في جامعاتهم . ومن هذا المنطلق عمدت الدراسة الحالية إلى الوقوف على المعوقات التي تواجه البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية عامة وخاصة في علم الاجتماع لدى أساتذة الجامعة عامة ، وتم اختيار أساتذة كلية الآداب بجامعة المرقب وتطرقت هذه الدراسة من جانبين الأول نظري والأخر تطبيقي .

أولاً / مشكلة الدراسة : يُعزى التخلف في مجتمعات العالم الثالث اليوم إلي ركود حركة البحث العلمي فيها ، وعدم تشجيع حكوماتها ومؤسساتها للبحث العلمي ، حيث تنفق الميزانية في المؤسسة العسكرية والأمنية ، فمثلاً كانت نسبة الانفاق على البحث العلمي عام 2008م في تونس (1.6%) وسلطنة عمان كانت نسبته (12.4%) في حين نجد الانفاق على البحث العلمي حسب تقارير اليونسكو عام 2010م في الدول العربية لم يتجاوز (0.34%) من الناتج الحكومي وبالرغم ما يمتلكه الوطن العربي من طاقات بشرية ، وموارد طبيعية الا انه لا يزال يعاني من التخلف ، وضعف استغلال هذه الموارد في عمليات التنمية ، وفق تخطيط علمي مدروس ، وحل مشاكل الانسان هدف ووسيلة التنمية الذي لا يتم الا وفق البحث العلمي ، ولا سبيل لتجاوز التخلف في هذه المجتمعات إلا بتشجيع البحث العلمي خاصة في مجال علم الاجتماع الذي لا يزال بكرة خاصة وإن الظواهر الاجتماعية كل يوم في ازدياد ولم تُدرس ، خاصة بعد التقدم التقني والتقدم في مجال الاتصالات ، والمواصلات الذي أصبح العالم فيه قرية صغيرة . ومما لاحظته الباحثان وهما عضوا هيئة تدريس بالجامعة هو قلة الأبحاث العلمية ، وعدم وجود مراكز علمية بحثية تابعة للجامعة تقوم بالبحث العلمي ، كما لا توجد ميزانية مخصصة للبحث العلمي وإن وجدت فهي ضئيلة جداً خاصة في مجال العلوم الاجتماعية ، وعلم الاجتماع خصوصاً ، فما أحوح مجتمعات العالم الثالث اليوم إلي هذا العلم الذي يقوم بدراسة الظواهر الاجتماعية وما يعيق التقدم .و المجتمع الليبي محور هذه الدراسة ، لا تزال الأبحاث الاجتماعية ، والنفسية قليلة جداً فيه ، خاصة وإن المجتمع الليبي يعاني من ضعف معدلات التنمية ، فكم من مشكلات اجتماعية هددت ولازالت تهدد المجتمع ، فمثلاً مشكلة الطلاق ، والمخدرات ، والعنف ، والتنمر ، والهجرة ، والبطالة ، والشباب ومشاكل الزواج ومشاكل الأسرة والمدن ولأرياف والقرى ، ومشاكل سوء التخطيط والتصحح ناهيك عن المشاكل الاقتصادية والسياسية وغيرها ، كلها تحتاج إلي دراسة علمية .

ثانياً/ تساؤلات الدراسة: 1. ما هي الأسباب الاجتماعية والثقافية التي تعيق البحث العلمي ؟

2. ما هي الأسباب الاقتصادية والتقنية التي تعيق البحث العلمي ؟

(مهناوي أحمد غنيمي، 11 / 05 / 2005 م).¹

3. ما هي الأسباب الإدارية والقانونية التي تعيق البحث العلمي ؟
 4. ما الآثار المترتبة على ضعف البحث العلمي في مجال علم الاجتماع ؟
 5. ما الحلول العلمية للحد من هذه العوائق التي تعيق تقدم البحث العلمي ؟
- ثالثاً/ أهداف الدراسة:1. الكشف عن الأسباب الاجتماعية والثقافية التي تعيق البحث العلمي.
2. التعرف على الأسباب الاقتصادية والتقنية التي تعيق البحث العلمي.
 3. معرفة الأسباب الإدارية والقانونية التي تعيق البحث العلمي.
 4. الكشف عن الآثار المترتبة على ضعف البحث العلمي.
 5. معرفة الحلول العلمية للحد من هذه العوائق التي تعيق تقدم البحث العلمي.
- رابعاً/ أهمية الدراسة: 1. إثراء المكتبة العربية بالدراسات التي تهتم بالبحث العلمي ومعوقاته خاصة الكتابات في هذا الجانب زهيدة جداً.
2. تنفيذ هذه الدراسة المسؤولين في الجامعات الليبية ومراكزها البحثية ووزارة التعليم في وضع السياسات والخطط و البرامج بهدف تطوير البحث العلمي.
 3. قد تساعد هذه الدراسة القانونيين في سن قوانين وتشريعات تلزم الدولة ومؤسساتها بتشجيع الباحثين والبحث العلمي.
- خامساً / منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي.
- سادساً / مفاهيم الدراسة:- مفهوم البحث العلمي لغة: أورد ابن منظور في لسان العرب في مادة بحث بأنها طلبك الشيء وفي المثل عن حثفها بظلفها، والبحث أن تسأل عن شيء وتستخبره وبحث عن الخبر وبحثه بحثاً وكذلك استبحته وابتحثت وتبحثت عن الشيء بمعنى واحد أي فتشت عنه.¹
- أما اصطلاحاً: فترى ثريا عبد الفتاح بأنه " محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها، وتحقيقها بتقص دقيق ونقذ عميق ثم عرضها مكتملة بذكاء وإدراك لتسير في ركب الحضارة العالمية، ونُسهم فيه إسهاماً حياً شاملاً." ²
- أما اجرائياً: هو دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية بهدف المساهمة في تطوير المجتمع، وحل المشكلات التي تعيق تميته.
- المفهوم الإجرائي لمعوقات البحث العلمي: هي العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتقنية والإدارية والقانونية التي تحول دون إنجاز الباحثين في علم الاجتماع بحوثهم العلمية على أكمل وجه.
- مفهوم علم الاجتماع: يعني الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، أو الفعل الاجتماعي للكائنات الإنسانية من خلال تطبيق المناهج التجريبية والاحصائية في دراسة الظواهر الاجتماعية بكفاءة.³

¹ ابن منظور، لسان العرب، طبعة المعارف، مادة بحث.

² (ملحس ثريا عبد الفتاح، 1973، ص24)

³ (محمد عاطف غيث، 1990، ص 453-454)

- المفهوم الإجرائي للعلوم الاجتماعية: هي تلك العلوم التي تهتم بدراسة كافة جوانب حياة الانسان، وهي كغيرها من العلوم أضافت وتضيف الكثير من المعارف إلى الرصيد العلمي والعالمي، سواء في إثراء تراثه النظري، أو في وضع الخطط الاجتماعية التي تهدف إلى علاج المشكلات القائمة والوقاية منها مستقبلاً.

- البحث الثاني: الإطار النظري للدراسة: الدراسات السابقة: من منطلق أن الدراسات السابقة بمثابة موجه ودليل يرشد الباحث إلى ما تم إنجازه في مجال بحثه، فسوف نتناول بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمعوقات البحث العلمي والتي أمكن التوصل إليها:

1. الدراسات العربية: دراسة مروة أحمد (1994) "المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية"¹، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الأكاديمية والإدارية التي يشعر بها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية والأهلية في الأردن، وقد استخرجت الباحثة متوسطات حسابية لإجابات أعضاء هيئة التدريس والمقدر عددهم ب147 حيث يمثلون 70.3% من المجتمع الأصلي، وعرضت ذلك في عدد من الجداول، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى نتيجة مفادها وجود فروق فردية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في الشعور بالمعاناة والمشاكل التي تعيق البحث العلمي، وكما اقترحت أن يهتم القائمون على الجامعات الأهلية بأعضاء هيئة التدريس ليشعروهم بالاستقرار الوظيفي.

- دراسة أحمد علي كنعان (1998): "البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره"² وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية، وتكونت عينة الدراسة من (40) عضو هيئة تدريس من كليات التربية بجامعات القطر العربي السوري، و(44) عميداً من عمداء كليات التربية من ثلاثة عشر قطر عربي ممن حضروا مؤتمر عمداء كليات التربية في دمشق عام 1998، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم معوقات البحث العلمي قد تمثلت في: قلة التعاون بين الجامعة، والجهات المستفيدة من البحث العلمي، ونقص التمويل الكافي لدعم البحوث، وقلة المصادر والمراجع الحديثة، وقصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات والكليات، ونقص الباحثين المساعدين والفنيين، وقلة تعاون الزملاء في إجراء البحوث المشتركة، ونقص الخدمات الحاسوبية، وكثرة عدد الساعات المقررة للتدريس أسبوعياً، وقلة الإفادة من جلسات البحث العلمي، وكثرة الأعمال الخاصة خارج الجامعة، وعدم توافر المناخ العام.

- دراسة عبد الله مجيد (1999): "المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق"³ وقد تناول الباحث في دراسته المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، وقد حاول الباحث تقصي المشكلات الأكاديمية التي تعيق أداء أعضاء الهيئة التدريسية عن المهمات التي يقومون بها أو التي وجب القيام بها، وذلك من خلال استبانة استطلاعية وضعت لرصد هذه المشكلات لدى أعضاء الهيئة التدريسية، وبعد تصنيفها، وفي ضوء نتائجهم وضعت استبانة الدراسة، حيث تم تصنيف (50) مشكلة يعاني منها أعضاء الهيئة التدريسية وهي المشكلات الأكثر تكراراً، وقد وجهت هذه الاستبانة لعينة من أساتذة الجامعة بلغت (400) عضو هيئة تدريسية، ثم معالجة الاجابات بالبرامج الاحصائية المناسبة وخرجت بعدد من النتائج ومنها: احتلت المشكلات المادية فيما يخص تدني الراتب المقام الأول بين المشكلات جميعها، تلتها مشكلة السكن، وفي المرتبة الثالثة عدم وجود بنك المعلومات، وفي المرتبة الرابعة مشكلة المواصلات.

- دراسة فوزية بنت عبد الباقي الجمالي وعلي مهدي كاظم (2002): "معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها"⁴ حيث هدفت الدراسة إلى تحديد البيئة العاملة لمعوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس، ومعرفة المعوقات الحادة، وطبيعة الفروق العائدة لمتغيرات الدراسة، وقد حدد الباحثان (58) معوقاً، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (101) عضواً من كلية التربية، وكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وباستخدام التحليل العاملي والوسط الحسابي

¹ مروة أحمد، 1994، ص 176

² أحمد علي كنعان، 1998، ص 65—69

³ عبد الله مجيد، 1999، ص 43—95

⁴ فوزية بنت عبد الباقي الجمالي وعلي مهدي كاظم، 2002

وتحليل التباين كوسائل إحصائية ، وتوصل الباحثان إلي تحديد (32) معوقا حادا تتطلب الحل والعلاج ، أما الفروق الراجعة للجنس والرتبة العلمية فلم تكن دالة إحصائيا ، وفيما يتعلق بالحلول المقترحة فقد أوصى الباحثان بإنشاء دار نشر تابعة للجامعة وإعداد خطة سنوية أو خمسية لأولويات البحث العلمي .

- دراسة عبد الله شمت المجيدل (2005) : " معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الخليجية الحكومية و الخاصة - سلطنة عمان نموذجا"¹ : حيث هدفت الدراسة إلي تحديد المعوقات التي تحول دون قيام أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية و الخاصة بأبحاث علمية ، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة والكلية التقنية وجامعة ظفار ، وقدر عدد العينة ب198 عضو هيئة تدريس وهو العدد الكلي لأعضاء الهيئة التدريسية في المؤسسات الثلاث ، وقد أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج كالاتي : عدم توافر المراجع العلمية ، عدم كفاءة المختبرات ، عدم ملائمة المكتبات ، قلة الاتفاق على البحوث العلمية ، كثرة الأعباء التدريسية لعضو هيئة التدريس .

- دراسة منتهى عبد الزهرة محسن (2011) "الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر المدرسين"² : وقد هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على الصعوبات التي تواجه مسألة البحث العلمي في جامعة بغداد ، من خلال التعرف على الفروق في نظرة أعضاء الهيئة التدريسية لواقع الصعوبات التي تواجه البحث العلمي وفقا للتخصصات التي يعملون بها ، حيث بلغت عينة البحث (225) مدرس ومدرسة للعام الدراسي (2010-2011) من المدرسين في كليات جامعة بغداد ، حيث يمثل هذا العدد نسبة (38.7%) من مجتمع البحث ، وتوصلت الباحثة لجملة من النتائج منها أن هناك صعوبات ومعوقات تؤثر بشكل كبير على حركة البحث العلمي لدى المدرسين ، وأن أفراد العينة في الكليات الانسانية و العلمية ينظرون نظرة واحدة ومتساوية إلي الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد .

- دراسة معراج عبد القادر طواري : " المشاكل التي تجابه عضو هيئة التدريس وتؤثر على مستوى أدائه الوظيفي بجامعة الأغواط في الجزائر"³ : حيث هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه عضو هيئة التدريس بجامعة الأغواط وتؤثر سلبا على مستوى أدائه الوظيفي ، كما هدفت إلي تحديد أكثر المشاكل وضوحا في المجالات العلمية والإدارية والمالية والاجتماعية ، وقد بلغت عينة الدراسة (211) عضو تدريس من مجموع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والبالغ عددهم (300) عضو بنسبة (70.33%) ، وقد اتضح من تحليل النتائج أن هناك العديد من المشاكل التي يتعرض لها عضو هيئة التدريس تؤثر سلبا على مستوى أدائه الوظيفي منها عدم وجود حوافز ودعم من الجامعة ، وعدم تمويل الأبحاث العلمية ، وعدم تشجيع الندوات و المؤتمرات في مختلف التخصصات داخل الجامعة .

- دراسة بهجة رابحي :معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2015 - 2016" حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم المعوقات المادية والإدارية و الذاتية والاجتماعية التي تقف أمام الهيئة التدريسية دون إنجازهم لأبحاث علمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة ، حيث استخدمت الباحثة استمارة استبيان طبقت على عينة وقوامها (113) أستاذ وأستاذة يُدرسون بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة سحبت من مجتمع وقدره (208) أستاذ وأستاذة يُدرسون بهذه الكلية ، خلال العام الدراسي (2015-2016 م) ، وقد أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج أهمها تمثلت في : أن البحث العلمي يُعاني من قصور متمثل في نقص التمويل الكافي لدعم البحوث وقلة المراجع العلمية والموارد الحديثة ونقص الخدمات الحاسوبية ، وتعقد الاجراءات للمشاركة في المؤتمرات العلمية .

2. الدراسات الاجنبية : دراسة مايكل شاتوك (1995): "المهددات الداخلية والخارجية للجامعة القرن الحادي والعشرين"⁴ : قد تناول البحث في دراسته المفاهيم والوظائف الرئيسية للجامعة منها : توفير التعليم العالي لخريجي المدارس الثانوية

¹(عبد الله شمت المجيدل، 2005)

²(منتهى عبد الزهرة محسن، 2011)

³(بهجة رابحي، 2015 - 2016، ص 18)

⁴(مايكل شاتوك، 1995، ص 50)

ومتابعة البحوث العلمية والمساعدة في تلبية احتياجات المجتمع ، كما تناول العلاقة بين الجامعات والاقتصاد ، والتعليم والتدريب والصعوبات المالية لجامعات القرن الحادي والعشرين ، كذلك أشار إلي ظهور بدائل أخرى للجامعة عند غياب الأقسام المتخصصة وسيادة الدراسات متعددة النظم العلمية التي تجعل من التواصل التعاوني بين الجامعات المتحجرة الأقسام أمراً صعباً ، وينهي شاتوك دراسته بقول ابراهم أرلنز يجب ألا تكون الجامعة دليل اتجاه الريح ، مستجيبة لكل تغير في أهواء الناس ، فعلى مدى من الزمن يجب على الجامعة ألا تعطي المجتمع ما يحتاج اليه من معارف ومعلومات ، ولسوف تثبتق الحماية الأساسية لاستقلال الجامعات في القرن الحادي والعشرين من حقيقة أنها مؤسسات للتعليم والبحث العلمي معا ، ولربما يكون ذلك أعظم إسهام لهذه المؤسسات إعلاء مقام الجامعة¹.

- دراسة روز ماري كليف (1977)²: أجرت الباحثة دراستها في جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بفرض تحديد أهم المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس ، وذلك من خلال الأدوار المنوطة بهم والأعمال التي يقومون بها في الجامعة ، وقد أفرزت الدراسة مجموعة من النتائج منها: إن أبرز المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس هي انعزال بعضهم عن بعض ، وفقدان العلاقات الاجتماعية ، وازدياد الفجوة ، وضعف التواصل بين أعضاء هيئة التدريس وإدارة الجامعة ، وتفاوت أسلوب التعامل مع أعضاء هيئة التدريس من قبل الجامعة ، مما أدى إلي الشعور بالإحباط لدى بعض أعضاء هيئة التدريس بسبب أسلوب التعامل مع الجميع وعدم تقدير إدارة الجامعة للجهود التي يقوم بأدائها أعضاء هيئة التدريس

- تعقيب عام على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح للمتمعن فيها أن غالبية هذه الدراسات تناولت معوقات البحث العلمي في جامعات تنتمي لبلدان عربية فيما عدا دراستين في بلدان أجنبية ، كما يلاحظ أن أغلب الدراسات تتفق في تحدي بعض الصعوبات المشتركة التي تواجه البحث العلمي والتي تتمثل في: المادية المتعلقة بالإنفاق على البحث العلمي ، ومعوقات أنظمة الترقية وزيادة العبء التدريسي وزيادة الإقبال على التعليم الذي يؤدي إلي زيادة أعداد الطلبة مما يُجهد جهد عضو هيئة التدريس ، كما أن أمكانيات الجامعة متجهة للعمل التدريسي ، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي وهذا ما تتفق عليه دراسة كل من دراسة مروة أحمد 1994 ، ودراسة مايكل شاتوك 1995 ودراسة عبد الله شمت المجيدل 2005 ، وكذلك دراسة أحمد علي كنعان 1998 ، أيضاً انطلقت كل من دراسة عبد الله مجيدل 1999 ودراسة منتهى عبد الزهرة محسن 2011 من تحديد أهمية وظيفة الجامعة في البحث العلمي ، ودورها البالغ الأهمية في إعداد الأطر التي يمكن أن تستجيب لمتطلبات التنمية وتواكب التطورات الحديثة ، وبعد الاطلاع على هذه الدراسات اتضح بأنها تتفق مع دراستنا الحالية من حيث العينة المستهدفة للدراسة وهي أساتذة الجامعة ومعرفة وجهة نظرهم اتجاه معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية عموماً وعلم الاجتماع خصوصاً ، على الرغم من تخصيص هذه الدراسة بكلية الآداب بجامعة المرقب فقط ، وعلى هذا فإن الدراسة الحالية تأتي كمتابعة لجهود الباحثين الذين درسوا هذه المشكلة الحيوية والتي ترتبط بها عملية التنمية والتطوير في مختلف مجالات الحياة ، حيث بات من المؤكد أن بناء الأوطان والحضارات لا يتم إلا بالبحث العلمي وبتظافر كل الجهود ، والذي يشكل عملاً مهماً في نجاح مسيرة البحث العلمي ، وكما يتحدد موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة في رصد معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وخاصة في علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بغية عرض النتائج والمقترحات على المعنيين لرسم سياسات مؤسسات التعليم العالي ، لاتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة للنهوض بالبحث العلمي ، كما أنها تسعى للتأكيد على الاستحقاقات المترتبة على مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي .

¹ (مايكل شاتوك، ص 19)
² (Rose Mary cliff, 1977).

- المبحث الثالث: معوقات البحث العلمي:

أولاً / إشكاليات البحث العلمي في الجامعات العربية: هناك ثلاث إشكاليات رئيسية للبحث العلمي في الوطن العربي، تؤثر تأثيراً واضحاً على البحث العلمي في الجامعات العربية، ذلك أن قضية البحث العلمي في الوطن العربي متعددة الجوانب، لا يمكن رصد جميع إشكالياتها في بحث واحد يقوم به فرد أو اثنان ولكن يلزم لذلك فريق بحثي بالعدد المناسب.

وحتى لا نظلم الجامعات أو القائمين بالأمر فيها، نقول أن الجامعة جزء لا ينفصل عن المجتمع، ولا تعمل بمعزل عن بقية نظم المجتمع الأخرى، وبالتالي فإنه إن كان هناك خلل واقع داخل أسوار جامعاتنا فهو حادث خارجها وفي المجتمع المحيط بها من الأفراد والمؤسسات، كما أن جزءاً كبيراً منه يتعلق ببعض الحكومات التي لا تترك الجامعات تعمل بحرية، ومن تلك الإشكاليات نجد: إشكالية السيطرة السياسية - إشكالية ضعف التمويل - إشكالية هجرة العقول والكفاءات العربية، ولكن قبل الحديث عن هذه الإشكاليات بالتفصيل يجب أن نضع في اعتبارنا أمرين في غاية الأهمية وهما: الأمر الأول: أنه رغم وجود مؤسسات تعليم عال بالوطن العربي منذ أبعد من عشرة قرون قام أغلبها على جامع مهم وتمويل أهلي من الهبات والأوقاف (مثل الأزهر في مصر، و الزيتونة في تونس....) حيث تبقى السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية هي حداثة العهد، فتلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين، ولا يتعدى عمر (57%) منها الخمسة عشر عاماً، وهذه ملحوظة على قدر كبير من الأهمية، فمؤسسات التعليم العالي وبوجه خاص الجامعات تستغرق وقتاً لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتجيد دورها المعرفي¹، والأمر الثاني: أنه لا يمكن التحدث عن أي جانب من جوانب الوضع الراهن للبحث العلمي في بلدان المنطقة العربية، دون الأخذ بعين الاعتبار القضايا والمشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية التي واجهت ومازالت تواجه العديد من هذه البلدان.

1. **البحث العلمي وإشكالية السيطرة السياسية:** من شروط الازدهار والبحث في أي مجتمع توافر بيئة مشجعة للإبداع، ومن غير المتوقع أن تتوافر تلك البيئة في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية تهتم فقط بمصالحها الخاصة وتهمل مصالح مواطنيها، فمما لا شك فيه أن الضعف الشديد الذي يميز مؤسسات البحث العلمي العربية القائمة ويقلل عوائدها سيطرة الاستراتيجيات السياسية على هذه المؤسسات، وحرمانها من الأطر الصالحة الكفاء، والمناسبة من جهة، ومن الاستقلالية التي لا غنى عنها لأي رجل علم وبحث لأي تجديد وإبداع معرفي من جهة ثانية، فمن دون ذلك تتحول مؤسسات البحث العلمي إلى أجهزة وأدوات إضافية لتعزيز سيطرة الحكام وتوسيع قاعدة نفوذهم، ولا يبقى لهذه المؤسسات في النهاية أي علاقة بميدان البحث العلمي، وهذا ما هو واقع في جُل البلدان العربية.

2. **البحث العلمي وإشكالية ضعف التمويل:** يُعد الإنفاق على البحوث العلمية أحد المؤثرات الرئيسية للحكم، على مدى اهتمام الحكومات بالبحث العلمي والتطوير التقني، ويقصد بالإنفاق في البحث العلمي توفير الأموال اللازمة من موارد حكومية وغير حكومية لتمويل دراسات، وبحوث محددة الأهداف، في المجالات العلمية المختلفة: كالطب، والهندسة، والتعليم، والزراعة والعلوم الاجتماعية، وغير ذلك، ويبلغ مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتقني في الوطن العربي درجة متدنية مقارنة بما عليه في بقية دول العالم، فقد قدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على البحث العلمي خلال العام 1996م ما يقارب 417 بليون دولار، وأما الصين فقد خططت لرفع نسبة إنفاقها على البحث العلمي 0.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 1995م إلى 1.5% عام 2000م ونجحت في ذلك.² أما بالنسبة لما تنفقه الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي فهو لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي وتتفاوت هذه النسبة من بلدٍ لآخر.

ويرى البعض أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في التمويل فحسب، وإنما فيما هو أعظم من ذلك وهو "إدارة التمويل" فقد يكون في وطننا العربي مشكلة اقتصادية، وقد يكون هناك قصور في الموارد، ومع ذلك لو كانت لدينا إدارة فاعلة لأمكننا التغلب على جزء كبير من هذه المشكلات، ولا استعنائاً نرسم استراتيجيات للتغلب عليها.³ والمشكلة في الوطن العربي أنه رغم ما يحدث من زيادة سنوية لميزانيات البحث العلمي، والتعليم العالي سنة بعد سنة، قد لا تُصرف في رفع مستوى

¹(نادر فرجاني، 1998م، ص 18 - 19)

²(علي مصطفى بن الأشهر، 2006م، ص 100)

³(محمد متولي غنيم، 06-10 مارس 2000 م، ص 10)

الخدمة البحثية أو التعليمية من الناحية الكيفية ، أو التوسع فيها من الناحية الكمية ، وإنما قد تتجه هذه الزيادة إلي مظاهر الإسراف ، أو التنظيمات الإدارية المعقدة و المتزايدة ¹.

3. **البحث العلمي وإشكالية هجرة العقول و الكفاءات العربية:** إن هجرة الكفاءات البشرية والمتخصصة تفقد العرب مورداً حيوياً وأساسياً في ميدان تكوين القاعدة العلمية للبحث والتكنولوجيا، وتبدد الموارد المالية العربية الضخمة التي أنفقت في تعليم هذه الكفاءات وتدريبها والتي تحصل عليها البلدان الغربية بأدني التكاليف، ففي وقت هاجر فيه مئات الآلاف من الكفاءات العربية إلي الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا الغربية، تدفع البلدان العربية أموالاً طائلة للخبرات الدولية ² ويشار هنا إلي مساهمة عدد من أساتذة الجامعات المصرية في تطوير العديد من الدراسات الفيزيائية والهندسية في الجامعات ، ومراكز الأبحاث الأمريكية ، وخاصة في جامعة كولومبيا في نيويورك وجامعتي بوسطن ونيوجرسي ، وعلى رأسهم العالم المصري " أحمد زويل " الذي مُنح جائزة نوبل للكيمياء في عام 1999م ، وهو الذي يعمل في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ، و الدول العربية لأسباب كثيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية كانت ومازالت تعاني من هذه المشكلة وتأثيراتها السلبية الخطيرة على خططها القومية للتنمية ، فقد أدت إلي حدوث خلل اقتصادي وحالة عدم اتزان سائدة في جميع القطاعات وأنشطتها بمعظم الدول العربية ، فقد جاء في تقارير الأمم المتحدة خلال النصف الأول من الستينات أن 50% من الأطباء و62% من المهندسين ، و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلي أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص ، حيث تستقطب ثلاث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا 75% من المهاجرين العرب ، فالدول الغربية هي الراجح الأكبر من هجرة ما لا يقل عن 450 ألفاً من العقول العربية وتقدر خسائر الدول العربية من هذه الظاهرة بما لا يقل عن 200مليار دولار ³. بالإضافة إلي ما سبق فإن لهجرة العقول العربية تأثيرات سلبية كبيرة على عملية التنمية العربية خاصة ما تسببه من خسائر مادية وعلمية في الأقطار العربية ، فهناك مثلاً حوالي 10 آلاف مصري يعملون في مواقع حساسة بالولايات المتحدة الأمريكية ، من بينهم 30 عالم ذرة يخدمون حالياً في مراكز الأبحاث النووية ، و يشرف بعضهم على تصنيع و تقنية الأسلحة الأمريكية الموضوعة تحت الاختبار كما يعمل 350 باحثاً في الوكالة الأمريكية للفضاء "ناسا" بقيادة العالم " فاروق الباز " إضافة إلي حوالي 300 آخرين يعملون في المستشفيات والهيئات الفيدرالية ، وأكثر من ألف متخصص بشؤون الكمبيوتر والحاسبات الآلية ⁴. مما سبق يتضح أن الكفاءات العربية وجدت بيئة جاذبة في البلدان الأوروبية والأمريكية وهي مجتمعات تشجع البحث العلمي وتهتم بالكفاءات للاستفادة منها في تنمية مجتمعاتهم، بينما يوجد في البلدان العربية بيئة طاردة تمثل في عدم تشجيع البحث العلمي والحكم الدكتاتوري وغياب الحرية وحقوق الإنسان والعدالة.

ثانياً / **معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية:** تختلف البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية عن البحوث العلمية في العلوم الطبيعية ، فالقضايا الاجتماعية التي يعالجها البحث مرتبطة بالمسائل السياسية و العواطف ، و الايدولوجيات الفكرية ، ومن الصعب على الكاتب أن لا يتأثر بهذه التفاعلات والتقلبات الانسانية التي تكون لها في بعض الأحيان انعكاسات سلبية ، أما في العلوم الدقيقة فإن الأمر يختلف ، وفي إمكان الكاتب أن يتحلى بالموضوعية والدقة في دراسة الموضوع واختلاف البحث والمنهج العلمي في العلوم الاجتماعية عن المنهج المطبق في العلوم الطبيعية يرجع في الأسس إلي الصعوبات والمعوقات التالية :

1. **تعقيدات الظواهر الاجتماعية:** إن الانسان يتغير باستمرار سواء في تفكيره أو معاملاته للأفراد وذلك بسبب تغير الأوضاع الاجتماعية ، ولهذا فمن الصعب على الباحث أن يعالج بدقة قضايا هذا الانسان المتغير باستمرار ، ثم إن تشابك القضايا واختلاف وجهات النظر وتضارب المعلومات تحول دون إصدار أحكام منصفة ودقيقة.

¹ (حامد عمار، 1984م، ص 87)

² (فيضان محمد طاهر، 1986م، ص 161-174)

³ (وزارة التعليم والبحث العلمي، مايو 2000م)

⁴ (بهجراجي، 2015-2016، ص 54)

2. فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية: ونقصد بذلك أنه من المتعذر وجود ظواهر يتشابه فيها الأفراد، حيث أن معظم الظواهر لها طابعها المنفرد وشخصيتها المتميزة وغير المتكررة، ولهذا من الصعب التعميم و استخراج قواعد عامة ومشتركة يمكن تطبيقها على كل الناس¹.

3. صعوبة استخدام الطرق المخبرية: لا يمكن وضع المشاكل الاجتماعية تحت المجهر التعرف على حقيقة الأشياء التي يدرسها الإنسان، صحيح أن هناك بعض القضايا الاجتماعية التي يمكن استخدام الطرق المخبرية للتعرف على كنهها، ولكن يبقى هذا الاستعمال في نطاق ضيق، إن سلوك الإنسان لا يمكن ضبطه أو وضع مقاييس دقيقة لاختباره، ولهذا تبقى البحوث في العلوم الاجتماعية خاضعة للاجتهاد الشخصي والتجربة في إصدار الأحكام النهائية وإبراز النتائج التي يتوصل إليها الإنسان في أبحاثه.

4. التحيزات و الميول الشخصية: إن نوعية الثقافة والبيئة التي يعيش فيها الإنسان والتنظيم الاجتماعي تؤثر في سلوك الناس وتجعلهم يحذون أفكارا معينة ويميلون إلى تيارات سياسية مقبولة ومعتبرة في أنفسهم، كل هذه العوامل تؤثر في النتائج النهائية وتدفع بالناس إلى تصنيف الباحث واعتباره منتقياً إلى تيار معين². إضافة إلى الأسباب الاجتماعية والثقافية التي تختلف من مجتمع إلى آخر حيث أن ثقافة المجتمع ووعيه بالبحث العلمي يساعد في نجاح البحث العلمي في هذه العلوم.

- دور العنصر البشري في البحث العلمي: يمثل العنصر البشري القلب المحرك لمختلف مراحل البحث العلمي وفي شتى حقول المعرفة الإنسانية، ذلك أن الإنسان في الحقيقة هو الذي يقوم بتخطيط مختلف مراحل البحث العلمي وتنظيمها وتنفيذها وتوجيهها وصولاً إلى النتائج التي يجب ترجمتها ووضعها بصورة علمية ومنطقية أمام متخذ القرار، ولهذا السبب لا بد أن تتوافر في الباحث صفات محددة حتى يستطيع إنجاز البحث المطلوب منه بالشكل المطلوب، ومن أهم تلك الصفات ما يلي:

1. إتقان المهارات الأساسية اللازمة للبحث العلمي: فهناك العديد من المهارات التي يتحتم على الباحث التدرب عليها وإتقانها من أجل تنفيذ البحث بطريقة علمية سليمة، مثل مهارات إجراء المقابلات. 2. المعرفة الواسعة في موضوع البحث: فبدون توفر خلفية وافية لدى الباحث حول موضوع البحث أو المشكلة المراد دراستها تكون إجراءات البحث و نتائجه ضعيفة.

3. أن تتوافر لدى الباحث المعرفة ببعض الأساليب الإحصائية: فقد أصبح استخدام الأساليب الإحصائية في مجال البحث العلمي أمراً أساسياً للعديد من الأبحاث والمهارة في استخدام الحاسوب لتحليل البيانات (العملية الإحصائية للعلوم الاجتماعية).

4. الموضوعية و الحياد: في تصميم البحث وفي عرض النتائج و مناقشتها فعلى الباحث أن يلتزم بالحياد التام في إجراءات البحث المختلفة، وأن يبتعد عن التزمته بأرائه الشخصية أو بتحريف نتائج البحث إذا تعارضت مع مصالحه.

5. الصبر والقدرة على التحمل: فهناك العديد من الأبحاث التي قد تستغرق فترة طويلة من الباحث أو قد تطول عما توقعه الباحث في البداية، نظراً لتدخل بعض المتغيرات العرضية و بالتالي فإن على الباحث أن يكون صبوراً ولديه القدرة على التحمل.³

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

- منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي.

¹: (عامر إبراهيم قنديلجي، 1979، ص 17-18)

²: نفس المرجع السابق، ص 18.

³ (محمد عبيدات، 1999، ص 12)

- مجتمع الدراسة: طبقت الدراسة الحالية على عينة من أعضاء هيئة التدريس التابعين لقسمي الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس بجامعة المرقب الحكومية بكلية الآداب داخل مدينة الخمس والبالغ عددهم (55) عضو هيئة تدريس وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية حيث بلغت (35) مفردة.

- أداة الدراسة: قام الباحثان بالرجوع إلي الإطار النظري و الدراسات السابقة وتم استخدام صحيفة استبيان مغلق كوسيلة لجمع البيانات المتعلقة بهذا البحث بحيث تكون الاستبانة من جزأين الأول يغطي البيانات الديمغرافية لأفراد العينة و الجزء الثاني يحتوي على أربعة محاور تبين المعوقات العلمية و الإدارية و القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية للبحث العلمي داخل الكلية التابعين لها، حيث بلغت هذه المحاور (34) فقرة تساهم في إبراز اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو معوقات البحث العلمي.

- المبحث الرابع: الدراسة الميدانية وخصائص العينة:

جدول (1) يبين الجنس لدى أفراد العينة

| ر . م | المتغير / الجنس | التكرار | النسبة % |
|-------|-----------------|---------|----------|
| 1 | ذكور | 12 | 34.28% |
| 2 | إناث | 23 | 65.71% |
| 3 | المجموع | 35 | 100% |

من خلال الجدول السابق يتضح أن عدد الإناث يفوق الذكور حيث بلغت نسبتهن (65.71%) وهذا يعكس ثقافة المجتمع التي تؤكد تقضيل انخراط الفتاة في قطاع التعليم خصه مجال العلوم الاجتماعية.

جدول رقم (2) يوضح المؤهل العلمي لدى أفراد العينة

| ر . م | المتغير / المؤهل العلمي | التكرار | النسبة % |
|-------|-------------------------|---------|----------|
| 1 | ماجستير | 08 | 22.85% |
| 2 | دكتوراه | 27 | 77.14% |
| 3 | المجموع | 35 | 100% |

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة حملة الدكتوراه تبلغ (14.77%) وهي نسبة عالية جداً، حيث أتاحت في الفترة الماضية فرصة الأيفاد لاستكمال الدراسة بالخارج، بينما بلغت نسبة حملة الماجستير (22.85%)، حيث تحصلوا عليها في الآونة الأخيرة ولم تتاح لهم فرصة استكمال الدراسة نظراً لما يمر به الوطن من ظروف استثنائية.

جدول رقم (3) يوضح المعوقات العلمية للبحث العلمي لدى أفراد العينة

| ر . م | العبرة | موافق | | لا أوافق | |
|-------|---|---------|----------|----------|----------|
| | | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| 1 | قلة المراجع العلمية في مجال التخصص | 31 | 88.57% | 4 | 11.42% |
| 2 | عدم القدرة على التعامل مع الحاسوب | 22 | 62.85% | 13 | 37.14% |
| 3 | عدم توفر الدوريات العلمية حديثة الإصدار | 33 | 94.28% | 2 | 5.71% |
| 4 | قلة الدورات التدريبية | 25 | 71.42% | 10 | 28.57% |
| 5 | قلة الاهتمام باللغات | 23 | 65.71% | 12 | 34.28% |
| 6 | ضعف التعاون العلمي بين الباحثين | 26 | 74.28% | 09 | 25.71% |
| 7 | عدم إسهام الأبحاث المتميزة في تحسين المستوى العلمي للباحث | 21 | 60% | 14 | 40% |

من خلال الجدول السابق يتضح أن عدم توفر الدوريات العلمية حديثة الاصدار على رأس المعوقات العلمية لإجراء البحوث حيث بلغت النسبة (94.28%)، وهذا يرجع للظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا، حيث تفتقر المكتبات إلى الدوريات العلمية حديثة الاصدار والتي غالباً ما يلجأ إليها الباحثون في التعرف على الجديد في مجال التخصص، في حين بلغ من لا يوافقوا على هذه العبارة نسبة (71.5%) وهي نسبة ضئيلة جداً ربما يرجع إلي حصولهم عليها عن طريق الاشتراك أو تتاح لهم فرصة السفر، والاطلاع على الجديد من الاصدارات، أما أخر عبارة في المعوقات العلمية فهي عدم إسهام الأبحاث المتميزة في تحسين المستوى العلمي للباحث حيث بلغت نسبة من يوافقوا عليها (60%)، وقد يرجع إلي كون بعض الأبحاث العلمية لا يوجد بها الجديد عبارة عن تكرار لظواهر أو مشكلات معينة قد تكون درست في الماضي وبالتالي لا تضيف للمعرفة إلا اليسير، أما من لا يوافقوا فقد بلغت نسبتهم (40%) أي أنهم أترث فيهم الأبحاث وازافت لهم الكثير وأسهمت في تحسين مستواهم العلمي في كونها قد تكون أبحاث لم تُتطرق من قبل، وهذا يرجع إلي تمرس الباحث في البحث العلمي.

جدول رقم (4) يوضح المعوقات الإدارية والقانونية للبحث العلمي

| م . ر | العبارة | موافق | | لا أوافق | |
|-------|---|----------|---------|----------|---------|
| | | النسبة % | التكرار | النسبة % | التكرار |
| 1 | عدم وجود مراكز بحث علمي بالجامعة في هذا المجال | 80% | 28 | 20% | 07 |
| 2 | عدم شعوري بالاستقرار الوظيفي | 65.71% | 23 | 34.28% | 12 |
| 3 | عدم وجود هيئة معنية بالبحث العلمي | 71.42% | 25 | 28.57% | 10 |
| 4 | عدم وجود حوافز معنوية للباحث | 85.71% | 30 | 14.28% | 05 |
| 5 | لا تشجع الكلية التي أعمل بها على البحث العلمي | 82.85% | 29 | 17.14% | 06 |
| 6 | غياب التعاون بين الباحثين | 68.57% | 24 | 25.71% | 09 |
| 7 | تأخر إجراءات نشر البحوث | 91.42% | 32 | 8.57% | 03 |
| 8 | من الصعب أن تجرى بعض المقابلات مع بعض الشخصيات | 74.28% | 26 | 25.71% | 09 |
| 9 | يصعب الحصول على إحصائيات دقيقة عن بعض الظواهر | 91.42% | 32 | 8.57% | 03 |
| 10 | اعتقاد بعض المسؤولين بسرية بعض المعلومات | 82.85% | 29 | 17.14% | 06 |
| 11 | عدم وجود قوانين صريحة تحمي الباحث الاجتماعي | 74.28% | 26 | 25.71% | 09 |
| 12 | غياب التنسيق الإداري المتكامل بالدولة | 68.57% | 24 | 31.42% | 11 |
| 13 | عدم دراية بعض المسؤولين والمؤسسات بأهمية البحث العلمي ودور الباحث الاجتماعي | 74.28% | 26 | 25.71% | 09 |
| 14 | عادةً بعض الظواهر لها ارتباط بالجانب السياسي | 71.42% | 25 | 28.57% | 10 |

من خلال النظر في الجدول السابق يتضح أن تأخر إجراءات نشر البحوث تحتل المركز الأول بنسبة (91.42%) وهذا يعني أن المجالات العلمية قليلة التي تصدرها الكليات والمراكز البحثية، كما أنها لازالت يغلب عليها الطابع التقليدي ولا توجد بها إدارة تحرير جيدة ومتخصصة قادرة على استيعاب العشرات من الابحاث العلمية وتحكيمها ونشرها، واما من لا يوافقوا على هذه العبارة فنسبتهم قليلة إذ بلغت (57.8%) مما يعني أنهم قد ينشروا في أبحاثهم خارج الوطن، في حين تحصلت العبارة يصعب الحصول على إحصائيات دقيقة عن بعض الظواهر على نفس نسبة العبارة السابقة، أي أن الباحث الاجتماعي يحتاج إلي إحصائيات و معلومات دقيقة عن الظاهرة المدروسة و بالتالي بعض المؤسسات تكون لها دراية بأهمية هذه الابحاث و بأهمية الإحصائيات في الدراسة لاعتقاد بعض المسؤولين بأنها معلومات يغلب عليها الطابع السري و بالتالي قد تمس الجانب الأمني، في حين من لم يوافقوا على هذه العبارة ربما يرجع إلي اختلاف الدراسة من حيث عنوانها ونوعها و بالتالي فبعض الدراسات تحتاج إلي إحصائيات عامة عادة ما تنشرها بعض المؤسسات، أما آخر عبارة فهي عدم شعوري بالاستقرار الوظيفي حيث حصلت على نسبة (65.11%) أي أن بعض أعضاء هيئة التدريس لا يشعر بالاستقرار الوظيفي نتيجة لعدم الاستقرار الاداري، ومن لم يوافقوا فبلغت نسبتهم (34.28%) أي أن بعض أعضاء هيئة التدريس شعروا بالاستقرار الوظيفي ولم يؤثر فيهم هذا السبب.

جدول رقم (5) يوضح المعوقات الاقتصادية للبحث العلمي لدى أفراد العينة

| ر. م | العبارة | موافق | | لاوافق | |
|------|--|---------|----------|---------|----------|
| | | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| 1 | غياب الحوافز المادية للباحث | 37 | 88.57% | 4 | 11.42% |
| 2 | عدم اسهام الابحاث التي انجزتها في تحسين وضعيتي المادية | 28 | 80% | 7 | 20% |
| 3 | عدم توفر ميزانية للبحث العلمي في كليتي | 30 | 85.71% | 5 | 14.28% |
| 4 | لا تمويل الكلية مشاركتي في المؤتمرات والندوات المحلية والدولية | 20 | 57.14% | 15 | 42.85% |
| 5 | المرتب الشهري لعضو هيئة التدريس قليل | 23 | 65.71% | 12 | 34.28% |
| 6 | عدم توفر مسكن وظيفي ووسيلة مواصلات مناسبة | 24 | 68.57% | 11 | 31.42% |
| 7 | لا تمنح كليتي اشتراك في خدمة (الانترنت) | 23 | 65.71% | 12 | 34.28% |

من خلال الجدول السابق يتضح أن العبارة التي تحصلت على المركز الأول في المعوقات الاقتصادية هي غياب الحوافز المادية حيث بلغت نسبة من أجابوا بموافق (88.57%) وهذا يعني أن الباحث غالباً ما ينفق على البحث من حسابه الخاص خاصة الدراسة الميدانية و التي تحتاج إلي دعم مادي فالباحث لا يستطيع أن يمول دراسته، وأيضاً عند إنجاز الدراسة لا يحظى بالدعم المادي، فالحافز المادي ضروري للباحث حتى ينجز العديد من الابحاث، أما من لا يوافقوا على هذه العبارة فنسبة ضئيلة جداً إذ بلغت (11.42%) وهذا يعني أن بعض المؤسسات قد تمنح حوافز مادية لدراسة ظواهر محددة، أما آخر عبارة وهي لا تمويل الكلية مشاركتي في المؤتمرات و الندوات المحلية و الدولية فقد تحصلت نسبة الموافق فيها على (57.14%) فغالباً ما يشارك الباحث في المؤتمرات المحلية على حسابه الخاص، أما المؤتمرات الدولية فغالباً ما تمويل الجامعة عدد محدود جداً أي بحث واحد و أحياناً بحثين في العام، وما تمر به البلاد من ظروف استثنائية إضافة إلي جائحة كورونا (كوفيد 19) فإن أغلب المؤتمرات لا تحظى بالدعم المناسب، أما نسبة من لا يوافقوا فبلغت (42.85%) أي أن بعض الباحثين شاركوا في مؤتمرات دولية في الفترة السابقة قبل هذه الظروف وساهمت الجامعة في دعمهم.

جدول رقم (6) يوضح المعوقات الاجتماعية للبحث العلمي لدى أفراد العينة

| م . ر | العبارة | موافق | | لا أوافق | |
|-------|---|---------|----------|----------|----------|
| | | التكرار | النسبة % | التكرار | النسبة % |
| 1 | ظروفي الأسرية و المنزلية تعيقني عن البحث العلمي | 24 | 68.57% | 11 | 31.42% |
| 2 | عدم توفر الجو الأسري المناسب لإنجاز البحوث | 25 | 71.42% | 10 | 28.57% |
| 3 | كثرة الأعباء الأسرية و المناسبات الاجتماعية تشغلني عن البحث | 32 | 91.42% | 3 | 8.57% |
| 4 | عدم وجود الوقت الكافي | 28 | 80% | 7 | 20% |
| 5 | عادات وتقاليد المجتمع قد تعارض التطرق لبعض الموضوعات | 22 | 62.85% | 13 | 37.14% |
| 6 | اعتراض بعض المبحوثين على إجراء المقابلات او الاستبيانات لاعتقادهم بأنها أمور خصوصية | 20 | 57.14% | 15 | 42.85% |

بالنظر إلي الجدول السابق يتضح أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي كثرة الأعباء الأسرية و المناسبات الاجتماعية حيث تحصلت على نسبة (91.42%) وهذا يعني أن الأعباء الأسرية كثيرة جداً نتيجة لغياب مؤسسات اجتماعية تساعد الأسرة سواء في تربية الأطفال أو مؤسسات اجتماعية لها القدرة على استثمار أوقات فراغ الأطفال و الشباب و بها برامج جذابة ومشوقة ، كما أم المناسبات الاجتماعية لها دور في صرف الباحث عن أبحاثه وهذا يرجع إلي كون المجتمع الليبي لازالت تربطه علاقات القرابة و الجيرة و بالتالي فإنه يشارك المجتمع في أفراحه و أحزانه ، أما من لا يوافقوا فقد بلغت نسبتهم (8.57%) هذا يعني أنهم حددوا علاقاتهم بالمجتمع و اقتنعوا أن هذه المناسبات لا جدوى فيها وكانت مشاركاتهم محدودة ، كما أن الأعباء الأسرية تختلف من أسرة إلي أسرة ومن باحث إلي آخر نتيجة لاختلاف عدد أفراد الأسرة و سنهم و تعليمهم ، أو أن الباحث غالباً ما يكون من عنصر الرجال فتربية الأطفال و أعباء الأسرة غالباً ما تتأثر بها الأم ، أما آخر عبارة فهي اعتراض بعض المبحوثين عن إجراء المقابلات و الاجابة عن الاستبيانات لاعتقادهم بأنها معلومات اجتماعية خصوصية حيث حصلت نسبة الموافقة على (57.14%) وهذا يعني أن الابحاث في مجال علم الاجتماع يغلب عليها الطابع الميداني و بالتالي فإن من تجرى عليهم الدراسة عادة ما يعترضون على الأسئلة أو يدلوا بمعلومات غير صحيحة عن أوضاعهم خاصة في مجال علم الاجتماع الأسري ، وأما من لم يوافقوا على هذه العبارة فبلغت نسبتهم (42.85%) مما يعني أن نوعية الأبحاث تختلف من دراسة إلي أخرى ومن مجتمع إلي آخر .

الخاتمة:

1. إن عدد الإناث يفوق عدد الذكور مما يعكس ثقافة المجتمع بتفضيل انخراط الفتاة في قطاع التعليم ومواصلة دراستها العليا حيث بلغت نسبتهم (65.71%).
2. أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة حملة الاجازة الدقيقة الدكتوراه من أفراد العينة كانت تفوق نسبة حملة الاجازة العالية الماجستير ، حيث بلغت النسبة (77.14%) مما يدل على أن الفرصة قد أتاحت في الماضي لهذه الشريحة لمواصلة دراستها الدقيقة (الدكتوراه) والغالبية بمنحة على حساب الدولة ، وهذه تتفق مع نتيجة (مروة أحمد، 1994).
3. أوضحت نتائج الدراسة أن أهم المعوقات العلمية التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في انجاز أبحاثهم العلمية هي عدم توفر الدوريات العلمية حديثة الاصدار حيث بلغت النسبة (94.28%) من أفراد العينة، وهي تتفق مع نتيجة (عبد الله شمت المجيدل، 2005م) و(بهجة رابحي، 2015، 2016 م)، وتمثل المعوق الآخر في أن بعض الأبحاث العلمية لا يوجد بها الجديد عبارة عن تكرار لظواهر ومشكلات معينة حيث بلغت النسبة (60%) من أفراد العينة.

4. كشفت نتائج الدراسة أن من أهم المعوقات الإدارية ، والقانونية التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في إنجاز بحوثهم العلمية هي تأخر إجراءات نشر البحوث بنسبة (91.42%) من إجمالي أفراد العينة وهي تتفق مع نتيجة (معراج عبد القادر طواري ، 2016) ، وكذلك صعوبة حصول الباحث على إحصائيات دقيقة عن بعض الظواهر نظراً لخصوصيتها أو ارتباطها بالجانب السياسي حيث كانت بنفس النسبة السابقة (91.42%) من إجمالي أفراد العينة ، وكذلك عدم شعور الباحث بالاستقرار الوظيفي حيث بلغت النسبة (65.11%) وهي تتفق مع نتيجة (روز ماري كليف ، 1975) و (مروة أحمد ، 1994) .
5. بينت نتائج الدراسة أن من أهم المعوقات الاقتصادية لدى أعضاء هيئة التدريس لإنجاز أبحاثهم العلمية هي غياب الحوافز المادية للباحث حيث بلغت النسبة (88.57%) من إجمالي أفراد العينة، يليها أن الكلية لا تقوم بتمويل الباحث عند مشاركته في المؤتمرات والندوات المحلية والدولية حيث بلغت النسبة (57.14%) من إجمالي أفراد العينة وهي تتفق مع نتيجة (أحمد علي كنعان ، 1998م) و(بهجة رابحي ، 2015 - 2016 م).
6. كشفت نتائج الدراسة أن من أهم المعوقات الاجتماعية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في إنجاز أبحاثهم العلمية هي كثرة الأعباء الأسرية والمناسبات الاجتماعية حيث بلغت النسبة (91.42%) وهي تتفق مع نتيجة (أحمد علي كنعان، 1998)، يليها اعتراض بعض المبحوثين عن إجراء المقابلات والاجابة عن الاستبانات لاعتقادهم بأنهم معلومات اجتماعية خصوصية حيث بلغت النسبة (57.14%).

وتوصي الدراسة بما يلي:

1. منح أعضاء هيئة التدريس تسهيلات أكثر للقيام بالبحوث العلمية.
2. تشجيع أعضاء هيئة التدريس للاشتراك في المؤتمرات ووضع أسس غير معقدة لإجراءات الترقية.
3. أن يهتم القائمون على الجامعات الأهلية بأعضاء هيئة التدريس ليشعروهم بالاستقرار الوظيفي.
4. إنشاء دار نشر تابعة للجامعة وإعداد خطة سنوية لأولويات البحث العلمي.
5. العمل على تحقيق التكامل بين الجامعة ومؤسسات البحث العلمي حتى يستطيع الباحث الالمام بتطورات العصر ومواكبة هذا الانفجار المعرفي.
6. وضع آليات من شأنها تذليل العقبات أما أعضاء الهيئة التدريسية لإنجاز أبحاثهم العلمية ودفع عجلة البحث العلمي.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن المنظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، طبعة المعارف، مادة بحث.
2. أحمد علي كنعان، (2001)، البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 38، عمان.
3. حامد عمار، (1984)، في اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة. عامر إبراهيم القنديلجي، (1979)، البحث العلمي (دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث)، مطبعة عصام، بغداد.
4. شاتوك مايكل، (1995)، المهيدات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين، تعريب هند مصطفى، مجلة عالم الفكر، المجلد 24، العدد 1، 2.
5. عبد الله المجيدل، (1999)، المشكلات الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 15، العدد 03.
6. عبد الله شمت المجيدل، (2005)، معوقات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الخليجية الحكومية والخاصة سلطنة عمان نموذجاً.
7. علي مصطفى بن الأشهر، (2006)، دراسة تحليلية عن تطور العلوم في الوطن العربي، 2003-2004، الحولية العربية للعلوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس .
8. فوزية بنت عبد الباقي الجمالي وعلي مهديكاظم، (2002)، معوقات البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس ومقترحات حلها، إدارة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة السلطان قابوس لمشروع رقم 03 / PSY03 / ED / IG.
9. فينان محمد طاهر، (1986)، مشكلة نقل التكنولوجيا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
10. محمد عاطف غيث، (1990)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

11. محمد عبيدات، (1999)، منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات).
12. محمد متولي غنيمه، (2000)، أساليب تمويل البحوث التربوية في الوطن العربي، ورشة عمل حول (تطوير البحث التربوي في التعليم النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 06. 10. مارس.
13. مروة أحمد، (1994)، المشكلات الأكاديمية والإدارية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الأردنية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 29، ك 2.
14. ملحق ثريا عبد الفتاح، (1973)، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
15. مهناوي أحمد غنيمي، (2005 / 05 / 11)، البحث العلمي في الوطن العربي وإسرائيل، الندوة العلمية المشتركة الثالثة بين كليتي التربية بالرسناقوصحا بعنوان " البحث العلمي بكليات التربية الواقع والآفاق بكلية التربية بالرسناقمنتهى عبد الزهرة محسن، (2011)، دراسة عن الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر المدرسين.
16. نادر فرجاني، (1998)، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية، مركز المشكاة، القاهرة.
17. وزارة التعليم والبحث العلمي، (2000)، المؤتمر الأول لتطوير منظومة البحث العلمي (تعظيم الاستفادة من المصريين المغتربين)، القاهرة.

18.- المراجع الاجنبية:

Rose Mary cliff. (1977). Univershty of southem faculty the reviens of theunivershty , ERIC, Document NOED 096917.

واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية - دراسة وصفية تحليلية في بعض رسائل الماجستير-

The reality of scientific research at the Algeria university -
analytical descriptive study in some of the Master s theses-

فاطمة لكحل، جامعة محمد الصديق بن يحيى - تاسوست- جيجل - الجزائر
هاجرة ضريبي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة - الجزائر

ملخص:

البحث العلمي حلقة وصل بين مختلف الثقافات، يعالج الإشكالات المعرفية، ويخوض في كنه الظواهر الإنسانية والمادية، وتقدم البحث يتبعه بالضرورة تطور الجامعة والبلد عامة؛ لذلك جاءت هذه المداخلة العلمية محاولة تسليط الضوء على واقع البحث العلمي في المؤسسة الجامعية الجزائرية من خلال تتبع أبحاث طلبة الماجستير، وتحليل رسائل تخرجهم؛ لأنّ هذه الرسائل وبدون مجاملة تكشف عن نقص فادح في شروط البحث العلمي، وتوضّح بما لا لبس فيه عن عجز الجامعات الجزائرية عن مواكبة التطور العلمي الحاصل، وكل هذه الأمور وأخرى ستعرض لها هذه المداخلة بالشرح والتحليل.

Abstract :

Scientific research is a link between different cultures, it addresses cognitive problems, delves into the essence of human and material phenomena, and the progress of research is necessarily followed by the development of the university and the country in general. Therefore, this scientific intervention came as an attempt to shed light on the reality of scientific research in the Algerian university institution by tracking the researches of master students and analyzing their graduation letters. Because these letters, without courtesy, reveal a serious deficiency in the conditions of scientific research, and unequivocally clarify the inability of Algerian universities to keep pace with the scientific development that is taking place, and all these matters and others will be presented to them this intervention with explanation and analysis.

مقدمة:

أدركت جميع دول العالم الأهمية القصوى التي يحتلها البحث العلمي في ترقية الفرد والمجتمع على حدّ السواء، فراححت تحثّ الخطى، وتشجّع الباحثين على اختلاف مشاربهم وتباين تخصصاتهم؛ وذلك بتوفير العديد من الدعائم المادية والمعنوية للباحث، والجزائر واحدة من هذه الدول؛ فمنذ الاستقلال وهي تحاول جاهدة للرفي بمستوى البحث العلمي؛ ليحقق الإفادة والاستفادة، ليس فقط محليا، بل حتى عالميا.

1/ إشكالية الدراسة:

إذا كانت قيمة الشيء أو العمل تكمن في النتائج المترتبة عنه، ومدى الأثر الذي خلفه، فالبحث العلمي الجيد هو الذي ينتقل من مجرد نظرية على الورق إلى تطبيق فعلها على أرض الواقع، فيستفيد منه الباحث وغيره من أبناء بلده وقوميته، ويمتد تأثيره عالميا، ولا يمكننا أن نقيم واقع البحث العلمي في الجزائر إلا بالابتعاد عن الذاتية واللجوء إلى مصارحة الذات والآخر بما حققناه فعلا، فما هو الواقع الفعلي للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟ وكيف يمكننا في ظل النقائص التي نعانيها

ويصرح بها الأستاذ في كل حين أن- نرتقي بالبحث العلمي- لنحقق الإفادة ونجعل ما نقدمه من أبحاث وسيلة لخلق التطور والرفي، علما أن التعليم والإنتاج الفكري لدولة ما هو الذي يضمن ارتفاع صوتها عربيا وعالميا، فأين صوتنا من بحثنا؟ وأين نحن من الإنتاج الفكري والبحث العلمي العالمي الحق؟

2/ التساؤلات الفرعية:

وتتفرع عن الإشكالات السابقة العديد من الأسئلة أهمها: ما هو تعريف البحث العلمي؟ ما هي أنواعه، وخصائصه، وأهم مميزاته النظرية والتطبيقية التي تعطيه صفة البحث الحقيقي عن جدارة؟ وهل تتوفر هذه الخصائص والمميزات في البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وأخرى وضعت هذه المداخلة الموسومة بعنوان: "واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية - دراسة وصفية تحليلية في بعض رسائل الماستر-".

3/ أهمية البحث:

ولأن قيمة البحث تتحدد تبعاً للأهمية التي يحتلها ضمن الأعمال المنجزة، فإن أهمية هذه المداخلة تكمن في:

- أنها تعالج قضية جوهرية قديمة متجددة في الآن ذاته؛ وذلك أن المداخلة تسلط الضوء بصراحة وبعيدا عن الرياء والترف العلمي على الواقع الفعلي للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، كما يلاحظه أهل الاختصاص خاصة، وأنها عمدت إلى تحليل بحوث طلبة الماستر كقائمة هامة يمكن من خلالها قياس جودة البحث العلمي من حيث الجدوية والإشراف والصرامة في اتباع إجراءات البحث العلمي المتعارف عليها، إضافة إلى قياس هذه الجودة لدى الطالب الذي قضى خمس سنوات وهو ينجز البحوث وبطاقات القراءة ضمن سلسلة الأعمال الموجهة التي يقيم بناء عليها، فهذه الرسائل التي نحللها ترشدنا إلى مدى استيعاب الطالب لكل ما قُدم سابقا ومدى قدرته الفعلية على التطبيق، دوم أن ننسى أن هذه الرسائل هي مراجع بحثية للطلبة الآخرين، وقياس جودتها ضروري لتعرف صلابة الأرضية البحثية التي يعتمد عليها طلابنا في الجزائر

- إضافة إلى ذلك فإن المداخلة ستنجز ضمن أعمال ملتقى تُجمع فيه العديد من الجهود البحثية العربية، أين تتلاقح الأفكار وتتحد الخبرات والمعارف.

- ولا شك أن هذا البحث سيكون بين أيدي باحثين عرب راغبين في معرفة الواقع البحثي في الجزائر، وهنا تكمن أهمية البحث الذي ينقل صورة حية عن واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

4/ أهداف البحث:

ومن الأهداف التي تسعى هذه المداخلة إلى تحقيقها:

- تسليط الضوء على أهمية البحث العلمي في الارتقاء بالفكر الإنساني.
- الكشف عن جملة الصعوبات التي تواجه الباحث الجزائري داخل الجامعة وخارجها.
- الحديث بموضوعية عن حالة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.
- الكشف عن جملة الأخطاء التي يقع فيها طلبة الماستر ومعالجتها.

5/ مصطلحات الدراسة:

- البحث العلمي: هو عملية فكرية معرفية ترمي إلى الكشف عن الحقائق العلمية، وتتبع ظاهرة معينة بالدراسة وعرضها على ميزان الملاحظة والتحليل والاستنتاج بغية تحقيق أهداف معرفية حاضرا ومستقبلا.

- صعوبات البحث العلمي: هي تلك العوائق والعراقيل التي تستهدف طريق الباحث العلمي خلال مسيرته، وتحد من قدرته على الإبداع، سواء تعلق الأمر بالتشجيع المادي والمعنوي أم بمدى توفر المؤسسات، والهيكل البحثية، والأدوات المساعدة.

وتعتمد هذه المداخلة على المنهج الوصفي التحليلي؛ مقسمة بذلك إلى جانب نظري وآخر تطبيقي، أما النظري فيشتمل على العناصر التالية:

تعريف البحث العلمي لغة واصطلاحا

مجالات البحث العلمي في الجامعة

أنواع البحث العلمي- أدواته - خصائصه- أهدافه - أهميته- واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

أما الجانب التطبيقي فجاء تحت عنوان: واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات طلبة الماجستير.

ومن أهم المراجع التي استقينها منها مادة بحثنا: واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته دراسة ميدانية لدى عينة من الأساتذة وطلبة ما بعد التدرج لخطاب حسين، وأسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية الرسائل والأطروحات لعبد المجيد قدي.

والله ولي التوفيق.

إن الخوض في مسائل البحث العلمي يحتاج أولا إلى ضبط المصطلحات وتحديد العديد من المفاهيم المتعلقة بهذه العملية المعقدة لوضع القارئ في السياق، وسوف نقتصر هنا على تعريف البحث العلمي.

(1) تعريف البحث العلمي:

أ/ لغة: جاء في لسان العرب في مادة (بحث) بأنها طلب الشيء، والبحث أن تسأل عن شيء، وتستخبره، وبحث عن الخبر وبحثه يبحثه بحثا، وكذلك استبحثه، وابتحثت وبتحنت عن الشيء بمعنى واحد أي فتشت عنه والعلم نقيض الجهل، علم علما، ورجل علم وعليم، قال ابن جني: لما كان العلم قد يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملابس أصبح كأنه غريزة. ابن منظور (2008): فالتعريف اللغوي إذا يحمل معنى الطلب والسؤال والتفتيش والتقصي.

ب/ أما اصطلاحا: فقد تعددت تعريفات البحث العلمي، بحسب اختلاف وجهات نظر الباحثين وقناعاتهم، ومن بين التعاريف نذكر أنه: «محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها، وتطويرها وفحصها، وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها مكتملة بذكاء، وإدراك؛ لتسير في ركب الحضارة العالمية، وتسهم فيه إسهاما حيا شاملا» (نوفل وآخرون، دت، ص17) وهو أيضا: «عملية منظمة تقوم على خطوات علمية، ودراسة المشكلات التي تواجه المجتمع بقصد حلها والتغلب عليها» (علي وآخرون، 2010، ص24)، ويعرف البحث العلمي كذلك بأنه: «جهد منظم للبحث في مشكلة معينة تحتاج إلى حل. فالبحث العلمي يعرف بأنه بحث واستقصاء علمي منظم يقوم على أساس قاعدة بيانات البحث لبحث مشكلة معينة. وذلك بهدف الوصول إلى إجابات وحلول للمشاكل موضوع البحث». (الدهراوي، 2002، ص 8-7).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن:

- التعريف اللغوي للبحث العلمي يتطابق مع التعريف الاصطلاحي له؛ فقد اتضحت معاني التقصي والتنقيب من خلال هاته التعاريف.

- لا بد من وجود خطوات إجرائية منظمة في جمع المعلومات لدراسة مختلف المشكلات المطروحة، والوصول إلى حل لها.
- أن البحث لا بد فيه من التقصي والنقد البناء في الحصول على المعرفة
- لا بد من اتباع منهج معين بحسب طبيعة البحث ونوعه.
- لا بد في البحث من حضور جهد الباحث حتى يصل إلى الهدف المرجو
- أن الهدف من البحث هو الوصول إلى حل إشكالية معينة.

(2) مجالات البحث العلمي في الجامعة:

أصبحت الجامعة العصرية اليوم تخطط وتوجه جهودها في ثلاث اتجاهات مدروسة ومنتقنة؛ الاتجاه الأول يضطلع بهمة التدريس ونقل المعرفة، والثاني البحث العلمي، والثالث خدمة المجتمع، وهذه الاتجاهات الثلاث متكاملة؛ فلم يصبح دور الجامعة اليوم هو التدريس فقط بل تعدتها إلى إجراء البحوث والدراسات العلمية، التي تهتم بقطاعات مختلفة في المجتمع؛ حيث تقدم الحلول والمقترحات الضرورية لها خدمة المجتمع، والذي يهنا هنا، وهو محور بحثنا هو البحث العلمي في الجامعة. بن قوة علي وآخرون، (2010).

ويقسم البحث العلمي في الجامعة إلى ثلاثة مجالات كبيرة (بن قوة علي وآخرون، 2010، ص 20) وهي:

- أ- إجراء البحوث لتطوير الجامعة: وهي البحوث التي تهتم بتطوير الجامعة من الداخل، سواء كان هذا لأجل الرفع من الكفاءات التدريسية أو تكنولوجيا الحصول على المعلومات وإنتاج الطاقات البشرية المؤهلة للتأقلم مع المجتمع في كل تغيّراته.
- ب- البحث لتطوير الحياة الاجتماعيّة: وهي بحوث تهتم بالمجتمع الخارجي والاجتماعي، وهذا لحل المشاكل التي تعرقل التنمية والتقدم وتزيد من فرص الاستقرار الاجتماعي.
- ج- البحوث لتطوير المؤسسات الاقتصاديّة: وهي تهتم بتطوير المؤسسات الاقتصاديّة المنتجة، وهذا لمساعدتها على التكيف مع التغيّرات ونوعيّة الإنتاج وسرعة وجودة المنتج.

3/ أنواع البحث العلمي:

وعلى أساس معرفة مجالات البحث العلمي في الجامعة، يمكننا أن نفرق بين نوعين من البحوث (عبيدات وآخرون، 3999، ص 3):

- **البحوث التطبيقية:** ويهدف هذا النوع من البحوث إلى معالجة مشكلات قائمة لدى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يقوم الباحثون المعنيون بتحديد واضح للمشكلات التي تعاني منها تلك المؤسسات مع التأكد من صحة ودقة مسبباتها ميدانيا، وذلك من خلال استخدام أو اتباع منهجية علمية ذات خطوات بحثية متدرجة وصولاً لمجموعة من الأسباب الفعلية نسبياً التي أدت إلى حدوث هذه المشكلات أو الظواهر مع اقتراح مجموعة من التوصيات العلمية التي يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات ومعالجتها نهائياً
- **البحوث النظرية:** بشكل عام لا يرتبط هذا النوع من البحوث بمشكلات آنية بحد ذاتها، حيث أن الهدف الأساسي والمباشر لها إنما يكون لتطوير مضمون المعارف الأساسية المتاحة في مختلف حقوق العلم والمعرفة الإنسانية. كما يطلق على هذا النوع من البحوث أيضاً البحوث الأساسية والمجردة.

ومعظم البحوث التي نتصفحها أو نجزها تكون منتمية إلى الصنف النظري، حتى وإن كانت مشفوعة بدراسة تطبيقية؛ وذلك لأننا لا نستثمر نتائجها على أرض الواقع، فيكون البحث بذلك مجرد كلام نظري مثالي.

4) أدوات البحث العلمي

إن أهم أدوات القيام بالبحث العلمي تكمن فيما يلي:

1- الاستفتاءات (الاستبيانات): هي أداة لجمع البيانات التي تفيد في الإجابة على مشكلة من المشكلات، وهو تعتمد على التقرير الذاتي اللفظي للفرد عن سلوكه وعن المؤثرات التي يتعرض لها، لذا فإن توفيق الباحث في الحصول على المعلومات التي تتطلبها يتوقف إلى حد كبير على مدى فهمه الاستفتاء والمواقف التي يفصل فيها استخدام الاستفتاء والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند إعداد استمارة الاستبيان التي تجمع بموجبها البيانات، ويتم تقديم الاستبيانات عن طريق مجموعة من الأفراد إما بالمراسلة أو باللقاء المباشر العزوي، (3429هـ-2008)

2- المقابلة: هي عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لتعرفه من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وتنقسم المقابلة من حيث طريقة تنفيذها وإجراءاتها إلى (عبيدات وآخرون، دون):

- المقابلة الشخصية فيها يجلس الباحث وجها لوجه مع المبحوث.

- المقابلة التي تتم عن طريق الاتصال الهاتفي

- المقابلة بواسطة الحاسوب

- المقابلة بواسطة استخدام التلفاز (الأقمار الصناعية) وأجهزة الإرسال والاستقبال

3- الملاحظة: تعتبر من أحد قدم جمع البيانات والمعلومات الخاصة بظاهرة ما، وهي عبارة عن عملية مراقبة ومشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها والبيئة ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العالقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته. ويمكن تقسيم الملاحظة إلى نوعين (عبيدات وآخرون، دون، ص 37):

1- ملاحظة بسيطة: وهي المستخدمة غالباً في الدراسات الاستكشافية .

2- ملاحظة منظمة: وهي التي يحدد فيها الباحث المشاهدات والحوادث التي يريد أن يجمع عنها بيانات

4- العينات: تعرف على أنها عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة جراء الدارسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي وهي على نوعين:

العينات الاحتمالية والعينات غير الاحتمالية (محمد عبيدات وآخرون، ص 82-83).

وليس شرطاً أن تطبق هذه الأدوات جميعها في بحث واحد؛ فهناك بحوث تكتفي بالملاحظة والتحليل ثم الاستنتاج وأخرى تعتمد إلى استخدام العينات وتوظيف الإحصاء مثل بحوث علم الاجتماع والاقتصاد، على عكس مثلاً البحوث الأدبية التي تعتمد في الغالب على توصيف المعلومات أو اللجوء إلى دراسات ميدانية قليلة أو تحليل كتاب أو مدونة أدبية، فطبيعة التخصص وطبيعة الموضوع هي التي تفرض نوع الأداة البحثية.

5) خصائص البحث العلمي

يتسم البحث العلمي بمجموعة من الخصائص التي تحدد هيكله العام وتميزه عن باقي الأعمال الفكرية الأخرى، وقد اتفق الباحثون على ضرورة توفرها في كل بحث علمي جاد، ومن أهمها: (محمد عبيدات وآخرون، ص 33)

1- الموضوعية: أن تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي متحيز. ويحتم هذا الأمر على الباحثين أن لا يتركوا آرائهم الشخصية تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل إليها بعد تنفيذ مختلف المراحل أو الخطوات المقررة للبحث العلمي

2- الدقة وقابلية الاختيار: وتعني هذه الخاصية بأن تكون الظاهرة أو المشكلة موضع البحث قابلة للاختبار أو الفحص فهناك الظواهر التي يصعب إخضاعها للبحث أو الاختيار نظرا لصعوبة ذلك أو بسرية المعلومات المتعلقة بها. كما تعني هذه الخاصية بضرورة جمع ذلك الكم والنوعية من المعلومات الدقيقة التي يمكن أن يوثق بها والتي تساعد الباحثين من اختيارها إحصائيا وتحليل مضامينها ونتائجها بطريقة علمية منطقية وذلك للتأكد من مدى صحة أو عدم صحة الفرضيات أو الأبعاد التي وضعها للاختيار بهدف تميز مختلف أبعاد أو أسباب مشكلة البحث الذي يجري تنفيذه وصولا للاقتراحات أو التوصيات التي تحل تساعد في حل مشكلة موضوع الاهتمام.

3- إمكانية تحديد النتائج: (Replicability) تعني أنه يمكن الحصول على النتائج تقريبا نفسها باتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى وتحت الشروط والظروف الموضوعية والشكلية مشابهة، ذلك أن حدوث أو حصول النتائج نفسها يعمق الثقة في دقة الإجراءات التي تم اتخاذها لتحديد مشكلة البحث وأهدافه من جهة، والمنهجية -الأسس والمراحل- من جهة أخرى، كما تثبت هذه الخاصية أيضا صحة البناء النظري والتطبيقي للبحث موضوع الاهتمام ومشروعيته

4- التبسيط والاختصار (Parsimony): يقال حول أساليب البحث العلمي أن ذروة الابتكار والتجديد في مجال العلم هو التبسيط المنطقي في المعالجة والتناول المتسلسل لألهم ثم الأقل أهمية بالنسبة للظواهر موضوع البحث ذلك أنه من المعروف أن إجراء البحوث أيا كان نوعها يتطلب الكثير من الجهد والوقت والتكلفة، الأمر الذي يحتم على الخبراء في مجال البحث العلمي السعي الحثيث إلى التبسيط والاختصار في المراحل والإجراءات؛ بحيث لا يؤثر هذا على دقة نتائج البحث وإمكانية تعميمها وتكرارها.

5- أن يكون البحث العلمي غاية وهدف من وراء إجراءاته، وتحديد هدف البحث بشكل واضح ودقيق هو وإجراءاته كما أنه يساعد في سرعة الانجاز عامل أساسي يساعد في تسهيل خطوات البحث العلمي والحصول على البيانات الملائمة، ويعزز من النتائج التي يمكن الحصول عليها بحيث تكون سلبية للمطلوب.

6- التعميم والتنبؤ: استخدام نتائج البحث لاحقا في التنبؤ بحالات ومواقف متشابهة، فنتائج البحث العلمي قد لا تقتصر مجالات الاستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة آنية بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها.

وهذه الخصائص لم توضع عبثا أو لمجرد ترف فكري، بل هي بمثابة الأساس الرصين الذي يستعين به الباحث، سواء أكان أكاديميا أم غير أكاديمي، طالبا أم أستاذا، وهي المعايير نفسها التي ينظر إليها المشرفون وقيسون مدى توفرها في بحوث طلبتهم، وهي الأسس نفسها التي يراعيها المحكمون أثناء مناقشة المقالات العلمية قبل نشرها.

6) أهداف البحث العلمي:

يسعى البحث العلمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعبر عن قيمة هذه العملية وتخرجها من دائرة التكديس الأجوف إلى الاستثمار الفعلي البناء بغية الوصول إلى ترقية شاملة للمجتمع، ومن أهم النتائج نلتبس (قدي، ص 33):

- 1- الوصف: وهذا بمعرفة العناصر المكونة لظاهرة من الظواهر حول العالقات القائمة بينها
- 2- الاستكشاف: من خلال السعي للوقوف على المشكلات وتعريفها ووضع المعايير المناسبة لها، ومقارنة الظواهر ببعضها البعض وتصنيفها وفق المعايير الموضوعية ضمن فئات
- 3- التفسير: وهذا بتقديم دليل توافقي وربط الأسباب بالنتائج والمدخلات والمخرجات، إن فهم العلاقات لا يمكن أن تتم إلا بالتحليل وإقامة المقارنة ومعالجة الواقع
- 4- التنبؤ: وذلك ببناء التصورات لما سوف عليه الظواهر في المستقبل والتنبؤ هو عملية تقرير وتخمين ذكي ومدروس مبني على طبيعة الظاهرة وتطورها ونموها في وضعها الحالي، ودرجة النمو واتجاهاته ومداه. وهذا باستخدام أدوات القياس المناسبة.
- 5- المساعدة على اتخاذ القرار: تعتبر عملية وضع القرار على المستوى الكلي والجزئي عملية معقدة ولهذا يستخدم البحث العلمي كوسيلة تساعد أصحاب القرار على اتخاذ ما يناسب أوضاعهم فالقرار باعتماد توسيع خطوط الإنتاج في مؤسسة من المؤسسات أو رفع الحد الأدنى للأجور في دولة ما لا يمكن أن يتم دون إجراء بحوث تحدد الآثار المتوقعة لهذا القرار أو ذلك والموارد الواجب رصدها لتنفيذ القرار
- 6- استخلاص الحقائق الجديدة: باعتبار البحوث مساهمة في تطوير المعرفة القائمة، من أهدافها الوصول إلى اكتشافات جديدة، وهذا ما يدفع بالعلم نحو التطور.

(7) أهمية البحث العلمي:

إن تحقيق التقدّم في مجال العلم والمعرفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث العلمي؛ إذ من خلال هذا البحث يمكن حل الكثير من المشكلات وتحقيق التطور على مستوى الأفراد والشعوب.

ويكتسي البحث العلمي أهمية كبيرة؛ إذ به يقاس رقي الأمم، ويستمدّ أهميته من كونه: (قدي، 2009 ص 31-34)

- وسيلة لحل مشكلات المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية كالفقر والمرض، التلوث... الخ
- وسيلة لاكتساب المجتمع القدرة على النمو الذاتي والمنافسة في الأسواق الاقتصادية نتيجة تزايد أهمية الإيداع والتجديد في تحديد تنافسية الاقتصاديات.
- وسيلة لتمكين المجتمع من استيعاب التكنولوجيات (الصلبة والمرنة) وتطويعها لحقائقه وظروفه الخاصة
- وسيلة للاندماج في الاقتصاد الجديد (المبني على المعرفة). باعتبارها أداة استحداث الثروة والقيمة المضافة
- وسيلة لتعزيز الأمن القومي بالسعي إلى معرفة الأساليب المساعدة على مواجهة التمديدات المختلفة (غذائية، صحية، عسكرية).
- وسيلة لتحويل المعرفة إلى منافع تزيد من رفاهية الإنسان
- وسيلة لفرز وإبراز المبدعين في المجتمع .

- عبارة عن استثمار على أساس أن تخصيص الأموال لإعداد الباحثين أو لإنشاء مراكز البحث له مردود اقتصادي، يتمثل في توفير الفاقد الذي ينجم عن سوء الإدارة الاقتصادية أو انتشار المشكلات في المجتمع.

- يتيح البحث العلمي للباحثين التوصل إلى إجابات لتساؤلاتهم وإلى تفسير الظواهر التي يقومون بدراستها بطريقة علمية منظمة وبأسلوب منهجي بعيد عن الظن والتخمين، حيث يعتمد البحث العلمي على المعلومات والحقائق المتوفرة لاستكشاف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بما يمكن أن تحدث في المستقبل، ومن ثم الاستعداد له والتعامل الفعّال معه.

(8) واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

للبحوث ومختلف الدراسات أهمية عظيمة؛ حيث أن الدول المتقدمة تولي اهتماما كبيرا للبحث العلمي، وذلك راجع إلى أنها أدركت عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية، وأن تحقيق أهدافها مرهون بالتفوق في مجال البحث العلمي؛ إذ هو الركيزة الأولى والدعامة الأساسية في تطور الدول، وبذلك يصبح البحث العلمي ضرورة لا يمكن تجاهلها (المجيدل، 2010، ص 20).

ويمكن القول بأن الجامعات في البلدان العربية تعاني من أزمات، كما هو حال التعليم في كثير من بلدان العالم، ويصبح الأمر أكثر صعوبة عندما يكون الحديث عن مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية ومنها البلدان العربية؛ فهي الآن هدف لانتقادات عديدة؛ إذ يلقى على كاهلها قسط كبير من مسألة التخلف عن ركب الحضارة، وتُناط بها لوحدها مهيات التطور والتقدم، وينسى أولئك أنّ المؤسسة الجامعية هي جزء من نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متكامل، وإن كنا نؤمن بالمهمة الريادية لمؤسسات التعليم العالي وبأنها أداة التغيير الرئيسة، أو يجب أن تكون كذلك، لكن في كل الأحوال تغدو مهمة النهوض الشامل والمتكامل بجميع بنى التطور وعلى رأسها البحث العلمي، مهمة الجميع، تقع على عاتق جميع فعاليات المجتمع ومؤسساته بتوفير مستلزماته الضرورية لذلك، لا سيما وأن البحث العلمي لم يعد وفقا على الباحثين والعلماء وعلى طلاب الدراسات العليا، بل أصبح ضرورة لكل إنسان مهما كان عمله أو مركزه؛ إذ أن مشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيراً علمياً منهجياً لحلها (ذوقان وآخرون، 1999، دون، ص 1).

إن واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية يكشف لنا أن معظم البحوث التي تنجز التي يقوم بها الباحثون ليست منبثقة من استراتيجيات فعالة، ولا يهدف من ورائها حل المشكلات التي تواجه المجتمع الذي هو بأمس الحاجة إلى نتائج هذه البحوث، وأغلبها لا تنطلق من مشكلات في الواقع، كما أن الباحثين أقل دافعية لإجراء البحوث العلمية؛ حيث نجد أن الدافع الرئيسي لإجراء البحث العلمي هو الحصول على الشهادة بهدف التوظيف أو الترقية والأغلبية يتوقف عن البحث العلمي بعد الحصول على هذه الأهداف (خطاب، 2017).

كما أن أزمة البحث العلمي ليست في الجامعات، إنما في المناخ الاجتماعي الذي يفتقد إلى الهدف من البحث العلمي ودوره في اللحاق بالعالم المتقدم وحل مشكلات مختلفة يطرحها الواقع المعيش وأن الجامعة لا تستطيع أن تتصدى لمشكلة البحث العلمي إلا حينما يقرر المجتمع أنه في حاجة إليه، بالإضافة إلى أن هذا البحث يحتاج مزيداً من الاهتمام في مجتمعنا، ونشر الوعي بين الطلاب والتذكير بأهميته، والخطأ الذي نقع فيه أننا لا ننشئ أبناءنا على قيمة هذا البحث، وأننا نفتقد الهدف من البحث العلمي في مجتمعنا، وللنهوض بالبحث العلمي يتعين الرد على التساؤلات الآتية: هل الهدف منه البحث والوصول إلى الحقيقة بشكل مطلق؟ هل اللحاق بالعالم المتقدم؟ (شحاتة، 2001م).

وعليه ومهما يكن من أمر فإن التكوين بالجامعة يعاني مشاكل كثيرة لاسيما انخفاض المستوى وقلة البحوث العلمية أو بالأصح نتائج هذه البحوث التي تتوقف في نصف طريقها أو تُهمل بسبب الصعوبات والمعوقات المختلفة، وهذا ما يؤثر سلباً على المجتمع بوجه عام؛ فالبحث العلمي من أهم وظائف الجامعة، وعنصر أساسي وحيوي لها، بصفتها مؤسسة علمية وفكرية،

يقاس دور الجامعة القيادي وسمعتها العلمية بمستوى الأبحاث التي تنشرها، وهو أيضا عمل جاد وهادف وشامل، يتصدى للمشكلات التي تعترض المجتمع في سيره نحو الرقي (بشير معمري، 2007، ص 70).

7) استقصاء واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات طلبة الماستر

قبل أن نسلط الضوء على الواقع الذي يشهده البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بناء على تحليل بعض مذكرات طلبة الماستر لجامعة جيجل سنعرض أولا على ذكر العناوين الشائعة في هذا الميدان، ومن أهم هذه العناوين نذكر:

- التقويم التربوي لأنشطة اللغة العربية في المدرسة الجزائرية- التعبير الكتابي في السنة الخامسة ابتدائي أنموذجا- وهي مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي تخصص علوم اللسان العربي.
- استراتيجيات التواصل اللغوي في قسم اللغة والأدب العربي بجامعة جيجل- دراسة ميدانية في أقسام السنة أولى ماستر.
- المحتوى التعليمي لأنشطة اللغة العربية في الابتدائي بالمدرسة الجزائرية- دراسة أنشطة اللغة العربية للسنة أولى ابتدائي.
- تعليمية القصة الموجهة للطفل بين المدرستين البصرة والكوفة-المسائل الخمس المشهورة-
- تلقي المدرسة التحويلية التوليدية عند اللسانيين العرب- عبد القادر الفاسي الفهري أنموذجا-
- المصطلح اللساني في الجزائر- عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا-
- بيداغوجيا الإدماج في التعليم الابتدائي -دراسة ميدانية تطبيقية.

والملاحظ على هذه العناوين التي تدرج ضمن تخصص علوم اللسان العربي أن معظمها في حقل التعليمية، ولو أنها استغلت الاستغلال الأنسب لكانت وثائق بحثية هامة في متناول المتخصصين في مجال التربية والتعليم، لكن المشكلة الحاصلة في الجزائر، والتي لا يمكن الهروب منها بأيّة حال هي أن هذه البحوث تنجز فقط للحصول على شهادة انتقالية للطلاب دون أن تستثمر نتائجها في الجانب التطبيقي أو الواقعي للحياة، فلا هي ساهمت في التطور الحياتي، ولا صححت فعليا بعض الأخطاء المتبعة في التدريس ونظم التربية والبيداغوجيا وأهميّة البحث الحقيقي تكمن في الاستعداد، والقدرة على استثمار نتائجه لا من أجل تكديس الرسائل الجامعية في أوراق استعدادا للتخلص منها عندما تأتي غيرها إلى المكتبات الجامعة.

2) تحليل بعض الرسائل:

أ/ تدريس الإملاء في المدرسة الجزائرية السنة الثانية ابتدائي أنموذجا - مذكرة مكتملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي - تخصص علوم اللسان العربي من إعداد الطالبين اليزيد بouden وتوفيق بودهان، وإشراف الأستاذ جمال فنيط.

أعدت هذه المذكرة سنة 2015-2016، تدرج ضمن تخصص علوم اللسان العربي، والهدف منها هو حصول الطالبين على شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي، وهذا هو الهدف المباشر طبعاً، أما استثمارها فيمكن في الكشف عن العديد من الأخطاء الإملائية التي يرتكبها تلاميذ المرحلة الابتدائية بغية معالجتها، والحد من استفحالها كظاهرة قد تستمر مع الطفل حتى يكبر، وهذا ما نلاحظه فعلا حتى في أوراق الطلبة الجامعيين؛ وذلك لأن أخطائهم لم تعالج في حينها، فصارت بمثابة تشويه يصيب الإنتاج الكتاب لصاحبه.

وبالتالي فالطالبان عندما ينجزان موضوعا لغويا كهذا إنما يفيدان ويستفيدان أيضا باعتبارهما قد أنهيا مرحلة الماستر، فهما بذلك مشروع أستاذ أو معلم.

والدراسة تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، فُسِّمت إلى فصلين أولهما نظري يركز على تتبع واقع تعليم الإملاء في المرحلة الابتدائية، من خلال عرض المعلومات النظرية ومناقشتها وتحليلها، أما الجانب التطبيقي فيدرس هذا الواقع تطبيقياً أولاً من خلال الدراسة الميدانية داخل الأقسام، ومن ثمَّ اللجوء إلى الملاحظة المباشرة والتحليل والاستنتاج، وتركز هذه النقطة على دراسة الطريقة التي يتبعها المعلمون وهم يعلمون دروس الإملاء أنها الجانب الآخر من الدراسة؛ فيرتكز على تحليل عينات من أوراق التلاميذ بهدف إحصاء جملة الأخطاء التي يقعون فيها غالباً؛ وذلك بغرض معرفة الأسباب، ومعالجة الظاهرة.

وإذا أردنا الحكم على هذه الرسالة يمكن القول إنَّ صاحبها جمع العديد من الإجراءات البحثية في قالب واحد، وهذه التفاتة ذكية؛ لأنَّ المزج بين العينات يوسِّع آفاق الدراسة، ويضع اليد على جوهر الإشكال؛ لأنه يحلل طريقة المعلم، وينظر في ورقة التلميذ، فلا يهمل أيًا من عناصر العملية التعليمية التعليمية.

وعنوان هذه المذكرة محكم إلى درجة كبيرة؛ فهو دقيق من حيث المصطلحات، ليس طويلاً ولا قصيراً، واضح يستطيع القارئ من خلاله أن يلج إلى البحث، ويعرف على العموم مالذي سوف يتناوله الباحث بين طيات بحثه، وهذه ميزة جيدة في البحوث الأكاديمية، وفي وضع العناوين التي من شروطها أن يكون العنوان دقيقاً واضحاً بعيداً عن الغموض خاصة وأن هذا البحث ينتهي إلى حقل الدراسات اللغوية الذي يتسم بنوع من الصرامة والعلمية في دراسة الظواهر، أما عينة الدراسة فقد حُصرت في السنة الثانية ابتدائي أين يكون التلميذ في بدايات مشواره مع التعلم والكتابة، وبالتالي يسهل مع بعض المراقبة الجادة معرفة الصعوبات التي يجدها أثناء الكفاية، فيتَمَّ حلُّها في حينها قبل أن يتأزم الوضع، ويعتاد التلميذ الخطأ حتى يكاد يصبح صواباً في عرفه.

أما مقدّمة المذكرة فقد اتَّبع الباحث فيها الطريقة الصحيحة، وذكر كل عناصر المقدّمة المتعارف عليها في حقل البحث العلمي من إشكالات وأسباب وأهداف، موضحين اعتمادها على منهج تحليلي وآخر وصفي وآخر إحصائي، وفي هذا التنوع فائدة ومنفعة.

وبالعودة إلى الواقع العملي، وبعيدا عن مثاليات الدراسة التي سطرها الباحثان حُقِّ لنا أن نتساءل هل تمَّ استثمار نتائج هذه الدراسة النظرية الميدانية في ميدان التربية والتعليم؟ هل وجَّه نتائجها ومعطياتها من قبل الوزارة الوصية إلى المعلمين؟ هل استدعتنا الباحثان بعد تخرجهما للنقاش مع مفتش أو معلم؟

الإجابة ستكون بالتأكيد لا؛ لأنَّ الطالبين حصلوا على الشهادة، وربما توجَّها إلى سوق العمل، والرسالة وُضعت في أرشيف المكتبة على اعتبار أنها مرجع يستفيد منه باقي الطلاب إن حدث وتصفحوها، طبعاً أي أن مصيرها أن تصبح مجرد أوراق حبيسة رفوف المكتبة الجامعية، وهذا هو واقع البحث العلمي الجزائري، وحتى العربي بكلِّ مراحل.

يكتب الباحثون رسائلهم وأعمالهم ويحصلون على الشهادة أو الترقية والتأهيل ثمَّ تُطوى أعمالهم في سجلات النسيان؛ وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى انفصال الجامعات عن المؤسسات التربوية والاقتصادية الأخرى وبالتالي لا يتم استثمار نتائج البحث العلمي على أرض الواقع، والاستفادة منها بشكل علمي، وغاية البحث الأساسية ليست مجرد شهادة أو ترقية مهنية كما نفهمها نحن مع الأسف بل الهدف الأساس هو ترقية الحياة بكل جوانبها، وتقويم الفكر الإنساني عامة ثم الخروج بنتائج جديدة في كل مرة تسهم في إثراء الساحة البحثية وإنقاذ الباحث من ثقافة الاجترار والإعادة لكل ما سبق دون تحليل، وهذه نقطة أخرى في واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية خاصة في حقل الدراسات اللغوية والأدبية، إننا لم نعد ننتج جديداً منذ فترة، وحتى بحوثنا صارت مجرد شكلية أو بروتوكولات تتبع، والبحث الذي لا يأتي بالجديد ليس بحثاً في الواقع بل مجرد إعادة صياغة لنتائج سابقة.

نعم قد تختلف العناوين وتباين الإشكالات، لكن المعلومات واحدة، والتحليل متشابه، والنتائج لا تختلف، والجميع يهرون من حتمية أن الإقرار بالصور هو البداية الفعلية من أجل الرقي بالبحث العلمي إلى مرتبة القومية والعالمية، والاستفادة الفعلية.

ب/ أما الرسالة الثانية فعنوانها: طرائق تعليم اللغة العربية في ظل المقاربة بالكفاءات-الصف الخامس ابتدائي أنموذجاً- من إعداد الطالبتين: إلهام بوكنشوشة ومينيرة بو عبد الله، إشراف الدكتور بوزيد مومني.

عنوان المذكرة مضبوط من حيث الصياغة الشكلية ومستوف للبحث من حيث مضمونه، فهو يعبر بوضوح ودقة عن المحتوى، والعنوان نافذة الكتاب أو البحث؛ فمن يتصفح هذه المذكرة سيفهم الموضوع العام الذي ستتناوله، وهذه نقطة إيجابية في صالح الباحثين، خاصة وأنهما استطاعا حصر العينة حتى حصلنا على النتائج المرجوة.

-الإشكالية: مع الأسف أن نقطة ضعف الباحثين هي فشلهم في صياغة الإشكالات بطريقة صحيحة؛ بحيث يقرأها غيرهم فينسون أن هناك إشكالا مطروحا، وليس شرطا أن تكون الإشكالية عبارة عن تساؤلات، بل قد ترد على شكل فقرة، ولن الفارئ يلمس فيها إشكالا حقيقيا يحتاج إلى الوصول إلى حل له، وهذا ما لا نستوعبه نحن، فنجعل الإشكالية عبارة عن تساؤلات عادية جدا دون أن نعرف الفرق بين السؤال والإشكالية، وهذا الخطأ وقعت فيه الباحثتان اللتان طرحتا إشكالية الدراسة على شكل أسئلة عادية جدا لا ترقى إلى ذلك التعقيد الذي تنضوي الإشكالية العلمية عموما وقد جاء في مقدمة مذكرتهما: «ما مدى تجسيد المعلمين للطرائق التعليمية الحديثة في تعليم اللغة العربية التي تبنتها المنظومة التربوية في المدرسة الابتدائية وفق المقاربة بالكفاءات؟ وماهي الأهداف والكفاءات المنشودة التي يأمل تحقيقها في تعليم اللغة العربية في السنة الخامسة ابتدائي؟ وهل تحققت تلك الأهداف والكفاءات لدى التلاميذ على أرض الواقع أو لم تتحقق؟ وإذا كانت تحققت فما هي نسبة التحقق؟» (بوفنشوشة وبو عبد الله، 2015)، (ص 2)، والمنهج لهذه الإشكالات حتى ولو لم يكن باع طويل في البحث العلمي ليدرك أنها مجرد أسئلة عادية لا ترقى أن تكون إشكالات، كما أن الباحثين لم تفرقا بين الإشكالية الرئيسية في البحث وجملة التساؤلات الفرعية المنتقاة عنها.

-مجال البحث ونوعه: يجمع هذا البحث بين الشقين النظري والتطبيقي؛ حيث قسّم إلى فصلين؛ الأول اعتمد منهجا وصفيا أثناء جمع المادة العلمية وتنسيقها، بينما ركز الجانب التطبيقي على اختبار نتائج القسم النظري على أرض الواقع؛ أي داخل الأقسام.

-الهدف: ومن المؤكد أن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف؛ فهي بداية وسيلة الطالب للحصول على شهادة الماستر وخدمة الجامعة بصفة عامة، وتكمن أهمية هذا البحث في ارتكازه على السنة الخامسة ابتدائي وهي مرحلة هامة وانتقالية في حياة المتعلم؛ حيث تعد العربية إلى جانب الفرنسية والرياضيات المواد الوحيدة التي يُمتحن فيها التلاميذ للحصول على شهادة التعليم الابتدائي والولوج إلى التعليم المتوسط، وبالتالي فالتركيز على مدى تطبيق المقاربة بالكفاءات في هذه المرحلة هام وضروري.

-الأدوات: صرحت الباحثتان في مقدمتهما أنهما اعتمدتا على المزج بين الأدوات البحثية المختلفة، حتى تصلا إلى الأهداف المسطرة من البحث وتحصلا على نتائج دقيقة؛ حيث استخدمتا الملاحظة المباشرة عن طريق حضور حصص مع التلاميذ داخل حجرة الدراسة، إضافة إلى مقابلة مجموعة من مفتشي التربية والمعلمين وسؤالهم عن واقع تطبيق المقاربة بالكفاءات في تعليم اللغة العربية في الابتدائي، مؤكداين كذلك أنهما قامتا بتوزيع استبانات على المعلمين، وهكذا يمكن القول أن الجانب التطبيقي أنجز بعناية، وكان سيصبح ذا قيمة عملية لو أن المذكرة أخذت بعين الاعتبار أثناء التفكير والتحاو عن واقع الإصلاحات التربوية في الجزائر، لكننا كالعادة نكتب ونبحث، ويعزل البحث عن الواقع.

الخاتمة وأهم الاستنتاجات:

البحث العلمي هو عملية رصينة تتسم بالدقة والموضوعية، وتهدف إلى ترقية المجتمع واستثمار المعارف في صناعة جيل مفكر واع ومنتج، وتتنوع البحوث بين النظرية والتطبيقية، أو بين بين، ومع ذلك فقيمة البحث في استثماره، وليس في وضعه على رفوف المكتبة الجامعية؛ حيث لن يشاهده الطلاب إلا بمحض الصدفة.

-للبحث العلمي العديد من الأهداف على المدى القريب والبعيد؛ فهي تُكتب بغرض الحصول على شهادة أو ترقية مهنية أو مناقشة رسائل الدكتوراه، وهذا هدف نفعي ضئيل إذا ما قورن مع الأهداف الحقيقية التي ينبغي أن نستوعبها جميعا، فالبحث دوره تطوير المجتمع وترقية الفكر الإنساني من شوائب التوجهات الذاتية والعصبية والشخصنة، إضافة إلى الاستفادة منه تربويا واقتصاديا واجتماعيا وطبيا مع البحوث العلمية، وهكذا فإن البحث العلمي ليس مجرد تكديس وتجميع للمعلومات بصورة سريعة، بل هو عملية فكرية متكاملة.

-يعتمد الباحث على العديد من الأدوات العلمية التي تساعده على الوصول إلى النتائج المرجوة، من أهمها الملاحظة، المقابلة، الاستبانة، الإحصاء، وتحليل العينات.

-أما عن واقع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية فنحن لا ننكر أن الجزائر سعت منذ الاستقلال إلى ترقية البحث العلمي، وإنشاء مراكز خاصة، وتشجيع الباحثين، وفتح مجال للنقاش في الملتقيات العلمية والترقيات الميدانية، لكننا رغم ذلك لا زلنا نسجل حالة من العجز في استيعاب حقيقة البحث العلمي، وذلك راجع إلى نقص المرافق البحثية المتخصصة كالمخابر والمعامل، وافتقار البحث.

لتوصيات:

وباعتبارنا طلبة دكتوراه وباحثين في الميدان يمكن أن نقترح جملة من التوصيات أهمها:

- تخصيص فرق بحثية جادة وصارمة، تضم أساتذة أكفاء وطلبة من السنة الأولى ليسانس إلى غاية التخرج عسى أن ينتج ذلك باحث جاد يعرف قيمة رسالته، ولا يتعامل معها على أنها مجرد مرحلة انتقالية أو شهادة تخرج، وينبغي أن تكون عملا فكريا خالدا ووظيفيا.

- تشجيع الطالب على البحث الجاد، وخلق روح المنافسة والتعامل مع البحوث المصغرة أثناء حصة الأعمال الموجهة على أنها مشاريع بحثية فعلية، وتصحيحها بدقة وجدية وموضوعية من أول بحث ينجزه الطالب.

- تعزيز عمل المخابر البحثية وتزويدها بجميع الوسائل المادية والموارد البشرية المؤهلة، وإدخال التكنولوجيا بصفة فعالة.

- احترام الأستاذ الباحث وتشجيعه على العطاء، وتذليل الصعوبات.

- تبني سياسة اللامركزية أثناء البحث العلمي، وتبادل الخبرة والإنتاج البحثي وصعوباته بين جامعات الوطن العربي في الجزائر، وبين الجامعات العربية والعالمية؛ لأن الباحث المتفوق داخل ذاته لا ينتج جديدا، ولا يطور فكريا.

- تنظيم المزيد من المؤتمرات التي تُعنى بتشخيص واقع البحث العلمي داخل جامعاتنا، والتحلي بالشجاعة الكافية للاعتراف بالنقائص، وامتلاك القدرة على الاستفادة البناءة من الآخر.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (2008) لسان العرب، طبعة المعارف.

- أحمد، عطا الله وآخرون، (2010)، واقع البحث العلمي في الجزائر (دراسة حالة مخابر التربية البدنية والرياضية)، العدد السابع، المجلة العلمية لعلوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية.

- الحس، ثريا عبد الفتاح (1973)، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

- الدهراوي، كمال الدين، (2002)، مناهج البحث العلمي في مزال المحاسبة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

- العزاوي، رحيم يونس كرو، (2008م) مادمة في البحث العلمي، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان.
- المجيدل، عبد الله وشماس، سالم مستهيل، (2010) معوقات البحث العلمي في كلية التربية من وجهة نظر الهيئة التدريسية، المجلد 26، العدد (2+1)، مجلة جامعة دمشق.
- إلهام بوفنشوشة ومنيرة بوعبد الله، (2015)، طرائق تعليم اللغة العربية في ظل الماربة بالكفاءات الصف الخامس ابتدائي أنموذجا، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي.
- خطاب، حسين، (2017)، واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته دراسة ميدانية لدى عينة من الأساتذة وطلبة ما بعد التدرج، جامعة القاسم سعد الله الجزائر 2، مجلة روافد.
- شحاتة، محسن، (2001م)، البحوث العلمية و التربوية بين النظرية و التطبيق، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر، القاهرة، مصر
- عبيدات، ذوقان وآخرون، (1999)، البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض.
- قدي، عبد المجيد، (2009)، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية الرسائل والأطروحات، دار الأبحاث للترجمة النشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى.
- معمريه، بشير، (2007)، بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، (ج2)، منشورات لجر، الجزائر.
- نوفل، محمد نبيل وآخرون، (دون)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة

معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

بخوش شيماء، جامعة يحي فارس "المدينة"- الجزائر

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير استبانة وزعت على عينة مكونة من 30 عضو هيئة تدريس بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة: "تبسة"، "المدينة"، "سكيكدة"، كما تم اعتماد المنهج الوصفي للدراسة. وفي الأخير تم التوصل لوجود معوقات كثيرة للبحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تتنوع بين معوقات مادية، إدارية، ذاتية- اجتماعية، بالإضافة لعدم وجود فروق بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول تلك المعوقات تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة). الكلمات المفتاحية: معوقات، البحث العلمي، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الجزائرية، أعضاء هيئة التدريس.

Abstract :

The current study aimed to identify the obstacles to scientific research in the human and social sciences at the Algerian University, from the point of view of the faculty. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed and distributed to a sample consisting of 30 faculty members in the Faculties of Humanities and Social Sciences, in the universities: "Tebessa", "Medea", "Skikda", and the descriptive method of the study was adopted. In the end, it was found that there are many obstacles to scientific research in the human and social sciences at the Algerian University from the point of view of the faculty members, and they vary between physical, administrative, and self-social obstacles, in addition to the absence of differences between the views of faculty members about these obstacles due to the variables (gender Qualification, years of experience). Key words: obstacles, scientific research, human and social sciences, the University of Algeria, faculty members.

مقدمة:

يعترض البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية مجموعة من العقبات والصعوبات التي تمنع انجازه وأداءه لمهمته السامية في خدمة المجتمع وحل مشكلاته، فالمتمتع لأوضاع البحث العلمي في العالم العربي عامة والجزائر خاصة، يلاحظ الحالة المتراجعة والتقهر الذي يعاني منه، مما ساهم في تدهور الانتاج العلمي والمعرفي، واحتلال الجامعات الجزائرية لمراتب متدنية جدا في التصنيف العالمي، خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية نظرا لطبيعة هذا التخصص، وأيضا لخصوصية المجتمعات الانسانية واختلافها وتأثرها الدائم بالتغيرات الاجتماعية الحاصلة، كما أن تبعية علم الاجتماع العربي المستمرة لعلم الاجتماع الغربي لها دور مهم في ظهور معوقات وصعوبات تحول دون انجاز البحث العلمي في هذا المجال، وفي دراستنا الحالية سنحاول الوقوف على تلك المعوقات حسب وجهة نظر ممن يعانون منها من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية، والمتخصصين أساسا في العلوم الإنسانية والاجتماعية، في محاولة لإلقاء الضوء عليها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

الإشكالية:

ترقى الأمم وتزدهر بفضل العلم والمعرفة، ويعتبر البحث العلمي أحد أدوات العلم وأهم الوسائل المنتجة للمعرفة، فالدول الراقية اليوم هي تلك التي حققت إنجازات وإبداعات ملموسة في مجال العلم والتكنولوجيا، وهي ذاتها التي آمنت بالبحث العلمي واهتمت به وبتطويره وجودته، فاستطاعت من خلاله تحقيق التنمية والازدهار لمجتمعاتها، كما تنبع أهمية البحث العلمي أيضا من كونه ساهم في تعريف الانسان بتكوينه وماهيته من جهة، وساعده في معرفته لمحيطه وعالمه الخارجي من جهة أخرى، ومنه فالبحث العلمي هو منتج للعلم والمعرفة، وكذلك أحد أهم روافد التنمية.

والبحث العلمي يشير أساسا إلى ذلك الأسلوب أو الطريقة المنظمة في جمع المعلومات والبيانات الموثوقة، ومن ثم تحليلها وتفسيرها موضوعيا باتباع أساليب ومناهج علمية محددة، قصد التأكد من صحتها أو اكتشاف الجديد، للتوصل في الأخير لمجموعة القوانين أو النظريات حول الظاهرة المدروسة والتنبؤ بها (معايرة، 2018). وتعتبر الجامعة هي المؤسسة الرسمية الحاضنة للبحث العلمي، فهو يمثل ثاني وظائفها الأساسية بعد التعليم الأكاديمي، كما أنه له دور مهم حيوي وفعال فيها كمؤسسة فكرية وتعليمية، لدرجة أن قيمة ومكانة الجامعة وسمعتها تقاس بالأبحاث العلمية المنجزة فيها، أو التي أنتجتها ونشرتها.

وفي هذا الصدد، أولت الجزائر كغيرها من البلدان اهتماما معتبرا لتطوير وتجويد أداء الجامعة والبحث العلمي فيها، بهدف تفعيل مساهمتها في الاستراتيجية الوطنية للتنمية، وقد تجسد ذلك في الإصلاحات المتتالية للهيئات الادارية والعلمية للتعليم العالي، والتي حددت كأولوية لأجل إنتاج المعرفة والعلم (بشنة و بوعموشة، 2018، صفحة 146). إلا أنه وعلى الرغم من الأهمية الكبرى والدور الفعال للبحث العلمي، وعلى الرغم من الاهتمام المتواصل به، غالبا ما يواجه مجموعة متنوعة من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون انجازه وتطويره، وخاصة في البلدان العربية والجزائر إحداها، وأيضا في جميع المجالات العلمية، سواء في العلوم الطبيعية والتقنية، أو في العلوم الإنسانية والاجتماعية. إلا أن تلك المعوقات قد تبرز أكثر في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، كون هذه الأخيرة لا تحظى بالكثير من الاهتمام والعناية اللازمة والمناسبة لقيمتها ومكانتها، في الوطن العربي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، فالملاحظ عموما أن أغلب نتائج البحوث العلمية في هذا المجال لا تمت بصلة للمجتمع ولا تمثل الواقع المعاش، لأنها غالبا ما تبقى حبيسة المكتبات ولا تستطيع أن تحقق أهدافها في خدمة المجتمع، وهو ما ينعكس بدوره على مدى نجاعتها في حل المشكلات وإشباع الحاجات وتحقيق التوافق مع الحياة المعاصرة (بشنة و بوعموشة، 2018، صفحة 144).

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتشخيص معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في مختلف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وذلك حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم القائمين على عملية البحث العلمي في الجامعة، وأيضا لكونهم الفئة المعنية بشكل مباشر ببناء الانسان وتنشئته على التفكير العلمي، وتنمية مهارات البحث العلمي لدى المتعلمين، والتي تنعكس على مختلف مؤسسات المجتمع وطبقاته (رابحي، 2016/2015، صفحة 6).

وبناء على ما سبق نطلق في دراستنا من السؤال الإشكالي التالي:

ما هي معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

يندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية كالاتي:

- هل هناك معوقات مادية للبحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- هل هناك معوقات إدارية للبحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- هل هناك معوقات ذاتية- اجتماعية للبحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- هل هناك فروق ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبعا لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

فرضيات الدراسة:

- 1- الفرضية العامة: توجد معوقات كثيرة للبحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- 2- الفرضيات الفرعية:

- هناك معوقات مادية للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- هناك معوقات إدارية للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- هناك معوقات ذاتية- اجتماعية للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبعا لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في ماتقدمه نتائجها من إفادة، حيث تساعد في تعرف الجهات المختصة على المعوقات والصعوبات التي تواجه البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بطريقة موضوعية وممنهجة، مما يمكن هذه الجهات من تجاوز تلك المعوقات وحلها والوصول بالبحث العلمي إلى مكانة أعلى وأرقى في الجامعات الجزائرية، وأيضا تساعد هذه الدراسة في معرفة الباحثين لتلك المعوقات فيصبحون أكثر ادراكا بها وبأسبابها، مما يسهل مواجهتها ومن ثم تخطيها والتغلب عليها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات (المادية والإدارية والذاتية والاجتماعية) للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما تسعى لمعرفة إذا ما كان هناك اختلاف في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية، تبعا لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

مفاهيم الدراسة:

- المعوقات: مجموعة من العوامل التي تجتمع فتمنع حدوث ظاهرة ما، سواء بشكل نسبي أو بشكل كلي، وقد تساهم في ذلك بنسب متفاوتة أو متساوية (حقوق، 2007/2008، صفحة 16). تعرف أيضا على أنها مجموعة الصعوبات والعقبات التي تحول دون حدوث ظاهرة ما وتمنعها.

- **البحث العلمي:** هناك تعريفات عديدة للبحث العلمي من بينها: "البحث العلمي وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بمشكلة محددة" (سرحان علي المحمودي، صفحة 14). كما "يعرف على أنه تقصي أو فحص دقيق لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها". أيضا عرف على أنه "البحث المستمر عن المعلومات والسعي وراء المعرفة بإتباع أساليب علمية مقننة" (عوض صابر و علي خفاجة، 2002، صفحة 25).

مما سبق يمكننا تعريف البحث العلمي على أنه عملية تقصي منظمة لمشكلة محددة وفق أساليب ومناهج علمية مقننة لاكتشاف معلومات أو نمو المعرفة الحالية والتحقق منها.

ومنه يمكننا تعريف معوقات البحث العلمي إجرائيا كمايلي: هي مجموعة العوامل والعقبات والصعوبات التي تحول دون إنجاز البحث العلمي، أو تصعب على الباحث عملية البحث العلمي بشكل كلي أو نسبي، وبنسب متفاوتة أو متساوية.

العلوم الإنسانية والاجتماعية:

العلوم الإنسانية: هي فرع من فروع المعرفة المختصة بدراسة البشر و ثقافتهم بطريقة علمية باستخدام المناهج النقدية والتحليلية للتساؤلات المرتبطة بالقيم الإنسانية وقدرة الإنسان على التعبير عن نفسه، وتمتاز بمضمونها و منهجها المختلف، وتوصف بأنها دراسة تحليلية لخبرات وأنشطة البشر، و معرفة آليات معالجتهم للتجربة البشرية وتوثيقها (السيد، ما المقصود بالعلوم الانسانية، 2020).

العلوم الإجتماعية: يشير مصطلح العلوم الاجتماعية إلى أي فرع من فروع العلوم الذي يتعلّق بالسلوك الإنساني والذي يشمل جوانبه الاجتماعية والثقافية، ويستخدم أحيانا للإشارة إلى علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة، وعلم الاقتصاد، والتاريخ، والقانون، وغالبا يضم الجغرافيا الاجتماعية والاقتصادية (الشيشاني، ماهي العلوم الاجتماعية، 2018).

مما سبق يمكننا تعريف العلوم الإنسانية والاجتماعية على أنها تلك العلوم التي تهتم بدراسة البشر وثقافتهم وسلوكهم الإنساني الذي يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، تشمل فروع وتخصصات متنوعة، وتعتمد على مناهج علمية محددة ومختلفة تناسب كل تخصص وكل فرع على حدى.

- **الجامعة:** هي مؤسسة للتعليم العالي، أين يمكن الدراسة بغية الحصول على رتبة علمية، أو درجات عليا في البحث العلمي. كما عرفها "بارسونز" على بأنها ليست فقط مكانا للتدريس أو الذي يطلق عليه بالتعليم العالي، ولكن لها أيضا مجموعة متنوعة من الوظائف القيمة مثل وظيفة البحث، أو ما يسمى بتطوير وتقديم المعرفة (حفحوف، 2007/2008، صفحة 23). كما تعرف الجامعة على أنها تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليما نظريا معرفيا ثقافيا يتبنى أسسا أيديولوجية وإنسانية يلازمه تدريب مهني، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة (محمد البرادعي، 2002، صفحة 290).

وعليه فالجامعة هي مؤسسة تربوية تختص بالتعليم العالي كما تختص بالبحث العلمي وخدمة المجتمع، من خلال ما تقدمه للطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية، من تعليم نظري وتطبيقي ومعرفي وفكري.

- **أعضاء هيئة التدريس:** هم المدرسون الذين يقومون بالتدريس والبحث في الجامعة وفي مراكزها وبرامجها المختلفة، وهم متفرعون للعمل في الجامعة ويحملون احدى الرتب العلمية من مرتبة محاضر فأعلى. كما يعرف عضو هيئة

التدريس بأنه كل موظف من موظفي الجامعة يهتم مباشرة بالتعليم، أو الاشراف على التعليم فيها (جدوع مظلوم المناصير و رشك شناوة الدايني، 2008، صفحة 183).

في دراستنا نعرف أعضاء هيئة التدريس بأنهم كل الكوادر من حملة شهادة الدكتوراه أو الماجستير والدراسات العليا، والذين يشغلون مناصباً في مختلف المؤسسات الجامعية الجزائرية، وبالتحديد في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

حدود الدراسة:

- المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة: الشيخ العربي التبسي "تبسة"، يحي فارس "المدية"، 20 أوت 1955 "سكيكدة".
- المجال الزمني: في الفترة ما بين 2020/12/10 و 2021/01/08.
- المجال البشري: أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية الذين يشغلون مناصباً في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة: الشيخ العربي التبسي "تبسة"، يحي فارس "المدية"، 20 أوت 1955 "سكيكدة".

الاجراءات المنهجية للدراسة:

- منهج الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي، كونه يتلائم مع طبيعة الدراسة ومع هذا النوع من البحوث.
- مجتمع الدراسة: يتمثل في أساتذة (أعضاء هيئة التدريس) بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة: الشيخ العربي التبسي "تبسة"، يحي فارس "المدية"، 20 أوت 1955 "سكيكدة".
- عينة الدراسة: عينة قصدية تتكون من 30 عضو هيئة تدريس ينقسمون بين ذكور وإناث، اختصاصاتهم تتوزع بين العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وينقسم أفراد العينة بين 13 أستاذاً من جامعة سكيكدة، و9 أساتذة من جامعة تبسة، و8 أساتذة من جامعة المدية.
- أداة الدراسة: تتمثل في الاستبانة، وزعت الكترونياً (عبر الإيميل وفايسبوك) على مجموعة من أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية الذين يدرسون بجامعة: "تبسة"، "المدية"، "سكيكدة"، تتكون من 36 سؤالاً موزعة على 4 محاور رئيسية وسؤالين مفتوحين كالتالي:

- المحور الأول: محور البيانات الشخصية، يتكون من 4 أسئلة.
- المحور الثاني: محور المعوقات المادية للبحث العلمي، يتكون من 10 أسئلة.
- المحور الثالث: محور المعوقات الادارية للبحث العلمي، يتكون من 10 أسئلة.
- المحور الرابع: محور المعوقات الذاتية- الاجتماعية للبحث العلمي، يتكون من 10 أسئلة.
- سؤالين أخيرين مفتوحين: حول إذا ما كان هناك معوقات أخرى لم تذكر، وإذا ما كان هناك حلولاً ومقترحات لمعوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حسب رأي المبحوث.
- الأساليب الإحصائية المتبعة في الدراسة: لغرض معالجة البيانات التي تحصلنا عليها، اعتمدنا على برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS.26، وذلك لحساب التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، معامل الارتباط بيرسون، معامل الارتباط ألفا كرونباخ، اختبار t للعينة الواحدة، اختبار t للعينتين مستقلتين، اختبار أنوفا أحادي التباين.
- صدق وثبات أداة الدراسة: من أجل التأكد من مدى صحة عبارات الاستبانة فقد عمدنا إلى إخضاعها إلى اختبار الصدق والثبات من خلال ما يلي:

صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي لمحاور الاستبيان:

الجدول رقم (01): يوضح معامل الارتباط بين عبارات المحاور (الثاني والثالث والرابع) والدرجة الكلية لكل محور بالإضافة للصدق البنائي لكل محور.

| المحور الرابع | | | المحور الثالث | | | المحور الثاني | | |
|---------------|----------------|---------------|---------------|----------------|---------------|---------------|----------------|---------------|
| القيمة (Sig) | معامل الارتباط | العبرة | القيمة (Sig) | معامل الارتباط | العبرة | القيمة (Sig) | معامل الارتباط | العبرة |
| 0.000 | 75*50. | 01 | 0.000 | 0.775** | 01 | 0.000 | 0.612** | 01 |
| 0.000 | **5520. | 02 | 0.000 | 0.866** | 02 | 0.000 | 0.687** | 02 |
| 0.000 | 87*60. | 30 | 0.000 | 0.744** | 30 | 0.000 | **120.7 | 30 |
| 0.000 | **7480. | 40 | 0.000 | 0.689** | 40 | 0.000 | 0.690** | 40 |
| 0.000 | 0.785** | 50 | 0.000 | 0.748** | 50 | 0.000 | 0.574** | 50 |
| 0.000 | 0.514** | 60 | 0.000 | 0.654** | 60 | 0.000 | 0.673** | 60 |
| 0.000 | 0.441** | 70 | 0.000 | 0.552** | 70 | 0.000 | 0.645** | 70 |
| 0.000 | 0.776** | 80 | 0.000 | 0.676** | 80 | 0.000 | 0.776** | 80 |
| 0.000 | 0.753** | 90 | 0.000 | **890.6 | 90 | 0.000 | 0.699** | 90 |
| 0.000 | 0.561** | 10 | 0.000 | 0.725** | 10 | 0.000 | 0.786** | 10 |
| 0.000 | **0.828 | الصدق البنائي | 0.000 | **0.792 | الصدق البنائي | 0.000 | **0.835 | الصدق البنائي |

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن جميع معاملات ارتباط عبارات المحاور (الثاني والثالث والرابع) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، وبدل هذا على وجود اتساق داخلي لعبارات المحاور ككل والدرجة الكلية لكل محور، وبالتالي فإن بيانات المحاور تتمتع بدرجة عالية من الصدق. ومن خلال نفس الجدول نقيس الصدق البنائي لكل محور، ونلاحظ أن معامل ارتباط المحور الثاني بلغ قيمة 0.835^{**} ، بينما بلغ معامل ارتباط المحور الثالث قيمة 0.792^{**} ، في حين بلغ معامل ارتباط المحور الرابع قيمة 0.828^{**} ، وكانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، وبدل هذا على وجود اتساق داخلي للاستبيان، وبالتالي فإن بيانات الدراسة تتمتع بدرجة عالية جداً من الصدق.

ثبت أداة الدراسة: من أجل التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة فقد عمدنا إلى إجراء اختبار ألفا كرونباخ لقياس مستوى الثبات، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبيان.

| البيان | عدد العبارات | معامل ألفا كرونباخ |
|---------------|--------------|--------------------|
| المحور الثاني | 10 | 0.707 |
| المحور الثالث | 10 | 0.705 |
| المحور الرابع | 10 | 0.760 |
| الدرجة الكلية | 03 | 0.849 |

من خلال نتائج الجدول رقم (02) نلاحظ أن معامل الثبات ألفا كرونباخ للدرجة الكلية للاستبيان بلغ قيمة 0.849، ومن خلال هذه القيم المتحصل عليها نستنتج أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، أي أننا إذا قمنا بتطبيق نفس الأداة على نفس العينة وفي نفس الظروف سوف نتحصل على نفس النتائج.

- التحليل الاحصائي للبيانات واختبار الفرضيات:

التحليل الوصفي لخصائص العينة:

● الجنس:

الجدول رقم (03): يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس.

| النسبة المئوية | التكرار | الجنس |
|----------------|---------|---------|
| 6% 0 | 18 | ذكر |
| 40% | 12 | أنثى |
| 100% % | 30 | المجموع |

تبين الشواهد الكمية المتواجدة في الجدول رقم (03) وجود فرق بين جنس المبحوثين، حيث نجد 18 مبحوث بنسبة تقدر بـ 60% من حجم العينة المختارة والمقدرة بـ 30 مبحوث، وهي نسبة أعلى مقارنة بنسبة الإناث المقدرة بـ 40%.

● التخصص:

الجدول رقم (04): يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص

| النسبة المئوية | التكرار | التخصص |
|----------------|---------|---------------|
| 6% 0 | 18 | علوم اجتماعية |
| 40% | 12 | علوم انسانية |
| 100% % | 30 | المجموع |

يوضح الجدول (04) أعلاه، توزيع المبحوثين حسب تخصصاتهم، حيث بلغت نسبة أصحاب تخصص العلوم الاجتماعية 60%، في حين بلغت نسبة أصحاب تخصص العلوم الإنسانية 40%، وقد تم التطرق للتخصص العام (علوم اجتماعية، علوم انسانية) دون التفصيل في ذكر التخصصات الفرعية لكل تخصص (تربية، تنظيم وعمل، إعلام واتصال...)، كون البعض من المبحوثين قد اكتفوا فقط بذكر التخصص العام، ومنه تم تعميم ذلك على جميع مفردات العينة.

● المؤهل العلمي:

الجدول رقم (05): يوضح توزيع الباحثين حسب المؤهل العلمي

| النسبة المئوية | التكرار | المؤهل العلمي |
|----------------|---------|---------------|
| 13.3% | 4 | ماجستير |
| 86.7% | 26 | دكتوراه |
| % 100 | 30 | المجموع |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (05) الذي يعكس لنا توزيع الباحثين حسب المؤهل العلمي لهم، حيث أن نسبة الحائزين على شهادة الدكتوراه تقدر بـ 86.7% وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة المتحصلين على شهادة الماجستير، المقدر بـ 13.3%.

● سنوات الخبرة:

الجدول رقم (06): يوضح توزيع الباحثين حسب سنوات الخبرة

| النسبة المئوية | التكرار | السن |
|----------------|---------|------------------|
| 10% | 03 | أقل من 5 سنوات |
| 40% | 12 | بين 5 و10 سنوات |
| 50% | 15 | أكثر من 10 سنوات |
| % 100 | 30 | المجموع |

من خلال الجدول رقم (06) الذي يعكس لنا توزيع الباحثين حسب سنوات الخبرة في العمل نجد أن نسبة الأكبر كانت لمن لهم أكثر من 10 سنوات في العمل، والمقدرة بـ 50%، تليها بفرق بسيط نسبة الباحثين الذين لهم ما بين الخمس والعشر سنوات خبرة بنسبة 40%، ثم تأتي أخيراً فئة من لهم خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 10%.

- اختبار فرضيات الدراسة: من أجل اختبار فرضيات الدراسة سوف نستخدم على اختبار t للعينات الواحدة، وفيما يلي عرض للنتائج المحصل عليها: (ع=30، م=ف=3)

اختبار الفرضية العامة:

جدول رقم (07) اختبار t للفرضية العامة

| القرار | sig | قيمة t | درجة المعوقات | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي |
|--------|-----|--------|---------------|-------------------|-----------------|
|--------|-----|--------|---------------|-------------------|-----------------|

| | | | | | | |
|-------------------------|-------|------|-------|-------|-------|-------------|
| الدرجة الكلية للاستبيان | 11.66 | 1.36 | كبيرة | 10.70 | 0.000 | دال احصائيا |
|-------------------------|-------|------|-------|-------|-------|-------------|

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه (07) أن المتوسط الحسابي للاستبيان ككل أعلى تماما من المتوسط النظري، كما أن قيمة t التي بلغت 10.70، وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي نقبل فرضية البحث العامة والفائدة: "توجد معوقات كثيرة للبحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

اختبار الفرضيات الفرعية (الأولى والثانية والثالثة):

جدول رقم (08) يوضح اختبار t لمحاور الاستبيان

| المحاور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | درجة المعوقات | قيمة t | sig | القرار |
|------------------------------|-----------------|-------------------|--------|---------------|--------|-------|-------------|
| المعوقات المادية | 4.16 | 0.50 | 1 | كبيرة | 12.65 | 0.000 | دال احصائيا |
| المعوقات الادارية | 4.13 | 0.49 | 2 | كبيرة | 12.61 | 0.000 | دال احصائيا |
| المعوقات الذاتية- الاجتماعية | 3.36 | 0.66 | 3 | متوسطة | 3.01 | 0.000 | دال احصائيا |

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه (08) أن المتوسطات الحسابية للمحاور الثلاثة كلها أعلى تماما من المتوسط النظري، كما أن قيمة t التي بلغت (12.65، 12.61، 3.01) على التوالي، وهي دالة احصائيا عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي نقبل الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة على التوالي ونرفض الفرضيات الصفرية الأولى والثانية والثالثة على التوالي، ومنه يمكننا القول أنه هناك معوقات: مادية، وإدارية وذاتية- اجتماعية للبحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 99%، مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 1%.

كما نلاحظ من خلال نفس الجدول، وحسب قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور، فإن المعوقات المادية للبحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تحتل الصدارة في الترتيب بدرجة كبيرة، تليها المعوقات الإدارية في المرتبة الثانية بفرق بسيط، وبدرجة كبيرة أيضا، وجاءت في آخر الترتيب المعوقات الذاتية- الاجتماعية بدرجة متوسطة، وعليه فبحسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أكثر معوقات البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية هي المعوقات المادية، تليها المعوقات الإدارية، وأخيرا المعوقات الذاتية- الاجتماعية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: توصلنا لمايلي:

- الجنس: تم استخدام اختبار t لعينتين مستقلين Test t pour échantillons indépendants :

جدول رقم (09) يوضح اختبار t لمتغير الجنس

| الجنس | اختبار ليفين (F) | مستوى الدلالة | حجم العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | قيمة t | مستوى الدلالة | القرار |
|-------|------------------|---------------|------------|-----------------|-------------------|-------------|--------|---------------|--------|
|-------|------------------|---------------|------------|-----------------|-------------------|-------------|--------|---------------|--------|

| | | | | | | | | | |
|--------------------|-------|-------|----|------|-------|----|-------|------|------|
| غير دال احصائيا | 0.697 | 0.393 | 28 | 1.34 | 11.74 | 18 | 0.837 | 0.43 | ذكور |
| | | | | 1.43 | 11.54 | 12 | | | اناث |

نلاحظ من خلال الجدول (09) أعلاه، أن قيمة (f) بلغت 0.43 وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، ومنه فالتباين متساوي بين المجموعتين أي أنه لا توجد فروق بينهما، كما أن قيمة (t) التي بلغت 0.393 غير دالة احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبعا لمتغير الجنس"

- المؤهل العلمي: تم استخدام اختبار t لعينتين مستقلتين Test t pour échantillons indépendants

جدول رقم (10) يوضح اختبار t لمتغير المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | اختبار ليفين (F) | مستوى الدلالة | حجم العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الحرية | قيمة t | مستوى الدلالة | القرار |
|------------------|------------------------|------------------|---------------|--------------------|----------------------|----------------|-----------|------------------|------------|
| ماجستير | 0.733 | 0.399 | 04 | 12.72 | 0.95 | 28 | 1.730 | 0.095 | غير دال |
| دكتوراه | | | 26 | 11.50 | 1.35 | | | | احصائيا |

نلاحظ من خلال الجدول (10) أعلاه، أن قيمة (f) بلغت 0.733، وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، ومنه فالتباين متساوي بين المجموعتين أي أنه لا توجد فروق بينهما، كما أن قيمة (t) التي بلغت 1.730 غير دالة احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبعا لمتغير المؤهل العلمي".

- سنوات الخبرة: تم استخدام اختبار ANOVA à 1 facteur :

جدول رقم (11) يوضح اختبار f لمتغير سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (F) | مستوى الدلالة | القرار |
|---------------------|--------|--------------------|----------------------|-------------|------------------|---------------------|
| أقل من 5 سنوات | 3 | 11.96 | 1.55 | 0.080 | 0.924 | غير دالة احصائيا |
| بين 5 و10 سنوات | 12 | 11.65 | 1.57 | | | |
| أكثر من 10 سنوات | 15 | 11.61 | 1.23 | | | |

نلاحظ من خلال الجدول (11) أعلاه أن قيمة F بلغت 0.080، وهي غير دالة احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، ومنه فالمجموعات متساوية التباين، أي أنه لا توجد فروق بينها، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة:

"لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبعا لمتغير سنوات الخبرة".

إذا فالفرضية الفرعية الرابعة مرفوضة، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبعا لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)".

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الحالية لمجموعة من النتائج كالتالي:

- النتيجة العامة للدراسة: هناك معوقات كثيرة للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- النتائج الفرعية للدراسة:
 - هناك معوقات مادية للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
 - هناك معوقات إدارية للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
 - هناك معوقات ذاتية-اجتماعية للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
 - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبعا لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).
 - نتائج أخرى للدراسة: تم التوصل لمجموعة من النتائج الأخرى للدراسة تتمثل في وجود مجموعة أخرى من معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المبحوثين، تم اضافتها من خلال الاجابة على السؤال ما قبل الأخير في الاستبانة من قبل بعض المبحوثين (هل توجد معوقات أخرى لم يتم ذكرها حسب رأيك؟)، سيتم ذكرها في مايلي (بعدما تم تحليلها وتعديلها وإعادة تجميعها وصياغتها):
 - عدم التشجيع على التأليف، وضعف المقرئية والاهتمام بالبحث من قبل الطلبة.
 - اقتصار المسؤولية الادارية على الفاسدين علميا، ممن يعملون على التشويش العلمي وقتل كل مبادرة.
 - تسييس البحث العلمي، وجعل الباحثين يلهثون وراء المراتب دون انتاج علمي.
 - تشويه مقاييس التخصصات من طرف غير المتخصصين من الوزارة الوصية.
 - عدم حماية الباحث من الضغوط السياسية والإعلامية عموما، ومن الضغوط الإدارية، وهو ما يجعل الباحث غير حر تماما في إنجاز الأبحاث ونشرها.
 - عدم التمكن من اللغات العالمية كالانجليزية، ...
 - تركيز منظومة البحث العلمي في الجزائر على التخصصات التقنية على حساب العلوم الانسانية والاجتماعية، في مقابل ذلك الدفع بمزيد من الطلبة اليها في توجيه البكالوريا مقابل عدد اقل للشعب التقنية، الامر الذي أفرز ضغطا أكبر في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية مقابل تشبع وفائض لتلك التقنية والنتيجة، استنزاف طاقات الاساتذة في التدريس على حساب البحث العلمي.
 - التستر وتعهد عدم إبراز بعض القوانين المدعمة للطلاب الباحث قصد تحييده عن المعرفة.

- غياب المكاتب وقاعات المكتبة الخاصة بالأساتذة، إضافة إلى الأدوات الخاصة بالبحث العلمي إذ يضطر الباحث استخدام أغراضه الشخصية.
- نقص الدراسات الموجهة بالأساس والمتعمقة في دراسة المجتمع الجزائري ضمن سيرورته التاريخية والثقافية والاجتماعية وتأسيس تصور للتغيير الاجتماعي، فالتوجه العام هو تسطيح الدراسات وهو ما أثر على دور علم الاجتماع ومكانته في المجتمع.
- غياب التقاليد البحثية والقناعات الراسخة بأهمية البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في التنمية والنهوض بالمجتمع.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة، الوقوف على ما يعانيه الباحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية من مشاكل وصعوبات، تحول بينه وبين مساهمته في النهوض بالبحث العلمي وبتخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالنظر لأهميتها العلمية والعملية والفوائد التي يعودان بها على المجتمع وتميمته، فبحسب نتائج دراستنا يوجد العديد من المعوقات التي تتنوع بين المعوقات المادية، الإدارية، والذاتية- الاجتماعية للبحث العلمي، قد تدفع الباحث لتأجيل أبحاثه وأعماله مرارا بل وقد تدفعه للاستسلام أو الفشل والعدول عن إنجازها، وهذا ما يجعل البحث العلمي في الجزائر وخاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في وضعية متدنية وحالة متدهورة، وفي سبيل المحاولة لمعالجة ذلك، تم اقتراح مجموعة من التوصيات من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس المبحوثين في هذه الدراسة (وذلك من خلال الإجابة على السؤال الأخير من الاستبانة الذي نص على: هل توجد مقترحات تبدونها لمواجهة معوقات البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية حسب رأيكم؟)، والتي تم إعادة صياغتها كالتالي:

- ربط الأستاذ بمحيطه الاقتصادي والاجتماعي من خلال جعله فاعلا اجتماعيا في العملية التنموية، بحيث لا يقتصر دوره في التعليم وإنما الولوج للميدان دون صعوبات وتقريبه من المؤسسات، وإيلاء الأهمية القصوى لمواضيع البحوث في ميدان العلوم الاجتماعية التي تعتبر لبنة أولى لإصلاح المجتمع.
- إيجاد آليات جديدة تفتح المجال لحاملي الشهادات في اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية لولوج عالم الشغل بسهولة بعد التخرج.
- على مستوى التشريع القانوني: يجب أن تتوفر الضمانات الكافية لحماية الباحث في أعماله البحثية ونشرها دون خوف من أي سلطة؛ وعلى مستوى الإدارة الجامعية: يجب وجود قوانين واضحة تضمن عدم تدخل الإدارة في عمل الباحث بشأن بحوثه، بل وعليها المساهمة في نشرها، وتوفير الظروف الملائمة لذلك.
- إعادة النظر في معايير البحث العلمي في ربطه بالمحيط السوسيوثقافي وتفعيل آليات البحث العلمي وتذليل كل الصعوبات، لاسيما فيما يتعلق بإجراءات البحث الميداني المرتبط بالمحيط السياسي والاقتصادي والسوسيوثقافي.
- العمل على تطبيق الجودة في التعليم العالي، وضرورة التحلي بالحنكة المنهجية.
- رفع ميزانية البحث العلمي، وإيجاد حل لاستنزاف ميزانية الوزارة في النقل والإيواء والإطعام، وتحفيز الأساتذة ماديا ومعنويا، وتشجيع المخابر على البحث و إعطاءها استقلالية التسيير.
- الاستبدال الدوري للمنظومة البحثية في الكليات وتقديم برامج للطلبة الدكتوراه لتعريفهم بالحقوق البحثية لاستغلالها.
- الاهتمام بالعلم كعلم، وتحسين وضعية المنظومة التربوية ما قبل الجامعة، وتغيير سياسة توجيه الطلبة إلى التخصصات، وضع سياسة تعليمية- تكوينية من شأنها النهوض بالقطاع.
- توفير الإرادة السياسية والعمل على الجانب العملي بدل الحديث في العموميات غير المجدية.

قائمة المراجع:

1. بهجة رابحي. (2016/2015). معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية (مذكرة ماستر). المسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة محمد بوضياف.
2. تسنيم معابرة. (2018). طرق جمع المعلومات في البحث العلمي. تم الاسترداد من موضوع: https://mawdoo3.com/%D8%B7%D8%B1%D9%82_%D8%AC%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A
3. حسين جدوع مظلوم المناصير، و جبار رشك شناوة الدايني. (2008). تقويم أداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة قسم التاريخ. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان 1-2، الصفحات 177-203.
4. حنان بشتة، و نعيم بوعموشة. (ديسمبر، 2018). البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين المفهوم النظري والممارسة الأكاديمية. دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، العدد الأول، الصفحات 144-177.
5. زبيدة الشيشاني. (2019). ماهي العلوم الاجتماعية. تاريخ الاسترداد 01 01، 2021، من موضوع: https://mawdoo3.com/ما_هي_العلوم_الاجتماعية
6. فاطمة عوض صابر، و ميرفت علي خفاجة. (2002). أسس ومبادئ البحث العلمي. الاسكندرية مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
7. فتيحة حفحوف. (2008 / 2007). معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين (رسالة ماجستير). سطيف، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية: جامعة فرحات عباس .
8. محمد السيد. (2020). ما المقصود بالعلوم الإنسانية. تاريخ الاسترداد 01 01، 2021، من موضوع: https://mawdoo3.com/ما_المقصود_بالعلوم_الإنسانية
9. محمد سرحان علي المحمودي. (2019). مناهج البحث العلمي 2019. صنعاء اليمن: دار الكتب.
10. وفاء محمد البرادعي. (2002). دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري . الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الإبداع في العلوم الاجتماعية: شروطه ورهاناته

ذ. إدريس الدرسي

استاذ علم الاجتماع كلية الآداب جامعة ابن زهر أكادير- المغرب

ملخص:

إن الطابع الذي يميز العلوم الاجتماعية عموما من حيث موضوعاتها المتمثلة في دراسة وقائع الواقع الاجتماعي الفردية أو الجماعية فهما وتفسيرا من جهة، وتعدد مناهج البحث والممارسة التجريبية من جهة أخرى، هو ما يجعل من مطلب الإبداع في محتويات ومضامين الأطر النظرية والمنهجية الخاصة بهذه العلوم من أولى الأولويات في البحث والمعرفة العلمية، ضمانا لاستمرارية وجودها في سلم العلم أولا، والرفع من قيمتها وأهميتها في فهم إشكالات وقضايا المجتمع الواحد والمتعدد ثانيا. وهي من المسائل المركبة المستويات والمعقدة الأبعاد، والتي تستوجب إحقاق جملة من الشروط الممكن التمييز فيما بين الذاتية التي تخص شخصية الباحث المتخصص في هذا المجال العلمي بفروعه المختلفة، من حيث الإيمان بعدالة التجديد والإبداع لا التقليد والاتباع من ناحية، والموضوعية المتصلة بطبيعة المناخ العام للمجتمع ومؤسسته، الذي تسري حوله وفي خضمه هذه الأبحاث والدراسات العلمية من ناحية أخرى. حتى يتسنى تحقيق جملة من الرهانات سواء تلك الخاصة بتطوير العلم ذاته من ناحية، والمجتمع المدروس عبر الإسهام في تشخيص إعطابه، والعمل على إحداث التطور والنماء، وخدمة كل القضايا العادلة والمشروعة للإنسانية من ناحية أخرى.

كلمات مفاتيح: الإبداع - البحث في العلوم الاجتماعية- الشروط الذاتية والموضوعية - الرهانات العلمية والمجتمعية.

Abstract :

The character that characterizes social sciences in general in terms of their subjects represented in the study of individual or collective social reality, understanding and interpretation on the one hand, and the multiplicity of research methods and experimental practice on the other hand, is what makes the demand for creativity in the contents of the theoretical and methodological frameworks for these sciences from the first Priorities in scientific research and knowledge, to ensure its continuity in the science hierarchy first, and to raise its value and importance in understanding the problems and issues of a single and plural society, secondly. It is one of the issues with complex levels and complicated dimensions, which requires the fulfillment of a set of conditions in which it is possible to distinguish between the subjectivity that pertains to the personality of the researcher specializing in this scientific field with its various branches, in terms of belief in the justice of innovation and creativity rather than imitation on the one hand, and the objectivity related to the nature of the general climate of society and its institutions On the other hand, which is being conducted around and in the midst of this research and scientific studies on the other hand. In order to achieve a set of stakes, both those related to the development of science itself on the one hand, and the studied society by contributing to diagnosing its disruptions, working to bring about development and growth, and serving all just and legitimate causes of humanity on the other hand.

Key words: creativity - research in the social sciences - subjective and objective conditions - scientific and societal stakes.

مقدمة:

يشكل الحديث عن قضايا الابداع وشروطه ورهاناته في العلوم الاجتماعية بالوطن العربي عموما والمغرب على وجه الاستشهاد فقط، إحدى الموضوعات الرئيسة والمهمة في مسار الباحث في هذه العلوم من جهة، وفي ضمان مصداقية وجودها في مربع المعرفة العلمية الحديثة والمعاصرة من جهة أخرى. أي أن مسألة القراءة النقدية للتراث المعرفي المتراكم لهذه العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ نشأتها إلى اليوم، والبحث عن عناصر التجديد فيه، سواء من الناحية النظرية أو المنهجية من المهمات الوظيفية الملقاة على عاتق كل مشتغل بها، سواء بصفة فردية أو عبر مجموعات و فرق علمية بحثية، تتوخى الدقة في البناء والجودة في الأداء، خدمة للمجتمع وقضاياه المختلفة. لا سيما من حيث إمالة اللثام عن واقع حال هذه المجتمعات البشرية، وما تضره من إشكالات ذات معاني ودلالات، تمتد خيوطها في الزمان والمكان، ولا تعرف للثبات والاستقرار سبيلا، وإنما كنه وجودها التحول والديناميكية المستمرة بلا انقطاع. وهو ما يفرض إلزامية تحقيق جملة من الشروط الذاتية والموضوعية، في كل دراسة علمية لواقع الوقائع الاجتماعية بالأساس، وتقاطعها مع مجالات أخرى كالإقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها.

ولهذا تتوخى من هذه المساهمة العلمية الوقوف عند إشكالية مزدوجة الأبعاد والدلالات. البعد الأول يرتبط بطبيعة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وأهم الشروط الواجب توفرها في عملية الابداع من داخلها، سواء في الأطر النظرية أو التقنيات المنهجية. والبعد الثاني يهتم الرهانات الممكن تحقيقها من وراء هذا المطلب الإبستمولوجي لفلسفة التطوير والتجديد في البحوث والدراسات الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالعلم ذاته من ناحية، أو مجتمع الدراسة الواحد والمتعدد من ناحية أخرى.

1- العنوان الرئيسي الأول: البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والحاجة إلى الابداع

1-1) البحث العلمي في العلوم الاجتماعية

يعرف البحث العلمي عموما على أنه محاولة التحقق من تساؤلات افتراضية تضم متغيرات تعبر عن علاقات محتملة بين ظواهر معينة، بطريقة منهجية منظمة ومنضبطة، تمنح له صفة التميز والابداع، سواء تعلق الأمر بموضوعات العلوم الطبيعية أو موضوعات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بما في ذلك علم الاجتماع. إذ كثيرا ما يشبه البحث العلمي بالتمثال والباحث بالنحات أو الفنان، فكما أن هذا الأخير يستخدم كل خبراته وإمكاناته ومهاراته الفنية في إخراج التمثال إلى الوجود في أفضل صورة، من حيث الدقة والجمال، حتى يحظى بالقبول لدى الجمهور كعمل فني إبداعي، فنفس الأمر أيضا يستدعيه البحث العلمي من لدن الباحث، فهو مطالب بتوظيف كل طاقاته وخبراته ومعارفه النظرية والمنهجية لإنجاز بحث يتسم في الأخير بميزة التميز والابداع، ويكون له وقع في المجتمع عموما ومجموعة البحث العلمي على وجه التحديد. فيصبح بذلك مرجعا في بحوث ودراسات علمية متخصصة في مجال معين، دون الادعاء بامتلاك المعرفة المطلقة حول الموضوع، خاصة الموضوعات ذات الطبيعة الاجتماعية التي من سماتها التغير والتحول بدون منازع يذكر.

والمعرفة عموما مسألة ملازمة لوجود الإنسان منذ فجر التاريخ، بها يتميز عن باقي الكائنات الأخرى. إذ تعد المعرفة الحسية (معرفة الخبرة الذاتية) من أقدم أنواع المعرفة الإنسانية، التي اختلف حولها الفلاسفة من حيث طبيعة علاقتها بالمعرفة العلمية، بين من يعتبرها من بين المنطلقات الممكن اعتمادها في بناء معرفة علمية بموضوع ما، مثل إيمانويل كانط، وبين من يصفها عقبه أمام المعرفة العلمية، يتوجب إقامة قطيعة إبستمولوجية معها لأنها عائق أمام تطور العلم، كما دعا إلى ذلك غاستون باشلار Gaston Bachelard في كتابه "تكوين العقل العلمي" La Formation de l'esprit scientifique (Bachelard, 1938)، إلا أنها معرفة تبقى نسبية جدا ومحدودة وعاجزة عن تفسير كل الظواهر الطبيعية والاجتماعية، نظرا لكون ملكات الإنسان وقدراته العقلية ومعارفه الذهنية لم تصل إلى درجة النضج الكافي لتحدي الواقع وتجاوز الذاتية في تفسير الأشياء والظواهر في الواقع. بالإضافة إلى غياب الأدوات والوسائل المنهجية في عملية البحث والتحليل، التي تمكنه من التعامل مع الأشياء مباشرة، والكشف عن الأسباب الكامنة وراء حدوث كل شيء. أي أن العقل

البشري ظل لوقت ممتد في الزمن يستعيز عن العلم والمنهج العلمي بخيالاته وانفعالاته، وبالأساطير والخرافات التي يعتقد أنها التفسير الواضح لما يقع في الواقع اليومي. لكن مع وجود موضوعات أخرى خارج قدرة الحواس على إدراكها خصوصاً قضايا الطبيعة وما وراء الطبيعة التي لا ينفع معها سوى العقل، بدأ الانسان يدخل مرحلة جديدة من التفكير، لاكتساب معرفة جديدة وهي التفكير الفلسفي أو التفكير المنطقي. فبدأ يبحث فيما وراء الطبيعة عن الوجود والموجود، وكل المسائل الميتافيزيقية، إلا أن تدرجت إلى مختلف نواحي المعرفة، وفي هذا يقول فريدريك هيغل في كتابه محاضرات في تاريخ الفلسفة "إن الفلسفة ابتدأت في جميع أماكنها بالبحث فيما وراء الطبيعة، فكان البحث حول شكل العالم وطريقة تكوينه وأصله، وحول طبيعة وماهية الروح وعلاقتها بالجسم، وبعد أن استغرقت هذه الابحاث زمناً طويلاً، اتجه الفكر للبحث في المعرفة وأماكنها، وهنا ظهرت نظرية المعرفة التي تهتم بفهم صحة الأشياء وحدودها وعلاقة ظاهرها بباطنها" (ابراش، 2009، ص 28). وهو ما دافع عنه الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون بالقول أن المعرفة قوة، وأن الشرط الأول لإصلاح العلم وتقديم الحياة البشرية هو تحسين طرائق التعليم والتكوين واستخلاص النتائج، بمعنى وضع نظرية جديدة في سلم الاستقراء، فيما الشرط الثاني يتمثل في تنظيف العقل من الأوهام التي علقت به (ليسيكي، 2011، ص 12)، مما يجعل المعرفة هي الناتج العقلي والمجدي لعمليات الإدراك والتعلم والتفكير.

والبحث في المعرفة الاجتماعية كغيرها من المعارف الإنسانية الحديثة والمعاصرة، ليست بالهبة التي تمنح، ولا بالبضاعة الجاهزة أخذها، وإنما هي بناء يتم وفق جدلية بين الذات الباحثة وموضوع البحث، انطلاقاً من تسليح العقل برزمة من القواعد المنهجية (المنهج العلمي) الكفيلة بتحقيق الهدف أو الأهداف المتوخاة من عملية البحث، والتي يكون من نصيبها الخطأ والصواب، والتقدم والتراجع، الحركة والجمود. الشيء الذي يجعل من هذا الناتج من المعرفة العلمية في العلوم الاجتماعية تعبيراً عن مجموعة من المعاني والتصورات، والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الانسان الباحث، نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به في الواقع أو العالم المعيش بتعبير الألمان. ولهذا نجد العديد من المفكرين والفلاسفة يعتمدون على مبدأ التطورية بتطور المعرفة الإنسانية، والعلاقة بين العقل المفكر أو الفاعل، وبين أنماط الحياة والسلوك الإنساني، فابن خلدون مثلاً عندما يتحدث عن مراحل التحول في حياة البداوة إلى حياة الحضرة، يربط ذلك بأنماط التفكير، حيث توجد علاقة جدلية بين المعرفة السائدة، وبين ما سماه بالعلمان البشري. كما يذهب أيضاً إلى أن الحدق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه، إنما هو بحصول ملكة في الاحاطة بمبادئه وقواعده، والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله. وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحدق في ذلك الفن المتناول حاصلًا. (ابن خلدون، 1967، ص 769).

1-2) الابداع وشروطه في البحوث الاجتماعية

يكمن جوهر الابداع في محتواها العلمي في النشاط الذي يمارسه الانسان في حياته اليومية والمتصف بالابتكار والتجديد، بما هو تعبير عن إزالة كل القيود المكبلة والموانع التي تعيق العقل البشري وتجعله يعيش حالة الاتباع والتقليد. وهي مسألة لا يمكن الوصول إليها أو إدراك حقيقتها بشكل فعلي وملمس، إلا عبر توفر العديد من الشروط النفسية والاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالفرد المبدع أو الجماعة المبدعة، مما يولد لدى الطرفين معاني التغيير والتطوير في الحياة على أكثر من مستوى أو مجال من مجالات الواقع الاجتماعي، سواء من حيث الوجود الفردي أو الوجود الجماعي. فكما يطلق على العصر الحالي اسم "عصر الفضاء" الذي يشهد المخيلة البشرية، يطلق عليه أيضاً اسم "عصر الابداع" في نطاقات متنوعة ومختلفة، وذلك بالنظر إلى تظافر مجموعة من العوامل التي تعتبر إلى حد ما، أسباب ودوافع مباشرة وغير مباشرة في سيروية عملية الابداع الفكري، في حقول معرفية وفنية متعددة. على رأسها البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا سيما تلك المرتبطة بالحاجة إلى حلول إبداعية لصراع الحضارات والثقافات الإنسانية، وما ينتج عن ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية تلقي بظلالها على الواقع الاجتماعي، وتدعوا الباحث إلى طرح التساؤلات، وافترض الفرضيات، واقترح المناهج المناسبة لفهمها وتفسيرها، والتنبؤ بأفاق أبعادها المختلفة والمتعددة الأوجه والمستويات، في الزمان والمكان

الواحد والمتعدد في ذات الوقت. بالإضافة إلى كون الإبداع أيضا يزيد من منسوب الشعور بالحاجة إلى اكتشاف المبدعين، وإلى تنمية القدرة على الإبداع. ولهذا قال ابن عبد البر قديما في مختصر كتاب العلم " ما أضر بالعلم والعلماء والمتعلمين من قول القائل: ما ترك الأول للأخر شيئا" (محمد السيد، بدون سنة، ص 15-20). ولهذا نجد ابن خلدون يعظم التجديد الذي هو لب الإبداع، ويقلل من شأن التقليد الذي كان سائدا في عصره، فكتب يقول " التحقيق قليل... والتقليد عريق في الآدميين وسليل... والذين ذهبوا بفضل الشهرة والأمانة المعتبرة قليلون لا يكادون يجاوزون عدد الأنامل.... ثم لم يأت بعدهم إلا مقلد وبليد الطبع والعقل أو متبلد ينسج على المنوال ويحتذى منه بالمثال... يكررون في موضوعاتهم الأخبار المتداولة بأعيانها اتباعا لمن عنى من المتقدمين بشأنها" (محمد السيد، بدون سنة، ص 51). وهذه هي المعضلة الكبرى التي تعيشها العلوم الاجتماعية في العالم العربي، فهي غير قادرة على تجاوز ما أسماه مشيل فوكو بعنبة الوضعية (فوكو، 1987، ص 172)، أي أن الأزمة الحقيقية لهذه العلوم في الوطن العربي تكمن في أزمة منهجية وفكرية وثقافية، إنها أزمة العقل كما وضحها بجلاء الفيلسوف المغربي عابد الجابري في العديد من مؤلفاته (الجابري، 2009، 1986). فالجمود الثقافي والفكري الذي يطبع واقعنا العربي يعود في المقام الأول إلى عدم القدرة على تجديد مناهج الفكر والمعرفة، وإلى غياب التعامل معها بمنطق التغيرات المجتمعية والمحلية والعالمية (عراي، 2007، ص 10). خاصة وأن العديد من النظريات في العلوم الاجتماعية كما يرى العديد من الباحثين في المجال تهيم عليها النزعة العقائدية، ومحكومة باعتباريات ايديولوجية، فهي حسب كارل مانهايم لا يمكنها أن تقدم سوى معرفة نسبية الطابع، أي مرتبطة وظيفيا بالوضع الاجتماعي للطبقات، ومصالحها الاقتصادية والسياسية، ومن ثم فهي معرفة مشوهة. إلى درجة أن جورج هومانز G, Homans يرى بأن العديد من النظريات السوسولوجية قد تصلح لأي شيء، ولكنها لا تصلح على الإطلاق في تفسير الواقع الاجتماعي الذي هو هدفها الأول. ليخلص بعد مقارنتها بنظيرتها في العلوم الطبيعية إلى القول بعدم وجود نظرية في علم الاجتماع مستوفاة تماما للشروط العملية. لكن هذا لا يعني القطيعة معها، بل يجب استعمالها كأدوات منهجية في تفسير وتحليل الوقائع المدروسة، دون أن يكون الباحث ملتزما بالنتائج أو التعميمات التي توصلت إليها هذه النظريات في مجتمعات أخرى. وهو قول لا ينفي صفة العلمية عنها بقدر ما يضع الحقيقة العلمية في العلوم الاجتماعية في إطارها الصحيح باعتبارها حقيقة نسبية وليست مطلقة (أبراش، 2009، ص 61). انطلاقا من كون البحث كما يقول جيلفورد مودي G, Moody هو في الواقع منهج لاكتشاف الحقيقة، يعتمد أساسا على التفكير النقدي التحليلي، ويقوم بتحديد وصياغة المشكلات العلمية وفرض الفروض واقتراح الحلول وجمع المعلومات وتنظيمها ثم استخلاص النتائج والتأكد من ملاءمتها للفروض المبدئية (علي محمد، 1983، ص 18).

وليس من الغريب في شيء أن يعرف الإبداع بأنه متلازمة أو مركب، إذ تشير كلتا التسميتين إلى فكرة أننا نعبر عن الإبداع بطرق متعددة (كالفن مثلا في مقابل العلم)، وأنه يتضمن أحيانا عمليات مختلفة (معرفية واجتماعية مثلا)، كما يتأثر بعدد من العوامل المختلفة بما في ذلك الشخصية والتكوين الوراثي والمحيط الاجتماعي والبيئي والثقافي (نركو، 2011، ص 8). وهذا ما يجعل من اللازم لسياسة الإبداع من توفر قدرات أو استعدادات عقلية في الأشخاص المنتدبين أنفسهم لهذه المهمة، حتى يتسنى لهم القيام بأنواع من السلوك الإبداعي، وهي تتوزع على ثلاثة مظاهر أساسية للنشاط العقلي الإبداعي، مظهر استقبالي (أي استقبال المنبهات المحيطة في البيئة)، مظهر انتاجي (انتاجات لها خصائص معينة تتميز بالطاقة والمرونة والاصالة)، مظهر نقدي تقويبي (القدرة على المراجعة والنقد بعد الإبداع إيمانا بديمومة هذه العملية الإبداعية). الشيء الذي جعل علم النفس يكتشف وجود عوامل مستقلة للقدرة على الإبداع من أهمها:

1) **الطلاقة والخصوبة**: أي القدرة على إنتاج أكبر عدد من الأفكار، بمعنى على درجة مرتفعة من القدرة على سيولة الأفكار وسهولة توليدها. ولهذا حاول الباحث الأمريكي جيلفورد أن يتصور بناء نظريا شاملا للعقل يتمثل على شكل مكعب يستوعب جميع القدرات العقلية اعتمادا على ثلاثة أسس هي:

(أ) تصنيف عوامل القدرات العقلية أفقياً على أساس العمليات العقلية وقسمها إلى خمسة هي (القدرات المعرفية أو الإكتشافية - قدرات التذكر - القدرات التقريرية- القدرات التغييرية- القدرات التقويمية).

(ب) تصنيف العوامل على حساب نوع المادة أو المضمون التي تجرى عليه العمليات العقلية وهي اربعة أنواع (المضمون الشكلي- الرمزي - المتصل بالمعنى- السلوكي).

(ج) تصنيف عوامل القدرات على أساس الانتاجات وهي (تضمينات - تحويرات- انساق- علاقات- فئات- وحدات)، (محمود السيد، بدون سنة، ص ص41-59).

(2) **لمرونة الذهنية والقدرة على التنوع**: أي القدرة على تغيير الحالة الذهنية بتغيير الموقف وهي عكس التصلب العقلي، وهي على ضريبين مرونة تلقائية وأخرى تكيفية.

(3) **الاحساس بالمشكلات والوعي بنواحي القصور**: أي القدرة على رؤية الكثير من المشكلات في الموقف الواحد، فالأشخاص الذين تزداد حساسيتهم لإدراك أوجه القصور والمشكلات في المواقف العقلية والاجتماعية تزداد فرصتهم لخوض غمار البحث والتأليف، أو عبر ما أسماه بيير بورديو Pierre bourdieu بالحس العملي Le Sens (Pratique(bourdieu,1980)، الذي يجعل الباحث أكثر وعي واندماج في الوسط البيئي دون تعصب أو انغلاق، وفي هذا يقول سعيد بن جبير " لا يزال الرجل عالماً ما تعلم، فإذا ترك العلم وظن أنه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو أجهل ما يكون". وكان الأصمعي ينشد فيقول: وليس العمى طول السؤال وإنما.... تمام العمى طول السكوت على الجهل.

(4) **الأصالة والابتكار**: أي عدم تكرار الأفكار المحيطة والشائعة والحلول التقليدية للمشكلات، وهو ما يجعل هذا العامل يختلف عن غيره من العوامل السابقة، فلا يهتم كمية الأفكار بل قيمتها ونوعيتها وجدتها وهو ما يميزها عن الطلاقة، كما لا نشير إلى نفور الشخص من تكرار تصوراته وأفكاره بل إلى النفور من تكرار ما يفعله الآخرون وهذا ما يميزها عن المرونة، ولا تتضمن شروطاً تقويمية في النظر إلى البيئة أو قدر كبير من هذه الشروط التقويمية لنقد الذات بل إلى قدر مرتفع من التقويم سواء تقويم البيئة أو الذات، وهذا ما يميزها عن الحساسية للمشكلات (إبراهيم، 2002، ص ص 24-27).

وعدد أبو الحسن الماوردي في كتابه " أدب الدنيا والدين" الشروط الواجب توفرها عند طالب العلم فقال " وأما الشروط التي يتوفر بها علم الطالب، وينتهي معها كمال الراغب، مع ما يلاحظ به من التوفيق ويمد به من المعونة، فتسعة شروط الأول: العقل الذي يدرك به حقائق الأمور، والثاني: الفطنة التي يتصور بها غوامض العلوم، والثالث: الذكاء الذي يستقر به حفظ ما تصوره وفهم ما علم، والرابع: الشهوة التي يدوم بها الطلب ولا يسرع إليها الملل، والخامس: الاكتفاء بمادة تغنيه عن كلف الطلب، والسادس: الفراغ الذي يكون معه التوفر ويحصل به الاستكثار، والسابع: عدم القواطع المذهلة من هموم وأشغال وأمراض، والثامن: طول العمر واتساع المدة لينتهي بالاستكثار إلى مراتب الكمال، والتاسع: الظفر بعالم سمح بعلمه متأن في تعليمه" (الماوردي، 1955، ص 58).

ومن أهم المتطلبات الواجب توفرها لعمية البحث العلمي خصوصاً في مجال العلوم الاجتماعية الحرة، فغياب حرية الفكرية والتعبير تنعكس سلباً على الحرية الأكاديمية وبالتالي على حرية البحث العلمي. ومن المؤكد أن مجتمعاً تقيد فيه حرية التعبير وحرية الفكر هو مجتمع يفتقر إلى أهم شروط البحث العلمي الاجتماعي. خاصة إذا علمنا أن الواقع الاجتماعي ليس شيئاً معطى، بل هو نتاج للنشاط الدائم للفاعلين الذين يستخدمون معارف علمية، وقواعد سلوكية ومنهجية كاملة، يجدر بعالم الاجتماع ان يقوم بتحليلها (عراي، 2008، ص 175).

2- العنوان الرئيسي الثاني: رهانات الابداع في البحث الاجتماعي

من منطلق أن البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية على حد سواء يسعى جاهداً إلى فهم وتفسير كل الظواهر المجتمعية، سواء في جانبها المرتبط بالسلوك الفردي مع علم النفس ومجالاته المختلفة الحديثة والمعاصرة، أو تلك المتصلة بتفاعل الأفراد والجماعات فيما بينها بشكل عفوي أو منظم، مع علم الاجتماع وفروعه التخصصية في أكثر من مستوى معرفي، أو تلك الممتدة إلى حقول علم النفس الاجتماعي. الشيء الذي يفرض بنا إلى القول بشكل قطعي أن هذه العمليات البحثية في موضوعات العلوم الاجتماعية عموماً والسوسولوجيا على وجه التحديد فقط لا الحصر، يكون لها أثر على الواقع الاجتماعي المدروس وما تربطه من روابط عضوية ووظيفية مع مجالات الحياة العامة للمجتمع، إما بشكل إيجابي عبر تطوير مختلف

مبادئ الحياة الفردية أو الجماعية، لا سيما تلك المرتبطة بالمعضلات الاجتماعية التي تكون سببا في تفكك واختلال النظام الاجتماعي العام داخل نسق المجتمع الواحد والمتعدد، أو العكس في ذلك، عبر المساهمة في تنامي كل أشكال ومظاهر الانحراف في المجتمع، وتعميق مستوى التخلف بكل أبعاده العلمية والاقتصادية والاجتماعية. بسبب غياب كل المقومات الأساس التي يجب أن يتأسس عليها البحث العلمي بشكل عام والبحث في العلوم الاجتماعية بشكل خاص، لا سيما وأن العلم في جوهر وجوده له وظيفة تكمن في إقامة النظريات العلمية والقوانين العامة التي تحكم اكتشاف الأحداث الواقعية أو الاشكالات المجتمعية التي يبحثها الباحث في مستوياتها وتجلياتها المختلفة دون الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة في المعرفة. خاصة ما يرتبط بمجال العلوم الاجتماعية التي تدرس ظواهر أقل ما يمكن القول عنها أنها غير مستقرة وثابتة، بل تتميز بالحركية والديناميكية، عكس بعض الظواهر في مجالات العلوم الطبيعية التجريبية. مما قد يسهل من مأمورية التخطيط والقدرة على ممارسة فعل القراءة الفاحصة للواقع من جهة، وفتح باب التأمل والتنبؤ بمستقبل المجتمع ووحداته المدروسة في بنائها ومؤسساتها التنظيمية، سواء البحثية منها أو الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من جهة أخرى. مع التأكيد على أهمية الحيطة والحذر التي أشار إليها الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس في حديثه عن كون العلوم الانسانية لا تفسر الظواهر تفسيرا نهائيا، ولا تنبأ بيقين تام، فالحقيقة كما يقول أن هذه العلوم تجد نفسها في وسط الطريق بين التفسير والتنبؤ". نظرا لما يميز الظواهر الاجتماعية التي تدرسها هذه العلوم من مميزات خاصة بها، تجعلها بعيدة كل البعد عن تشبيهها بالظواهر الطبيعية التي انبهرت بها المدرسة الوضعية مع كونت ومن بعده دوركايم فيما راكمته من تقدم ونتائج حقيقية، داعية هذه المدرسة إلى استلهاهم كل الطرق المنهجية واسقاطها على علم الاجتماع، حتى يتسنى تحقيق الموضوعية العلمية من جهة، والتطور العلمي من جهة أخرى. وهو ما رفضه العديد من الباحثين في علم السوسولوجيا أمثال هارولد غارفينكل Harold, Garfinkel المؤسس الحقيقي للأنثومثودولوجية بالقول "أن العالم الاجتماعي والظواهر الاجتماعية هما نتاج النشاطات الانسانية.

والإبداع في أي مجال من مجالات الحياة المعرفية أو الفنية بقدر ما تكون له شروط ذاتية في بداية ومساق الانتاج ترتبط أولا بذات المبدع من جهة، و ثانيا موضوعية لها صلة وصل بطبيعة المجتمع ومؤسساته التنظيمية سواء من حيث البناء أو الوظيفة المنوطة به في قضايا أفراد ومجموعاته من جهة أخرى، بقدر ما نجد لهذا الفعل من الابتكار والتجديد أيضا مخرجات عملية لحظية و رهانات مستقبلية لها من التأثير والتأثر الشيء الكثير على الشخصية المبدعة في جوانب نفسية واجتماعية بالأساس من ناحية، وعلى المجال المدروس وموضوعاته المباشرة وغير المباشرة من ناحية أخرى. ولهذا يمكن تصنيف هذه الرهانات الخاصة بفلسفة الإبداع من داخل البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع إلى صنفين هامين في الحياة الانسانية، صنف يرتبط بالعلم في كل مراحل ومستوياته النظرية والمنهجية بالخصوص، وصنف ثاني له علاقة بنسق المجتمع ككل وما يلحقه من تطوير وتنمية وازدهار على أكثر من نطاق، لأن بالعلم ترفع الأمم وبدونه تعيش في عالم الانحطاط والتشظي بكل معانيه وأشكاله المختلفة سواء في الحاضر أو المستقبل.

1-2) الرهانات العلمية

من منطلق قول غاستون باشلار أن فالفكر العلمي كتاب فعال، كتاب جسور، وحذر في الوقت ذاته، كتاب في التجربة، كتاب يراد طبعه طبعة جديدة، طبعة منقحة، تعاد كتابتها أو يعاد تنظيمها" (وقيدي، 1980، ص 69). نشير إلى أن تحقيق هذا الرهان العلمي لروح الإبداع في مجال البحوث الاجتماعية يقتضي بشكل قطعي الخروج من دائرة التقليد والتقييد والارتباط برؤية واحدة صنمية في عملية تفسير وفهم المشكلات الاجتماعية من زاوية علم الاجتماع، سواء في جانبها النظري أو المنهجي، أو ما عبر عنه ديفيد بلور " الوعي بشكل أعمى" (أحجيج، 2018، ص 67). مما يجعل الباحث أو ما أسماه الآن تورين A, Touraine بعودة الفاعل Le retourde L'acteur (Touraine, 1984)، يسهم بشكل ملموس في نمو وتنمية الأطر المعرفية النظرية من جانب أول، سواء من حيث تطوير وتجويد ما هو موجود في واقع المكتبة العلمية للعلوم الاجتماعية، من نظريات تخص قضايا وإشكالات مجتمعية، أو خوض غمار الدخول في مسرح انتاج نظريات أخرى تتماشى

مع كل التحولات التي يعرفها المجتمع المحلي الثقافية والاجتماعية، وذلك عبر ما يسميه الباحث في السوسولوجيا المغربي عبد المالك ورد " بالتفكير على نحو مغاير" (ورد، 2019). بعيدا عن الأهواء والفكرويات التي يمكن أن تساهم في تأمين نظرية أكثر جرأة مما تستحق، أو أن تؤكد لها عمومية لا يحق لها فيها، أو نظاما منطقيا مغالي في قيمته (محسن، 2015، ص216). إلى درجة أن جورج هومانز G.Homans وكما أسلف القول أعلاه يعتبر أن العديد من النظريات السوسولوجية قد تصلح لأي شيء، ولكنها لا تصلح على الإطلاق في تفسير الواقع الاجتماعي الذي هو هدفها الأول. الشيء الذي يفيد معه أن النظرية في العلوم الاجتماعية تبقى نسبية بشكل كبير إذا ما تمت مقارنتها بالنظرية في العلوم التجريبية، هذه الأخيرة التي جعل الفيلسوف كارل بوبر من معيار صدقها قابليتها للتكذيب والتفنيد، أي القابلية للاختبار (بوبر، 2006، ص75).

ونظرا للطبيعة المتحولة للظاهرة أو الظواهر الاجتماعية وتباين الواحدة منها من مجتمع إلى آخر أو داخل نفس المجتمع، فالأمر يستدعي وكما أكد على ذلك عالم الاجتماع روبرت مرتون R.Merton وضع نظريات متوسطة المدى، بدلا من إقامة انساق نظرية بالغة العمومية والتجريد، لأن النظرية في رأيه ما هي إلا ضرب من التقنين Condification، بمعنى أن مهمتها الأساس تتمثل في تنظير التعميمات الامبريقية التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة الصور الاجتماعية المختلفة للسلوك. وهو ما يستلزم وضع فروض جديدة من خلال عملية التقنين تساعد على التحقق من النظرية عند القيام بدراسات أخرى في المستقبل (ابراش، 2009، ص60). خاصة وأن الكثير من القوانين الشرطية أو النزاعات التي طمحت العلوم الاجتماعية إلى إبرازها هي في الحقيقة كما يقول الباحث في علم الاجتماع المغربي مصطفى محسن " مبنية على رأي مسبق اجتماعي المركز" (محسن، 2015، ص217). مما يقتضي يقظة معرفية أكبر ومجهدا ابستمولوجيا متواصلا وفضاءات علمية منفتحة على بعضها ومتحاجة فيما بينها نظريا ومنهجيا وميدانيا وممارسة، والتي تشكل جميعها ما يعرف ب " المصفاة المعرفية Le filtre cognitif في مجال العلوم الاجتماعية" (عمران، 2012، ص51).

كما أن من الرهانات الأساس في عملية الإبداع في حقل العلوم الاجتماعية، ما يرتبط بالمنهج والتقنيات المنهجية المعتمدة في الدراسات الميدانية بشكل خاص، بحيث أن تطوير العلم لا يكون إلا بتطوير المنهج، بما هو استراتيجية وخطة عامة تعتمد على مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات التي يستفاد منها في تحقيق أهداف البحث أو العمل العلمي. وبالتالي يساهم في نهضة المجتمع أو العكس. فمن المجتمعات ما انهارت بسبب انغلاق تفكيرها ومناهجها أو ما أسماه مالك بن نبي " بالأفكار الميتة" (بن نبي، 1959، ص 129). والفيلسوف الفرنسي هنري برغسون بالأخلاق المغلقة مقابل الأخلاق المفتوحة، الأولى أخلاق المجتمعات التي وقف فيها التطور، والثانية كلها ذكاء وحركة وابداع، وهي التي تفتح أمام الإنسانية أفقا واسعا لانهايا. (الجابري، 1997، ص 55). حيث يتم التمييز في العلوم الاجتماعية بين نموذجين أساسيين من المناهج في طرق التفكير والعمل هما المناهج الكمية والمناهج الكيفية، وما لكل منها من تقنيات وأدوات تستعمل في جمع المعطيات الميدانية والاشتغال عليها تحليلا وفهما وتقسيرا. مع الإقرار بأهمية وضرورة الانفتاح والحرص على فعل الاندماج بينها، ونهج خيار التعدد المنهجي في الممارسة البحثية في العلوم الاجتماعية، بما يخدم تحقيق الموضوعية العلمية في البحث العلمي الاجتماعي، رغم ما يحاط بهذا الأمر من صعوبات ذاتية وموضوعية، تجعل الباحث يسقط في مستنقع الذاتية التي تنعكس سلبا على نتائج البحث وأهدافه. وهذا إشكال من الاشكالات التي طبعت تاريخ العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع على وجه الخصوص منذ نشأتها إلى اليوم.

2-2) التحولات المجتمعية

لا جدال أن من حسنات المعرفة العلمية بوقائع العالم الاجتماعي بشكل منظم ومقعد، وعبر خطوات منهجية منطقية بعيدة عن الأهواء والميولات النفسية أو القبلية الاثنية، تجعل من أفراد وجماعات هذا الواقع تعيش في مستوى متميز من التقدم والتطور، في جوانبه المتعددة والمختلفة الاقتصادية والاجتماعية منها بالأساس، إلى جانب أخرى لا تقل أهمية عنها ترتبط بالمجالات الثقافية والسياسية، وغيرها من الحقول المنتجة للمجتمع، والضامنة له حق الاستمرارية في الوجود من جانب، والترافع مع الدول المتقدمة في مجالات الإبداع في كل مجالات الحياة من جانب آخر. والتي يكون من حق الباحث في

العلوم الاجتماعية عموماً، وعلم الاجتماع خاصة الدراسة والبحث في ما تطرحه من اشكالات سواء ارتبطت بالطابع العام لنسق المجتمع من حيث بنائه ووظائفه، أو تعلقته بجانب من الجوانب المعرفة الفرعية في حقل السوسولوجيا عامة، سواء من حيث التفسير والفهم والتأويل خدمة لمبدأ التغيير والتنمية المستدامة. أي عبر ما أسماه رايون بودون Raymond Boudon بالمنطق الاجتماعي (La Logique du Social)(Boudon,1997). وهو ما يزيد الباحث والبحث العلمي قيمة وإقبالاً، من الناحيتين الكمية والكيفية، الشيء الذي سينعكس بالإيجاب على الدولة بمؤسساتها التنظيمية الرسمية وغير الرسمية ويجعلها ترقى في بنائها ووظائفها المختلفة ضمن الدول النامية من ناحية، ويكون أفرادها في تماسك وانسجام تام، لهم هدف واحد بطرق ومقاييس مختلفة من ناحية أخرى، وهو ما يجعل الشخص في وجوده الفردي والجماعي يعيش خارج نطاق الهدر والتخلف الاجتماعي بتعبير مصطفى حجازي (حجازي، 2005).

خاتمة:

استلهاما لمقولة طه عبد الرحمان عند تمييزه بين الفلسفة الدوارة مقابل الفلسفة الفوارة، يمكننا القول في محصلة هذا البحث الموسوم بـ "الإبداع في العلوم الاجتماعية: شروطه ورهاناته" أن عملية الانتقال من علوم اجتماعية عربية دوارة إلى أخرى فوارة، لا يتم إلا بتجاوز محنة العقل التابع الساجح في دروب التقليد والتقييد المطلق بكل ما أنتجه الغرب، من نظريات ومناهج في دراسة مشكلات وقضايا مجتمعه الحديثة والمعاصرة، إلى باحة النقد والمساءلة لهذا الارث المزدوج نظريا ومنهجيا، لما عند الآخرين من المؤسسين والتابعين لهم في العلوم الاجتماعية من جهة، والدخول في نسق الإبداع والفاعلية، طمعا في بناء أطر معرفية وقواعد ومنطلقات منهجية كفيلة بفهم وتفسير ما يجري في واقع العالم الاجتماعي المحلي، من ظواهر ومظاهر اجتماعية مختلفة ومركبة من جهة أخرى. والدفع به نحو التقدم والتغيير الاجتماعي بشكل منظم ومنتظم، أو عبر ما يسميه عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس بالعقلانية التواصلية المبنية على التفاهم والتعاون بين الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية على حد سواء، تجسيدا لمبدأ التكامل المعرفي والمشارك الانساني.

الهوامش

- 1- Gaston Bachelard (1967), *La Formation de l'esprit scientifique*, Librairie philosophique, J, VRIN, 5 édition, Paris.
- 2- ابراهيم أبراش (2009)، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ص 28 (بتصرف).
- 3- أحمد ليسيكى (2011)، إدارة الإبداع المؤسسي في مجتمع المعرفة، مجلة دراسات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية -أكادير، العدد 14، ص 112.
- 4- عبد الرحمان ابن خلدون (1967)، كتاب المقدمة، الطبعة الثالثة، بيروت -لبنان، ص 769.
- 5- عبد الحليم محمود السيد (بدون سنة)، الإبداع، دار المعارف القاهرة، ص 15-20 (بتصرف).
- 6- نفس المرجع، ص 51.
- 7- مشيل فوكو (1987)، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، الدار البيضاء، ص 172.
- 8- محمد عابد الجابري (2009)، نقد العقل العربي (1)، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -لبنان، الطبعة العاشرة، آذار / مارس.
- 9- عبد القادر عرابي (2007)، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، دار الفكر -دمشق، الطبعة الأولى، آذار (مارس)، ص 10.
- 10- إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 61.
- 11- محمد علي محمد (1983)، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ص 18.

- 12- مارك نركو (2011)، *الابداع نظرياته وموضوعاه، البحث والتطور والممارسة*، ترجمة شفيق فلاح علاونة، مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والابداع وشركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الطبعة الأولى، ص 8.
- 13- عبد الحليم محمود السيد، مرجع سابق، ص ص 41-59 (بتصرف).
- 14- Pierre Bourdieu (1980), *Le Sens Pratique*, Les Editions de Minuit.
- 15- عبد الستار إبراهيم (2002)، *الابداع، قضاياها... وتطبيقاته*، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ص 24-27 (بتصرف).
- 16- أبو الحسن علي الماوردي (1955)، *أدب الدنيا والدين*، تحقيق وتعليق مصطفى السقا، القاهرة، ط 3، ص 58.
- 17- عبد القادر عراي (2008)، *المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية*، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، أدار (مارس) ص 175.
- 18- محمد وقيدي (1980)، *فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار*، بيروت، ص 69.
- 19- حسن أحجيج (2018)، *نظرية العالم الاجتماعي، قواعد الممارسة السوسولوجية عند بيير بورديو*، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط-أكادال، الطبعة الأولى، ص 67.
- 20- Alain Touraine (1965), *Sociologie de L'action*, Éditions du Seuil.
- 21- ألان تورين (2019)، *التفكير على نحو مغاير، علم الاجتماع ونهاية الاجتماعي*، ترجمة عبد المالك ورد، مطبعة شمس برينت - الرباط.
- 22- مصطفى محسن (2015)، *الخطاب السوسولوجي، شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى، ص 216.
- 23- كارل بوبر (2006)، *منطق البحث العلمي*، ترجمة محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، شباط (فبراير)، ص 75.
- 24- إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص 60.
- 25- مصطفى محسن، مرجع سابق، ص 217.
- 26- عبد الرحيم عمران (2002)، *العلوم الاجتماعية بالمغرب ومناهجها*، بين مرجعية "الضبط" ومرجعية "التغير" الاجتماعي، قراءة نفسية اجتماعية في الأسس والأهداف والآليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 100، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، تنسيق المختار الهراس، الطبعة الأولى، ص 51.
- 27- محمد عابد الجابري (2009)، *نقد العقل العربي (1)*، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة العاشرة، آذار / مارس.
- محمد عابد الجابري (1986)، *بنية العقل العربي*، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، حزيران / يونيو.
- 28- Raymond Boudon (1997) *La Logique du Sociale, Introduction à l'analyse sociologique*, Hachette Littérature.
- 29- مصطفى حجازي (2005)، *الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى.
- مصطفى حجازي (2005)، *التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة 5.

قائمة المراجع

■ باللغة العربية:

- إبراهيم أبراش (2009)، *المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى.

- حسن أحجيج (2018)، نظرية العالم الاجتماعي، قواعد الممارسة السوسولوجية عند بيير بورديو، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط-أكادال، الطبعة الأولى.
 - عبد الرحمان ابن خلدون (1967)، كتاب المقدمة، الطبعة الثالثة، بيروت - لبنان.
 - غاستون باشلار (1982)، تكوين العقل العلمي، مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط 2.
 - كارل بوبر (2006)، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، شباط (فبراير).
 - عبد الستار إبراهيم (2002)، الابداع، قضاياها... وتطبيقاته، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة.
 - ألان تورين (2019)، التفكير على نحو مغاير، علم الاجتماع ونهاية الاجتماعي، ترجمة عبد المالك ورد، مطبعة شمس برينت - الرباط.
 - محمد عابد الجابري (2009)، نقد العقل العربي (1)، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة العاشرة، آذار / مارس.
 - محمد عابد الجابري (1986)، بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، حزيران / يونيو.
 - مصطفى حجازي (2005)، الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية / اجتماعية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة الأولى.
 - مصطفى حجازي (2005)، التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة 5.
 - محمود عبد الحليم السيد (بدون سنة)، الإبداع، دار المعارف القاهرة.
 - عبد الرحيم عمران (2002)، العلوم الاجتماعية بالمغرب ومناهجها، بين مرجعية "الضبط" ومرجعية "التغير" الاجتماعي، قراءة نفسية اجتماعية في الأسس والأهداف والآليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 100، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، تنسيق المختار الهراس، الطبعة الأولى.
 - عبد القادر عرابي (2008)، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، آذار (مارس).
 - عبد القادر عرابي (2007)، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، آذار (مارس).
 - ميشيل فوكو (1987)، حضريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، الدار البيضاء.
 - أحمد ليسيكبي (2011)، إدارة الإبداع المؤسسي في مجتمع المعرفة، مجلة دراسات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - أكادير، العدد 14.
 - علي أبو الحسن الماوردي (1955)، أدب الدنيا والدين، تحقيق وتعليق مصطفى السقا، القاهرة، ط 3.
 - مصطفى محسن (2015)، الخطاب السوسولوجي، شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى.
 - محمد علي محمد (1983)، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت.
 - مارك نركو (2011)، الابداع نظرياته وموضوعاته، البحث والتطور والممارسة، ترجمة شفيق فلاح علاونة، مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع وشركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الطبعة الأولى.
 - محمد وقيدي (1980)، فلسفة المعرفة عند غاستون باشلار، بيروت.
- باللغة الأجنبية
- Gaston Bachelard (1967), *La Formation de l'esprit scientifique*, Librairie philosophique, J, VRIN, 5 édition, Paris.

- Pierre Bourdieu (1980), *Le Sens Pratique*, Les Editions de Minuit.
- Raymond Boudon (1997) *La Logique du Sociale*, Introduction à l'analyse sociologique, Hachette Littérature.
- Michel Foucault (1969), *L'archéologie du savoir*, Editions Gallimard.
- Karl Popper (1934), *La logique de la découverte scientifique*, Editeur Julius Springer.
- Alain Touraine (1965), *Sociologie de L'action*, Éditions du Seuil.
- Alain Touraine (1973), *Production de la Société*, Éditions du Seuil.
- Alain Touraine (1984), *Le Retour de L'acteur*, Essai de Sociologie, Librairie Arthème, Fayard

معوقات البحث العلمي: في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) من وجهة نظر طلبة الدكتوراه دراسة ميدانية على جامعات الجزائر العاصمة

Obstacles scientific research in light of the Corona pandemic (Covid-19) from the point of view of PhD students

ط. د إيمان طلحي - جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر
ط. د - عصام شافي- جامعة دالي ابراهم -الجزائر 03، الجزائر

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على صعوبات البحث العلمي لدى طالب الدكتوراه الجزائري في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) ولإجراء هاته الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي بتطبيق استبيان تم توزيعه إلكترونيا على عينة قدرها 81 طالب دكتوراه جامعي، تم تحليله عن طريق برنامج الSPSS 19، بحيث توصلت النتائج إلى أن صعوبات البحث العلمي تمثلت في معوقات رسمية ومجتمعية، معوقات اقتصادية، معوقات اجتماعية، معوقات إدارية وأخيرا معوقات أكاديمية، كما أسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي حسب متغير الجنس (ذكور-إناث)، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي حسب متغير التخصص الدراسي (علوم إنسانية واجتماعية، علوم تكنولوجية) فيما يخص المعوقات الأكاديمية والاقتصادية فقط. الكلمات المفتاحية: البحث العلمي؛ طلبة الدكتوراه؛ الصعوبات؛ جائحة كورونا (كوفيد-19).

Abstract :

The study aims to shed light on the difficulties of scientific research of the Algerian doctoral student in light of the Corona pandemic (Covid-19), To conduct this study, the two researchers, using the descriptive approach, applied a questionnaire that was distributed electronically to a sample of 81 university doctoral students, which was analyzed by the SPSS-19 program, So that the results came to the conclusion that the difficulties of scientific research were represented in formal obstacles combined in the first place, followed by economic, then social, administrative, and final academic obstacles. The results also resulted in the absence of statistically significant differences between the sexes (males - females) in all obstacles, as for the differences between disciplines; differences were found Statistical significance between the social and human sciences and technological sciences at the level just of academic and economic obstacles.

Keywords: Scientific research; PhD students; Difficulties; Corona pandemic (Coved-19).

مقدمة:

من المسلم به أن جميع دول العالم تسعى جاهدة لإحداث نقلة نوعية في تحقيق التطور العلمي والمعرفة بجميع أبعادها، والتي تتطلب لتحقيقها مجموعة من العوامل وتعاونها، وخاصة رأس المال والتكنولوجيا الحديثة، إذ هو الأهم في مقدمة أولويات كل دولة القدرة على تطوير البحث العلمي ومواكبة تطلعاتها ومصالحها واهتماماتها، ومن المعروف أن البحث العلمي يفتح آفاقاً واسعة لاستكشاف الظواهر المختلفة في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال دراسة الظاهرة أو المشكلة وتحديدها والعوامل التي أدت إلى حدوثها ثم الكشف عن النتيجة أو الوصول لحل المشكلة، ثم تسعى إلى تعميم حلول للمشاكل المماثلة التي يواجهها الإنسان في بيئته التي يعيش فيها، وتطوير المعرفة البشرية بجميع أبعادها وجوانبها الطبيعية والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والإدارة والعلوم الاجتماعية وما إلى ذلك، بمعنى آخر، يعتمد تقدم البشرية وازدهارها على البحث العلمي ونتائجه.

1- مشكلة البحث:

يشكل الاهتمام بالبحث العلمي اتجاهها عاماً تأخذ به الدول المتقدمة على نطاق واسع، وتسعى الدول النامية إلى التوصل به لمجابهة مشكلاتها المختلفة وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وجاء الاهتمام المتزايد بالبحث جزءاً من هذا الاتجاه العام وتعبير عنه على أساس أن الإنسان هو مصدر القوة والتقدم في كل مجتمع، وأن التربية في التطبيق الأساسي لتحقيق القوة الذاتية لجميع أفراد المجتمع، وأن البحث العلمي هو وسيلة التربية لتحسين أساليبها والنهوض بمستقبلها ومواجهة المطالب المتعددة الملقة عليها (رحيم و كرو العزاوي، 2008، صفحة 21)، وان الذي لا اختلاف عليه هو أهمية البحوث والدراسات في عصر المنافسة وتحليل الكلفة والعائد للحلول السريعة والناجعة للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسرعة في عملية التطوير والابتكار من أجل المواكبة والبقاء، إلا أن المهم هو أن تكون هذه البحوث قائمة على الدقة العالية والموضوعية العلمية الرصينة والحصول على نتائجها بأقل كلفة واقصى سرعة ومردوده (عبد الحميد، 2007، صفحة 13)، لكن في ظل الأزمة التي يشهدها العالم والجزائر خاصة ألا وهي الانتشار السريع والرهيب لفيروس كورونا (كوفيد-19) الذي أصبح بدوره يشكل عائقاً وخطراً أمام الباحثين والطلاب في إتمام مشاريعهم البحثية وكذلك صعوبة الحصول على المعلومة، انطلاقاً من هذا نطرح التساؤل التالي: ما واقع الصعوبات التي تواجه طالب الدكتوراه في البحث العلمي في ظل انتشار الكوفيد-19؟

✓ التساؤلات الجزئية:

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعزى لمتغير التخصص العلمي؟

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعزى لمتغير الجنس؟

2- الفرضيات:**الفرضية العامة:**

- يواجه طالب الدكتوراه عدة صعوبات في البحث العلمي تعيق مساره خاصة في ظل انتشار الكوفيد-19.

الفرضيات الجزئية:

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعزى لمتغير التخصص العلمي.

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعزى لمتغير الجنس.

3- أهداف الدراسة:

- أهم المعوقات التي تواجه طالب الدكتوراه في مهمة البحث العلمي لإكمال مساره.
- معرفة الفروق في معوقات البحث العلمي لدى طلبة الدكتوراه الباحثين حسب متغيرات الجنس والتخصص.

4- أهمية الدراسة:

الكشف عن العوامل المعيقة للبحث العلمي كما يدركها طلبة الدكتوراه الباحثين، مما يفيد الجهات المختصة كمراكز البحوث وعمادات البحث العلمي بالجامعات الجزائرية، للوقوف على هذه العوائق ومحاولة تذليل العقبات التي تقف في وجه البحث العلمي لطالب الدكتوراه الجامعي، أيضا من جانب آخر إعداد استبيان معوقات البحث العلمي من وجهة نظر طلبة الدكتوراه أنفسهم مما يفيد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات للتعرف على معوقات البحث العلمي التي تواجههم، وبالتالي يصبحون أكثر وعيا بالصعوبات التي تواجه البحث العلمي، وأكثر قدرة على الأخذ بالأسباب، كما قد يفيد إعداد استبيان معوقات البحث العلمي الباحثين في إجراء دراسات مماثلة وقد تفيد نتائج هذه الدراسة وتوصياتها إلى خفض وعلاج هذه المعوقات.

5- مصطلحات البحث:

❖ البحث العلمي

- البحث لغة: جاء في معجم اللغة العربية بحث عن الشيء، طلبه وفتش عنه أو سأل عنه، فهو باحث وبحث وبحثة (معجم اللغة العربية، 1994، صفحة 37).

- العلم لغة: جاء في معجم المنجد في معنى العلم جمع علوم، إدراك حقيقة الشيء (المنجد في اللغة، 2008، صفحة 527).
- اصطلاحا: عرفها عبيدات وآخرون بأنها مجموعة من الجهود المنظمة التي يبذلها الإنسان، باستخدام المنهج العلمي وقواعد المنهج العلمي، لزيادة السيطرة على بيئته، واكتشاف ظواهرها، وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر (ذوقان عبيدات وآخرون، 2015، صفحة 40).

- إجرائيا: هو عملية منظمة تتسم بالدقة والموضوعية لجمع البيانات عن موضوع معين، وتحليل هذه البيانات عن موضوع معين، ومناقشتها وتفسيرها لغرض معين.

❖ كوفيد-19

- لغة: هو مرض سببه سلالة جديدة من الفيروسات التاجية المسماة بـ كورونا (Corona)، والتي هي مشتقة من اللغة اللاتينية، حيث "Co" هما أول حرفين من كلمة (Corona)، و"Vi" هما أول أحرف كلمة (Virus) (منظمة الصحة العالمية، 2020).
- اصطلاحا: هو فيروس حيواني المصدر، ينتقل للإنسان عند المخالطة اللصيقة لحيوانات المزرعة أو الحيوانات البرية المصابة بالفيروس، كما ينتقل عند التعامل للمسبي بين البشر، ورغم أن المصدر الحيواني هو المصدر الرئيسي الأكثر ترجيحاً لهذه الفاشية، إلا أنه يجب إجراء المزيد من الاستقراءات لتحديد المصدر الدقيق للفيروس وطريقة سريان (منظمة الصحة العالمية، 2020).

- إجرائيا: هو وباء عالمي له العديد من التأثيرات والانعكاسات الصحية والنفسية.

❖ الصعوبات

- اصطلاحا: هي عدم السيطرة على الأشياء والتحكم من خلال عدم القدرة على التخطيط أو القيام بشيء ما، مما يترك أثراً لها هو على وشك القيام به (البستاني عبد الله، 1996).

- إجرائيا: هي مختلف العقبات والعراقيل التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في تطبيق المرافقة البيداغوجية.

❖ طالب الدكتوراه: هو الذي يتلقى دروس ومحاضرات والتدريب على كيفية الحصول على المعلومات في مؤسسة

التعليم العالي للحصول على شهادة جامعية.

6- الدراسات السابقة:

دراسة بيداء هاشم وبراء محمد تحت عنوان "معوقات البحث العلمي في بعض مراكز البحص العلمي التابعة لجامعة بغداد نموذجا" استهدفت الدراسة التعرف على معوقات البحث العلمي في بعض مراكز البحث العلمي التابعة لجامعة بغداد وأي المعوقات الأكثر تأثيرا في البحث العلمي، التعرف على الفروق في معوقات البحث العلمي وفقا لمتغير الجنس و متغير الدرجة العلمية و متغير التخصص، تكونت العينة من (109) من الباحثين بواقع (61) إناث و(48) ذكور وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن هناك معوقات علمية وإدارية وذاتية واجتماعية، وكان المعوق الأول علمي والثاني ذاتي ومن ثم يأتي الإداري وأخيرا الاجتماعي، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معوقات البحث العلمي وفق المتغيرات المطروحة (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص).

دراسة وليد حمد الدروبي تحت عنوان معوقات البحث العلمي في نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر الباحثين والمهتمين بهذا المجال في الجامعات الأردنية هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على معوقات البحث العلمي في مجال نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر المهتمين بهذا المجال في الجامعات الأردنية، جمعت البيانات عن طريق استبيان وزعت على عينة الدراسة ومن ثم حلل بواسطة (SPSS) وANOVA test one وتظهر الدراسة أن هناك عوائق عديدة يجب التغلب عليها لتحسين أداء البحث العلمي في هذا المجال، ومن هذه المعوقات ما هي معوقات مادية، ومعوقات قانونية، ومعوقات علمية، ومعوقات إدارية ومعوقات استثمارية، وتبين من السؤال المطروح على عينة البحث عدم الرضى عن مستوى البحث العلمي في نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، حيث تبين أن هناك ما نسبته (79.7%) غير راضين.

دراسة عون عوض محيسن تحت عنوان المعوقات الشخصية وغير الشخصية للبحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية بغزة، هدفت الدراسة التعرف إلى المعوقات الشخصية وغير الشخصية للبحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية بغزة، أجريت الدراسة على عينة تكونت من (164) عضو من أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبيان معوقات البحث العلمي الشخصية وغير الشخصية، وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس وكانت نسبة المعوقات غير الشخصية ممثلة في المعوقات المالية (73.7%) والإدارية (72.6%) تليها المعوقات الشخصية ممثلة في المعوقات الاجتماعية (71.3%) والنفسية (70.2%) والمعرفية (65.2%)، كما أظهرت نتائج الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معوقات البحث العلمي تعزى الجنس، عضو هيئة التدريس أو للرتبة العلمية (أستاذ دكتور-أستاذ مشارك-أستاذ مساعد) أو الكلية (العلوم التربوية-الأدب) كما لم تجد الدراسة فروقا في معوقات البحث العلمي الشخصية تعزى للجامعة التي يعمل فيها (الأقصى-الإسلامية-الأزهر)، في حين ظهرت الفروق في المعوقات غير الشخصية والمتمثلة في المعوقات المالية لصالح جامعة الأقصى، والمعوقات الإدارية لصالح جامعة الأقصى والأزهر.

دراسة منتهى عبد الزهرة محسن تحت عنوان الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين هدف البحث تلخص في التعرف على الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التكريبيين، وكذلك التعرف على الفروق في نظرتهم بواقع الصعوبات التي تواجه البحث العلمي وفقا للتخصصات التي يعملون بها، حيث تحدد البحث بالتدريسيين الذين كان عندهم (225) تدريسي وتدرسية، وهو ما نسبته (3.87%) إلى مجمع البحث، وقامت الباحثة ببناء أداة خاصة بالبحث من خلال الاطلاع على البيات والدراسات السابقة،

حيث تم إجراء الصدق والثبات على الأداة، وتوصلت الباحثة إلى أن هناك صعوبات ومعوقات تؤثر بشكل كبير على حركة البحث العلمي لدى التدريسيين، وأن أفراد العينة في الكلية التنسيقية والعلمية ينظرون نظرة واحدة ومتساوية إلى الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد.

4- التعقيب على الدراسات:

كل الدراسات مفادها كان إظهار المعوقات والصعوبات في البحث العلمي حيث استخدمت فيها أداة الاستبانة لجمع المعلومات عن طريق تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، كما أن الدراسات اعتمدت في تحليلها الإحصائي عن طرق حساب الفروق وفق التخصص والجنس وتشاركت كل الدراسات على وجود عدة معوقات منها ماهي معوقات علمية وإدارية وذاتية شخصية واجتماعية، معوقات مادية، ومعوقات قانونية، ومعوقات استثمارية.

7- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-7- منهج الدراسة:

يعتبر اختيار منهج الدراسة خطوة مميزة في عملية البحث العلمي، فهو يحدد طرق جمع البيانات حول البحث المدروس، لذا فإن منهج الدراسة له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وباشكالية البحث، حيث طبيعة الموضوع هي التي تحدد اختيار المنهج المتبع، وانطلاقاً من موضوع دراستنا اعتمدنا المنهج الوصفي في صورته التحليلية والذي يعرف بأنه المنهج الذي يختص بوصف الأشياء المادية أو المعنوية وأي شيء له آثار ظاهرة على طبيعتها.

2-7- الدراسة الاستطلاعية:

بعد أن تم تطبيق الدراسة الأساسية على عينة الاستطلاعية المحددة ب 50، وإجراء المعاملات الإحصائية واستخلاص ملاحظات البحث الأولية، قام الباحثان بعد ذلك بوضع خطة بحثية استناداً إلى المراجع العلمية والدراسات السابقة في المجال وعرضها على السادة الخبراء لفحص فحواها، وقد تم الإجماع بالموافقة على محتوياتها مع بعض التغييرات التي تم تطبيقها.

3-7- مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث: مجتمع البحث شمل كل طلبة الدكتوراه في جميع الاختصاصات بجامعة العاصمة.
عينة الدراسة: قدرت العينة ب(81) طالب دكتوراه في جامعات الجزائر العاصمة اختيرت بطريقة عشوائية، وهي تعتبر نسبة ممثلة تمثيلاً صادقاً لمجتمع الدراسة.

4-7- حدود الدراسة:

— الحدود البشرية: كل طالب جامعي في مرحلة دكتوراه.

— الحدود الزمانية: 20-11-2020 إلى 20-12-2020.

— الحدود المكانية: جامعات الجزائر.

5-7- الخصائص السيكومترية للاستبانة:

صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة المصممة في صورتها الأولية على أساتذة في اختصاص علم النفس والإرشاد النفسي بجامعة الجزائر، من أجل الضبط المنهجي، ولإبداء الرأي في مدى صلاحية فقراتها من حذف أو إضافة أو تعديل للعبارة، وبناءً على آراء سيادتهم تم إعداد الاستبانة لتكون في صورتها النهائية حيث تضمنت على 06 محاور.

الصدق الذاتي: جاء ذلك بعد حساب معامل الجذر التربيعي لثبات الاستبانة، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.929)، ومنه فإن قيمة الصدق الذاتي حددت ب(0.96)، وهي قيمة مرتفعة تدل على الصدق العالي للاستبانة.

الثبات: يصنف الاختبار على أنه ثابت إذا كانت نتائجه هي نفسها عند إعادة تطبيقه من جديد على الأفراد أنفسهم وفي الشروط والظروف نفسها، حيث تصاغ نتيجته بالعلاقة بين الدرجات المحصلة قبلًا وبعديًا (محمد وحامد، 2011).

وفي الدراسة الحالية تم الاقتصار على طريقتين من أجل حسابه هما معامل الثبات ألفا كرو نباخ وطريقة التجزئة النصفية كالتالي:

جدول رقم (01) يمثل قيمة الثبات للاستبانة ومحاورها

| المحاور | عدد الفقرات | التجزئة النصفية | قيمة الثبات بألفا كرو نباخ |
|-----------------------------|-------------|-----------------|----------------------------|
| التعريف الشخصي | 09 | 0.225 | 0.492 |
| المعوقات الأكاديمية | 11 | 0.805 | 0.819 |
| المعوقات الاقتصادية | 10 | 0,634 | 0.839 |
| المعوقات الإدارية | 11 | 0.908 | 0.935 |
| المعوقات الرسمية والمجتمعية | 11 | 0.860 | 0.906 |
| المعوقات الاجتماعية | 06 | 0.778 | 0.798 |
| الاستبانة ككل | 58 | 0.639 | 0.929 |

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن قيمة الثبات لاستبانة ومحاورها

6-7 أدوات جمع البيانات:

استخدم استبيان وزع إلكتروني يحتوي على محاور يتضمن كل محور على نوع من الصعوبات.

7-7 أساليب التحليل الإحصائي:

— برنامج EXCEL 2016.

— برنامج SPSS 19.

8- مناقشة وتحليل النتائج:

جول رقم (02): يمثل توزيع العينة حسب الجنس.

| الجنس | العدد | % النسبة المئوية |
|---------|-------|------------------|
| ذكر | 43 | 53.08 |
| أنثى | 38 | 46.91 |
| المجموع | 81 | 100 |

من خلال الجدول (02) الذي يبين التوزيع الإحصائي الخاص بمجموعة أفراد العينة حسب الجنس نلاحظ أنه يوجد

تقارب في نسبة الإناث والذكور حيث قدرت بـ (46.91%) للإناث و(53,08%) للذكور.

جدول (03) يوضح مستوى الصعوبات.

| الصعوبات | المتغير المستوى |
|------------|--------------------|
| منخفضة جدا | (1.8 — 1) |
| منخفضة | (2.6 — 1.8) |
| متوسطة | (3.4 — 2.6) |
| مرتفعة | (4.2 — 3.4) |
| مرتفعة جدا | (5 — 4.2) |

من الجدول (03) أعلاه يتضح تفسير القيم وما يقابلها في مستوى الصعوبات

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

جدول (4) يوضح توزيع إجابات العينة على محور المعوقات الأكاديمية حسب متغير الجنس.

| الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة اختبار (T) | القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------|-------|--------------------|----------------------|--------------------|--------------------|----------------------|
| ذكر | 43 | 3.8562 | 0.71533 | 0.300 | 1.666 | غير دال |
| أنثى | 38 | 3.8110 | 0.63315 | | | |

يشير الجدول رقم (4) إلى أن قيمة (T) المحسوبة (0.300) أقل من القيمة المجدولة (1.666) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يخص متغير المعوقات الأكاديمية.

جدول (5) يوضح توزيع إجابات لعينة على الأسئلة الخاصة بالمعوقات الاقتصادية حسب متغير الجنس.

| الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة اختبار (T) | القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------|-------|--------------------|----------------------|--------------------|--------------------|----------------------|
| ذكر | 43 | 4.1651 | 0.79099 | 0.044 | 1.666 | غير دال |
| أنثى | 38 | 4.1579 | 0.67569 | | | |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) يتبين لنا أن قيمة (T) المحسوبة (0.044) أقل من القيمة المجدولة (1.666) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يخص متغير المعوقات الاقتصادية.

جدول (6) يوضح توزيع إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الإدارية حسب متغير الجنس.

| الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة اختبار (T) | القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------|-------|--------------------|----------------------|--------------------|--------------------|----------------------|
| ذكر | 43 | 3.7590 | 0.68689 | 1.463 | 1.666 | غير دال |
| أنثى | 38 | 3.9952 | 0.76673 | | | |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) يتبين لنا أن قيمة (T) المحسوبة (1.463) أقل من القيمة المجدولة (1.666) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يخص متغير المعوقات الإدارية.

جدول (7) يوضح توزيع إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الرسمية والاجتماعية حسب متغير الجنس.

| الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة اختبار (T) | القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------|-------|--------------------|----------------------|--------------------|--------------------|----------------------|
| ذكر | 43 | 4.0719 | 0.75347 | 1.498 | 1.666 | غير دال |
| أنثى | 38 | 4.2990 | 0.58836 | | | |

من خلال نتائج الموضحة في الجدول رقم (7) يتبين لنا أن قيمة (T) المحسوبة (1.498) أقل من القيمة المجدولة (1.666) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر طلبة الدكتوراه (الذكور والإناث) فيما يخص المعوقات الرسمية والاجتماعية.

جدول رقم (8) يوضح توزيع إجابات العينة على محور المعوقات الاجتماعية حسب متغير الجنس

| الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (T) اختبار | القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------|-------|-----------------|-------------------|-----------------|-----------------|-------------------|
| ذكر | 43 | 3.9496 | 0.75552 | 1.031 | 1.666 | غير دال |
| أنثى | 38 | 4,1140 | 0.66903 | | | |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (8) يتبين لنا أن قيمة (T) المحسوبة (1.031) أقل من القيمة المجدولة (1.66) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر طلبة الدكتوراه حسب متغير الجنس (الذكور والإناث) فيما يخص المعوقات الاجتماعية.

● مناقشة الفرضية الأولى: هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث

العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعزى لمتغير الجنس (ذكور-إناث).

تنطلق الفرضية الجزئية الأولى من اعتقاد ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعزى لمتغير الجنس (ذكور-إناث)، فانطلاقاً من مختلف القراءات للدراسات السابقة والتراث النظري الفكري، والنتائج المتحصل عليها بطرائق إحصائية علمية في الجداول المشار إليها أعلاه (4)،(5)،(6)،(7)،(8) التي تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعزى لمتغير الجنس، بمعنى أن كلا الجنسين من الباحثين يواجهون نفس الصعوبات أثناء القيام ببحوثهم العلمية، وهذا ما أكدته دراسة بيداء هاشم وبراء محمد تحت عنوان "معوقات البحث العلمي في بعض مراكز البحث العلمي التابعة لجامعة بغداد نموذجاً" والتي أسفرت نتائجها على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معوقات البحث العلمي وفق المتغيرات المطروحة (الجنس، الدرجة العلمية)، وفي نفس السياق أكدت دراسة عون عوض محسن تحت عنوان المعوقات الشخصية وغير الشخصية للبحث العلمي كما يدركها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية بغزة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معوقات البحث العلمي لجنس عضو هيئة التدريس أو لرتبته العلمية.

عرض ومناقشة الفرضية الثانية: <

جدول رقم (9) يوضح توزيع إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الأكاديمية حسب متغير التخصص الدراسي.

| التخصص | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (T) اختبار | القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------------------|-------|-----------------|-------------------|-----------------|-----------------|-------------------|
| اجتماعية وإنسانية | 64 | 3.9176 | 0.65490 | 2.189 | 1.666 | دال |
| علوم تكنولوجية | 17 | 3.5241 | 0.67381 | | | |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) يتبين لنا أن قيمة (T) المحسوبة (2.189) أكبر من القيمة المجدولة (1.66) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر طلبة الدكتوراه حسب متغير التخصص الدراسي فيما يخص المعوقات الأكاديمية.

جدول رقم (10) يوضح توزيع إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الاقتصادية حسب متغير التخصص الدراسي.

| التخصص | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة اختبار (T) | القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------------------|-------|-----------------|-------------------|-----------------|-----------------|-------------------|
| اجتماعية وإنسانية | 64 | 4.2328 | 0.70307 | 1.710 | 1.666 | دال |
| علوم تكنولوجية | 17 | 3.8941 | 0.80968 | | | |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (10) يتبين لنا أن قيمة (T) المحسوبة (1.710) أكبر من القيمة المجدولة (1.66) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه نستنتج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر طلبة الدكتوراه حسب متغير التخصص الدراسي فيما يخص المعوقات الأكاديمية.

جدول رقم (11) يوضح توزيع إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الإدارية حسب متغير التخصص الدراسي.

| التخصص | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة اختبار (T) | القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------------------|-------|-----------------|-------------------|-----------------|-----------------|-------------------|
| اجتماعية وإنسانية | 64 | 3.8906 | 0,70941 | 0.495 | 1.666 | غير دال |
| علوم تكنولوجية | 17 | 3.7914 | 0.82370 | | | |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (11) يتبين لنا أن قيمة (T) المحسوبة (0.495) أقل من القيمة المجدولة (1.66) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر طلبة الدكتوراه حسب متغير التخصص الدراسي فيما يخص المعوقات الأكاديمية.

جدول رقم (12) يوضح توزيع إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الرسمية والمجتمعية حسب متغير التخصص الدراسي.

| التخصص | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة اختبار (T) | القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------------------|-------|-----------------|-------------------|-----------------|-----------------|-------------------|
| اجتماعية وإنسانية | 64 | 4.2188 | 0.62686 | 1.026 | 1.666 | غير دال |
| علوم تكنولوجية | 17 | 4.0267 | 0.88184 | | | |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (12) يتبين لنا أن قيمة (T) المحسوبة (1.026) أقل من القيمة المجدولة (1.66) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر طلبة الدكتوراه حسب متغير التخصص الدراسي فيما يخص المعوقات الرسمية والمجتمعية.

جدول رقم (13) يوضح توزيع إجابات أفراد العينة على محور المعوقات الاجتماعية حسب متغير التخصص.

| التخصص | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة اختبار T(| القيمة الجدولية | الدلالة الإحصائية |
|-------------------|-------|-----------------|-------------------|----------------|-----------------|-------------------|
| اجتماعية وإنسانية | 64 | 4.0443 | 0.69341 | 0.720 | 1.666 | غير دال |
| علوم تكنولوجية | 17 | 3.9608 | 0.881762 | | | |

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (13) يتبين لنا أن قيمة (T) المحسوبة (0.720) أقل من القيمة المجدولة (1.66) عند مستوى الدلالة (0.05) وعليه نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر طلبة الدكتوراه حسب متغير التخصص الدراسي فيما يخص المعوقات الاجتماعية.

● مناقشة الفرضية الثانية: هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعزى لمتغير التخصص الدراسي.

تنطلق الفرضية الجزئية الثانية من اعتقاد ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه نحو صعوبات البحث العلمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) تعزى لمتغير التخصص الدراسي، فانطلاقاً من مختلف القراءات للدراسات السابقة والتراث النظري الفكري، والنتائج المتحصل عليها بطرائق إحصائية علمية في الجداول المشار إليها أعلاه (9)، (10)، (11)، (12)، (13)، بحيث أشارت نتائج كل من الجدول (9) و(10) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه في كل من المعوقات الأكاديمية والاقتصادية في حين أشارت نتائج الجداول (11)، (12)، (13) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر طلبة الدكتوراه في المعوقات الأخرى مما يدل على أن معظم طلبة الدكتوراه وبالرغم من اختلاف تخصصاتهم فهم يعانون من نفس الصعوبات في القيام بمشاريعهم البحثية، وهذا ما أشارت له دراسة منتهى عبد الزهرة محسن تحت عنوان "الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين" بأن أفراد العينة في الكلية التنسيقية والعلمية ينظرون نظرة واحدة ومنتساوية إلى الصعوبات التي تواجه البحث العلمي.

◀ مناقشة الفرضية العامة:

جدول رقم (14): يمثل المتوسط الحسابي لمعوقات البحث العلمي والانحراف المعياري لها وترتيبها حسب الأكثر تأثيراً

| المحور | الجنس | العدد | النسبة % المئوية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدلالة | الترتيب |
|-----------------|---------|-------|------------------|-----------------|-------------------|---------|---------|
| معوقات أكاديمية | ذكر | 43 | 53.08 | 3.8562 | 0.71533 | مرتفعة | 5 |
| | أنثى | 38 | 46.91 | 3.8110 | 0.63315 | | |
| | المجموع | 81 | 100 | 3.8350 | 0.67422 | | |
| معوقات اقتصادية | ذكر | 43 | 53.08 | 4.1651 | 0.79099 | مرتفعة | 2 |
| | أنثى | 38 | 46.91 | 4.1579 | 0.67569 | | |
| | المجموع | 81 | 100 | 4.1617 | 0.73460 | | |
| معوقات إدارية | ذكر | 43 | 53.08 | 3.7590 | 0.68689 | مرتفعة | 4 |
| | أنثى | 38 | 46.91 | 3.9952 | 0.76673 | | |
| | المجموع | 81 | 100 | 3.8698 | 0.73052 | | |

| | | | | | | | |
|---|--------|---------|--------|-------|----|---------|--------------|
| 1 | مرتفعة | 0.75347 | 4.0719 | 53.08 | 43 | ذكر | معوقات رسمية |
| | | 0.58836 | 4.2990 | 46.91 | 38 | أنثى | مجتمعية |
| | | 0.68642 | 4.1785 | 100 | 81 | المجموع | |
| 3 | مرتفعة | 0.75552 | 3.9496 | 53.08 | 43 | ذكر | معوقات رسمية |
| | | 0.66903 | 4,1140 | 46.91 | 38 | أنثى | مجتمعية |
| | | 0.71660 | 4.0267 | 100 | 81 | المجموع | |

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول (14) أعلاه إلى نوع المعوقات التي تعترض طلبة الدكتوراه خلال مسيرتهم البحثية بحيث جاءت المعوقات الرسمية في الدرجة الأولى في حين جاءت المعوقات الاقتصادية في المرتبة الثانية أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب المعوقات الاجتماعية، التي تليها المعوقات الإدارية حيث جاءت رابعة وفي الأخير المعوقات الأكاديمية، وهذا ما بينته دراسة وليد حمد الدروبي تحت عنوان معوقات البحث العلمي في نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر الباحثين والمهتمين بهذا المجال في الجامعات الأردنية حيث بينت الدراسة أن هناك عوائق عديدة يجب التغلب عليها لتحسين أداء البحث العلمي في هذا المجال، ومن هذه المعوقات ما هي معوقات مادية، ومعوقات قانونية، ومعوقات علمية، ومعوقات إدارية ومعوقات استثمارية، أما دراسة عون عوض محسن تحت عنوان المعوقات الشخصية وغير الشخصية للبحث العلمي كما يدرکہا أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية بغزة فبينت أن المعوقات تمثلت في المعوقات المالية والإدارية تليها المعوقات الشخصية ممثلة في المعوقات الاجتماعية والنفسية والمعرفية.

خاتمة:

أظهرت الدراسة أن هناك عوائق عديدة يجب التغلب عليها لتحسين جودة البحث العلمي والرفع من مستواه في بلادنا، فبرغم من اختلاف أجناس الباحثين وتخصصاتهم العلمية إلا أنهم يعانون تقريبا من نفس الصعوبات في ظل هاته الجائحة وهي معوقات رسمية ومجتمعية، معوقات اقتصادية، معوقات اجتماعية، معوقات إدارية وأخيرا معوقات أكاديمية. وأظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المعوقات بين الذكور والإناث، أما فيما يخص التخصص فقد أسفرت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر الطلبة فيما يخص المعوقات الاقتصادية والاجتماعية فقط، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في باقي المعوقات. إن المعوقات والصعوبات التي عرضت في هذه الورقة تقف عائقا أمام تقدم الجامعات العربية وطلبتها وباحثيها، ولعل المعايير والمؤشرات المعتمدة في ترتيب الجامعات عبر العالم تبوؤ الإنتاج البحثي ومخرجاته، وتأثيره درجة عالية، فلا عجب إذن إن تخلفت جامعاتنا في هذه التصنيفات التي تصدرها أكثر من جهة، وفي نظرنا لا يمكن تجاوز هذا العائق إلا بإعادة تبوؤ البحث العلمي قيادة وقيادة التحولات التي تشهدها المنطقة العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وقد يختلف التشخيص إلى نظام تعليمي لآخر، إلا أن مدخل الإصلاح والتطوير يبقى رهينا بالإرادة السياسية التي تستطع وضع السياسات، وصنع قرارات التطوير والتغيير، وتوفير مقتضيات التنفيذ والتقويم في الأنظمة.

التوصيات:

يوصي الباحثان الاهتمام بالجوانب المادية للبحث العلمي وتطوير الإبداع عند الباحثين من خلال إيجاد بنية تحتية أكاديمية وتخصيص الأموال في الميزانية الرسمية للبحث العلمي، مع إيجاد مكافأة مادية ومعنوية للباحثين، مما يوفر لهم استقرارا ماديا يؤدي إلى الإبداع والتقدم في البحث في مجالاتهم أكثر، كذلك الاهتمام بتسويق تلك الأبحاث داخليا وخارجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار تكافؤ الفرص بين الجامعات.

كما يوصي الباحثان بالاهتمام في سن قوانين فعالة تحمي حقوق وأعمال الباحثين، بالإضافة إلى توفير أحدث الوسائل في مختبرات البحث ليتمكن الباحثون من مواكبة التطور في هذا المجال المهم.

كما يوصي الباحثان الجهات الخاصة بخلق آليات حديثة للتعامل مع مثل هاته الأزمات مستقبلاً وذلك لتجاوز الصعوبات وتسهيل مأمورية الباحثين.

وتبقى هاته الدراسة ونتائجها خطوة نتمنى أخذها بعين الاعتبار كوسيلة لتسهيل فهم أهم المعوقات في البحث العلمي للخوض في القضاء عليها لتحسين البحث العلمي في بلداننا.

المراجع:

- 1- أحمد الخطيب محمد ، وأحمد الخطيب حامد (2011)، *الإختبارات والمقاييس النفسية (المجلد 1)*، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع.
- 2- البستاني عبد الله (1996)، *البستان ط1*. بيروت: مكتبة لبنان.
- 3- ذوقان عبيدات وآخرون (2015)، *البحث العلمي مفهومه أدواته وأساليبه*، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- 4- عبد المجيد البلداوي عبد الحميد (2007)، *أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي*، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان.
- 5- معجم اللغة العربية (1994)، *المعجم الوجيز، بدونط، وزارة التعليم والتعليم*، وزارة التعليم والتعليم.
- 6- المنجد في اللغة (2008)، *بيرو- لبنان، ط43*.
- 7- منظمة الصحة العالمية (2020, 04 24)، *أسئلة وأجوبة حول فيروس كورونا المستجد*. تم الاسترداد من منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط: <http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/questions-and-answers.html>
- 8- يونس رحيم ، و كرو العزاوي (2008)، *مقدمة في منهج البحث العلمي*، عمان، دار دجلة.

البحث العلمي: فن الجزائر بين الواقع والمأمول

د. بوعروج شعيب، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01 - الجزائر

ط د. بوعروج خولة، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 01 - الجزائر

ملخص:

إن المتمعن في واقع البحث العلمي في الجزائر يجد أنه يتخبط في الكثير من المشكلات والعقبات التي تحول دون فعاليته وتحقيق الأهداف المرجوة منه، على عكس ما يجري في الدول المتقدمة التي استفادت من هذا القطاع الرائد أيما استفادة، فالبحث العلمي عنصر مهم جدا في معادلة التقدم والازدهار في أي مجتمع، لاسيما إذا كانت الإمكانيات الضرورية متوفرة، ولهذا جاءت هذه الدراسة من أجل البحث في مدى فعالية البحث العلمي في الجزائر. الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الباحث، الجامعة، المعوقات.

Abstract :

Those who look into the reality of scientific research in Algeria will find that they are floundering in many problems and obstacles that prevent its effectiveness and the achievement of the desired goals, unlike what is happening in developed countries that have benefited from this pioneering sector to the extent that they benefit. Scientific research is a very important element in the equation. Progress and prosperity in any society, especially if the necessary resources are available. That is why this study came in order to investigate the effectiveness of scientific research in Algeria.

Key words: scientific research, researchers, university, obstacles.

مقدمة:

إن نظام التعليم العالي والبحث العلمي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وثقافته، وتحقيق طموحاته المعرفية، حيث يعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد، بل يعتبر ملازما للتعليم العالي ومركزا لربط الصلة بين المجتمع والمعرفة من خلال ربط نتائج الأبحاث باحتياجات المجتمع بغرض التنمية والتطور (كياري، 2015، ص 42)

والبحث العلمي سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة وحادثة هامة وتوضيح موقف أو ظاهرة راهنة، أو البحث عن حل راجح لمشكلة أكاديمية وسلوكية واجتماعية تهتم الفرد والمجتمع وهو سلوك إجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على نتائج مقصودة. (عيواج، عثمان، و بلبكاي، 2019، ص 317)

وقد أولت العديد من الدول الأهمية المطلوبة للبحث العلمي سواء بالنسبة للتخصصات العلمية أو تخصصات العلوم الإنسانية وقامت بإعطاء الأولوية لكل عنصر من عناصر البحث العلمي وهذا ما انعكس إيجابيا على نظامها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

فالبحث العلمي عملية تراكمية ومتنوعة تقوم على عدة أسس وركائز يجب توفيرها والحرص على ربطها بمختلف إشكاليات المجتمع بغية تحقيق الأهداف المسطرة.

ومن هنا تبرز أهمية البحث العلمي في كونه حجر الأساس لكل تطور منشود وفي كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية وغيرها حيث لا يمكن لأي دولة أن تنهض بمختلف قطاعاتها إلا إذا أعطت للبحث العلمي الأولوية اللازمة وهذا ما ينطبق على دول العلم الثالث وخاصة الجزائر من خلال الأوضاع السائدة بالنسبة للباحث والجامعة وسلطات القرار.

وهذا ما يقتضي دراسة واقع البحث العلمي في الجزائر بين الواقع والمأمول، وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية البحث العلمي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتبع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وسنقسم الدراسة إلى عنصرين.

1- واقع البحث العلمي في الجزائر

2- الطموح المأمول للبحث العلمي في الجزائر

1- واقع البحث العلمي في الجزائر:

لدراسة واقع البحث العلمي في الجزائر يجب التطرق إلى أخلاقيات البحث العلمي والمعوقات التي تعرقه.

1-1 أخلاقيات البحث العلمي:

تقتضي أخلاقيات البحث العلمي احترام ما يلي: (عون، ص 393)

أن يساهم البحث العلمي في التنمية البشرية والمعرفية وتحسين نوعية الحياة والرعاية الشاملة للحفاظ على كرامة الإنسان.

أن تفوق الفوائد المرجوة من البحث العلمي الأضرار المتوقع حدوثها للمجتمع منه.

أن تتفق وسائل البحث العلمي مع مبادئ الأخلاق وألا تكون الغاية النبيلة مبررة لوسيلة غير أخلاقية.

ألا تتعارض فرضية البحث ومخرجاته مع الإطار الأخلاقي ومبادئ حماية الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه

كما يجب احترام أخلاقيات البحث العلمي في مجالات التدريس والأبحاث العلمية والإشراف على الرسائل العلمية خاصة فيم

يتعلق بما يلي: (مصباح، 2017، ص 150، 149، 148)

-اعتزاز الأستاذ بمهنة التدريس

-إلمام الأستاذ بالمادة المعرفية لتخصصه

-تطبيق الأستاذ للمعايير العلمية على المادة التي يدرسها

-تطبيق الأستاذ للمعايير الجودة على المنتج العلمي

-يقدم للطلبة المقرر الدراسي بأهدافه

- يدير الحصة التعليمية بشكل جيد

- يستخدم وقت الحصة بما يحقق مصلحة الطالب
- يعلم الطلبة مهارات التفكير العلمي
- يتابع باستمرار المستجدات العلمية في تخصصه
- يمتنع عن ممارسة الدروس الخصوصية مهما كان الطرف
- يلتزم بحضور المحاضرات في وقتها
- يلتزم بعدم اسناد الحصة لأستاذ آخر إلا بإذن الإدارة
- يترفع عن كل ما يخل بواجباته كأستاذ جامعي
- يشجع الأستاذ كل ما من شأنه تعزيز البحث العلمي في الجامعة
- يلتزم الأستاذ بالمعايير المتعارف عليها في الحث العلمي
- يراعي الروح العلمية عند الالتزام بالشروط المنظمة للبحث العلمي
- يلتزم بالأمانة العلمية عند الاقتباس في البحوث العلمية
- يوجه بحثه لما يخدم مصلحة المجتمع
- يلتزم بذكر درجته العلمية بدقة في الأبحاث العلمية
- يتوخى الدقة في جمع بيانات البحوث العلمية
- يبتعد عن التحيز أثناء تفسير النتائج
- يتفادى اهانة الباحث أثناء المناقشات العلمية
- يتفادى ابتزاز الباحث أثناء تحكيم أبحاثه
- يتجنب المشاركة البعيدة عن تخصصه
- يحترم مواقف الزملاء في البحوث العلمية
- يلتزم بالسرية في كتابة التقارير العلمية
- يقدم الأستاذ النصيحة العلمية في عملية اختيار الموضوع
- يزود الطالب الباحث بالمعلومات الكافية عن كيفية اجراء البحث
- يتأكد من قدرة الباحث على القيام ببحثه تحت اشرافه
- ينمي قدرة الباحث على تحمل مسؤولياته للدفاع عنها

-يقيم بدقة البحوث التي أشرف عليها

-يساعد الطلبة من أجل التحكم في أدوات البحث

-يحترم اللوائح المنظمة لقواعد الرسائل العلمية

-يساعد الباحث علميا لتحقيق الاستفادة في اعداد البحث العلمي

-يشجع الباحث على ابراز شخصيته العلمية في البحث

-ينمي أخلاقيات البحث العلمي لدى الطالب الباحث

-يلتزم بمواعيد الإشراف على الرسائل الجامعية

-يسجل الملاحظات بدقة أثناء قراءة بحوث الطلبة

-يقيم نتائج بحوث الطلبة بموضوعية دون تحيز

وباتباع الباحث لهذه الأخلاقيات يتحسن مردوده البحثي فيساهم في رفع جودة البحوث العلمية النزيهة من جهة والبحوث الفعالة التي تساهم في وضع حلول للمشكلات الجديدة من جهة أخرى ، وهذا ما سينعكس إيجابيا على الجامعة الجزائرية بصفة عامة .

1-2 معوقات البحث العلمي:

للبحث العلمي معوقات كثيرة كضعف المخصصات وضعف اسهام القطاع الخاص في دعم البحث العلمي وعدم وجود إستراتيجية التسويق البحث العلمي وضعف التعاون والتنسيق بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية ومحدودية الخدمات الاستشارية والتعاقدات البحثية وضعف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وطول الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة في تنفيذ البحوث العلمية و كذا نظرة المجتمع للمؤسسات والهيئات البحثية وقلة الوعي بأهمية البحث العلمي الجيد، وجهود تعاونية محدودة بين الدول الإفريقية ، وهجرة كثيفة للعقول الإفريقية(أبورفاس ، 2018 ، ص 27، 26)

كما توجد معوقات نفسية ناشئة عن الشعور بعدم الرغبة نتيجة الجهل بإجراء البحوث لعدم وجود برنامج إرشادية في الجامعات وقد تؤثر الظروف العائلية والاقتصادية والعلاقات السائدة في الجامعة غير السوية المشحونة بالصراعات والتوترات وسوء العلاقات في المحيط الجامعي وانتشار ظاهرة المحسوبية على حساب الكفاءة والجدارة مما يسبب الإحباط لدى البعض وعدم الرغبة في إجراء البحث العلمي وكذا اهتمام الباحث بالبحث العلمي للترقية لا للبحث والمعرفة وعدم انتشار ثقافة العلم والمعرفة ، فهي ليست من أولوية الفرد الجزائري على سبيل المثال اختيار الباحث على أساس معايير مغايرة للكفاءة العلمية مثل المحسوبية والقرابة(عون ، ص 394)

وهذا إضافة إلى المعوقات العلمية والمتمثلة في الجهل بالتطورات الحديثة للبحث العلمي وعدم كفاءة التجهيزات العلمية الكافية بما يلي حاجة الباحثين وما يقتضيه البحث فضلا عن عدم وجود مراكز أو معاهد للبحوث العلمية أي مكان للقاء الباحثون والأساتذة والطلبة وإرشاد وتوفير متطلبات بحوثهم وغياب الاستراتيجيات والمنهجية العلمية المحددة التي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات وكذا وجود علاقات نمطية بين المراكز البحثية والباحثين ووجود خلل قائم من خلال عدم هيكلية مؤسسات البحث العلمي وبالتالي عدم استغلال الموارد البشرية والمالية لديها.(عون ، ص 396، 395)

هذا وتوجد العديد من المعوقات الإدارية و التمويلية، فالإدارية يعود بعضها إلى الجامعة وأنظمتها وإجراء ما الروتينية المعيقة للبحث العلمي، وكذا السياسة المتبعة لدى المراكز الإدارية رغم أن إجراء البحوث فيها والكشف عن إيجابياتها وسلباتها يعينها على التطور والازدهار كما توجد تشريعات معوقة ذات لوائح نمطية تعتمد على نظم إدارية ليس لها علاقة بمعايير الجودة والافتقار إلى الرؤية الواضحة في أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه البحث العلمي، أما المعوقات الإدارية فما من شك أن الاعتمادات المالية المخصصة في السنوات الأخيرة للبحوث العلمية أصبحت شحيحة مما كانت عليه لا سيما بعد الأزمة الاقتصادية التي وجه في ظلها الوزير الأول السابق عبد المالك سلال برنامج ترشيد النفقات المالية ولم تأخذ بعين الاعتبار أن البحث العلمي هو أساس تقدم الوطن. (عون، ص 395)

ومما لا شك فيه أنه توجد العديد من المعوقات التي تعيق تنشيط حركة البحث العلمي الجامعي في الجزائر ترتبط بنواحي عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي: (سي موسى، 2018، ص 76، 75)

- حيلولة البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عموما دون إنتاج المعرفة العلمية، والتي كثيرا ما ارتبطت المعرفة العلمية في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية.

- عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم لمسيرة البحث العلمي ل يتم التقيد بها إداريا وعلميا

- ضعف الإنفاق على البحث العلمي كما بينا سابقا، وهو ما يساهم في تقديرا في ضعف مستواه، وقلته، وعدم إسهامه في التنمية، فضلا عن هجرة العلماء إلى الدول المتقدمة، وهذه مشكلة، أطلق عليها الباحثين نزيف المخ البشري أو هجرة الكفاءات.

- ضعف العلاقة بين الجامعة وقطاعات التنمية الأخرى الصناعة، الفلاحة، ويظهر ذلك من خلال الانطباع الموجود في الجامعة بأن المؤسسات الصناعية وغيرها لا تثق كثيرا في الأبحاث الجامعية، بل وغير مقتنعة بفائدتها، في الوقت الذي يشعر فيه المسؤولون ورجال الأعمال في القطاع الصناعي وغيره بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج أو تحل مشكلات عملية

- ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمختبرات العلمية بالمقارنة إلى نظيراتها في الدول التي تشهد تقدما علميا.

- الأجواء العامة والخاصة للباحثين المقيدة لكل ما يقتضيه البحث والمعرفة والتفكير في الحقيقة من حرية أكاديمية ومسؤولية علمية ترتقب من الجامعة تجاه محيطها.

بالإضافة إلى ما يلي: (بولحواش، 2019، ص 448)

-نقص المراكز والمؤسسات البحثية الجادة التي يمكنها احتضان ورعاية الباحثين كما هو الحال في الدول المتقدمة مع ضعف موارد ومستلزمات البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحث.

-ضعف التعاون والتنسيق البحثي مع الجامعات الأجنبية وحتى بين الجامعات في البلد الواحد بل وبين الباحثين في نفس الجامعة وكذا عدم توفر المناخ العلمي الملائم والمشجع على البحث والابتكار.

-انقال أعضاء الهيئة التدريسية بالأعباء التعليمية وكذا قصور في تأهيل الكوادر البحثية مما يضعف همم الأساتذة الباحثين ويثبط من عزيمتهم للاهتمام بالبحث العلمي والخوض في غماره.

-قصور في التربية منذ الصغر على أساليب البحث العلمية وتباع مناهج تعليمية متقدمة تعتمد على التلقين والحفظ والحشو.

من خلال هذه المعوقات يمكن معرفة بعض أسباب تخلف البحث العلمي في الجزائر، فالباحث الذي يمارس وظيفته مثقلا بكل تلك الأعباء لا يمكنه النجاح في أداء مهامه البحثية على الإطلاق، ولكن في نفس الوقت وفي بعض الأحيان نجد أن الباحث في حد ذاته من يتسبب في خلق المعوقات وفشل البحث العلمي ولذلك كان من ضروري الاهتمام بكل عنصر من عناصر العملية البحثية وخلق توازن يرفع من جودة البحث العلمي وقيمه.

2- الطموح المأمول للبحث العلمي في الجزائر:

لبيان الطموح المأمول للبحث العلمي في الجزائر وجب علينا معرفة أهداف هذا البحث وسبل تطويره، وعلى هذا الأساس سنتناول أهداف البحث العلمي، وسبل تطوير البحث العلمي.

1-2 أهداف البحث العلمي:

تختلف وتنوع أهداف البحث العلمي باختلاف مجالاته، لكن هناك مجموعة من الأهداف العامة التي تبلورت من خلال مختلف الآراء والتوجهات الفكرية كتطوير الاستعدادات العلمية والتدريب على الطرق والتقنيات البحثية وبناء نماذج جيدة، بالإضافة إلى توسيع مجال المعارف وتطوير الكفاءات ونقل المعارف العلمية والعملية (بوزيدي وبورغدة، 2018، ص 378)

وللبحث أهداف وصفية وتنبؤية وتفسيرية وتقييمية وتنفيذية وتثبينية، فبالنسبة للوصفية فتتمثل في اكتشاف حقائق معينة أو وصف واقع معين حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات التي يستطيع من خلالها تفسير بعض الظواهر وصياغته بعض الفرضيات، مثل هذه الأبحاث العلمية تهدف إلى وصف الظاهرة فتقوم بجمع معلومات كثيرة بحيث تستطيع وصف الظاهرة بدقة من واقع تلك الإحصائيات التي يجب أن تعكس الواقع الفعلي، أما التنبؤية فيركز على وضع تصورات واحتمالات عن ما يمكن أن يحدث في المستقبل لبعض الظواهر من حيث التطورات الممكنة، وكذلك يركز على أوضاع بعض الظواهر إذا ما ظهرت في ظروف مختلفة. (عون، ص 391، 392)

هذا ويكمن الهدف التفسيري في تقديم شرح لظاهرة معينة على توضيح كيف ولماذا تحدث هذه الظاهرة؟ حيث لا يتوقف عند الإجابة على سؤال كيف تحدث الظاهرة؟ وإنما يسعى إلى معرفة لماذا تحدث الظاهرة وينقسم التفسير في مثل هذه الأبحاث إلى أبحاث تفسيرية بحة تسعى إلى تطوير المعرفة في موضوع البحث على عكس الإجابات التنبؤية تتوقف عند مجرد عرض النتائج دون تعليق، بينما الأبحاث التي تهدف إلى التفسير تقوم بعرض النتائج والتعليق عليها لتوضيح كل جوانبها، أما الهدف التقييمي فيهدف إلى تقييم الظاهرة، وإلى أي مدى تم تحقيق نتائجها مثلا وكذا التعرف على النتائج الغير مقصودة سواء كانت مرغوبة أو غير مرغوبة، كما يوجد كذلك الهدف التنفيذي فكثيرا من البحوث العلمية لا تستطيع الجزم بقبول فرضية معينة، ولكن ذلك قد يكون ممكنا لو سعت إلى دحض ورفض فرضية أخرى، وأخيرا يوجد هدف التثبیت فبعض الأبحاث العلمية تهدف إلى التثبیت على أن الباحث يقوم بإجراء دراسة لتثبیت من حقيقة أو يحلل العلاقات بين المتغيرات ويوضح الأسباب ويعمل على زيادة معرفتها بالنسبة للعالم الذي نعيش فيه، وكثيرا ما تتم البحوث التي تؤكد نتائج بحوث سبقتها وذلك في ظل اختلافات العينة والبيئة مما يقوي الفرضية السابقة ويزيدها صلابة. (عون، ص 392)

وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار في بداية كل عملية بحثية الهدف منها وكيفية الوصول إليه وهذه مسؤولية الباحث وخلية البحث والمخبر والجامعة بصفة عامة فلا بد من وضوح الرؤيا ووضع خطة مناسبة حتى يحقق البحث الهدف المنشود

2-2 سبل تطوير البحث العلمي:

يمكن دعم البحث العلمي من خلال الآتي: (أبورفاس، 2018، ص 27)

- زيادة المخصصات المالية للإنفاق على البحث العلمي
 - تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في دعم البحث العلمي
 - تسويق نتائج البحث العلمي
 - تركيز كاف على الأولويات والاستراتيجيات البحثية، وتوجيه البحوث نحو معالجة مشكلات المجتمعات
 - زيادة الوعي بأهمية البحث العلمي الجيد، وبناء بيئة داعمة للبحث العلمي
 - وتطوير البنية الاجتماعية والبشرية والتشريعات الخاصة بالبحث العلمي
 - تشبيك كاف بين الباحثين، مع تقوية الصلات مع الكفايات العلمية المهاجرة
 - زيادة جهود التعاون بين الدول العربية والأجنبية
 - تشجيع أسلوب التعاقدات والخدمات الاستشارية
 - تعزيز قبول المنح والتبرعات والهبات والوصايا والأوقاف لخدمة البحث العلمي
 - تفعيل مفهوم الجامعة المنتجة في الجامعات العربية
- كما يتضح مما سبق بكل جلاء أن البحث العلمي في الجامعات العربية محدود الأهداف والغايات، ولذلك لا ينظر إليه بالكثير من الجدية والتقدير لأنه محدود الفائدة، ولا يمس موضوعات حيوية، ولا يساعد في حل المشكلات القائمة على الساحة العربية في مختلف المجالات. ومن هنا كان لابد من إعادة النظر في الأوضاع القائمة للبحث العلمي وتخليصه من السلبات والمعوقات التي تحول دون تمكينه من تحقيق غاياته والآمال المعلقة عليه. وفيما يلي جملة من الاقتراحات تمثل رؤية مستقبلية لواقع وتوجهات أفضل، من شأنها أن تسهم في رفع مستوى البحث العلمي في جامعاتنا وتجعله هادفاً ومفيداً وعملياً: (بلكاي، 2016، ص 29 إلى 32)
- توفير الأموال اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالأبحاث المختلفة على أن تعطى الأبحاث المتميزة سنوياً مكافآت، يمكن ذلك من خلال إنشاء صناديق مشتركة لدعم البحث العلمي والإنفاق عليه
 - العمل على توفير قواعد المعلومات البحثية كخدمات مكتبية جامعية إضافية، وقاعدة عريضة للمعلومات في القسم الأكاديمي حتى يفيد منها المدرسون وطلبة الدراسات العليا على حد سواء.
 - التعاون في إنشاء بنوك للمعلومات واستخدام التقنيات الحديثة في الوصول إليها.
 - ينبغي أن يكون لعضو هيئة التدريس اهتمام بحثي خاص في مجال معين بحيث يتمكن من اكتساب المعرفة العلمية الضرورية لذلك المجال من ناحية، وحتى ينطلق في أبحاثه ودراساته ضمن حدود ذلك المجال.
 - نشر الأبحاث العلمية المناسبة على مستوى الكليات والأقسام العلمية.
 - تشجيع البحوث الجماعية.

- مطالبة الجامعات أن تقوم بتوفير ما يتطلبه البحث العلمي من مستلزمات ضرورية ولا سيما تحقيق الاستقرار الوظيفي والنفسي لعضو هيئة التدريس في مكان العمل، فالاستقرار الوظيفي والنفسي يهيئ لعضو هيئة التدريس المناخ المناسب التركيز جهده وتفكيره على تطوير اهتماماته الأكاديمية.

- إنشاء معهد مركزي يساهم في إعداد مساعدي الباحثين لكل الجامعات والهيئات البحثية الأخرى. إن إعداد مساعدي الباحثين للعمل في مجال البحث العلمي لا يقل أهمية عن إعداد الباحثين، فهم من الكوادر اللازمة لنجاح البحث العلمي وتحقيق أهدافه، فالأبحاث العلمية تمر بخطوات طويلة في الوقت والجهد، تحتاج فيها إلى متابعة دائمة ورصد نتائجها أولاً بأول وعرضها على الباحثين لتحليل وتفسير هذه النتائج واستخلاص الحقائق والنظريات من خلال التحليل والتفسير وذلك يتطلب مساعدي باحثين يتوفر في إعدادهم الأمانة العلمية وتحمل المسؤولية والقدرة على الأداء.

- المطالبة بتكوين لجنة مركزية للبحث العلمي مكونة من عمداء البحث العلمي في كافة الجامعات أو من ينوب عنهم، مهمتها رسم سياسة بحثية عامة وفقاً لخطة شاملة، تتحدد بموجها الأولويات والضوابط التي يجب أن تحكم نشاط البحث العلمي، وفقاً لما تفرضه حاجة المجتمع واحتياجات تميته من جهة، وما يتوفر للجامعات من موارد وطاقات من جهة أخرى.

- عمل اتفاقات ثنائية بين الجامعات لتبادل الأساتذة والطلاب وإجراء البحوث المشتركة.

- مطالبة الجامعات بإعداد برامج لتنشيط البحث العلمي كعقد الندوات وإلقاء المحاضرات المتخصصة دورياً.

- مطالبة الجامعات بتشجيع الإيفاد لحضور المؤتمرات والندوات المختلفة وإعادة النظر في المخصصات المالية لتوفير نفقات الإقامة والسفر.

- مطالبة كافة الجامعات أن تعمل ما في وسعها لتيسير عملية نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها عن طريق إعدادها لمجلات علمية خاصة بها، مع المحافظة طبعاً على المستوى والنوعية في حالة كل منها.

- مطالبة الجامعات باحتساب العمل البحثي كجزء من نصاب عضو هيئة التدريس الجامعي. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون اهتمامها بالبحث العلمي ضمن معادلة تكفل أيضاً الاهتمام بعملية التدريس، حتى لا يؤثر الاهتمام المتزايد بتدعيم النشاط البحثي سلباً على النشاط التدريسي الذي يجب أن يحظى بالأسبقية على الفعاليات الأخرى. وعليه يجب اعتماد التدريس أساساً رئيسياً لتقييم عمل أعضاء هيئات التدريس وتحديد ارتقائهم الوظيفي والأكاديمي، مع عدم إغفال دور البحث العلمي باعتباره عاملاً مسانداً في عملية التقييم هذه. إن استمرار اعتماد البحث العلمي كأساس رئيسي لتقييم أعضاء هيئات التدريس المهني وارتقائهم الأكاديمي يحول اهتمام هؤلاء الأعضاء من التدريس إلى البحوث العلمية من جهة، ويضع عليهم ضغوط لإنتاج أبحاث قد لا تصل للمستوى المنشود من ناحية أخرى.

وحتى يستقيم البحث العلمي بالجزائر، ويلعب الدور المنوط به يجب كذلك القيام بما يأتي: (بن صديق، 1998، ص 108)

- تقليص عدد الهيئات والمنظمات الوطنية التي تشرف على البحث العلمي

- إنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على البحث العلمي من حيث تقييم المشاريع المقترحة والمتابعة والتنسيق والتمويل وتقييم النتائج.

- خلق هيئات محلية على مستوى الجامعات الكبرى.

- الاعتناء بالظروف المادية والمعنوية للأستاذ الباحث وتقويم أعماله ونشاطاته دوريا.
- ترقية مساهمة البحث العلمي في التنمية المحلية من خلال إنشاء مجلس جهوي يتكون من السلطة المحلية والمؤسسات الجامعية والمتعاملين الاقتصاديين قصد خلق ديناميكية جديدة تفرص الاهتمام بالتنمية من زاوية البحث العلمي.
- تثمين الجهود العلمية المبذولة
- تشجيع البحث بالطبع وتوفير الظروف اللازمة
- تذليل الحواجز الخاصة بمناقشات الرسائل وتحفيز الأساتذة على ذلك.
- كما أن البحث العلمي في دول المغرب العربي ومنها الجزائر بمختلف مراحل ومجالاته يقف على هامش النظام العلمي والتكنولوجي العالمي، كما أنه ليس فاعلاً أو مؤثراً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد وصل إلى حالة متردية من نقص الرؤية وضعف البصيرة رغم وجود ثروة معرفية عربية معتبرة، وعليه ينبغي مراجعة السياسة المتبعة في البحث العلمي بهدف رسم سياسات وطنية للبحث العلمي واتخاذ قرارات جريئة تجعل البحث العلمي مؤثراً وفاعلاً في مختلف جوانب التنمية على النحو الآتي: (زيتوني، عايشي، و بوحديد، 2014، ص 38)
- العمل على تطوير سياسات البحث العلمي، والتركيز على بحوث الشراكة بين المؤسسات في البلد الواحد وبين المؤسسات المتناظرة في أكثر من بلد عربي وضرورة تعزيز الترابط بين العلم والسياسات من خلال تبسيط لغة الخطاب العلمي وتفعيل الحوار بين الباحثين العلميين من جهة، وراسمي السياسات وصناع القرار من جهة أخرى، من أجل استثمار نتائج البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ضرورة وضع استراتيجية للبحث العلمي والتطوير تتلاءم مع استراتيجية التنمية المتبعة في دول المغرب العربي. - ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي للدور الحاسم الذي يلعبه في تعزيز التطوير التقني وبناء قاعدة وطنية للعلوم تكون قادرة على الإبداع والابتكار بمشاركة المؤسسات الوسيطة والداعمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحفيز التعاون بين القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي، وكذلك تحفيز التعاون بين القطاع الخاص والشركات العالمية من أجل الارتقاء بالبحث العلمي والتطوير في القطاع الخاص العربي.
- الاهتمام بخريجي الجامعات والاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم، إذ مما لا شك فيه أن الجامعات ونتائجها البشري والبحثي ومؤسسات البحث العلمي هي من أهم أدوات التنمية، وهي مفتاح التنمية المؤهلة لتطوير وتقديم المجتمع. - إعداد خطة لتفعيل دور البحث العلمي والتطوير التقني وتوظيف التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة استحداث جائزة التميز في المجال الأكاديمي والبحثي تخضع لمعايير الجودة والحوكمة والتنافسية العالمية. - دعم وتشجيع الابتكار والإبداع بدعم البحوث العلمية والتقنية من الجهات الوسيطة.
- خلق قواعد بيانات في القطاع الخاص وربطها بمراكز البحوث للتعرف على حاجات السوق.
- إشراك مؤسسات الإنتاج والخدمات والصناعة في تحديد مجالات البحث وأولوياتها، بحيث تأخذ بأولويات المجتمعات العربية والتحديات التي تواجهها. وضرورة الموازنة بين البحوث في العلوم الأساسية والبحوث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وسائر أنواع البحوث كالبحوث التطبيقية والبحوث الأكاديمية والتدريب المهني والتقني.

- ضرورة توفير قواعد البيانات والمعرفة وتحسينها كما ونوعا مع إمكانية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في إنتاجها. هذا وتطوير البحث العلمي خلال العمل على توفير الموارد المالية الكافية سنويا سواء من إعانة الدولة ومخصصات الميزانية أو التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف أو إيرادات البحوث والانتشارات وتجهيز المعامل والمختبرات والورش بأحدث المعدات والتقنيات المتطورة وصيانتها دوريا وتعيين فنيين ومساعدتي باحثين أكفاء لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في إنجاز أبحاثهم، كما يجب توفير أساليب وأدوات تقنية المعلومات المتطورة ودعم البحوث المبتكرة التي تفتح آفاقا علمية أو تطبيقية جديدة ووضع نظام لمنح جائزة أفضل بحث. (مدار، 2018، ص 115)

و من خلال كل تلك العناصر نستنتج أنه لا بد من تضافر عدة جهود من أجل تطوير البحث العلمي في الجزائر وأهم فكرة هي عدم التركيز على تقوية عنصر على حساب عنصر آخر فكل عنصر من باحثين و مخابر بحث و جامعات و غيرها الى غاية سلطات هي عناصر مهمة و لن يحصل أي تطور بتهميش أحدها كون البحث العلمي هو عملية تتشارك في إنجاحه و النهوض به عدة عوامل.

الخاتمة:

ونخلص في الأخير الى أن البحث العلمي في الجزائر يعاني من عقبات كثيرة على جميع المستويات، سواء بالنسبة لوضع الجامعات أو الباحثين أو سلطات القرار على عكس الدول المتقدمة التي تجعل من البحث العلمي أولى أولوياتها وهذا ما يعود على المجتمع بالنفع الكبير على جميع الأصعدة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل في:

1-يعتبر البحث العلمي أهم مؤشر على مدى تقدم الدول وازدهارها من خلال ربط النتائج التي يتم التوصل إليها باحتياجات المجتمع وبالتالي نكون أمام بحث علمي فعال وليس مجرد حبر على ورق.

2-عدم تخصيص مبالغ مالية ترقى الى حجم ما يقتضيه البحث العلمي والجامعة في الجزائر، حيث يحتل البحث العلمي المراتب الأخيرة من ميزانية الدولة الجزائرية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

3-عدم توفير الظروف الاجتماعية الضرورية للباحث مما ينعكس على بحثه وضعف مردوديته نظرا لكثرة الأعباء الملقاة على عاتقه.

4-انتشار الفساد في مجال البحث العلمي من خلال مظاهر المحسوبية والبيروقراطية والمحاباة في تقييم ونشر البحوث العلمية.

فرغم كل ما تبذله الدولة في مجال البحث العلمي، إلا أنها أمام مشوار طويل من الإصلاحات وهذا ما يستوجب تقديم بعض التوصيات المتمثلة فيما يلي:

1-ضرورة إعطاء قطاع الجامعة والبحث العلمي الأولوية في ميزانية الدولة وجعله من القطاعات الحيوية.

2-ضرورة القيام بإصلاحات جذرية في منظومة البحث العلمي، على غرار ما انتهجته الدول المتقدمة في هذا المجال.

3-السعي إلى ربط الجامعة والبحث العلمي باحتياجات المجتمع على جميع الأصعدة وبالتالي تحقيق فعالية البحوث العلمية المنجزة.

قائمة المراجع:

- 1-آمال سي موسى (2018)، الوضع الراهن للبحث العلمي في الجزائر، الجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02.
- 2-بلبكاوي جمال. (2016)، البحث العلمي في الجامعات العربية الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية ، مجلة الإنسان والمجال ، العدد 04.
- 3-بن صديق عون (1998)، البحث العلمي في الجزائر بين غياب السياسة وثقل مهمة التنمية حوليات جامعة الجزائر، العدد 02.
- بوزيدي هدى، بورغدة حياة، (2018) قراءة في خبرات تطوير البحث العلمي ببعض الدول أمريكا، الصين، أستراليا، فرنسا، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02.
- 4-بولحواش، (2019) البحث العلمي في العالم العربي: الواقع، المعوقات وسبل التطوير، حوليات جامعة الجزائر.1، العدد 33.
- 5-زيتوني، عايشي، بوحديد(2014)، آليات النهوض بالبحث العلمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي(تونس، الجزائر و المغرب ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.، العدد 24.
- 6-عون نعيمة، أخلاقيات البحث العلمي وتحدياته، الجزائر:مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد 03.
- 7-عيواج صونيا، عثمان، بلبكاوي جمال (،2019). البحث العلمي أسسه وأدواته: الاختبارات والمقاييس النفسية نموذجا. الجزائر:مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية.
- 8-فطيمة الزهرة كياري، (2015). البحث العلمي والابتكار في الجامعة الجزائرية، الواقع والإمكانيات، الجزائر: المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 05.
- 9-مدارهدى (2018). واقع وآفاق البحث العلمي في التعليم العالي بالجامعة الجزائرية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية.، العدد 01.
- 10-مصباح جمال. (2017). مدى إلتزام الأستاذ الجامعي بميثاق أخلاقيات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية العدد 06.
- 11-يوسف خميس بورفاس، (2018). الاستثمار في البحث العلمي في إفريقيا: التكلفة والعائد، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 06.

كيف يوافق المنهج الكيفي: الفاعل كموضوع: نماذج بحثية سوسيو تربوية في المنطقة المغاربية

How does the qualitative method meet the actor as subject:
Socio educational research models in the Maghreb

أ. محمد رشدي الملهوف، جامعة ابن طفيل، المغرب

أ. عواد إعبدون، جامعة ابن طفيل، المغرب

ملخص:

ارتبطت مناهج البحث السوسولوجي دوماً بموضوعه، فإذا كانت الأطروحات التي تعطي غلبة للبنى على الأفراد قد استطاعت فرض مناهج معينة للبحث تتوافق مع هدف الوصول لنظرية عامة للمجتمع، فإن الفاعل سيعود بقوة للواجهة المنهجية/الموضوعية بعد تراكم الأعمال التي تجعله أصلاً للظواهر الاجتماعية، وستعاظم مع هذه العودة أهمية البحث الكيفي، باعتباره منهجاً موافقاً تماماً لبراديغم الفردانية المنهجية، وهو ما يمكنه ملاحظته في بعض النماذج البحثية من المنطقة المغاربية، تخص بالتحديد حقل سوسولوجيا التربية.

Abstract :

Sociology researches have been always linked to its subject. If the predominance of the structures over the individuals is promoted by theses, it can impose particular methods that correspond the objectives to reach a general theory of society. In that case, The actor will strongly return to the interface of methodology / subjectivity After the accumulation of work that make the origins of social phenomena, increase the importance of qualitative research considering the total compatibility of the curriculum and The individualistic paradigm methodology. This can be observed from some types of research taken from the Maghreb region especially the social education field.

مقدمة:

منذ الارهاصات الأولى للعلوم الاجتماعية عموماً، والسوسولوجيا خصوصاً، كان هاجس الباحثين الخروج بحقائق تؤطر الموضوعات الاجتماعية والإنسانية، حقائق تتجاوز التأمّلات والانطباعات، وتصمد أمام التحقق العلمي والتعميم، شأنها شأن العلوم الحقة.

من أجل هذا، عمل رواد السوسولوجيا على تجاوز إحدى أهم عوائق البحث الموضوعي في الموضوعات الاجتماعية: ارتباطها بالإنسان، بكل ما يتعلق به من مزاجية وتاريخانية، وعوامل نفسية وتفاعلية. وهذا ما يفترض في الوهلة الأولى، صعوبة الخروج بقواعد أو علاقات ثابتة تجمع بينها.

إن القاعدة الأولى والأكثر أساسية للمنهج السوسولوجي حسب إميل دوركايم Emile Durkheim هي "اعتبار الظواهر الاجتماعية كأشياء" (Durkheim, 2013, p15)، أشياء خارجة عن الأفراد ومتحركة فيها، بمعنى آخر، نحت لموضوع السوسولوجيا من خلال تمييزه عن السيكولوجي والبيولوجي، وإبعاده عن ذاتية الإنسان.

من هذا المنطلق، يعد التحديد الدقيق للموضوع السوسولوجي المراد دراسته أساساً حاسماً لاختيار المنهج، وهو نفس ما يؤكد دوركايم بقوله "بأنه قبل البحث عن الطريقة المناسبة لدراسة الظواهر الاجتماعية، من المهم أن نعرف ما هي الظواهر

التي تتحدد بهذا الاسم" (Durkheim,2013,p3)، وهذا ما سنحاول مقارنته من خلال عرض ينتقل من العام إلى نماذج بحثية خاصة، أهمية توافق المنهج مع الموضوع عموماً، والمنهج الكيفي مع الفاعل خصوصاً.

1) الموضوع والمنهج في سوسيولوجيا التربية: من الماكروسوسولوجيا إلى الميكروسوسولوجيا

1-1 تحولات موضوع سوسيولوجيا التربية: نحو استدعاء للمنهج الكيفي

تقاسمت ولا تزال سوسيولوجيا التربية نفس هذا القلق مع السوسيولوجيا العامة، قلق منهجي يتعلق بتوافق المنهج مع الموضوع، ويتمظهر في المشروع الأول للسوسيولوجيا بكونها تبحث عن قوانين عامة ونظرية (محمد جسوس، 2019، ص33)، فقد كان هناك سعي لصياغة نظرية عامة للمجتمع باعتباره بنية كلية، تشكل التربية نسقاً ثانوياً منها (خصوصاً أعمال تالكوت بارسونز T.Parsons)، فالوظيفية نظرت لموقع التربية ووظيفتها الضامنة لاستقرار المجتمع وثباته، باعتبار التربية عملية "يمارسها الكبار على الصغار بهدف الإدماج في الحياة المجتمعية، تربية تهدف إلى تنمية مجموعة من المواصفات في الطفل، ثقافية وأخلاقية وجسدية التي يتطلبها المجتمع السياسي والبيئة الخاصة التي ينتمي إليها" (Durkheim Emile, 1978, p9)، بينما تميزت المقاربة الصراعية بطرحها النقدي المخالف للتوجه الحفظي الذي يبرر الوضعية الكائنة، فبحث في الميكانيزمات الصرفة المتحكممة في لا تكافؤ الحظوظ، مثبتة أن المدرسة تعمل وفق تقسيم المجتمع إلى طبقات، حيث يؤكد الباحثان بورديو Bourdieu و باسرون Passeron أن الأطفال غير متساوين أمام المدرسة والثقافة، لأنهم غير متكافئين في الرأسمال الثقافي Capital culturel، فالفروقات اللغوية والثقافية بين أبناء الطبقات الشعبية والبرجوازية تصب في مصلحة الأخيرة، بحكم أنها تمتلك مهارات لغوية وتواصلية تلائم معايير المدرسة المحددة للنجاح والتفوق، والتي يحرص المهيمنون على فرضها في النظام المدرسي لتحافظ المدرسة على وظيفتها في إعادة الانتاج (Bourdieu(p),Passeron (J.C), P:11)

إن كلتا الأطروحتين السابقتين ركزت على وظيفة المدرسة من حيث هي وظيفة اصطفائية تمنح الشرعية للتفاوت الاجتماعي وتكرس الصراع الطبقي المضمّر، دون إيلاء التجارب المدرسية الخاصة للفاعلين موقعا أثناء الصياغة النظرية، فإذا كان التلميذ لدى الوظيفيين فردا يحتاج إدماجا من أجل توازن المجتمع واستمراره، فهو لدى الصراعيين عنصر من طبقة ضمن صراع مستمر يحكمه الاجتماعي-الثقافي أو السياسي-الإيديولوجي، وهو ليس موضوعا للبحث، بل ما يُدرس هو وظيفة الهيمنة أو ترسيخ اللامساواة المدرسية، "لقد قُيد السوسيولوجيون إلى حد ما بنظرة حتمية للسلوكات، حيث "الأعوان les agents مسحوقون تحت منطلق وظيفية النظام، وحيث مفاهيم: الاستراتيجية، والأهداف، والإرادة، لا معنى لها" (Duru-Bellat (M), 2002, p15)، من هنا ستظهر مقاربات أخرى تحاول التخلص من هاجس صياغة نظرية عامة للتربية في المجتمع، إلى تقديم نماذج تفسيرية تنحو نحو إبراز متغيرات اجتماعية ومدرسية مختلفة، لتفند بها الطابع التعميمي للمسلمات المذكورة، إنه تغير تدريجي لموضوع سوسيولوجيا التربية نحو الفرد باعتباره فاعلا، وبالتالي تغيرا لمنهجها، نجد أصوله في السياق التاريخي والاقتصادي المرتبط بمجتمعات ما بعد الحداثة، حيث معدلات الفردانية في تصاعد مستمر، ويرتبط بالانتقال الباراديغمي من هيمنة البنى إلى الإنسان متعدد الأبعاد بتعبير برنار لاهير (لاهير، 2015، ص: 101).

لقد ساهم ريمون بودون Raymond Boudon بشكل حاسم في الانتقال المشار إليه من غلبة البنى إلى الفرد، فبدل الحديث عن نظرية عامة للتربية والمدرسة، تنطلق من أفكار تربوية، أو أعمال امبريقية احصائية- أعمال قوة منهجية تعتبر مرحعا بدون أدنى شك- تعتبر الفرد مسحوقا ضمن البنية الكلية، سيعمد بودون إلى الاشتغال على تداخل نسقي التوجيه المدرسي مع الأصل الاجتماعي، وانطلاقا من دراسات امبريقية دقيقة، سيخلص في كتابه المشترك الانجاز "مسلمة لا تكافؤ الحظوظ" L'axiomatique de l'inégalité des chances (Boudon(R), Cuin(C-H), Alain(m), 2000)، إلى أن الاختلاف في تقدير المخاطر والتكاليف والامتيازات هو السبب الرئيسي في التفاوتات الدراسية، ويفسر ذلك، عكس النظرية الاقتصادية، بنظرية مرجعية الجماعات؛ حيث أن الأسرة تختار للشباب المركز الذي يناسب مركزها الاجتماعي، فالمكانة الاجتماعية للأسر

تجعلها تقدر وتقيم بشكل مختلف مخاطر ونفقات وإيجابيات الاستثمار الدراسي ، كما أنه يستنتج في نفس الزاوية أن عقلانية الفاعل المنهجية لا تعني حصرها بالموروث الثقافي، لكن كذلك، بالتوجيه في بداية المسار الدراسي، بالإضافة للعقلانية الاقتصادية التي تتدخل بطريقة متكررة و حاسمة أكثر فأكثر لبلوغ نتائج مدرسية راقية، ويتمشى ذلك مع طرح ألان ماسو Alain Massot الذي يقول بأن بعض الأفراد يقررون عدم متابعة دراستهم، أبعد من نقطة معينة في مسارهم الدراسي، ليس نتيجة تأثير قوى خارجية تفرض عليهم قرارات ضد توجهاتهم، و لكن لأنهم يقررون بشكل عقلائي، أو وفق ما يصطلح عليه بالفردانية المنهجية L'individualisme méthodologique. لقد ساهمت الفردانية المنهجية في إعادة النظر في مسلمة إعادة الإنتاج الشمولية، وشكلت أعمالها التي تهتم بالتفسير، بناء على تحليل مؤشرات تخص اختيارات الفاعلين العقلانية، منعطفًا مهمًا في سيرورة الانتقال بالموضوع من الحتمية العامة إلى التحليلات التجزيئية، بالاعتماد على تعدد المؤشرات وتداخل تأثيراتها، فالفردانية المنهجية حسب رايمون بودون هي "باراديجم" Paradigme "يعتبر سلوكيات الأفراد أصل الظواهر الاجتماعية" (Boudon, 2010, P.32)، وهو ما سيفتح المجال أمام منظور تحليل ميكروسوسيولوجي للظواهر التربوية ستتضاعف أعماله منذ منتصف السبعينات أكثر فأكثر، وتتضاعف معه أهمية المنهج الكيفي، إلى جانب المنهج الكمي والاستنباطي، اللذان ارتكز عليهما رواد سوسيولوجيا التربية في أعمالهم.

يظهر مما سبق أن تطور موضوع سوسيولوجيا التربية وفق سياقات ابستمولوجية وتاريخية معينة استدعى الاستعانة بمنهج توافق هذا التطور، وهو الحالة بالنسبة للمنهج الكيفي الذي برز بشكل كبير مع ارتفاع النظر للفرد/الفاعل كموضوع، بروز شكل جزءًا من سيرورة كرونولوجية وبحثية ممتدة، حددت بشكل واضح موقع المنهج الكيفي بين مناهج البحث في سوسيولوجيا التربية، بل وبين مناهج السوسيولوجيا عموماً.

1-2 المنهج الكيفي: سياقات الحضور والأهمية المنهجية

لقد تمكنت البحوث الكيفية، في السنوات الأخيرة، من تأكيد أهميتها ومصداقية نتائجها، حيث اقتحمت مجالات عدة من حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية كعلوم التربية والسوسيولوجيا والأنتروبولوجيا والعلوم السياسية. فبعد أن كانت البحوث الكمية تتميز بالتدقيقات الحسائية وبالمعدلات المضبوطة والتفسيرات المبنية على أرقام إحصائية، ما يجعلها متفردة بالمصداقية العلمية (Schnapper, 2012, p146)، أصبحت البحوث الكيفية أكثر إجرائية وتلمس جوانب عديدة من ميدان البحث، لا يستطيع الباحث الكشف عنها وتفسيرها باعتماد أدوات البحث الكمي، كما هو الحال لدى البحث عن سلوكيات الفاعل وعقلانيته، على غرار على ما ذكرناه سلفًا بخصوص موضوع سوسيولوجيا التربية. إن التنبؤ المتنامي للمنهج الكيفي، من طرف الباحثين بمختلف تخصصاتهم وفي مختلف بلدان العالم، يدعونا إلى التفكير في أهم المنجزات والنجاحات التي حققها المنهج الكيفي على المستويين الابستمولوجي والمنهجي، والتي مكنته من اختراق حقول معرفية جديدة وكذا تمكين باحثيها من فهم وتفسير أسئلة عديدة لم يكن المنهج الكمي قادرًا على الكشف عنها.

إن الحديث عن البحث الكيفي يحيل على مجموعة من التيارات النظرية (السوسيولوجيا التأويلية، سوسيولوجيا ما بعد الحداثة، السوسيولوجيا النقدية، الفلسفة البراغماتية)، وكذا على عدة طرائق للبحث (البحث الميداني، البحث الاثنوغرافي، البحث الفينومينولوجي، البحث التأويلي أو الهيرنوميطيقي....)، بالإضافة إلى العديد من تقنيات تجسيق وتحليل المعطيات (مقابلات، ملاحظة بالمشاركة، تحليل المضمون....). فالبحث الكيفي هو كل متكامل من تيار نظري وطريقة بحث وتقنيات أجرأته، غير أن تقنيات البحث وما تتيحه للباحث من إمكانيات هامة، جعلت من المنهج الكيفي منهجًا أساسيًا في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية. فرغم أن البحوث الاثنوغرافية التي قام بها الرواد أمثال مالينوفسكي وميد، تعود إلى القرن الماضي، إلى أن البحث الكيفي عرف فترات ازدهار وفترات ركوص. فخلال سنوات 1920 و1930 من القرن الماضي، اهتم باحثو مدرسة شيكاغو بمواضيع الانحراف والهجرة والفقر ومشاكل اجتماعية مرتبطة بالتمدن، واعتمدوا في دراستها على

الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة المفتوحة وسير الحياة وتحليل الوثائق الشخصية كتقنيات للكشف عن العلاقات الاجتماعية وفهم وتفسير الظواهر الاجتماعية المرصودة.

أما بعد الحرب العالمية الثانية وإلى حدود بداية ثمانينيات القرن الماضي، فقد عرفت الأبحاث الكيفية نوعاً من الغموض والخلط على مستوى البحث الميداني. فقد عرفت هذه الفترة تلاحق مجموعة من التيارات الجديدة كتيار مابعد البنيوية، وتيار الماركسية الجديدة وتيار الاثنوميتودولوجيا... الأمر الذي دفع بالباحثين إلى تبني هدف مأسسة مختلف تقنيات تجميع المعطيات وتحليلها. فكان لبروز البراديفم ما بعد-الوضع أثر كبير في اهتمام الباحثين بالفاعلين الاجتماعيين وإشراكهم في تقديم تصوراتهم وتمثلاتهم حول مختلف الظواهر الاجتماعية التي تهم واقعهم المعيش. غير أن هذا التوجه لقي معارضة من طرف مجموعة من الباحثين، لكون إشراك الفاعل في قراءة الواقع وتأويله لا يضمن مصداقية التأويلات المحصل عليها. لأجل ذلك، عكف الباحثون على ضبط معايير صدق وصلاحية البراديفم وفق محددات نموذجي التفاعلية الرمزية، هذا النموذج الذي يعتمد تقنية الملاحظة الشخصية والمباشرة للميدان من أجل دراسة تفاعلات الفرد مع الآخرين ومع المجتمع الذي يعيش فيه، عكس التيار الوظيفي الذي يعتمد المنهج الكمي ويعتمد استطلاعات الرأي والاستمارة.

إن التراكم المنهجي والابستيمولوجي الذي عرفته العلوم الاجتماعية والإنسانية منذ الإرهافات الأولى، مكنها من التوفر على عدة طرق لجمع وتحليل المعطيات: المقابلة، الملاحظة، التجربة الشخصية، وتقنيات تحليل الوثائق؛ حيث أن هذا التعدد يعود إلى تعدد المواضيع المدروسة، وإلى ضرورة اختيار التقنية الملائمة التي يتمكن الباحث من الإجابة على الإشكالية. فلكل موضوعه خصوصياته وتقوده، فدراسة اتخاذ القرار أو تنزيل السياسة العمومية يختلف عن دراسة النظام التعليمي أو الفشل الدراسي، كما يختلف عن ظاهرتي الجريمة والعود. إن صدق وثبات تقنيات المنهج الكيفي يتأسس على قدرتها على تمكين الباحث في العلوم الاجتماعية من الإجابة عن فرضياته كيفما كان نوع الموضوع المدروس، كما تساعده على الكشف على السيوريات بدل الاكتفاء بالأرقام والإحصاءات.

مما لا شك فيه أن البحث الكيفي أثبت استحقيقه على مستوى مقاربة الطاهرة الاجتماعية وعلى مستوى الاهتمام بالفاعل الاجتماعي في بناء النظرية، غير أن بداية ثمانينيات القرن الماضي، ستعرف انتقالاً ملحوظاً من اعتماد التفسيرات السببية إلى بناء نظريات تأويلية. الأمر الذي طرح عدة أسئلة من قبيل: كيف يمكن للباحث التعبير عن تجربة المبحوثين في كتابته؟ وكيف يمكن أن يضمن مشروعية ومصداقية نتائجه؟ هذه الأسئلة وغيرها دفعت بالباحثين إلى تبني معايير الانضباط بدل معايير الصحة أو المصداقية، فأصبح الحكم على المنهج المعتمد ينطلق من معايير نحو: حضور مطول بميدان البحث، وصف غني للمجال والفاعلين، دفتر البحث، مدى حضور الفاعل في بناء نتائج البحث.

من أجل فهم تطبيقي وشرطي للعلاقة البحثية/التفسيرية بين المنهج الكيفي من جهة، وبين الفاعل باعتباره موضوعاً لسوسيولوجيا التربية من جهة أخرى، نستعرض نموذجين بحثيين من المنطقة المغاربية، حاولا تأسيس هذه العلاقة وتبريرها ابستيمولوجياً، من أجل تأويل دقيق لعقلانية الفاعل، ورصد منهجي لها.

(2) توافق الموضوع/الفاعل مع المنهج الكيفي من خلال نماذج بحثية من المنطقة المغاربية

2-1 النجاح المدرسي والفاعل: نموذج لمنهج كيفي تفسيري

2-1-1 الإشكالية والمنهج

لا يمكن أن نخفي أن البحوث الكيفية في موضوع لا تكافؤ الحظوظ بالمدرسة (النجاح والفشل) في العالم العربي قليلة من جهة، ومحدودة التوجهات من جهة أخرى، فجل الأبحاث تبحث في الإشكالية من منطلق تأكيد وجود لا مساواة واضحة في

حظوظ النجاح المدرسي، وقياسها من خلال تظاهرات جديدة، عبر إحصاء الناجحين والمتعثرين، وإثبات الانتماء الطبقي المفضي لهذا التباين، والعوامل المتسببة في "إعادة الإنتاج"، فكل ملاحظة من الخارج أو استبيان أو تحليل مضمون تقرير رسمي، يصب في اتجاه تأكيد مسلمة غلبة البنى على الأفراد وفق الاصطفاة المدرسي، حيث أبناء الطبقات الشعبية قدرهم التواضع دراسيا بسبب ارثهم الاجتماعي، ففوة التاريخ الطبقي غالبية هنا على إرادة الأفراد. يمكن هنا وبشكل انطباعي مزوج بملاحظة مسحية سريعة ان نقول بأن البحث العلمي في حقل سوسولوجيا التربية بالعالم العربي والمنطقة المغاربية في حاجة ماسة للانفتاح على مناهج وباراديفيمات جديدة، لكي لا نسقط في فخ الدراسات الاقتصادية التعميمية التي أشار لخطرها المنهجي محمد جسوس، حين قال بأن الأغلبية الساحقة من الدراسات الاقتصادية تكتفي بجمع معلومات دون القيام بعملية نقدية (جسوس، 2019، ص55)، ويمكن القول هنا أن اعتماد إحصائيات لتكافؤ الحظوظ في النجاح المدرسي، ثم إسقاط الأفكار التفسيرية التي ترافقها من أجل تأويلها قد يعارض بشكل كبير المعطيات الفكرية والنظرية الفعلية، كما قد يغيب جوانب أخرى لن تظهر أساسا من خلال الدراسات والتحليل الاقتصادي.

لكن بخلاف هذه الرؤية، وفي محاولة لاستجلاء الإشكالية بشكل مختلف، اختار الباحث عواد إعبدون البحث في أسباب النجاح المدرسي لأبناء الطبقات الشعبية من منطلق تفسيري سيعود به للفاعل، من خلال بحثه: سوسولوجيا النجاح المدرسي في الوسط القروي (عواد إعبدون، 2018)، وذلك استنادا على سؤال مركزي على الشكل التالي:

كيف يمكن تفسير النجاح المدرسي الاستثنائي لأقلية من أبناء الوسط القروي؟

يظهر من السؤال الإشكالي أن الباحث لم ينظر في أسباب الفشل المدرسي الاعتيادي- الذي تثبته جل الدراسات والإحصائيات- بل اختار البحث في تفسير النجاح الاعتيادي، فإذا كانت عينته التي تنتمي للوسط القروي الشعبي (جماعة بني عروس القروية، مدينة العرائش، المغرب) تتقاسم نفس شروط الفشل مع بقية أبناء العالم القروي، فلماذا تنجح مدرسيا دوننا عن غيرها رغم افتقادها للرأسمال الثقافي والمادي؟

إن طبيعة هذا الموضوع حدّ منذ انطلاق البحث من تدخل المنهج الكمي، فلا نملك تراكما بحثيا نستطيع منه استخدام استبيان جاهز للخروج بمؤشرات دالة، كما أن الإحصاء الكمي للظاهرة محسوم مبدئيا: فكما أسلفنا، كل البحوث الميدانية والإحصائيات الرسمية التي استعان بها الباحث والقريبة من مجتمع البحث، تؤكد لتكافؤ حظوظ متعلمي القرى مع نظرائهم في المدن المغربية من حيث حظوظ النجاح المدرسي، وأن قلة فقط من يستطيعون النجاح وفق معايير النظام المدرسي، وبالتالي، فأى جدوى لاعتماد إحصاء أو جرد للسجلات المدرسية، تمنحنا نتائج معروفة؟ وأي دور آنذاك للبحث السوسولوجي، إن لم يكن هو تفكيك ما يعد بديها، والبحث في تفسيرات للفهم؟ وهذا ما ينطبق تماما على هذا الموضوع، الذي يبحث في عينة استثنائية ناجحة تتفرد عن الواقع العامل لفشل، فلا سبيل لاستجلاء الإشكالية/التساؤل هنا سوى النزول لهذه العينة، و"دراسة حالاتها"، عبر مجهر القرب، ومشروط البحث الكيفي.

على أساس ما سبق، فرضت طبيعة الموضوع وطريقة تناوله المنهج والتقنيات المناسبة، فبعد الاطلاع المكثف على التراكم النظري والبحثي في الموضوع، ونزول استكشافي للميدان، بل وطبيعة موضوع النجاح المدرسي الاستثنائي في حد ذاته ابستيمولوجيا، افترض الباحث حضور المشروع الشخصي للمتعلم كمتغير حاسم للنجاح بالإضافة لثقل التجربة المدرسية لكل متعلم، مما جعله يسلك منهاجيا بحثيا في التحارب الخاصة بكل واحد من الباحثين، ليكون متوافقا مع منظوره التفسيري الذي ينطلق من الخصائص الكيفية لنجاح كل فرد على حدة، في محاولة للبحث فيما بينها عن بعض القواسم المشتركة، مع فرز العوامل الشخصية والذاتية. وبلوغ هذا الهدف، اختار تقنية المقابلة، فحسب كل من الباحثين لوك فان كامبهوندت و رايموند كفي، هناك " أهداف تناسب اختيار المقابلة، منها تحليل المعنى الذي يعطيه الفاعلون لممارساتهم وللأحداث التي يصادفونها: تظاهراتهم الاجتماعية، منظومة قيمهم، مرجعياتهم، تأويلاتهم للوضعيات المتناقضة أولا،

قراءاتهم لتجاربهم الخاصة" (Ouvrage collectif, Luv Van Campenhoudt, Raymond Quivy, p172)، وهو ما ينطبق بشكل كبير على ما حاول بلوغه في بحثه هذا، خصوصا فيما يتعلق بالفرضيتين الأولى والثالثة¹، والتي تحضر فيها ذاتية الفاعلين بشكل كبير، سواء كانوا آباء أو متمردين، كمتغيرات أسرية وشخصية.

وعليه، اعتمد الباحث تقنية المقابلة شبه الموجهة، مستجوبا عينة من أربعين متعلما، ينقسمون بين الناجحين والمخفقين (20 ناجحا و20 مخفقا)، ينتمون جميعا للعالم القروي ولنفس الشروط الاجتماعية الهشة، من أجل تحديد متغير الانتماء الطبقية، موجها إياهم نحو أسئلة متفرعة من السؤال المركزي، مع ترك حرية التعبير الكافي والمشجع، لبلوغ كل التفاصيل المرجوة والخفية، تفاصيل تبتغي فهم منطق الفاعل وعقلانيته.

كما أجرى مقابلات مع بعض الأساتذة- خمسة أساتذة- من الذين مروا على مسار عدد من أفراد العينة أو مجتمع البحث، لاستجلاء تفاصيل أكثر من وجهة نظر مختلفة حول التجربة المدرسية و المتغيرات المدرسية، واستعان أيضا بأراء بعض أفراد الأسر للتحقق من شهادات عينات أبنائهم حول تأثيرهم الإيجابي، السلبي، أو المحايد على النجاح المدرسي.

2-1-2 أهم نتائج الدراسة:

بينت النتائج المتوصل إليها بشكل واضح مدى فعالية المنهج الكيفي وتوافقه مع طبيعة الموضوع، فدقة التفاصيل التي تقاطع فيها المدرسي بالذاتي والاجتماعي أظهرت مدى نجاعة أداة المقابلة الكيفية، فعلى سبيل المثال، توصل الباحث إلى أن تمييز تفاوتات النجاح يتم عبر تحديد تفاوتات منطق الأفعال من خلال المعنى الخاص للنجاح حسب كل متمرّد، أي ذاتيته اتجاه ذلك، والتي ستحيلنا على المشروع الشخصي باعتباره صورة لذاتية الإنسان عموما والمتمدرّس خصوصا، ثم الاستراتيجية التي يحاول بها كل تلميذ بلوغ هذا المعنى الخاص أو هذا المشروع الشخصي (إعبدون، ص108)، إن الاستراتيجية كجزء من تفاصيل مدرسية خاصة ومتعددة بتعدد السياقات (التفاعل مع الأستاذ، مع المؤسسة، مع شروط التمرّد..)، والمعنى الذي يعطيه الفاعل للنجاح المدرسي، والمشروع الشخصي بتمفصلاته بين الأسري والمدرسي والذاتي، هي معطيات يسميها تيودور كابلوف بمعلومات الرأي بسبب ذاتيتها وصعوبة تدقيقها، ولذا يعتبر أن المقابلة هي الأداة المناسبة لتحديد (كابلوف، 1979، ص173). كما نذكر بأن الملاحظة بالمشاركة كتقنية كيفية استعملها الباحث أثناء زيارة منازل المبحوثين الذين قابلهم بها، حيث استعان بملاحظاته المباشرة من أجل فهم أكبر لتفاصيل وجددها في المقابلات الاستكشافية ثم في المقابلات الرئيسية.

متجاوزين تقنيات البحث الميداني، لا يجب أن ننسى تأويل النتائج، باعتباره جزءا من منهج البحث، فالبحث عن إجابة عن السؤال أو الحقيقة العلمية- العلمية بمعناها المحدود في السياق والدقة- لا يتوقف في مرحلة جمع المعطيات، بل يتجاوز ذلك نحو تحليلها، أو التفسير بعبارة أخرى، أي إيجاد منطق يبرر العلاقة بين مختلف المتغيرات المرتبطة بالمادة البحثية المتوصل لها، منطق أو نموذج مثالي مشيد، يتم التوصل إليه خلال الربط بين العدة المفاهيمية النظرية، وما تم التوصل إليه ميدانيا، بالإضافة للدراسات السابقة القريبة، على هذا الأساس سار تأويل الباحث على خطى نموذج بحثي استعرضه في بحثه هو نموذج الباحثة زاهية زيرولو Zéroulou Zaihia تحت إشراف الباحث كلود دوبار Claude Dubar المعنون ب "النجاح المدرسي لأبناء المهاجرين" (Zéroulou, 1985)، وتتحدد إشكاليته العامة في التساؤل عن تفسير تمايز الأداءات

الفرضية الأولى: تفرض الأسر استراتيجية متابعة معنوية، تتجلى في التخويف الدائم من الفشل مع منح مكانة اعتبارية للناجحين، فيمثل ذلك حافظا يعوض عن كل نقص مادي أو ثقافي. الفرضية الثانية: تزداد حظوظ النجاح المدرسي الاستثنائي كلما اقتنع التلاميذ بمعناه الإجرائي أو الرمزي ضمن مشاريعهم الشخصية.¹

المدرسية عندما يكون الأصل الاجتماعي متطابقا، وفي سؤال فرعي "كيف يمكن تفسير النجاح المدرسي المفاجئ لأقلية من أبناء المهاجرين الذين ولجوا الجامعة" (Zéroulou, 1988).

فسرت زاوية نتائجها وفق توجه دراستها الكيفية التي بحثت عن تحديد الخفي من العناصر التي ينتهجها الفاعلون والتي لا يمكن احصاؤها من خلال المعطيات الرقمية (رغم حضور هذه المعطيات الدالة على تطور أعداد أبناء المهاجرين الوالدين للجامعة في منطقة البحث)، حيث راکمت عبر الوصف الإثنوغرافي، بناء المسارات العائلية والملاحظة غير المباشرة، وذلك من خلال على مقارنة مجموعتين: 15 أسرة أغلب أطفالها ولجوا التعليم العالي، و15 أخرى لم يلتحق أي طفل منها بالسلك الثاني، بحيث لا يمكن تمييز هذه العائلات من خلال المتغيرات الأساسية التي يفترض نظريا تأثيرها على النجاح المدرسي، مثل الطبقة السوسيو-مهنية أو فرع نشاط الأب، حجم الاسر، نوع الساكنة. إنه استقراء لمعان خاصة بعينة استثناء population d'exception لا يمكن بلوغها بالأدوات الإحصائية، بل يوجد سرها لدى الفاعل، وبالتالي فطريقة تفسيرها ستعود حتما للمعنى الذي يعطيه الفاعل لفعله، ويربطه بسياق واقعه وتقديره الخاص للأشياء والأحداث، واقع يرتبط بشكل كبير بالمسارات المدرسية/الاجتماعية المتفردة، لكي نظل مرتبطين بحقل سوسولوجيا التربية.

لم نعص كثيرا في العدة المفاهيمية والمنهجية (مفهوم النجاح وعتبته التي حددت معيار اختيار العينة، تفاصيل المبحوثين، كل النتائج...) لكن الأهم كان تسليط الضوء على العلاقة الوطيدة بين طبيعة الموضوع والمنهج، فلولا التفكير في استعمال الأدوات البحثية المناسبة ما توصلنا لتلك التفصلات الكيفية الدقيقة، ولاكتفينا بالمتغيرات المدرسية الكمية منها، التي اعتمد الباحث البعض منها بالمناسبة، لكنه جعلها في خدمة منطلق تأويله الكيفي الأهم: عقلانية الفاعلين، وتجربتهم المدرسية الخاصة.

2-2 دور الفاعل في تنزيل السياسة التعليمية: مقارنة ميكروسوسولوجية

2-2-1 الإشكالية والمنهج

لقد ظلت السياسة العمومية عامة، والتعليمية خاصة موضوعا حكرا على حقل العلوم السياسية لعدة عقود، حيث اهتمت في دراستها للسياسة التعليمية على الجانب التقني في بلورة السياسة أو على البعد المؤسسي في إنجاح السياسة التعليمية، فكان الرهان هو تحديد مكامن الضعف على مستوى البلورة والتتبع والتقييم لسيرورة اتخاذ القرار، كما كانت السلطة الحكومية هي موضوع الدراسة، على اعتبار أنها الفاعل الأساس في تنفيذ السياسة التعليمية. لقد أظهر هذا التوجه محدوديته على مستوى إغفال دور الفاعل الميداني في تنزيل السياسة التعليمية، وأهمية ثقافته المهنية وأفكاره في تحديد شكل تفاعله اتجاه السياسة التعليمية.

إن تعقد السياسة التعليمية وارتباطها بالنظام التعليمي بمختلف مكوناته يفترض من الباحث مقاربتها كمشكل سوسولوجي بدل مقاربتها كمشكل اجتماعي، "فالمشكل السوسولوجي هو دائما فهم لما يجري على مستوى التفاعل الاجتماعي. إذن لا يتعلق الأمر بمعرفة سبب تعثر شيء ما من وجهتي نظر السلطات وتديبر المجتمع، ولكن، أولا، كيف يشتغل النظام بأكمله، وما هي افتراضاته، وكيف يتألف هذا الكل" (Peter BERGER, 2009, p41). وهكذا، فإن دراسة السياسة التعليمية كمشكل سوسولوجي يفرض على الباحث ضرورة فهم التفاعل القائم بين مختلف مكونات النظام التربوي، والكشف عن العلاقات القائمة والتفاعلات التي تحدث بين الفاعلين في القطاع، وخاصة بين أصحاب القرار كمشرعين يتمتعون بسلطة الدولة في الإلزام والفرض، وبين الفاعلين الميدانيين داخل المدرسة كفاعلين ذاتيين مطالبين بالتنفيذ واحترام التوجيهات الرسمية. هذا التحول في مقاربة السياسة التعليمية يفرض على الباحث اختيار منهج يمكنه من تحليل النظام التعليمي ودراسة تفاعلات مكوناته- خاصة في أسفل الهرم- ومدى تأثيرها على توجهات النظام التعليمي عامة، وعلى تنفيذ وتنزيل السياسة التعليمية خاصة.

إن اهتمام غالبية الباحثين بالجانب المؤسساتي للسياسة التعليمية، واعتمادهم في تحليلها على مضامين المخططات الحكومية والإحصاءات الرسمية، جعل الباحثين يغفلون جانبا مهما من سيورة تنزيل السياسة التعليمية ألا وهي تفاعل الفاعل الميداني داخل الفصول الدراسية مع مضامين السياسة التعليمية. هذا المعطى دفع الباحث محمد رشدي الملهوف (محمد رشدي الملهوف، 2018) إلى طرح إشكالي مغاير لما كانت تهتم به الدراسات العربية على مستوى تحليل السياسة التعليمية، حيث انطلق من سؤال مركزي: كيف يتفاعل أساتذة التعليم الابتدائي مع السياسة التعليمية أثناء الممارسة الصفية؟

إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال المركزي، الذي يبحث عن الكيفية التي يتلقى ويتفاعل بها المدرس مع توجيهات السياسة التعليمية، فرضت على الباحث اختيار المنهج الكيفي، لأن أدوات البحث الكيفي هي الكفيلة باستجلاء الحقائق العلمية التي يصعب الكشف عنها بواسطة أدوات البحث الكمي. فاستقراء أفكار المبحوثين والغوص في تمثلاتهم ومعتقداتهم لن يتحقق باعتماد النسب المئوية والإحصاءات التطبيقية والاستدلالية، بل يتحقق انطلاقا من المقابلة التي تسمح للمبحوث بإعطاء معنى ودلالة لموضوع البحث، كما يمكنه، في الآن ذاته، من تجميع المعطيات بغية رسم خلاصات موضوعية. فبلوغ المعنى يجب السعي إلى فهم السياق الحالي، لأن السياق فقط هو الذي يمكنه إظهار الدلالة، والتي لا توجد في معرفة الأسباب، ولكن في معرفة جميع العناصر الحالية والمرتبطة فيها بينها". (Hugues Draelants, 2009, p77)

وهكذا، ومن أجل استقراء تمثلات المدرسين حول السياسة التعليمية وفهم سيورة بنائهم للمعنى حول هذه السياسة، كانت المقابلة شبه الموجهة هي الأداة الأكثر مناسبة لذلك، لأنها تمكن من "الإحاطة بزوايا النظر الفردية وبتجاهات الفاعلين، فقد تم اللجوء إليها في تحليل السياسات العمومية، بغرض فك ترميز التاريخ المؤسساتي وتحديد الأسس التي يبني عليها" (Philippe Bongrand et Pascal Laborier, 2005, p 99). فالمقابلة شبه الموجهة تتيح رصد أفكار الفاعل حول السياسة التعليمية التي ينفذها أو التي سبق وشارك في تنزيلها أو اعترض على تنزيلها، كما تمكن من تحديد أشكال تفاعله معها. لهذا كان اختيارنا لهذه الأداة مرتبنا أساسا بهدف الإجابة على السؤال المركزي للبحث، والإحاطة الشاملة بحيثيات الموضوع، غير أن الباحث لم يقتصر على هذه الأداة فحسب، بل اختار استكشاف الممارسة بالفعل داخل الفصول الدراسية، حيث عمل على توظيف تقنية الملاحظة، "فنظريات الفعل تبين أن الفاعل يمكن أن يُوجّه بظروف أكثر حسما من المعنى الضمني الذي يعطيه لأنشطته" (Philippe Bongrand et Pascal Laborier, 2005, p 100). وهكذا، لجأ الباحث إلى أداة تكميلية للمقابلة شبه الموجهة، بهدف إغناء وتفسير المعطيات المحصل عليها، حيث أعد شبكات لملاحظة الممارسات الصفية داخل الفصل الدراسي، حتى يتمكن من مزاجنة نتائج المقابلات ونتائج الملاحظة. غير أن الملاحظة تبقى أداة مكملة فقط، "فعند المحك، تظهر المقابلة كأداة ضرورية لتخصص تحليل السياسات العمومية" بتعبير (Philippe . T.S. KUHN . Bongrand et Pascal Laborier, 2005, p108)

لقد اشتغل الباحث على دراسة كيفية تفاعل المدرسين مع تنزيل مشروع "القراءة من أجل النجاح" والذي يعتبر إصلاحا جذريا لكيفية تدريس القراءة بالمستويين الأول والثاني. فكانت عينة البحث مكونة من 24 أستاذا وأستاذة موزعين على منطقة تربوية تضم 15 مؤسسة تعليمية (حضرية وقروية)، ويعمل بها 60 مدرسا للمستوى الأول. لقد أنجز الباحث في هذه الدراسة مقابلات شبه موجهة مع مدرسي المستوى الأول ابتدائي، أي الفئة المعنية بالإصلاح البيداغوجي، حيث همت أسئلة المقابلة ثلاث عناصر أساسية: 1- معلومات عن تجربة المدرس وعن التكوين الذي استفاد منه قبل ولوج المهنة. 2- رأي المدرس في الإصلاح الجديد وكيفية تطبيقه للتوجيهات وحدود استقلالته على مستوى ممارساته الصفية 3- دور الثقافة المهنية للمدرس (التكوين النظري، التدريب العملي، ممارسة الآخر، ممارسة زميل، التجربة الشخصية كتلميذ) في تكوين أفكار وتمثلات المدرس حول السياسة التعليمية وكذا كيفية تفاعله معها أثناء الممارسة الصفية.

أما عن الأداة التكميلية، ملاحظة الممارسة الفعلية للمدرسين المستجوبين، فقد تم الاعتماد عليها للتحقق من مدى مطابقة تصريحات المستجوبين مع ممارساتهم الفعلية داخل الفصول الدراسية، كما تم استعمالها لتكملة بعض المعطيات التي يحتمل إغفالها في أسئلة المقابلة أو في تصريحات المستجوبين. وهكذا، تضمنت شبكة الملاحظة مؤشرات مرتبطة ب: 1- مدى الالتزام بالتوجيهات الرسمية المتعلقة بالإصلاح البيداغوجي 2- مدى حضور الجانب الإبداعي/التعديلي في تنزيل التوجيهات الرسمية 3- مستوى تفاعل المدرس والمتعلمين مع مضامين التوجيهات الرسمية.

2-2-2 أهم نتائج الدراسة:

لم يكن الغرض من بحثنا معرفة أسباب تعثر تنزيل السياسة التعليمية، كما لم تكن درجة التزام المدرسين بتنفيذ مضامين هذه السياسة غاية بحثنا، بقدر ما كانت وسيلة لفهم سيرورة بناء المعنى من طرف المدرس حول السياسة التعليمية وفهم كيفية تأثير ثقافة المدرس على استجابته وتفاعله مع مضامين التوجيهات الرسمية. وعلى هذا الأساس، ساعدنا اختيار تقنيتي المقابلة شبه الموجهة والملاحظة دراسة والكشف عن متغيرين أساسيين يتداخلان بشكل كبير في تحديد سيرورة بناء المعنى اتجاه السياسة التعليمية، وهما: مهنة التدريس وثقافة المدرس المهنية.

بخصوص المتغير الأول، والذي تم تحديده في أثر مهنة التدريس على الممارسة الصفية. فقد أظهرت نتائج البحث ضعف سيرورة المهنة، سواء على مستوى تمكين المدرس من "استقلالية بالقانون" تجعله قادرا على تبرير اختياراته وتحمل مسؤولية النتائج المحصل عليها، أو على مستوى التكوين التأهيلي لولوج مهنة التدريس الذي يعتبره المدرسون تكوينا لاسياقيا Décontextualisé ولا يطور ممارساتهم الصفية. كما أبانت النتائج كذلك على ضعف أو شبه غياب لأثر التكوين الأساس على الممارسات الصفية للمدرسين، كما أن استقلالية المدرس هي "استقلالية بالفعل" وليست "استقلالية بالقانون"، حيث أن هذه الاستقلالية مرتبطة بسنوات أقدمية المدرس وبتجربته المهنية، فكلما راكم المدرس تجربة مهنية طويلة، كلما حاول تعديل وملائمة مضامين توجيهات السياسة التعليمية مع تمثلاته وأفكاره حول الفعل التعليمي. هذا المعطى، تم تأكيده وتحليله انطلاقا من نتائج شبكة ملاحظة الدروس، حيث اتضح أن المدرسين ذوي أقدمية كبيرة يقتصرون على الالتزام بالهدف التعليمي، دون احترام منهجية ووضعية التدريس المقترحة رسميا. في حين، سجلنا أن المدرسين المبتدئين يمثلون بشكل شبه تام عند تنفيذهم للتوجيهات الرسمية للسياسة التعليمية.

أما عن المتغير الثاني، والذي يرتبط ضمنا بالمتغير الأول، فقد تأكدنا بأن ثقافة المدرس تلعب دورا أساسيا في تحديد شكل التفاعل المدرس مع مضامين السياسة التعليمية. حيث لامسنا من خلال المقابلات المنجزة بعض مظاهر الثقافة المهنية السائدة بين المدرسين، من خلال الوقوف على مدى تفعيلهم لاستراتيجية فهم مضمون التغيير والتأقلم معه، وكذا من خلال بعض التمثلات والمواقف السائدة اتجاه السياسة التعليمية، والمرتبطة أساسا بالتاريخ المهني للمدرس. لقد اتضح للباحث من خلال تحليل نتائج المقابلات غياب عمليات التشاور والتنسيق والعمل التعاوني بين المدرسين، الأمر الذي يؤدي إلى فردانية عمل المدرس وغياب الروح الجماعية في "تنسيق الأعمال والإدراكات الفردية" لفهم وأجراة مضامين أي إصلاح تعليمي. وهكذا يلجأ المدرس عند تفاعله مع مضامين أي إصلاح إلى ثلاثة عناصر أساسية: تجربة المدرس كتلميذ، الاقتداء بممارسة زميل، والتجربة الشخصية خلال المسار المهني؛ وذلك في غياب شبه كلي لتأثير مختلف أنواع التكوين على ممارسة الصفية الجديدة للمدرس.

أما عن سيرورة بناء المعنى وكيفية تأثيرها على تفاعل المدرسين مع السياسة التعليمية، والتي عملنا على تفكيكها انطلاقا من نتائج المقابلات شبه الموجهة، فقد ارتبطت هذه السيرورة ارتباطا وثيقا بالمعنى الذي يعطيه المدرسون للمشروع الإصلاحي؛ حيث بدأ الموقف بالرفض والتخوف الأوليين في ظل غياب الاستفادة من أي عدة أو موارد أساسية لمواكبة سيرورة التغيير. هذا المعنى عرف تحولا تدريجيا خلال الأسابيع الأولى للعمل بالمشروع، فبعد أن وقف المدرسون على إيجابيات البرنامج

الإصلاحي والتجاوب الذي أبان عنه المتعلمون اتجاه مضامينه، وبعد أن قيّموا مردوديته مقارنة بسابقه، ارتفعت درجة تقبلهم للمشروع وبدأوا تدريجياً في دمج مقتضياته مع ممارساتهم السابقة. إضافة لما سبق، اتضح من خلال تصريحات المدرسين أن التكوين الخاص بتنزيل المشروع¹، قد ساهم في تبسيط مضامين المشروع للمدرسين، ومساعدتهم على تنسيق إدراكاتهم الفردية في اتجاه بناء معنى جماعي حول هذا المشروع الإصلاحي.

وإجمالاً، يمكن القول أن تفاعل المدرس مع مضامين السياسة التعليمية تبعاً للمعنى الذي يشكله حول هاته السياسة: فالتقبل أو الرفض أو الامتثال أو الوساطة الإبداعية هي أشكال تفاعلية ناتجة عن هذا المعنى الذي بناه المدرس عن سياسة تعليمية. هذا المعنى يدفعنا إلى الاهتمام أكثر بمستويات تنفيذ السياسة التعليمية (Street-Level Bureaucracy)، لذلك نرى أن براديفم المقاربات السوسيو- المعرفية في دراسة تنزيل السياسة التعليمية هو توجه واعد، لها يتيح من إمكانات لدراسة تفاعل الفاعل الميداني مع السياسة التعليمية، وكذا لاعتماده على تقنيات المنهج الكيفي، التي أكدنا سابقاً على نجاعتها.

على سبيل الختم:

لقد استطاعت البحوث الكيفية تحقيق نتائج متقدمة ومرضية، مكنتها من التأسيس لبعض الخصائص المميزة للمنهج الكيفي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. فأصبحت مرونة البحث الكيفي عاملاً مساعداً للباحث على بناء موضوع البحث وعلى مواكبة الظاهرة الاجتماعية بخصائصها المركبة وتعقيداتها. كما أعطى البحث الكيفي فرصة للاهتمام أكثر بالفاعل وبذاتية الباحث والمبحوث على حد سواء، عبر مجموعة من التقنيات التي تسمح للباحث بجمع المعطيات وتحليلها وتأويلها تأويلاً سياقياً. وعلى هذا الأساس، أضحت البحث الكيفي حاسماً في إبراز دور الفاعل والاهتمام بتجربته وثقافته ومعيشه وتأثيراتها على البنية التي يتفاعل معها. فالبحث الكيفي ينطلق من الخاص إلى العام، ويعتمد تفسيراً استقرائياً يمكنه من تسليط الضوء على واقع الفرد/ الفاعل بشكل شمولي ومتكامل عبر المزوجة بين مختلف تقنيات البحث الكيفي.

● ببليوغرافيا باللغة العربية:

- 1 جوسوس محمد، (2019). قضايا منهجية في البحث السوسولوجي، تنسيق نجيب الخدي، منشورات الجمعية المغربية لعلم الاجتماع،
2. لاهير برنار، (2015) عالم متعدد الأبعاد: تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية، ترجمة بشير السباعي، المشروع القومي للترجمة، دار الآفاق للنشر والتوزيع، مصر،
- 3 كابلوف تيودور، (1979)، البحث السوسولوجي، ترجمة نجاة عيَّاش، دار الفكر الجديد.
- 4 إعبدون عواد، (2018). سوسولوجيا النجاح المدرسي في العالم القروي، بحث نيل شهادة الماستر في سوسولوجيا التربية تحت إشراف الأستاذ فوزي بوخريص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، بحث غير منشور.
- 5 محمد رشدي الملهوف، (2018). دور المدرس في تنزيل السياسة التعليمية: مقارنة ميكروسوسولوجية، بحث نيل شهادة الماستر في سوسولوجيا التربية تحت إشراف الأستاذ فوزي بوخريص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، بحث غير منشور.

● ببليوغرافيا باللغة الفرنسية:

- 6 Boudon(R).(2000). Cuin(C-H) , Alain(m), L'axiomatique de l'inégalité des chances , les p. de laval, Québec,
- 7 Boudon Raymond(2010). La sociologie comme science, collection repères,

¹ رغم أنه جاء متأخراً ولم يبرمج إلا في منتصف السنة الدراسية

- 8 Bourdieu(p) Passeron (J.C) (1980): La reproduction, éléments pour une théorie du système d'enseignement, ed. de Minuit.
- 9 Durkheim Emile,(1978). Education et sociologie, librairie Felix Alcan, Paris, 1922, la Collection Bnf.
- 10 Durkheim Emile, (2013).Les règles de la méthode sociologique, PUF, édition Quadrige.
- 11 Duru-Bellat (M), (2002). Les inégalités sociales à l'école : Genèse et mythes, puf , presses universitaire de France ,.
- 12 Hugues Draelants(2009). Réforme pédagogique et légitimation : Le cas d'une politique de lutte contre le redoublement, De Boeck, Bruxelles,
- 13 Ouvrage collectif, Luv Van Campenhoudt , Raymond Quivy avec la collaboration de Jacques Marquet : Manuel de recherche en sciences sociales, DUNOD, 4eme édition
- 14 Peter BERGER, (2009). Invitation à la sociologie cité par Hugues Draelants in Réforme pédagogique et légitimation : le cas d'une politique de lutte contre le redoublement, DeBoeck, Bruxelles,
- 15 Philippe Bongrand, Pascal Laborier (2005) .« L'entretien dans l'analyse des politiques publique : un impensé méthodologique ? » Revue Française de science politique, (Vol. 55)
- 16 Schnapper (D). (2012). La compréhension sociologique, PUF « Quadrige ».
- 17 Zéroulou Zaihia, (1988).La réussite scolaire des enfants d'immigrés, l'apport d'une approche en termes de mobilisation, Revue française de sociologie. 29-3 , P. 447-470
- 18 Zéroulou Zaihia, (1985). Mobilisation familiale et conditions de scolarisation des enfants : le cas de l'immigration algérienne, Thèse de 3eme cycle menée sous la direction de Michel Simon et Claude Dubar ; Université de Lille 1,

معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية إشكالية المنهج مثالا

Obstacles to scientific research in the humanities, the problematic methodology, as an example

د. محمود موسى زياد

مشرف متابعة ميدانية، مديرية التربية والتعليم، رام الله، فلسطين

ملخص:

هدفت هذه الورقة إلى دراسة أهم المعوقات التي تعترض البحث في مجال العلوم الإنسانية حيث ركزت على المنهج. وتكمن أهمية الموضوع في أن البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية يعتبر من أهم المجالات التي يجب دعمها وتعزيز دورها في المجتمعات. وقد حاول الباحث الإجابة عن سؤال ما إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية؟ ولغرض تحقيق أغراض الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الورقة إلى أنه يمكن دراسة الظواهر الإنسانية باستخدام منهج الفهم على اعتبار أن العلوم الإنسانية علومًا تاريخية. الكلمات المفتاحية: معوقات، البحث العلمي، العلوم الإنسانية إشكالية، المنهج

Abstract :

This paper aims to study the most important obstacles facing research in the field of human sciences, focusing on the problematic of the methodology. The importance of the topic lies in the fact that scientific research in the field of social and human sciences is one of the most important fields that must be supported and its role in societies strengthened. The researcher tried to answer the question: What is the problem of the methodology in the humanities? In order to achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive and analytical method. The paper concluded that it is possible to study human phenomena using the method of understanding, considering that the human sciences are historical sciences.

Key words: Obstacles, Scientific Research, Humanities, Problematic, Methodology

مقدمة:

ظهرت العلوم الإنسانية نتيجة التطور الحاصل في ميدان دراسة الظاهرة الطبيعية، حيث "كان لا بد أن ينتج عن التطور الذي لحق بميدان العلوم الطبيعية، تأمل جديد لأسس الدراسات الإنسانية. والواقع أن دراسة الإنسان قديمة قدم دراسة الطبيعة، وفي خلال العصور الوسطى وعصر النهضة، تشعبت الدراسات الإنسانية إلى اتجاهات متباينة، وفيما بين عامي 1750 و1850 على وجه التحديد، حدثت الثورة العلمية" (ه. ب. ريكمان، 1979، ص 107) التي ترتب عنها استقلال الدراسات الإنسانية عن الطرح الفلسفي الميتافيزيقي، وحاولت أن تنأى بنفسها إلى ما هو وضعي، على غرار ما تمتاز به الدراسة العلمية في العلوم الطبيعية، فظهرت ما يسمى بالعلوم الإنسانية، التي أهمها علم التاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والأنثروبولوجيا، وغيرها من العلوم الأخرى.

إن موضوع العلوم الإنسانية كما هو واضح من خلال التسمية هو الإنسان، والطبيعة البشرية تتميز بالخصوصية من فرد إلى آخر، فكل واحد منا يصنع مشروعه في الحياة حسب قدراته وميوله الخاصة. لذا نجد الظواهر التي تخص الإنسان من سلوك

سوي أو غيره تختلف أسبابه من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، حسب الظروف التي يعيش فيها الفرد حيث تؤثر فيه عدة عوامل منها: الثقافي والعقائدي والعادات والتقاليد، بالإضافة إلى الوعي والإرادة الحرة والشعور والذاكرة، وغيرها. كما إن درجة اليقين في العلوم الإنسانية نسبية؛ لأن النتائج المتوصل إليها تقريبا احتمالية، فدراسة الظاهرة الإنسانية تخضع لظروف وعوامل خاصة، كتأثير البيئة التي يحيا فيها الإنسان، لذا يصعب التحكم في الظاهرة ولا يمكن تعميم النتائج.

فدراسة أي ظاهرة تتعلق بالعلوم الإنسانية تتغير بتغير الزمان والمكان؛ وبالتالي الحصول على نتائج مغايرة حتى وإن كانت الدراسة مسلطة على الظاهرة نفسها، فإدراك الوقائع في العلوم الإنسانية لا تكون بالحواس؛ لأنها ذاتية لا يمكن تكرارها كالعواطف والنيات وغيرها من هواجس الشعور واللاشعور التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في السلوك؛ ولذلك يصعب قياس تلك المؤثرات الخفية أو التحكم فيها، الشيء الذي يجعل من منهج التفسير غير ملائم لهذا النوع من الظواهر؛ لأنها ليست من طبيعة العلوم التجريبية نفسها، وهذا ما أدى إلى نشأة إشكالية المنهج في هذه العلوم التي كثر فيها الجدل بين أنصار النزعة الوضعية الداعين إلى وحدة العلوم وتصنيف جميع الظواهر في مستوى واحد، والناقد لهذه الرؤية، الذي يفضل منهج الفهم التأويلي لهذا النوع من العلوم ذات الخصوصية المتميزة، التي لها علاقة مباشرة مع الإنسان.

نشأت أزمة العلوم الإنسانية بسبب الدعوة إلى وحدة العلوم التي سعى دعائها إلى فصل النشاطات الإنسانية عن كل المعايير الأخلاقية، وإلحاق الإنسان بالظواهر الطبيعية المادية حتى لا يصبح هناك فارق بين الإنسان والطبيعة المادية، بل يصبح جزءا منها يخضع لقوانينها وحمياتها، ويذعن لسمايتها المتمثلة في القياس الكمي الدقيق، والقابلية للتقنين فتعدو معرفتنا بالإنسان أشبه بمعرفتنا بالظواهر الطبيعية في الدقة والصرامة والموضوعية، وذلك عن طريق استخدام مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الإنسانية" (أبو يعرب المرزوقي، 1999، ص 209).

تعتبر مسألة البحث في المناهج، من المسائل المركزية في العلوم الطبيعية والإنسانية على السواء؛ لأن نتائج كل علم ترتبط بالمنهجية المتبعة. وتاريخ العلم الحديث، يثبت أن ليس هنالك من علم دون منهج يشكل حلقة الأساسية التي يبنى عليه. والابستمولوجيا بوصفها دراسة نقدية لمبادئ العلوم المختلفة، ومنها المنهجية "Methodologie" التي استقلت "بنفسها استقلالاً تاماً، لتشكل علماً خاصاً هو "علم المناهج" (محمد عابد الجابري، 1998، ص 19) الذي يختلف كلية عن المنطق الصوري. أما المنهجية فتقوم بدراسة مختلف المناهج العلمية بناء على قاعدتين أساسيتين: الأولى، أن لكل علم منهجه الخاص، والثانية، أن عمل المنهجية، لاحق للعمل العلمي وليس سابق عليه، لأن الباحث في علم المناهج "لا يرسم للباحث الطريق التي يجب أن يسلكها، بل إنه بالعكس من ذلك، يتعقبه ويلاحق خطواته الفكرية والعملية: يصفها ويحللها ويصنفها، وقد يناقش وينتقد، كل ذلك من أجل صياغتها صياغة نظرية منطقية قد تفيد العالم في بحثه، وتجعله أكثر وعياً لطبيعة عمله" (محمد عابد الجابري، 1998، ص 23).

فالعلوم الإنسانية كحقل معرفي قد أثار الكثير من الجدل بين المفكرين، سواء منهم المتخصصين في هذا النوع من الدراسة أو غيرهم، وتمرور هذا الجدل حول إشكالية المنهج الذي ينبغي لهذه العلوم اعتماده في دراسة موضوعاتها ذات الطبيعة الخاصة، وإن كان النقاش قد امتد ليمس مفهوماً وإشكالات نشأتها وإرهاصاته، إلا أن الإشكالية المنهجية هي التي طغى على سائر الإشكالات الأخرى. ولقد أرق هذا الإشكالية المتخصصة في هذا الحقل المعرفي، ولذلك سعت العلوم الإنسانية منذ نشأتها لحل هذا الإشكالية وتحديد المناهج الملائمة لدراسة موضوعها، إلا أن هذه المحاولة اكتنفها الكثير من الصعوبات والعوائق، التي كانت سبباً في بروز الاختلاف بين المفكرين في بيان المنهج المناسب لها، وبالتالي تعددت الأطروحات المقدمة كحلول لهذه الإشكالية، ولعل من أبرز هذه الأطروحات ما قدمه "دلناتي" عندما دافع عن الفهم كمنهج لدراسة الظواهر الإنسانية رافضاً تعميم منهج العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية نظراً للفروق الجوهرية بين موضوع كل منهما.

إن هذا الجدل القائم بين المفكرين حول منهج العلوم الإنسانية يجعلنا لا نغفل عن دور هذه العلوم في حياة الإنسان والمجتمع، بل إن البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية لم يعد ترفاً فكرياً بقدر ما أصبح ضرورة ملحة تحتاج إليه المجتمعات على اختلاف درجاتها ومراتبها في سلم التنمية البشرية، لحل المشكلات الاجتماعية التي تتفاقم باستمرار.

إشكالية الدراسة

إن تقدم العلوم الإنسانية بوتيرة بطيئة إذا ما قورن بالتطور الحاصل في العلوم الطبيعية جعل كثيرا من المفكرين يبحث عن الأسباب التي تقف وراء هذا التأخر الملحوظ في هذه العلوم. فذهب البعض إلى الاعتقاد بأن مشكلة العلوم الإنسانية هي مشكلة منهج، وعدم وضوح المنهج هو الذي يقف عائقا أمام تطورها، وقد اختلف العلماء في تحديد المنهج المناسب لها. فأنصار الاتجاه الوضعي طالبوا باعتماد منهج التفسير لدراسة الظاهرة الإنسانية، وفي المقابل عارض هذا التوجه كثير من الفلاسفة وطالبوا باعتماد منهج يتلاءم مع طبيعتها وطبيعة الظواهر التي تدرسها، واعتماد منهج الفهم لدراساتها. ولذلك سوف تسعى هذه الورقة إلى محاولة الإجابة عن السؤال المركزي التالي: ما إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية؟ ويتفرع عن السؤال الأساسي أسئلة فرعية منها: ما إشكالية المنهج في دراسة الظاهرة الإنسانية؟ وما هي معوقات ذلك؟

أهمية الموضوع

تكمن أهمية البحث العلمي في حجم الدور الذي يؤديه في التقدم والتنمية، حيث أولته الدول الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية، حيث إن البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور. ويعد ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة كما يعد سمة بارزة للعصر الحديث. أضف إلى ذلك، أن الأمم أدركت أن قوتها وتفوقها يرجعان إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية. ويعتبر البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من أهم المجالات التي يجب دعمها وتعزيز دورها في المجتمعات.

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى وصف الظاهرة وجمع معلومات عنها، فقد تم استخدام هذا المنهج في صورته؛ لأنه يلائم طبيعة الدراسة وأهدافها معتمدا على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة؛ ليفي بأغراضها ويحقق أهدافها، ويفسر نتائجها.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة زين العابدين (2020) التعرف على واقع البحث العلمي في العلوم الاجتماعية أمام المسؤولية الاجتماعية في جامعات الجزائر من منطلق أن البحث العلمي الاجتماعي في الجامعات لا زال قيد الدراسة والتمحيص، من حيث فاعليته في ما وجد لأجله. وهو ما جعل منه موضوعا متجددا في كل مرحلة تستدعي فيها الجامعة من خلال نخبتها، في مشاريع التنمية والإصلاح وتطوير البلاد. حيث يرى الباحث أن الضغوط لا زالت تمارس عليها عن غير قصد من أفراد المجتمع، لتبعدها عن مسؤولياتها المجتمعية، وتحصنها في زوايا ضيقة، تترنح بين التحصيل في التدريس، والبحث عن مختلف الشهادات التي ينظر لها كأبواب للتوظيف، والرفع من مستوى المعيشة لدى الأفراد. الأمر الذي يجدد العوامل التي تعيق البحث العلمي عن التقدم، وتجعله حبيس الرفوف، وبعيدا عن الواقع، وحل المشكلات الاجتماعية الحاصلة فيه.

هدفت دراسة بن سباع (2020) التعرف على علاقة العلوم الإنسانية بالعلوم الطبيعية أو في إمكانية تطبيق المنهج التجريبي على الظاهرة الإنسانية بسبب التطور الذي عرفته العلوم الطبيعية بفضل تطبيقها للمنهج التجريبي على الطبيعة، حتى أصبحت الدراسة العلمية في هذه العلوم تتميز بالدقة والموضوعية. هذا الوضع الذي وصلت إليه العلوم الطبيعية، جعل بقية العلوم خصوصا منها الإنسانية تسعى إلى بلوغ درجة يقينها نفسها، وذلك من خلال محاولة تطبيق المنهج التجريبي على الظاهرة الإنسانية. لقد اختلف العلماء حول إمكانية تفسير الظاهرة الإنسانية بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون يرون أن يمكن أن تجري عليها التجارب وأن نتنبأ بحدوثها، وبالمقابل فإن المعارضين يقرون بصعوبة دراسة الظاهرة الإنسانية بالطريقة نفسها التي تدرس بها الظاهرة الطبيعية، مؤكدين بالتالي على ضرورة وضع مناهج علمية جديدة تتناسب وطبيعة الظاهرة الإنسانية.

هدفت دراسة بوزغاية (2019) إلى التعرف على المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، واستقراء واقع البحوث الاجتماعية في الجزائر بين النظرية والتطبيق؛ حيث يعد البحث الاجتماعي الطريقة العلمية المنظمة التي تستخدم لدراسة

الواقع الاجتماعي ومحاولة الوقوف على الأسباب الجوهرية لحدوث الظاهرة؛ بغية التوصل إلى حقائق جديدة يمكن الاستفادة منها علمياً وعملياً.

هدفت دراسة الريماوي وكردى (2015) التعرف إلى معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية في جامعة القدس. وقد استخدم الباحثان استبانة معوقات البحث العلمي، المكونة من (45) فقرة لجمع بيانات الدراسة من خلال عينة طبقية عشوائية، بلغ عددها (63) عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية لجامعة القدس. وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات معوقات إنتاج البحث العلمي باختلاف الرتبة العلمية، وسنوات الخبرة، وعدد الأبحاث، بينما كانت الفروق دالة إحصائية لمتغير طبيعة العمل لأعضاء الهيئة التدريسية، لصالح العمل الأكاديمي، وبناءً على نتائج الدراسة تم وضع مجموعة من التوصيات.

هدفت دراسة غراب (2011) التعريف بمنهج التأويل والإحاطة بأدوات تطبيقاته في العلوم الإنسانية وذلك عبر تتبع المراحل التي مر بها من أجل تجاوز السلبيات والتقرب أكثر من تحقيق العلمية التي تصبو إليها العلوم الإنسانية شأنها في ذلك شأن باقي العلوم لا يميزها عنها سوى تمييز طبيعي موضوعي الذي يخص كل علم في المجال الذي يبحث فيه أو المنهج الذي يستخدمه في إدراك المعرفة، حيث تطرق الباحث إلى تلك الجوانب المعرفية لمنهج التأويل كأنسب منهج يتماشى مع طبيعة الموضوع في العلوم الإنسانية.

مصطلحات الدراسة

المنهج: يعني المنهج من حيث الاشتقاق هو ترجمة للكلمة الفرنسية ذات الأصل اليوناني " Methode "، التي تعني التتبع والتقصي والبحث. أما اصطلاحاً فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى بلوغ الحقيقة. ويعرف المنهج باعتباره "مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم، بلوغ الحقائق المتوخاة مع إمكانية بيانها والتأكد من صحتها" (الزواوي بغورة، 2010، ص 39). أو هو نظام من القواعد الذهنية لعلم من العلوم، والهدف من هذه القواعد هو الوصول إلى حقائق معينة والتأكد منها أو تغييرها (الزواوي بغورة، 2010، ص 39).

العلوم الإنسانية: تعرف بأنها: "تلك التي تدرك العالم بأنه ينطوي على معان، وكيف تتكون معرفتها بتلك المعاني، وهذا يعني بأن العلوم الإنسانية تحاول النفاذ إلى الأفكار والمشاعر والمقاصد التي تقف وراء الواقع والتعبيرات المختلفة وإدراكها إدراكاً كيفياً" (يمنى طريف الخولي، د. ت، 16). يبين هذا التعريف أن موضوع العلوم الإنسانية يختلف عن موضوعات العلوم الأخرى: كالعلوم الطبيعية والعلوم الصورية مثلاً. فالعلوم الطبيعية تدرس المادة الجامدة التي يمكن للباحث التحكم فيها أثناء دراستها. أما العلوم الصورية كالرياضيات، فتختص بدراسة الجوانب الكمية، القابلة بدورها للتحديد والقياس، في حين أن العلوم الإنسانية تختص بدراسة الجانب المعنوي في السلوك الإنساني، إذ "ليست العلوم التاريخية والإنسانية كالعلوم الفيزيائية والكيميائية، دراسة لوقائع خارجية عن الناس، وقائع عالم يتوجه إليه فعلهم، إنها على العكس من ذلك، دراسة لهذا الفعل نفسه ولبنيته، وللتطلعات التي تحييه وللتحولات التي يخضع لها" (لوسيان غولدمان، 1996، ص 59).

1-موقف بعض العلماء والفلاسفة من العلوم الإنسانية:

ارتبط ظهور العلوم الإنسانية بظهور العلوم الطبيعية، لكن العلماء المتخصصين في الدراسات الإنسانية أسهموا كثيراً في تطويرها بحيث لم تعد أقل علمية من العلوم الطبيعية، وبالتالي: "حتى ولو أن الحركة العلمية قد بدأت بالفيزياء، وكان برنامج فرنسيس بيكون هو السيطرة على الطبيعة، فإن برنامج اليوم، هو السيطرة على الإنسان نفسه، وإلا كيف نخضع الطبيعة لسيطرة الإنسان، دون أن نخضع طبيعته قبلها" (صلاح قصوة، د. ت، ص 20). ويرى كثير من العلماء والفلاسفة ضرورة تطوير البحث في العلوم الإنسانية؛ بسبب تميزها وخصوصيتها عن العلوم الأخرى، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

كارل بوبر "Karl Popper" (1902-1994) الذي يرى إمكانية تطوير العلوم الإنسانية مقابل تطور العلوم الطبيعية، وفي هذا السياق يقول: "لقد وجدت جهوداً في العصر القديم، كان يمكن أن يبدو فيها علم المجتمع متقدماً على علم الطبيعة، ولكن بمجيء غاليلي ونيوتن أحرزت العلوم الطبيعية من النجاح ما لم يكن مرتقبا لها، وتفوقت كثيراً على غيرها

من العلوم، ومنذ عهد لويس باستور "Louis Pasteur" (1822-1895) أحرزت العلوم البيولوجية، نجاحا يكاد يعادل ما أحرزته العلوم الطبيعية. ولكن العلوم الاجتماعية، لا يبدو الآن أنها وجدت من يحقق لها ما حققه غاليليو للعلوم الطبيعية" (كارل بوبر، 1959، ص 9).

لوسيان غولدمان "Lucien Goldman" (1913 - 1970) يفرق بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية من ناحية موضوع الدراسة. فقد أطلق مصطلح "العلوم الإنسانية على العلوم التي ارتبط موضوعها بواقع الإنسان، أي التي تتخذ من أحوال الناس النفسية والسلوكية وتجمعاتهم البشرية ومؤسساتهم الاجتماعية، موضوع بحث، فهي علوم تدرس الواقع الإنساني لغاية فهمه وتفسيره، وتحديد ثوابته، وعلى هذا تكون العلوم الإنسانية علوما تدرس فاعليات الإنسان المختلفة الجوانب، وتسعى إلى ضبط طبيعتها وتحديد عناصرها وتجلية دلالاتها ومقاصدها المختلفة.

الآن ريكمان "Rickman Alan" (1946-2016) يرى أن التعريف الصحيح للعلوم الإنسانية، هو القول بأنها: "تدرس بعكس العلوم الطبيعية الأجسام والحركات في المكان والبناءات المختلفة، بقدر ما تجسده من أفكار ومشاعر وأهداف، وتهتم هذه الدراسات بالأفكار والمطامح والسلوك الهادف والإبداع الفني، والأدوات التي يصنعها الإنسان، والقواعد التي يفرضها البشر على أنفسهم، والأنظمة التي يستحدثونها، فتلك كلها ظواهر تجعل للحياة معنى، ولهذا كانت الدراسات الإنسانية، تعالج وقائع ذات معنى" (ه. ب. ريكمان، 1979، ص 121).

وبناء على ما سبق، يتبين أن الاهتمام بالإنسان ليس حديث العهد، وإنما يرجع إلى مراحل مبكرة من تطور الفكر الإنساني، وهو اهتمام وإن لم يعبر عن نضج منهجي، إلا أنه يظهر أن الدراسات الإنسانية كانت أسبق ظهورا من الدراسات الطبيعية، وهذا ما يبرر إعادة الاهتمام المعرفي والمنهجي بها في المدة الأخيرة. ولكن رغم الموقف الإيجابي الذي نجده عند بعض العلماء والفلاسفة من العلوم الإنسانية، إلا أن هناك من اتخذ من العلوم الإنسانية موقفا سلبيا، حيث حاولوا من خلاله التقليل من دورها وقيمتها المعرفية والمنهجية.

يقوم موقف ميشال فوكو "Michel Foucault" (1926-1984) من العلوم الإنسانية على نفي إمكانية قيامها كعلوم مستقلة، ولذلك نراه يعبر عن ذلك بقوله: "إن أول ما يجب ملاحظته هو أن العلوم الإنسانية، لم ترث حقلا معيناً مرسوم المعالم، ومن الممكن أن يكون قد طرق في خطوطه الكبرى، إنما بقي بورا يترتب عليها تطويره استنادا إلى مفاهيم علمية ومنهجية وضعية (...). ولم تكن العلوم الإنسانية لتظهر عندما تقرر تحت تأثير عقلانية مليئة أو مشكلة علمية، لم تلاق حلا أو لسبب عملي آخر إدخال الإنسان (طوعا أو كرها وبناجح نسبي) في عداد المواضيع العلمية، التي ربما لم يلبث بعد إطلاقها إمكان إدراجها بيننا، بل ظهرت يوم فرض الإنسان نفسه في الثقافة الغربية، باعتباره هو ما يجب التفكير به، وهو ما يجب أن يعرف في آن معا" (ميشال فوكو، 1990، ص 283). وهذا الموقف لفوكو راجع إلى كونه يمثل أحد أهم المفكرين النيويين ما بعد الحداثيين الرافضين لفكرة الذات أو الإنسان، وهذا ما تبين لنا الأنطولوجيا التاريخية عنده القائمة على أنه لكي نتعرف على الخصائص المعرفية لمرحلة زمنية معينة، يجب علينا العودة إلى الأرشيف أو الوثائق التي تتحدث عن تلك المرحلة دون نسبتها إلى مؤلفيها؛ لأن ما يعبر عن الحقيقة، حسب رأيه، هو الخطاب لا الذات.

2- أزمة المنهج في العلوم الإنسانية:

تهتم العلوم الإنسانية بمجال خاص غير مجال العلوم الطبيعية، وهذا التميز ينعكس، أيضا، على المنهج الذي يليق بها. إن ما يعرف بمشكلات العلوم الإنسانية، يرجع ظهوره تاريخيا إلى التطور الكبير الذي عرفته العلوم الطبيعية، والذي جعل العلماء يتساءلون عن أسباب عدم وصول العلوم الإنسانية إلى اليقين الذي وصلت إليه العلوم الطبيعية. ومن أوائل العلماء والفلاسفة الذي حاولوا الإجابة عن هذا التساؤل، ويلهلم ديلثي "Wilhelm Dilthey" (1833-1911م) حيث تبين له أن تأخر العلوم الإنسانية يرجع إلى وجود مشكلتين: أولهما، أن العلوم الإنسانية لا زال يعوزها تصور واضح ومتفق حوله عن مناهجها وأهدافها. وثانيهما، أن العلوم الطبيعية تزداد تطورا وهذا ما جعلها تأخذ المكانة الأولى مقابل العلوم الإنسانية (يمنى طريف الخولي، 1990، ص 48).

دعا ديلثي إلى وضع حدود فاصلة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، ورأى أنه من العبث محاولة تطبيق المناهج نفسها في هذه العلوم، لذا ركز على الرد على الوضعيين الذين وحدوا منهجهما من أمثال: "أوجست كونت" و"دوركايم" و"جون ستوارت ميل" وحاول أن يؤسس العلوم الإنسانية على أسس منهجية مختلفة عن العلوم الطبيعية. "إن الفارق بين العلوم الاجتماعية و الطبيعية يكمن عنده في أن مادة العلوم الاجتماعية وهي العقول البشرية، مادة معطاة وليست مشتقة من أي شيء خارجها مثل مادة العلوم الطبيعية التي هي مشتقة من الطبيعة ... إن الإدراك الفني والإنساني هما غاية العلوم الاجتماعية، وهذان يمكن الوصول إليهما من خلال التحديد الدقيق للقيم والمعاني التي ندرسها في عقول الفاعلين الاجتماعيين، وليست من خلال مناهج العلوم الطبيعية" (نصر حامد أبو زيد، 2001، ص 24). وعلى هذا وجب التفريق بين مناهج العلوم الطبيعية والإنسانية. "وديلثي" نقد أصحاب النزعة الوضعية بمصطلح (الفهم) في مقابل مصطلح (التفسير). "إن الكلمة الأساسية في التأويل أو الدراسات الإنسانية هي الفهم، والفهم كلمة متميزة من التعليل الذي يقوم عليه العلم الدقيق، الفهم معوله على الربط بين الجانب الداخلي والجانب الخارجي. العلم يعلل والدراسات الإنسانية تتفهم الحياة أو التجربة ... " (مصطفى ناصف، 2000، ص 65)

إن الفهم يتجاوز حدود المادية، ويرفض تسوية الظاهرة الإنسانية بالظاهرة الطبيعية المادية، وينظر إلى الإنسان على أنه ظاهرة فردية وذات خصوصيات، وهو ما يعني أنه لا يمكن تفسيرها أو تحليلها أو دراستها من الخارج، أو صياغة قوانين عامة حولها كما نفعل مع الظواهر الطبيعية. وإنما ينبغي النفاذ إلى أعماقها ودراستها من الداخل قصد تأويلها وفهمها.

فالظاهرة الإنسانية التي تدخل في مجال العلوم الإنسانية لا تزال تعد من أبرز الإشكاليات الرئيسية في الأبحاث الفلسفية، رغم الطفرة العلمية التي حققها الإنسان في حياته المادية جراء اكتشاف قوانين الطبيعة والتحكم في ظواهرها عن طريق منهج التفسير المستلهم من الاستقراء التجريبي، فالعلوم الإنسانية الحديثة النشأة لم تستقل بنفسها إلا في بداية القرن التاسع عشر، وعندما أرادت أن تصنع لها مكانة ضمن باقي العلوم، واجهت مشكلة المنهج الذي يوصلها إلى تلك الغاية.

يرى البعض أن على العلوم الإنسانية تبني منهج التفسير كباقي العلوم الطبيعية، خاصة مع أنصار النزعة الوضعية، الداعين إلى وحدة العلوم، وهناك فريق اعترض على تلك الدعوة المجحفة بحق العلوم الإنسانية كونها لها خصوصية لا مثيل لها عند تلك العلوم المغايرة لها، سواء على مستوى الموضوع أو مستوى المنهج، فإذا كان منهج التفسير يلائم الظاهرة الطبيعية، فإن المنهج الأنسب للظاهرة الإنسانية هو الفهم. وقد اختلفت الآراء في تحديد المنهج الذي يليق بالعلوم الإنسانية، بين دعاة التفسير ودعاة التأويل، متجاوزين في ذلك العوائق المعرفية في نصرة آرائهم.

لكن الملاحظ على هذه المحاولات وغيرها من المحاولات الأخرى أنها اكتفت بنقل مناهج بعض العلوم الأخرى خصوصاً المنهج التجريبي، ومحاولة إخضاع الظاهرة الإنسانية له، مع العلم أن هناك أمرين مهمين يجب التأكيد عليهما، أولاً أن المنهج التجريبي ما وضع إلا بحسب خصائص ومميزات الظاهرة الطبيعية، التي تطرح أمام العالم إمكانية أن يلاحظها وأن يجري عليها التجارب، وهذا ما لا يمكن الحصول عليه ببساطة في مجال دراسة الظاهرة الإنسانية. أما ثانياً وهذا ما لا يقل أهمية هو أن الظاهرة الإنسانية لها خصائصها ومميزاتها التي تميزها عن الظواهر الأخرى، فهي معقدة يمتزج فيها ما هو تاريخي بما هو اجتماعي بما هو نفسي مثلاً، كما إنها فريدة من نوعها تحدث مرة واحدة دون أن يتكرر حدوثها بالطريقة ذاتها، وغيرهما من الخصائص الأخرى، التي تحد من إمكانية تطبيق المنهج التجريبي على الظاهرة الإنسانية، وبذلك شتتوا جهودهم في محاولات تطبيق مناهج العلوم الأخرى عليها، وعليه يؤكد الكثير من العلماء والابستمولوجيين المتخصصين في العلوم الإنسانية على ضرورة تجاوز دعوة الوضعيين، والعودة إلى دراسة موضوع العلوم الإنسانية الحقيقي والمتمثل في المعاني والأفكار.

هذه هي إذن أهم معالم أزمة العلوم الإنسانية، وبما أن الابستمولوجيا تبين لنا أن العلم عندما يقع في أزمة، فإن هذه الأزمة تصيب بالأساس آليته المنتجة للمعرفة، وأيضاً بما أن المنهج هو أهم هذه الآليات، فإن أزمة العلوم الإنسانية هي فعلاً أزمة منهج، وهذا ما حاول هوسرل (Husserl) (1859-1938) مثلاً أن ينبه إلى أهميته عندما قال: "إن أزمة علم ما، لا تعني سوى أن علميته الحقبة أي الكيفية التي حدد بها مهمته وأنشأ بها المنهجية الكفيلة بانجاز هذه المهمة، أصبحت بأكملها موضع سؤال" (ادموند هوسرل، 2008، ص 41).

3- إشكالية منهج العلوم الإنسانية في دراسة الظاهرة الإنسانية:

تختص العلوم الإنسانية بدراسة الجانب المعنوي في السلوك الإنساني، وهنا يفرق لوسيان غولدمان "Lucien Goldman" (1913 - 1970) بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية وبخاصة في موضوع الدراسة، حيث يقول: "ليست العلوم التاريخية والإنسانية كالعلوم الفيزيائية والكيميائية، دراسة لوقائع خارجية عن الناس، وقائع عالم يتوجه إليه فعلهم، إنها على العكس من ذلك، دراسة لهذا الفعل نفسه ولبنيته، وللتطلعات التي تحييه وللتحولات التي يخضع لها" (لوسيان غولدمان، 1996، ص 59).

وبناء عليه، فقد أطلق مصطلح "العلوم الإنسانية على العلوم التي ارتبط موضوعها بواقع الإنسان، أي التي تتخذ من أحوال الناس النفسية والسلوكية وتجمعاتهم البشرية ومؤسساتهم الاجتماعية، موضوع بحث، فهي علوم تدرس الواقع الإنساني لغاية فهمه وتفسيره وتحديد ثوابته، وعلى هذا تكون العلوم الإنسانية علوما تدرس فاعليات الإنسان المختلفة الجوانب، وتسعى إلى ضبط طبيعتها وتحديد عناصرها وتجليه دلالاتها ومقاصدها المختلفة.

فالسلوك الصادر عن الإنسان وأبعاده المختلفة، هو الموضوع الذي تختص بدراسته العلوم الإنسانية. وهنا يتجلى موضوع العلوم الإنسانية ومنهجها في دراسة هذا الموضوع، ولذلك يعرف ريكيان العلوم الإنسانية، بقوله: "تدرس بعكس العلوم الطبيعية الأجسام والحركات في المكان والبناءات المختلفة، بقدر ما تجسده من أفكار ومشاعر وأهداف، وتهتم هذه الدراسات بالأفكار والمطامح والسلوك الهادف والإبداع الفني، والأدوات التي يصنعها الإنسان، والقواعد التي يفرضها البشر على أنفسهم، والأنظمة التي يستحدثونها، فتلك كلها ظواهر تجعل للحياة معنى، ولهذا كانت الدراسات الإنسانية، تعالج وقائع ذات معنى" (ه.ب. ريكيان، 1979، ص 121).

فموضوع البحث في العلوم الإنسانية فريد من نوعه، عكس الظاهرة الطبيعية التي تبقى على الدوام كما هي، والتفرد يحيل إلى التغير والتعقيد والعفوية، وذلك يعني أنه بإمكان العالم المحرج أن يدرس الظاهرة الطبيعية متى شاء، في حين أن هذه الإمكانية غير متوفرة بالنسبة إلى العالم في مجال الدراسات الإنسانية. فالعلوم الإنسانية تواجه صعوبات مختلفة؛ بسبب تعقد ظواهرها من ناحية، ولأن الأفعال الإنسانية واعية وتصدر عن رؤية وتدبر من ناحية ثانية؛ وبالتالي فهي عرضة للتعديل والتبديل. على أساس من الفهم والتبصر، فالأفكار والآراء قوة محركة قادرة على تغيير الثقافات وتكشف التنبؤات حدودا لا منجاة منها، حيث تدفع معرفة الإنسان للمجرى المتنبأ به للحوادث إلى تبديله، وبالتالي إلى تكذيبه للتنبؤ نفسه (صلاح قنصوة، د. ت، ص 55). فالظاهرة الإنسانية تؤثر في مسار البحث؛ لكونها كيفية غير قابلة للتكميم؛ ولذلك فالتفسير الغائي والتحليل الكيفي أهم العوائق أمام العلوم الإنسانية في الدراسة العلمية.

فالظاهرة الإنسانية لها خصائص ومميزات تجعلها تختلف من جهة عن الظاهرة الطبيعية، وأن دراستها وفق الطريقة التجريبية أمر غير ممكن التحقيق، وذلك يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها صعوبة الفصل بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي في الدراسات الإنسانية، كما يرى مؤيدو الاتجاه اللاتبيعي من أمثال: دلتاي وجون بياجيه وريكيان وغيرهم. فقد أكد دلتاي أن العلوم الإنسانية لها خصوصياتها ومميزات التي تجعلها تختلف عن العلوم الأخرى، وهذا ما يحتم علينا أن نضع لها منهجا يتناسب مع هذه الخصوصية، فإذا كانت العلوم الطبيعية تعتمد على التفسير، فإن العلوم الإنسانية يجب أن تعتمد على الفهم، وهو الموقف الذي أثر كثيرا على بعض الفلاسفات المعاصرة، خصوصا منها الفلاسفات الفينومينولوجية والفلاسفات التأويلية. في حين عارض ريكيان الاتجاه الوضعي أو الطبيعي، بقوله: "إني أعارض المذهب الوضعي، لأن هذا المذهب يحيد عن العدالة في موضوعنا مثار النظر، وأيا ما كان من قبولنا لفكرة وحدة العلوم لفكرة استفادة الدراسات الإنسانية من العلوم الطبيعية، فإن موضوع كل منهما يفرض تغيرا حاسما في منهجيهما. ولقد ظهر هذا الرأي المتعلق بتميز الدراسات الإنسانية عن العلوم الطبيعية خلال الجدل والمناقشات التي دارت في القرن التاسع عشر وهو الرأي الذي سنداغ عنه" (ه.ب. ريكيان، 1979، ص 111)

ويرى هانز غادامار "Hans Gadamer" (1900-2002) أن الموضوع في مجال العلوم الإنسانية هو الذي يحدد طبيعة المنهج، بالتالي فإن الظاهرة الإنسانية تفهم ولا تفسر. لذلك يرى الكثير من العلماء والفلاسفة أن الفهم هو الأنسب

لدراسة موضوع العلوم الإنسانية، باعتباره باباً للمنهج الكيفي، فهو عملية لا غنى عنها في العلوم الإنسانية، بل هو يطبع هذه العلوم بطابعه (يمنى طريف الخولي، د.ت، ص 21). فالعلوم الإنسانية "بتطويرها لمناهجها التاريخية النقدية تستثمر في لفت انتباهها لأنموذج العلوم الطبيعية، لكن ينبغي طرح مسألة فيما إذا كان هذا الأمر له دلالة البحث عن منهج مستقل خاص بالعلوم الإنسانية. بالقياس إلى منهج العلوم الطبيعية والذي يظل ثابتاً في جميع ميادين تطبيقاتها. لماذا لا تبدو الفكرة الديكارتية حول المنهج غير ملائمة في العلوم الإنسانية؟ ولما لا يصح المفهوم العريق للمنهج عند الإغريق هو الذي يملك حق الاستشهاد؟" (صلاح قنصوة، د.ت، ص 58).

تعتبر المدرسة الألمانية، خصوصاً مع دلثاي وغادمير وريكمان، وغيرهم، أهم المدارس التي أكدت على ضرورة الاعتماد على الفهم في الدراسات الإنسانية، مقابل مناهج العلوم الأخرى، خصوصاً العلوم الطبيعية والعلوم الصورية. ويرى غادمير أن التأويل هو الأنسب لدراسة العلوم الإنسانية؛ وذلك لأن العلوم الإنسانية هي بالأساس علوم تاريخية، موضوعها الرئيس هو التراث، فالعلوم الإنسانية علوم المعاني والدلالات، وهذه المعاني والدلالات لا يمكن إلا أن نؤولها فنفهمها، حيث يقول: "لم يعد الوعي التاريخي ينصت للصوت الذي يأتيه من الماضي ولكن، بتفكيره حول هذا الصوت، يعيد وضعه في السياق الذي تجذر فيه لمعرفة الدلالة والقيمة النسبية التي يكتسبها. هذا السلوك الفكري إزاء التراث يسمى تأويلاً" (هانز غادمير، 2006، ص 149).

خاتمة:

رأى كثير من الفلاسفة والعلماء ضرورة تطوير منهج البحث في العلوم الإنسانية؛ لأنها علوم ذات خصوصية بخلاف العلوم الأخرى وبخاصة الطبيعية. فقد واجهت العلوم الإنسانية وما تزال مشكلة المنهج الذي يوصلها إلى غايتها، فهناك من رأى أن عليها أن تبني منهج التفسير كباقي العلوم الطبيعية، وبخاصة أصحاب النزعة الوضعية أمثال: كونت، ودوركايم، وميل. وهناك فريق آخر اعترض على تلك الدعوة المحجفة في حق العلوم الإنسانية باعتبار أن لها خصوصية مختلفة ومتميزة عن العلوم الأخرى المغايرة لها، سواء أكان ذلك على مستوى الموضوع أم المنهج. ولذلك دعا أصحاب هذا الرأي ومنهم دلثاي وغادمير، وريكمان إلى استخدام منهج يلائم هذه العلوم الإنسانية، وبالنسبة لهم فإن الفهم هو المنهج الأنسب.

قائمة المراجع:

- 1- أبو يعرب المرزوقي (1999)، آفاق النهضة العربية ومستقبل الإنسان في مهب العولمة، ط 1، دار الطليعة، بيروت.
- 2- آدموند هوسرل (2008)، أزمة العلوم الأوروبية والفينومينولوجيا الترنسندننتالية، ط 1، ترجمة، إسماعيل المصدق، المنظمة العربية للترجمة، لبنان.
- 3- الزواوي بغورة (2010)، "إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية المنهج البنوي مثالاً"، مجلة دراسات، العدد 01.
- 4- صلاح قنصوة (د.ت)، الموضوعية في العلوم الإنسانية، عرض نقدي لمناهج البحث، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة.
- 5- كارل بوبر (1959)، عقم المذهب التاريخي، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة، عبد الحميد صبرة، دار المعارف، القاهرة.
- 6- لوسيان غولدمان (1996)، العلوم الإنسانية والفلسفة، ترجمة، يوسف الأنطكي، المجلس العلي للثقافة، بيروت.
- 7- محمد عابد الجابري (1998)، مدخل إلى فلسفة العلوم، العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، ط 4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- 8-مصطفى ناصف (2000)، نظرية التأويل، ط 1، النادي الأدبي الثقافي، جدة.
- 9-ميشال فوكو (1990)، الكلمات والأشياء، ترجمة، مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت.
- 10-نصر حامد أبو زيد (2001)، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ط 6، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- 11-هـ. ب. ريكرمان (1979)، منهج جديد للدراسات الإنسانية، محاولة فلسفية، ط 1، ترجمة، علي عبد المعطي، مكتبة مكاي، بيروت.
- 12-هانز غيورغ غادامير (2006)، فلسفة التأويل، الأصول والمبادئ والأهداف، ط 2، ترجمة، محمد شوقي الزين، المركز الثقافي العربي، لبنان.
- 13-يمنى طريف الخولي (د.ت)، قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، دار الثقافة، القاهرة.

طريقة ألسست لتحليل البيانات الكيفية في العلوم الاجتماعية: مبادئها النظرية وإجراءاتها المنهجية

The alceste method for analyzing qualitative data in social sciences: its theoretical principles and its methodological procedures

د. إبتسام غانم، المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي سكيكدة- الجزائر
د. كريمة بن صغير، جامعة 8 ماي 1945 قالة- الجزائر

ملخص:

تناولت الورقة البحثية الراهنة طريقة ألسست، باعتبارها طريقة لتحليل البيانات الكيفية لها مبادئها النظرية وإجراءاتها المنهجية، وهي طريقة تهدف إلى تحقيق التميز البحثي في الدراسات والبحوث الاجتماعية من خلال الكشف عن محتوى المادة الخام التي تقوم بتحليلها.
الكلمات المفتاحية: طريقة ألسست، البحوث الكيفية، العلوم الاجتماعية.

Abstract :

The current research paper deals with the Alceste method. As a method of analyzing qualitative data and it has its own theoretical principles and own methodological procedures. It is a method that aims to achieve research excellence in social studies and research by disclosing the content of the raw material that you are analyzing.
Key words: Alceste method, qualitative research, social sciences.

مقدمة:

إن أهم ما يميز مناهج وأساليب البحث الكيفية هو أنها تأخذ بعين الاعتبار ذاتية الفاعلين، انفعالاتهم، تفاعلهم، أهواءهم، مزاجهم المتقلب في بعض الأحيان، منطقهم الخاص في التفاعل مع الواقع، مواقفهم وتصوراتهم للواقع الاجتماعي، وعليه فالتركيز على البحوث الكيفية كفيل بتعميق نتائجنا وربطها بالسياقين الاجتماعي والثقافي، على عكس المناهج والأساليب الكمية التي تجتثّ الفاعل الاجتماعي (المبحوث) من فضائه ولا تستطيع اختراق أغوار ذاته، إذ رغم الدقة في استخدامها إلا أنها لا تقدم لنا سوى المعلومات السطحية (نوعاً ما) عن الواقع الاجتماعي، وهذا من شأنه إفشال البحوث وإعطاء معلومات مغلوبة.

ضمن هذا السياق، فلقد تناولت الورقة البحثية الراهنة طريقة ألسست (La Méthode Alceste) لدى ماكس رينر (Max Reinert)، باعتبارها طريقة كيفية لها قواعدها النظرية والمنهجية، وتستخدم في بحوث العلوم الاجتماعية.

أهداف الورقة البحثية:

إن أهداف الورقة البحثية الراهنة تكمن في النقاط التالية الذكر:
(1) تقديم طريقة كيفية لتحليل اللغة المكتوبة يستطيع الباحثون استخدامها في العلوم الاجتماعية، الذين لا يملكون أو بالكاد يملكون خلفية في التحليل اللغوي.

(2) التعريف بـ "طريقة ألسست" وشرح مبادئها النظرية وخطواتها العملية، مع التركيز بشكل أساسي على كيفية تطبيق هذه المبادئ والخطوات في تحليل المادة الخام المجمعّة تحليلًا يهتم بتفاصيلها اللغوية البنائية وبالتالي بعدها اللغوي.

(3) التعريف بـ "طريقة ألسست" وشرح مبادئها النظرية وخطواتها العملية، مع التركيز أيضًا وبشكل أساسي على كيفية تطبيق هذه المبادئ والخطوات في تحليل المادة الخام المجمعّة تحليلًا يهتم ببعدها الاجتماعي (محتوى التفكير الاجتماعي).

وعليه فلقد تأطرت هذه الورقة البحثية في ثلاث محاور كالآتي:

المحور الأول / في مفهوم البحث العلمي وتصنيفاته

(1) تعريف مصطلح البحث العلمي:

"ويتني Whitney" (1946) يعرف مصطلح البحث العلمي: "بأنه استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً". (الواصل، 1999، ص 12)

فالبحث العلمي هو الطريقة التي يسير عليها دارس أو باحث ليصل في النهاية إلى حقيقة في موضوع من الموضوعات أو علم من العلوم. (عميرة، 1986، ص 25)

يعرّف فان دالين (1977) البحث العلمي بأنه: "المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلة التي تؤرق البشرية. (دعمس، 2008، ص 28)

فالبحث العلمي أو البحث بالطريقة العلمية هو سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو حادثة هامة أو توضيح موقف أو ظاهرة راهنة أو البحث عن حل ناجح لمشكلة أكاديمية متخصصة أو سلوكية أو اجتماعية تهم الفرد و المجتمع. (حمدان، 2015، ص 11)

(2) تصنيف البحوث العلمية من حيث نوع البيانات:

1. البحوث الكمية:

وهي البحوث التي تعتمد على التحقق الميداني في قبول الفرض أو نفيه عبر جمع البيانات الموضوعية والوصول إلى نتائج ثابتة، وذلك باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة، وبذلك فإن هذه البحوث يقال عنها أنها متحررة من كل ما هو داخلي، وتعتمد على كل ما هو خارجي قابل للملاحظة، فلا تهتم بالسياقات الثقافية أو المشاعر والوجدانات والحالات النفسية للعيننة وقت التجريب أو الدراسة الميدانية بقدر ما يعينها السلوك الظاهري وتقنين الظاهرة وحصرها في المكان والزمان، ومن ثم فالنتائج التي يتحصل عليها توصف بالموضوعية، لأنها مستقلة عن حالات الأفراد الذاتية، ويعتمد على تلك النتائج كما لو أنها حقائق ثابتة. (فرحاتي، 2012، ص 121)

2. البحوث الكيفية:

وتعتمد على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية باعتبارها مصدراً مباشراً للبيانات، وتستخدم بياناته الكلمات والصور وليس الأرقام، ويتم جمع بياناته بالملاحظة المباشرة والمقابلة المتعمقة، والفحص الدقيق للوثائق، وهو يعتمد في تحليل البيانات بطريقة استقرائية. (دعمس، 2008، ص 34)

وتختلف البحوث الكيفية عن البحوث الكمية كونها لا تعتمد على الإحصاء بدرجة كبيرة، كما أنها تعتمد في أسلوب جمعها للبيانات على منهج الملاحظة بالمشاركة، أو من خلال المقابلة المفتوحة، والنزول للميدان، ويعتبر التحيز من عيوب البحوث الكيفية، حيث أن الباحث لا يستطيع أن يكون حيادياً مهما حاول ذلك. (عبد الدخيل، 2013، ص 153)

– عملية جمع البيانات الكيفية:

يبدأ الباحث عملية جمع البيانات انطلاقاً من أسئلة عامة تنبثق من البحث، وليست سابقة التحديد، وقد تتخذ شكل نصوص، أو صور. على أن تجمع من عدد قليل من الأفراد. وعلى الجانب الآخر نجد الباحث الكمي يختار العينة في الغالب بشكل عشوائي، ويوجه لهم أسئلة محددة سبق تحديدها. وإذا كانت العشوائية هي طريقة اختيار العينة في البحث الكمي فإنها تتسم بالصدق، والعمدية في البحث الكيفي لأن الباحث يختار الأفراد والمواقع التي يرى أنها ستعينه في فهم الظاهرة التي يدور حولها البحث مع الحصول على تصريح من الجهة والأفراد الذين سيجري عليهم الدراسة.

وفي كلا المدخلين يمكن جمع البيانات من خلال المقابلات، والملاحظات، والوثائق. لكن في البحث الكيفي لا يقيد الباحث آراء المبحوثين، أو استجاباتهم، ولا يستخدم أداة قياس لباحث آخر (كما في البحث الكمي). وتجمع البيانات عبر أسئلة مفتوحة، ويتم تسجيل المعلومات باستخدام بروتوكولات ذاتية التصميم تساعد البحث على تنظيم المعلومات التي يذكرها المشاركون كرد على الأسئلة. (زيتون، 2006، 60)

المحور الثاني / طريقة ألسست (La Méthode Alceste)

يعتمد نجاح البحوث الاجتماعية على حسن اختيار الأدوات الملائمة للحصول على المعلومات المطلوبة، ولكل موضوع يراد بحثه أدوات خاصة به توصله إلى النتائج المرجوة، فهناك أدوات تصلح في بعض الأبحاث دون غيرها والعكس صحيح، وما هو معروف أن الإجابات المتحصل عليها أو المادة الخام المنتجة يمكن تحليلها باستخدام "طريقة ألسست" التي تستخدم للكشف عن محتوى المادة الخام التي تقوم بتحليلها.

- طريقة ألسست (المبادئ النظرية والإجراءات المنهجية- العملية-):

قدمت هذه الطريقة من طرف Max Reinert وذلك سنة 1999م، حيث يصرح أن هذه الطريقة تسمح بوضع خريطة الأمكنة الأساسية المشتركة في خطاب معين، مشتركة بمعنى أنها مستخدمة ومستوطنة بكثرة عند المستجوبين، إذن فالمقاربة الخاصة بـ "عوالم المفردات" les mondes lexicaux تبين لنا الآثار الإشارية المسجلة في تجسيد الخطاب الخاص بالمستجوبين، وهي مستقلة عن كل تفسير سواء بالنسبة إليه أو إلى القارئ إلا إذا تعرضت لنشاط تفسيري خاص. (Abric, 2003, P152)

(1) أهدافها:

1- إن الهدف من استخدام هذه الطريقة لا يكمن في حساب المعاني، ولكنها تهدف إلى التنظيم النمطي للخطاب وذلك بتوضيح "عوالم المفردات"، إذ تشكل المفردات الخاصة بخطاب معين أثراً ومرجعاً ونشاطاً، وباختصار فهي تعكس غرضاً معيناً للفرد المستجوب.

2- إن هذه الطريقة تعتبر مقارنة للمحتوى نحصل عليها عن طريق تحليل المحتوى الخطابي للمستجوبين (النصوص).

(2) خصائصها:

1- إن المادة الخام التي تقوم بتحليلها هذه الطريقة هي مفردات اللغة.

2- تعتمد هذه الطريقة على مبدأ "القياس المفرداتي" Lexicométrie، لأن مفردات اللغة المستخدمة في خطاب ما تعكس نشاطاً معيناً.

3- مفردات اللغة التي نقوم بتحليلها لا يجب أن تكون بالضرورة مساوية للعدد الإجمالي للكلمات المشكلة للخطاب، لأننا نهتم فقط بتلك التي توضح القدرة الدلالية.

4- تعتمد هذه الطريقة على المفردات الأكثر تكرارا والتي تشغل مكانا مرجعيا في الخطاب الذي يقدمه المستجوب لذلك فهذه الطريقة تسمح بتسليط الضوء على الآثار المفرداتية المرسخة بقوة في أمكتها المرجعية (عوالم المفردات)، وبالتالي ظهور متاهة مرتبطة بالمعنى تحتم على الباحث أن يكون يقظا بدرجة كبيرة. (Abric, 2003, P151)

5- لفهم أحسن لهذه الطريقة يمكننا الرجوع إلى تقنية عالمية في علم النفس الاجتماعي وهي "التداعيات اللفظية" حيث عندما نقدم للأفراد كلمة منبه ونطلب منهم تقديم استجاباتهم فإنهم ينتجون سلسلة من الكلمات سواء أسماء، أو أفعال أو صفات أقل تكرارا من الجمل الكاملة، وهذه الكلمات لها مكانة دلالية هامة عند الباحث وباختصار فهي تختلف عما هو مقدم في المقابلة أو الإجابة عن سؤال مفتوح. لذلك فطريقة ألسست تقوم بتحليل هذه الخطابات وكأنها عبارة عن إنتاجات لفظية معزولة رغم أنها مرتبطة مع بعضها في المكان. (Abric, 2003, P 152)

(3) مجال استخدامها:

لقد استخدمت العديد من الدراسات في مجال علم النفس الاجتماعي —خاصة- طريقة ألسست بغية تحليل المعطيات الأولية والتي تتمثل في المادة الخام التي تحصل عليها الباحثون خلال إجراء دراساتهم. (Abric, 2003, P156)

حيث يصرح "أبريك J.C.abric" أن هذه الطريقة استخدمت بصورة مباشرة وملحوظة في دراسة موضوع التصورات الاجتماعية التي يعرفها بأنها: "تمثل وحدة تضم كل المعارف والآراء والصور والمواقف والاتجاهات كمحتوى واحد له علاقة بموضوع ما". (Abric, 1997, p32)

حيث لعب مصطلح التصورات الاجتماعية دورا بالغ الأهمية في ميدان العلوم الاجتماعية كما أنه برز بشكل معتبر خصوصا في مجالي علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، فبالنسبة للمختص الاجتماعي فإن فكرة التصورات الجماعية هي خاصة بجماعة معينة حزب مثلا، كما أنها جامدة وغير متحركة، أما بالنسبة للمختص في علم النفس الاجتماعي، فإن التصورات الجماعية تتحول إلى تصورات اجتماعية دينامية ومتطورة وذلك حسب المجتمعات وما يطرأ عليها من تغيرات، لذلك ففعالية التصورات الاجتماعية في الدينامية الاجتماعية تعتبر من المميزات الرئيسية للفكرة التي مؤداها (فرد /مجتمع) والتي تطورت في الأنثروبولوجيا على يد لفي ستروس التي ترى:

" أن العلاقات بين الأفراد تساهم في تقارب وتضافر الأفكار وكذا اقتسام التصورات، لكن الديناميات الاجتماعية والنفسية والإيديولوجية والسياسية تؤثر كذلك على التصورات الفردية ". (Bonardi et Roussiau, 1999, pp17-18)

وفي عمل جماعي مشترك يجمع بين إسهامات خاصة بمختلف العلوم (أنثروبولوجيا، علم الاجتماع، علم النفس، علوم اللغة، التاريخ... الخ)، تلح جودلي على ثراء هذا المفهوم وحيويته العلمية وميزته التوحيدية للعلوم الإنسانية، وبالأخص على تعقيده وبالتالي تعقد دراسته ومعالجته. لذلك فالتصور الاجتماعي يندرج ما بين سلسلة من المفاهيم السوسولوجية والمفاهيم النفسية، لأنه يتميز بوضعية مزدوجة (نفسية / اجتماعي)، كما أنه يرتبط بسيرورات مستوحاة من الدينامية الاجتماعية والدينامية النفسية، مما يجعله نظاما نظريا معقدا بنفسه لكونه يأخذ بعين الاعتبار من جهة العمل المعرفي الخاص بالجهاز النفسي ومن جهة أخرى عمل الجهاز الاجتماعي الخاص بالجماعات، وبالتفاعلات التي تؤثر على كل من النشوء، والبنية والتطور لأن التصورات الاجتماعية تعمل بتدخلهم. (Jodelet, 1989, P40)

إذا فمصطلح التصور الاجتماعي عرف تطوراً كبيراً، كما تباينت فاعليته في مختلف الإسهامات والأعمال، ودليل ذلك العدد الهائل من البحوث والتوجهات النظرية التي تعطي دليلاً قطعياً على أن التصورات الاجتماعية هي بالتالي: "عالم في توسع وفي داخله تبنى سيرورات من المعرفة". - (Bonardi et Roussiau, 1999, p20).

(4) مراحل تطبيقها:

تعتمد طريقة ألسست على مرحلتين تهدف فيهما إلى وضع خريطة موقعية للخطاب أو ما يسمى بـ "طوبوغرافيا الخطاب" la topographie du discours وتمثل هاتان المرحلتان في:

• المرحلة الأولى:

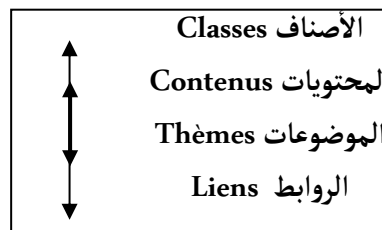
يقوم الباحث بتجميع المادة الخام (الأولية) والتي هي عبارة عن مجموعة من الخطابات (النصوص) بهدف تحليلها. إن هذه المرحلة تهدف إلى توضيح محتوى الخطابات التي تدور حول موضوع الدراسة وعزل المواضيع التي تدور حولها الخطابات، مع الاهتمام بمختلف العلاقات ما بين الأصناف المفرداتية المتحصل عليها.

إن الخطابات المتحصل عليها يتم تحليلها في هذه المرحلة وكأنها عبارة عن إنتاجات لفظية معزولة لأنها مشبعة من ناحية دلالية أكثر منها لغوية كما أنها تشغل مكاناً قيماً في تفسير الباحث مقارنة بالجمل الكاملة، لذلك فمن خصوصيات هذه المرحلة هي عملية "الترجمة / التحويل" / transformation traduction/ للخطاب الشكلي إلى مجموعة كبيرة من الألفاظ المتداعية، وبالتالي توجيه الانتباه بكثرة والتركيز حول الكلمات التي تأخذ معنى يجردها من شكلها النحوي، أما عن مختلف التشعبات المنطقية الدلالية (أدوات الربط، حروف الجر... الخ) والتي تسمى بـ "الكلمات الأدوات" (المورفيم) les morphemes فهي لا تأخذ معنى في التحليل ولكنها تستخدم لتوجيه الانتباه بكثرة على الكلمات الدالة في الخطاب والتي تسمى بـ "الكلمات المملوءة" (لكسام) les lexèmes.

إن فهم خصوصية الكلمات المملوءة هو ذو أهمية بالغة، لأنها تسمح بفهم ميكانيزم تشكيل الجزء الأكبر من الأصناف المفرداتية، كما تقدم لنا مفتاحاً هاماً للتفسير بواسطة فكرة متعلقة بعمق التداعي.

هذه المرحلة من التحليل تقدم لنا أصنافاً مفرداتية ابتداءً من صنفين فأكثر ولا يجب التحصل فيها على صنف واحد لأن ذلك لا يتطلب التحليل والتفسير، لذلك فهذه الطريقة تعتمد على دينامية الإنتاجية الكلامية ولا تهملها عند تفسير الأصناف المفرداتية المتحصل عليها خلال الدراسة. (Abric, 2003, P153)

تتحصل في هذه المرحلة على خريطة موقعية أولى للخطابات، وهي تشكل مجموعاً مترابطاً ومنتظماً وغير متجانس (تعدد الأصناف المفرداتية)، إن عدم التجانس يرجع إلى طبيعة المادة الخام المحللة، ومن جهة أخرى يعتبر كميته لتشكيل مختلف الأصناف المفرداتية. ويمكن تلخيص المرحلة الأولى في المخطط التالي:



شكل: مخطط التفسير الممكن للأصناف المفرداتية المتحصل عليها عبر طريقة ألسست

¹ المورفيم: يمثل الكلمة، ويقصد به أصغر وحدة في اللغة لها دلالة أو معنى ولقد اختلف العلماء في تسميته، فسماه الفرنسيون مونيما والأمريكيون مورفيما.

• المرحلة الثانية:

انطلاقاً من التقسيم الأول المتحصل عليه في المرحلة الأولى عبر تحليل ألسست، نقوم بإعادة تجميع لموضوعات الأَصناف في فئات للمواضيع *Thèmes des classes*، تكون مجملة أكثر وملمة بالأصناف المفرداتية المتقاربة نوعاً ما في المعنى والدلالة وبالتالي تجميع الأَصناف المفرداتية إلى مواضيع مرجعية *Thématiques référentielles*.

إن المبدأ الإجرائي لهذا التجميع يعتمد على تحليل المضمون الكلاسيكي، ويأخذ كوحدة للدلالة "الموضوع".

إن هذا النموذج من التجميع يسمح بالتقدم التدريجي في تفسير مادتنا الخام بالعبور من "عوالم مفرداتية" إلى "عوالم للمواضيع المرجعية" *Univers thématiques référentiels*. وهذا دليل إيجابي يؤكد على أن الحدود ما بين العمليتين هي معرفة وغير محدودة وبالتالي فهذه المرحلة من التحليل تسمح بتشكيل "شبكة من المعاني" *Un réseau de significations*. ويعبر عن هذا التجميع في هذه المرحلة بتحويل الأَصناف المفرداتية إلى نسب مئوية مقارنة بمجموع المادة الخام.

ويصرح أبريك " أن معظم الدراسات التي درست مثلاً موضوع التصورات الاجتماعية الخاصة بموضوع معين، اعتمدت في تحليل معطياتها الأولية (المادة الخام) على "طريقة ألسست"، وهو يعتبرها طريقة ثرية جداً لمقاربة التصور وكيفية تنظيمه، كما يرى بأنها تعتبر من التقنيات الحديثة لمقاربة محتوى التصور الاجتماعي. (Abric, 2003, p70)

المحور الثالث / دراسات اعتمدت طريقة ألسست لتحليل المادة الخام المجمعة

حسب اطلاع الباحثين فعدد الدراسات العربية التي استعانت بهذه الطريقة هو ضئيل جداً والسبب قد يكون راجعاً لحدثة موضوع التصورات الاجتماعية حسب المختصين في علم النفس، أو ما يطلق عليه بمصطلح التمثيلات الاجتماعية حسب المختصين في علم الاجتماع، فالدراسات التي تحصلنا عليها هي دراسات جزائرية، وكذلك أجنبية، كلها اعتمدت على طريقة ألسست من أجل تحليل معطياتها أو بياناتها الأولية الكيفية أو ما يسمى كذلك بالمادة الخام المجمعة. ولكن ما يجب التنويه له أن طريقة ألسست يمكن استخدامها بكيفية كلاسيكية تعتمد على التحليل المفرداتي للنص، أو عبر استخدام برنامج ألي يعرف ببرنامج ألسست الذي يركز على التحليل الإحصائي للنص.

(1) دراسة إبتسام غانم (2009م) عن التصور الاجتماعي للعدرية عند الطالبة الجامعية:

التي هدفت إلى تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة العذرية عند الطالبة الجامعية في سياق الوضعية التحويلية التي حدثت على حياة الفتاة من خروجها من قوقعة الحياة التقليدية إلى الإنفتاح على الحياة الاجتماعية وبالتالي تتجلى هنا مرحلة انتقالية لها وقعها على تصورات الطالبة لهذه المسألة. ولقد كان محل الدراسة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، أما العينة الدراسية فلقد شملت طالبات السنة الرابعة لقسيمي "علم الاجتماع والديمقراطية" و"علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا"، لإعتبارهن كنهاذج مثالية تساهم في إثراء صنيع هذا البحث.

من حيث المنهج اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يخدم الموضوع حيث ساعد في استقصاء تصورات الطالبات لهذه المسألة، أما عن نوع العينة فقد اعتمدت العينة النمطية، وفيما يخص حجمها فقد بلغ ثلاثين 30 طالبة جامعية. ومن حيث تقنيات البحث الميداني استخدمنا أداتين رئيسيتين مع مفردات العينة وهما "طريقة ألسست" الكلاسيكية التي تستخدم بهدف الكشف عن محتوى التصور الاجتماعي للطالبة حول مسألة العذرية وكيفية تنظيمه، وكذا "تقنية الإستقراء عن طريق السيناريو المبهم" التي تهدف بدورها إلى الكشف عن النواة المركزية والعناصر المحيطية لهذا التصور الاجتماعي، أما من حيث تحليل البيانات، فلقد جمعت الدراسة الراهنة بين الأسلوبين الكمي (التحليل الإحصائي) والكيفي (التحليل النفسو-اجتماعي).

وفي سعينا للتحقق الإمبريقي من الفرضية العامة للبحث تبين لنا أن موضوع التصور الاجتماعي للعذرية يبقى دائما محلا للجدل بالنظر إلى مختلف التحولات والتغيرات وتبعا للظروف الاجتماعية المتغيرة وتداخل عوامل ثقافية واجتماعية تقليدية مع أنماط التحديث.

(2) دراسة جاي ديوفرف (Deloffre Guy, 2013) عن بيداغوجيا التفاوض التجاري: دراسة لتصورات الطلبة ومقترحات للتجديد البيداغوجي:

تناولت هذه الدراسة موضوع التصورات التي تحيط بالتفاوض بين الطلاب، هدفها هو تحديد المعرفة الضمنية والتصورات السابقة، من أجل تقديم مقترحات لبعض التحسينات في وحدة التفاوض. العينة هم طلاب جدد وطلاب العام الماضي من مدرسة التجارة، وكذلك البالغون الذين يواصلون تكوينهم ولديهم خبرة مهنية. الطريقة المستخدمة هي القصص المكتوبة، تم تحليل محتواها باستخدام التحليل النوعي عبر برنامج ألسست (Alceste) بين عامي 2008 و 2011م، حيث تم جمع 301 قصة من الطلاب الجدد و 31 قصة لطلاب السنة الثالثة و 52 قصة للبالغين الذين يواصلون تكوينهم، بعد الانتهاء من جمعها تم تحليلها عبر برنامج ألسست. حيث كشف تحليل Alceste عن 7 فئات مختلفة من التصورات لدى الطلاب و 3 فئات لدى البالغين. بعد ذلك تم تجميع هذه التصورات الاجتماعية في ثلاث مجموعات للطلاب، وثلاث مجموعات مختلفة للبالغين. كشف تحليل قصص التفاوض والتصورات المقدمة ما بين السنة الأولى والسنة عن زيادة في انعكاسية الطلاب فيما يتعلق بطريقتهم في التفاوض أكثر من طريقتهم في التفاوض، كما كشف عن تحسين في أدائهم.

(3) دراسة بن ملوكة شهبناز (2015م) عن التمثلات الاجتماعية للمعرفة المدرسية لدى التلاميذ الذين تظهر لديهم أعراض الإنقطاع عن الدراسة: دراسة ميدانية لتلاميذ السنة الثالثة متوسط ولاية وهران وولاية مستغانم نموذجا:

تناولت الدراسة موضوع التمثلات الاجتماعية لموضوع المعرفة المدرسية عند تلاميذ الذين تظهر ولاية وهران وولاية مستغانم. لديهم أعراض الإنقطاع عن الدراسة وقد تكونت عينة الدراسة من 264 تلميذ موزعين على ثانويات في كل من ولاية وهران وولاية مستغانم. تمحورت إشكالية البحث حول المعنى الذي يوليه التلاميذ لموضوع المعرفة المدرسية بمعنى التعرف على محتوى تمثلاتهم الاجتماعية لموضوع المعرفة المدرسية، وكيفية تنظيم هذا المحتوى وإلى أي مدى تساهم هذه التمثلات في صياغة أعراض الإنقطاع عن الدراسة عند تلاميذ السنة الثانية من الطور الثانوي؟.

وفي سياق التعرف على محتوى هذه التمثلات وكيفية تنظيمها، فإن هذه الدراسة تجيب على: مما تتكون تمثلات التلاميذ لموضوع المعرفة المدرسية؟ وكيف تنتظم عناصر هذه التمثلات في توجيه سلوك التلميذ نحو الإنقطاع؟ وما هي أوجه هذه التمثلات؟ لهذا فإن غايات الدراسة تحددت في: التعرف على محتوى التمثلات الاجتماعية لموضوع المعرفة المدرسية. التعرف على شكل وتنظيم محتوى التمثلات الاجتماعية لموضوع المعرفة المدرسية وكيفية تنظيم عناصر التمثلات الاجتماعية (مجال التمثل). توضيح الجانب الوظيفي للتمثلات الاجتماعية في توجيه سلوك التلميذ نحو الإنقطاع عن الدراسة. أما الأدوات المنهجية فتمثلت في دراسة ملفات التلاميذ المدرسية (تاريخ الدراسي للتلاميذ المتواجدين في دائرة خطر الإنقطاع عن الدراسة)، منهج التداعي الحر المتمثل في تقنية المقابلة الغير موجهة، المقابلة النصف الموجهة والتصريح التراتبي. وتم تحليل النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج ألسست (برنامج ألي). وتدعيم هذه النتائج باستخدام المنهج التخطيطي (الرسم الحر).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تمثلات التلاميذ لموضوع المعرفة المدرسية تحددت في مجموعة من العناصر المركزية والمحيطية توزعت في خمس طبقات. - المعرفة ليست لها قيمة- المعرفة هي مجموعة من المراتفات العلم، المعارف، الثقافة، التطور... - معرفة لا تحقق مستوى الإنتظارات والتوقعات -المعرفة هي مجموعة من الضغوطات والالتزامات التي تفرضها

المدرسة- وهي نتائج تتقاطع بشكل واضح مع مواضيع رسومات تلاميذ. إن تمثلات التلاميذ السلبية لشهادة التعليم تساهم في ظهور أعراض الانقطاع عن الدراسة. إن تمثلات التلاميذ السلبية لمستقبل حامل الشهادة تساهم في ظهور أعراض الانقطاع عن الدراسة. إن تمثلات التلاميذ السلبية عن الأستاذ تساهم في تفعيل سيرورة الانقطاع عن الدراسة. إن تمثلات التلاميذ للمعرفة المدرسية تتباين بين التلاميذ على حسب مستويات الانقطاع عن الدراسة.

(4) دراسة محمد بدر الدين سيوفي (2017م) عن العمل كقيمة مركزية بين تمثلات الشباب الجزائري والواقع المجتمعي - بحث وصفي استكشافي:-

تناولت مسألة العمل وقيمه في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر؛ ابتداء برصد كرونولوجي لقيمة العمل ومركزيته عبر السياق السوسيو-تاريخي، كما الرصد لتمثلات الشباب التلمساني-كأنموذج للشباب الجزائري- عبر الاستطلاع الميداني واستخدام تقنية ألسست الكلاسيكية (La Méthode Alceste) في التحليل السوسيوولوجي، والتي تستند على المضمون الكلاسيكي لتكرار المفردات والكلمات كوحدة دلالية للموضوع، وهذه التقنية -ألسست- طريقة ثرية حول التصورات الاجتماعية وفق اعتماد "جون كلود أبريك" و"ماكس ريني" في سياق رصد تصورات الشباب وأهميته، بغية الكشف عن النواة المركزية للتمثلات الشبابية لقيمة العمل ومقارنتها بما هو موجود في الواقع المجتمعي. وهل نظرة الشباب الجزائري للعمل وقيمه المركزية تشكل وفق محددات الإنتاج المجتمعية وما يقدمه العمل للمجتمع من أشياء مفيدة؟ أم هي نظرة تصورية وفق تمييط مادي للأجر المتقاضى والامتيازات المادية لمخرجات العمل (السكن، السيارة، الدخل المالي، ...)؟ أم هي نظرة "معرفية واعية" وفق تمييط ذاتي واعي بماهية العمل وأهدافه عبر إثبات القدرات والكفاءات (العلمية / العملية) لتحقيق الحاجات والتميز بالعمل؟

أوضحت نتائج الدراسة أن الشاب الجزائري يتصور قيمة العمل ومركزيته وفق تمييط مادي يقوم على قيمة اقتصادية وفق الأجر المتقاضى والامتيازات المادية لمخرجاته ترضي به تلك الحاجة النفعية المادية بنسبة (100%) من جميع أفراد العينة للمبوحوثين. وهي نسبة كلية تعتبر نواة مركزية للتمثل وهي نتيجة مرتفعة تعكسها نسب أخرى بالمقارنة مع باقي المدلولات التي تعكسها تصورات الشباب في باقي التمييطات القيمة للعمل حيث نجد التمييط المجتمعي (25.92%) والتمييط النفسي (29.63%) التمييط الديني (59.26%) وهذا الأخير من مخرجات العمل الميداني الاستكشافي حيث لم يكن ضمن التمييطات المفترضة.

خاتمة:

إن البحوث في ميدان العلوم الاجتماعية التي اعتمدت على الطرق والأساليب الكيفية تعد قليلة مقارنة مع نظيرتها التي اعتمدت على الطرق والأساليب الكمية، هذه الحقيقة جعلت هذه البحوث تتجمد وتعاني من أزمة منهجية وفكرية، ذلك أن الباحثين يستهلكون جهودهم في الإحصاءات والبيانات الرقمية مهملين الجانب التاريخي والاجتماعي لهذه الظواهر الاجتماعية، ما جعل من الضرورة التوجه لكسر هيمنة الطرق والأساليب المنهجية الكمية والتركيز على الكيفية.

المراجع المعتمدة:

بن ملوكة شهبيناز (2015)، التمثلات الاجتماعية للمعرفة المدرسية لدى التلاميذ الذين تظهر لديهم أعراض الانقطاع عن الدراسة دراسة ميدانية لتلاميذ السنة الثالثة متوسط ولاية وهران وولاية مستغانم نموذجا، أطروحة دكتوراه، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة وهران 2، وهران، الجزائر.

- سيفي محمد بدر الدين (2017)، العمل كقيمة مركزية بين تمثيلات الشباب الجزائري والواقع المجتمعي-بحث وصفي استكشافي -، مجلة سوسولوجيا، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 1(2)، 131-152.
- عبد الرحمان الواصل بن عبد الله (1999)، البحث العلمي، خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابيه، إدارة التعليم في محافظة عنيزة، المملكة العربية السعودية.
- عبد الرحمان عميرة (1986)، أضواء على البحث والمصادر، ط6، دار الجبل، بيروت، لبنان.
- عبد العزيز عبد الله الدخيل (2013)، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية: إنجليزي، عربي، دار المناهج، عمان، الأردن.
- العربي بلقاسم فرحاتي (2012)، البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- غانم إبتسام (2009)، التصور الاجتماعي للعدوية عند الطالبة الجامعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- كمال عبد الحميد زيتون (2006)، تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها إلكترونياً، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- محمد زيدان حمدان (2015)، نظام البحث العلمي في التربية والآداب والعلوم، دار التربية الحديثة، عمان، الأردن.
- مصطفى نمر دعمس (2008)، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، ط1. دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مصطفى نمر دعمس (2010)، استراتيجيات التقويم التربوي الحديث وأدواته، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- Abric. J.C (2003), *Méthodes d'étude des représentations sociales*, édition ères, Paris.
- Abric. J.C (1997), *pratiques sociales et représentations*, 2èm édition. PUF, Paris.
- Bonardi. C et Roussiau. N (1999), *Les représentations sociales*, Dunod, Paris.
- Deloffre. G (2013). *Pédagogie de la Négociation Commerciale: Etude des représentations chez les étudiants et propositions pour une rénovation pédagogique*. Education. Université de Lorraine, Nancy, France.
- Jodelet .D (1989), *Folie et représentation sociale*, PUF, Paris.

صعوبات البحث العلمي: في العلوم الإنسانية على الصعيد العربي- الواقع والآفاق-

Difficulties of scientific research in the humanities at the Arab level - reality and prospects

مرغيت مسعودة، باحثة دكتوراه، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل-الجزائر
معلق حليلة، باحثة دكتوراه، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل-الجزائر

ملخص:

يحتل البحث العلمي اليوم مكانة هامة في الكثير من الدول المتقدمة، التي أولته عناية بالغة، نظرا للدور الهام الذي يلعبه في تطوير مجتمعاتها على المستوى (الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي...)، عكس الدول العربية التي لم توله الاهتمام اللازم، الأمر الذي جعل البحث العلمي فيها يعاني الكثير من الأزمات والصعوبات التي حالت بينه وبين تحقيق أهدافه. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسباب التي أدت إلى صعوبة البحث العلمي في الوطن العربي عموما، وفي مجال العلوم الإنسانية خصوصا، كما تهدف إلى تقديم مقترحات لأجل النهوض بالبحث العلمي وتطويره والرفق به في الوطن العربي.
الكلمات المفتاحية: البحث العلمي- الأزمات- الصعوبات- المقترحات- الوطن العربي

Abstract :

Scientific research today occupies an important place in many developed countries, which have given it great care, Given the important role it plays in developing their communities on level (economic, political, social ...), the opposite of the Arab countries that did not pay the necessary attention, this made scientific research in it suffer many crises and difficulties that prevented it from achieving its goals. The aim of this study is to shed light on the reasons that led to the difficulty of scientific research in the Arab world in general, in the field of human sciences in particular, it also aims to present proposals for the promotion, development and advancement of scientific research in the Arab world.
key words: Scientific research - crises - difficulties - proposals - the Arab world.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي الوسيلة المثلى التي عبرها يمكننا الولوج إلى الحقيقة في مختلف المواقف وميادين الحياة كافة، لأنه جهد وسلوك إنساني منظم يقوم بالتنسيق والربط بين الوسائل والغايات، لأجل تحقيق طموحات وتطلعات الإنسان المعاصر و معالجة مشكلاته الطارئة والمستجدة، فبه أصبح يُقاس حجم تطور بلد أو أمة نظرا لتحقيقه التكنولوجية والتي تعدّ الأداة المهمّة التي تحقق الاستثمار للموارد المتاحة لأجل رفع وتيرة التنمية والتقدم، في ظلّ السباق المتسارع في مجال العلم والتكنولوجيا الذي يشهده العالم اليوم، إلا أنه وبالرغم من الأهمية التي يشغلها البحث العلمي في بناء الأمم والارتقاء بها نجده يعاني من قصور في نشاطه خاصة في مجال العلوم الإنسانية وكذا في مؤسسات التعليم العالي، حيث نلاحظ أنّ جلّ البلدان العربية حال البحث العلمي فيها يشهد عراقيل مما نجم عنه صعوبات عرقلت مسار التطور والتقدم فيها، ولازلنا بحاجة ماسة إلى تنشيط عملية البحث العلمي والارتقاء به وحلّ المشكلات الأساسية التي لازالت تواجهه والتي من بينها: غياب التنسيق بين المؤسسات البحثية وعدم توفّر المكتبات ومراكز وشبكات المعلومات القادرة على تأدية الخدمات المعلوماتية للباحثين، مع

وجود نقص كبير في ميزانية البحث العلمي وغياب سياسة واضحة المعالم له على المستوى الوطني؛ إلا أنه لا بد من وضع آفاق واعدة للنهوض بالبحث العلمي خاصة في حقل العلوم الإنسانية.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية عامة والصعوبات والعراقيل التي يواجهها في هذا المجال مع وضع بعض المقترحات الممكنة للنهوض بعملية البحث العلمي مستقبلاً وتطويرها، وعليه جاءت هذه المداخلة العلمية الموسومة ب: "صعوبات البحث العلمي في العلوم الإنسانية على الصعيد العربي (الواقع و الآفاق)، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي محاولة الإجابة عن إشكالية جوهرية و المتمثلة في الأسئلة التالية:

- ما هو البحث العلمي؟ وما هي أهدافه؟ وأين تكمن خصائصه؟

- ما هي الصعوبات والعراقيل التي يواجهها البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية على الصعيد العربي؟

- وهل هناك آفاق واعدة تُنبأ بنهوض أمثل لواقع البحث العلمي في حقل العلوم الإنسانية في الوطن العربي؟

1- البحث العلمي: المفهوم، الأهداف و الخصائص:

1-1- مفهوم البحث العلمي:

وردت تعريفات عديدة للبحث العلمي ومعظمها وُضعت في سياقات مختلفة، تعكس منطلقات فكرية إيديولوجية وتاريخية متشعبة الرؤى و الأهداف ويمكننا أن نوجز بعضها منها على النحو الآتي:

- « البحث العلمي هو استقصاء أو التقصي المنظم، و يتبع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، يقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها» (غازي حسين عناية، 2000، 12)، فالبحث العلمي يمثل تلك الدراسة العميقة لكل أشكال المعرفة وفروعها هدفه الإتيان بالجديد بناء على ما هو معطى و متاح أو التأكد منه وتصويبه.

- البحث العلمي هو « طريقة أو محاولة منظمة يمكن أن توجه لحل مشكلات الإنسان في مجالات متعددة. وهو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر» (عبيدات ذوقان و زملاءه، 1960، 22).

- « الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في موقف من المواقف، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى، وتعميمها لنصل إلى النظرية، وهي هدف كل بحث علمي» (عبد الرحمن بدوي، 1968، 20).

- «المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تُورق البشرية وتحيرها» (فان دالين ديوبولد، 1985، 9).

- «هو مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين الظواهر» (جودت عزت عطوي، 2000، 42).

- « جهد إنساني منظم وهاذف ويقوم على الربط بين الوسائل والغايات من أجل تحقيق طموحات الإنسان ومعالجة مشكلاته وتلبية حاجاته وإشباعها. ويتضمن مجموعة من الأدوات والبيانات والمعلومات المنظمة والهادفة، ويربط بين النظريات والأفكار والإبداع الإنساني من جهة وبين الخبرة والممارسة والمشكلات والطموحات الإنسانية من جهة أخرى» (نائل العوالمه، 1995، 13).

- «سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو حادثة هامة، أو توضيح موقف أو ظاهرة راهنة، أو البحث عن حل ناجح لمشكلة أكاديمية أو سلوكية / اجتماعية تهم الفرد والمجتمع. وهو سلوك إجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة» (محمد زياد حمدان، 1989، 16).

-«التَّحري والاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء و علاقتها مع بعضها البعض ، وذلك من أجل تطوير أو تعديل الوضع الممارس لها فعلا » (عمار بوحوش وزميله 1989 ، 11-12).

من خلال تعدد التعريفات المقدمة للبحث العلمي وعدم وجود اتفاق واضح بين الباحثين على تعريف موحد شامل له بسبب التعدد الوارد في أساليب البحث العلمي فإن مجملها تشترك في معنى كليّ وعمام وهو أنّ البحث العلمي عبارة عن طريقة منظمة تتبع أسلوب ومنهجاً يستند إلى مبادئ العلم الصارم للمعارف المتوصل إليها ليشمل بذلك كل مناحي الحياة ومشكلاتها وجميع أطرافها.

1-2- أهداف البحث العلمي:

للبحث العلمي أهداف و أغراض مختلفة تتوافق وسياق إجرائها أو حدوثها ويمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

-أ- حل المشكلات: إنّ البحث العلمي يسعى وراء الحقيقة، ويحاول التّقيب عنها وكشفها، والتّعرف على الظواهر والأحداث، والتّعرف على أسبابها، ودراسة آلية حدوثها، بغرض فهمها بشكل علمي، للوصول إلى نتائج علمية للمشكلة المدروسة.

ب- اكتشاف المجهول، والتّعرف على مستجدات العلوم، وذلك باستخدام أسلوب الشّك، وحب الإطلاع على المعارف القائمة في معالجة المشكلات، التي تواجه المجتمع في كافة المجالات.

ت- تقييم وتقويم المعارف العلمية الحالية، من خلال استخدامها المتكرر على مشاكل محددة، وفق ضوابط وإجراءات مدروسة.

ث- مواجهة التّحديات و المستجدات، التي تواجه الفرد أو المنشأة أو المجتمع في الحياة، بالبحث عن أسبابها، والتّعرف على طرق علاجها وتحديد آثارها، وبالتالي إيجاد الحلول الملائمة لها وفق ما هو متاح من بيانات وخبرة.

ج- الرغبة في الحصول على ترقية علمية، أو الحصول على جائزة علمية أو مالية» (كمال دشلي، 2016، 35-36).

وهذه الأهداف المذكورة مجتمعة وكذلك التي تتفرع منها (أهداف ثانوية) يمكنها أن تتحقق من خلال هاته الأهداف الأربعة الأساسية التي تسعى البحوث العلمية لتمثلها ومحاكاتها وتمثل في:

«1- استعراض المعرفة الحالية وتحليلها وتنظيمها.

2- وصف ظاهرة أو حدث ما.

3- وضع تفسيرات وتحليلات لشرح ظاهرة أو حدث معين.

4- وضع معرفة علمية جديدة موضع التقييم والاختبار، وذلك ببناء نموذج جديد لمعالجة مشكلة ما» (يوسف حمامي، 1987، 1).

إنّ المتمعن في هذه الأهداف يجد بأنّها أهداف عامة ومتعددة، ويعود السبب في ذلك إلى كون أن البحث العلمي يضم مجمل العلوم بمختلف أنواعها (العلوم الإنسانية والاجتماعية، العلوم الفيزيائية...) وكل واحدة منها تسعى إلى اكتشاف الجديد وإلى تطوير المعرفة الإنسانية. أما سبب تعددها فبإمكاننا أن نرجعها إلى تعدد مجالات البحث، فكل واحد منا يميل إلى مجال معين (كالمجال الأدبي أو الاقتصادي أو القانوني...) يسعى من ورائه إلى تحقيق غاية معينة وهذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى تنوع الأهداف وتعددتها. ومن هنا يتضح أنّ للبحث العلمي دورا كبيرا وفاعلا ليس في العلوم الإنسانية فحسب، بل في العلوم

كافة، فعن طريقه يتمكن الباحث من مواجهة المشاكل التي تعترضه وتحول بينه وبين غاياته المنشودة والتعرف على طرق علاجها، كما يوفر له فرصة الانفتاح على الثقافات الأخرى والتعرف عليها، وذلك من خلال قيامه إما بالدراسات النظرية أو الميدانية التي تزوده بكم هائل من المعلومات حول هذه الثقافات، أو الظاهرة المراد دراستها، وإجراء التجارب حولها، وتفسيرها لمعرفة أسباب حدوثها. إضافة إلى هذا يهدف البحث العلمي إلى:

- ✓ توسيع ثقافة الباحث من خلال إكسابه خبرات جديدة.
- ✓ إثراء الفاموس اللغوي والفكري للباحث، من خلال إطلاعه على الدراسات التي أنجزت سواء في تخصصه الدقيق أو في التخصصات الأخرى، لأنّ مجال المطالعة لا ينحصر في مجال معين، وإنما يتسع لكل المجالات.
- ✓ إطلاع الباحث على الثقافات الأخرى، من خلال البحوث التي يقوم بها، سواء أكانت نظرية أو تطبيقية.
- ✓ يهدف إلى الرقي بالمجتمعات الإنسانية وتطويرها.
- ✓ يهدف إلى نشر الثقافة بين الشعوب المختلفة، باعتباره وسيلة من وسائل التبادل الثقافي بين هذه الشعوب.
- ✓ يهدف إلى تنشيط القدرات الذهنية والفكرية للباحث.
- ✓ تنمية الوعي الثقافي والفكري للباحث.
- ✓ إخراج الباحث من دائرة التخلف والجهل.

1-3- خصائص البحث العلمي:

- يتميز البحث العلمي بجملة من السمات والخصائص النوعية التي تتواشج فيما بينها لأجل تحقيق الأهداف المنشودة منه ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

«1- البحث العلمي عبارة عن نظام (System) متكامل وهادف، يقوم على الربط بين الوسائل والإمكانات المتاحة من أجل الوصول إلى غايات مرسومة ومشروعة تتمحور حول حاجات الإنسان ومشكلاته وفرض تقدمه إلى الأمام.

2- يتكون البحث من أجزاء مترابطة هي: الشكل والمحتوى والأسلوب.

3- البحث العلمي نشاط قائم على عدد من المراكز والامتطلبات المادية والمعنوية أهمها:

-عناصر بشرية مؤهلة تميز بالقدرة الإبداعية والعلمية والعملية في مجالي البحث العلمي والأكاديمي.

-مخصصات مالية و مادية مناسبة لنشاط البحث العلمي.

-الدعم والتشجيع والتنسيق والتعاون على كافة المستويات الشخصية والرسمية والدولية.

-تسهيلات إدارية ومكتبية متطورة بما في ذلك مصادر المعلومات الحديثة وخدمات المكتبات والمعلومات المتقدمة.

-الإلتزام بالقواعد العلمية والأخلاقية في البحث.

4- البحث العلمي جهد إنساني ونشاط يتمحور حول الإنسان نفسه، فهو وسيلة وغاية وعليه يتوقف مستوى التقدم العلمي.

5- البحث العلمي نشاط منظم، قائم على مجموعة من القيم والقواعد والأصول والطرق المنهجية المعروفة والمقبولة علمياً وعملياً والمتطورة باستمرار أي أنه بعيد عن العشوائية والإرتجالية والمزاجية الشخصية والفوضى.

6- البحث العلمي يقوم على تطبيق الطريقة العلمية في تحليل المشكلات ودراسة الظاهرة الطبيعية والاجتماعية، وترتكز الطريقة العلمية على ما يلي:

- الموضوعية والحياد في تحديد المشكلات وبحثها وتحليلها.

- الاعتماد على مقاييس محددة وإجراءات معروفة في معالجة المشكلات.

- إيجاد الأدلة العلمية الملائمة والمقنعة والمشروعة وتقديمها بصدق وأمانة.

- الابتعاد عن الجدل العقيم (النقاش عديم الفائدة).

- الانفتاح العقلي والعلمي والاستعداد المخلص لقبول الآراء الأخرى.

7- البحث العلمي يتميز بالسعي نحو التجديد وتوخي التمييز شكلا ومضمونا وأسلوبا « (ربحي مصطفى عليان، د.س، 23-24).

وللبحث العلمي أيضا خصائص أخرى وردت في كتاب (مناهج البحث العلمي) للدكتور "محمد سرحان علي المحمودي" يمكننا إيجازها في العناصر الآتية -« الموضوعية، القدرة الإخبارية، إمكانية تكرار النتائج وتعميمها، التبسيط والاختصار، أن يكون للبحث غاية أو هدف المرونة، التراكمية، التنظيم» (محمد سرحان علي المحمودي، 2019، 15-17).

من خلال نظرتنا المتفحصة لجملة هذه الخصائص سجلنا ملاحظتين؛ الأولى أنّ البحث العلمي بحث شمولي، أي أنه لا يقتصر على مجال دون آخر، بل يشمل كافة العلوم (الإنسانية، الاجتماعية، الاقتصادية....) وإن اختلفت أهدافها، فيبقى البحث العلمي الجامع بينها، باعتباره وسيلة بحث، يسعى من خلالها أي باحث إلى إشباع فضوله المعرفي، والتحرري عن الأسباب التي أدت بالمجتمعات إلى الوقوع في الكثير من المشكلات، قصد تشخيصها وإيجاد الحلول لها، من خلال استخدامه لآليات البحث العلمي التي يتوافر عليها، والتي تساعده في القيام بأبحاثه العلمية، لاكتشاف الجديد، والمساهمة في تطور المعرفة الإنسانية، ولهذا بات من الضروري على كل باحث أن يلتزم بجملة هذه الخصائص، التي تضمن للبحث العلمي تطوره في الوطن العربي ومسايرته للتطورات الهائلة، لاسيما في المجال التكنولوجي الذي شهد الكثير من الاختراعات والابتكارات، بفضل التقدم العلمي. والثانية هي أنّ الخصائص السابقة الذكر منها ما هو متعلق بالبحث العلمي، والبعض الآخر متعلق بالباحث العلمي. وانطلاقا مما سبق توصلنا إلى جملة من الخصائص والتي نرى بضرورة توفرها في البحث العلمي وفي الباحث العلمي لأجل النهوض بالوطن العربي نجملها فيما يلي:

أ-خصائص البحث العلمي:

- ✓ أن يكون البحث العلمي دقيقا.
- ✓ الوضوح: بمعنى أن تكون الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها واضحة وتبتعد عن الغموض.
- ✓ أن يتسم بالجدة: أي أن تكون المواضيع المراد البحث فيها من قبل الباحث جديدة، وغير مكررة.
- ✓ الموضوعية: وهي أن يبتعد الباحث عن ذاتيته وأهواءه ليتمكن من الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.
- ✓ أن يكون ذا أهمية وقيمة معرفية.
- ✓ توفير الحلول للمشاكل الراهنة.
- ✓ التنظيم: أن تكون الأفكار الواردة منظمة ومرتبطة للبحث العلمي قواعد ومبادئ لا بد من السير عليها، ونظم البحث وفقها.
- ✓ الشمولية: أي أنّ البحث العلمي لا يقتصر على مجال دون آخر وإنما يشمل كافة المجالات والميادين.
- ✓ التفسير: فمن خلال البحث العلمي يسعى الباحث إلى تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية والطبيعية...مستخدما في ذلك جملة من الأدوات العلمية التي تساعده في دراسة تلك الظاهرة، فمثلا إذا ما أراد دراسة ظاهرة التسرب المدرسي، ففي هذه الحالة يعتمد على الملاحظة، التي تعد من بين أهم أدوات البحث العلمي، وذلك من خلال جمع المعلومات

عن تلك الظاهرة المراد دراستها، ومعرفة الأسباب والعوامل التي قادت إليها، باستخدام أدوات أخرى مساعدة له كالعينة والاستمارة والمقابلة.

- ✓ الرغبة: وهي عنصر ضروري لا بد من توفره في الباحث، حتى يتمكن من إنجاز بحثه والقيام به في أحسن الظروف.
- ✓ تقبل آراء الطرف الآخر وعدم التعصب لآرائه.
- ✓ أن يكون ذا ثقافة واسعة، ومطلعاً على الأبحاث العلمية التي سبق إليها الآخرين، لأجل اكتشاف الجديد، وعدم الوقوع في فخ التكرار.
- ✓ الصبر أثناء القيام بمهمة البحث.
- ✓ الانفتاح على العلوم الأخرى.
- ✓ التمتع بالحس النقدي.
- ✓ أن يكون مخلصاً للبحث العلمي، وألا تقتصر غايته في الحصول على الشهادة أو الترقية فحسب، بل لا بد أن تكون غايته أسمى من ذلك، وهي تطوير البحث العلمي.
- ✓ أن يثق في قدراته العلمية والفكرية والثقافية.
- ✓ أن يتحلى بالموضوعية أثناء قيامه بالبحث.
- ✓ التحلي بالأخلاق الفاضلة.
- ✓ التواضع.
- ✓ أن يحفظ أسرار زملاءه.
- ✓ الجرأة: أي أن يكون جريئاً في نقاشاته وفي القضايا التي يطرحها.

2- صعوبات البحث العلمي في العلوم الإنسانية:

مما لا شك فيه أنّ البحث العلمي يشكل أحد اللبّات الأساسية التي تركز عليها الأمم في بناء مجتمعاتها والدفع بها نحو التقدم والرفق، لأجل مسايرة التطورات التكنولوجية والعلمية التي أصبحت تفرض نفسها اليوم على كافة المجتمعات، بفضل تطور البحث العلمي الذي «لم يعد رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية! بل أصبح محرك النظام العالمي الجديد، وأصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التقنية والمعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للشعوب» (محمد مسعد ياقوت، 2007: 16، 17). وعلى الرغم من الأهمية القصوى للبحث العلمي في تحديث وتطوير المجتمعات، إلا أنه لم يحظ بالأهمية البالغة في الدول العربية، لأنّها لم تضعه في قائمة الأولويات والاهتمامات، وهذا ما أدى إلى تردي أحوال العرب في القرن الحادي والعشرين. كما أنّ الأثر السلبي الأكبر لإشكالية البحث العلمي في الوطن العربي لا يظهر في ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل يمتد أثره بشكل أكبر وأخطر في عجز البلاد العربية عن إنتاج وسائل دفاعها وحمايتها في وجه الاعتداءات والضغطات الخارجية (فطوم بلقي، 2015: 648) زيادة على هذا فهناك العديد من الأسباب أدت إلى تأزم البحث العلمي في الوطن العربي، وشكلت هاجساً أمام تطوره وحالت بينه وبين رقيه، ويمكن إرجاعها إلى «حالة الفقر العامة في أغلب المجتمعات العربية، فالفقر بطبيعته التي تجبر الإنسان على التفكير بلقمة العيش فقط، فهي تحصره في ضيق الأفق والتقليل من مساحات الإبداع والحد من استثمار القدرات العقلية.

-ضعف البنية التحتية للأبحاث النظرية والتطبيقية من مختبرات وأجهزة ومكتبات علمية.

-الاستبداد السياسي المتمثل بفقدان حرية الرأي وغياب الديمقراطية في مختلف مناحي الحياة العامة.

-غياب ثقافة أهمية البحث العلمي والاكتشافات العلمية والرغبة في الابداع والاختراع في الوعي داخل المجتمع«(فلوح أحمد، 2017: 70) التي كان لها بالغ الأثر في تدهور البحث العلمي في الوطن العربي وتخلفه عن الدول المتقدمة، التي عرفت تطوراً هائلاً في كافة المجالات، وهذا راجع لاهتمامها بالبحث العلمي الذي وضعته في قائمة أولوياتها عكس الدول العربية التي همشتها، مع العلم أن البحث العلمي هو «الكفيل بتهيئة الوطن العربي، وردم الفجوة العلمية والثقافية بين العالم العربي والعالم المتقدم» (محمد مسعد ياقوت، 2007: 17) وتذهب الباحثين سامية عزيز وباية بوزغاية (2019) إلى تحديد الصعوبات التي عرقلت البحث العلمي في الوطن العربي كالاتي:

-التقليل من قيمة البحث العلمي: فبعض الإدارات في الدول العربية لا تعي قيمة البحث العلمي، وتراه مجرد ترف فكري أو علمي لا غير وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية.

-نقص التمويل: ويعود إلى عدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة، وكنسبة عامة فإن ما يخصص للبحوث في العادة أكثر من 2% من ميزانية المنشأة، الأمر الذي دفع ببعض الباحثين إلى تمويل أبحاثهم من جهات غير أكاديمية، وهذا بطبيعة الحال يؤثر سلباً على جودة البحوث ومصداقيتها.

-الفساد الإداري: تقشي ظاهرة الفساد الإداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات للبحوث، حيث يضطر الباحث إلى إشراك بعض منتسبي تلك القطاعات إلى فريق البحث رغم عدم حاجته إليهم وذلك لضمان أن يحصل على تمويل البحث.

- سرية الأرقام: عدم تزويد الباحث بالأرقام والإحصائيات الرسمية وإحاطتها بالسرية.

-صعوبة الحصول على المعلومات: صعوبة الوصول إلى بعض أوعية المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الأنترنت.

-الصعوبات الميدانية: صعوبة جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه.

- نقص المصادر العلمية.

- عدم جدية البحوث: بمعنى أن بعض البحوث لا تلامس قضايا الواقع وتكون مجرد اجترار للبحوث السابقة.

-هدف البحوث: فمعظم البحوث تتم بهدف الترقية العلمية دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة، كما أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية.

-بحوث الرفوف: معظم البحوث لا يتم الاستفادة منها مما يعني أن الجهد الذي بدل في البحث والدراسة يذهب هباء.

-احباطات الباحث: عدم جدية بعض الباحثين، إما لخلل في ذواتهم أو للاحباطات التي يواجهونها، والتي أدت إلى فشل البحث العلمي الذي يعد «ركناً أساسياً من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة، كما يعتبر من أهم المجالات في العلوم الإنسانية التي من اللازم دعمها وتعزيز دورها في مجتمعات العالم النامي بشكل خاص، وعلى الرغم من أهميته فإنه يعاني العديد من الصعوبات التي تقف حائلاً دون عملية بحثية معمقة في تلك المجتمعات» (بن يعطوش أحمد عبد الحكيم:1) والتمثلة في «قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع.

-ضعف التمويل وانعدام استراتيجية واضحة للبحوث.

-عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة والموارد البشرية والأجهزة المتقدمة التي تنشيط الباحثين وتستند طموحاتهم.

-عدم تسويق النشاط البحثي، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي.

-غياب الوعي لدى الأفراد بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أو تثبيطه» (بن بعطوش أحمد عبد الحكيم:4).

في ضوء هذه الصعوبات يمكن القول بأنّ البحث العلمي في الوطن العربي عموماً، ومجال العلوم الإنسانية خصوصاً، يعاني حقيقة من صعوبة نقص التمويل، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي، وعدم التسويق لنشاط البحث العلمي، والاستبداد السياسي...ونحن لانجانب صواب هذا الرأي، ولكن الأمر الذي أغفله أصحابه، هو أنّ المسؤول الحقيقي عن هذه الصعوبات هو الفرد العربي في حد ذاته، نتيجة انسياقه وراء التيار الحداثي وأفكاره الهدامة التي تغلغت في عقله، والتي يدعوا أصحابها إلى التجرد والانسلاخ من القيم العربية الإسلامية، والسير في ركب الحداثة- وإن كان لهذه الأخيرة إيجابيات، فإنّ سلبياتها تبقى الأكثر على الدوام- والتي كان لها بالغ الأثر عليه وعلى أمته، حيث زعزت أمنه واستقراره، ونجمت عنها الكثير من الحروب، ولعل السبب في ذلك يعود إلى التدخلات الأجنبية في الشؤون العربية من جهة، ومن جهة أخرى غياب الوعي الفكري للإنسان العربي الذي أصبح يجتر كل ما يقدم له دون أن يحصه أو يفرله في ميزان النقد، كل هذا أدى إلى قصور البحث العلمي في الوطن العربي، ومن هنا يمكن تحديد الصعوبات التي يواجهها البحث العلمي في الوطن العربي في:

- الغزو الثقافي: قد يقول قائل كيف يعرقل الغزو الثقافي مسيرة البحث العلمي؟ فكما نعلم أنّ الغزو الثقافي يعد من أخطر الأسلحة الفتاكة، التي تستخدمها الدول القوية في احتلال أي شعب، وإلحاق به الدمار والخراب، وذلك عن طريق ترويج الأفكار الهدامة عبر الكثير من الوسائط التكنولوجية، التي تعمل من خلالها إلى ضرب العرب المسلمين في فكرهم وتشكيكهم في عقيدتهم وإضعافها، الأمر الذي يساعدها هي على تحقيق مراميها، بينما هذا الفرد الضحية أو الشعب أو المجتمع فسيعيش حالة من الجهل والتناحر بين أبناء الوطن، نتيجة للاختلافات المذهبية، كل هذا وذاك يسهم بطريقة أو بأخرى في عرقلة مسيرة البحث العلمي.

- غياب الوعي لدى الفرد العربي.

- ضعف الموارد البشرية.

- سوء التسيير.

3-آفاق النهوض بالبحث العلمي في العلوم الإنسانية

ولتجاوز هذه الصعوبات والعراقيل التي تعترض مسيرة البحث العلمي في الوطن العربي عامة، ومجال العلوم الإنسانية خاصة، ولأجل اللحاق بركب التقدم والتطور في المجال العلمي، ارتأينا أن نقدم وجهة نظرنا للنهوض بالبحث العلمي في الدول العربية، لاسيما في ظل الغزو الثقافي والفكري الذي اجتاحت العالم العربي اليوم، وأصبح يشكل خطراً كبيراً على هوية الأمة العربية، ولذلك وجب على الإدارات الحكومية والمؤسسات الجامعية أن تضع البحث العلمي ضمن أولوياتها، إيماناً بأهميته ودوره الفعال في تطوير المعرفة الإنسانية والمجتمعات كافة. وتبعاً لهذا نقترح الحلول الآتية:

- إنشاء مخابر خاصة بالبحث العلمي وتزويدها بالوسائل التكنولوجية من (حواسيب، أنترنت...) حتى يتسنى للباحثين إنجاز أبحاثهم العلمية في ظروف حسنة وفي المدة المحددة، لأنّ المخابر التي ينتمي إليها الباحثين تعاني من نقص الوسائل

التكنولوجية، وليس بمقدورها تلبية كل حاجياتهم وتزويدهم بها، لأن في كل سنة تقام مسابقة الدكتوراه، وبالتالي عدد الباحثين يتضاعف، وفي هذه الحالة يصبح المخبر الذي ينتمي إليه هذا الباحث عاجزا عن توفير له الظروف الحسنة، والوسائل التكنولوجية، ولذلك نرى بضرورة إنشاء مخابر علمية خاصة تعنى بالبحث العلمي، شرط ألا تكون غايتها الربح التجاري على حساب الباحث، بمعنى ألا تقرض على الباحث دفع مبالغ مالية للاستفادة من خدماتها.

- إنشاء مراكز خاصة للتنسيق بين الجامعات والمخابر البحثية: والغاية من إنشاء هذه المراكز هي توفير الجهد والوقت للباحث، فمثلا إذا أراد القيام بعمل مشترك بين المخبر المنتسب إليه ومخبر آخر ينتمي إلى جامعة معينة، يتطلب الأمر منه التنقل إلى هذه الجامعة والاتصال بالمخبر، والقيام ببعض الإجراءات الإدارية التي ربما قد تطول، وفي هذه الحالة يكون الباحث قد ضيع الكثير من وقت العمل المراد إنجازه، فبدلا من أن يقوم هو بكل هذه الأشياء، تقوم هذه المراكز بها، كونها همزة وصل بين الباحث والجامعات الأخرى، وبين الباحث ومخبره والمخبر الذي ينوي عقد الشراكة معه.

- تخصيص ميزانيات للباحثين لأجل اقتناء الكتب وتنقلهم للبلدان الأخرى قصد المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية: أي على الجهات المكلفة بالبحث العلمي تزويد الباحث بميزانية خاصة أو بمعنى آخر تمويله بمبلغ مالي، واستعماله عند الحاجة، لأن الباحث أثناء بحثه يرتحل إلى أماكن أخرى بحثا عن المراجع الخاصة بموضوع بحثه، فإن لم يحصل عليها في بلاده، يسافر إلى البلدان الأخرى لأجل الحصول عليها، وبالتالي تتطلب منه هذه المهمة الكثير من المصاريف، مع الإقامة وغيرها من الأمور، كذلك نفس الشيء مع الرحلات التي يقوم بها لأجل المشاركة في مؤتمر أو ملتقى خارج مدينته، ولذلك اقترحنا أن تخصص ميزانيات للباحثين حتى يتمكنوا من إنجاز بحوثهم.

- تزويد المكتبات الجامعية والمركزية بمراجع البحث العلمي خاصة أبحاث الملتقيات والمؤتمرات، شرط أن تجمع هذه الأبحاث في كتب حتى يتمكن الباحث من الاطلاع عليها كاملة للإفادة منها في أبحاثه العلمية: فالمطلع على أعمال هذه الملتقيات والمؤتمرات يجد بأنّها تمتاز بالتنوع الفكري والثقافي، من خلال القضايا التي يثيرونها، والتي يهدفون من ورائها الباحثين إلى تنوير واقع البحث العلمي في الوطن العربي.

- وضع استراتيجيات واضحة للبحث العلمي: فلكي يصل الباحث إلى نتائج دقيقة لا بد أن ينطلق من خطة واضحة المعالم، والتي تساعده في الوصول إلى أهدافه بسهولة.

- إخضاع الباحثين للدورات تكوينية: أي على الجامعات المختصة بالبحث العلمي أن تنظم دورات تكوينية لفائدة الباحثين لأجل المشاركة فيها لتطوير مستواهم الفكري والعلمي.

- تنظيم ندوات علمية للباحثين لطرح أفكارهم ومشاريعهم لأجل دراستها ومناقشتها والاستفادة منها في إيجاد الحلول للمشاكل الراهنة، فالقيام بمثل هذه الندوات يساعد الباحثين في فهم بحوثهم التي هم بصدد إنجازها ودراستها، قصد تفادي الأخطاء التي وقع فيها الباحثين السابقين وعدم تكرارها.

- القضاء على الفساد الإداري على مستوى الجامعات: إن من بين عوامل تدني البحث العلمي في الجامعات العربية الفساد الإداري الذي استفحل في الأوساط الجامعية وشكل صعوبة أمام الكثير من الباحثين، وحال بينهم وبين تحقيق الكثير من أهدافهم، ولذلك لا بد من محاربه لأجل تطور البحث العلمي في الوطن العربي.

- تقديم الدعم المادي والمعنوي للباحثين وتحفيزهم على الإبداع والاختراع في كافة الميادين: وذلك عن طريق منح مساعدات للباحث بتزويده مثلا ببعض المراجع التي تعذر حصوله عليها ولم يتمكن من الوصول إليها، وهذا خاص بالجانب المادي، أما الجانب المعنوي فيتمثل في التشجيع، والتحفيز، لأننا كما نعلم أنّ الباحث أثناء قيامه بالبحث يتعرض إلى الكثير من

الضغوطات النفسية والجسدية والاجتماعية وغيرها، والتي تنعكس سلبا على عملية البحث، ولهذا فهو يحتاج إلى الدعم بنوعيه، سواء من الأسرة أو من زملاء....

خاتمة:

وصفوة القول إن البحث العلمي يشكل أحد أعمدات المعرفة الإنسانية التي لا بد من العناية به، والعمل على تطويره، لأجل النهوض بالوطن العربي، وإخراجه من دائرة التخلف والجهل والتبعية، وهذا لا يتأتى إلا بالبحث العلمي، الذي يتيح له فرصة التقدم والتطور والرقى والانفتاح على المجتمعات الأخرى، فالبحث العلمي أضحى ضرورة من ضرورات العصر، والتي لا مناص منها، خاصة في ظل التطورات والتغيرات التي يعيشها العصر الحالي، والتي تفرض بطريقة أو بأخرى على المجتمعات العربية أن تسيرها، لأجل تحقيق وجودها إلى جانب المجتمعات المتقدمة، التي صنعت مكانتها بالبحث العلمي، واتخذت منه سلاحا للغزو الفكري والسيطرة على شعوب العالم الثالث، واحتلال البعض منها، بحجة الاستثمار وما شبه ذلك، وهذا عن طريق البحث العلمي، الذي يعد المحرك الأساس لاقتصاد الشعوب، وتقدمها، ولهذا وجب على الشعوب العربية، أن تعتني بالبحث العلمي، لأجل تخطي الازمات التي تعيشها، وتحقيق وجود ذاتها، وبناء مجتمعاتها، ولذلك نرى بضرورة تشجيع الباحثين وتحفيزهم على القيام بالأبحاث العلمية الجادة، التي تضمن للمجتمع العربي تطوره، وإثبات وجود ذاته، ولتحقيق ذلك لا بد أن يؤخذ البحث العلمي بعين الاعتبار، وتوفير له كل الوقت والجهد، لأن هناك حقيقة لا يمكن أن نغض الطرف عنها أو ننسئ عليها وهي أن البحث العلمي في بعض الجامعات العربية لا يؤخذ بمحمل الجد، وينظر إليه على «أنه ترف علمي أو ذهني أو بلا هدف مقصود» (ابراهيم سامية، 2015:ص3) وهذا ما أدى إلى تدني مستواه وتراجعته في سلم الترتيب، إضافة إلى عوامل أخرى متضافرة ساهمت في ركوضه ومنها العامل السياسي، الذي كان له بالغ الأثر على البحث العلمي، نتيجة الثورات التي شهدتها الوطن العربي في الآونة الأخيرة، والتي انعكست أثارها على واقع البحث العلمي في هذا الوطن.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا الموسومة ب "صعوبات البحث العلمي في العلوم الإنسانية على الصعيد العربي) الواقع والآفاق):

- أن البحث العلمي هو وسيلة من وسائل المعرفة الإنسانية يتبع فيها الباحث أسلوبا ومنهجيا يستند إلى مبادئ العلم الصارم للمعارف المتوصل إليها ليشمل بذلك كل مناحي الحياة ومشكلاتها وجميع أطيافها.
- تعدد أهداف البحث العلمي وذلك راجع إلى تعدد المجالات واختلاف طريقة البحث فيها.
- تنوع خصائص البحث العلمي، فمنها ما هو متعلق بالبحث العلمي كالوضوح، والدقة، والتنظيم، التجديد والابتكار، وبعضها متعلق بالباحث كالرغبة، والصبر، والتحلي بالموضوعية والبعد عن الذاتية .
- أن البحث العلمي في الوطن العربي يعاني الكثير من العراقيل والمشاكل التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه منها ما يتعلق بالجانب المادي (كنقص التمويل، والأجهزة الالكترونية...) والمعنوي (كعدم تحفيز الباحثين على إنجاز أبحاثهم العلمية، والاختراع والابتكار...)، والبعض الآخر منها متعلق بالعامل السياسي والاجتماعي والثقافي.

قائمة المراجع:

1- ابراهيم سامية (2015)، معوقات البحث العلمي في العالم العربي والاستراتيجيات المقترحة لتطويره، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر.

2- بن بعلوش أحمد عبد الكريم (2019)، صعوبات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وآفاق المستقبل،

[https:// manifest.univ.ouargla.dz](https://manifest.univ.ouargla.dz)

9-01-2021,h 21:13

3-جودت عزت عطوي(2000)، أساليب البحث العلمي -مفاهيمه و أدواته و طرقه الإحصائية، عمان، دار الثقافة للنشر و التوزيع.

4-ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي، أسسه، مناهجه و أساليبه، إجراءاته، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، بيت الأفكار الدولية.

5-سامية عزيز وباية بوزغاية(2019)، المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي،

[-https:// manifest.univ.ouargla.dz](https://manifest.univ.ouargla.dz)

-9-01-2021,h 21:13

6-عبد الرحمن بدوي(1968)، مناهج البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة.

7-عمار بوحوش وزميله(1989)، مناهج البحث العلمي، الأسس و الأساليب، الزرقاء، مكتبة المنار.

8-عبيدات ذوقان و زملاءه(1960)، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، عمان، دار الفكر.

9-غازي حسين عنابة(2000)، إعداد البحث العلمي-ليسانس، ماجستير، دكتوراه، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

10-فان دالين ديوبولد(1985)، مناهج البحث العلمي في التربية و علم النفس، تر: محمد نبيل نوفل وآخرون، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

11-فطوم بلقبي (2015)، عوائق البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة قسنطينة، العدد. 43

12-فلوح أحمد (2017)، مشكلات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية المركز الجامعي أنموذجا، أعمال ملتقى الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي.

13-كمال دشلي(1437 هـ-2016م)، منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية.

14-محمد زياد حمدان(1989)، البحث العلمي كنظام، عمان، دار التربية الحديثة.

15-محمد سرحان علي المحمودي(1441هـ-2019م)، مناهج البحث العلمي، الجمهورية اليمنية، صنعاء، دار الكتب.

16-محمد مسعد ياقوت (2007)، أزمة البحث العلمي في مصر وفي الوطن العربي-دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.

17- نائل حافظ العوالمه(1995)، أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة، عمان، مكتبة أحمد ياسين.

18-يوسف حمامي(1996)، البحث العلمي: مفهومه وخطواته، عمان، معهد الإدارة العامة، (ورقة غير منشورة).

البحث العلمي: في علم الاجتماع بين ثنائية الكمي والكيفي

Scientific research in sociology between quantitative and qualitative duality

د. عبيد أحمد

جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا

ملخص:

عرف علم الاجتماع الغربي المعاصر جدلاً واسعاً حول البحث الكمي والبحث الكيفي إلى أن سار الباحثين جنباً إلى جنب. في حين نجد في الوطن العربي هيمنة البحوث الكمية على البحث الاجتماعي العربي وغياب شبه كامل للبحوث الكيفية. المناخ الفكري السائد يشجع ويدعم والبحث الكمي حيث تبرز هيمنة وتبيعة علم الاجتماع العربي للنتائج الغربية. ممارسات الأكاديميين لم تخرج عن نطاق البحث الكمي سعياً لتحقيق القياس والدقة، وذلك تأثراً بالمدرسة الوضعية. لم تلقَ البحوث الكيفية الاهتمام إلا عند عدد قليل من الباحثين الذين لم يتمكنوا من صوغ نظرية اجتماعية خاصة مفسرة للمجتمع العربي ومشكلاته. طرح البعض فكرة أسلامة علم الاجتماع العربي كنوع لبناء نظرية اجتماعية عربية.

الكلمات المفتاحية: البحث الاجتماعي، البحث الكمي، البحث الكيفي.

Abstract :

Contemporary Western sociology knew a wide debate about quantitative and qualitative research until both studies went side by side. Meanwhile, in the Arab world, we find a dominance of quantitative research over Arab social research, and an almost complete absence of qualitative research. The dominate intellectual climate encourages and supports quantitative research, showing the dominance of western sociology and the dependence of Arab sociology on Western production. The practices of academics did not reach out of the space of quantitative research towards achieving measurement and accuracy, as affected by the positivist school. Qualitative research has received attention only from a few researchers who were unable to formulate a special social theory that explains Arab society and its problems. Some have put forward the idea of the Islamization of Arab sociology as a kind of building an Arab social theory.

Key words: sociological research, qualitative research, quantitative research

مقدمة:

يقوم البحث العلمي على جملة من الأسس والقواعد المنهجية العلمية التي تجعل منه واحداً في مختلف المجالات، كما أنه يتصف بعدد من الخصائص كالدقة والموضوعية، التي تهدف إلى استقصاء وجمع المعلومات وبالتالي اكتشاف الحقائق وتفسير الواقع. إلا أننا نجد على الساحة المعرفية فصل بين علوم طبيعية وأخرى إنسانية واجتماعية. تُشكل طبيعة المواضيع والظواهر التي يدرسها كل علم حقيقة هذا الفصل، فالعلوم الطبيعية تُهتم بدراسة الظواهر الطبيعية، بينما تُدرس العلوم الإنسانية والاجتماعية الإنسان وسلوك الإنسان. الأمر الذي ينجم عنه اختلاف بعض الشيء في المنهجية والأدوات التي تُستخدم في كل علم.

يتميز النشاط والسلوك الإنساني بأنه متغير وغير ثابت الأمر الذي يجعل من عملية ضبط البحث العلمي في العلوم الاجتماعية عملية صعبة بعض الشيء، فمن الصعوبة بمكان إخضاع الظاهرة الاجتماعية إلى المختبر كما هو الحال في العلوم الطبيعية،

التي تتميز بإحكام الضبط والدقة وبالتفسير الكمي الرياضي. تُشكل هذه النقطة مأخذاً على العلوم الاجتماعية، نقطة الضعف تلك دفعت بالكثير من الباحثين والمشتغلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبشكل خاص في علم الاجتماع، إلى التكميم والتفسير الكمي، وبالتالي الانسلاخ عن التفكير الفلسفي الذي كان مُسيطرًا في مرحلة زمنية معينة، يعتبر ذلك الانسلاخ بداية تشكل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.

يهدف البحث العلمي الاجتماعي إلى تفسير الواقع وليس فقط إلى جمع البيانات والمعطيات من المواقع وعرض المشكلة ووصفها. شهد البحث الاجتماعي تغيرات وتطورات كثيرة ولم يكن يوماً جامداً، مما صبغ هذا البحث بالتعددية والتنوع. يعتبر المدخل الأستيمولوجي الذي يُشكل الإطار النظري له، وكذلك بمن وبماذا يهتم البحث، بالإضافة إلى الأدوات المُستخدمة في الدراسة أهم العوامل التي أدت إلى التنوع في البحث الاجتماعي. بناءً على ذلك كان لدينا العديد من التصنيفات للبحوث الاجتماعية، كالباحث الأساسي، التطبيقي، الطولي، الوصفي، التصنيفي، المقارن، الاستطلاعي، التفسيري، التقويمي، النسوي ساراتاكوس (1993)، في حين يصنف كل من الكيلاني والشريفين (2005) البحوث الاجتماعية كالتالي: بحث أساسي، بحث تطبيقي، بحث تقويمي، بحث إجرائي، بحوث تاريخية، بحوث وصفية وبعوث تجريبية. أما باتشيري (2015) يختصرها إلى البحث الاستطلاعي والبحث الوصفي والبحث التفسيري.

بغض النظر عن التصنيفات الكثيرة للبحوث الاجتماعية، نجد أن هذه التصنيفات تدور ضمن فلك البحث الكمي والبحث الكيفي، الذي يُشكل المعيار الأساسي والجوهري في تصنيف البحوث الاجتماعية. فإن كان الباحث يهدف من البحث استطلاع واستكشاف الواقع أو جمع معلومات ومعطيات عن ظاهرة معينة أو قضية اجتماعية بعينها لوصفها أو لاختبار نظريات معينة، أو سواء كان هدفه تقديم مقترحات وخطط مستقبلية فنجد أنه ينطوي تحت البحث الكمي الاجتماعي. بينما إن كان يرمي الباحث من بحثه فهم السلوك الإنساني ونشاط وأفعال الفرد، نقد الواقع بغية تطويره وإحداث تغيير فيه سواء جزئي أو كلي فهذا يصنف البحث ضمن البحوث الكيفية.

بذلك شكل البحث الاجتماعي الركيزة الأساسية في تطور وتحرر المجتمعات الأوروبية. لقد سار التطور في البحوث الاجتماعية جنباً إلى جنب مع التطور في البحث العلمي، حيث أفضى الأخير إلى التطور الجانبي المادي في حين الأول أدى إلى تطور ورفق الإنسان الغربي من خلال ملامسة المفكرين والباحثين الاجتماعيين لهموم ومشاكل وقضايا المجتمع الغربي.

مشكلة البحث

شهد البحث العلمي في علم الاجتماع الكثير من الجدل بين علماء الاجتماع والباحثين وحتى المشتغلين به فيما بعد. يُشكل التعارض الموجود بين البحث الكمي والبحث الكيفي أصل هذا الجدل في علم الاجتماع. ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كانت ولادة علم الاجتماع الحديث على يد أوغست، الذي نادى بإمكانية إخضاع الظواهر الاجتماعية للمنهج وللقوانين العلمية المطبقة في العلوم الطبيعية. مع كونت وإميل دوركهايم وأدولف كوتليه أهم مفكري المدرسة الوضعية تأسس البحث الاجتماعي الكمي القائم على التكميم والأرقام في صيغة للتشبه بالعلوم الطبيعية، فسيطرت المقاييس والاختبارات الإحصائية على البحوث الاجتماعية، وساد البحث الكمي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حيث وجهت انتقادات كثيرة للبحث الكمي من قبل ديلثي (1833-1911) وماكس فيبر (1864-1920) اللذان ناديا بخصوصية الظواهر الاجتماعية وضرورة فصلها واستقلالها عن الظواهر الطبيعية. فكان لدينا البحث الاجتماعي الكيفي الذي يولي الفاعل الاجتماعي الأهمية الكبيرة في التفسير والفهم. الأعمال الميدانية لمدرسة شيكاغو في القرن العشرين أعادت مكانة البحث الكمي، كما أعادت الجدل بين أنصار البحث الكمي وأنصار البحث الكيفي. يبدو أن هذا الجدل مازال مستمراً إلى اليوم وبأنهما (البحث الكمي والكيفي) يسيران سوية وبشكل متوازن في البحوث الاجتماعية الغربية. السؤال الذي نقوم بطرحه هنا مع النشأة الحديثة لعلم الاجتماع العربي التي تتجاوز النصف قرن بقليل ما هي ملامح البحث العلمي في علم الاجتماع العربي؟ هل توجد أفضلية للبحث الكمي على الكيفي أو العكس أم أن الاثنين يسيران معاً؟

أهمية البحث

ما نود تقديمه وعرضه في هذه الورقة البحثية هو محاولة لتحديد ملامح البحث الاجتماعي في الوطن العربي، ومعرفة نوع البحث العلمي الاجتماعي الأكثر استخداماً وشيوعاً في البحث الاجتماعي العربي. تندرج تلك المحاولة ضمن الدراسات التحليلية لتوصيف واقع البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. مما يعطي أهمية لهذا الورقة البحثية، بالإضافة من كون عملية التوصيف هي الركيزة الأساسية للوقوف على الواقع ومعرفة المعوقات التي تقف أمام تطور البحث العلمي، وبالتالي الانطلاق من تلك النقطة إلى إيجاد الحلول أو تقديم مقترحات لها.

1- تاريخ البحث العلمي في علم الاجتماع

تُعتبر بدايات القرن التاسع عشر، نقطة تحول هامة في ميدان المعرفة، إذ ظهر نمط جديد من التفكير والبحث العلمي في القضايا والمسائل الاجتماعية مع ولادة علم الاجتماع الحديث، وتشكل بذلك نقطة البداية للبحث الاجتماعي بصورته الحالية.

إذا أردنا أن نتتبع تاريخ ظهور البحث العلمي الاجتماعي يتوجب علينا الرجوع إلى المراحل الأولى والمبكرة للتفكير الإنساني. ففي البداية كان التفكير الغيبي واللاهوتي هو المسيطر على فهم وتفسير ما يجري حول الإنسان من ظواهر طبيعية. الأمر الذي تصدى له فيما بعد بعض الفلاسفة كأفلاطون وأرسطو وسقراط وغيرهم. رأى فلاسفة القرن الثالث قبل الميلاد إنَّ فهم العالم يكون من خلال التفكير المنطقي والمنظم وقد أطلقوا على تلك العملية "العقلانية" (باتشيرجي، 2015، ص 28). بقي التفكير الفلسفي مُسيطرًا على ميادين المعرفة المختلفة لفترة طويلة امتدت إلى العصور الوسطى. في القرن السادس عشر والسابع عشر شهد الفكر العلمي تحولاً مهماً مع التَّوَرُّد العلمية التي طالت مختلف مجالات المعرفة. كان للفكر البريطاني بيكون في تلك الفترة الأثر الكبير في إحداث تغيّرات في طريقة تناول القضايا والمسائل الاجتماعية. تجلّى أثر بيكون في إنشائه "وتكوينه التجريبية (Empiricism) كفرع مؤثر للفلسفة" وبذلك تكون المعرفة لديه حسية وليست تعليلية. (باتشيرجي، 2015، ص 28). فكان بذلك انقلاب على التفكير الفلسفي القديم الذي كان سائداً في القرن السادس عشر والسابع عشر. حيث "ظلت مصادر تحصيل المعرفة في البحث الاجتماعي متأثرة بالعقل وبالدين والمذهب العقلاني، لكن النماذج التجريبية باتت أكثر حضوراً في الأبحاث الاجتماعية، وكان فرانسيس بيكون (Francis Bacon) (1626-1561) وإسحاق نيوتن (Isaac Newton) (1727-1643) من أوائل الباحثين الذين اعتمدوا التجريب للكشف عن أسرار الطبيعة وجمع "الحقائق" عن الحياة الاجتماعية" (سارانتاكوس، 1993، ص 62).

لم يلقَ المنطق الذي نادى به بيكون ترحيباً لدى الكثير من مُفكري عصره، فانقسم مفكرو العصور الوسطى بين التيار التجريبي البيكوني وبين العقلانية التي كانت سائدة قبله، وساد سجال حول مصدر المعرفة. فأصحاب المذهب العقلي أمثال ديكارت يرون بأنَّ الحواس هي مصدرنا لتكوين المعرفة بينما أنصار المذهب التجريبي أمثال بيكون وهيوم يرون بأنَّ التجربة الحسية هي مصدر تكويننا للمعرفة.

بقي البحث العلمي منقسماً بين هذين التيارين طيلة القرن الثامن عشر حين عمل كانط على حل الخلاف بين التيارين، من خلال نقده للشك التجريبي الحسي (الموجود عند التجريبيين) ونقده العقلية الجامدة الثابتة (الموجودة عند العقلانيين). أسهمت أفكار كانط هذه في ظهور المثالية الألمانية فيما بعد وتطوير المنهج التفسيري.

في القرن التاسع عشر، عانى المجتمع الأوروبي من أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وضعت علم الاجتماع ومفكره أمام مهمة صعبة وهي تقديم تفسيرات وحلول للمشاكل التي أفرزتها تلك الأزمات. بالتزامن مع ذلك، كان المنهج العلمي المطبق في العلوم الطبيعية يتطور ويسيطر على الساحة المعرفية. نتيجة تلك الظروف، أتت الدراسات والأبحاث الاجتماعية متأثرة بالعلوم الطبيعية وبمنهجها. اعتُمد المنهج التجريبي في أبحاث ودراسات كل من كوتليه في بلجيكا وسان سيمون وأوغست كونت في فرنسا. اعتُمد كونت على الملاحظة والتجريب في دراساته، فهي الطرائق العلمية التي يمكن من خلالها دراسة الظواهر الوضعية. بذلك تأسست الوضعية التي كان لها الأثر الكبير في قلب الموازين في البحث الاجتماعي. من وجهة نظر كونت العلوم الاجتماعية لن تصبح علماً إن لم تأخذ بمناهج العلوم الطبيعية من منهج استقرائي واستنباطي. (عبد القادر عرابي، 2007، ص 16-17). عمد كونت إلى خلط العقلانية والتجريبية وحل الخلاف بينهما من خلال الطريقة الوضعية التي أسسها " الطريقة الوضعية التي أتى بها والطرائق العلمية التي اعتبرها ملائمة هي الطرائق العلمية القائمة على التجريب

والملاحظة " (سارانتاكوس، 1993، ص 64). وهكذا سيطرت وضعية كونت على البحث الاجتماعي وتأثر به الكثير من مفكري عصره أمثال دوركهايم وفيتجنشتاين وغيرهم.

مع سيطرت الوضعية على البحث الاجتماعي في القرن التاسع عشر استطاع البحث الاجتماعي الانفصال عن الفلسفة والتفكير الفلسفي في دراسة وتفسير الظواهر الاجتماعية، فأصبح علم الاجتماع علماً مستقلاً بذاته. وأخذ البحث الاجتماعي يصبح بحثاً كيميائياً شيئاً فشيئاً.

استمر البحث الكمي في علم الاجتماع وازدادت هيمنته في القرن العشرين مع ازدياد عدد المراكز البحثية والمؤسسات المهمة بالدراسات المسحية وإنتاج الأرقام لتوضيح ودراسة المشكلات الاجتماعية. عززت الأعمال الميدانية لمدرسة شيكاغو من هيمنة البحث الكمي في علم الاجتماع.

في بدايات القرن العشرين، لاقت الطريقة الوضعية والبحث الكمي انتقادات كثيرة، شكلت الانتقادات التي طرحها فليهم ديلثي - في نهايات القرن التاسع عشر- منعطفاً قوياً وهاماً في البحث الاجتماعي. أدت هذا الانتقادات إلى حدوث قطيعة مع المنهج العلمي المتبع في العلوم الطبيعية. رأى دلثي أنّ الظواهر الاجتماعية تتمتع بخصوصية وبأنّ المنهج المتبع في دراستها يتمتع بخصوصية أيضاً تجعله مختلفاً عن منهج العلوم الطبيعية. (Mucchielli, p195). ميّز دلثي بين مواضيع العلوم الطبيعية وبين مواضيع العلوم الاجتماعية، فالأولى مواضيعها الطبيعة والثانية الإنسان والمجتمع، ولدراسة الإنسان يتوجب أن نلجأ إلى منهج مغاير لمنهج العلوم الطبيعية، منهج يمكننا من فهم الذات الإنسانية والولوج إليها، فالمعرفة موجودة داخلها. بالنسبة لدلثي " التأويل هو العملية التي نتعرف من خلالها على الصورة الداخلية من خلال العلاقات التي تأتي إلى الخارج عبر الأحاسيس ". (أحمد زايد، 1991، ص 241).

عرفت العلوم الاجتماعية مع ديلثي قفزة نوعية، وشكلت إسهاماته التّواة الأولية لنشوء منهج جديد قائم على الفهم والتأويل. تطور هذا المنهج وعُرف بشكل أوسع مع ماكس فيبر.

ادخل ماكس فيبر عنصراً وبعداً جديداً في المنهج الكيفي القائم على التأويل، وهو فهم الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الفرد، وبذلك نقل التأويل من النصوص والشئ المكتوب إلى نطاق أوسع وأعم. طوّر فيبر مدخلا قائماً على الفهم أو الاستنباط واعتبره مدخلاً مقارناً وتفسيرياً. (جامع، 2019، ص 35). أعطى فيبر الفاعل الاجتماعي والفعل الاجتماعي الأهمية الرئيسية لدراسة الظواهر الاجتماعية وفهمها. اعتمد فيبر في دراسة الفعل الاجتماعي على مستويين: الأول مستوى الفرد، والثاني مستوى الجمعي أو النسق الذي يحدث به الفعل. بذلك يكون فيبر جميع بين السبب والنتيجة. بمعنى أنّه عمّل على إيجاد العلاقة السببية بين دلالات ومعاني ومقصد الفرد من فعله وبين الظروف المحيطة والمؤثرة فيه.

أسس فيبر منهجاً كيفياً في علم الاجتماع، يقوم على الفهم والتفسير يولي الفرد وأفعاله خصوصية مميزة. وهكذا لم يعد المنهج الكمي هو المنهج الوحيد السائد في علم الاجتماع. استقطب كل منهج عدد من العلماء والباحثين الاجتماعيين.

مع التقدم العلمي والتكنولوجي وظهور البرامج الالكترونية في أواخر القرن العشرين، جعل التعامل مع المعطيات والبيانات الكمية أكثر سهولة، والعمليات الحسابية والأساليب الإحصائية يسيرة وغاية في البساطة وفي تناول الجميع. الانتشار والاستخدام الكبير للأساليب الإحصائية والضبط الدقيق للبحث، أدى إلى تراجع دور البحث الاجتماعي الكمي في صياغة النظرية الاجتماعية والتأطير النظري للقضايا الاجتماعية لصالح البحث الاجتماعي الكيفي، في حين بقي البحث الكمي مُسيطرًا في مجال إجراءات البحوث الميدانية.

مههما يكن من أمر نجد في الوقت الحالي، أن البحث الاجتماعي الكمي والكيفي يسيران معاً جنباً إلى جنب، يُستخدمان حسب طبيعة الظاهرة والمشكلة الاجتماعية المدروسة. بل أننا نجد في الوقت الراهن من ينادي بالبحوث المختلطة التي تقوم على الجمع بين البحث الكمي والبحث الكيفي في آن واحد. مؤيدو هذا الطرح ينطلقون من أن بعض الظواهر الاجتماعية تحتاج إلى الدراسة الكمية والكيفية لكي نتوصل إلى فهمها وتفسيرها.

وهكذا بعد هذا الجدل والسجال بين مناصري البحث الكمي ومناصري البحث الكيفي استقل البحث الاجتماعي عن التفكير الفلسفي وأصبح علماً قائماً بحد ذاته وله مكانته الأكاديمية والبحثية والمجتمعية.

2- الأحداث والواقع الاجتماعي في البحوث الكمية والبحوث الكيفية

إنَّ اختلاف المدخل الأبيستمولوجي لكل من البحث الكمي والبحث الكيفي، جعل نظرة علماء الاجتماع والباحثين الاجتماعيين إلى الواقع الاجتماعي والحياة الاجتماعية وكيفية دراسة هذا الواقع مختلفة. فيما يأتي سوف نعرض كيف يرى ويتناول الباحث الاجتماعي الأحداث والظواهر الاجتماعية وفقاً لنوع البحث الذي يقوم فيه. ولا نهدف من هذا العرض إظهار نقاط الاختلاف والتشابه بين النوعين.

ارتبطت البحوث الكمية بشكل مباشر بالوضع، التي شكلت الأساس والإطار النظري لها. نتج عن ذلك أن طُبِعَ البحث الاجتماعي الكمي بخصائص وسمات البحث العلمي في العلوم الطبيعية من صارمة ودقة، ومحاولة الضبط الشديدة لمجريات البحث. وهذا الشيء كان واضحاً منذ عهد الرود الأوائل كأوغست كونت الذي أسمى علم الاجتماع بالفيزياء الاجتماعية في محاولة للتشبه بالعلوم الطبيعية، وأيضاً كدوركايم الذي نادى بشيئة الظواهر الاجتماعية واستقلاليتها وإمكانية دراستها دراسة موضوعية.

بناءً على ذلك يتعامل الباحث في البحث الكمي مع الواقع على أنه حقيقة واحدة، ومستقلة عن وعي الإنسان. بمعنى أنه شيء ويمكن إخضاعه للتجربة، وبأنَّ هذا الواقع الاجتماعي يخضع لقوانين طبيعة يمكننا من خلالها أن نستنتج القوانين. غابت العواطف ومعاني الأفعال عن الحياة والدراسة الاجتماعية، يرى كارل بوبر "إن البحث الاجتماعي الكمي أصبح أكثر صرامة خالي من العواطف وأن الظواهر التي يمكن ملاحظتها مباشرة وتحديدتها قد تؤدي إلى تقدم المعرفة الاجتماعية ولم يعد للظواهر المجردة مثل العواطف مكان في المعالجة العلمية للعالم الاجتماعي". (سارانتاكوس، 1993).

يهدف الباحث في البحث الكمي إلى استخلاص القوانين التي تحكم الواقع والحياة الاجتماعية. ويلجأ إلى تطبيق "النموذج القياسي" بمعنى أن الظواهر والعلاقات الاجتماعية تدرس ويُنظر إليها على أنها علاقات سبب ونتيجة كما الحال في العلوم الطبيعية من أجل اكتشاف القوانين التي تحكم السلوك الإنساني (جلبي، 2012 ص 86). فالواقع بنظر الباحث هنا يتكون من جملة من السمات والخصائص التي يمكن قياسها، وكذلك الأشخاص يراهم عقلانيون ويخضعون لقواعد وضوابط وقوانين اجتماعية يمكن ملاحظة ودراسة سلوكهم الذي تحكمه قوانين خارجية التي تجعل إمكانية الحصول على نتائج ثابتة ممكنة ومتاحة. (سارانتاكوس، 1993، ص 104). لتحقيق ذلك يتوخى الباحث الدقة بأعلى درجاتها متبعاً الأساليب الإحصائية والعلاقات الرياضية لاختبار الفروض التي انطلق منها. ومن ثم يقوم بجمع البيانات وتحليلها لتبيان في نهاية المطاف إلى أي حد تتفق النظرية مع الواقع المدروس. وبذلك تكون الطرق والأدوات المتبعة في البحوث الكمية أكثر تحديداً وبناءً بالنسبة للعينات وتجميع البيانات. (جامع، 2019، ص 23). الأمر الذي يعطي البحوث الكمية إمكانية إجرائها على نطاق أوسع وأعم. النظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها "أشياء خارجية عن الباحث وبأنه لا يعرف عنها شيئاً" (دوركايم،) أي مغترباً عن الظاهرة المدروسة، تجعل من الباحث والبحث عناصر منفصلة عن بعضها وخارجية.

على خلاف البحث الكمي فإن المنهج الفهمي التفسيري يُشكل المدخل النظري للبحوث الكيفية. حيث ينظر الباحث في البحث الكيفي إلى الواقع والحياة الاجتماعية على أنها مؤلفة من عدة حقائق وليس حقيقة واحدة، تتداخل فيها العواطف والأحاسيس والمعاني والدلالات التي يقصدها الأشخاص أو الفاعلين الاجتماعيين من جراء أفعالهم. (جامع، 2019، ص 33-34). الواقع في نظر الباحث الكيفي يتم بنائه لذلك ينطلق من فكرة عدم وجود واقع موضوعي وحقيقية واحدة. المعاني التي تنتج من تفاعل الأفراد مع العالم الخارجي ليست ثابتة بل متغيرة مما يولد تفسيرات عديدة للواقع حولنا تستند على خبرات شخصية وتفسيرات محددة ثقافياً وتاريخياً. (سارانتاكوس، 1993، ص 112)

دراسة الفعل الاجتماعي ومحاولة فهمه جعل من البحث الكيفي أكثر مرونة وسلاسة، وأبعد الباحث عن الصرامة والدقة في ضبط إجراءات البحث، فالباحث يحاول أن "يفهم وجهات النظر الذاتية للمبحوثين المنغمسين في السياق الذي تتواجد فيه الحقيقة". (سارانتاكوس، 1993، ص 113). يحتل الأفراد في البحث الكيفي مكانة رئيسية يستمدوا الأفراد من كون الباحث ينظر إلى الواقع بأنه ذاتي. يعطي الباحث المبحوث كامل الحرية للتعبير بطريقته وبلغته الخاصة عن كيفية فهمه للأحداث.

الفعل الاجتماعي لا يمكن فهمه خارج أو بعيداً عن السياقات التي يجري بها من عواطف ومشاعر وكيف يفسر الأفراد الحياة والعالم من حولهم. (جلبي، 2012، ص91).

عامل الفهم الذي يستند عليه الباحث في البحوث الكيفية يجعل من البحث مكثفاً، ينعكس الباحث في البحث وموضوعه من خلال أدوات جمع البيانات فالملاحظة بالمشاركة والمقابلات (المعمقة، الحرة، البورية) تشكل الأدوات في البحث الكيفي. بذلك الفروض تتشكل وتتطور في سياق البحث إلى أن ينتهي الباحث من تكوين وتشكيل النظرية.

3- البحث الاجتماعي والواقع العربي

رأينا في مُستهل عرضنا لتطور البحوث الكمية والكيفية في علم الاجتماع كيف أنه في البداية تمت السيطرة والهيمنة للبحوث الكمية، ولكن فيما بعد تعرضت هذه البحوث لكثير من الانتقادات وعرف ما يُسمى بأزمة علم الاجتماع الحديثة. الأمر الذي أفضى إلى تطوير البحوث الكيفية التي من شأنها أن تُساهم في إبداع وتطوير نظريات اجتماعية مُفسرة للواقع وللظواهر الاجتماعية. فيما يأتي سيتم عرض سيتم تناول واقع البحث الاجتماعي في الوطن العربي.

1-3-1- البحث الكمي ووهم الواقع الاجتماعي العربي

نشأ علم الاجتماع العربي في ظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية مميزة، تتمثل بمرحلة الاستعمار الذي عمل على تجزئة وتخلّف البلدان العربية. هذه الظروف تركت أثرها على الفكر العربي بشكل عام، وعلى علم الاجتماع بشكل خاص، هذا العلم الذي وظف لخدمة مصالح المُستعمر.

إذا ما ألقينا نظرة على الساحة المعرفية الاجتماعية العربية خلال هذه الفترة، نجد تبعية علم الاجتماع العربي واضحة لعلم الاجتماع الغربي وإنتاجه. تجلّى أولى أشكال تلك التبعية بسيطرة البحث الاجتماعي الكمي على النتاج المعرفي الاجتماعي. تأثر علم الاجتماع العربي بالزواد الأوائل لعلم الاجتماع الغربي أمثال كونت ودوركايم، الذين أسسوا المدخل الوضعي المعادل للبحث الكمي. وسادت على الساحة العربية الفكرة القائلة بأنّ المنظور الوضعي التجريبي يُطفي صفة العالمية على الأبحاث، وهذا ما هو إلموروث من القرن التاسع عشر. (برقيل، 2018، ص116). أيضاً في هذا الصدد يذكر خضر زكريا (1999)، أنّ غالبية الباحثين العرب يفضلون ويرغبون بالبحث الاجتماعي الكمي لأنهم يرون فيه هو البحث الاجتماعي العلمي الحقيقي هو البحث الذي يستطيع أن يدرس الظاهرة القابلة للقياس وللإختبار وماعدا ذلك لا يدخل ضمن نطاق علم الاجتماع.

انخرط بذلك الباحثون الاجتماعيون العرب في الأبحاث الكمية، وطغت لغة الأرقام والقياس على الأبحاث والدراسات. لكن هذه الأرقام لم تأت قراءة واقعية للمشاكل التي يتم تناولها، فنتج عنها أرقام بعيدة عن الواقع. هذا ما يسميه طيب تيزيني البحث "التجريبي الخبيري" حيث يقوم الباحث بالتقاط أفكار معينة حول ظاهرة أو مشكلة بعينها ومن ثم يقوم باختيار عينه وإجراء عليها بحث تطبيقي ويتم عرض جداول ومن ثم يتم قراءة تلك الجداول قراءة إحصائية. (عبد المعطي، 1990، ص189). يؤكد عزت حجازي على هذه الفكرة أنّ أغلب الدراسات تخلص إلى جملة من الجداول والأرقام يقوم الباحث بالتعليق ووصفها، وقد تضاف فقرات تشير إلى الاتجاهات العامة التي تنطوي عليها المادة الميدانية، ويأتي ناتج الجهد هزيباً لا يضيف كثيراً، وقد لا يضيف شيئاً إلى ما يعرفه الإنسان المثقف، بل والعادي عن موضوع البحث". (خضر، 2000، ص28).

عززت المراكز البحثية العربية البحث الاجتماعي الكمي، تعتبر المراكز الجامعية من أهم المراكز البحثية المنتشرة في الوطن العربي، فهي —أي الجامعة— الحاضن الأهم والأكبر لهذه المراكز. وفق إحصائيات التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية (2015) نجد أنّ 45% من المراكز تمارس عملها من خلال الجامعات في حين 32% من المراكز هي مراكز مستقلة غير ربحية. من أهم سمات هذه المراكز البحثية أنّها تتبع لسياسات الدول التي تنتمي إليها وبالتالي تأتي طبيعة الأبحاث متناعمة مع الأهداف والسياسات العامة لدولة. بمعنى أنّ الغالبية العظمى للأبحاث الصادرة عن هذه المراكز تكون عبارة عن تقارير تحتوي على بعض الأرقام والإحصائيات. 66.9% من هذه الدراسات تعتمد في منهجيتها على الطرق الكمية في جمع وتحليل البيانات من استمارات ومقاييس واختبارات وتحليلات إحصائية. (بامية، 2015، ص63).

كما أنّ غالبية الباحثين في هذه المراكز هم من الأساتذة الجامعيين، المتأثرين بالمنهج الوضعي الذي كان سائداً في الجامعات التي تلقوا تحصيلهم العلمي العالي فيها. الجيل الأول من الباحثين الاجتماعيين العرب في غالبيتهم الساحقة هم من خريجي الجامعات الأوروبية والأمريكية. بدى تأثرهم الفكري واضحاً في أبحاثهم التي غلب عليها الطابع الميداني على الطابع النظري التفسيري، وكذلك في ممارساتهم الأكاديمية والتعليمية. بالإضافة إلى أنهم -أي الأساتذة الجامعيين- هم يتبعون للسياسات المراكز البحثية التي هي غالباً تنطوي تحت لواء وسياسات الدولة أو مؤسسات معينة ذات توجه محدد لا تهدف إلى التعمق في دراسة المشكلات وتقديم تفسير لها، لذلك تكتفي بالدراسات الميدانية الكمية. لقد صنف المدني (2007) البحوث الاجتماعية التي تجري في المراكز البحثية الجامعية والتي تتمثل في الغالب في قسم علم الاجتماع إلى ثلاثة أصناف: أولها هو أبحاث طلاب المرحلة الجامعية الأولى، وثانيها أبحاث طلاب الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه وهنا يمكن أن يكون البحث أكثر دقة وضبطاً، وثالثها أبحاث الأساتذة الجامعيين والتي في الغالب تكون أبحاث بغرض الترفع إلى مرتبة علمية أعلى أو أبحاث استشارية قائمة وفق طلب جهة معينة. وفي جميع هذه الأصناف ومن خلال ممارساتنا ومشاهدتنا الحية، يميل الباحثون في هذه المراكز إلى البحث الكمي لأسباب كثيرة أهمها السهولة واختصار الوقت والاعتقاد بقوة الرقم.

لا نريد التقليل من أهمية البحوث الكمية، ولا يمكننا نكران أو تجاهل دورها في تقديم الواقع كأرقام تساعد في التنبؤات المستقبلية، إلا أنّ هذا النمط من الأبحاث لا يساعد على خلق وتطوير نظريات. كما أنّ آلية تطبيق هذا النوع من الأبحاث العربية لم يطبق كما يجب وكما ينبغي أن يطبق. الأمر الذي أفرز دراسات وأرقام وإحصائيات وهمية لا تعبر بشكل دقيق عن الواقع الذي يعيشه الإنسان العربي، كما أنها لم تساهم وتساعد في حل المشكلات والأزمات الاجتماعية أو الاجتماعية-اقتصادية التي مرّ بها وما يزال يمر ويتعرض لها المجتمع العربي.

سيطرت البحث الكمي على الأبحاث الاجتماعية العربية ألغى بظله على المواضيع التي تم تناولها بالدراسة وبالتالي على البحث الاجتماعي الكيفي. فيما يأتي سوف نناقش ونعرض واقع البحث الاجتماعي الكيفي في الوطن العربي.

2-3- البحث الكيفي وغياب نظرية اجتماعية عربية

ترتكز البحوث الكيفية كما ذكرنا سابقاً على الفهم والتحليل العميقين للظاهرة وعلى المنهج الاستنباطي الذي يوضح ويشرح كيف ولماذا حدثت الظاهرة أو المشكلة؟ يحتاج هذا لمنهج إلى بيئة فكرية وثقافية مناسبة يمتلك فيها المفكرون والباحثون قدراً عالياً من الحرية. المناخ الفكري الذي رافق ظهور علم الاجتماع العربي كان وما زال في أغلب البلدان العربية مناخاً قمعياً وموروثاً مكرساً منذ الاستعمار.

غياب الحريات الفكرية لم يخلق جواً مناسباً وملائماً لتبني أبحاث تغوص في عمق المشكلات الاجتماعية، وتحليلها وتقنيدها أسبابها. الأمر الذي دفع بالباحثين إلى دراسة المشكلات دراسة أفقية سطحية دون التعمق فيها، وابتعدوا بذلك عن البحث الكيفي. في هذا الصدد يذكر ساري حنفي في حوار مع مجلة حكمة 2 شباط 2019، أنّ أهم ما يُعيق تطوير الأبحاث في العلوم الاجتماعية عامة هو "كم أفواه الباحثين" وأقلام فكرهم النقدي، فهامش الحرية الضيق الممنوح للأكاديميين العرب هو هامش "حرية مهنية" لا أكثر. الأمر الذي انعكس على دور الباحث الاجتماعي، يرى عبد المعطي عبد الباسط أنّ مهمة الباحثين العرب انحسرت إلى مهمة التدريس والتلقين في الجامعات. (عبد المعطي، 1990، ص 191).

ترتب على هذا المناخ الفكري ابتعاد الباحثين وعلماء الاجتماع عن دراسة القضايا الديناميكية والهامة في المجتمع وتركيزهم على الجانب الأستاتيكي. تشكل الدراسات والأبحاث حول المرأة والأسرة، الشباب المحور الأساسي للدراسات العربية، في حين غابت وندرت الدراسات التي تطل السلطة، القيادة والتغير الاجتماعي، العدالة الاجتماعية وغير ذلك من المواضيع الحساسة التي تتطلب دراسة معمقة تعطي تفسيرات واضحة عنها. (عنصر العياشي، 2003، ص 101). وهذا ما تؤكد أرقام التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية (2015)، رصد المرصد أكثر المواضيع المتناولة في ثمان دوريات محكمة مختصة في العلوم الاجتماعية بين عامي 2010-2014 فكان موضوع الثورات والأزمات السياسية التي عاشتها بعض الدول العربية خلال هذه الفترة، متصدرة قائمة المواضيع بنسبة بلغت 13.3%، تلتها مواضيع المرأة بنسبة 8.6%، ومن ثم مواضيع وقضايا الشباب بنسبة 8.1% من مجمل المقالات المنشورة في تلك الدوريات. ما يجب الإشارة إليه والنقطة الأهم في هذه النسب، هي طريقة وأسلوب تناول تلك المواضيع والقضايا. نجد في التقرير المذكور أنفاً، أنّ البحث النظري هو البحث الأكثر

شيوياً واستخدماً في طريقة عرض الموضوع، والمقصود هنا بالبحث النظري " الأبحاث التي تُركّز على الجانب النظري رغم أنّها قد تُحلل إحصاءات أو معطيات ثانوية، أي معلومات لم يُنتجها الباحث وإنّما يستعملها من مصادر موجودة" (بامية، 2015، ص55-57).

ذكرنا سابقاً أنّ نشأة علم الاجتماع عرفت التبعية للغرب، في حقيقة الأمر تظهر هذه التبعية بشكل جلي وواضح في محاولات بعض الباحثين العرب تفسير المجتمع العربي وتحليل مشكلاته. لقد اعتمد هؤلاء الباحثين في أبحاثهم الكيفية على النظريات الغربية التي نشأت وتطورت ضمن سياقات تاريخية واجتماعية معينة، بعيدة كل البعد عن طبيعة مجتمعنا وخصوصية بنيته وتركيبته الاجتماعية. وهذا ما تؤكده اعترافات كل من حجازي والكنز إذ يُقرّ الأول بأنّ غالبية باحثينا موجودين معنا ولكنهم يعيشون في الخارج بأفكارهم وطريقة تعاطيهم وفهمهم للقضايا الاجتماعية العربية. في حين يقول الكنز بأننا نرى في المغرب العربي سيطرة السوسولوجية الفرنسية، وفي المشرق سيطرة النظريات الانكلوساكسونية. وهكذا ووفق الكنز فإن علاقتنا بالنظريات الغربية كان سلبي وعقيم. (خضر، اعترافات، 2000، ص30-31).

نتج عن تلك التبعية اغتراب الباحث الاجتماعي العربي عن واقعه، من خلال تحليلاته لمشاكل وقضايا مجتمعه من منظور نظريات أجنبية ظهرت في مجتمعات مغايرة ومختلفة عن طبيعة المجتمع العربي، وعن الأسباب الكامنة وراء تلك المشاكل. وبذلك يحصل الباحث في معظم الأحيان على نتائج مشابهة لما أنت به تلك النظريات ولا تمت للواقع بصلة. في الحقيقة هذه النزعة نجدها بكثرة عند الرواد الأوائل للباحثين الاجتماعيين العرب، والذين نقلوها للأجيال اللاحقة من خلال ممارساتهم الأكاديمية.

نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر كتاب عبد الجبار عريم المعنون بـ "مشكلة المجتمع العربي- بحث تحليلي في دراسة المشاكل الاجتماعية والحضارية" المنشور بتاريخ 1969، نجد أن الباحث اعتمد على نظرية صراع الحضارات في تفسير وتبرير سبب المشاكل الموجودة في المجتمع العربي وبأنه أغفل بشكل كامل البنية والتركيبية الداخلية للمجتمع العربي كما أنه تجاهل الإنسان العربي ومشاكله وتشكيل ثقافته بإرجاعه كل شيء إلى نظرية صراع الحضارات. وهكذا بقي البحث الاجتماعي الكيفي يدور في فلك النظريات الغربية والنتائج الغربية، ولم يرق إلى البحث النقدي الذي نجده في الغرب.

في مقابل هذا التيار التابع للغرب، ظهر تيار يدعو إلى بناء نظرية اجتماعية عربية تقوم على الإسلام في دراسة المجتمع وأسلمة علم الاجتماع. من منطلق أنّ الإسلام أتى بنظرية كاملة وشاملة تستطيع أن تُفسر الواقع العربي وأن تلامس هموم الإنسان العربي. وبدأت تظهر حديثاً على الساحة المعرفية مراكز أبحاث مهمة بتأصيل الأبحاث الاجتماعية، وإجراء دراسات اجتماعية إسلامية. ومن تلك المراكز مركزاً نماء للبحوث والدراسات، ومركز التأصيل للدراسات والأبحاث الموجودان في السعودية، وكذلك مركز إسلام المعرفة المؤسس في السودان الذي يهدف من بين أهدافه الرئيسية إلى " العمل على تأصيل العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية المعاصرة وتوظيفها بما يحقق المقاصد الإسلامية النابعة من الوحي الكريم". (المدني، 2007، ص36).

بين التبعية للغرب وبين أسلمة علم الاجتماع لم تظهر دراسات جديدة وعميقة تعالج مشاكل الإنسان العربي والمجتمع العربي، مراعية الخصوصيات التي تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات. هذا كله أضعف النتاج النظري العربي وبالتالي لم تتشكل نظرية أو نظريات اجتماعية عربية تشرح وتفسر المجتمع العربي، يمكن أن تحدد وترسم ملامح علم اجتماع عربي واضح المعالم والهوية.

خاتمة

تعتبر العلوم الاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع من العلوم المهمة والرئيسية في تقدم المجتمعات وتطورها ورفقيها. لكل علم من العلوم منهجه وأدواته وأسلوبه في تناول الظواهر وفي طريقة تقديمها. ما يميز علم الاجتماع عن بقية العلوم هو طبيعة الظواهر التي يتناولها بالدراسة، التي تفرض تنوعاً في المنهج المتبع في دراستها. فكان لدينا البحث الكمي والبحث الكيفي وأيضاً البحث المختلط الذي يجمع الاثنين معاً. لا يمكننا أن نفضل بحث على آخر إلا من ناحية ملائمتها وصلاحيته للظاهرة المدروسة والهدف من دراستها. كما أننا لا نستطيع أن ننكر أو أن نقلل من قيمة وأهمية الأساليب الإحصائية المستخدمة في

البحوث الكمية لاستخراج الأرقام والنسب لتعبير عن الظاهرة بصيغ رياضية وعلاقات ارتباطية في التنبؤ والتخطيط للمستقبل، ووضع الخطط التنموية والمشاريع الإصلاحية. كما لا يمكن نكران حاجتنا إلى الإطار النظري والنظريات التي يمكن من خلالها وفي ضوءها من قراءة وتفسير تلك الأرقام. من هنا تتبع أهمية وضرورة الأبحاث الكيفية التي من خلالها تصاغ وتبنى النظريات. من هذا المنطلق يتوجب علينا كباحثين وكأكاديميين في علم الاجتماع أن نعمل على تفعيل المسارين بشكل جدي وفعال. إلا أنه يجب تكثيف الجهود أكثر للأبحاث الكيفية الجادة التي تنفذ إلى عمق المشكلات من أجل تحليلها واستنباط الأسباب والقوى الداخلية وتفسيرها بالشكل العميق والصحيح كخطوة لتشكيل نواة لنظرية اجتماعية عربية حقيقة قادرة على تفسير المجتمع العربي. ما الفائدة من القيام بإجراء أبحاث كمية وتحليل بيانات ومعطيات في ظل غياب النظرية المفسرة. بمعنى أن علم الاجتماع العربي يجب أن يكون جديلاً تحليلاً تفسيرياً يساهم في إحداث تغيير اجتماعي، وأن يساهم في بناء إنسان عربي جديد.

علينا أن ننظر إلى خصوصية المجتمع العربي انطلاقاً من تركيبته وبنائه الاجتماعية وليس فقط من منطلق الدين والمقصود هنا من جانب الإسلام. المكون الاجتماعي والديني للمجتمع العربي غني ومتنوع في المشرق كما في المغرب لا يمكننا تجاهل ذلك في دراساتنا وأبحاثنا وحصص تفسير الواقع العربي من منظور إسلامي فقط. يمكن للإسلام أن يساهم في شرح بعض القضايا الاجتماعية ولكن قد لا يسمح في تفسير وتحليل جميع القضايا والمشاكل الاجتماعية المعاصرة.

المراجع

- 1- أنوال باتشيرجي (2015)، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، ترجمة: خالد بن ناصر الحيان، عمان، الأردن.
- 2- محمد بامية (2015)، العلوم الاجتماعية في الوطن العربي أشكال الحضور، التقرير للمرصد العربي للعلوم الاجتماعي، بيروت، لبنان.
- 3- هاشم بريقل (2018)، آية النهوض بالعلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 07.
- 4- عبد الرزاق جبلي (2012)، المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر.
- 5- محمد نبيل جامع (2019)، البحوث النوعية ودراسة الحالة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- 6- أحمد خضر (2000)، اعترافات علماء الاجتماع: عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع، ط1، المنتدى الإسلامي، لندن.
- 7- إميل دوركهايم (1988)، قواعد المنهج، ترجمة: قاسم، محمود، بدوي، السيد محمد، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر.
- 8- خضر زكريا (1999)، نحو تجديد البحث الاجتماعي في الوطن العربي، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 22، جامعة قطر.
- 9- أحمد زايد (1991)، الهرمينوطيقا وإشكالات التأويل والفهم في العلوم الاجتماعية، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، قطر، العدد 14.
- 10- سوتيريوس سارانتاكوس (1993)، البحث الاجتماعي، ترجمة: شحدة، فارح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.
- 11- ساري، حنفي، حوار مع مجلة حكمة، 02 شباط، 2019.

- 12- عبد الله ريد الكيلاني، نضال كمال الشرفين (2005)، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية: أساسياته-مناهجه-تصاميمه-أساليبه الإحصائية، ط (1)، دار المسرة، عمان، الأردن.
- 13- عبد المعطي عبد الباسط (1990)، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، العدد 44.
- 14- عبد القادر عرابي (2007)، المنهج الكيفي، ط (1)، دار الفكر، سوريا.
- 15- عنصر العياشي (2003)، نحو علم الاجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 16- خليل عبد الله مدني (2007)، علم الاجتماع في الوطن العربي (الواقع والطموح) دراسة في نشأة وتطور علم الاجتماع في كل من: مصر والسودان والسعودية ودوره العلمي والمجتمعي، ندوة "علم الاجتماع من منظور إسلامي"، مركز الدراسات المعرفية، القاهرة، 17-20 فبراير، 2007.

علم الاجتماع ومشكلاته في الجامعة الجزائرية

معاش الطيب: أستاذ محاضر "أ" جامعة عمارثليجي الأغواط - الجزائر

قاسمي إبراهيم: أستاذ محاضر "ب" جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس - الجزائر

ملخص:

تعيش العلوم الاجتماعية في الجزائر عموماً وضعا متأزماً، وعلم الاجتماع هو واحد منها، حيث برز هذا العلم في مناخ لم تكن فيه الظروف مهيأة و التي تتمثل في نقص فادح في التأطير والهياكل الإدارية مما أثر سلباً على تدريسه و بلورته و بالتالي انعكس هذا على برامجه و نوعيتها، لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على واقع الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، وكذا محاولة الوقوف على مسألة إنتاج المعرفة العلمية في حقل علم الاجتماع، من خلال التعرف بعض المعوقات والمشاكل، و من هنا ستمحور مداخلتنا حول واقع علم الاجتماع ومشاكله في الجامعة الجزائرية، و لتشخيص هذه المشكلات سنتطرق إلى ما يلي:

- مشكلة التوجيه وجمهرة العلوم الاجتماعية.
- مشكلة التسرع في فتح أقسام بدون إجراء دراسات مسبقة.
- مشكلة غياب كفاءة التدريس واللغة السوسيولوجية.
- مشكلة البرامج.
- مشكلة المراجع المستعملة في التكوين السوسيولوجي.
- مشكلة تضخم خريجي طلبة علم الاجتماع.

Abstract :

The social sciences in Algeria in general live in a critical situation, and sociology is one of them, as this science emerged in an environment in which conditions were not prepared, which is represented by a severe lack of management and administrative structures, which negatively affected its teaching and crystallization, and thus this was reflected in its programs Its quality.

Therefore, this study came as an attempt to find out the reality of sociology practice in the Algerian University, As well as trying to find out about the issue of producing scientific knowledge in the field of sociology, by identifying some of the obstacles and problems.

From here, our intervention will focus on the reality of sociology and its problems at the Algerian University, and to diagnose these problems, we will address the following:

- The problem of mentoring and the social sciences community.
- The problem of rushing to open sections without prior studies.
- The problem of the absence of proficiency in teaching and sociological language.
- The problem of programs.
- The problem of references used in the sociological formation.
- The problem of inflation of sociology students.

مقدمة:

مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المنطقة العربية والجزائر "والتي أدت إلى فرض منطق غير متفق عليه لمهام المؤسسات الجامعية ومقاصد البحث العلمي، فقد تم حصر مهام الجامعة في إطار تكويني وفق منطق سياسي واقتصادي وتكنولوجي ونفسي ضيق الأفق. منطق جعل العلوم الاجتماعية والإنسانية يُنظر إليها نظرة دونية، إن كان على مستوى رسم الاستراتيجيات العامة للتعليم العالي أو البحث العلمي ومشاريعه التي يغلب عليها الطابع التقني المفرط على حساب المعرفي الأساسي في كل تحليلاته النظرية والتطبيقية. (عروس، 2012، ص 109).

لكن هذا لا يعني إهمالاً لهذه العلوم بقدر وضعها في أولوية ثانوية حسب ظروف الدولة والمجتمع وما تفرضه التغيرات السالفة الذكر، إذ نجد أن الدولة في فترة بداية الألفية الثالثة كان لها إدراك وتوقعات مستقبلية لتغيير الأوضاع الاجتماعية خاصة النمو الديمغرافي الذي يفرض تلقائية التنمية شتى الميادين الذي يُعتبر التعليم جزءاً منها حيث نجد ترجمة هذا في فتح العديد من المؤسسات التكوينية الأكاديمية في هذه الفترة عبر تراب الوطن، "إذ يتفق الجميع أن قطاع التعليم العالي في بلادنا عرف عموماً تطورات هامة من ناحية الهياكل القاعدية، وعدد الطلبة المسجلين في مختلف المعاهد، حيث أصبح عدد الجامعات والمعاهد العالية هاما جدا (مسك، 2000-2001، ص 104) من أجل تغطية وظيفة تكوين المورد البشري على مختلف تخصصاته التي تشكل العلوم الاجتماعية والإنسانية أكبر مستقبل له " كما تم التركيز والعمل على تأسيس نظام بيداغوجي جديد مشكلا من مكونات أكاديمية، وأخرى مهنية، مع اعتماد تسميات جديدة للشهادات تُعطي انطبعا وتُصور الجامعة وكأنها مقولة ذات طبيعة سوسيو- اقتصادية، هدفها تحضير الطلبة للاندماج في النشاط الاقتصادي والاجتماعي(عروس، 2012، ص 120).

فهناك نخبة من الأساتذة مستاءون ومتشائمون لما آلت إليه السوسيولوجيا كعلم من التمييع والتهميش، ومن خلال قراءتنا للخطابات السوسيولوجية لهؤلاء الأساتذة والتي سأحاول أن أخصها قدر الإمكان. نجد أن هذا التخصص ما يزال يعاني من عدة مشكلات، واقعية ومن بينها:

1- مشكلة التوجيه وجمهرة العلوم الاجتماعية:

مع تنامي نسبة النجاح في البكالوريا بالجزائر وفي أكثر من عشرية أي منذ 2007 حيث تلقت الجامعة جماهير طلابية كثيرة خاصة من الناجحين في شعبة الآداب والعلوم الإنسانية، إذ نجد أن أغلبية الطلبة الذين يوجهون إلى هذا التخصص ليسوا من المتفوقين أو ذو المستوى العالي ولا حتى المقبول في الترتيب الذي يسمح باختيار عدة تخصصات، بل الضعفاء والذين وجدوا بعض التخصصات مغلقة في وجوههم. أو الذين فشلوا في تخصصات أخرى كالتخصصات العلمية والاقتصادية أو حتى الأدبية ذات الأولوية في الترتيب أو أنهم أعادوا السنة وملوا من هذه التخصصات، إذ نجد أن عدد طلبة العلوم الاجتماعية يُمثل نسبة 60% في 65 مؤسسة جامعية في الجزائر. يعود سبب هذا العدد الهائل للطلبة إلى اعتماد مبدأ "ديمقراطية التعليم" من طرف الوزارة المعنية بالتعليم العالي في السبعينيات. لقد سمح هذا المبدأ لفئات اجتماعية عريضة بالاستفادة من فرصة التكوين في الجامعات، وهو ما دفع إلى اتجاه يمكن أن نطلق عليه تسمية جمهرة العلوم الاجتماعية(عروس، 124). والمهم في ذلك كله هو الحصول على شهادة جامعية على الأقل، وبالإضافة إلى كل هذا فاعلّب الطلبة الموجهين إلى هذا التخصص هم من الطبقات الدنيا، حيث أن التوجيه الجامعي قهري يعمل المسؤولون من ورائه لإعادة إنتاج التعميم الطبقي وتكريس مبدأ الفوارق الاجتماعية والثقافية.

2- مشكلة التسرع في فتح أقسام بدون إجراء دراسات مسبقة :

إن التسرع في فتح أقسام في بلدنا يغلب عليه العشوائية واللاتخطيط وهذا مؤشر على غياب الدراسات المسبقة ومراعاة للاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية لمثل هذا التخصص (فإن هناك 15 قسم تم فتحه بطريقة عشوائية جاءت بطريقة غير مدروسة ، والتي تزيد أزمة هذا العلم وتفاقم بطالة حاملي الشهادات ، وإذا بقينا على هذا الوضع فسيأتي اليوم الذي يتعدى فيه عدد حاملي الشهادات سواء تلك المتعلقة بالتدرج وما بعد التدرج وهنا يصبح الكم على حساب النوعية . فهل نحن في حاجة إلى الكم الهائل من خريجو هذا العلم ؟). إذن فأين نحن ذاهبون ؟ ، هذا يقع تحت وطأة تضخم الناجحين في شهادة البكالوريا والوافدين الجدد إلى هذه العلوم والتخصصات " خاصة بعد اعتماد نظام ال LMD المختلف على توجهاته ونجاعته المعرفية ، وخاصة على مستوى العلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا منها خاصة(عروس ، ص120).

وهناك أمر آخر زاد من توسع دائرة فتح الأقسام هو فتح ملحقات جامعية والتي تكون انطلاقتها في الغالب بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والآداب والحقوق والاقتصاد ، ملحقات فُتحت على اعتبارات جغرافية داخل تراب الولاية لحل مشاكل النقل والإيواء وتقريب الطالب من الجامعة ومن أمثلة هذا نجد ملحقة مغنية بولاية تلمسان وملحقتي السوقر والشلالة بولاية تيارت وكذا ملحقة أفلو بولاية الأغواط وملحقة بريكة بولاية باتنة ، توسع قد يشبهه في شكله التعليم الثانوي على الرغم من توفيره راحة للطالب إلا أنه يحصر الأستاذ في نمط العمل البيداغوجي بشكل أكبر ويقلص من وقت الأستاذ في التوجه والتفرغ للبحث العلمي ، خاصة لما يتعلق الأمر بفقر المكتبة للمراجع الحديثة مما يضطر الأستاذ والطالب إلى العودة إلى مكتبة الجامعة الأصلية.

3 - مشكلة غياب كفاءة التدريس واللغة السوسيولوجية :

على اعتبار أن للتعليم دوراً ووظيفة اجتماعية في تنمية المجتمع عبر إنتاجه للمعرفة وتكوين الفرد الفاعل مستقبلاً إذ نجده "يساهم في ترقية المجتمع تكنولوجياً كما يجب أن يكون عاماً في إطار التكوين الثقافي ، إضافة إلى احتوائه على مضمون جديد مكيف حسب الحاجة الوطنية ، وذلك بإعادة تشكيل سياسة حقيقية للتربية والتكوين العلمي والتقني (Téfianni, 1990, p112). (إلا أن واقعه في الجزائر يشوبه كثير من التشويه والعراقيل وعليه الكثير من الكلام في عموم المنظومة التعليمية والجامعية. فقد عرفت " العلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا منها خاصة مرحلة من الركود على مستوى مناهج التدريس وقلة التأطير الأكاديمي الناجع لأسباب ذاتية ، منها تحول بعض مُختصيها إلى خبراء في مراكز البحوث على المستوى الوطني والمؤسسات الإقليمية والدولية ، وأخرى موضوعية ذات طابع أمني تتعلق بالأزمة السياسية التي عرفت الجزائر في التسعينيات (عروس ، 2012، ص 120) .

يمكن القول أن النشاط البحثي الخاص بقسم علم الاجتماع ومؤطريه طريه يعاني جملة من المشاكل ، فكثير من الأساتذة لا تتوفر فيهم مواصفات الأستاذية نظراً لعدم تحصيلهم على تكوين حقيقي في هذا المجال ، وبخصوص عملية توظيف أساتذة علم الاجتماع في الجامعة فأنها تقتصر إلى أدنى الشروط والمقاييس العلمية والمعمول بها في كثير من الدول " وعليه نعتقد أن الشهادة المحصل عليها وحدها لا تكفي ليصبح الفرد أستاذاً خاصة في التعليم العالي (" معتوق، 2009، ص30-31) ، ونجد كذلك بعض الأساتذة من يحمل شهادات لا تمت بأي صلة لعلم الاجتماع لتجده يدرس في هذا التخصص والأمثلة كثيرة ، ومن الأساتذة من لا يتقنون اللغة العربية الفصحى والتي من المفروض أن تكون وليدة التعريب (طبال ، 2013، ص138) الذي كان محطة ومرحلة إصلاح في التعليم الجامعي ، لغة عربية مخلوطة بالدارجة وتارة تجد الخلط بين ما هو فرنسي وبين ما هو فصيح وبين ما هو ركيك وهذه الأمور تجعل من الخطاب السوسيولوجي يفقد خصوصيته ومُصطلحاته والعمل بمفاهيمه داخل قاعات المحاضرات وفي النهاية ينعكس على تكوين الطلبة. كل هذا أفرز عدم وجود كفاءات تتوفر على رصيد نظري متين

، وتفقر إلى تكوين منهجي جيد ، ولذلك غاب النقاش النظري المثمر ، وكثرة بين الأساتذة ظاهرة التحالفات والعصبيات حول أبعاد المنهجية .

ومن جهة أخرى هناك قضية سد الفراغ أو الفجوة من خلال الاستعانة ببعض الأساتذة من خارج التخصص ، "بمعنى أن هناك بعض المقاييس الهامة والأساسية تعطى للتدريس لبعض الأساتذة من تخصصات بعيدة كل البعد عن متطلبات التخصص ، فليس هناك في أقسام علم الاجتماع من شروط في التوظيف للأساتذة سواء الدائمين أو المؤقتين والمشاركين حيث أن البعض منهم قد جاء من تخصصات: الفلسفة ، علوم السياسة ، علوم الرياضة ، وأصبح يدرس علم الاجتماع" (معتوق، 2009، ص31) ، كما نجد استعانة بأساتذة من التعليم المتوسط في اللغة الأجنبية والثانوي في مادة الإحصاء وأحيانا تجد تقني سامي يُدرس الإعلام الآلي ، هذه الحال التي ربما يجتهد فيها هؤلاء الأساتذة عن حسن نية أثناء الشرح والمناقشة ربما يخلط على الطالب عملية الفهم والاقتراب من التحليل وأحيانا تغيب عنه المقاربة المنهجية السوسولوجية والقراءة العلمية لمواضيع التخصص .

والشيء المؤسف أيضا هو أن بعض الأساتذة ينتسب لهذا العلم لكنه لا يعرف منه إلا الوظيفة كونهم وافدين من تخصصات أخرى كالآداب والتاريخ القديم والدراسات الدينية الفلسفة والأنثروبولوجيا والرياضة ، ليبقى الأساتذة من خريجي هذه التخصصات محصورين بالتدريس في الجذع المشترك ، وهذا يمكن مرده إلى أن هناك تصورا سائدا لدى مسؤولي بعض الجامعات بأن العلوم الاجتماعية هي عبارة عن ثقافة عامة ، وبهذا نجد تنوعا في تخصصات الأساتذة في القسم الواحد أمر يوحى بأننا أمام أساتذة هواة وليسوا محترفين ، ناهيك عن الكم الهائل من الطلبة الذي حوّل كليات هذه العلوم إلى شبه دور حضانة بمؤشرات تدل على غياب السلوك الطلابي المتمثل في عدم اصطحاب الكثير من الطلبة للمحافظ والدفاتر أمر لا يعكس أبداً صورة الطالب ولا الحرم الجامعي ، كما نجد تنامي ثقافة الصراع بين بعض الأساتذة نتيجة لانزلاقات أيديولوجية ضيقة تتسائل أحيانا كيف اكتسبها هؤلاء الأساتذة وهذه من تداعيات أزمة علم الاجتماع عندنا .

"كما أن هناك ظاهرة أخرى على مستوى العديد من أقسام علم الاجتماع يروبوها أساتذة التخصص وهي تدريس الساعات الإضافية تعطى لأساتذة مؤقتين يحملون شهادة الليسانس وهنا نتساءل كيف لحامل هذه الشهادة أن يكون الطلية في الليسانس؟" (معتوق، 2009، ص31). من المؤسف أيضا قضية البرزسة في الساعات الإضافية من قبل الأساتذة فمنهم من همه الكسب على حساب التكوين ونوعيته . وعليه نقول أن مسألة التوظيف في أقسام علم الاجتماع تحتاج إلى مراجعة وإعادة النظر .

4 - مشكلة البرنامج :

من المفترض أن تخصص ورقة كاملة لهذا المشكل كونه محوري وكبير ولكن لا بأس بأن نعرضه مع مجموعة المشاكل التي تطرقنا لها في هذه الورقة ، وفي هذا نجد أنه مع نظام LMD أتاحت الوزارة الوصية للجامعات الاجتهاد في وضع برامج دراسية في تخصصات العلوم الاجتماعية فأصبحت الأقسام تقوم بوضع برامج حسب رؤيتها المحلية ، فهناك من اعتمد على برامج النظام الكلاسيكي بشكل كبير خاصة في المواد الأساسية وهناك من حاول تقليص البرامج وآخر حاول تحديث البرامج عبر وضع مقاييس في تخصص علم الاجتماع خاصة مع الدفعات الأولى للماستر التي كانت تصاغ في مشاريع ليجد خريجوها من الطلبة مشكلا في التوظيف ، ذلك أنه لا يوجد تصنيف في التوظيف العمومي بنص صريح عن هذه التخصصات ، هذا الأمر خلق تضاربا أو مشكلا حول المناهج بين الجامعات أوقعها في مشكلات بيداغوجية حيث نجد بعض الجامعات تتبنى مقاييس في تخصصات مثل علم الاجتماع لا توجد في جامعات أخرى ، وبعض المقاييس تجدها في مستوى معين بينما نفس المقياس نجده في جامعة أخرى في مستوى أعلى منه ، وهناك بعض الأقسام من يقوم بإعادة استنساخ نفس المشاريع من جامعات أخرى وفي أحسن الأحوال يكون مع تعديل طفيف ومحتشم لا يكاد يذكر و أحيانا نجد بعض المستويات تتشابه فيها بعض

المقاييس من حيث المحتوى أمر يجعل الطالب لا يشعر بتغيير الملح الخاص بمحتوى المقياس ليراه مجرد تكرار أو اجترار لمقياس سابق مما يولد فيه الشعور بالملل .

هذا الوضع الذي مرّت به كثير من الأقسام في فترة معينة قبل توحيد البرامج على المستوى الوزاري جعل الطالب يقع في مشاكل أثناء التحويل بين الجامعات حيث لا يجد في المستوى الذي انتقل به نفس المقاييس في الجامعة التي انتقل إليها ، إذن فكيف يمكنه التعويض و احتساب المقاييس والوحدات بعكس النظام الكلاسيكي الذي كان محكما في بناء ووحداته ومقاييسه .

بالعودة إلى مشكل المقاييس والتي نجدها بعضها موضوع في قالب تغيب عنه اللمسة السوسولوجية ومن الأمثلة عن ذلك نذكر من السنة الثانية علم الاجتماع مقياس تاريخ الجزائر الذي وضع بهذه الصيغة دون الإشارة فيه إلى السوسولوجيا في حين نجده سابقا تحت تسمية التحليل السوسولوجي لتاريخ الجزائر. هذا الوضع يحس فيه الطالب بأنه يتناول موضوعا أو برنامجا تاريخيا محظاً خاصة إذا كان الأستاذ المدرس لهذا المقياس خريج تخصص تاريخ إذ لا يمكنه تقديم اقتراب أو قراءة سوسولوجية لمحتوى المقياس .

نفس الملاحظة نجدها مع مقياس آخر د في السنة الأولى ماستر تخصص علم الاجتماع اتصال مع مقياس تاريخ الحركة الوطنية فعلى الرغم من غزارة البرنامج المعتمد وزاريا ذي الحجم الكبير إلا أنه يفتقد إلى شيئين . الأول وهو طول المدة التي يمكن أن تُخصّص له حيث نجده برنامجا سداسيا فقط إذ يُقترح أن يحول إلى مقياس سنوي.

الثانية وهو تنقيح البرنامج بلغة سوسولوجية تُعتمد فيها الأدوات السوسولوجية منهجا وموضوعا كما كان موجودا مع تخصص علم الاجتماع السياسي في السنة الرابعة تحت مسمى التحليل السوسولوجي للحركة الوطنية والذي كان يدرسه الأستاذ حسن رمعون بجامعة وهران فما يلاحظ حول هذه النقطة أنها قلصت من حجم المقياس .

هناك كذلك مقاييس تصلح للدراسة في مستوى أعلى مما هي مبرمجة فيه ، وعلى سبيل المثال نأخذ مقياس علم اجتماع الفن الذي يصلح بأن يكون في الماستر اتصال كونه يدرس الصورة وغيرها والتي تحتاج دقة النظر وعمق التحليل بدلا من مستوى السنة الثانية علم الاجتماع.

5- مشكلة المراجع المستعملة في التكوين السوسولوجي :

غالبية المراجع المتوفرة غب أقسام علم الاجتماع في الحقيقة مراجع تعمل على تكريس التخلف وإعادة إنتاجه واغلبها الغرض منه تجاري أكثر منه أكاديمي للأسف . "وفي اغلب الأحيان نجد أن تلك المراجع المكتوبة العربية هي مراجع قديمة والبعض الآخر منها يزيد عمرها عن نصف قرن أو أكثر" (معتوق ، 2009 ، ص28) . ولعل أهم ما يمكن الحديث عنه في هذه المشكلة هي قضية الترجمة التي تتميز بالنقل غير المباشر، حيث أغلبها تم ترجمته عن ترجمات سابقة .

ومن مخاطر هذه المراجع - المغلوطة أو شبه محرفة - التشويش على عقول المتكويين في علم الاجتماع وهنا يمكن أن نذكر ما توصلت إليه دراسة "عبد الكريم بزار" قوله في أسباب تقشي ظاهرة انتشار هذه المراجع الملوثة المشوشة على العقول والمعطلة لانطلاقة علم الاجتماع بأقطارنا العربية عامة والجزائر خاصة والتي هي بيئة موضوع عملنا ، وهذا دليل على أن عددا من المؤلفين لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث بالرجوع مباشرة إلى المصادر الأصلية في محاولة منهم لقراءة أفكار العلماء المؤسسين والمطورين ، ويمكن رد هذا إلى غياب الرقابة العلمية في عملية النشر في الأقطار العربية وهو ما أدى إلى تغليب الأهداف التجارية على الأهداف العلمية ("بزار ، 1991 ، ص101) .

- وأما عن قضية المراجع المتوفرة عندنا في أقسام علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية "يمكن القول أن الذين يقومون بنقل هذه الدراسات إلى اللغة العربية لا يقومون بعملية النقد والتمحيص المطلوبة في مثل هذه الأعمال ، حيث يكتبون في كثير من الحالات بالترجمة الآلية لمحتوى الكتاب مع التشويش على الأفكار المحورية نظرا لضعف تكوينهم السوسولوجي وانعدامه في كثير من الحالات (معتوق، 2009، ص29) ، والترجمة إلى اللغة السوسولوجية فمعدومة وان وجدت فستجد تشويه في المعنى الحقيقي للمصدر ، " حيث إننا نجد كتب مترجمة عن ترجمات (في بعض الحالات يمر الكتاب على ثلاث أيادي ليصل إلى القارئ في لغة تختلف عن المرجع الأصلي) ، والمنتج في نهاية المطاف يكون خليط بين سوسيو – إيديولوجي؟" (معتوق، 2009، ص29) .

وبخصوص نوعية الكتب الموجودة في المكتبة الجامعية والخاصة بعلم الاجتماع والمعتمدة من قبل الأساتذة والطلبة لا ترقى إلى مستوى التكوين نظرا لما تحتويه من أفكار مغلوطة وما نشهده اليوم من تدني مستوى العلمي للطلبة وهو ما يظهر في المنتج السوسولوجي في أغلب مذكرات الليسانس والماستر .

فمن المفروض يكون هناك تنسيق في انتقاء المراجع السوسولوجية بين أستاذة علم الاجتماع ومسئول المكتبة ودور النشر وهذا للأسف لا يوجد أصلا . وعلى حد قول عبد الكريم بزار بهذا الشأن "أن أغلب المؤلفات الموجودة في المكتبات لا تهدف إلى تعليم علم الاجتماع أو التمرس به (بزار، 1991، ص101).

6 - مشكلة تضخم خريجي طلبة علم الاجتماع:

يجهل الكثير من طلبة علم الاجتماع مهنتهم المستقبلية بعد إنهاء مسيرتهم الدراسية بالجامعة ، وحتى لو توفرت مناصب الشغل لهؤلاء فإنهم يصطدمون بعائق عدم تطابق ما تعلموه ومحيط العمل. كما أن عدد المتخرجين من الجامعات في تزايد مستمر ومن بينهم أن الجامعة الجزائرية تسعى إلى طلبة علم الاجتماع التي تنعدم فيها مناصب الشغل في سوق العمل و استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة، والأجدر أن تسعى إلى التوفيق بين هذا العدد الهائل وسوق العمل. كما أن خريجو علم الاجتماع يعانون من تهميش في سوق العمل بسبب عدم وضوح المهام المهنية التي توكل لهم وعدم تعرف المستخدمين على مكانة ودور هذا التخصص ، فهل نظام ل.م. د يحقق مبدأ التنمية المحلية في برامجه ؟

حيث ينشأ هذا المشكل من غياب منصب علم الاجتماع في التصنيفات المهنية للتوظيف العمومي وفي المؤسسات الاقتصادية ، نتيجة غياب ثقافة علم الاجتماع في المجتمع الجزائري ، وبجهد مكانة علم الاجتماع في المجتمع يحرم السوسولوجيين المهنيين من إبراز كفاءتهم وقدراتهم ، يخلق هذا الغياب مشاكل لفئة خريجي علم الاجتماع ، مما يجبرهم على قبول مناصب عمل ليست لها أية صلة بالشهادة الجامعية التي يحملونها ، كما أن المهام المهنية التي توكل لهم هي مهام بسيطة لا تتطلب التطبيق السوسولوجي ، وبالتالي تعاني هذه الفئة من عدم تمتعها بهويتها السوسولوجية المهنية ، نتيجة غياب الاعتراف الاجتماعي بها كفئة سوسولوجية سواء كان ذلك من قبل المسؤولين أم من قبل زملائهم، مما يجعلهم يعيشون أزمة هوياته وهي نتيجة ازدواجية بينها طالب علم الاجتماع خلال تكوينه وما بين الواقع المهني الذي يعيشه ، بينما نجد تخصصات أخرى يعترف الجميع بمهنتهم كمهنة المختص في علم النفس و الحقوق و الاقتصادي وغيرها" (رتيمي، 2009، ص30) ، في النهاية نجد مخرجات قسم علم الاجتماع غير مطلوبة من طرف سوق العمل ، وخاصة في الوقت الراهن" (عنصر، 1994، ص64).

7- أهم النتائج المتوصل إليها :

إذن ومن خلال ما تم عرضه يمكننا القول أن تخصص العلوم الاجتماعية لا يزال يعاني جملة من المشكلات وهي :

- لا توجد إستراتيجية واضحة في فتح تخصص العلوم الاجتماعية، والبحث فيها يتنافى مع طبيعة ما وجد من اجله . بمعنى أن تخصص العلوم الاجتماعية ، وفتحته يراد به مراعاة المرفولوجية الاجتماعية وما تحتاجه .
- البحث في العلوم الاجتماعية لا يكاد يقدم حلولاً للمشكلات الاجتماعية ، ولا يكاد يقدم تفسيرات وفهماً للوقائع الاجتماعية بسبب ما يعانيه من المشكلات السابقة الذكر .
- التدريس في العلوم الاجتماعية أصبح مجرد وظيفة ومهنة .
- البحث في حقل العلوم الاجتماعية أصبح مرتبط بشكل كبير بالعمل البيداغوجي على حساب البحث العلمي ، وهو أنتج تشوهات وقصوراً في منتجاته وأبحاثه .
- وجود فجوة بين مخرجات تخصص العلوم الاجتماعية والبحث فيها ، وبين طالبي العمل وهو ما يخلق مشكلة كثرة خريجي هذا التخصص وهذا ما يفتح مشكلة البطالة ويزيد منها .
- العلوم الاجتماعية ومع تطبيق نظام ل-م-د أصبح اهتمامها وتركيزها على كثرة الطلبة بدل تكوينهم الجيد أي أنها تركز على الكم بدل النوع .
- العلوم الاجتماعية ومن خلال مخرجاتها أصبح ينظر لها علوم عقيمة ولا تقدم جديد للمجتمع " وهناك من يتهمها " بأنها علوم كثيرة المناهج قليلة النتائج " .

8- توصيات ومقترحات:

- على العلوم الاجتماعية ضرورة التصالح مع نفسها من خلال تصحيح الأخطاء والوقوف بجديّة على حل المشكلات ، من خلال الاستفادة من الخبرات والكفاءات الموجودة والمهشمة ، بدل الإقصاء والصراع والتحالفات من أجل المناصب الإدارية.
- على العلوم الاجتماعية ضرورة التركيز على مخرجات البحث في العلوم الاجتماعية وذاك بهرعاة الجودة والانتقاء في عملية التدريس التّأطير .
- ضرورة مطابقة العلوم الاجتماعية للوقائع الاجتماعية الجزائري ومعايشته وتقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية .
- ضرورة الاستفادة من الدراسات والبحوث الاجتماعية ذات القيمة العلمية والأصيلة والعمل على تدعيم نشرها بدل وضعها في أرشيف المحفوظات أو رفوف المكتبات الجامعية دون أن يطلع عليها من هو في أشد الحاجة إليها من العاملين في الميدان .
- على العلوم الاجتماعية ضرورة محاكاة الواقع وإيصال صوتها إلى متخذي القرار والمخططين وواضعي السياسة العامة في المجتمع .
- ضرورة الفصل بين مهنة التدريس ومهنة البحث العلمي .
- ضرورة مراعاة فتح تخصصات في العلوم الاجتماعية تتلاءم مع الحاجة الاجتماعية مع مراعاة البيئة وسوق العمل .
- ضرورة طبع أعمال وثرات الباحثين الجزائريين المتمكنين والمتعمقين في مجال العلوم الاجتماعية والاستفادة من خبراتهم .
- ضرورة تكوين مرجعية فكرية جزائرية في العلوم الاجتماعية لتساعد الباحثين في فهم الواقع وتفسيره وفق هذه المرجعيات .

9- خاتمة :

من جملة المشكلات التي يعاني منها البحث في العلوم الاجتماعية ، ومن خلال ما تم عرضه يمكننا القول انه إذا بقيت البحوث في العلوم الاجتماعية بهذه الصيرورة فإننا لا ننتظر منها ان تعطينا تفسيرات وتنبؤات بل وفهما للوقائع والظواهر الاجتماعية وقديم الحلول للمشكلات الاجتماعية والنهوض بالمجتمع ، وهذا الأصل الذي جاءت من أجله هذه العلوم الاجتماعية ، لذا لا بد من الفاعلين والقائمين على البحوث الاجتماعية والمؤطرين لها إعادة النظر في مخرجاتها ومعالجة هذه المشاكل التي ذكرناها سابقا وضرورة الوقوف على إصلاحها بجدية ونية حسنة ، لأنه إذا بقي البحث في العلوم الاجتماعية على حاله فسيصبح هو في حد ذاته مشكلة وانتكاسة .

المراجع:

- 1- أمينة مساك (2001)، علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية بين الأكاديمية والخصوصية ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع الثقافي ، جامعة الجزائر).
- 2- جمال معتوق (2009)، قراءة نقدية لواقع علم الاجتماع بالجزائر ، مجلة دراسات اجتماعية وتربوية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 04 .
- 3- طبال نعيمة (2013)، التجربة السوسولوجية في الجزائر مرحلة الثمانينيات والتسعينيات من تغيير المسار إلى عدم الاستقرار. مجلة دفاتر علم الاجتماع جامعة الجزائر 2، العدد 13.
- وفي هذا الصدد تقول : الأستاذة طبال نعيمة " وفي هذا الشأن نشير إلى أن الشيء المميز لعملي تعريب السوسولوجيا هو عدم وضوح الرؤية بالنسبة للوسائل التي سيعتمد عليها هذا المسعى التعريبي وذلك بسبب الإخفاق في إحداث القطيعة مع الطريقة التي سيتم على أساسها هذا التعريب ، إذ باستثناء قرار التعريب الذي اتسم بالجزرية ، نجد أن اختيار كفاءات هذا التعريب والوسائل التي ستحمل ديناميكيته تحضر إلى افتقار تلك الجزرية.
- 4- عبد الكريم بزار (1991)، علم الاجتماع في كتب التدريس – تحليل نقدي – مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية . العدد 146
- 5- عروس الزبير (2012)، مدخل إلى تاريخ وواقع الممارسة السوسولوجية: المدرسة المغاربية نموذجا. مجلة المستقبل العربي ، العدد 400.
- 6- العياشي عنصر (1994)، أي غد لعلم الاجتماع "نحو علم اجتماع نقدي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
- 7 -الفضيل رتيبي (2009)، واقع وأفاق علم الاجتماع في الجزائر ، مجلة دراسات اجتماعية وتربوية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 07.
- 8- Malika Téfiiani (1990). Université et nouvelles technologies en Algérie, Genève-Afrique, Vol 28, N°02 .

معوقات النشر العلمي في الجزائر

ط.د زيان لقيليطي، علم إجتماع التربية، جامعة الجزائر 2
د. عبد الصمد البشير أ محاضر ب ج محمد أمين دباغين سطيف

ملخص:

يعاني الوطن العربي على وجه العموم والجزائر على وجه الخصوص من صعوبات ومشاكل عديدة منها ما هو موروث استعماري ومنها ما هو راجع للسياسات العرجاء على مستوى المنظومة الداخلية للوطن، هذه الصعوبات والمشاكل لا تختصر على مجال واحد بل عدة مجالات منها ما هي سياسية واقتصادية وتربوية واجتماعية وثقافية، والبحث العلمي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذه المشاكل. تهدف هذه الورقة البحثية الى الوقوف على الصعوبات التي تعترض البحث العلمي عامة والنشر خاصة، والأسباب الكامنة وراء كل هذا واقتراح الحلول لذلك. ومن كل هذا نطرح السؤال الآتي: ما هي العراقيل والصعوبات التي يعاني منها الناشر والنشر العلمي في الجزائر؟ سنحاول الإجابة على هذا السؤال وبعض ما يتعلق به في المداخلة النهائية. الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، النشر، الصعوبات والمعوقات

Abstract :

The Arabic world generally and Algeria especially are suffering from many hardships and problems, lots of them are the heritage of colonization, and some of them is because of some lame policies on the level of the inner structure of the country, these difficulties are not confined in one field but in so many such as politics, economics, education, sociology, and culture; the scientific research is on equal foot with them.

This research paper aims at standing upon the difficulties facing the scientific research, especially publishing, the reason behind all of it, and suggesting some solutions.

And from all the questions possible we ask the following:

-What are the obstacles and difficulties facing the publisher and the scientific publishing in Algeria?

- We will try to answering this and some related topics to it in the final intervention.

Key words: Scientific research, publishing, difficulties and obstacles.

مقدمة:

يعد النشر العلمي مظهرا من مظاهر التقييم للمؤسسات والأشخاص والعلوم أيضا ويساعد في تتبع التطورات الحاصلة في العلوم وهو الذي يدفع بالعلم إلى الأمام. لقد تعددت مجالات النشر وخاصة بعد أن أظهرت تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في تطور الحواسيب ووسائل الاتصال وتقنيات الطباعة والنشر. إذ إن التطور في أشكال ووسائل النشر جاء نتيجة الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات العلمية المسؤولة عن هذا الجانب. ومن هنا يبرز دور الجامعات ومراكز البحوث العراقية في إنتاج ونشر المعلومات لان أهدافها أصلا هي تربوية وبحثية في آن واحد. (عبد الرزاق جنان صادق، 2013، ص 112)

يعد البحث العلمي احد الجوانب الأساسية في تطور المجتمعات. وتعد الجامعات ومؤسسات الدولة مسؤولة عن هذا الجانب، وتؤخذ الجامعات ومراكز البحث العلمي الدور الرائد في هذا الاتجاه ومن هنا فقد عرف (كايد) مفهوم البحث العلمي بأنه حصيلة مجهود منظم الهدف منه الإجابة على مجموعة من التساؤلات عن موضوع ما متبعا بذلك طرق مبنية على القواعد، كما عرفه (عامر قنديلجي) (قنديلجي، عامر إبراهيم. البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. 1992. ص40) بأنه التقصي والدراسة المنسقة والشاملة عن طريق استخدام النظريات والتجارب لمعرفة حقائق وقوانين جديدة، أما محمد فتحي عبد الهادي (محمد فتحي عبد الهادي، 2001، ص 53) فقد عرف البحث العلمي في مجال علم المعلومات والمكتبات بأنه التعرف على المشكلة من خلال الدراسة اعتمادا على مناهج البحث العلمي المعتمدة وباستخدام أدوات وأساليب تقود إلى نتائج يمكن الوثوق بها.

يعد النشر بمفهومه الواسع هو عملية توصيل النتاج الفكري من منتجه إلى المستفيد منه أي من المرسل إلى المستقبل وفقا لنظريات الاتصال العلمي ويعود تاريخ النشر العلمي إلى بدايات التجمعات السكانية ومررت هذه العملية بمراحل كما هو الحال في نظام الاتصال حيث كانت البداية بمفهوم بسيط وهو الأسلوب الشفاهي حيث استطاع الإنسان بتبادل خبراته وتجاربه مع الآخرين فتمت وازدادت المهارات العقلية واستمرت هذه الحال إلى أن بدأت العصور التاريخية حيث بدأ توثيق الأفكار ونشرها من خلال الرقم الطينية بعد اختراع الكتابة في وادي الرافدين سنة 3200 ق.م ثم انتشرت بعد ذلك المسلات والأختام والنقوش على الجلود وواجهات المعابد والقصور حيث أصبح ذلك وسيلة من وسائل النشر العلمي وبعد ابتكار الكتابة فتحت أمام الإنسان الطريق لكي يواصل تطوره إلى المستوى الحضاري الذي وصل إليه الإنسان اليوم واستمرت الحال على هذا المنوال إلى اختراع الطباعة سنة 1456 في ألمانيا وقد أحدثت الطباعة ثورة هائلة في نشر المعرفة تجسدت في سرعة وعدد وأنواع المواد المطبوعة. ومن هنا كانت الكلمة المطبوعة وما زالت مفتاح إنتاج المعرفة وانتشارها وتطور العلوم والتقنية. ولما كان العلم أكثر العوامل تأثيرا في التقدم في عالمنا المعاصر لذا فان نشر حقائقه بين الأوساط العلمية أفرادا ومؤسسات هو من المسؤوليات الكبيرة التي يفرضها العلم، وكان هذا من العوامل التي دفعت إلى الاهتمام بالنشر العلمي وتأتي الجامعات والمراكز البحثية فيها في مقدمة المؤسسات لأنها من أكثر تلك المؤسسات اهتماما بالبحث العلمي والنشر الذي يعد متطلبا أساسيا من متطلبات الخدمة الجامعية (الحكيم رناعدنان ، 2004.ص37-38)

وبصفة عامة فإن النشر العلمي هو عملية ايصال النتاج الفكري من المرسل الى مستقبل وفق نظريات الاتصال و يعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية والباب الرئيسي لنشر المعرفة و العلم ومصدر اساسي للحضارة الانسانية . كما يعد النية الاساسية لتأسيس وتطوير التعليم لجميع المراحل. (الحكيم رناعدنان ، 2004.ص37-38)

-مقومات النشر العلمي

- توفر المناخ العلمي المناسب حيث يعد من المتطلبات الأساسية في البحث العلمي وهو وجود تقاليد العمل العلمي التي تأصلت لدى القائمين به والمنتهمين إلى مؤسساته والتي تتمثل بالعلماء الأقدمين الذين يتولون البحث العلمي

-التمويل وتوفير الأدوات والأجهزة يعد من المقومات الأساسية التي لاغنى عنها حيث يجد المتتبع لتاريخ العلم إن فترات ازدهار العلم تتزامن مع النشاط الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي للبلد وهذا يؤكد الارتباط القوي بين العلم والواقع الاجتماعي، ويعد تمويل البحوث ورعايتها ودعمها من الأمور الأساسية لتقدم البحث ومما يؤثر سلبا على الوطن العربي هو قلة ما ينفق على مجال البحث العلمي الذي أثر سلبا بدوره على مستوى التقدم العلمي والاقتصادي للعرب أما في العراق فإننا لا نجد مؤسسة خاصة ترعى وتمول البحوث العلمية في مجال المعلومات والمكتبات ولا في أي مجال آخر وتعد الظروف السياسية والأزمات التي يمر بها العراق هي احد الأسباب الرئيسة في ذلك (جنان صادق عبد الرزاق، 2013، ص 116)

-توفر مؤسسات البحث العلمي هي من المقومات الأساسية لان البحث و النشر العلمي لا يمكن إن ينمو ويتطور إن لم تتوفر له مؤسسات تقوم على تنفيذ هذه الأبحاث وتأخذ هذه المؤسسات أشكالاً متعددة من أبرزها الجامعات والمعاهد حيث يمثل البحث العلمي احد أهم الوظائف الرئيسية لها ومن ثم مراكز البحوث الحكومية وهي أما تكون عامة أو متخصصة في حقل محدد وهناك مؤسسات أخرى ذات الطابع التجاري تسمى المؤسسات البحثية التجارية التي تتعاقد مع الجهات المستفيدة للقيام بالأبحاث لقاء أجور معينة. وهناك مراكز بحوث تابعة للصناعة في الكثير من المؤسسات الصناعية، أما في العراق فان الأقسام العلمية في الجامعات غالبا ما تفرد بإعداد النتائج الفكرية (شيت نعمان، 1968، ص39).

أهداف النشر العلمي

ما لا شك فيه أن نشر الباحث لأبحاثه العلمية عبر مختلف أوعية النشر العلمي سيساهم في إيصال أفكاره وأبحاثه للقراء بشكل مباشر، كما أن النشر العلمي سيضيف معرفة جديدة إلى المعرفة الحالية، كما أن الباحث سيكتسب تقويماً مستمراً لمنهجه وسيؤهله النشر إلى الاستفادة من أبحاثه في الترقية الأكاديمية والى بناء سمعة علمية. فالنشر العلمي يخدم المجتمع من خلال التأليف والبحث العلمي بحثاً عن الحلول للمشاكل المختلفة وطريقاً للإكتشافات العلمية وهذا ما يخدم الإنسانية جمعاء، وهذه الأهداف السامية تجعل من عملية النشر العلمي عملية نبيلة ومقدسة، والعيب والعار أن نجعلها خلاف ذلك، ولن تكون خلاف ذلك إلا إذا تميز المجتمع بالتدهور الأخلاقي وان السياق التاريخي أكد على الترابط الوطيد والتمتين بين النشر العلمي ورفي الحضارة

*إثراء المعرفة العلمية الإنسانية في شتى المجالات.

*تنمية مهارات البحث العلمي والترجمة والتأليف وخلق حركية تحفيزية لذلك .

*توثيق الإنتاج العلمي وخلق إطار تحفيزي لذلك .

*تبادل الخبرات والمعارف وخلق قنوات اتصال علمية مفيدة .

*يعد النشر من العوامل التي ترفع الجامعة علميا وتحسن سمعتها أكاديميا مما يخلق لها تنافسية علمية، تجلب إليها زيادة في الإقبال وطلبا عليها من قبل الطلبة وهيئة التدريس والعلماء، بل أصبح النشر العلمي عاملا يحسن تصنيف المؤسسة محليا ووطنيا واقليميا وعالميا .

*النشر العلمي يجعل من البحوث محل التحكيم والتقييم من الخبراء متميزة، خاصة إذا كانت الأوعية النشرية تحترم الرصانة العلمية، هذا ما يخلق نوعا من التمحيص والتنافسية الايجابية بين الباحثين (بلقايد ابراهيم، لحسن هواري، 2019، ص 128)

ثانيا: معوقات النشر العلمي :

-عدم التزام الباحث بقواعد النشر التي تنصّ عليها هيئة التحرير في المجلة المختارة، ولا بالأسلوب العلمي المميز لغرض اجابة لجنة التحكيم مما يترتب عنه نتائج بالية غير مجدية لا تساهم في تطوير البحث وإشاعة نوره والاستفادة منه من قبل الآخرين .
-الأمية التكنولوجية: حيث يعاني بعض الباحثين العرب مسألة لأمية التكنولوجية، وعدم قدرتهم على استخدام الحاسوب والإنترنت بفعالية، وذلك لعدم امتلاك بعضهم للمهارات اللازمة في هذا المجال، لذلك يعتمد هؤلاء على زملاء لهم للقيام باسترجاع المعلومات المطلوبة أو على أمناء المكتبات .

-مقاومة التغيير: إذ يزال بعض الباحثين العرب يفضلون الطرق التقليدية في البحث عن المعلومات المطلوبة، مبررين ذلك بعد حاجتهم إلى المصادر الإلكترونية لتوافر هذه المعلومات في المصادر المطبوعة، مما يحرمهم من معلومات حديثة مهمة في المجال .

-ضعف معرفة الباحثين بقواعد البيانات المتاحة: يحتاج الباحثون في الوقت الحاضر إلى قواعد بيانات أساسية وحديثة تمكنهم من متابعة ما يستجد من معلومات ومعارف متخصصة، وجدير بالذكر أن هناك آلاف من قواعد البيانات في العالم والدول العربية، إلا أن غالبية الباحثين العرب لا يعرفون عن هذه القواعد، ولا بطرق اختيارها، أو باستراتيجيات البحث فيها، (أو بمحتوياتها، مما يجعل مسألة إنجاز بحوثهم بالمستوى المطلوب أمر مشكوك في). (رضا سعيد مقبل، 2011، ص 22.23)

ثالثا: صعوبات ومعوقات النشر العلمي في الجزائر :

يواجه النشر العلمي في الجزائر العديد من الصعوبات العراقيل التي ترهن واقع النشر العلمي منها :

أ-الصعوبات المتعلقة بالمضمون :

ان النشر في المجالات ضروري لتحسين الوضع المادي والاجتماعي والوظيفي للباحث. ولذا من الطبيعي أن يتم إنشاء مجلات جديدة لتكون وعاء لتلك البحوث التي يضطر أصحابها إلى إصدارها عموما قبل أوانها. وضعف تلك الأبحاث يؤدي إلى ضعف المجالات التي تصدر فيها. وما يدعم هذا التوجّه أن جلّ أصحاب المجالات الناشئة لا يهتمهم سوى كسب المال.

وهذا الوضع المزري يتفاقم (ابو بكر سعد الله، 2020، <https://www.echoroukonline.com/>)

ب- الصعوبات المتعلقة بجانب الشكلي والتقني :

- عدم التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج رغم التكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول العربية من بينها الجزائر .
- عدم توافر المناخ العلمي المحفز والمشجع للبحث العلمي واستثمار القدرات الإبداعية والابتكار للأفراد.
- عدم وجود حركة أكاديمية كافية كتلك التي يتمتع بها البحث العلمي في الدول الغربية (عادل رضوان، 2018، ص 313).
- تخصص الجزائر 27% من الناتج المحلي للبحوث العلمية فقط ، ورغم أن الاعتمادات المالية المخصصة للبحوث العلمية في السنوات الأخيرة أصبحت أفضل مما كانت عليه ، إلا أنه نسبة ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة.
- وعليه ضعف التمويل المالي للبحث العلمي هو نتيجة لعدم وجود خطة استراتيجية واضحة للتنمية ، وعدم فهم وتحديد لدور البحث العلمي في هذه الاستراتيجية ، فلا يمكن تقديم أموال كافية و محفزة على النمو الموجود في الدول المتقدمة (نجاة عبو، 2015، ص 04).

- أن براءات الاختراع على قلتها في الوطن العربي و في الجزائر ، فإن القليل منها تجد سبيلها الى التطبيق الميداني ، فهناك فجوة في الجزائر و الدول العربية ما بين الاختراع في مرحلة البحث العلمي الاختراع كما يتطلبه القطاع الإنتاجي والانتقال من الحالة الأولى للاختراع الى الحالة الثانية إنما يتطلب وجود نظام وطني لذلك من شأنه أن يثمن الاختراع من المختبر الى القطاع الإنتاجي (بلقايد ابراهيم ، 2019 ، ص 133)

ج- الحلول الممكنة :

- ان ضرورة تحسين مستوى النشر العلمي فيا لجزائر يتطلب مايلي :
- تحرير النشر العلمي من الإدارة فلا يعقل أن تبقى المجالات العلمية في أيدي الإداريين وهو ما ينافي العلمية.
- توفير المناخ المناسب للباحث الجزائري كي يبحث شرط جد ضروري للرقى بالنشر العلمي فلا يمكن للباحث أن ينتج في محيط يمارس عليه كل أشكال العنف. ولعل تثمين مجهودات الباحثين من الناحية المادية والمعنوية أي تقدير المجهودات من شأنه تعزيز مكانة الجامعات الجزائرية مع نظيرتها العلمية ، لأن عملية التثمين مسألة مهمة لأي باحث وهو ما نفتقده في جامعاتنا التي لا تقدم أي شيء للباحث.
- دمقرطة الجامعة الجزائرية هي أيضا الحل للقضاء على الديكتاتوريات التي تم خلقها في الجامعات التي تحول الكثير منها إلى مملكات خاصة بأصحابها وهو ما جعل الباحثين الجزائريين ينفرون منها إلى بلدان أخرى عربية وغربية بحثا عن قيمة الإنسان والوجود في حد ذاته ،
- طبع أطروحات الدكتوراه في شكل كتب لأن ذلك من شأنه تقليل حدة عدم وجود الكتاب الأكاديمي وهو ما سيخلق ثروة علمية ومصادر للمعرفة للطلبة وهنا سيتم حل إشكالية كبيرة يعاني منها الطلبة والباحثون ، وقد سلكت الكثير من الدول

العربية هذا المجال وهو ما سيخفف ميزانية استيراد الكتاب. كما أن عملية تشجيع الأساتذة الشباب الباحثين بإنشاء مخابر علمية وإعطائهم فرصة لذلك بعيدا عن الإدارات الجامعية حيث يكون الأمر مركزيا وفق معايير علمية موضوعية. -إعادة النظر في طريقة تسيير الكثير من هذه المؤسسات البحثية لتصحيح مسارها الذي هو خدمة الباحث بالدرجة الأولى وليس فئة معينة دون غيرها. ومن المهم جدا تشبيب القطاع في كل مستوياته خاصة الإدارية منها من أجل ضخ دماء جديدة من الجيل الجديد لإعطائه فرصة يمكن من خلالها تطوير الجامعة. (بحري صابر ، 2019

(/tps://www.echoroukonline.com.

-زيادة الاهتمام بالبيئة الجامعية السائدة في الجامعة بالعمل على تقليل عبئ التدريس لتوفير الزمن المتوفر للبحث العلمي، وتشجيع العمل المشترك بين أعضاء هيئة التدريس مع توحيد تعليمات الترقية في الجامعة، على أن يكون تنفيذها ملزما للجميع.

-الإسراع في إنشاء قاعة بيانات شاملة لوزارة التعليم العالي، وهيئة الاعتماد تشمل جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات مع الالتزام بإبلاغ التعليم العالي في حالة ترك الجامعة إلى جامعة أخرى إذا تحقق ذلك ستكون هذه القاعدة بمثابة الضبط الذاتي لأعضاء هيئة التدريس وتحركاتهم (فايز جمعة النجاره ، 2015، ص129-130)

نتائج وتوصيات الدراسة

- 1- يتضح من استعراض ما سبق عن واقع البحث العلمي في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة التي تتميز بكثافة إنتاجها في مجال البحث العلمي وبإسهامها في المعرفة العلمية للحضارة الإنسانية وبارتفاع انفاقها على البحث العلمي
 - 2- ان هناك عدم وجود استراتيجيات واضحة لدعم البحث العلمي
 - 3- قلة الأبحاث بالنسبة للدخل القومي عند المقارنة بالدول المتقدمة
 - قلة المراكز البحوث المتخصصة وعدم توفير المال الكافي والبيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز العلمي.
 - 4- اعتماد تمويل البحث على القطاع الحكومي.
- ولان العلم ذو خاصية عملية فانه اقتضى حال المقال الى بعث العديد من التوصيات التي يمكن اعتبارها القصد المعرفي من هاته الدراسة البحثية:

- 1- ضرورة إنشاء هيئة تقدم الدعم المادي والإدارة المثلى للبحث العلمي في الجزائر
- 2- رصد الأموال من هيئة مستقلة او صندوق خاص لدعم البحث العلمي
- 3- ضرورة التكامل بين البحث العلمي النظري وحاجات المجتمع العلمية والتطبيقية-

خاتمة

وضعية النشر العلمي في الوطن العربي عموماً ، وفي الجزائر على وجه الخصوص . تعيش وضعية لا تساهم في تشجيع البحث العلمي و النشر العلمي على حدا سواء ، وهذا بنظر لما تواجهه من مشاكل وعراقيل عديدة ، أدت إلى تراجع جودة البحث العلمي من جهة ، وإلى ظهور عراقيل تضعف من مستوى النشر العلمي ، لذلك فإنه بات من الضروري ان يتم معالجة هذا القصور في مجال النشر العلمي من خلال وضع آليات جديدة تشجع النشر العلمي مع ضمان جودة البحوث العلمية في الجزائر.

قائمة المراجع:

- 1) أبو بكر سعد الله ، (2020) النشر العلمي : وضعه يتزايد تعقيداً!، جريدة الشروق اليومي : 19 جويلية 2020 على الرابط <https://www.echoroukonline.com>
- 2) الحكيم ، رنا عدنان. (2004)النتاج الفكري العراقي في مجال علم المعلومات والمكتبات للفترة من 1991-2002 دراسة تحليلية رسالة ماجستير بغداد: الجامعة المستنصرية.
- 3) بحري صابر ، (2019) النشر العملي في جامعاتنا مريض ويحتاج إلى جراحات متخصصة ، مقابلة عبر جريدة الشرق اليومي ، 17 افريل 2019 على الرابط <https://www.echoroukonline.com>
- 4) بلقايد ابراهيم ، لحسن هواري، (2019) معيقات التوافق بين الباحث و أوعية النشر العلمي في العالم العربي ، حالة الجزائر ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية . العدد 02، جوان 2019 .
- 5) رضا سعيد مقبل ، (2011) النشر الجامعي في العصر الرقمي ، مجلة البحوث كلية الآداب ، الصادرة عن جامعة المنوفية ، مجلد 85 ، أبريل 2011.
- 6) شيت نعمان(1968) العمل العلمي ومؤسساته في البلدان المتقدمة ، بيروت: دار الطليعة للنشر .
- 7) عادل رضوان ، (2018) واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته ، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب ، تيسمسيلت ، مجلة المعيار المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي ، العدد 18، جوان 2018 ،
- 8) عبد الرزاق ، جنان صادق وحسن ، مرزة حمزة(2013) مشاكل النشر العلمي والتحكيم في المجالات العراقية ، جامعة بابل ، مجلة كلية التربية الأساسية ، ، العدد 11.
- 9) فايز جمعة النجارة ، (2015) معوقات تطورات البحث العلمي في الجامعات الأردنية ، مجلة المتقال للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد1، العدد1.
- 10) -قنديلجي ، عامر إبراهيم. (1992)لبحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. بغداد: دار الشؤون الثقافية ، .
- 11) -كايد عبد الحق(1972) البحث العلمي. دمشق: مكتبة دار الفتح ، .
- 12) -محمد فتحي عبد الهادي.(2001) وضعية البحث في علم المكتبات والمعلومات في الوطن العربي -. المجلة العربية للمعلومات -. مج 22.ع1.
- 13) تجاة عبو(2015) معوقات البحث العلمي الأكاديمي في الجامعات الجزائرية ، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر، مجلة جيل حقوق الإنسان.

خصائص ومقومات البحث العلمي في العلوم الإنسانية في الوطن العربي: ظل بعض أعمال الغالي أحرشاو السيكولوجية

Characteristics and Components of Scientific Research in the Human Sciences in the Arab World under some Psychological works of El Rhali Aharchaou

ذ. يوسف عبو، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس- المغرب

ملخص:

لقد أضحت البحث العلمي في العلوم الإنسانية مرتكزا أساسيا في التقدم والرقى بالمجتمعات، وحل مختلف الإشكالات التي تواجهها. لكن بالرغم من هذه الرهانات التي تقع على عاتق العلوم الإنسانية اليوم، فهي لا تزال تواجه العديد من المعوقات والمشاكل التي تحد من فعاليتها التطبيقية ومن تحقيق أهدافها التنموية. وهي إشكالات إما ذات طبيعة إبستمولوجية تتعلق بالمنهج وأساليب البحث العلمي، وإما ذات طبيعة ثقافية ترتبط بالذهنيات والبنى الاجتماعية والتربوية والسياسية. وعلى هذا الأساس، تسعى هذه المقالة إلى إبراز خصائص ومقومات البحث العلمي في العلوم الإنسانية، وتسليط الضوء على أهم أسسه ومرتكزاته النظرية، وضوابطه المنهجية، كما حددها الكاتب والسيكولوجي المغربي الغالي أحرشاو، في كتابيه "البحث العلمي في العلوم الإنسانية: الهندسة، الإنجاز، الإخراج" (2017)، و "العلم والثقافة والتربية، رهانات استراتيجية للتنمية" (2005). فاهتمامنا سينصب بالأساس على الاستنطاق الفاحص لأهم الصعوبات والتحديات التي تكتنف البحث العلمي في العلوم الإنسانية في العالم العربي، كما عرضها هذا الباحث، ثم الوقوف عند المشكلات التي يتلمس فيها أبرز العوائق التي تواجه السيكولوجيا العربية، وكذا بعض المقترحات العلمية والعملية التي يقدمها لتجاوز مختلف الإكراهات التي تعيشها العلوم الإنسانية بكل فروعها وتخصصاتها.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي - العلوم الإنسانية - علم النفس

Abstract :

The Scientific research in Human Sciences has become a fundamental basis for the progress and development of societies, and the solution of the various problems they face. Despite this bets that fall on the Human Sciences today, its face many obstacles and problems that limit its application effectiveness and the achievement of its development goals. They are problems of either an epistemological nature related to the methodology and methods of scientific research, or cultural problems related to mentalities, social, political and educational structures. On this basis, this article seeks to highlight the characteristics and foundations of scientific research in the Human Sciences, and to highlight its most important theoretical foundations, its methodological conditions and controls. It was also defined by the Moroccan writer and psychologist El-Rhali Aharchaou, in his books "Scientific Research in the Human Sciences: Engineering, Achievement, and Directing". (2017). and "Science, Culture and Education: Strategic Stakes for Development". (2005). Thus our attention will mainly be focused on investigating the most important difficulties and challenges surrounding Scientific research in the Human Sciences in the Arab world, as presented by this researcher, and highlighting the problems in which he touches the most prominent obstacles facing Arab psychology, as well as some scientific and practical proposals that he proposes to overcome the various obstacles that face the Human Sciences in all its branches and specializations.

Keywords: Scientific research - Human sciences - Psychology.

مقدمة:

يروم الكاتب والسيكولوجي المغربي الغالي أحرشوا، من خلال كتابه "البحث العلمي في العلوم الإنسانية: الهندسة، الإنجاز، الإخراج"، عرض استراتيجيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية في الوطن العربي، من خلال تسليط الضوء على أهم أسسه ومقوماته النظرية، وكذا شروطه وضوابطه المنهجية. فالبحث العلمي بما فيه البحث الإنساني لم يعد حكراً على دول بعينها، ما يوجب على المجتمعات العربية حسب تصور الكاتب، الانخراط في سيورة هذا البحث، والإسهام في تراكمه وتطويره. وذلك إيماناً منه بأهمية البحث العلمي، ودوره في إنتاج المعارف وبناء الكفاءات، وتحقيق التنمية الشاملة. (أحرشوا، 2017). فقد أضحى البحث العلمي مرتكزا أساسيا في التقدم والرفق بالمجتمعات، وحل مختلف الإشكالات التي تواجهها. لكن وبالرغم من هذه الرهانات التي تقع على العلوم الإنسانية اليوم، فإنها تواجه العديد من المعوقات والتحديات، التي تحد من فعاليتها وتحقيقها لأهدافها. (المركز الديمقراطي العربي، 2020). وهي إما معوقات ذات طبيعة إبستمولوجية تتعلق بالمنهج، وأساليب البحث العلمي، أو ثقافية، ترتبط بالذهنيات والبيئات الاجتماعية والتربوية والسياسية. وعلى هذا الأساس، سأعرض لأهم تلك التحديات والمعوقات التي تكتنف البحث العلمي في العلوم الإنسانية في الوطن العربي، وكذا الوقوف عند أبرز الإشكالات والصعوبات التي تواجه السيكولوجيا العربية، مع تسليط الضوء على أهم المقترحات والحلول العملية، لتجاوز الوضعية الهشة التي تعيشها العلوم الإنسانية عموماً، والسيكولوجيا العربية على وجه التخصيص، كما طرحها الكاتب في المحور المتعلق بدلالة وخصائص العلوم الإنسانية في العالم العربي، من كتابه السالف الذكر. (أحرشوا، 2017). وكذا في كتابه الموسوم بـ: "العلم والثقافة والتربية، رهانات استراتيجية للتنمية". وهو الكتاب الذي يلقي فيه الكاتب على عاتقه مهمة تشخيص واقع العلم والثقافة والتربية في الوطن العربي بشكل دقيق وشفاف، دون تحيز أو أدلجة، لإبراز خصائص ومقومات هذا الثالوث الحيوي، لتقريب القارئ من الواقع الفعلي للمشهد العلمي والثقافي والتربوي في العالم العربي، على مستوى مكوناته، خصائصه، مظاهره، صعوباته، وعوائقه. بالإضافة إلى اقتراحه لأنجع الحلول والإجراءات، وإجابته على مجموعة من الإشكالات ذات الصلة، كانت أبرزها تلك التي تتعلق بالسيكولوجيا العربية، حيث خص لمقاربتها فصلاً كاملاً متكاملًا، وهو الفصل الموسوم بـ: "الثورة المعرفية وإشكالية السيكولوجيا في الوطن العربي"، والذي أدرجه ضمن القسم الأول من الكتاب، والمتمثل في "مكانة العلم والبحث العلمي في الوطن العربي". (أحرشوا، 2005). وسيتبين للقارئ بعدئذ أن الكاتب يقارب إشكالات البحث العلمي في العلوم الإنسانية، وما يرتبط به من قضايا حيوية، مثل العلم والثقافة والتربية، بمنهج علمي قويم، يعتمد المحاجة والبرهان المنطقي. محاولاً بذلك الإجابة على أسئلة قديمة، وطرح أخرى جديدة ضمن الحقل الإبستمولوجي للعلوم الإنسانية بكل فروعها وتخصصاتها، مع تقديم أجوبة علمية دقيقة ومقنعة لمختلف الإشكالات والمعوقات التي يعاني منها البحث العلمي في هذه العلوم.

1- دلالة وخصائص العلوم الإنسانية في الوطن العربي:

يعالج الكاتب في هذا المحور ثلاث إشكالات إبستمولوجية كبرى، ترتبط الأولى بدلالة العلوم الإنسانية عند العرب، وتعلق الثانية بالمقومات العلمية والخصائص المعرفية لهذه العلوم، فيما ترتبط الثالثة بمعيقاتها وآفاقها.

1.1. إشكالية المفهوم والدلالة:

يقترح الكاتب مقاربة هذه الإشكالية من خلال ثلاث أفكار يراها أساسية:

أ - وجود نوع من الغموض وغياب الدقة اللذان يكتنفان النقاش العلمي حول العلوم الإنسانية، ومرد ذلك في نظر الكاتب، يرجع إلى عدم الحسم في ماهية وطبيعة العلوم الإنسانية وتخصصاتها. وعن المقصود تحديداً بهذه العلوم، هل هو علم النفس وعلم الاجتماع واللسانيات؟ أم بتخصصات أخرى إلى جانب التخصصات السالفة الذكر، كالتاريخ، علم الاقتصاد السياسي، علم السكان، الجغرافيا، والعلوم السياسية؟ وهنا يتساءل الكاتب عن المعايير العلمية المعتمدة في تصنيف هذه التخصصات في حقل معرفي واحد؟ إضافة إلى هذا الغموض الذي يلف العلوم الإنسانية على مستوى المفهوم والدلالة، فإن البنية التي تشكل المجال المعرفي لكل تخصص لم يتم استيعابها بعد، مع غياب الوعي بإمكانية المطابقة بين البراديفغات والبرامج والتخصصات المكونة للعلوم الإنسانية. (أحرشوا، 2017، ص 30 - 31).

ب - رغم وجود اختلاف حول طبيعة وماهية العلوم الإنسانية، خصوصاً فيما يتعلق بالحسم في مستوى الروح العلمية لفروعها: علم النفس، علم الاجتماع، اللسانيات، التاريخ، علم الاقتصاد السياسي... فإن الإبستمولوجيين - في الغرب - يجمعون

حول تاريخ ظهورها واستقلالها، ونوعية فروعها وتخصصاتها، وفعالية نتائجها وخصائصها، كما يقر بذلك الكاتب. وهو الموقف الذي عكسه سابقا عالم الاجتماع والإبستمولوجي الفرنسي إدغار موران Edgar Morin من خلال مجموعة من الأعمال، التي دافع فيها عن الطابع العلمي للبحث في العلوم الإنسانية، ودعوته إلى التحرر من التأمل الميتافيزيقي. (Morin, 1982). غير أن مدلول العلوم الإنسانية في العالم العربي، كما يؤكد الكاتب، لا يزال غامضا، حيث التفكير الغيبي والخرافي يرخي بظلاله على مقاربة الظواهر الإنسانية وتفسيرها، والسبب في ذلك يرجع إلى "بنية العقل العربي الذي يتغذى من الموروث الغيبي البدائي، الذي اختزنته القاعدة الثقافية المؤسسة لذهنيتنا وسلوكياتنا، فالعقل العربي مستعد لتوليد الخرافات وترويجها، هروبا من التفسير العلمي للواقع، وهو ما يحول العلم إلى نوع من الدجل والكهنوت السحري، الذي لا يختلف عن التفكير الخرافي إلا في التسمية". (أحرشواو، 2017، ص. 31). ذلك أن العلم يتأسس على المنهج التجريبي، باتباع خطوات منهجية دقيقة ومحكمة، حتى يصل إلى تفسير منطقي قائم على السببية العقلية. (Koyré, 1966, Bernard, 1966). وهو تفسير يحكمه المنطق والبرهان. (Leibniz, 1970).

ج - وجود نوع من التذبذب في تحديد مجال العلوم الإنسانية وتخصصاتها، فمدلول العلوم الإنسانية لدى بعض الباحثين العرب يتأرجح بين علم الاجتماع والاقتصاد، وبين علم النفس وعلم اللغة، وتارة أخرى بين كل هذه التخصصات وتخصصات أخرى، كالتاريخ، الفلسفة، علم الجمال، القانون، والأخلاق... الأمر الذي يدل على أن دلالة العلوم الإنسانية ما تزال غامضة في أذهاننا وممارستنا العلمية. ولعل في تنوع التسميات التي نعت بها العلوم في جامعاتنا ومعاهدنا، أو في كتاباتنا وأبحاثنا ونقاشاتنا اليومية، خير دليل على ذلك. فهناك من يسميها بالعلوم الإنسانية، وهناك من يفضل تسميتها بالعلوم الاجتماعية، وهناك من ينعته بعلوم الإنسان، إضافة إلى تسميات أخرى، كالعلوم السلوكية، علوم المجتمع، والإنسانيات. والراجح كما يؤكد الكاتب أن هذا التذبذب تكمن علته في عدم الوصول بعد إلى تأسيس تقاليد وقواعد ملائمة لممارسة البحث العلمي داخل نطاق هذه العلوم. مضيفا إلى ما سبق، غياب أي نقاش علمي إبستمولوجي حول إشكالية العلاقة بين العلوم الإنسانية، والشروط الضرورية لإنتاجها، الأمر الذي فتح الباب أمام مختلف الإيديولوجيات التي تحاول الركوب على هذه العلوم خدمة لمصالحها الضيقة. (أحرشواو، 2017، ص. 31-32). في تناقض واضح مع الروح العلمية التي تضع على عاتقها مصلحة الإنسان، من خلال استجابتها للحاجات البشرية. (Thom, 1986). الأمر الذي يمنح للمعرفة قيمة اجتماعية وأخلاقية سامية. (Kierkegaard, 1967, James, 1968, Heidegger, 1971).

وهكذا يتضح بشكل جلي أن الارتقاء بالعلوم الإنسانية والاجتماعية إلى مستوى الدقة الموضوعية والصرامة المنطقية، يظل رهينا بدرجة أولى بالحسم في ماهيتها وطبيعتها، وحصص التخصصات التي تندرج تحتها، وتوحيد وضبط معايير تصنيفها داخل أنساق وبراديفمات معرفية موحدة. إنها إشكالية إبستمولوجية صرفة ترتبط بالروح العلمية لهذه العلوم في الوطن العربي، وبمدى مسيرتها للعقلانية العلمية المعاصرة ومنطق رؤيتها للظواهر الطبيعية والإنسانية، وهي رؤية تتجاوز التأويل الميتافيزيقي والتفسير الغيبي المفارق.

2.1. إشكالية المقومات والخصائص:

يطرح الكاتب في هذا الباب جملة من القضايا ذات الصلة بخصائص ومقومات العلوم الإنسانية، والتي تتمثل من وجهة نظره في الرصيد المعرفي لهذه العلوم على مستوى الممارسة في الوطن العربي، ومقوماتها العلمية وخصائصها المعرفية، إضافة إلى أصالتها الإبداعية وفعاليتها التنموية. وعلى هذا الأساس، يقرر الكاتب أنه إذا كانت جدلية العلاقة الثلاثية بين "المعطيات والنظريات والمناهج" تشكل أهم المرتكزات والمقومات المعرفية التي تنبني عليها العلوم الإنسانية، في التقليد والثقافة الغربية، فإن الاحتكام بمضامين الإنتاج العربي في نطاق هذه العلوم إلى هذه المقومات، يفضي حسب تصوره إلى ضرورة مقاربة القضايا التي طرحها، من خلال أربع خلاصات أساسية. (أحرشواو، 2017، ص. 32-33). وهي خلاصات تلخص وضعية البحث العلمي في العلوم الإنسانية في الوطن العربي، يمكن إجمالها في النقاط التالية كما طرحها الكاتب نفسه.

أ - غياب التراكم المعرفي الحقيقي

ب - بالافتقار إلى شروط النبوغ الجماعي

ج - غياب الوعي الإبستمولوجي

د - العقم والفشل والإخفاق

كل هذه الإشكالات المرتبطة بمقومات وخصائص العلوم الإنسانية في الوطن العربي، سبق للكاتب مقاربتها في إطار عام وشامل، ضمن كتابه "العلم والثقافة والتربية، رهانات استراتيجية للتربية". وهو كتاب كما سلف ذكره، يسلط الضوء على

المشهد العلمي والثقافي والتربوي في الوطن العربي، وإبراز عناصره ومكوناته، خصوصا فيما يتعلق منها بالمقومات والخصائص والصعوبات والعوائق، وكذا الحلول والمقترحات، لتجاوز حالة الضعف والعجز التي تعرفها هذه الميادين. (أحرشوا، 2005). ذلك أن رهان البحث العلمي في العلوم الإنسانية في الوطن العربي اليوم، يتمثل في إغناء رصيدها المعرفي على مستوى الممارسة التطبيقية، والمزاوجة بين النظرية والممارسة. فالعلوم الإنسانية بكل تفرعاتها وتخصصاتها – على الأقل كما هي عليه في التقليد الغربي - لها موضوعها ومنهجها ومجالات تطبيقها، وهو ما لم يتم استيعابه بعد من طرف بعض الباحثين العرب في هذا المجال، حيث غالبا ما يرتبط البحث العلمي في العلوم الإنسانية في ذهنياتهم وممارساتهم البحثية بالجانب النظري فقط، دون ربطه بواقع الإنسان العربي ومشاكله، وبحاجات المجتمع وتطلعاته. ما يجعل البحث العلمي في هذه العلوم بعيدا كل البعد عن أهدافه العلمية وغاياته الإنسانية والأخلاقية، وهي أهداف وغايات تتمثل في تنمية وتطوير المجتمع، وتحسين وضعه بين باقي المجتمعات، بما يسهم في تحقيق وتحسين جودة حياة المواطن العربي.

3.1. إشكالية المعوقات والحلول:

يلقي الكاتب على عاتقه في هذا الباب، البحث عن طبيعة معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية وتجلياتها، والنظر في مدى إمكانية تجاوزها، حيث يلخص تصوره بهذا الخصوص في العناصر التالية:

- وجود هوة بين هذه العلوم وحقيقة الواقع العربي، فالعلوم الإنسانية كما هي متداولة عندنا نشأت ونمت في بيئة وثقافة غير ثقافتنا، وتطورت في شروط مغايرة تماما لشروطنا وواقعنا الاجتماعي. الأمر جعلها بعيدة كل البعد من أن تعبر عن روح الإنسان العربي ومتطلباته، ولا عن حاجات المجتمع وتطلعاته. وهكذا، فإن "تجاهل المحيط الجغرافي والاجتماعي والثقافي الذي تنتقل إليه هذه العلوم، وإغفال الخلفيات الثقافية والإيديولوجية التي تأسست في إطارها، هو الذي يشكل أحد الأسباب الرئيسية في إخفاقها عندنا نحن العرب." (أحرشوا، 2017، ص. 36).

- غياب تصور إيديولوجي موحد في الساحة الثقافية العربية، وهو ما يفسر ظاهرة العجز في المواقف حيال قضايا جوهرية مثل العلم والتعلم والمعرفة، الأمر الذي أفرز مجموعة من التناقضات والتناحرات الإيديولوجية. خصوصا وأن الباحث في العلوم الإنسانية، لا يستطيع التخلص من أحكامه القبلية ومواقفه المضمرة، وكذا نوازعه اللاواعية. (Goldman, 1966). وفي ذلك يلتقي تصور الكاتب مع موقف جاستون باشلار G. Bachelard، الذي وضح في كثير من المناسبات العلمية، أن هناك تعارضا جذريا بين الرأي والمعرفة العلمية، باعتباره مبنيا ومؤسسا على الاعتقادات الرائجة بين عموم الناس. (Bachelard, 1970).

- الأزمة التي تتخطب فيها العلوم الإنسانية في الوطن العربي، ليست أزمة نمو أو تطور، بقدر ما هي أزمة انطلاق، يعكسها الافتقار إلى تصور علمي دقيق لهذه العلوم في علاقتها بمحيطها وشروط إنتاجها. يتجلى ذلك بوضوح في ما تعانيه مؤسساتنا العلمية من جمود في المناهج والبرامج، وهيمنة النزعة الأكاديمية النظرية على حساب الممارسة الميدانية، إضافة إلى عزل المدرسة والجامعة عن محيطها السوسيوقتصادي، بما يحمله من مشاكل ورهانات، ما جعل من العقم المعرفي سيد الموقف في البحث العلمي عندنا بحسب تصور الكاتب. (أحرشوا، 2017، ص. 37).

فإذا كانت العلوم الإنسانية كما هي متداولة عندنا قد نشأت وتطورت في ثقافة وسياق مغايرين لثقافتنا وسياقنا العربي، فإن عدم التفكير في تهيئة هذه العلوم لتلائم واقعنا العربي، قد شكل أحد أهم أسباب إخفاقها وعجزها عندنا، ما جعلها بعيدة عن حقيقة الواقع العربي وتحدياته. ولعل ما عمق هذه الهوة هو غياب تصور علمي وإيديولوجي موحد لهاية ووظيفة العلوم الإنسانية بكل تخصصاتها، الأمر فتح الباب أمام الصراعات والتناحرات الإيديولوجية الضيقة التي لا تخدم قضايا الإنسان العربي.

2- إشكالات السيكولوجيا في الوطن العربي:

إن اعتبار علم النفس كتخصص ضمن تخصصات العلوم الإنسانية وفروعها، يفضي بنا إلى الإقرار بأن المشاكل والتحديات التي تعيشها العلوم الإنسانية في العالم العربي اليوم، ترخي بظلالها على السيكولوجيا عندنا. ويمكن تمديد ما سبق ذكره من خصائص ومقومات، ومن مشاكل ومعوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية، إلى مجال السيكولوجيا. ولو كان لهذا العلم بعض خصوصياته المنهجية والمعرفية، التي تميزه عن باقي التخصصات الفرعية الأخرى. وبناء على ذلك، يلخص الكاتب المشاكل التي تواجهها السيكولوجيا العربية في ثلاث مشاكل أساسية.

1.2. مشكلة التأريخ والهوية:

يعتبر الكاتب أن السيكولوجيا العربية تعيش "أزمة هوية"، فليس هناك إلى الآن تاريخ لهذه السيكولوجيا عند العرب. والأمر لا يرجع في ذلك إلى محدودية التراكم المعرفي، الناتج عن حداثة ظهور هذا العلم، بقدر ما يرجع في نظره إلى "الخوف من الدخول في مغامرة التأريخ لشيء ما يزال يتخبط في مناهات البحث عن التأسيس والهوية". وإذا كانت السيكولوجيا - في الغرب - قد عرفت منذ ظهورها ونشأتها تطورا وازدهارا، على مستوى الموضوع والمنهج ومجال التطبيق، فإنها ماتزال تعيش عندنا "حالة مخاض عسير"، بسبب الصراعات والتجاذبات الإيديولوجية، التي عمقت الهوية بين هذا العلم والواقع العربي. (أحرشواو، 2005، ص. 34). حيث صارت السيكولوجيا العربية بعيدة كل البعد عن المشكلات التي يعاني منها الإنسان العربي، سيكولوجيا أقرب من التصوف إلى العلم، ومن الطوباوية إلى الواقعية. اللهم بعض المحاولات والاجتهادات الفردية المعزولة، التي تحاول الحفاظ على روح ومنطق هذه السيكولوجيا، غير أن غياب مدرسة عربية للسيكولوجيا، والتي من شأنها توحيد الجهود وتأطير البحث السيكولوجي، والاشتغال ببراديجمات ملائمة وإنتاج نظريات سيكولوجية محلية، يؤدي بتلك المحاولات إلى الإخفاق والفشل.

2.2. مشكلة الإبداع والإنتاج:

هل يمكن الحديث عن سيكولوجيا عربية؟ وما هي شروط قيامها؟ الحقيقة أن السيكولوجيا في الوطن العربي كما يقرر ذلك الكاتب، تقتصر إلى شرطي الإبداع والإنتاج، إنها إشكالية ترتبط ارتباطا وثيقا بأصالة هذا العلم. فالسيكولوجيا كما هي متداولة في العالم العربي، نشأت ونمت في بيئة وثقافة غربية محضة. ورغم بعض المجهودات الفردية التي بذلت على مر نصف قرن من الزمان، والتي تمثلت في ترجمة بعض الإنتاجات السيكولوجية الغربية إلى العربية، فإن هذه السيكولوجيا ظلت عقيمة في معظم جوانبها، لا تضيف شيئا جديدا، وبعيدة كل البعد عن الواقع العربي، فمعظم القضايا والإشكالات التي تعالجها السيكولوجيا العربية، صيغت في قوالب جاهزة، تم استيرادها من الغرب على حد تعبير الكاتب. (أحرشواو، 2005، ص. 34). في حين أن الإنسان العربي لديه خصوصياته الثقافية والاجتماعية وشروطه التاريخية، التي تبين سلوكه وتحكم مواقفه وردود أفعاله، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة قيام سيكولوجيا محلية تكون بمثابة تعبير حر عن روح هذا الإنسان.

3.2. مشكلة الاستثمار والتوظيف:

لا يمكن المراهنة أبدا على سيكولوجيا نشأت وتطورت في شروط اجتماعية وثقافية غربية، لخدمة قضايا التنمية في الوطن العربي. تلك خلاصة أزيد من ثلاثة عقود من البحث العلمي في العلوم المعرفية، وبخاصة في السيكولوجيا المعرفية، من طرف الكاتب المغربي العالي أحرشواو، وذلك لعدة أسباب يلخصها لنا الكاتب في ثلاثة عوامل أساسية:

- ابتعاد هذه السيكولوجيا واغترابها عن الواقع العربي بمختلف مكوناته وتحدياته وإشكالاته.
- افتقارها للإبداع وعمق إنتاجها الذي لا يطابق الواقع العربي، ولا يعكس مشكلاته وتحدياته.
- افتقارها إلى الشروط الضرورية لبناء معارفها العلمية، وتوظيفها في المجالات والميادين التطبيقية. ومرد ذلك إلى قلة المختبرات، وقلة البحوث والدراسات المرتبطة بمشاكل الإنسان العربي، وعدم استعداد مؤسساتنا التربوية والصحية والصناعية للاستفادة من الخدمات التي يقدمها هذا العلم.

بعد هذا التشخيص الدقيق لواقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية، وما يواجهه من مشاكل ومعوقات، ينتهي الكاتب إلى وضع تصور علمي رصين، لتجاوز هذه الإشكالات. فبالنسبة إليه، لا بد من إيجاد حل جذري للمشاكل التي تتخبط فيها العلوم الإنسانية، في إطار عام موحد، كلي وشمولي. بعيدا عن منطق المبادرات الفردية التي سرعان ما تؤول إلى الفشل، الأمر الذي يعطل مسيرة هذه العلوم، وهي مسيرة لا يمكن أن تنطلق إلا إذا استكملت الشروط اللازمة لانطلاقها (أحرشواو، 2017، ص. 38). ويلخص الكاتب تلك الشروط فيما يلي:

- أ - نهج سياسة تربوية محكمة، تضع في صلب أهدافها وأولوياتها تشجيع البحث العلمي وخدمته.
- ب - خلق محيط اجتماعي مدني يشجع على انتشار النشاط العلمي الجماعي، عوض النشاط العلمي الفردي.
- ج - إقامة مؤسسات تربوية وتعليمية يسودها التخطيط المنهجي والتأطير العقلاني.
- د - توفير سوق علمية ومهنية لحاملي الشهادات الجامعية، مع توسيع المخططات التنموية لجامعاتنا ومعاهدنا، من الميادين الفلاحية والصناعية، إلى ميادين الثقافة والتربية، وتخصيص جزء من ميزانيتها المالية لتمويل الأبحاث والمشاريع العلمية الجماعية.

وفيما يخص السيكولوجيا العربية، يقترح الكاتب العمل على إعادة صياغة منظومتنا السيكولوجية، وفق قواعد وأسس جديدة، توطرها خصوصيات وشروط الواقع العربي بمختلف مشكلاته وتحدياته. ومن ثمة تتبع أهمية استنبات سيكولوجيا عربية وتبنيها لتلاؤم سياقنا الثقافي، تعكس واقعنا بأمانه، تجيب عن إشكالاته وقضاياها بنزاهة، وتخرط في تنميته وتطويره بجدية. (أحرشوا، 2005، ص. 35).

إن المشاكل والتحديات التي تواجه السيكولوجيا العربية هي مشاكل وتحديات ذات طبيعة إبيستمولوجية صرفة، فالمشاكل التي تتخبط فيها العلوم الإنسانية عندنا، ترخي بظلالها على البحث العلمي في السيكولوجيا، الأمر الذي يؤثر وينعكس سلبا على مردودية هذا التخصص. فالمهتم بتاريخ ظهور وتطور السيكولوجيا منذ نشأتها واستقلالها - إبيستمولوجيا - عن أبوية الفلسفة، سيلاحظ أن هذه السيكولوجيا في الوطن العربي يغلب عليها الطابع التأملي أكثر من الممارسة التطبيقية. ومرد ذلك إلى غياب رؤية وتصور علمي وإبيستمولوجي موحد بين السيكولوجيين العرب حول خصائص وطبيعة هذا العلم، الذي من المفروض أن يعبر عن روح الإنسان العربي، بمشاكله وحاجاته النفسية، وهو ما لن يتحقق إلا بإنتاج سيكولوجيا عربية أصيلة وليدة الثقافة والسياق العربيين. غير أن ذلك يظل بعيدا في الوقت الحاضر، خصوصا في ظل غياب مدارس لعلم النفس في الوطن العربي، تشتغل داخل براغمات سيكولوجية محددة، وتعنى بوضع الأسس الإبيستمولوجية والشروط النظرية لممارسة البحث العلمي في علم النفس، واستثمار نتائجه لخدمة أهداف التنمية في الوطن العربي.

3- خلاصات واستنتاجات:

لقد افضى بنا تحليل ومناقشة تصور الكاتب والسيكولوجي المغربي الغالي أحرشوا، حول خصائص ومقومات البحث العلمي في العلوم الإنسانية في الوطن العربي، إلى أن المشاكل والمعوقات التي تواجه البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي، ترتبط أساسا بخصائص ومقومات البحث العلمي في هذه العلوم بكل فروعها وتخصصاتها. وهكذا فإن تجاوز تلك المشاكل والمعوقات، يتطلب من الباحثين العرب توحيد الرؤى والتصورات العلمية والإيديولوجية لوضع العلم والثقافة والتربية في الوطن العربي، لربط قضايا وإشكالات المجتمعات العربية بأهداف وغايات البحث العلمي في هذه العلوم، حتى تصير لصيقة بواقعنا العربي بكل مشاكله وتحدياته. بما يسهم في تنمية مجتمعاتنا، ورفاهية أفرادها، من خلال الإجابة على كل مشكلاتهم الاجتماعية والنفسية. ولعل أحد أهم أسباب تحقيق هذه المتطلبات يكمن في إنشاء وتأسيس مدارس لمختلف تخصصات العلوم الإنسانية، بالشاكلة التي توجد عليه في الغرب، مع ضرورة مراعاة وضع الثقافة والتربية العربية.

خاتمة:

تحدد أهم الخلاصات التي يمكن أن نخرج بها من خلال هذا العرض المقتضب لأهم الأفكار والتصورات، التي طرحها الكاتب والسيكولوجي المغربي الغالي أحرشوا، في كتابه: "البحث العلمي في العلوم الإنسانية" و "العلم والثقافة والتربية"، حول مقومات وخصائص البحث العلمي في العلوم الإنسانية في الوطن العربي، وكذا معيقات وإشكالات السيكولوجيا العربية، في أن البحث العلمي في العلوم الإنسانية بكل فروع وميادينه، يعيش وضعية متأزمة وهشة، مقارنة بما هو عليه الشأن في الدول الغربية. ومرد ذلك إلى جملة من المعيقات والإشكالات، أبرزها إشكالية المفهوم والدلالة، وإشكالية المقومات والخصائص. وهو ما ينطبق على وضعية السيكولوجيا العربية، والتي تعاني هي الأخرى - باعتبارها تخصصا معرفيا داخل العلوم الإنسانية - من عدة مشاكل، وتواجه جملة من الصعوبات والإكراهات، تحول دون تحقيقها لأهدافها المرجوة. وهكذا، أصبحت هذه العلوم كنوع من الترف الفكري، بعيدة كل البعد عن قضايا وإشكالات الإنسان العربي المعاصر. والحالة هذه فإن المجتمعات العربية اليوم، بحاجة ماسة إلى إجابات علمية مقنعة لمختلف المشكلات التي تعاني منها، قصد تجاوزها والتقليل من وقعها النفسي الاجتماعي، والاقتصادي، بما يسهم في تنمية هذه المجتمعات، وتحقيق جودة الحياة الجماعية والفردية، وإلما هي وظيفة هذه العلوم؟

إن الخروج من هذا الواقع المتأزم الذي يعيشه البحث العلمي في العلوم الإنسانية بكل فروعها، يقتضي إعادة النظر في مجموعة من القضايا والمسائل المتعلقة بوضع هذه العلوم، أهمها التسلح والتمسك بمنهج علمي قويم لا يؤمن إلا بالعقل، بالمعنى الذي طرحه ديكارت. (Descartes, 1979). وهو المنهج الذي حدده أحرشوا في ثمان خطوات أساسية، يمكن تلخيصها فيما يلي: الدقة والشمولية، التنظيم، القابلية لتكرار التجارب، التحكم في المفاهيم، دقة ومنطقية الاستنتاجات، صلاحية الخلفيات النظرية، نسبة النتائج، الحياد والموضوعية. (أحرشوا، 2017، ص. 27-28). غير أن الاعتماد على منهج علمي محكم يوطر البحث العلمي، لا يمكن أن يكتفى ويأخذ صورته النهائية إلا بتبني هذه العلوم، وتكييفها مع سياقنا الثقافي وواقعنا

العربي. فالإنسان العربي له خصوصياته الثقافية وشروطه التاريخية، وعدم مراعاة هذه الخصوصيات والشروط، يفرغ البحث العلمي في العلوم الإنسانية من مضمونه. (أحرشاو، 2005، 2017). من هنا يمكن أن نتساءل عن النموذج العلمي المناسب لمعالجة الظواهر الإنسانية في الوطن العربي؟ والجواب عند أحرشاو لا يختلف كثيرا عن تصور لادريير بهذا الخصوص. (Ladrière, 1994). فكلاهما يدعوان إلى ضرورة وأهمية تدشين صورة مغايرة للعلمية في العلوم الإنسانية، إلا أن أصالة وجدة تصور أحرشاو، تكمن في وعيه العميق بخصوصية هذه العلوم، وهي خصوصية تتأثر بالتاريخ والثقافة والإيديولوجيا، الأمر الذي يدعو إلى تعيين الإنسان المراد دراسته، تحديد شروطه التاريخية، والوعي بسياقه الاجتماعي.

قائمة المراجع:

- 1- الغالي أحرشاو. (2005). العلم والثقافة والتربية، رهانات استراتيجية للتنمية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- 2- الغالي أحرشاو. (2017). البحث العلمي في العلوم الإنسانية: الهندسة، الإنجاز، الإخراج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب
- 3- المركز الديمقراطي العربي. (2020). ديباجة المؤتمر الدولي: البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي، الرهانات والمعوقات، برلين، ألمانيا.
- 4-Bachelard, G. (1970). *La Formation de L'esprit Scientifique*, éd. Vrin, Paris.
- 5-Bernard, C. (1966). *L'introduction à l'étude de la médecine expérimentale*, Flammarion, Paris.
- 6-Descartes, R. (1979). *Méditation Métaphysique*, présentation par Michelle Beyssade et Jean-Marie Beyssade. Flammarion, Paris.
- 7-Einstein, A. (1969). *La méthode expérimentale et la philosophie de la physique*, Armand Colin, Paris.
- 8-Goldman, L. (1966). *Sciences Humaines et Philosophie*, éd. Gonthier, Paris.
- 9-Granger, G.G. (1993). *La Raison*, PUF, Paris.
- 10-Heidegger, M. (1971). *Nietzsche*, Gallimard, Paris.
- 11-James, W. (1968). *La Pragmatisme*. Trad. E. le Brun, éd. Flammarion, Paris.
- 12-Kant, E. (1970). *Logique*. Trad. Louis Guillemet, éd. Varin, Paris.
- 13-Kierkegaard, S. (1967). *Les miettes philosophiques*, éd. Seuil, Paris
- 14-Koyré, A. (1966). *Etudes galiléennes*, éd. Herman, Paris.
- 15-Leibniz, G. W. (1972). *Œuvres, par Luc Prenant*, éd. Aubier Montaigne.
- 16-Morin, E. (1982). *Sociologie*, Fayard, Paris.
- 17-Popper, C. (1978). *La Logique de la Couvert Scientifique*, trad. Thyssen-Rutten et Devaux, éd. Payot.
- 18-Thom, R. (1986). *La philosophie des Sciences aujourd'hui*. éd. Bords Gauthier Villars.
- 19-Ladrière, J. (1994). *La dynamique de la recherche en science sociales*, PUF, Paris.

معوقات البحث العلمي: في العلوم الإنسانية والاجتماعية

د. حفظاوي سعيد، جامعة عباس لغرور- خنشلة- الجزائر

ملخص:

يهدف هذا البحث كما يبدو من عنوانه إلى تسليط الضوء على أهم العراقيل التي تقف في وجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والتي تحول دون انجاز بحثه على أكمل وجه وبلوغ الهدف المرجو منه، حيث تم تصنيف هذه المعوقات إلى ثلاث فئات: الأولى متعلقة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، والثانية مرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه، والثالثة متصلة بمناخ البحث العلمي في العالم العربي.

Abstract :

This research aims, as it appears from its title, to shed light on the most important obstacles that stand in the face of the researcher in the human and social sciences in the Arab world, which prevent the completion of his research to the fullest and attain the desired goal, these obstacles were classified into three categories: The first Related to the nature of human and social phenomena, the second related to the researcher's relationship with his research topic, and the third related to the climate of scientific research in the Arab world

مقدمة:

لعل من بين أهم القضايا المطروحة في فلسفة العلوم قضية مدى علمية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقضية تخلفها النسبي مقارنة بالعلوم الطبيعية والتقنية، وهو ما يستدعي البحث في العقبات التي تحول دون بلوغ العلوم الإنسانية والاجتماعية "علمية" العلوم الطبيعية والتقنية.

من هذا المنطلق ارتأيت تقديم هذه المداخلة التي تحمل عنوان معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي تندرج ضمن المحور الثاني من أعمال الملتقى الدولي حول البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي الرهانات والمعوقات.

تتمحور إشكالية المقال حول السؤال التالي: ما هي المعوقات التي تقف في وجه البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي؟، وما مدى إمكانية تجاوزها؟.

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية تم تناول معوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي من خلال تصنيفها إلى ثلاث فئات: الأولى متعلقة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، والثانية مرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه، والثالثة متصلة بمناخ البحث العلمي في العالم العربي، حيث تم اتباع المنهجية التالية:

مقدمة

أولا - معوقات مرتبطة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية

(1) تعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية

- 2) صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للملاحظة
 - 3) صعوبة ضبط الظواهر الإنسانية والاجتماعية
 - 4) صعوبة قياس الظواهر الإنسانية والاجتماعية
 - 5) صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للتجربة المخبرية
 - 6) صعوبة تعميم النتائج البحثية الخاصة بالظواهر الإنسانية والاجتماعية
 - 7) صعوبة التنبؤ بمستقبل الظواهر الإنسانية والاجتماعية
- ثانيا- معوقات مرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه
- ثالثا- معوقات مرتبطة بمناخ البحث العلمي في العالم العربي

- 1) تفشي ظاهرة الأمية
 - 2) ضآلة البحث العلمي
 - 3) هجرة الكفاءات
 - 4) انفصال النخبة عن واقع المجتمعات العربية
 - 5) ضعف الإنفاق على أنشطة البحث العلمي
 - 6) ضعف الترجمة
 - 7) العراقيل البيروقراطية
- خاتمة

أولا- معوقات مرتبطة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية:

تمثل هذه الفئة مجموعة المعوقات التي تتصل بخصوصية الظواهر الإنسانية والاجتماعية، كتعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وصعوبة إخضاعها للملاحظة، أو ضبطها أو قياسها أو إخضاعها للتجربة المخبرية أو تعميم النتائج البحثية بشأنها، أو التنبؤ بمستقبلها.

1) **تعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية:** يعود السبب الأول في هذا التعقيد إلى أن الإنسان هو محور هذه الظواهر، وهو أكثر الكائنات الحية تعقيدا سواء كفرد أو كعضو في مجموعة، فالسلوك الإنساني يتأثر بعوامل عدة نفسية ومزاجية لدرجة تربك الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتجعل من الصعب عليه تحديد نظام أو تتابع أو قانون يحكم هذا السلوك المعقد والمضطرب (غرايبة وآخرون، 1977، الصفحات 15-16).

كذلك إننا في العلوم الطبيعية والتقنية نحصل على الدليل وعلى الحقيقة من خلال التجربة، أو ضمن الملاحظة، لكننا في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يمكن أن نحول الإنسان إلى أداة تجري عليه التجارب، فالفيزيائي مثلا لا يطلب رأي الذرة وهو يدرسها، أما في العلوم الإنسانية والاجتماعية فإن الإنسان موضوع البحث له عقل يفكر، وله عاطفة تجاه البحث، وله قدرة على التحول في المواقف، وإرادة للقبول أو الرفض، وإمكانية للتمويه والتمثيل (باباعمي، 2014، صفحة 87).

2) **صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للملاحظة:** نتيجة لتعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية تعتبر الملاحظة في العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر صعوبة وأقل موضوعية مقارنة بها في العلوم الطبيعية والتقنية، فالتفسيرات في غالب الأحيان تعتمد على الجزء الملاحظ، في حين الدوافع والقيم والاتجاهات لا تخضع للفحص، كما أن القيم الشخصية للباحثين ودوافعهم تؤثر في تقييمهم ونتائج دراساتهم (الضامن، 2007، صفحة 22)، وبالتالي فالأمر مرتبط أيضا بمشكلة الذاتية.

3) **صعوبة ضبط الظواهر الإنسانية والاجتماعية:** حيث تكون عملية الضبط أكثر صعوبة منها في العلوم الطبيعية، فالباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية يتعامل مع متغيرات عدة، ويعمل في ظروف أقل دقة (الضامن، 2007، صفحة

22)، فمن الصعوبة بمكان إجراء الضبط التجريبي وعزل المتغيرات المتداخلة للظاهرة الإنسانية والاجتماعية، أو تحديد العامل الحاسم من بين العوامل المتداخلة المؤثرة في السلوك البشري.

4) صعوبة قياس الظواهر الإنسانية والاجتماعية: يصعب تحقيق الدقة والقياس الكمي الذي تحققه العلوم الطبيعية في نطاق الظواهر الإنسانية (محمد قاسم، 1999، صفحة 139)، ذلك أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية بطبيعتها لا تخضع للقياس إلا شكلاً، ولا يمكن التحكم إلى درجة كافية بمتغيراتها لأنها تبقى تتفاعل وتتداخل وتتطور بفعل الإنسان وإرادته وتطلعاته، مما لا يسمح بالتنبؤ العلمي الدقيق بمستقبلها (باباعمي، 2014، صفحة 87).

5) صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للتجربة المخبرية: ذلك أنه خلافاً لما يجري في العلوم الطبيعية والتقنية، يجب على الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يدرس ويلاحظ الظاهرة قيد البحث في العالم الواسع وأن ينتظر تطورها وصيرورتها، لأنه ليس بإمكانه إيجاد ظروف حصولها وضبط تلك الظروف بشكل مطابق تماماً لعالم الواقع (غرايبة وآخرون، 1977، صفحة 16).

6) صعوبة تعميم النتائج البحثية الخاصة بالظواهر الإنسانية والاجتماعية: وذلك نتيجة لصعوبة الوصول إلى قوانين واضحة وثابتة نظراً لتغير الظاهرة الإنسانية والاجتماعية باستمرار، وانعدام الدقة والصرامة العلمية التي تميز العلوم الطبيعية والتقنية.

لقد ارتبطت مشكلة التعميم في العلوم الإنسانية والاجتماعية بمسألة تقرد موضوعها الأساسي وهو الإنسان، وما يتصل بهذا التقرد من تعقيد وعفوية وحرية إرادة وسرعة تغير وغيرها، مما يفضي إلى تعذر استخلاص نتائج قابلة للتعميم على كل المجتمع البحثي للظاهرة الإنسانية والاجتماعية (قنصوه، 2007، صفحة 52).

إن هذه المشكلة ناتجة عن سببين: الأول يتعلق بتباين مشاعر واتجاهات أفراد الجماعة الواحدة مما يصعب أن نحصرهم في مقولة واحدة، وحتى إن تحقق ذلك على سبيل الافتراض، تنشأ صعوبة أن نعمم ما يصدق على جماعة أو شعب على جماعات أو شعوب أخرى وهذا هو السبب الثاني (محمد قاسم، 1999، صفحة 139).

7) صعوبة التنبؤ بمستقبل الظواهر الإنسانية والاجتماعية: وهي نتاج الصعوبات السابقة الذكر مجتمعة، فباعتبار أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية معقدة، ويصعب إخضاعها للملاحظة أو ضبطها أو قياسها أو إخضاعها للتجربة المخبرية أو تعميم النتائج البحثية المتوصل إليها بشأنها، فإنه من الصعب جداً التنبؤ بمستقبل الظواهر الإنسانية والاجتماعية بصورة دقيقة مثلما هو الحال في العلوم الطبيعية والتقنية.

ثانياً- معوقات مرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه:

إن هذا النوع من العراقيل يطرح مسألة بالغة الأهمية ألا وهي "الموضوعية" التي تعتبر المشكلة المحورية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وإن كل من يتعرض لها إنما يتعرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للصعاب التي تواجه هذه العلوم لكي تبلغ مستوى العلوم الطبيعية ونجاحها (قنصوه، 2007، صفحة 74).

لا تُطرح قضية الموضوعية في العلوم الطبيعية أو الفيزيائية، حيث أن الباحث فيها يكون مستقلاً كلياً عن موضوع بحثه، ومن ثم ستكون النتائج المتوصل إليها نتائج علمية موضوعية يصل إليها أي باحث آخر إذا اتبع نفس الخطوات، بغض النظر عن ميوله النفسية أو انتمائه العقائدي أو الأيديولوجي أو السياسي.

تتعلق طبيعة العلاقة بين الباحث وموضوع البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بمنطق العلم من حيث تحديد وإحكام البنية المنطقية لصياغة الفروض ومحكّات قبولها، أو تعديلها، أو رفضها بموضوعية تتأى عن التحيز والهوى والإسقاطات اللا علمية (طريف الخولي، 2014، صفحة 61).

إذن فالباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ليس ملاحظاً مجرداً يقف خارج المجتمع ليراقب ظواهره وتطورها، وإنما هو جزء لا يتجزأ من المادة التي يلاحظها (غرايبة وآخرون، 1977، صفحة 16)، إننا لا نستطيع أن نفرق بين الإنسان "موضوع

البحث "والإنسان" الباحث"، بل إننا نشئنا أم أينا سنجد أن الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ينغمس في موضوع بحثه ومن ثم يتحول الباحث إلى مبحوث (باباعي، 2014، الصفحات 86-87).

ثالثا- معوقات مرتبطة بمناخ البحث العلمي في العالم العربي:

تشمل هذه الفئة مجموعة المعوقات التي لها علاقة بالجو العام المحيط بالبحث العلمي في العالم العربي، والمتمثلة في مشكلات تفشي ظاهرة الأمية، وضآلة البحث العلمي، وهجرة الكفاءات، وانفصال للنخبة عن واقع المجتمعات العربية، وضعف الإنفاق على أنشطة البحث العلمي، وضعف الترجمة، وكذا العراقيل البيروقراطية.

1) نفسي ظاهرة الأمية: حيث أشار تقرير للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" (isesco) لسنة 2008 أن معدل الأمية في العالم الإسلامي، الذي يشمل العالم العربي، يتراوح بين 60% و70% من مجموع سكانه، بل ويصل إلى 80% في أوساط النساء، لاسيما في الأرياف والمناطق النائية، وهذا الوضع يشكل عقبة تعيق التنمية المستدامة في هذه البلدان في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2008، صفحة 1).

في حين أظهرت بعض التقارير العربية نوعا من التفاؤل بخصوص وضع الأمية في العالم العربي، حيث أشار المرصد العربي للتربية - التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تقريره لسنة 2012 - إلى أن إجمالي عدد سكان البلاد العربية حسب إحصائيات 2008 قد بلغ حوالي 335 مليون نسمة، وأن نسبة الأمية فيها قد بلغت 29%، أي ما يعادل 97 مليون أمي وأميه، فيما تراجع النسبة سنة 2010 إلى 27.1%، حيث بلغت أقصاها في المغرب 43.9% وموريتانيا 42.5%، وأدناها في قطر 5.3% وفلسطين 5.4%، فيما بلغت في تونس 22.4% والجزائر 27.4% ومصر 33.6%. (المرصد العربي للتربية، 2012، الصفحات 93-94).

تجدر الإشارة هنا إلى أنه وبمقارنة الإحصائيات الصادرة عن التقريرين أعلاه والمتعلقة بكل من العالم الإسلامي والعالم العربي، يلاحظ أن الفروق بين النسب المعطاة شاسعة حيث تتجاوز الضعف، أي (60% و70%) بالنسبة للعالم الإسلامي و(29%) بالنسبة للعالم العربي، وهو ما يطرح مسألة مدى مصداقية الإحصائيات الصادرة عن مثل هذه الهيئات الدولية.

في نفس السياق اعتقد شكيب أرسلان في كتابه "لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم"، في النصف الأول من القرن العشرين، أن من أهم أسباب تأخر المسلمين: "الجهل والعلم الناقص، وفساد الأخلاق لاسيما أخلاق الأمراء والعلماء، والجبن واليأس ونسيان ماضيهم المجيد" (أرسلان، الصفحات 75-77).

وبهذا فإن واقع العالم العربي لا يعكس صورة الإسلام الحقيقية، فالدين الإسلامي حثَّ على العلم واعتبر طلبه فريضة دينية وواجبا أخلاقيا على كل مسلم ومسلمة، وذلك مصداقا لقول الله تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} (سورة العلق- الآية 1-5).

2) ضآلة البحث العلمي: تُنجز معظم أنشطة البحث العلمي في العالم العربي من جانب مؤسسات التعليم العالي، التي يعاني كثير منها من محدودية الموارد وقصور الإدارة، على الرغم من تضخم تعداد العاملين في صفوف أجهزتها الإدارية (مؤسسة الفكر العربي، 2017-2018، صفحة 112)، حيث تعتبر ضآلة أو قلة البحث العلمي أمرا طبيعيا لدى شعوب الدول المتخلفة عامة والعربية خاصة، لأن البحث العلمي يحتاج إلى جانب حرية الرأي وتمتع المواطنين بحقوقهم إلى مناخ علمي، وإلى أسس تربوية تحفز على الإبداع وتشجع على الابتكار، فالبحث العلمي لا يحظى بأولوية الاهتمام في أغلب بلدان العالم العربي، ولا يُستثمر فيه نظرا لانعدام مناخه والتشجيع عليه مثله مثل بقية العالم المتخلف، وينتج عن ذلك زيف مستمر للعقول المبدعة التي تجدها الامتيازات والإمكانات المتوفرة بالخارج، ويرهقها تفسخ المجتمع وسيادة الرأي المستبد فيه والمانع لكل جو علمي (المنجرة، 1995، صفحة 183).

3) هجرة الكفاءات: أو ما يعرف بهجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة، حيث تعرّفها منظمة اليونسكو بأنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي ما بين الدول، يتميز بالتدفق باتجاه الدول الأكثر تقدما من الدول الأقل تقدما، وهو ما أطلق عليه بعضهم بالنقل العكسي للتكنولوجيا (مانع، 2016، صفحة 271)، وهي تعتبر مسألة معقدة وتعود إلى جملة من الأسباب بعضها خارجي يتعلق بالإغراءات والفرص المتاحة ونوعية الحياة الغربية، وبعضها داخلي يتصل بالظروف الشاقة السائدة في أغلب

دول العالم العربي وخاصة الظروف السياسية والاقتصادية وضيق الفرص، وبعضها ذاتي خاصة بالباحث نفسه ومدى ارتباطه بأمنته أو استعداده للانفصال عنها.

إن لهذه الظاهرة عدة انعكاسات سلبية على الدول العربية، أهمها:

- اتساع الفجوة بين الدول العربية التي هجرها عدد معتبر من علمائها والدول المتقدمة المستقطبة لهؤلاء العلماء.
- الخسارة العلمية التي تتكبدها الدول العربية، نتيجة لهجرة هذه الكفاءات العلمية منها، وهي التي كان يُعوّل عليها في عمليات البحث والتطوير وتخطيط العملية التنموية.
- الخسارة المادية الناتجة عن تكاليف تكوين هؤلاء العلماء والباحثين في الخارج في إطار البعثات العلمية (صادق إسماعيل، 2014، صفحة 176).

وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أن 70% من المبعوثين العرب لا يعودون إلى بلدانهم بعد الانتهاء من الدراسة، وقد وصلت حدة هذه الظاهرة إلى درجة أن بعض الدول العربية صارت توقع اتفاقات مع الدول الكبرى بهدف الحد من تلك الظاهرة، كأن لا تسمح لطلبتها وباحثيها بالبقاء في تلك الدول بعد حصولهم على الدرجة العلمية، وذلك نظرا إلى التكلفة الباهظة التي تقع على عاتقها نتيجة لهذه الظاهرة (المشاط، 1997، الصفحات 276-277).

4 انفصال النخبة عن واقع المجتمعات العربية: وذلك لأسباب سياسية استبدادية وأخرى ثقافية تغريبية، هذا الواقع الذي يدفع بالفرد العربي إلى سلك أحد طريقين: إما الذوبان في مرجعية ثقافية غربية في صيغة "الحدائثة"، التي هي أصلا قيد النقد في بلاد المنشأ وحيث يعاني العالم بأسره من أزمة قيم، وإما التوقوع على النفس كهروب دفاعي إلى الماضي للاحتواء به (كوثراني، 1994، صفحة 166).

لقد أحسن "مارشال هودجسون" Marchall Hodgson وصف وتشريح المعضلة الثقافية في العالم الإسلامي ككل والعربي كجزء منه، في كتابه "مغامرة الإسلام: الوعي والتاريخ في حضارة عالمية"، حيث قال: "يعاني المسلمون، ورثة تلك الحضارة العالمية الكبرى، من أزمة ثقافية طاحنة نتيجة ما يعانونه من مفارقة بين الإمكانيات الهائلة في التاريخ والمعنى والموقع من جهة، وما يشهدونه من تضاؤل للدور أمام أنفسهم وأمام العالم من جهة ثانية.." (السيد، 2002، صفحة 97).

5 ضعف الترجمة: تحرص جميع الدول المتقدمة على استيعاب المعلومات المتزايدة عن طريق ترجمة الجديد والقديم في شتى المصادر، فالترجمة ليست مطلبا للدول المتخلفة وحدها وإنما هي إحدى سبل التقدم والحفاظ على هذا التقدم لدى الغرب. إن الترجمة في العالم العربي ضعيفة، وهذا الضعف لا يمس الجانب الكمي فحسب بل يتعداه إلى الجانب النوعي أيضا (صادق إسماعيل، 2014، صفحة 181).

6 ضعف الإنفاق على أنشطة البحث العلمي: ويظهر ذلك من خلال:

- ضعف نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي، فالدول المتقدمة تخصص ما نسبته 2% - 4% من ناتجها المحلي كنفقات موجهة للبحث العلمي، أما في الدول العربية فلم تصل النسبة إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي (مانع، 2016، ص 279)، حيث أثبتت إحصائيات شملت الدول العربية في الفترة ما بين سنتي 2003 و2014 أن نسبة الإنفاق لم تصل إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي (مؤسسة الفكر العربي، 2017-2018، صفحة 56).

- ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وعدم وجود آليات مناسبة كما هو معمول به في الغرب.
- استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات المالية الجامعية.
- ظروف العمل والسكن وتدني الأجور الخاصة بالباحثين في أغلب الدول العربية لا تشكل حافزا للمضي قدما في البحث العلمي (صادق إسماعيل، 2014، صفحة 182).

7 العراقيل البيروقراطية: وهي منتشرة وتمثل السمة السائدة في الدول العربية كما هو الحال في الدول المتخلفة بصفة عامة، ومن أهمها:

- عدم ربط الأبحاث العلمية بخطط التنمية المتبعة في الدولة من أجل تقديم حلول علمية وعملية لمشاكل المجتمع (صادق إسماعيل، 2014، صفحة 184)، وهو ما جعل الأبحاث العلمية في مختلف العلوم حبيسة الأدرج، وغير مستثمرة في البرامج التنموية.

– صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات من مختلف الدوائر الحكومية، سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو العسكري. أما إذا ما أتحت فرصة للحصول على بعض المعلومات أو الإحصائيات فأنذاك تطرح إشكالية مدى مصداقية هذه الأخيرة.

– صعوبة الحصول على التراخيص لإجراء مقابلات أو استبيانات في بعض المؤسسات أو الدوائر الحكومية، خاصة إذا تعلق الأمر بمواضيع ذات الطابع التاريخي أو السياسي أو الأمني.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن المعوقات التي تقف في وجه الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي عديدة ومتنوعة، فمنها ما يتصل بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية كتعقيدات الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وصعوبة إخضاعها للملاحظة، أو ضبطها أو قياسها أو إخضاعها للتجربة المخبرية أو تعميم النتائج البحثية بشأنها أو التنبؤ بمستقبلها. ومنها ما يتصل بعلاقة الباحث بموضوع بحثه ونقصه به مسألة الموضوعية. ومنها ما يتصل بمنهج البحث العلمي في العالم العربي من مشكلات نقشي ظاهرة الأمية، وضآلة البحث العلمي، وهجرة للكفاءات، وانفصال للنخبة عن واقع المجتمعات العربية، وضعف الإنفاق على أنشطة البحث العلمي، وضعف الترجمة، وكذا العراقيل البيروقراطية.

أما عن إمكانية تجاوز هذه المعوقات فهي تختلف حسب اختلاف نوع هذه الأخيرة، وهي كما يلي:

– معوقات مستعصية عن الحل، فلا يمكن القضاء عليها ولا تذليلها، مثلما هو الحال بالنسبة للمعوقات المتعلقة بطبيعة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، حيث لا يستطيع الباحث القضاء على تعقيدات الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، ولا إخضاعها للملاحظة ولا ضبطها ولا قياسها ولا إخضاعها للتجربة المخبرية ولا تعميم النتائج البحثية الخاصة بها ولا التنبؤ بمستقبلها بنفس أسلوب العلوم الطبيعية والتقنية.

– معوقات يمكن للباحث تذليلها ولو نسبياً، كما هو الحال بالنسبة للمعوقات المرتبطة بعلاقة الباحث بموضوع بحثه، وذلك من خلال محاولة الابتعاد عن الذاتية عبر التجرد من كل العوامل النفسية والأيدولوجية والسياسية والمصلحية والمذهبية، وتحري الموضوعية أكثر فأكثر وتحكيم العقل والمنطق العلمي في أحكامه ومواقفه. وطبعاً تبقى هذه الخطوات صعبة نسبياً، لأن الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية قد يخضع لإحدى أو بعض العوامل الذاتية السابقة الذكر لا شعورياً أو لإرادياً.

نستنتج من الفئتين السابقتي الذكر أن هذه المعوقات لا تنقص من علمية العلوم الإنسانية والاجتماعية بقدر ما تضي عليها صفة النسبية التي تعتبر أهم خاصية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

– معوقات يمكن تذليلها والقضاء عليها، وتقع المسؤولية هنا على عاتق الدولة وعلى المؤسسات ذات الصلة بالبحث العلمي، مثلما هو الشأن بالنسبة للقضاء على ظاهرة الأمية، وضآلة البحث العلمي، وهجرة الكفاءات، وانفصال النخبة عن واقع مجتمعاتها، وضعف الترجمة، وكذا ضعف الإنفاق على البحث العلمي والعراقيل البيروقراطية.

نستنتج من هذه الفئة الأخيرة أن هذه المعوقات ليست حكرًا على البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية فحسب، بل تتعداه إلى باقي العلوم الطبيعية والتقنية، وذلك نظراً لتأثرها كلها بمنهج البحث العلمي السائد في العالم العربي.

قائمة المراجع:

- 1- المرصد العربي للتربية (2012)، تقرير حول التعليم في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية.
- 2- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (2008)، تقرير حول إنجازات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) في مجال محو الأمية في الدول الأعضاء، نيروبي، كينيا.
- 3- المهدي المنجرة (1995)، الحرب الحضارية الأولى، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة، مصر.
- 4- رضوان السيد (2002)، المسألة الحضارية.. الصراع والحوار والتواصل، مجلة شؤون عربية، العدد 109.
- 5- شكيب أرسلان (بلا تاريخ)، لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم، ط2، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

- 6- صلاح قنصوه (2007)، الموضوعية في العلوم الإنسانية: عرض نقدي لمناهج البحث، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
- 7- عبد المنعم المشاط (1997)، التخلف والتجزئة في العالم الإسلامي، في قضايا دولية معاصرة، ط 2.
- 8- فاطمة مانع (2016)، أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وآثارها السلبية على التنمية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15.
- 9- فوزي غرايبة وآخرون (1977)، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- 10- محمد باباعمي (2014)، مقارنة في فهم البحث العلمي، ط 1، دار وحي القلم، دمشق، سوريا.
- 11- محمد صادق اسماعيل (2014)، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا؟، ولماذا تراجعنا؟، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- 12- محمد محمد قاسم (1999)، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- 13- منذر الضامن (2007)، أساسيات البحث العلمي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 14- مؤسسة الفكر العربي (2017 - 2018)، الابتكار أو الاندثار: البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه، التقرير العربي العاشر للتنمية والثقافة، بيروت، لبنان.
- 15- وجيه كوثراني (1994)، الإسلام والمسلمون في عالم متغير، مجلة الحوار، العدد 31.
- 16- يمينى طريف الخولي (2014)، مشكلة العلوم الإنسانية: تقنيها وإمكانية حلها، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر.

قراءة في التحولات البنيوية السوسيوإقتصادية لطبقات المجتمع العراقي: كتاب العراق لنا بطاطو إنموذجاً

Reading in the structural socio-economic transformations of the classes of Iraqi society:

Hanna Batatu's book Iraq is a model

م.د. ازهارادي فاضل، كلية التربية للعلوم الانسانية-قسم التاريخ، جامعة الموصل، العراق

أ.د. برزان ميسر حامد الحميد، كلية التربية للعلوم الانسانية-قسم التاريخ، جامعة الموصل، العراق

ملخص:

تعالج هذه الورقة فهمنا للتحولات البنيوية السوسيوإقتصادية التي طرأت على المجتمع العراقي وأثرت تأثيراً كبيراً في هيكلية وبنية الطبقات الاجتماعية وتحولها من مراحل تقليدية مبنية على ولاءات قبلية وعشائرية، إلى مجتمع حديث قائم على الطبقية الحزبية وملاك الاراضي ورؤوس الأموال، ومتمتجة بالقبلية والعشائرية. الكلمات المفتاحية: قراءة، التحولات البنيوية، المجتمع، طبقات، العراقي، حنا بطاطو

Abstract :

This paper deals with our understanding of the socio-economic structural transformations that have occurred in Iraqi society that greatly affected the structure and structure of social classes, and their transformation from traditional stages based on tribal and clan loyalties, to a modern society based on party class, landowners and capital, and mixed with tribal and clan.

Key words: reading, structural transformations, society, classes, al-Iraqi, Hanna Batatu .

مقدمة:

تركت دراسة حنا بطوطو حول العراق بصماتها على تاريخ العراق الحديث، إذ يرتبط فهمنا العميق لتاريخ العراق الحديث وطبيعة مجتمعه بدراسة بطوطو حوله، ومنهجته التي أتبعها في هذه الدراسة. موضحاً أهم التغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي وبنيته من العهد العثماني وحتى قيام الجمهورية فيه عام 1958م. ركز بطاطو في هذه الدراسة على أهم التغيرات السوسيوإقتصادية التي طرأت عليه، والتي أثرت على المجتمع ككل، وعلى هرمية وبنية طبقاته الاجتماعية. ومعتمداً في ذلك على التحليل الطبقي الماركسي في تتبعه لتطور المجتمع العراقي وخاصة بنيته الاجتماعية، وجاء هذا الأمر نتيجة لتحوّل المجتمع العراقي من مراحل تقليدية مبنية على ولاءات قبلية وعشائرية، إلى مجتمع حديث طبقى إمتزجت فيه الطبقية والحزبية، مع الولاءات القبلية والعشائرية.

مشكلة الدراسة:

ستحاول الدراسة اامطة اللثام والوقوف عن أهم التساؤلات التي واجهت دراسة بطاطو حول بنية المجتمع العراقي وطبقته، وتمثّلت في:

- ماهي أهم التحولات البنيوية السوسيوإقتصادية التي أثرت على هيكلية وبنية الطبقية فيه؟
- إلى أي مدى أثرت هذه التحولات في طبقته؟
- من هي القوى التي أدّت إلى تحوّل المجتمع العراقي من مجتمع زراعي وقبلي في غالبه الى مجتمع حديث؟
- كيف إستطاع شعب قائم على التقسيم العشائري والطبقي والأثيني أن يُحدث تغييراً سياسياً؟

- ماهي المنهجية التي سار عليها بطاطو في دراسته وتتبعه لهذه التحولات؟.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق:

- الوقوف على أهم التحولات السوسيواقتصادية التي أثرت في بنيته الطبقة؟.
- معرفة القوى التي أدت إلى تحوّل طبيعة المجتمع العراقي، وكان لها دور كبير في تحوله من زراعي إلى مجتمع حديث؟.
- محاولة إستشاف المنهجية التي انتهجها بطاطو في دراسته للتحولات الطبقة في العراق؟.

أهمية الدراسة:

- إتسمت دراسة بطاطو حول العراق بالأهمية الكبرى لكل من يريد الكتابة عن تاريخ العراق الحديث وأهم التحولات التي طرأت عليه، فهي تعتبر بمثابة الإنجيل للباحث في تاريخ العراق الحديث، وتتجلى أهميتها في:
- تعد دراسته إنموذجاً لدراسة المجتمعات العربية.
- تتبعه لأثر كل من الطبقة والوجاهة والعوامل البنوية في صنع السياسة العراقية الحديثة ومحاولات الشعب العراقي في صياغة مستقبله السياسي ولعب دوره الإقليمي والدولي، رغم القصور الذي حصل في هذا الجانب.
- يضع بطاطو إمكانيّة صنع مشروع وطني ضمن حدود الطبقة والعشيرة عن طريق التحالفات بينها.
- يمكن القول بأهمية دراسته تعود لمنهجيته التي إتبعها في تأريخية الطبقات الإجتماعية العراقية، والتي ولدت في غضون التحوّل الإقتصادي العالمي.

نبذة عن حياته:

حنّا بطاطو فلسطيني من مواليد القدس عام 1926م. رحل إلى أميركا في عام النكبة 1948م. وتركت نكبة فلسطين والشعب الفلسطيني أثراً بالغاً في حياته. وتابع دراسته بين عامي 1951 و1953 في كلية إدmond والنش للشؤون الخارجية في جامعة جورج تاون وحاز على جائزة مرموقة مخصّصة للطلاب في مرحلة البكالوريوس. كما حصل على منحة لدراسة العلوم السياسيّة في جامعة هارفارد حيث إلتقيا رينغتون مور الابن وهربرت ماركوزه وتأثّر بشدةً بمنهجهما الماركسيّ. وحاز على درجة الدكتوراه من جامعة هارفرد في عام 1960 وقدم أطروحة بعنوان «الشيخ والفلاح في العراق»، 1917 - 1958.

عرف بطاطو برهنته في الحياة. درس في الجامعة الأمريكية في بيروت بين الأعوام 1962 و1982م. ومن عام 1982-1994 درس في جامعة جورج تان في أمريكا. وبدأ دراسته حول العراق في بداية الخمسينات وركز في دراسته تلك على الحزب الشيوعي. وتوفي في وينستيد، كونكتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000م (خوري، ربيع 2018م: ص9-10).

منهجيته في دراسته لتاريخية المجتمع العراقي:

- كل علم من العلوم موضوع ومنهج خاص به يعطي له الشرعية العلمية، لذلك ترتبط المشكلة بمدى علمية المنهجية في دراسة طبيعة الموضوع في ذلك العلم. وقد إجتهدت تيارات مختلفة في تأسيس مناهج علمية لدراسة الظواهر الإجتماعية وغيرها.
- وللحديث عن المنهجية الإجتماعية التي أستخدمها حنّا في دراسته للمجتمع العراقي وطبقته وأهم تحولاتها، فلا بد من التطرق إلى أهم المناهج التي إستلهم منها دراسته وتبلورها من خلال منهجيتها الإجتماعية والتي تمثلت بـ:
- منهج البحث الجدلي المركب من ماركسية محدثة (سميت بالمادية الجدلية لأن طريقتها في إعتبار الظواهر الطبيعية ومنهجها في البحث والمعرفة جديان، وتفسيرهما للظواهر الطبيعية ماديان، وعلى إرتباط الواقع بظروفه: بودوستنيك، 1979م)، ومنهج ماكس فيبري (يهدف إلتأويل الوقائع والنصوص بهدف الاحاطة بالنشاط الانساني ورصد معناه والفرص منه، والفعل الإجتماعي هو السلوك الذي ورائه غاية او نية: (حمداوي، د.ت: ص24).
- منهج التحليل البنيوي (منهج ساد في السبعينات من القرن العشرين في الجامعات الغربية في أقسام علم الإجتماع، تنظر للطبقات باعتبارها نسق من التحولات يحتوي على قوانينه الخاصة، ومن شأن هذا النسق أن يظل قائماً ويزداد ثراءً بفضل الدور الذي تقوم به هذه التحولات بنفسها دون أن تستعين بعناصر خارجية (بياجيه، 1985م: ص8).

حاول بطاطو بمنهجته تفسير الواقع الاجتماعي العراقي بعيداً عن منهجية أحادية الجانب، ويعود الأمر إلى صعوبة تطبيقه في دول في طور النمو، وطبقاتها الاجتماعية هشة ومتغيرة وهي مازالت في طور النمو والتهيكل، التي جاء تشكيلها لتلبية لحاجة بيئتها التي كان لها الدور الأكبر في هذا التهيكل، إلى جانب رؤية وتصور هذه الطبقات لنفسها في العراق. وقد أوضح بطاطو سبب استخدامه للمنهجية المرگبة بقوله أنه قد جرى التعميم بعدم إمكانية تطبيق التحليل الطبقي الاجتماعي-الكلاسيكي؛ وهو تحليل قائم على آراء ماركس وفيرر، على المجتمعات العربية التي نفى عن مجتمعاتها وجود الطبقة فيها. ولا يجوز التعميم في ذلك لأنه يفتقر للبرهان. (بطاطو، 1990م: ص21).

التحولات البنيوية السوسيواقتصادية لطبقات المجتمع العراقي ودورها في تشكّل هيكلته الطبقة:
بعد إستعراض سريع قام به بطاطو لأهم الإتجاهات والمعتقدات الموضوعية للبنية الاجتماعية التي تشكّل الطبقات وتباين العناصر المكوّنة لها، ينتقل إلى محاولة إجراء تحديد دقيق للطبيعة الأساسية لظاهرة الطبقة في المجتمع العراقي، وما دور التحولات السوسيواقتصادية في تغيير بنية هذه الطبقات (بطاطو، 1990م: ص21-23).
بدأ بطاطو مناقشته لهذه التغييرات بوضع تعريف إجرائي للطبقة بأنه عبارة عن تكوين إقتصادي في أساسه بالرغم من أنّه يشير في النهاية إلى الموقع الاجتماعي للأفراد والعائلات المكونين له في مظاهره المختلفة. ويشير إلى أنّ مفهوم الطبقة يتطلب مسبقاً وجود فكرة المساواة واللامساواة. واللامساواة تتطلب وجود طبقة أخرى على الأقل إلى جانب فئات أخرى أصغر، وعلى اعتبار اللامساواة تعتمد أساساً على (الملكية) التي تشكّل العنصر الأساسي لوضع الطبقة الاجتماعية (بطاطو، 1990م: ص23).
يؤكد هنا على أنه ليس بالضرورة القبول بهذه المفاهيم المختلفة أو بمضامينها الكامنة إلا إذا كانت قابلة للتطبيق على الحالة قيد الدراسة. لذلك لجأ في تأكيده هذا على رأي كل من جيمس ماديسون، وكارل ماركس، وماكس فيبر، الذين يؤكدون على أن الملكية والإفتقار إلى الملكية يشكّلان العنصرين الأساسيين لوضع الطبقة أو التحزّب، وهذا التضاد يحتوي على بذور العلاقة التنافرية (بطاطو، 1990م: ص23-24).

نلاحظ أن بطاطو بطرحه لفكرة اللامساواة هنا إبتعد بها عن مفهومه الإشتراكي بالمساواة، لذا نراه يستدرك ذلك على ضرورة فهم الملكية في إطارها التاريخي، فهي ذات أشكال وظواهر متباينة ومختلفة، ساهمت عوامل عديدة في تشكيل هيكلية وبنية هذه الطبقات، ويأتي على رأس الهرم التحوّل التدريجي للعراق نحو النظام الرأسمالي العالمي (بطاطو، 1990م: ص26).
ويضاف لهذه الأسباب، تمرکز ملكية الارض في أيدي عدد قليل من الشيوخ والأغوات وتحوّلهم لشبه إقطاعيين أثرياء، الأمر الذي أثر على طبيعة العلاقات والروابط العشائرية، إلى جانب إنبهار نظام الإكتفاء الذاتي، والهجرة الواسعة من الريف نحو المدن، كل ذلك أدى إلى إفتقار الزراعة في العراق (بطاطو، 1990م: ص28-31).

إنّ التحولات البنيوية أدت إلى حدوث تغييرات في هيكلية أو بنية الطبقة الاجتماعية العراقية، إذ شكّل ملاك الأراضي طبقة بذاتها، والتي ستتحول فيما بعد لطبقة لذاتها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الروابط العشائرية التي كانت قائمة على أساسها العلاقات ما بين الطبقات المختلفة. ونلاحظ أيضاً توحد مصالح ملاك الأراضي مع مصالح الأستقراطيين والضباط والشريفيين، مما إستدعى الأمر إلى تشكيل تحالف من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة. ولم تكتفي طبقة ملاك الأراضي في تقوية مركزها بهذه التحالفات، بل أيضاً إستفادت من قانون تسوية الأراضي الإقطاعية، الذي سنته الحكومة لغرض ضمان ولاء هذه الطبقة للسلطة الحاكمة (بطاطو، 1990م: ص75-80 و 80-100).

أخذت طبقة ملاك الأراضي وبعد تحولها لطبقة لذاتها، تدعو لنفسها سياسياً في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين الميلادي، ومقابل ظهور طبقة متوسطة أخذت تنمو وتنشط مع تزايد نفوس المدن، إلى جانب تدفق واردات النفط والتحوّل إلى سوق الإقتصاد العالمي، وإنتشار التعليم والصحافة، وإنتشار الوعي الوطني والقومي (بطاطو، 1990م: ص29-30 و 41-44 و 51-55).

يلخص بطاطو في دراسته للتحولات البنيوية لطبقات المجتمع العراقي الى تطوّر الطبقة والوجاهية فيه على أسس الولاءات الاجتماعية القائمة على المصالح المشتركة والتي أساسها رأس المال أو الثروة بإعتبارها مصدر القوة للسلطة والمتمثلة بكسبها لولاءات أصحاب رؤوس المال.

الصعوبات التي واجهته في دراسته لطبقة المجتمع العراقي:

واجهت بطاطو صعوبات عديدة في دراسته للطبقات الاجتماعية العراقية وتحولاتها، ومنها ماتعلق بطبيعة الطبقة نفسها، إذ تتألف من عناصر مختلفة ليس من السهولة التمييز بين عناصرها وأفرادها، وإتسامها بعدم الثبات والاستقرار، إلى جانب

التشكل السريع لمؤسسات الدولة الملكية، والكساد الإقتصادي العالمي عام 1929، وسياسة تسوية الأراضي بين الأعوام 1932، و 1938، والهجرة الجماعية لليهود في اواخر الأربعينات من القرن العشرين، وتدفق أموال النفط بعد عام 1952م، إلى جانب التغيرات المفاجئة داخل الطبقات نفسها صعوداً ونزولاً، إذ برز العنصر الشيعي في طبقة التجار ليحل محل اليهود المهاجرين، وإثراء الكثير من شيوخ العشائر أصحاب الأراضي على حساب رجال عشائرتهم، أي بروز هؤلاء الشيوخ كطبقة، على حساب التحلل كمجموعة اجتماعية ذات منزلة تقليدية (بطاطو، 1990م: ص21-22).

خضعت عناصر الطبقات لإختلافات دينية وطائفية، إلى جانب التباين في وضعها الإقتصادي وعلاقتها بالدولة والسلطة الحاكمة. وإنعكس هذا الأمر على ترابط هذه الطبقات فيما بينها، مما إنعكس على وحدتها في عملها، فهي لم تتصرف كوحدة واحدة خلال مسيرتها التاريخية (بطاطو، 1990م: ص65-75).

ويوعز عدم عمل هذه الطبقات كوحدة واحدة إلى تباين عوامل أو أسس نشؤها وعدم إعتماها على العامل الإقتصادي مثلا كمسيطر على هيكلية هذه الطبقات الاجتماعية وبنيتها وترتيبها، بل نلاحظ تباينه. إذ نلاحظ أنه في بعض المناطق الحضرية قامت هذه الطبقة على أساس إقتصادي بحت وفي بني متوازية مع المجتمعات الدينية، وعلى الرغم من ذلك لم تكتسب ظهوراً سياسياً، في حين نلاحظ في مناطق حضرية أخرى كالعاصمة بغداد مثلاً، فقد تداخلت أسس هرميتها ما بين سيطرة العامل السياسي إلى جانب العامل الإقتصادي، وتداخله مع هرمية دينية وعشائرية، والمكانة الاجتماعية (بطاطو، 1990م: ص26-28).

ويضاف إلى هذه التمايزات تباين التمايز الديني-الطبقي والعرفي بينها، فما خضعت له هرمية تقسيمها في جنوب العراق يختلف تقسيمها عما هو في شمالها، أي المجتمعين السني والشيعي، مجتمعين داخل مجتمع واحد. وهذا الإنقسام اتخذ شكلاً أكثر حدة عن ما رافقه الإنقسام الطبقي. ولم يقتصر هذا التباين على الإنقسام الشيعي-السني، بل كان واضحاً وجلياً في المجتمع الواحد سواء أكان السني أو الشيعي. إذ نلاحظ مثلاً تمايز طبقي عرقي في المجتمع السني في شمال العراق، فهناك التباعد الاجتماعي والنفسي بين العرب الحضريين والعرب العشائريين، فقد خضعت حياة العرب الحضريين للقوانين الإسلامية العثمانية، أما العرب العشائريين فكانت تخضع بشكل عام للعادات والتقاليد العشائرية القديمة المصبوغة بصبغة إسلامية. وهذا الأمر أدى إلى عدم تشكل طبقات المجتمع العراقي أمة واحدة مميزة في مسيرتها التاريخية (بطاطو، 1990م: ص31-37).

الخاتمة: وتتضمن نتائج البحث مع المقترحات والتوصيات:

أولاً: نتائج البحث:

تبين من خلال هذه القراءة السريعة جملة من الأمور نختم بها قراءتنا، ومنها:

- 1- كان للتحوّل التدريجي للعراق نحو الإقتصاد العالمي دور كبير في ظهور وتشكل الطبقات في العراق.
- 2- تعود أهمية دراسته إلى منهجيته التي إتبعها في تاريخيته للطبقات الاجتماعية العراقية والتي ولدت في أتون التحوّل الإقتصادي العالمي.
- 3- لم يدرك خصوصية المجتمع العراقي والصراع فيهما بين الحضارة والبدواة، والتي أثّرت على إستقرارها الإقتصادي.
- 4- إصراره على التعامل مع الولاءات العشائرية وتحويلها بإعتبارها مخلفات لولاءات قديمة تختفي في حال ظهور التجانس الوطني وتشكله على أرض واقع العراق.
- 5- لجؤه إلى تحليل طبقية المجتمع العراقي بناءً على منهج ماركس وفير والمناهج البنوي.
- 6- خلص إلى أن الملكية قدّمت الكثير لتحضير الشعب العراقي إلا أنها فشلت في جعلهم يلتحمون في أمة واحدة.

ثانياً: المقترحات والتوصيات:

- 1- استخلاصاً من التحليلات السابقة للموضوع، يرى الباحثان أن هناك بعض المقترحات والتوصيات نأمل أن يؤخذ بها، وهي:
 - 1- محاولة إثراء المكتبة العربية بدراسات جديّة تتناول مدى تأثير طبقات المجتمع العربي بالتحوّلات البنوية السوسيوإقتصادية، ومدى تأثيرها على هذا التهيكل للطبقية الاجتماعية.
 - 2- تقديم دراسات أكثر عمقاً للوقوف على أهم المناهج التي يمكن إتباعها في تأريخية الطبقات الاجتماعية.

3- التآني في قبول أطروحات بطاطو، لأنه لم يدرس المجتمع العراقي جيداً. وإعادة النظر في دراستها، في ضوء التطورات العالمية الجديدة ومن ضمنها التأثيرات السوسيواقتصادية، في حين جعل بطاطو الولاء العشائري المحدد الرئيسي لإتجاه التحول في المجتمع العراقي.

قائمة المراجع:

- 1- بطاطو، حنا (1990م)، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الأول، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت_لبنان.
- 2- يياجيه، جان ، (1985م)، البنيوية، ترجمة: عارف منيمنة وبشير اوبري، ط4، منشورات عويدات، بيروت_لبنان .
- 3- حمداوي، جميل، (د.ت)، علم الاجتماع بين الفهم والتفسير، اللوكة www.alukah.net
- 4- خوري، دينا رزق، (ربيع 2018)، "تاريخ العراق ومجتمعه بين حنا بطاطو وعلي الوردى"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 24/6، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة_قطر.

أهم المعوقات المرتبطة بالمخابر البحثية في الجزائر

The most important obstacles associated with the research laboratories in Algeria

د. حدة بسكر، جامعة محمد خيضر بسكرة

د. صلاح الدين شيخاوي، جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لتعرف على أهم المعوقات المرتبطة بالمخابر البحثية في الجزائر لأنها تشكل همزة وصل لمعيشه المجتمع من مشكلات يسعى من خلالها الباحث الاكاديمي لكشف عن مسببات والوصول الي نتائج تساهم في تبصير أو طرح حلول، وهذا لا يكون إلا بلغة أكاديمية وضمن مناخ المناسب للكشف عن حقائق لا تكون الا في مخابر البحثية الا أن هذه الاخيرة في بعض الاحيان تواجه بعض المعوقات المختلفة لهذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتعرف عن أهم المعوقات التي تواجهها المخابر البحثية في الجزائر. الكلمات المفتاحية: المعوقات؛ المرتبطة؛ بالمخابر البحثية؛ الجزائر.

Abstract :

This paper research aims to identify the most important obstacles associated with research laboratories in Algeria because it is a link to the society's problems through which the academic researcher seeks to uncover the causes and reach the results that contribute to the vision or the introduction of solutions, and this is not the case of the academic swallow and the appropriate climate in the detection of facts that are only in the laboratory research laboratories, but the latter sometimes face some different obstacles for this study came as an attempt to learn about the most important obstacles faced by the research brain in Algeria. Keywords: obstructions; associated with research laboratories; Algeria.

مقدمة:

تعد الجامعة نسق مفتوح لها تقدمه من خدمات بشرية ذات كفاءات متخصصة ولأن إعداد هذه المخرجات يتطلب طريقة علمية وممنهجة تسيير وفق معايير البحث العلمي الذي يضمن التعلم الموضوعي فالجامعة دوما تعيش تحديات كثيرة، فمطلب الجودة والتنوع هي من أكبر التحديات تسعى من خلالها الجامعات تحقيقها مما جعلها توفر لديها ما يعرف بالمخابر البحثية والتي تعد هيئة المختصة في تبني وإشراف على الاعمال البحثية فهي تعمل لتدعيم الكفاءات العلمية من إعداد الملتقيات وندوات والمؤتمرات فهي تشكل همزة وصل بين العالم الخارجي وما تقوم به الجامعة فهي تطرح المشكلات على شكل دراسات وأبحاث لحل المشكلات ولأن من مهام المخابر البحثية هو إعداد الملتقيات وطبع المجلات والشهادات وما ذلك من أعمال أصبحت تعيش نموذج نمطي جامد ينحصر في هذه الاعمال وأن مهامها الجوهرية والحيوية هو إنعاش المجتمع بالحلول وحل مشكلاته وتبصيره لها هو أصلح وجعل من المخابر البحثية شريك فعال في دمج الحياة الاجتماعية والحياة الجامعة بصفة خاصة.

1- الإشكالية: تعد المخابر البحثية من إحدى وسائل البحث العملي في الجامعة حيث تشغل المخابر بإنتاج معرفي فهي مطالبة بوظيفة أساسية وهي ربط كل أبحاثها بالمجتمع وتعمل على حل مشكلات التي يعيشها المجتمع وتعتمد في تسييرها بتوظيف

كفاءات متخصصة حيث أن رؤساء المخابر مطالبون بتقديم أفضل ما لديهم من كفاءة ومهارة عالية وتبنى إطارات مواكبة لوقتها الراهن ومناسب لمشكلاته البعدية فالمخابر البحثية اليوم في الجزائر تعيش واقعا يعتمد على طرح الكم على الكيف كما تشهد المخابر البحثية قطيعة إنعزالية بين المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية ، حيث تقتصر المخابر البحثية بإنتاج الملتقيات أكثر من وظيفتها السامية وهي إحداث التغيرات وحل المشكلات المجتمعية والمزاوجة بين البيئة البحثية والاجتماعية فهي في بعض الأحيان تتقيد بثقافة المجتمع وبالتالي فإن عملية الإبداع والإبتكار تتطلب جهدا مكثفا سواء من الناحية العلمية أو المادية مما يجعلنا نطرح التساؤل ماهي أهم المعوقات التي تواجه مخابر البحثية في الجزائر؟

2-أهداف البحث : التعرف على أهم المعوقات التي تواجه مخابر البحثية في الجزائر.

-إبراز دور المخابر البحثية بالنهوض بالبحث العلمي في المجتمع والجامعة.

-تحديد العراقيل التي تحول إلي التعاقد بين المخابر البحثية والمؤسسات الإقتصادية.

-الوقوف على طبيعة أداء مراكز البحوث في خدمة المجتمع ومدى اتفاقهم وإستقلالية الجامعة.

3 أهمية الدراسة: محاولة تحقيق نتائج البحث لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

الاستفادة من دور المخابر البحثية وتجسدها على ارض الواقع لخدمة القطاع الصناعي والقطاعات التنمية المختلفة والجامعات.

4- مصطلحات البحث :تعتمد مصطلحات الدراسة على بعض المفاهيم وهي

1.4- مفهوم المعوقات :هي جميع الصعوبات والعراقيل التنظيمية والعدارية والاجتماعية التي تواجه رؤساء المخابر البحثية من أجل أداء رسالته في المخبر مما يسبب في عرقلة وتراجع دوره في عملية البحث العلمي.

2.4 البحث العلمي: تتكون هذه الكلمة من مدولين البحث ، العلمي

ا- مفهوم البحث لغة :هو الطلب والتفتيش والتقصي والدراسة.

ب- مفهوم العلم لغة:هو نقيض الجهل والادراك الاشياء بحقيقتها.

ج- مفهوم البحث العلمي:هو حل المشكلات التي تورق الباحث والتي يقوم بحلها بطريقة علمية من تحليل وتركيب وتنظيم وتوظيف منهج علمي.

ويعرف أيضا الطريقة التي تقوم بوصف الظاهرة، وجمع البيانات المتعلقة بها، وتفسير الظواهر من خلال إكتشاف الأسباب التي أدت لحدوثها وتنبؤها مستقبلا وتحديد الاسباب والعلاقات التي تربطها بالظواهر. (محمد، بهية ، نورة، 2016، ص12).

3.4- مفهوم مخابر:هو نسق موجود في الجامعة مخصص لإنجاز البحوث العلمية من طرف مجموعة من الباحثين الجامعيين مقسمين إلي فرق يتراأسهم مدير مخبر ويشرف على تسييره ويكون مجهز بكافة الوسائل والإمكانات المادية والعلمية والتي يعتمدها الباحثون في تنمية البحث العلمي.

2- مكونات المخابر البحثية:تتكون من ثلاث مصادر

-المصدر البشري :ويتتمثل في مدير المخبر وفرق البحث التي تشككها الباحثين.

-المصدر المادي :ويتتمثل في جميع الموارد المادية من مكاتب وورشات إضافة إلى التجهيزات والوسائل التي يبضعها المخبر.

-المصدر المعنوي :

ويتجسد ذلك في الصيغة القانونية التي تنظم هذا الباحثين والفرق من خلال الاعتماد الذي تمنحه الهيئة الوصية لتأسيس واعتماد المخبر (زايدي ، هوبيدي ، 2014 ، ص 5).

3- مقومات مخابر البحث : تتمثل في الجانب القانوني وهو بمثابة السلطة المعنوية التي تلزم إنشاء هذه الهياكل العلمية. -توفير الإمكانيات المادية والبشرية والبحثية التي تمكن المخبر من القيام بمهمته على أحسن وجه . -المكان من أهم المتطلبات والمقومات لتحقيق الهدف الذي وجد من أجله مخبر البحث. -تجهيز المخبر بأحدث التجهيزات التكنولوجية. فلا يمكن الحديث اليوم عن البحث العلمي بمنأى عن وسائل الاتصال والمعالجة والتخزين ، فهذه الأخيرة أصبحت أساسية وداعمة لتفعيل البحث العلمي.

4- دور مخابر البحث في دعم البحث العلمي: نقلت المخابر نوعية التكوين والبحث العلمي إلى مستوى أحسن وخاصة في مستوى الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، حيث أصبحت المخابر تلعب دورا كبيرا في توفير وسائل التعليم العالي وفي ترقية أساليبه فانتقل في كثير من الأحيان التعليم من كونه يركز على الجانب النظري إلى تكوين يعطي أهمية ودور للتكوين التجريبي والميداني كما تعمل المخابر على دعم التكوين عن طريق تنظيم لقاءات علمية وفنية دورية ودورات تربص قصيرة، وتقوم بتنظيم المؤتمرات الدولية والوطنية التي تجمع المختصين كما أن هذه المخابر لها القدرة والإمكانية في إصدار مجلات متخصصة دورية وطبع نتائج الأبحاث التي يتم الوصول إليها.

5- واقع مخابر البحث في الجزائر: نشأت مخابر البحث في الجزائر بداية من سنة 2000 حيث تم اعتماد عدد من المخابر شملت مختلف الميادين العلمية، وقد جاءت هذه الخطوة تجسيدا للسياسة الوطنية في ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للفترة الخماسية 2002/1998 التي وصل عددها اليوم حسب إحصائيات سنة 2009 إلى 648 مخبر ووحدة بحث ولا يمكن التحدث عن واقع مخابر البحث في الجزائر دون التحدث عن مخابر البحث ضمن الجامعات والتي تمثل نسبة 98.45% من مخابر البحث في الجزائر كافة وتعد هذه النسبة الكبيرة كفيلا بفهم أهمية هذه الأخيرة، وذلك لما تحويه الجامعات من كفاءات ودراسات من شأنها الرفع من تطور ونمو البحث العلمي بالجزائر (تتيلة، 2016، ص 8).

6- الشروط الواجب توفرها لقبول المخبر: يجب أن تتكون فرقة البحث من ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس المشروع، يبقى الحد الأقصى مفتوحا.

- تحدد فترة المشروع بثلاث سنوات مع إمكانية تمديدتها لسنة واحدة.

- يسلم رئيس المشروع في السنة الثانية للمشروع الحصيلا السنوية وبإمكانه تقديم مشروع جديد.

- أن يكون أستاذ التعليم العالي أو الأستاذ المحاضر المترئس لمشروع بحث.

- لا يمكنه أن يتراأس مشروعاً آخر إلا في حالة استثنائية مبررة.

- لا يمكنه أن يكون عضواً في مشروع آخر.

- سير المشروع لأستاذ ذو الرتبة الأعلى.

- يمكن للمكلف بالدروس أن يسير مشروع تحت أحد الشروط التالية:

- أن يكون متحصلا على شهادة الدكتوراه.

- قد ترأس مشروعاً أو كان عضواً في مشروع آخر من قبل.

- أن يعمل في مؤسسة لا يتواجد بها أساتذة من المصنف العالي (أساتذة وأساتذة محاضرين) بقسمه.

- لا يمكن للمكلف بالدروس والأستاذ المساعد أن يكونا إلا في مشروع واحد.

- يجب أن يدرج في فرقة البحث، باحثون يحضرون الدكتوراه أو طلبة مسجلون في السنة الثانية ماجستير.

- يتم إدماج الأساتذة الباحثين الجدد أثناء الدورة العادية فقط.

-تقييم الدورة التكميلية، المشاريع المرفوضة فيما يتعلق بالجوانب التالية:

-إعادة الصياغة، عدم تقديم التبريرات، تغيير رئيس المشروع، تعزيز فرقة البحث بأعضاء جدد.

7- مهام المخابر البحثية: تختلف نشاطات المخابر البحثية الي مايلي

-التنشيط الثقافي: يقوم بإحياء المواسم الثقافية وتنشيط ساحة الجامعة بالمنتوج النوعي، والإشهار لمختلف الفعاليات التي يقوم على إنجازها في الجامعة، كما كان عليه أن يكون على صلة دائمة.

-تعمل على مقارنة قضايا العلوم الدقيقة مثلاً، أو العلوم الإنسانية، ولأما عن إقامة أيام دراسية مشتركة تنشيط الفعلا العلمي.

-عرض إنجازات الدراسة من الدراسات مع تسهيل عملية التواصل والسحب والطبع.

التنشيط البيداغوجي: معالجة القضايا التربوية التي تحتاج إلى العلاج.

-تفعيل آليات المناهج والبحوث المصطلحاً ومعالجة قضايا التدريس وحصلاً لآفاقاً علمية مختلفة في المندرسون.

-تقديم دراسات المناهج والمنهجية وقيام اقتراحات بناء برنامجاً أكاديمياً التحسيناً لنوع العملية التدريس .

يعمل على إدارة القسم لتنشيط الأيام الدراسية ذات العلاقة بميدان الديدكتيك، ويكون على علاقة علمية مع الحركات الطلابية

لتسهيل مختلف النشاطات التي تقوم بها.

-المشاركة في الجوائز الوطنية :

ينشر المختبر عبر موقعها الإلكتروني مقراً للمسابقات الوطنية ذات الاختصاص، فيشارك جميع الأعضاء علماء المساهمة في الفعاليات الوطنية بغية حصد الجوائز ولهذا الغرض تنظم الملتقيات الدولية وطبع المجلات والكتب وشهادات.

-تقديم مشاريع :

يسهم المختبر مع المؤسسات الوطنية أو الأجنبية في تقديم مشاريع بحثية خاصة بهؤلاء أبدأً أمناً اقتراحات مشاريعها جستير PNR

وفتح المشاريع الوطنية للبحث CNEPRU الماستر. وفتح مشاريع

بالإضافة لتقديم الخدمات العلمية لكلمني طلبات استشارة في الاختصاصات الداخلية والخارج.

-المساهمة في الملتقيات الوطنية أو الدولية: تحضير القوالب لفرقها الملتقيات والندوات الوطنية الدولية

وهذا يخلق تنافساً شديداً بين الأعضاء والمختبر بدور ينشرها المختبر في موقعه وهذا المنشورات.

-تقديمها إشكالات إنجاز الملتقيات بالشراكة: يسهم المختبر بتقديم العديد من الإشكالات لتفادي خلل الوطنو خارجه، فكلما

يطلب منها إنجاز دراسة في اختصاص، يجتمع المختصون ويقدمون الدراسة لمن يطلبها يشاركون فيها إنجازها على أرض الواقع، علماً أن يكون نشاطاً

مختبراً مثلاً في الندوة وأحياناً آخر يقدمون الدراسة وقد قدمها مقدمها على أنصحبها المشروع وعلمها الحقاً لتصرفي تلك الدراسة

(بلعيد، 2019، ص 20).

8- أهم المعوقات المرتبطة بمخابر البحثية في الجزائر: تتنوع هذه المعوقات في مختلف المخابر البحثية والتي يمكن عرضها

كمايلي

1.8 عراقيل متعلقة بالمقاربات البحثية وعلاقتها بالبحث: يشتغل الباحثين على تطوير البحث العلمي وزيادة المعارف

ومختلف العلوم ومختلف التخصصات تقوم الجامعة بنشاء مخابر البحثية من اجل ايصال هذه العلوم المختلفة وطرحها على

شكل ايام دراسية وملتقيات ولكن في بعض الاحيان نجد ان المقاربات العلمية او البحثية لاتكون وفق نشاطات المخبر فنجد ان المخابر توقع تعاون مع مخابر اخري وهنا تقع مخابر البحثية في الخلل.

2.8عراقيل متعلقة بقائد فرقة القيم: وهي وان تتوفر على شروط موضوعية عنده مما يجعله يسعى الي التحصيل والخبرة وزيادة نشاطه الاكاديمي وهذا يكون على حسابه الشخصي فقد نجد ان المخبر الواحد يضم عدة فرق وكل فرقة تظم عدة باحثين وتنتج ميزانية لايسمح لهم بالتطور اكثر فالكل نجده يطلب وعندما لا يجد سيولة نجده هو من ينفق على فرقته من جيبه الخاص ولا يتقاضى في الاخير اي تعويض مادي او معنوي سواء ما تعلق بالأيام الدراسي وملتقيات الدولية واهيانا نجد ان الاستاذة يتعاونون في ماينهم في طبع شهادات مشاركة في طبع مجلات واصدار الكتب.

3.8عراقيل متعلقه بالقيم المجتمعية: إن أهمية البحثية هي السعى الى الوقوف على مشكلات المجتمع بكل ابعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك من خلال ايجاد حلول او تبصير المشكلات المجتمع الا انه يوجد قطعة بين مخابر وابعاد المجتمع وعدم ربط اتفاقات شراكة بين مخابر البحث والوضع القائم الذي يعيشه المجتمع مما يجعله يعيش عزله عن فاعليه تكريس قيم المجتمعية.

4.8عراقيل متعلقه بالتخطيط العلمي: ان الهدف الاساسي من فتح المخابر البحثية هو خلق دور بحث العلمي في الجامعة من اجل انتاج المعرفي وجودته والذي يتبع المنطق العلمي ووفق التخطيط والتخصص والموضوعية فان تحديد الاهداف القصيرة وطويلة ومتوسطة المدى مرهون بتوظيف أشخاص مناسبين ومتمكنين في تطبيق البحث وتدريب مختصين في تسير الانتاج المعرفي والعلمي والابتعاد عن الذاتية والمحابة والعشوائيه في تسير المخابر البحثية.

5.8عراقيل متعلقة بالمناخ العلمي: ان انشاء المخابر البحثية يتطلب الكثير من الدعم الهادي وحجم النفقات والاستثمارات وحق الملكية وهناك من المخابر البحثية تتطلب تحويل الاختراعات الي منتجات صناعية الا ان مخابر بحثية تعاني من المناخ السلبي وعدم التديم الكافي لها كقلة عقد مع الشركات الدولية والعالمية لتبني افكار مما ينعكس على دفعيته المخابر وتفق شروط العمل وهذا ما تعانيه اغلب مخابر الجزائرية وتجعلها تحتل المراتب الاخيره مما يساهم في هجرة الادمغة الي الخارج.

6.8عراقيل متعلقه بنوعية الكيف البحثي: اغلب مخابر البحثية تهتم بالكم اكثر من الكيف لان الجامعات الجزائرية هدفها زيادة القيمة البحثية لان الكيف البحثي يقوم على تدعيم وتنظيم استراتجية تسير منظمين المخبر على زيادة الانتاج المعرفي الاهداف الذي يقوم بحل مشكلات الراهنة او وضع مسيرين بالمحابة ولا يقدمون الافضل ويقدمون الكيف بقدر ما يقدمون الكم على الكيف.

7.8عراقيل متعلقة بعدم تمويل الابحاث: وتشمل تمويل الشركات الخاصة وما يربطها باختصاص مخابر البحثية وغياب المنافسة بين مخابر البحثية ومؤسسات الخاصة كما ان المشرفين على مخابر البحثية لا يقومون بمايسمى بالتقييم الموضوعي عن مدخلات ومخرجات المخبر بقدر ما يقومون بتحصيل الهادي فقط اي طلب اكثر من انتاج الكمي لدور البحث العلمي.

8.8عراقيل متعلقة بعدم التنسيق بين مخابر البحثية والمؤسسات الاقتصادية: برغم من وجود كفاءات عالية من الباحثين الا انه يوجد قطعة بين مخابر البحث ومؤسسات الاقتصادية لا تثق كثير في براءة الاختراع لأنها لا يوجد لديها صبرا في تبني الابحاث فهي تدور وفق العجلة الاستعجالية والرغبة في حصول على منتوجات سهلة وسريعة ومستهلكة في اقل وقت ممكن دون التمهيل لنتائج البحث العلمي.

9.8عراقيل متعلقة بتطبيق الاعمال المنحزة لمخابر البحثية: ويقصد به عدم الاستفادة من دراسات ونشاطات المخابر او ما يعرف بالطاقات المتجددة وتركها متراكمة في رفوف مكتبة المخابر وعدم اخراجها وتطبيقها ميدانيا خارج حياة المخبر البحثي.

10.8 معوقات متعلقة بالجانب الإداري: الافتقار إلى جهاز إداري مدرب على خدمة الباحث الاجتماعي، وعدم إعطاء كل ذي حق حقه سواء في مسألة الترقية أو في منح الشهادات الشرفية، واتصافها الدائم بالبيروقراطية والقيود الإدارية التي تحد من تحفيز الباحث و تحد من انجاز البحث العلمي TM تعقد الهيكل التنظيمي للجامعة وتداخل الأدوار التنظيمية يعرقل كثيرا سيران المعلومات والاتصالات بين القمة والقاعدة أو بين المصالح والدوائر والمعاهد الجامعية أو بينهما وبين الوزارة الوصية، الشيء الذي يحجب الكثير من المشاكل الحقيقية عن المسؤولين في قمة الهرم التنظيمي، مما يؤدي إلى التدمير وتدهور العلاقات الذي يعود بدوره بنتائج سلبية على مردودية الجامعة .

11.8 معوقات متعلقة بالجانب السياسي: وأساسه سيطرة البعد السياسي على توجيه البحث الاجتماعي الأمر الذي ينجم عنه غياب الحرية الأكاديمية وعزلة البحث الاجتماعي عن السياسات التنموية الوطنية، فجميع نتائج البحوث لا تؤخذ بعين الاعتبار عند صنع القرارات وانخفاض مستوى تقدير البحث الاجتماعي في السياسة الجزائرية وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وهذا نتيجة لمنح قدر أكبر من الاهتمام للعلوم الطبيعية مقارنة بالعلوم الاجتماعية.

12.8 عراقيل تتعلق بالجانب البحث العلمي: غياب حرية المؤسسات العلمية والأكاديمية واستقلالها المالي والإداري ونتيجة لارتباط مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بقطاعات الدولة أدى الأمر إلى من جهة إنعدام حرية البحث وحرية التعبير وممارسة الرقابة بأشكال متعددة في مستويات مختلفة، إذ كثيرا ما رفضت مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى علمي لا شيء سوى لأنها تعتمد مقاربات نقدية وتثير قضايا تدخل ضمن المسكوت عنه والمكبوت، سواء من طرف الجماعات المختلفة في المجتمع المدني أو السلطة السياسية ومن جهة أخرى تأسيس مراكز الأبحاث على كل المستويات وهذا ما أدى إلى تقليص هامش الحرية التي يمكن لمراكز الأبحاث أن تمارسه في التخطيط أو العمل على البحث العلمي وعلى نشره كما أدى إلى عدم تمييز جدي وفعال للمساعدات التي يمكن لمنظمات دولية كاليونسكو أن تقدمها ونتيجة لما سبق تنامت ظاهرة الرقابة الذاتية لدى العديد من الباحثين الاجتماعيين، من خلال إخفاء عدد من الحقائق المتوصل إليها.

13.8 المعوقات المتعلقة بالجانب الذاتي: متعلقة أساسا بتكوينه ويشمل كل التدريبات الفكرية والفنية من أجل إكتساب خبرة للعمل كالمعرفة الواسعة في موضوع البحث وإتقان المهارات اللازمة والمتقدمة للبحث العلمي مع التمكن من مهارات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الموضوعية والحياد في تصميم النتائج وعرضها، وهذا ما قد لا يتوفر عند بعض الباحثين الاجتماعيين كالضغوط النفسية لبعض الباحثين الاجتماعيين بسبب الضغوط الاقتصادية والأعباء الإدارية والتدريسية المتزايدة، مما يوسع الفجوة بينهم وبين البحث الاجتماعي (بلعيد، 2019، ص15).

9- النتائج: لقد توصل الباحثان من هذه الورقة البحثية النتائج التالية:

- 1- إقتصار مهام المخابر البحثية على تنظيم الملتقيات وطبع الشهادات المشاركة والمجلات والكتب .
- 2- أغلب مسيرين المخابر البحثية من طلبة الدكتوراه تنقصهم الخبرة ومواجهة مشكلات المخبر.
- 3- غياب مسيرين مشرفين ريادين في ريادين في المخابر البحثية.
- 4- عدم وجود تنسيق بين اعمال مخابر البحثية وما يحتاجه المجتمع الخارجي ووجود قطيعة بين عالم البحث العلمي والعالم الخارجي ومشكلاته.
- 5- تقوقع الاعمال المنجزة في مخابر البحثية دون اخراجها كحلول واقترحات في ارض الواقع .

6- ضعف تمويل المخابر البحثية والمادية والمعنوية مما يشعر المشرفين بشعور بقله الدافعية ويقل مستوى الطموح والانجاز وبالتالي تنعكس على مهام مخابر البحثية.

10- الاقتراحات: من خلال عرض نتائج الدراسة توصل الباحثان الي بعض الاقتراحات وهي كالتالي:

- 1- ربط المخابر البحثية احتياجات المجتمع.
- 2- فتح فروع او مؤسسات او مكاتب في مخابر البحثية وفق شروط العمل.
- 3- التدريب على اعداد مشرفين متميزين ذوي خبرة في تسير مهام المخابر البحثية وليس الطلبة فقط.
- 4- اعداد تقييم موضوعي لمشاريع البحثية وبصفة دورية أو ما يعرف بالتغذية الراجعة.
- 5- تحفيز فرق البحث ماديا ومعنويا وتعويض رؤساء في حال انفاق من جيبيهم الخاص.
- 6- تدعيم المخابر البحثية بوسائل الازمة ببتجهيزات الازمة.
- 7- تمويل مشاريع البحثية في تمويل الابتكار والابداع ومرافقة المشاريع البحثية مع المؤسسات الاقتصادية
- 8- إستفادة من خبرات وتجارب البحوث العلمية وتطبيقها ميدانيا.

خاتمة:

من خلال تحليل هذه الورقة البحثية حاولنا تسليط الضوء على بعض المعوقات المرتبطة بالمخابر البحثية التي تتعرض لها والتي تؤثر على تطوير البحث العلمي، حيث تعد الجامعة النسق الملائم لقيام الأداء البحثي وأيضا كمحاولة ربط ما يعيشه المجتمع من مشكلات وإيجاد حلول عن طريق حل هذه المشكلات في مخابر عن طريق رؤساء الفرق بطرح هذه المشكلات وطرحها في الملتقيات وأيام دراسية من أجل إيجاد حلول أو بدائل تساهم في تطوير المجتمع وفي مقابل المخابر البحثية تواجهها معوقات ومن أهمها ضعف التمويل المادي والادوات والاجهزة ونقص في المشرفين ونقص متطلبات البحثية والتي تعيق البحث العلمي من التقدم والتطور لان المخابر البحثية هي إستجابة لما يعيشه مجتمعه والمستمدة من واقعة والبحث العلمي يقف لسان حال لعرض وتبصير مشكلاته محاولا واجهة كل الصعوبات التي تتعرض له سواء البحثية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

قائمة المراجع:

- 1- مولاي محمد واخرون (2016)، مساهمة المخابر البحثية في حركة النشر العلمي في الجزائر مخابر جامعة احمد بوقرة بومرداس نموذجاً ، مجلة الدراسات النفسية ، عدد خاص.
- 2- صالح بلعيد (2019)، دور مخابر البحث العلمي في تطوير البحث العلمي والتنشيط الثقافي والبيداغوجي، منشورات كلية العلوم الاجتماعية جامعة مولود معمري.
- 3- فتيحة زايدي واخرون (2014)، وضعية مخابر البحث العلمي الكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية، -جامعة: حمه لخضر الوادي.
- 4- سارة تتيلا (2016)، دور مخابر البحثية ، مخبر مجتمع المعلومات، جامعة قسنطينة.

شروط النشر

- § أن تكون المادة المرسله للنشر أصيلة وأكاديمية ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقراراً بذلك.
- § أن يكون المقال في حدود 15 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
- § أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- § تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الإلكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين، (حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط TraditionalArabic14 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية).
- § تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع TraditionalArabic مقاسه 16 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 18.
- § هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص (5.16).
- § يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- § بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
- § تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس (APA) ..
- § يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس.
- § المقالات المرسله لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- § المقالات المنشورة في الكتاب لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- § يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

veranstaltung@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098



المركز الديمقراطي العربي
لدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي: الرهانات والمعوقات (الجزء الأول)

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي

الرهانات والمعوقات (الجزء الأول)

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

ضبط وتدقيق: د. موسم عبد الحفيظ - د. تلي رفيق

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383.6485.B

الطبعة الأولى

مارس 2021 م